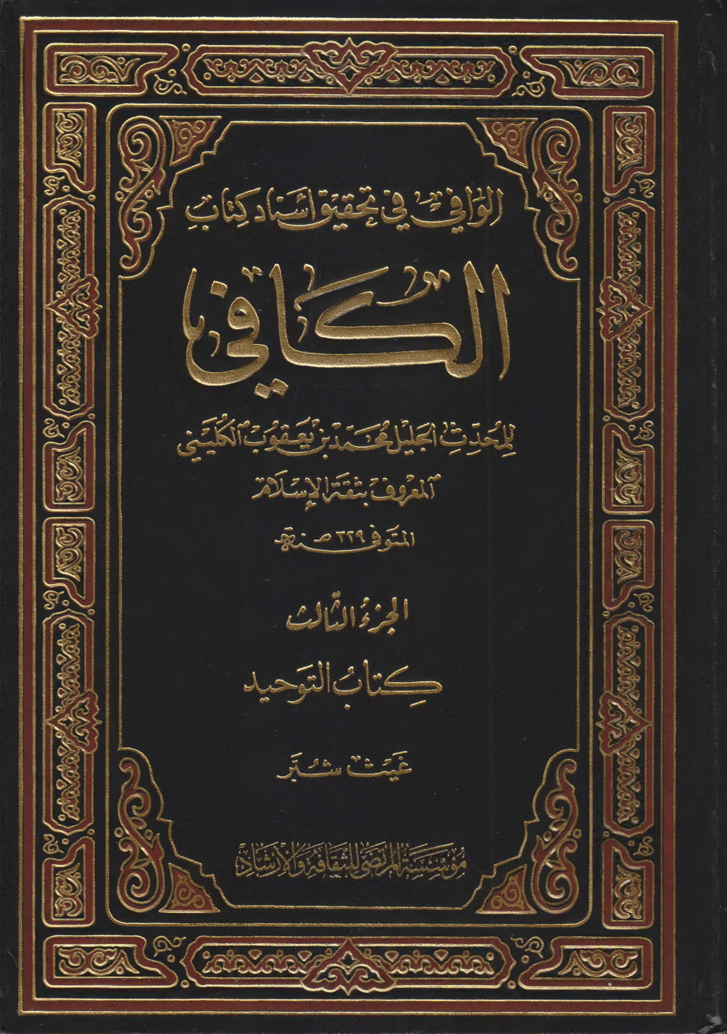


الوافي في تحقيق أسناد كتاب
الكافي
للمحدث الجليل محمد بن يعقوب الكليني
المعروف بثقة الإسلام
المتوفى ٣٢٩ هـ
الجزء الثالث
كتاب التوحيد
غيث شبّر
مؤسسة المرتضى للثقافة والإرشاد

الوافي في تحقيق أسناد كتاب

الكافي

الوافي في تحقيق أسناد كتاب

الكافي

للمحدث الجليل محمد بن يعقوب الكليني

المعروف بثقة الإسلام

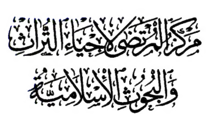
المتوفى ٣٢٩ هـ

الجزء الثالث

كتاب التوحيد

شبكة الفكر
alfeker.net

غيث شبّر



اسم الكتاب:.................... الوافي في تحقيق أسناد كتاب الكافي.

المؤلف:...................................... السيد غيث شبّر.

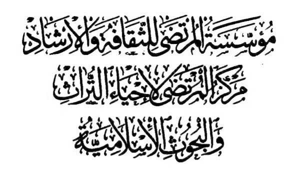
الناشر:................... مركز المرتضى لإحياء التراث والبحوث الإسلامية.

المطبعة: .... دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.

الطبعة: ....الأولى.

عدد النسخ: .... ١٠٠٠.

تاريخ الطبع: .... ١٤٢٦هـ / ٢٠١٥م.



توزيع

دار المرتضى للنشر

العراق- النجف الاشرف- نهاية شارع الرسول- موبايل ٠٧٧١١١٩٦٨٦٨ - ٠٧٨٠٨٧٠٧٧٩٧٠

صندوق البرد: ٣٦٥ النجف الاشرف/ E-mail: murtadha@almurtadha.org

مقدمة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين أبي القاسم محمد، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين..

وبعد..

يسرنا أن نضع بين يدي القاريء العزيز الجزء الثالث من كتاب الوافي في تحقيق أسناد الكافي، وهو يبحث كتاب التوحيد.

نسأل الله العلي القدير أن ينتفع بهذا العمل الأخوة الدارسين والباحثين، وأن يوفقنا لمزيد من التوفيق للخدمة برفد المكتبة الإسلامية ببحوث أخرى، ورسائل، وتحقيقات علنا نكون تحت نظر وعناية ورعاية إمامنا الحجة المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف.

ونسأل الله تعالى أن يمن على جناب السيد غيث شبر بالصحة والعافية، وأن يوفقه لإتمام باقي كتب الكافي بعون منه تعالى، وأن يجعل هذا العمل ذخرا ورصيدا له ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون..



مركز المرتضى لإحياء التراث
والبحوث الإسلامية
النجف الأشرف ١٤٣٦/ ٢٠١٥



كتاب التوحيد

بَابُ حُدُوثِ الْعَالَمِ وَإِثْبَاتِ الْمُحْدِثِ

٢١٣ - ١ - أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَنْصُورٍ، قَالَ: قَالَ لِي هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ: كَانَ بِمِصْرَ زِنْدِيقٌ تَبْلُغُهُ[1] عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِّ عليه السلام أَشْيَاءُ، فَخَرَجَ إِلى الْمَدِينَةِ لِيُنَاظِرَهُ، فَلَمْ يُصَادِفْهُ بِهَا، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ خَارِجٌ بِمَكَّةَ، فَخَرَجَ إِلى مَكَّةَ وَنَحْنُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللهِّ[2]، فَصَادَفَنَا وَنَحْنُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللهِّ عليه السلام فِي الطَّوَافِ، وَكَانَ اسْمُهُ عَبْدَ الْمَلِكِ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ اللهِّ، فَضَرَبَ كَتِفَهُ كَتِفَ أَبِي عَبْدِ اللهِّ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِّ عليه السلام: «مَا اسْمُكَ؟ فَقَالَ[3]: اسْمِي عَبْدُ الْمَلِكِ، قَالَ[4] فَمَا كُنْيَتُكَ؟ قَالَ: كُنْيَتِي أَبُو عَبْدِ اللهِّ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِّ عليه السلام: «فَمَنْ هذَا الْمَلِكُ الَّذِي أَنْتَ عَبْدُهُ؟ أَمِنْ مُلُوكِ الْأَرْضِ، أَمْ مِنْ مُلُوكِ السَّمَاءِ[5]؟ وَأَخْبِرْنِي عَنِ ابْنِكَ: عَبْدُ إِلهِ السَّمَاءِ، أَمْ[6] عَبْدُ إِلهِ الْأَرْضِ؟ قُلْ مَا شِئْتَ تُخْصَمُ».

قَالَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ: فَقُلْتُ لِلزِّنْدِيقِ: أَمَا تَرُدُّ عَلَيْهِ؟ قَالَ: فَقَبَّحَ قَوْلِي، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِّ: إِذَا فَرَغْتُ مِنَ الطَّوَافِ فَأْتِنَا. فَلَمَّا فَرَغَ أَبُو عَبْدِ اللهِّ عليه السلام، أَتَاهُ الزِّنْدِيقُ، فَقَعَدَ بَيْنَ يَدَيْ أَبِي عَبْدِ اللهِّ عليه السلام، وَنَحْنُ مُجْتَمِعُونَ عِنْدَهُ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِّ عليه السلام لِلزِّنْدِيقِ: «أَتَعْلَمُ أَنَّ لِلْأَرْضِ تَحْتاً وَفَوْقاً؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَخَلْتَ تَحْتَهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَمَا

---

(١) في أكثر النسخ الخطية (يبلُغُهُ)، وفي أحد النسخ الخطية كما في المتن المطبوع.

(٢) في النسخة الخطية في مكتبة جامع غوهر شاد في مشهد والمرقمة ٢٧٩ شطبت جملة (ونحن مع أبي عبد الله عليه السلام).

(٣) في النسخة السابقة (قال) بدلا من (فقال).

(٤) في نسخة (فقال) بدلا من (قال).

(٥) في نسخة (أمن ملوك السماء أم من ملوك الأرض).

(٦) في نسخة (أو) بدلا من (أم).

يُدْرِيكَ مَا تَحْتَهَا؟» قَالَ: لَا أَدْرِي، إِلاَّ أَنِّي أَظُنُّ أَنْ لَيْسَ تَحْتَهَا شَيْءٌ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: «فَالظَّنُّ عَجْزٌ لِمَا لَا تَسْتَيْقِنُ»[١]، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: «أَفَصَعِدْتَ السَّمَاءَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: «أَفَتَدْرِي[٢] مَا فِيهَا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: «عَجَباً لَكَ، لَمْ تَبْلُغِ الْمَشْرِقَ، وَلَمْ تَبْلُغِ الْمَغْرِبَ، وَلَمْ تَنْزِلِ الْأَرْضَ، وَلَمْ تَصْعَدِ السَّمَاءَ، وَلَمْ تَجُزْ هُنَاكَ؛ فَتَعْرِفَ مَا خَلْفَهُنَّ[٣]، وَأَنْتَ جَاحِدٌ بِمَا فِيهِنَّ؟! وَهَلْ يَجْحَدُ الْعَاقِلُ مَا لَا يَعْرِفُ؟ قَالَ الزِّنْدِيقُ: مَا كَلَّمَنِي بِهَذَا أَحَدٌ غَيْرُكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «فَأَنْتَ مِنْ ذَلِكَ فِي شَكٍّ، فَلَعَلَّهُ هُوَ، وَلَعَلَّهُ لَيْسَ هُوَ، فَقَالَ الزِّنْدِيقُ: وَلَعَلَّ ذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «أَيُّهَا الرَّجُلُ، لَيْسَ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ يَعْلَمُ، وَلَا حُجَّةَ لِلْجَاهِلِ، يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ، تَفْهَمُ عَنِّي؛ فَإِنَّا لَا نَشُكُّ فِي اللهِ أَبَداً، أَمَا تَرَى الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، وَاللَّيْلَ وَالنَّهَارَ يَلِجَانِ فَلَا يَشْتَبِهَانِ وَيَرْجِعَانِ قَدِ اضْطُرَّا، لَيْسَ لَهُمَا مَكَانٌ إِلَّا مَكَانُهُمَا، فَإِنْ كَانَا يَقْدِرَانِ عَلَى أَنْ يَذْهَبَا، فَلِمَ يَرْجِعَانِ؟ وَإِنْ كَانَا غَيْرَ مُضْطَرَّيْنِ، فَلِمَ لَا يَصِيرُ اللَّيْلُ نَهَاراً، وَالنَّهَارُ لَيْلاً؟ اضْطُرَّا وَاللهِ يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ إِلَى دَوَامِهِمَا، وَالَّذِي اضْطَرَّهُمَا أَحْكَمُ مِنْهُمَا وَأَكْبَرُ، فَقَالَ الزِّنْدِيقُ: صَدَقْتَ، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ، إِنَّ الَّذِي تَذْهَبُونَ إِلَيه وَتَظُنُّونَ أَنَّهُ الدَّهْرُ، إِنْ كَانَ الدَّهْرُ يَذْهَبُ بِهِمْ، لِمَ لَا يَرُدُّهُمْ؟ وَإِنْ كَانَ يَرُدُّهُمْ، لِمَ لَا يَذْهَبُ بِهِمْ؟ الْقَوْمُ مُضْطَرُّونَ يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ، لِمَ السَّمَاءُ مَرْفُوعَةٌ، وَالْأَرْضُ مَوْضُوعَةٌ؟ لِمَ لَا يَسْقُطُ[٤] السَّمَاءُ عَلَى الْأَرْضِ؟ لِمَ لَا تَنْحَدِرُ[٥] الْأَرْضُ فَوْقَ طِبَاقِهَا[٦]، وَلَا يَتَمَاسَكَانِ، وَلَا

---

(١) في نسخ عديدة بدون همزة الاستفهام.

(٢) في بعض النسخ (لما لا يستيقن).

(٣) في نسخ عديدة بالقاف (خلقهن).

(٤) في نسخ (لا تسقط)، وفي نسخ (لا تنحدر)، وفي نسخة (لا ينحدر).

(٥) في بعض النسخ (ولم لا تنحدر).

(٦) في عدة نسخ (طاقتها) وفي نسخة (طبقاتها).

يَتَمَاسَكُ مَنْ عَلَيْهَا؟ قَالَ[١] الزِّنْدِيقُ: أَمْسَكَهُمَا اللهُ رَبُّهُمَا وَسَيِّدُهُمَا، قَالَ: فَآمَنَ الزِّنْدِيقُ عَلَى يَدَيْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ حُمْرَانُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنْ آمَنَتِ الزَّنَادِقَةُ عَلَى يَدِكَ[٢] فَقَدْ آمَنَ الْكُفَّارُ عَلَى يَدَيْ أَبِيكَ، فَقَالَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي آمَنَ عَلَى يَدَيْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ: اجْعَلْنِي مِنْ تَلَامِذَتِكَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «يَا هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ، خُذْهُ إِلَيْكَ، وَعَلِّمْهُ فَعَلَّمَهُ هِشَامٌ[٣]؛ فَكَانَ[٤] مُعَلِّمَ أَهْلِ الشَّامِ وَأَهْلِ مِصْرَ الإِيمان، وَحَسُنَتْ طَهَارَتُهُ حَتَّى رَضِيَ بِهَا أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ.

تحقيق السند:

أما قوله: (أخبرنا محمد بن يعقوب) فقد مرَّ بيانه في الحديث الأول من كتاب العقل[٥]، وأما علي بن إبراهيم فهو الثقة القمي المعروف، صاحب التفسير، من الثامنة، توفي قرابة ٣٠٧هـ[٦]، وأبوه إبراهيم بن هاشم وهو قمي من السابعة، أصله كوفي، حسن الحال كما عليه المشهور[٧]، ويونس بن عبد الرحمن هو الثقة الجليل البغدادي، من أصحاب الإجماع من أواخر الخامسة، توفي قرابة ٢٠٣هـ[٨]، وهشام بن الحكم هو المتكلم الثقة المعروف كوفي من الخامسة، توفي سنة ١٩٩ هـ على الأقوى، كما في طبقات

---

(١) في نسخة (فقال).

(٢) في نسخ أخرى (يديك).

(٣) في نسخة أخرى (هشام بن الحكم).

(٤) في نسخة (وكان).

(٥) مر في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (١٧).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٨) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٣٠).

المكثرين، وليس ١٧٩هـ كما قدمناه في الجزء الأول من هذا الكتاب[١]، ويبقى الكلام في الواسطة بين إبراهيم بن هاشم ويونس، وهو الحسن بن إبراهيم، والواسطة بين يونس وهشام بن الحكم، وهو علي بن منصور.

٥ الحسن بن إبراهيم:

روى عنه إبراهيم في طريقه ليونس، وفي هذا الرجل مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: في ذكره في كتب الرجال.

يحتمل قويا أنه نفسه من ذكره الشيخ مكررا في أصحاب الرضا عليه السلام ووصفه بالكوفي[٢] فيهما، وقال السيد الخوئي طاب ثراه: إنه أيضا «ذكره في أصحاب الكاظم عليه السلام»[٣].

ولكن المذكور في أصحاب الكاظم عليه السلام في النسخة المطبوعة لدي، وهي نسخة مدرسي قم، هو الحسين بن إبراهيم بن موسى بن أحنف، وذكر المحقق في الهامش أن المذكور في النسخة القديمة الخطية التي يعود تاريخ كتابتها إلى عام ٥٣٣هـ هو الحسن بن إبراهيم بن أحنف، وما في المتن هو المذكور في لسان الميزان.

والصحيح: الاعتماد على ما ورد في المخطوطة القديمة جداً، وعدم تصحيح المتن بما ورد في لسان الميزان، وذلك لأمرين:

أولاً: أن الموجود في لسان الميزان: «(الحسين بن إبراهيم بن موسى) ذكره الطوسي في رجال الشيعة وقال: روى عن الكاظم رحمه الله تَعَالَى»[٤]. والموجود في النسخة الخطية القديمة (الحسن بن إبراهيم بن أحنف). فلا أدري كيف تم تلفيق هذا العنوان في نسخة

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٢)، الصفحة (١٨٤).

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٥٤- ص٣٥٦، ت ٥٢٥٠، ت٥٢٨٢.

(٣) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٥، ص٢٦١.

(٤) لسان الميزان، ابن حجر، ج ٢، ص٢٧٢.

مـدرسي قم من هذيـن العنوانين ودمجهما معا؟! ومن ثم جعله (الحسـن بن إبراهيم بن موسى بن أحنف) فليلاحظ!!

ثانيـاً: أن الاعتـماد على مـا ذكره ابن حجر في تصحيح نسـخة الشـيخ، مما لا يمكن المصـير إليه بحال؛ لكثرة الأخطاء التي وقـع فيها ابن حجر، وأفرط إفراطا مبالغا فيها، وكون النسخة التي اعتمدها ابن حجر كثيرة التحريف، وأنه أصلا لم يكن يمتلك نسخة من كتاب الرجال، بل كان يمتلك كتاباً مجهول النسـبة يجمع فيه أقوال الرجاليين ونسبه إلى ابن أبي طي، ولم يثبت أنه هو، وسبق أن تطرقنا لهذا في مقام سابق من وجود تهافتات واضحـة وعجيبة في اللسـان: كأخباره عن كتاب علي بن الحكم الـذي عدَّه من الطبقة السادسـة في اللسان عن رجال متأخرين عنه بمائة عام ونحوه من الطبقة العاشرة، أو ما بعدها[1]!!

فـإذا تقرر كل ذلك، كان الأنسـب أن يقال ويكتب في نسـخة الرجـال: إن المذكور في رجـال الطوسي في أصحاب الكاظم عليه السلام هو (الحسـن بن إبراهيـم بن أحنف) وفقا للنسـخة المخطوطة، وهنـا أيضا يرد على السـيد الخوئي طاب ثراه إشـكال؛ لقوله بأن الشـيخ ذكر الحسـن بن إبراهيم بهذا العنوان في أصحاب الكاظم عليه السلام؛ إذ المذكور على هـذا هـو العنوان بزيادة ابن أحنـف، ويظهر من تتبع كلام السـيد الخوئي (رضوان الله تعالى عليه) أن نسخته من رجال الشيخ لم يكن فيها ذكر لأحنف، بل اقتصرت على ذكر (الحسن بن إبراهيم)؛ ولذا كان هذا التضارب في هذا العنوان، فليلاحظ.

وعلى كل تقدير فإن السيد الخوئي قدست نفسه الزكية ذهب إلى ترجيح اتحاد الحسن بن إبراهيم بن سـفيان مع عنوان الحسـن بن إبراهيم كما يظهر مـن الترجمة رقم ٢٦٧٦ والترجمة رقم ٢٦٧٩ وهو الصواب.

هذا كله مع إغماض النظر عن الفرق بين حسـن وحسين بين العنوانين، باعتبار كثرة وقوع مثل هذا التصحيف بين هذين الاسمين.

---

(١) مر الكلام فيه في الجزء الثاني الحديث (٥٧)، الصفحة (١٩٢).

المطلب الثاني: في رواية الأشعري عنه.

وقد يقال باتحاده مع من روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري؛ لاتحاد الطبقة فيوثق بذلك، لكن في ثبوت رواية أحمد عنه منع، فمع أن الكليني روى عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن (بن إبراهيم) بن محمد الهمداني (في نسخ الحسين بن إبراهيم) قال: كتب محمد بن يحيى: هل للوصي أن يشتري شيئا من مال الميت إذا بيع فيمن زاد فيزيد ويأخذ لنفسه؟ فقال: يجوز إذا اشترى صحيحا»[١].

لكن سيأتي إن شاء الله تعالى أن الصحيح في تحقيق هذا المورد هو محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن الحسن بن إبراهيم بن محمد الهمداني. فمع أن نسخة مكتبة المرعشي العامة المرقمة ٥٠٥٨ تعتبر من النسخ المهمة جدا؛ لوجود علامات المقابلة عليها مرارا وتكرارا، ونسخة مكتبة الروضة الرضوية المرقمة ١٩٧٦٩ والتي تعتبر أيضا من النسخ المهمة جداً؛ لكثرة هوامش المقابلة والسماع عليها، أشارتا إلى ما في النسخة المطبوعة من رواية أحمد عن الحسين بن إبراهيم، إلا أن الاعتماد على النسخ العديدة الأخرى يفضي إلى التشكيك في ما جاء في النسختين، بل ويرجح ما جاء في أكثر النسخ الخطية عما جاء في النسختين وورود الرواية في الفقيه مروية عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسين بن إبراهيم الهمداني.

ولو سلم وثبت أن الراوي عن الحسن بن إبراهيم هو أحمد الأشعري، فإنه يبقى في البين إشكال إثبات اتحاد الحسين بن إبراهيم بن محمد مع راوينا في المقام، فإن الراوي المبحوث عنه هنا اسم جده سفيان، وليس محمدا، فضلا عن اختلاف الاسم بن الحسن والحسين.

المطلب الثالث: في عدم روايته عن يونس بن يعقوب.

فالحسن بن إبراهيم يروي عن يونس بن عبد الرحمن لا عن يونس بن يعقوب، كما

---

(١) الكافي، الكليني، ج٧، ص٩٥.

يظهر من سَـنَدَي الاختيار[١] بمضمون يشير إلى أنه من كتاب واحد في المناظرات؛ ولذا فـما في الكافي[٢] مـن روايته عن يونس بـن يعقوب ليس صحيحا، والصحيح سـقوط يونس بن عبد الرحمن من السند، وهي نفس رواية الاختيار السابقة.

٥ علي بن منصور:

متكلم كوفي الأصل، بغدادي النشـأة، لم يرد في حقـه توثيق من أهل الرجال، روى عنه علي بن أسباط وهو من السادسة ممن روى عن الرضا عليه السلام، والحسين بن سعيد وهو من صغار السادسة وتوفي كما حققناه في حدود (٢٤٠)هـ، ويونس بن عبد الرحمن وهو من صغار الخامسة على الأصح وإن عدَّه بعض من كبار السادسة، وتوفي بعد رأس المئة الثانية.

وروى عن هشـام بن الحكم الذي هو من الخامسـة، وإبراهيم بن عبد الحميد الذي هو من الخامسة أيضا؛ إذ روى عن الرابعة، وروت عنه السادسة.

ومن ذلك فالرجل (علي بن منصور) ممن روت عنه السادسة وروى هو عن الخامسة، فهو من الحد الفاصل بين الخامسة والسادسة، وعلى هذا التقريب فهو ممن تكون وفياتهم بحدود ٢٠٣هـ وتكون رواية يونس عنه رواية القرين عن قرينه.

قال النجاشي: «علي بن منصور أبو الحسـن، كوفي سكن بغداد، متكلم من أصحاب هشام. له كتب منها: كتاب التدبير في التوحيد والإمامة»[٣]. ولعل كتاب التدبير هذا هو كتاب اسـتاذه هشام، حيث قال النجاشي في ترجمة هشام بن الحكم عند عدِّ كتبه: «كتابه التدبير في الإمامة وهو جمع علي بن منصور من كلامه»[٤].

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الطوسي، ج ٢، ص٥٤٩-٥٥٤.

(٢) الكافي، الكليني، ج ١، ص١٦٩.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٥٠ - ت ٦٥٨.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٣٣ - ت ١١٦٤.

القول في كتاب التدبير:

قال أغا بزرك الطهراني طاب رمسه بعد أن ذكر كتاب التدبير في الإمامة، ونسبه لهشام أن هناك كتابا آخر وعنونه قائلا: «كتاب التدبير في التوحيد والإمامة للشيخ المتكلم أبي الحسن علي بن منصور الكوفي ساكن بغداد، ومن أصحاب هشام بن الحكم، عدَّه النجاشي في ترجمة علي بن منصور من تصانيفه، وكذلك الشيخ وابن النديم في فهرستيهما، فيظهر من جميعهم أن هذا الكتاب مغاير في الموضوع مع سابقه؛ لأنه في الإمامة فقط، ومغاير في المؤلف؛ لأنه من منشآت هشام وإن كان جامعه تلميذ هشام، وأما هذا الكتاب فمن منشآت التلميذ نفسه»[١]. هذا ويذكر أن ابن النديم ذكر كتاب التدبير في مؤلفات هشام[٢].

وجعْلُهُما كتابين مما لا مبرر له، خصوصا وأن الرجل ممن عرف بكونه تلميذاً ومدوناً لكتاب أُستاذه المسمى بالتدبير، أما اختلاف الأسماء بالزيادة والنقيصة مع الاتحاد في العنوان الرئيس من أنه كتاب التدبير، فليس مبرراً كافياً لفرض التغاير كما يعرف بأدنى تأمل من اختلاف العناوين بالزيادة والنقيصة.

المحصلة:

سند الرواية يعاني من خلتين لإثبات الصدور، جهالتنا بالحسن بن إبراهيم وعلي بن منصور، ولن يتكرر ذكر الراويين في كتاب التوحيد؛ ولذا فإن هذا السند لن يتكرر أيضا في كتاب التوحيد، وصفه في مرآة العقول بالمجهول[٣].

---

(١) الذريعة، الطهراني، ج٤، ص١٨.

(٢) فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي، ص٢٢٤.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ١، ص٢٣٦.

٢١٤ - ٢- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِـدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَسِّنٍ الْمِيثَمِيِّ(١)، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي مَنْصُـورٍ الْمُتَطَبِّبِ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِـنْ أَصْحَابِي، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُقَفَّعِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ ابْـنُ الْمُقَفَّعِ: تَرَوْنَ هذَا الْخَلْقَ؟ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلى مَوْضِعِ الطَّوَافِ مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ أُوجِبُ(٢) لَهُ اسْـمَ الإِنْسَانِيَّةِ إِلاَّ ذلِكَ الشَّيْخُ الْجَالِسُ يَعْنِـي أَبَـا عَبْـدِ اللهِ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّـدٍ عليهما السلام فَأَمَّا الْبَاقُـونَ، فَرَعَاعٌ وَبَهَائِمُ. فَقَـالَ لَهُ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ: وَكَيْفَ أَوْجَبْتَ(٣) هَذَا الاِسْمَ لِهَذَا الشَّيْخِ(٤) دُونَ هَؤُلَاءِ، قَالَ(٥): لِأَنِّي رَأَيْتُ عِنْـدَهُ مَـا لَمْ أَرَهُ عِنْدَهُمْ، فَقَـالَ لَهُ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ: لَابُدَّ(٦) مِنِ اخْتِبَـارِ مَا قُلْتَ فِيهِ مِنْهُ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ ابْنُ الْمُقَفَّعِ: لَا تَفْعَلْ؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُفْسِدَ عَلَيْكَ مَا فِي يَدِكَ، فَقَالَ: لَيْسَ ذَا رَأْيَكَ، وَلكِنْ تَخَافُ أَنْ يَضْعُفَ رَأْيُكَ عِنْدِي فِي إِحْلَالِكَ(٧) إِيَّاهُ الْمَحَلَّ الَّذِي وَصَفْتَ، فَقَالَ(٨) ابْنُ الْمُقَفَّعِ: أَمَا إِذَا تَوَهَّمْتَ عَلَيَّ هَذَا، فَقُمْ إِلَيْهِ، وَتَحَفَّظْ مَا اسْـتَطَعْتَ مِنَ الزَّلَلِ، وَلَا تَثْنِي عِنَانَكَ إِلى اسْتِرْسَالٍ؛ فَيُسَلِّمَكَ إِلى عِقَالٍ، وَسِمْهُ مَا لَكَ أو عَلَيْكَ(٩).

قَالَ: فَقَامَ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ، وَبَقِيتُ أَنَا وَابْنُ الْمُقَفَّعِ جَالِسَيْنِ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَيْنَا ابْنُ أَبِي الْعَوْجَـاءِ، قَالَ: وَيْلَكَ يَا ابْنَ الْمُقَفَّعِ، مَا هذَا بِبَشَرٍ، وَإِنْ كَانَ فِي الدُّنْيَا رُوحَانِيٌّ يَتَجَسَّـدُ

(١) اختلفت النسخ الخطية في ضبطه في هذا الموضع وتفصيل الكلام في تحقيق السند.

(٢) في نسخة (يوجب).

(٣) في نسخة (وجب).

(٤) في نسخة (الشخص) بدلًا من (الشيخ).

(٥) في نسخة (فقال).

(٦) في بعض النسخ (ما بد).

(٧) في نسخة (إجلالك).

(٨) في نسخة (قال).

(٩) في نسخة (ما لك وعليك).

إِذَا شَاءَ ظَاهِراً[١]، وَيَتَرَوَّحُ إِذَا شَاءَ بَاطِناً، فَهُوَ هذَا، فَقَالَ لَهُ: وَكَيْفَ[٢] ذَلِكَ[٣]؟ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا لَمْ يَبْقَ عِنْدَهُ غَيْرِي، ابْتَدَأَنِي، فَقَالَ: «إِنْ يَكُنِ الْأَمْرُ عَلى مَا يَقُولُ هؤُلَاءِ وَهُوَ عَلى مَا يَقُولُونَ، يَعْنِي أَهْلَ الطَّوَافِ فَقَدْ سَلِمُوا وَعَطِبْتُمْ، وَإِنْ يَكُنِ الْأَمْرُ عَلى مَا تَقُولُونَ[٤] ـ وَلَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ فَقَدِ اسْتَوَيْتُمْ، وَهُمْ، فَقُلْتُ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللهُ، وَأَيَّ شَيْءٍ نَقُولُ؟ وَأَيَّ شَيْءٍ يَقُولُونَ؟ مَا قَوْلِي وَقَوْلُهُمْ إِلاَّ وَاحِداً، فَقَالَ: «وَكَيْفَ يَكُونُ قَوْلُكَ وَقَوْلُهُمْ وَاحِداً وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ لَهُمْ مَعَاداً وَثَوَاباً وَعِقَاباً، وَيَدِينُونَ بِأَنَّ فِي السَّمَاءِ إِلهاً، وَأَنَّهَا عُمْرَانٌ، وَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ السَّمَاءَ خَرَابٌ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ؟!

قَالَ: فَاغْتَنَمْتُهَا مِنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا مَنَعَهُ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا يَقُولُونَ أَنْ يَظْهَرَ لِخَلْقِهِ، وَيَدْعُوَهُمْ إِلى عِبَادَتِهِ حَتّى لَا يَخْتَلِفَ مِنْهُمُ اثْنَانِ؟ وَلِمَ احْتَجَبَ عَنْهُمْ وَأَرْسَلَ إِلَيْهِمُ الرُّسُلَ؟ وَلَوْ بَاشَرَهُمْ بِنَفْسِهِ، كَانَ أَقْرَبَ إِلى الإِيمانِ بِهِ.

فَقَالَ لِي: «وَيْلَكَ، وَكَيْفَ احْتَجَبَ عَنْكَ مَنْ أَرَاكَ قُدْرَتَهُ فِي نَفْسِكَ؟! نُشُوءَكَ وَلَمْ تَكُنْ، وَكِبَرَكَ بَعْدَ صِغَرِكَ، وَقُوَّتَكَ بَعْدَ ضَعْفِكَ، وَضَعْفَكَ بَعْدَ قُوَّتِكَ، وَسُقْمَكَ بَعْدَ صِحَّتِكَ، وَصِحَّتَكَ بَعْدَ سُقْمِكَ، وَرِضَاكَ بَعْدَ غَضَبِكَ، وَغَضَبَكَ بَعْدَ رِضَاكَ، وَحَزَنَكَ بَعْدَ فَرَحِكَ، وَفَرَحَكَ بَعْدَ حَزَنِكَ، وَحُبَّكَ بَعْدَ بُغْضِكَ، وَبُغْضَكَ بَعْدَ حُبِّكَ، وَعَزْمَكَ بَعْدَ أَنَاتِكَ، وَأَنَاتَكَ[٥] بَعْدَ عَزْمِكَ، وَشَهْوَتَكَ بَعْدَ كَرَاهَتِكَ[٦]، وَكَرَاهَتَكَ[٧]

---

(١) في نسخ عديدة (ظهر).

(٢) في نسخة (فكيف).

(٣) في نسخة (ذاك).

(٤) في نسخة (كما تقولون).

(٥) في نسخة (اناؤك).

(٦) في نسخة (كراهيتك).

(٧) في نسخة (كراهيتك).

بَعْدَ شَهْوَتِكَ، وَرَغْبَتَكَ بَعْدَ رَهْبَتِكَ، وَرَهْبَتَكَ بَعْدَ رَغْبَتِكَ، وَرَجَاءَكَ بَعْدَ يَأْسِكَ، وَيَأْسَكَ بَعْدَ رَجَائِكَ، وَخَاطِرَكَ بِمَا لَمْ يَكُنْ فِي وَهْمِكَ، وَعُزُوبَ مَا أَنْتَ مُعْتَقِدُهُ عَنْ ذِهْنِكَ[١]، وَمَا زَالَ يُعَدِّدُ عَلَيَّ قُدْرَتَهُ الَّتِي هِيَ فِي نَفْسِي، الَّتِي لاَ أَدْفَعُهَا حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَظْهَرُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ.

(عَنْهُ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي الْعَوْجَاءِ حِينَ سَأَلَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: عَادَ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي إِلَى مَجْلِسِ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، فَجَلَسَ وَهُوَ[٢] سَاكِتٌ لاَ يَنْطِقُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «كَأَنَّكَ جِئْتَ تُعِيدُ بَعْضَ مَا كُنَّا فِيهِ». فَقَالَ: أَرَدْتُ ذلِكَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «مَا أَعْجَبَ هذَا! تُنْكِرُ اللهَ وَتَشْهَدُ أَنِّي ابْنُ رَسُولِ اللهِ!». فَقَالَ: الْعَادَةُ تَحْمِلُنِي عَلى ذلِكَ، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ عليه السلام: «فَمَا يَمْنَعُكَ مِنَ[٣] الْكَلاَمِ؟» قَالَ: إِجْلاَلاً لَكَ[٤]، وَمَهَابَةً مَا يَنْطَلِقُ[٥] لِسَانِي بَيْنَ يَدَيْكَ؛ فَإِنِّي شَاهَدْتُ الْعُلَمَاءَ، وَنَاظَرْتُ الْمُتَكَلِّمِينَ، فَمَا تَدَاخَلَنِي هَيْبَةٌ قَطُّ مِثْلُ مَا تَدَاخَلَنِي[٦] مِنْ هَيْبَتِكَ، قَالَ: «يَكُونُ ذلِكَ، وَلكِنْ أَفْتَحُ[٧] عَلَيْكَ بِسُؤَالٍ وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ»، فَقَالَ لَهُ: «أَمَصْنُوعٌ أَنْتَ أَوْ[٨] غَيْرُ مَصْنُوعٍ؟»، فَقَالَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ: بَلْ[٩] أَنَا غَيْرُ مَصْنُوعٍ، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ عليه السلام: «فَصِفْ لِي لَوْ كُنْتَ مَصْنُوعاً، كَيْفَ كُنْتَ

(١) في نسخة (في ذهنك).
(٢) في نسخة (فهو).
(٣) في نسخة (عن) بدلا من (من).
(٤) في نسخة (إجلالك).
(٥) في نسخة (ينطق).
(٦) في نسخة (ما دخل).
(٧) في نسخة (أفتتح).
(٨) في نسخة (أم).
(٩) في نسخة (– بل).

تكُونُ؟» فَبَقِيَ عَبْدُ الْكَرِيمِ مَلِيّاً لَا يُجِيرُ جَواباً؟ وَوَلَعَ[١] بِخَشَبَةٍ كَانَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: طَوِيلٌ، عَرِيضٌ، عَمِيقٌ[٢]، قَصِيرٌ، مُتَحَرِّكٌ، سَاكِنٌ، كُلُّ ذَلِكَ صِفَةُ خَلْقِهِ، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ: «فَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَعْلَمْ صِفَةَ الصَّنْعَةِ[٣] غَيْرَهَا، فَاجْعَلْ نَفْسَكَ مَصْنُوعاً؛ لِمَا تَجِدُ فِي نَفْسِكَ مِمَّا يَحْدُثُ مِنْ[٤] هَذِهِ الْأُمُورِ»)[٥]

فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الْكَرِيمِ: سَأَلْتَنِي عَنْ مَسْأَلَةٍ لَمْ يَسْأَلْنِي عَنْهَا أَحَدٌ قَبْلَكَ، وَلَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ بَعْدَكَ عَنْ مِثْلِهَا، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «هَبْكَ عَلِمْتَ أَنَّكَ لَمْ تُسْأَلْ فِيمَا مَضَى، فَمَا عَلَّمَكَ أَنَّكَ لَا تُسْأَلُ فِيمَا بَعْدُ؟ عَلَى أَنَّكَ يَا عَبْدَ الْكَرِيمِ، نَقَضْتَ قَوْلَكَ؛ لِأَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ الْأَشْيَاءَ مِنَ الْأَوَّلِ سَوَاءٌ، فَكَيْفَ قَدَّمْتَ وَأَخَّرْتَ؟!».

ثُمَّ قَالَ: «يَا عَبْدَ الْكَرِيمِ، أَزِيدُكَ وُضُوحاً، أَرَأَيْتَ، لَوْ كَانَ مَعَكَ كِيسٌ فِيهِ جَوَاهِرُ، فَقَالَ لَكَ قَائِلٌ: هَلْ[٦] فِي الْكِيسِ دِينَارٌ؟ فَنَفَيْتَ كَوْنَ الدِّينَارِ فِي[٧] الْكِيسِ، فَقَالَ لَكَ قَائِلٌ: صِفْ لِيَ الدِّينَارَ، وَكُنْتَ غَيْرَ عَالِمٍ بِصِفَتِهِ، هَلْ كَانَ لَكَ أَنْ تَنْفِيَ كَوْنَ الدِّينَارِ فِي الْكِيسِ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ؟» قَالَ: لَا، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «فَالْعَالَمُ أَكْبَرُ وَأَطْوَلُ وَأَعْرَضُ مِنَ الْكِيسِ، فَلَعَلَّ فِي الْعَالَمِ صَنْعَةً؛ مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُ صِفَةَ الصَّنْعَةِ مِنْ غَيْرِ الصَّنْعَةِ».

---

(١) في نسخ عديدة (أولع).

(٢) في نسخ عديدة (- عميق).

(٣) في نسخ عديدة (صفة لصنعة).

(٤) في نسخة (في) وفي أخرى (منه) بدلا من (من).

(٥) هذه التتمة وردت في بعض النسخ ولم ترد في نسخ أخرى، لكن لما كان الصدوق رواه في التوحيد عن الكليني تقوى صحة النسبة الى الكافي.

(٦) في نسخة (فهل).

(٧) في نسخة (عن) بدلا من (في).

فَانْقَطَعَ عَبْدُ الْكَرِيمِ، وَأَجَابَ إلى الإسلام بَعْضُ أَصْحَابِهِ، وَبَقِيَ مَعَهُ بَعْضٌ.

فَعَادَ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ، فَقَالَ: أَقْلِبُ[١] السُّؤَالَ؟ فَقَالَ لَهُ أَبو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «سَلْ عَمَّا شِئْتَ»، فَقَالَ[٢]: مَا الدَّلِيلُ عَلَى حَدوثِ الأَجْسَامِ؟ فَقَالَ: «إنِي[٣] مَا وَجَدْتُ شَيْئاً صَغِيراً وَلَا كَبِيراً إِلَّا وَإِذَا ضُمَّ إليه مِثْلُهُ، صَارَ أَكْبَرَ وَفِي ذَلِكَ زَوَالٌ وَانْتِقَالٌ مِنَ الْحَالَةِ الأُولى[٤]، وَلَوْ كَانَ قَدِيماً مَا زَالَ وَلاَ حَالَ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَزُولُ وَيَحُولُ يَجُوزُ أَنْ يُوجَدَ وَيُبْطَلَ، فَيَكُونُ بِوُجُودِهِ[٥] بَعْدَ عَدَمِهِ دُخُولٌ فِي الْحَدَثِ، وَفِي كَوْنِهِ فِي الأَزَلِ[٦] دُخُولُهُ فِي الْقِدَمِ، وَلَنْ تَجْتَمِعَ[٧] صِفَةُ الأَزَلِ وَالْعَدَمِ، وَالْحُدُوثِ وَالْقِدَمِ[٨] فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ».

فَقَالَ عَبْدُ الْكَرِيمِ: هَبْكَ عَلِمْتَ فِي جَرْيِ الْحَالَتَيْنِ[٩] وَالزَّمَانَيْنِ عَلَى مَا ذَكَرْتَ وَاسْتَدْلَلْتَ[١٠] بِذَلِكَ عَلَى حُدُوثِها، فَلَوْ بَقِيَتِ الأَشْيَاءُ عَلَى صِغَرِهَا، مِنْ أَيْنَ كَانَ لَكَ أَنْ تَسْتَدِلَّ عَلَى حُدُوثِها؟ فَقَالَ الْعَالِمُ عليه السلام: «إِنَّمَا[١١] نَتَكَلَّمُ عَلَى هَذَا الْعَالَمِ الْمَوْضُوعِ[١٢]، فَلَوْ رَفَعْنَاهُ وَوَضَعْنَا عَالَماً آخَرَ، كَانَ لَا شَيْءَ أَدَلَّ عَلَى الْحَدَثِ مِنْ رَفْعِنَا إِيَّاهُ وَوَضْعِنَا

---

(١)- في نسخة (أَقبلتَ).

(٢) في نسخة + (له).

(٣) في نسخة (لأني).

(٤) في نسخ (الأولية).

(٥) في نسخة (لوجوده).

(٦) في نسخة (الأول).

(٧) في نسخة (يجتمع).

(٨) في نسخة - (والحدوث والقِدم).

(٩) في نسخة (الحالين).

(١٠) في نسخة (واستدللت).

(١١) في نسخة (أنا).

(١٢) في نسخة - (الموضوع).

غـيْرَهُ، وَلَكِنْ أُجِيبُكَ[١] مِنْ حَيْثُ قَدَّرْتَ أَنْ تُلْزِمَنَا وَنَقُولُ: إِنَّ الأَشْـيَاءَ لَوْ دَامَتْ عَلَى صِغرِهَا، لَكَانَ فِي الْوَهْمِ أَنَّهُ مَتَى ضُمَّ شَيْءٌ[٢] إِلى مِثْلِهِ، كَانَ أَكْبَرَ، وَفِي جَوَازِ التَّغْيِيرِ[٣] عَلَيْهِ خُرُوجُهُ مِنَ الْقِدَمِ، كَمَا أَنَّ فِي تَغْيِيرِهِ[٤] دُخُولَهُ فِي الْحَدَثِ، لَيْسَ لَكَ وَرَاءَهُ شَيْءٌ يَا عَبْدَ الْكَرِيمِ». فَانْقَطَعَ وَخُزِيَ.

فَلَمَّا كَانَ مِنَ[٥] الْعَامِ الْقَابِلِ، الْتَقَى مَعَهُ فِي الْحَرَمِ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ شِيعَتِهِ: إِنَّ ابْنَ أَبِي الْعَوْجَاءِ قَدْ أَسْلَمَ، فَقَالَ الْعَالِمُ عليه السلام: «هُوَ أَعْمَى مِنْ ذَلِكَ، لَا يُسْلِمُ»، فَلَمَّا بَصُرَ بِالْعَالِمِ قَالَ: سَيِّدِي[٦] وَمَوْلَايَ، فَقَالَ لَه[٧] الْعَالِمُ عليه السلام: «مَا جَاءَ بِكَ إِلى هذَا الْمَوْضِعِ؟» فَقَالَ: عَادَةُ الْجَسَدِ وَسُنَّةُ الْبَلَدِ، وَلِنَنْظُرَ مَا النَّاسُ فِيهِ مِنَ الْجُنُونِ، وَالْحَلْقِ، وَرَمْيِ الْحِجَارَةِ، فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ عليه السلام: «أَنْتَ بَعْدُ عَلى عُتُوِّكَ وَضَلَالِكَ يَا عَبْدَ الْكَرِيمِ». فَذَهَبَ يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ لَهُ عليه السلام: «لَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» وَنَفَضَ رِدَاءَهُ مِنْ يَدِهِ، وَقَالَ: «إِنْ يَكُنِ الأَمْرُ كَمَا تَقُولُ وَلَيْسَ كَمَا تَقُولُ نَجَوْنَا وَنَجَوْتَ، وَإِنْ يَكُنِ الأَمْرُ كَمَا نَقُولُ وَهُوَ كَمَا نَقُولُ نَجَوْنَا وَهَلَكْتَ».

فَأَقْبَلَ عَبْدُ الْكَرِيمِ عَلى مَنْ مَعَهُ، فَقَالَ: وَجَدْتُ فِي قَلْبِي حَزَازَةً فَرُدُّونِي، فَرَدُّوهُ[٨]، لَا رَحِمَهُ اللهُ.

---

(١) في نسخ (اجبتك).

(٢) في نسخة - (شيء).

(٣) في نسخة (التغير).

(٤) في نسخة (تغيره).

(٥) في نسخة (في) بدلا (من).

(٦) في نسخة (يا سيدي).

(٧) في نسخة - (له).

(٨) في نسخة (ومات).

تحقيق السند:

أمـا العدة فـإن فيها من يوثق بـه[١]، وأحمد بـن محمد بن خالد هـو البرقي صاحب المحاسن الثقة القمي من السـابعة[٢]، ومحمد بن علي هو أبو سمينة الصيرفي الكذاب[٣] بدلالة رواية البرقي عنه وروايته عن عبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم، وهو من صغار السادسة. ويبقى الكلام في الرواة بعد أبي سمينة.

٥ عبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم:

هو نفسـه عبد الرحمن بن أبي هاشـم البجـلي الثقة الجليل، من السادسـة، روى عنه بعـض السـابعة وبعض السادسـة أيضا، قال النجـاشي: «عبد الرحمن بـن محمد بن أبي هاشم البجلي أبو محمد، جليل من أصحابنا، ثقة ثقة، له كتاب نوادر، أخبرنا أبو عبد الله بن شـاذان، قال: حدثنا علي بن حاتم، عن ابن ثابت، قال: حدثنا القاسـم بن محمد بن حسين بن حازم، عنه، به»[٤].

وقال الشـيخ: «عبد الرحمن ابن أبي هاشـم، له كتاب رواه القاسـم بن محمد الجعفي عنه، ورواه ابن أبي حمزة عنه»[٥].

٥ أحمد بن محسن الميثمي:

والصحيح أنه أحمد بن الحسـن الميثمي، من رواة الطبقة السادسـة أيضاً، وروى عنه بعض السابعة وبعض السادسة، ثقة واقف.

لكن اختلاف النسـخ في هذا الاسـم يوجب بعض الكلام، ففي نسخة مكتبة مركز

---

(١) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٧٨)، الصفحة (٢٧٧).

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٣٦- ت ٦٢٣.

(٥) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٧٨- ت ٤٧٧.

إحيـاء التراث الإسـلامي المرقمة ٣٠٦ (أحمد بن المحسـن الميثمي)، وفي نسـخة مكتبة الروضـة الرضوية المرقمة ٢٠٥٥٢، ونسـخة مكتبة الروضة الرضوية المرقمة ٢١٣٤٧ ونسـخة المكتبة الوطنية بطهران والمرقمة ٧١٤ ونسـخة مكتبة المرعـشي العامة المرقمة ٣٧٢ (محمد بن محسـن الميثمي)، وفي نسـخة مكتبة الروضة الرضوية المرقمة ١٦٨٢٠ (أحمد بن محمد الميثمي).

ولكـن يبقـى أن الراوي المعـروف في هذا الموضع هو من اسـمه (أحمد بن الحسـن الميثمـي) كما في بقية الموارد في الكافي، وقبله في البصائر، نعم، في المحاسـن المطبوعة أنه ابن محسـن، ولكن بتتبع الوسـائل فإن صاحبهـا تَدَّسُّ كان قد نقل تلـك الروايات عن المحاسـن باسم أحمد بن الحسـن[1]، وليس ابن محسن، وعلى كل تقدير فبتتبع الأسناد لا مجال للشك في أن الصحيح هو ما ذكرناه من أنه أحمد بن الحسن الميثمي، ولكن الطريف في الأمر هو: أن ما يتوفر لدينا من نسخ خطية، كلها تخلو في هذا الموضع من هذا الاسم، ومع ذلك كله فالأقوى وقوع التصحيف القديم في هذا الموضع من الكافي، والصحيح فيه هو (أحمد بن الحسن الميثمي).

قال النجاشي: «أحمد بن الحسـن بن إسـماعيل بن شـعيب بن ميثم التمار، مولى بني أسـد، قال أبو عمرو الكشي: كان واقفا، وذكر هذا عن حمدويه، عن الحسـن بن موسى الخشـاب، قال: أحمد بن الحسـن واقف، وقد روى عن الرضا عليه السلام، وهو على كل حال ثقـة، صحيح الحديث، معتمد عليه، لـه كتاب النوادر. أخبرنا أبو عبد الله بن شـاذان، قـال: حدثنا أحمد بن محمد بـن يحيى، عن الحميري، قال: حدثنـا يعقوب بن يزيد، عن أحمـد بن الحسـن بالكتاب. وأخبرنا محمـد بن عثمان، قال: حدثنـا جعفر بن محمد، عن عبيـد الله بن أحمـد ابن نهيك، عنه. وأخبرنا الحسـين بن عبيد الله، قال: حدثنا الحسـين بن علي بن سـفيان، قال: حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا الحسـن بن محمد بن سـماعة،

---

(١) وسائل الشيعة، الحر العاملي، ج ٢٤، ص٣٩٧.

قال: حدثنا أحمد بن الحسن الميثمي، بكتابه عن الرجال، وعن أبان بن عثمان»(١). ونسبة الوقف إليه مرجعها الخشاب، ولذا فهي ثابتة بقوة؛ إذ الخشاب من طبقة قريبة جدا للرجل وهو ممن اختص بتأليف كتاب في الواقفة.

وقال الشيخ: «أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن عبد الله التمار أبو عبد الله، مولى بني أسد، كوفي (ثقة) صحيح الحديث، سليم، روى عن الرضا عليه السلام، وله كتاب النوادر. أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن يعقوب بن يزيد الأنباري الكاتب، عن محمد بن الحسن ابن زياد، عن أحمد بن الحسن، ورواه حميد بن زياد، عن أبي العباس عبيد الله بن أحمد بن نهيك عنه»(٢).

وعدَّه الشيخ في أصحاب الكاظم عليه السلام، قائلا: «أحمد بن الحسن الميثمي، واقفي»(٣). وقال الكشي: « قال: حمدويه، عن الحسن بن موسى، قال: أحمد بن الحسن الميثمي، كان واقفيا»(٤).

٥ أبو منصور المتطبب:

لم يرد هذا العنوان إلا في هذه الرواية التي رواها الكليني هنا ونقلها الصدوق في التوحيد عنه.

رجل من أصحاب أبي منصور المتطبب:

أكثر جهالة من السابق.

المحصلة: سند الرواية يعاني عللا كثيرة كما هو ظاهر، قال المجلسي عنه أنه ضعيف(٥).

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٧٤- ت ١٧٩.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٦٤- ت ٦٦.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٣٢ - ت ٤٩٥٠.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢ ، ص٧٦٨.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ١، ص٢٤٥.

٢١٥ - ٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْأَسَدِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَرْمَكِيِّ الرَّازِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْـنِ بُرْدٍ الدِّينَوَرِيِّ، عَـنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ مُحَمَّـدِ بْنِ عَبْدِ الله الْخُرَاسَانِيِّ خَادِمِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الزَّنَادِقَةِ عَلى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام وَعِنْدَهُ جَمَاعَةٌ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَـنِ عليه السلام: «أَيُّهَا الرَّجُلُ، أَرَأَيْـتَ، إِنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَكُمْ وَلَيْسَ هُوَ كَمَا تَقُولُونَ أَلَسْنَا وَإِيَّاكُمْ شَرَعاً سَوَاءً، لَا يَضُرُّنَا مَا صَلَّيْنَا وَصُمْنَا[1]، وَزَكَّيْنَا وَأَقْرَرْنَا؟» فَسَكَتَ الرَّجُلُ.

ثُـمَّ قَالَ[2] أَبُـو الْحَسَـنِ عليه السلام: «وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَنَا وَهُـوَ قَوْلُنَا أَلَسْـتُمْ قَدْ هَلَكْتُمْ وَنَجَوْنَا؟». فَقَالَ: رَحِمَكَ اللهُ، أَوْجِدْنِي[3] كَيْفَ هُوَ؟ وَأَيْنَ هُوَ؟

فَقَالَ: «وَيْلَكَ، إِنَّ الَّذِي ذَهَبْتَ إليه غَلَطٌ؛ هُوَ أَيَّنَ الْأَيْنَ بِلَا أَيْنٍ[4]، وَكَيَّفَ الْكَيْفَ بِلَا كَيْفٍ، فَلَا يُعْرَفُ[5] بِالْكَيْفُوفِيَّةِ، وَلَا بِأَيْنُونِيَّةٍ، وَلَا يُدْرَكُ بِحَاسَّةٍ، وَلَا يُقَاسُ بِشَيْءٍ».

فَقَـالَ الرَّجُـلُ: فَإِذاً إِنَّـهُ لَا شَيْءَ إِذَا لَمْ يُدْرَكْ بِحَاسَّـةٍ مِنَ الْحَوَاسِّ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَـنِ عليه السلام: «وَيْلَكَ، لَمَّا عَجَزَتْ حَوَاسُّـكَ عَنْ إِدْرَاكِهِ، أَنْكَـرْتَ رُبُوبِيَّتَهُ، وَنَحْنُ إِذَا عَجَزَتْ حَوَاسُّنَا عَنْ إِدْرَاكِهِ، أَيْقَنَّا أَنَّهُ رَبُّنَا بِخِلَافِ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ».

قَـالَ[6] الرَّجُـلُ: فَأَخْبِرْنِي مَتَى كَانَ؟ قَالَ[7] أَبُو الْحَسَـنِ عليه السلام: «أَخْبِرْنِي مَتى لَمْ يَكُنْ؛

---

(١) في نسخة (ما صمنا ولا صلينا).

(٢) في نسخة (فقال).

(٣) في نسخة + (أخبرني).

(٤) في نسخة - (بلا أين).

(٥) في نسخة (ولا يعرف).

(٦) في نسخة (فقال).

(٧) في نسخ (فقال).

فَأُخْبِرَكَ مَتى كَانَ؟» قَالَ الرَّجُلُ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ أَبُو الحَسَنِ[١] عليه السلام: «إِنِّي لَمَّا نَظَرْتُ إِلى جَسَدِي، وَلَمْ يُمْكِنِّي فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ فِي الْعَرْضِ وَالطُّولِ[٢]، وَدَفْعِ الْمَكَارِهِ عَنْهُ، وَجَرِّ الْمَنْفَعَةِ[٣] إِلَيْهِ، عَلِمْتُ أَنَّ لِهَذَا الْبُنْيَانِ بَانِياً، فَأَقْرَرْتُ بِهِ؛ مَعَ مَا أَرَى مِنْ دَوَرَانِ الْفَلَكِ بِقُدْرَتِهِ، وَإِنْشَاءِ السَّحَابِ، وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ[٤]، وَمَجْرَى الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنُّجُومِ، وَغَيْرِ ذلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْعَجِيبَاتِ الْمُبَيِّنَاتِ عَلِمْتُ أَنَّ لِهَذَا مُقَدِّراً وَمُنْشِئاً».

تحقيق السند:

محمد بن جعفر الأسدي هو شيخ الكليني الثقة الذي بحثنا حاله تحت اسم محمد بن أبي عبد الله[٥] كوفي سكن الري من الثامنة، والكلام في بقية السند.

٥ محمد بن إسماعيل البرمكي الرازي:

صاحب الصومعة، ثقة، رازي سكن قم من السابعة، قال النجاشي: «محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي المعروف بصاحب الصومعة، أبو عبد الله، سكن قم، وليس أصله منها، ذكر ذلك أبو العباس بن نوح، وكان ثقة، مستقيما، له كتب، منها كتاب التوحيد. أخبرنا أحمد بن محمد بن نوح، قال: حدثنا الحسن بن حمزة، قال: حدثنا محمد بن جعفر الأسدي، عن محمد بن إسماعيل، بكتابه»[٦].

---

(١) في نسخة - (ما بين القوسين من عبارة).

(٢) في نسخة (في الطول والعرض).

(٣) في (جلب المنافع).

(٤) في نسخة (الريح).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٦) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٤١ -ت ٩١٥.

وفي الكتاب المنسـوب لابن الغضائري: «محمد بن إسـاعيل بن أحمد البرمكي، أبو جعفـر المعروف بصاحـب الصومعة، ضعيـف»[١]. ولا عبرة بـما ورد في الكتاب حتى يعارض ما يوجد في كتاب النجاشي.

ونقل ابن حجر عن والد الشيخ الصدوق كلامه في الرجل فقال: «محمد بن إسماعيل الـرازي: ذكره أبو الحسـن بـن بابويه في تاريـخ الري وقال: روى عـن أبي جعفر محمد بن علي بن موسـى الكاظم، روى عنه أبو سـعيد سـهل بن زياد الآدمـي كان من غلاة الشيعة»[٢].

والوصف الأخير لا يعلم هل هو لسـهل بن زياد أو أنه للبرمكي الرازي، وهل هو كلام ابـن بابويه أو كلام ابن حجر، لتكون الاحتـمالات في ذلك أربعة، ولكن على كل تقدير تقدم منا الكلام في عدم الوثوق بما ينقله ابن حجر عن كتبنا لاكتشاف التهافتات والأخطاء والالتباسـات الفاضحة في نقله، والتي تـدل على التحريفات في ما كان لديه من نسـخ تنقل عن كتبنا، بل وعدم معرفته الكافية برجالات الشـيعة مما يسلب الوثوق بـه، حيث عدَّ بعضهم ممن روى عن الصادق عليه السلام بواسـطة واحـدة، ونقل أقوالهم عن أحوال الطبقة العاشرة كما نبهنا إليه[٣]، فضلا عن كونه من المتأخرين.

وعنوان (محمد بن إسماعيل) إذا ورد في الطبقة الثامنة فهو النيشابوري، وفي السابعة فهو البرمكي، وفي السادسـة فهو ابن بزيع، وكلهم ممـن يوثق برواياتهم على ما نتبناه في الوافي.

٥ الحسين بن الحسن بن برد الدينوري:

وهـو راو مهمـل غالباً ما يتوسـط محمد بن إسـاعيل الذي هو البرمكـي وهو من السابعة، وبكر بن صالح وسيأتي الكلام فيه قريبا، وعلى كل تقدير فالدينوري لا مدرك

---

(١) رجال ابن الغضائري، احمد بن الحسين الغضائري، ص٩٧- ت ١٤٦.

(٢) لسان الميزان، ابن حجر، ج٥ ، ص٨٢ - ت ٢٦٩.

(٣) مر الكلام في الجزء الثاني الحديث (٥٧)، الصفحة (١٩٢).

يستفاد منه ثبوت وثاقته، بل واختياره لأبي سمينة الصيرفي كراوٍ يكثر عنه مؤشر في جانب السلب.

٥ محمد بن علي:

هو أبو سمينة الصيرفي الكوفي الضعيف[١] من صغار السادسة، وتحديده بأبي سمينة؛ إنما هو بدلالة رواية الصدوق لهذه الرواية مع التصريح بكونه أبي سمينة الصيرفي[٢]، ورواية الدينوري عنه، والطبقة.

٥ محمد بن عبد الله الخراساني خادم الرضا عليه السلام:

وهذا العنوان لم يرد إلا في هذا السند، وهو عن طريق الكذاب أبي سمينة، ولم يرد عنوان الخادم للرضا عليه السلام بهذا الاسم من غير هذا الطريق؛ فالشك في وجوده من رأس قائم.

المحصلة: سند الرواية غير ناهض لإثبات الصدور، ووصفه المجلسي بالضعف أيضا[٣].

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٧٨)، الصفحة (٢٧٧).

(٢) التوحيد، الصدوق، ص٢٥٠.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ١، ص٢٥٤.

٢١٦ - ٤ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْخَفَّافِ، أو عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللهِ الدَّيَصَانِيَّ[١] سَأَلَ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ، فَقَالَ لَهُ[٢]: أَلَكَ رَبٌّ؟ فَقَالَ: بَلى، قَالَ: أَقَادِرٌ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَادِرٌ قَاهِرٌ، قَالَ: يَقْدِرُ أَنْ يُدْخِلَ الدُّنْيَا كُلَّهَا الْبَيْضَةَ، لا تَكْبُرُ الْبَيْضَةُ وَلَا تَصْغُرُ الدُّنْيَا؟ قَالَ هِشَامٌ: النَّظِرَةَ، فَقَالَ لَهُ: قَدْ أَنْظَرْتُكَ حَوْلاً، ثُمَّ خَرَجَ عَنْهُ.

فَرَكِبَ هِشَامٌ إِلى أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ، أَتَانِي عَبْدُ اللهِ الدَّيَصَانِيُّ بِمَسْأَلَةٍ لَيْسَ الْمُعَوَّلُ فِيهَا إِلاَّ عَلَى اللهِ وَعَلَيْكَ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «عَمَّاذَا سَأَلَكَ؟» فَقَالَ: قَالَ[٣] لِي: كَيْتَ وَكَيْتَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «يَا هِشَامُ، كَمْ حَوَاسُّكَ؟» قَالَ: خَمْسٌ، قَالَ: «أَيُّهَا أَصْغَرُ؟» قَالَ: النَّاظِرُ[٤]، قَالَ: «وَكَمْ قَدْرُ النَّاظِرِ؟» قَالَ: مِثْلُ الْعَدَسَةِ أو أَقَلُّ مِنْهَا، فَقَالَ لَهُ: «يَا هِشَامُ، فَانْظُرْ أَمَامَكَ وَفَوْقَكَ وَأَخْبِرْنِي بِمَا تَرى» فَقَالَ: أَرى سَمَاءً وَأَرْضاً وَدُوراً وَقُصُوراً وَبَرَارِيَ وَجِبَالاً وَأَنْهَاراً، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «إِنَّ الَّذِي قَدَرَ أَنْ يُدْخِلَ الَّذِي تَرَاهُ الْعَدَسَةَ أو أَقَلَّ مِنْهَا قَادِرٌ[٥] أَنْ يُدْخِلَ الدُّنْيَا كُلَّهَا الْبَيْضَةَ لاَ تَصْغُرُ الدُّنْيَا وَلاَ تَكْبُرُ الْبَيْضَةُ».

فَأَكَبَّ هِشَامٌ عَلَيْهِ[٦]، وَقَبَّلَ يَدَيْهِ وَرَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، وَقَالَ: حَسْبِي يَا ابْنَ رَسُولِ اللهِ، وَانْصَرَفَ إِلى مَنْزِلِهِ، وَغَدَا عَلَيْهِ الدَّيَصَانِيُّ، فَقَالَ لَهُ: يَا هِشَامُ، إِنِّي جِئْتُكَ مُسَلِّماً، وَلَمْ أَجِئْكَ مُتَقَاضِياً لِلْجَوَابِ، فَقَالَ لَهُ هِشَامٌ: إِنْ كُنْتَ جِئْتَ مُتَقَاضِياً، فَهَاكَ الْجَوَابَ.

---

(١) مر في الجزء الثاني ص١٩٨ أنه ليس عبد الله بن ميمون القداح.

(٢) في نسخة - (له).

(٣) في نسخة - (قال).

(٤) في نسخة (الناظرة).

(٥) في نسخة + (على).

(٦) في نسخة (عليه هشام).

فَخَرَجَ الدَّيَصَانِيُّ عَنْهُ حَتّى أَتى بَابَ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، فَاسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَهُ، فَلَمَّا قَعَدَ، قَالَ لَهُ: يَا جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ، دُلَّنِي عَلى مَعْبُودِي، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: «مَا اسْمُكَ؟» فَخَرَجَ عَنْهُ، وَلَمْ يُخْبِرْهُ بِاسْمِهِ، فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: كَيْفَ لَمْ تُخْبِرْهُ بِاسْمِكَ؟ قَالَ: لَوْ كُنْتُ قُلْتُ لَهُ: عَبْدُ الله، كَانَ يَقُولُ: مَنْ هذَا الَّذِي أَنْتَ لَهُ عَبْدٌ؟ فَقَالُوا لَهُ: عُدْ إِلَيْهِ، وَقُلْ لَهُ: يَدُلُّكَ عَلى مَعْبُودِكَ، وَلَا يَسْأَلُكَ عَنِ اسْمِكَ.

فَرَجَعَ إِلَيْهِ، فَقَالَ[1] لَهُ: يَا جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ، دُلَّنِي عَلى مَعْبُودِي، وَلاَ تَسْأَلْنِي عَنِ اسْمِي، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: «اجْلِسْ» وَإِذَا غُلَامٌ لَهُ[2] صَغِيرٌ، فِي كَفِّهِ بَيْضَةٌ يَلْعَبُ بِهَا، فَقَالَ لَهُ[3] أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «نَاوِلْنِي يَا غُلَامُ[4] الْبَيْضَةَ»، فَنَاوَلَهُ إِيَّاهَا، فَقَالَ لَهُ[5] أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «يَا دَيَصَانِيُّ، هذَا حِصْنٌ مَكْنُونٌ، لَهُ[6] جِلْدٌ غَلِيظٌ، وَتَحْتَ الْجِلْدِ الْغَلِيظِ جِلْدٌ رَقِيقٌ، وَتَحْتَ الْجِلْدِ الرَّقِيقِ ذَهَبَةٌ مَائِعَةٌ، وَفِضَّةٌ ذَائِبَةٌ، فَلَا الذَّهَبَةُ الْمَائِعَةُ تَخْتَلِطُ بِالْفِضَّةِ الذَّائِبَةِ، وَلَا الْفِضَّةُ الذَّائِبَةُ تَخْتَلِطُ بِالذَّهَبَةِ الْمَائِعَةِ، فَهِيَ[7] عَلى حَالِهَا، لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا خَارِجٌ مُصْلِحٌ؛ فَيُخْبِرَ عَنْ صَلَاحِهَا[8]، ولاَ دَخَلَ فِيهَا مُفْسِدٌ؛ فَيُخْبِرَ عَنْ فَسَادِهَا، لَا يُدْرَى[9] لِلذَّكَرِ خُلِقَتْ أَمْ لِلْأُنْثى، تَنْفَلِقُ عَنْ مِثْلِ أَلْوَانِ الطَّوَاوِيسِ، أَتَرى

---

(١) في نسخة (وقال).

(٢) في نسخة (له غلام).

(٣) في نسخة – (له).

(٤) في نسخة (يا غلام ناولني).

(٥) في نسخة – (له).

(٦) في نسخة (وله).

(٧) في نسخة (وهي).

(٨) في نسخة (اصلاحها).

(٩) في بعض النسخ (لا يدري).

لَهَا مُدَبِّراً؟»، قَالَ[١]: فَأَطْرَقَ[٢] مَلِيّاً، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، و[٣] أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ ورَسُولُهُ، وَأَنَّكَ إِمَامٌ وَحُجَّةٌ[٤] مِنَ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَأَنَا تَائِبٌ مِمَّا كُنْتُ فِيهِ.

تحقيق السند:

ترديد السند بين أن يكون (عن علي عن محمد) وبين أن يكون (عن علي عن أبيه عن محمد)، وليس الترديد بين كونه (عن علي عن أبيه) وبين كونه (عن إبراهيم عن محمد) وهو مما لا ينبغي أن يتوهم.

فأما علي بن إبراهيم فهو الثقة المعروف صاحب التفسير، قمي، من الثامنة[٥]، وأبوه هو إبراهيم بن هاشم وهو حسن الحال كما عليه المشهور، قمي، من السابعة[٦]، ويبقى الكلام في محمد بن إسحاق.

٥ محمد بن إسحاق الخفاف:

ورد هذا العنوان في هذه الرواية فقط، نعم ذكر ابن عساكر مثل هذا العنوان في سند رواية[٧]، وما من مقتض ثابت للقول بالاتحاد، وعلى كل تقدير فالإهمال والجهالة مما لا مفر من المصير إليه في حال هذا الرجل على هذا الفرض.

---

(١) في نسخة (وقال).

(٢) في نسخة + (رأسه).

(٣) في نسخ + (أشهد).

(٤) في نسخة (إمام حجة).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٧) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، ج ٥١، ص٣٨٤.

لكن من الممكن أن يقال: إن العنوان المعروف في هذه الطبقة وهي السابعة على فرض رواية علي عنه بالمباشرة هو أحمد بن إسحاق الأشعري الثقة المعروف[١]، وفيه أن وصفه بالخفاف غريب غايته إن كان هو نفسه، وأنه لو صح هذا الاحتمال على بعده ليكون علي عن أحمد بن إسحاق عن هشام فإن الإرسال يتحتم بعد أحمد بن إسحاق؛ فإنه ممن لم يدرك هشاما، وأما لو كان هذا العنوان ممن يروي عنه إبراهيم بن هاشم وليس ابنه علي بن إبراهيم؛ فإنه يمكن عندها القول بعدم الارسال؛ لكونه يروي عنه بواسطة واحدة، لكن يستحكم القول بجهالتنا بالراوي؛ لأن إبراهيم ممن لا يروي عن أحمد بن إسحاق؛ فإنه من طبقته، فالطريق مقفل على الاحتمالين.

المحصلة: سند الرواية قاصر بجهالتنا بالراوي الأخير، وقال عنه المجلسي أنه مجهول[٢].

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٥٤)، الصفحة (١٦٧).

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ١، ص٢٥٦.

٢١٧ - ٥ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيِّ[(١)]، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ فِي حَدِيثِ الزِّنْدِيقِ الَّذِي أَتَى أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام وَكَانَ مِنْ قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «لَا يَخْلُو قَوْلُكَ: «إِنَّهُمَا اثْنَانِ» مِنْ أَنْ يَكُونَا قَدِيمَيْنِ قَوِيَّيْنِ، أَوْ يَكُونَا ضَعِيفَيْنِ، أَوْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا قَوِيّاً وَالْآخَرُ ضَعِيفاً، فَإِنْ كَانَا قَوِيَّيْنِ، فَلِمَ لَا يَدْفَعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، وَيَتَفَرَّدَ[(٢)] بِالتَّدْبِيرِ؟ وَإِنْ زَعَمْتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا قَوِيٌّ، وَالْآخَرَ ضَعِيفٌ، ثَبَتَ أَنَّهُ وَاحِدٌ كَمَا نَقُولُ؛ لِلْعَجْزِ الظَّاهِرِ فِي الثَّانِي.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّهُمَا اثْنَانِ، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَا مُتَّفِقَيْنِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ[(٣)]، أَوْ مُفْتَرِقَيْنِ[(٤)] مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، فَلَمَّا رَأَيْنَا الْخَلْقَ مُنْتَظِماً، وَالْفَلَكَ جَارِياً، وَالتَّدْبِيرَ وَاحِداً، وَاللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، دَلَّ صِحَّةُ الْأَمْرِ وَالتَّدْبِيرِ، وَائْتِلَافُ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّ الْمُدَبِّرَ وَاحِدٌ.

ثُمَّ يَلْزَمُكَ إِنِ ادَّعَيْتَ اثْنَيْنِ فُرْجَةٌ مَا بَيْنَهُمَا حَتّى يَكُونَا اثْنَيْنِ، فَصَارَتِ الْفُرْجَةُ ثَالِثاً بَيْنَهُمَا، قَدِيماً مَعَهُمَا، فَيَلْزَمُكَ ثَلَاثَةٌ، فَإِنِ ادَّعَيْتَ ثَلَاثَةً، لَزِمَكَ مَا قُلْتُ[(٥)] فِي الِاثْنَيْنِ حَتّى تَكُونَ[(٦)] بَيْنَهُمْ فُرْجَةٌ، فَيَكُونُوا خَمْسَةً، ثُمَّ يَتَنَاهى[(٧)] فِي الْعَدَدِ إِلى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ فِي الْكَثْرَةِ».

قَالَ هِشَامٌ: فَكَانَ مِنْ سُؤَالِ الزِّنْدِيقِ أَنْ قَالَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ[(٨)] أَبُو عَبْدِ

---

(١) في عدة نسخ (العباس بن عمرو الفقيمي) وفي أخرى (عباس بن عمر الفقيمي).

(٢) في نسخة (وينفرد).

(٣) في نسخة (وجه).

(٤) في نسخة (متفرقين).

(٥) في نسخة (قلته).

(٦) في عدة نسخ (يكون).

(٧) في نسخة (تتناهى).

(٨) في نسخة + (له).

اللهِ ﷺ: «وُجُودُ الْأَفَاعِيلِ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ[1] صَانِعاً صَنَعَهَا، أَلا تَرى أَنَّكَ إِذَا نَظَرْتَ إِلى بِنَاءٍ مُشَيَّدٍ مَبْنِيٍّ، عَلِمْتَ أَنَّ لَهُ بَانِياً وَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَرَ الْبَانِيَ وَلَمْ تُشَاهِدْهُ؟» قَالَ: فَمَا هُوَ؟ قَالَ: «شَيْءٌ بِخِلَافِ الْأَشْيَاءِ؛ ارْجِعْ بِقَوْلِي إِلى إِثْبَاتِ مَعْنىً، وَأَنَّهُ شَيْءٌ بِحَقِيقَةِ الشَّيْئِيَّةِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ، وَلَا يُحَسُّ وَلَا يُجَسُّ، وَلَا يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، لَا تُدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تَنْقُصُهُ الدُّهُورُ، وَلَا تُغَيِّرُهُ الْأَزْمَانُ».

تحقيق السند:

والسند المسطور سيتكرر؛ لأن الحديث هنا مقتطع، وسيأتي تمامه في أمكنة أخرى. وأما رجالاته: فعلي بن إبراهيم هو الثقة المعروف صاحب التفسير، قمي، من الثامنة[2]، وأبوه هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال كما عليه المشهور قمي من السابعة[3]، وهشام بن الحكم هو المتكلم الثقة المعروف كوفي من الخامسة[4]، ويبقى الكلام في الواسطة بين إبراهيم بن هاشم وهشام بن الحكم، وهو العباس بن عمرو الفقيمي.

٥ عباس بن عمرو الفقيمي:

والكلام في ضبط الاسم في هذا الموضع وفي شأنه.

فأما في ضبطه:

فقد ورد في نسخ المكتبة الرضوية المرقمة ٢٠٥٥٢ و١٦٩٦٦ و١٨٠١١ و١٦٨٢٠ ونسخة مكتبة جامع جوهرشاد في مشهد والمرقمة ٢٧٩: (العباس بن عمرو الفقيمي)، وأما في نسخة مكتبة المرعشي المرقمة ٣٧٢ فورد: (عباس بن عمر الفقيمي)، والظاهر

---

(١) في نسخة +(لها).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٢)، الصفحة (١٨٤).

أنه بفتح العين وسكون الميم، وأن النسخة المرقمة ٣٧٢ هي التي تعاني سقطا في الواو، وذلك لتكرر اسمه في موارد وكتب أخرى بالصيغة الأولى.

وأما لقبه فقد قال السمعاني: «والفقيمي بضم الفاء وفتح القاف وسكون الياء المنقوطة من تحتها بنقطتين. هذه النسبة إلى بني فقيم»[1].

وأما شأنه:

فهذا الراوي لا يعرف عنه شيء إلا أنه يتوسط إبراهيم بن هاشم وهشام بن الحكم في عدة موارد، فالرجل مجهول الحال، وهو بحسب موقعه في السند من السادسة.

المحصلة: الرواية قاصرة السند لمكان الفقيمي.

---

(١) الأنساب، السمعاني، ج٤، ص٣٩٦.

٢١٨- ٦- مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الزُّهْرِيِّ:

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام)، قَالَ: «كَفى لِأُولِي الْأَلْبَابِ بِخَلْقِ الرَّبِّ الْمُسَخِّرِ، وَمُلْكِ الرَّبِّ الْقَاهِرِ، وَجَلَالِ الرَّبِّ الظَّاهِرِ، وَنُورِ الرَّبِّ الْبَاهِرِ، وَبُرْهَانِ الرَّبِّ الصَّادِقِ، وَمَا أَنْطَقَ بِهِ أَلْسُنَ الْعِبَادِ، وَمَا أَرْسَلَ بِهِ الرُّسُلَ، وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْعِبَادِ، دَلِيلاً عَلَى الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ».

تحقيق السند:

محمد بن يعقوب هو الكليني صاحب الكتاب (رحمه الله)، عن العدة والتي فيها من هو ثقة[1]، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي صاحب المحاسن، قمي، من السابعة، ثقة[2]، عن أبيه وهو محمد البرقي من صغار السادسة[3] وهو ممن يوثق به على ما فيه من بعض اللين، عن علي بن النعمان، وهو الأعلم الثقة الثبت، من السادسة[4]، عن ابن مسكان وهو عبد الله بن مسكان الثقة العين، من أصحاب الاجماع، من الخامسة[5]، عن داود بن فرقد وهو الأسدي الكوفي الثقة، وهو نفسه داود بن أبي يزيد، وهو غير داود بن أبي يزيد العطار الذي ذكر في الرجال والأحاديث، وقد مر بيان تلك المسألة أيضا في ترجمته،

---

(١) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٣)، الصفحة (٢٥٨).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٤)، الصفحة (٥٩٧).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٠٧)، الصفحة (٤٨٩).

من الخامسة[1]، عن أبي سعيد الزهري[2] وهو مهمل، يقوى أنه من الرابعة، والذي يأتي في نظير هذه الأسناد.

المحصلة: الحديث ضعيف السند؛ فالراوي الأخير ممن لم نحظ بمدرك لمعرفة حاله، ويبقى الحال مجهولا فيه، ولا طريق آخر يتوفر لدينا لإثبات الصدور.

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٧٧)، الصفحة (٢٧٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٤)، الصفحة (٥٩٩).

بَابُ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ شَيْءٌ

٢١٩ - ١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقُلْتُ: أَتَوَهَّمُ شَيْئاً؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، غَيْرَ مَعْقُولٍ، وَلَا مَحْدُودٍ، فَمَا وَقَعَ وَهْمُكَ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ، فَهُوَ خِلَافُهُ[1]، لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ، كَيْفَ تُدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ وَهُوَ خِلَافُ مَا يُعْقَلُ، وَخِلَافُ مَا يُتَصَوَّرُ فِي الْأَوْهَامِ؟! إِنَّمَا يُتَوَهَّمُ شَيْءٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ وَلَا مَحْدُودٍ».

تحقيق السند:

محمد بن يعقوب هو الكليني رحمه الله، الثقة صاحب الكتاب، من التاسعة توفي سنة ٣٢٩هـ[2]، وعلي بن إبراهيم[3] هو صاحب التفسير، ثقة أيضا، من الثامنة، بقي حيا إلى ٣٠٧هـ، ومحمد بن عيسى[4] هو ابن عبيد اليقطيني، وهو ثقة ولا تمتنع رواية علي عنه كما قدمناه، وهو من كبار السابعة، وعبد الرحمن بن أبي نجران[5] هو الثقة المعتمد، من السادسة، وأما الإمام المكنى بأبي جعفر: فهو الجواد عليه السلام بدلالة رواية ابن أبي نجران عنه.

المحصلة: الرواية على هذا من المعتبرات والصحاح.

---

(١) في بعض النسخ (بخلافه).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (١٧).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣١).

٢٢٠- ٢- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الله، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ[١] بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام: يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ للهِ: إِنَّهُ شَيْءٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يُخْرِجُهُ مِنَ الْحَدَّيْنِ: حَدِّ التَّعْطِيلِ، وَحَدِّ التَّشْبِيهِ».

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله: هو محمد بن جعفر الأسدي، شيخ الكليني، ثقة كوفي سكن الري، من الثامنة[٢]، ومحمد بن إسماعيل: هو البرمكي، صاحب الصومعة؛ بدلالة الطبقة والراوي والمروي عنه، وهو ثقة رازي، من السابعة[٣]، والحسين بن الحسن: هو ابن برد الدينوري[٤]؛ بدلالة رواية البرمكي عنه، وروايته عن بكر بن صالح، وهو مهمل، ويبقى الكلام في بكر بن صالح، وفي كون من روى عنه، هل هو الحسين بن سعيد أم أخوه الحسن بن سعيد؟

٥ بكر بن صالح:

هو بكر بن صالح الرازي الضبي مولى، الصحيح اتحاده وضعفه، خلافا لبحث سابق أجريته، وبدلالة روايته عن الإمام موسى الكاظم عليه السلام فهو ممن ولد قبل ١٥٠هـ، وبدلالة رواية وإدراك السابعة له فهو ممن توفي في حدود ٢١٠هـ، وهذا حال الطبقة السادسة، وهو بعمر صفوان وإنْ كان بعيدا عن منزلته، نعم روايته عن الحسن بن سعيد لا تتناسب مع الحالات الاعتيادية من عدم تلقي المعاصر عن صاحبه أو عمن هو أصغر منه، ولكنها لا تغير حال طبقته في هذا المورد، خصوصا مع عدم كون منزلته بمنزلة أقرانه من أجلاء الطائفة في هذه الطبقة: كصفوان بن يحيى، ومحمد بن عمير، والحسن

---

(١) في بعض النسخ (الحسن)، وتفصيله في تحقيق السند.

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٣) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

(٤) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

ابن فضال، وأضرابهم.

قال فيه النجاشي: «بكر بن صالح الرازي، مولى بني ضبة، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، ضعيف، له كتاب نوادر، يرويه عدة من أصحابنا، أخبرناه محمد بن علي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال حدثنا أبي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدثنا محمد بن خالد البرقي، عن بكر، به، وهذا الكتاب يختلف باختلاف الرواة عنه»(١).

وقال النجاشي في ترجمة «عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب أبو محمد: ثقة، صدوق، روى أبوه عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وروى أخوه جعفر عن أبي عبد الله عليه السلام، ولم تشتهر روايته. له كتب، منها: كتاب خروج محمد بن عبد الله ومقتله، وكتاب خروج صاحب فخ ومقتله. أخبرني عدة من أصحابنا عن الحسن بن حمزة قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن بكر بن صالح، عن عبد الله بن إبراهيم. وهذه الكتب تترجم لبكر بن صالح»(٢).

وقال الشيخ في الفهرست: «بكر بن صالح الرازي، له كتاب في درجات الإيمان ووجوه الكفر والاستغفار والجهاد، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن بكر بن صالح»(٣).

وذكره أيضا في رجاله في أصحاب الرضا عليه السلام قائلا: بكر بن صالح الضبي الرازي مولى(٤).

وأعاد ذكره في من لم يرو عنهم عليهم السلام قائلا: بكر بن صالح الرازي، روى عنه إبراهيم

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٠٩ - ت ٢٧٦.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢١٦ - ت ٥٦٢.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٨٧ - ت ١٢٧.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٥٣ - ت ٥٢٣٣.

بن هاشم[١].

وقال في ما يسمى بكتاب ابن الغضائري: «ضعيف جدا، كثير التفرد بالغرائب»[٢].

في رواية أحمد عنه:

كنت قد ذهبت إلى تعدد بكر بن صالح قبل طباعة هذا الجزء، وبنيت عليها حتى أني أشرت في كتاب الطبقات (الطبعة الأولى) إلى هذا الجزء الذي لم يكن مطبوعا بعد إلى ترجمة بكر بن صالح هنا، وأن هناك بكر بن صالح ممن روى عنه الأشعري، وهو ثقة من السادسة، وآخر ضعفه النجاشي، وهو من السابعة، من تلاميذ الحسين بن سعيد، ولكن بعد المباحثة في شأنه، ومزيد من التدقيق اتضح أن الرجل واحد، وأن لا تعدد في البين، وهو ما ذهب إليه المشهور.

والرجل ممن روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى كما يظهر في عدة أسناد، وهذه إشارة إلى الوثاقة عند أحمد كما بيناه، فيصل الحال إلى التعارض بين تضعيف النجاشي، والمؤيد بما نقل عن ابن الغضائري من تضعيف، وبين توثيق أحمد بالرواية عنه، وقلنا فيما سبق أن الحكم هنا هو ترجيح التضعيف المباشر للنجاشي وأضرابه على التوثيق بلسان الحال برواية أحمد عنه، فلا تفيد رواية أحمد عنه في إثبات وثاقته.

بل قد يكون أمر التعارض غير ثابت من رأس؛ بتقريب مقدمة، وهي: أن الرواة الذين يلتزمون بروايتهم عن الثقات، إذا صدف ورووا عن ضعيف ثم انكشف لهم عدم وثاقته فيما بعد، وكانت رواياته مما يريدون روايتها، استعملوا طريقة سائدة وقتها عندهم، وهي أنهم يروون عنه بواسطة مع أنهم يستطيعون الرواية عنه مباشرة، حتى يتجنبوا تهمة أن يكونوا ممن روى عن ضعيف، وهذه طريقة سائغة متعارفة لديهم، حتى أن النجاشي رحمه الله، والذي ذهبنا أيضا إلى أنه لا يروي إلا عن ثقة، ذكر في ابن البهلول: أنه كان أول أمره ثبتا، ثم خلط، وأنه لما رأى أصحابنا يغمزون عليه ترك التحديث عنه

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٤١٧ - ت ٦٠٣١.

(٢) رجال ابن الغضائري، احمد بن الحسين الغضائري، ص٤٤ - ت ١٩.

إلا بواسطة، وقال في نهاية ترجمته: «رأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً، ثم توقفت عن الرواية عنه إلا بواسطة بيني وبينه»[١].

ولذا، ومن سند النجاشي لكتب بكر بن صالح، نشاهد وجود الواسطة بين أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري وبكر بن صالح، وفأحمد يروي عن بكر في هذا المورد بوسطة البرقي الأب، مع أن كل أقران أحمد مثل: البرقي الابن، وإبراهيم بن هاشم، رووا عنه بالمباشرة، بل هو أيضا ممن أدركه وروى عنه مباشرة أيضا كما يظهر من أسناد روايات عدة، ولعل أحمد روى عنه في البدء، ثم بعد أن انكشف له عدم وثاقته اجتنب الرواية عنه بالمباشرة، وحدَّث عنه بواسطة محمد البرقي، وهذا مما يشكك أيضا في توثيق أحمد لبكر بن صالح فلا يقع معارضا لتضعيف النجاشي.

٥ الحسين بن سعيد:

في النسخة المخطوطة المرقمة (٣٧٢) في مكتبة المرعشي العامة، والمخطوطات المرقمة (١٦٨٢٠)، (١٦٩٦٦)، (٢١٣٤٧) في مكتبة الروضة الرضوية العامة، كتب بدلا من (الحسين) (الحسن) كما نصّ عليه محققوا كتاب الكافي.

والحسن بن سعيد وأخوه الحسين ثقتان، وكثيرا ما يختلط اسمهما في الأسناد، ولكن يقوى أنه الحسن هنا وفاقا لتلك النسخ؛ كون بكر بن صالح لم يرو في الكافي إلا عن الحسن بن سعيد إلا في هذا المورد وفيه اختلاف، نعم، رواه الصدوق عن الحسين؛ وعلى كل حال فقد مرت وثاقة الحسين بن سعيد كحال الحسن بن سعيد، ولكنا لم نتطرق إلى ما قيل فيه، فنقول:

٥ الحسن بن سعيد:

ثقة أهوازي معروف، من السادسة، يلقب كأخيه بابن دندان، قال فيه النجاشي: «الحسن بن سعيد بن حماد بن مهران مولى علي بن الحسين ﴿عليه السلام﴾، أبو محمد الأهوازي،

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٩٦- ت ١٠٥٩.

شارك أخاه الحسن في الكتب الثلاثين المصنفة، وإنما كثر اشتهار الحسين أخيه بها، وكان الحسين بن يزيد السورائي: يقول الحسن شريك أخيه الحسين، في جميع رجاله، إلا في زرعة بن محمد الحضرمي، وفضالة بن أيوب، فإن الحسين كان يروي عن أخيه عنهما، وخاله جعفر بن يحيى بن سعد الأحول، من رجال أبي جعفر الثاني عليه السلام، ذكره سعد بن عبد الله، وكتب ابني سعيد، كتب حسنة، معمول عليها، وهي ثلاثون كتابا..»[١]، وسبق أن تطرقنا لمناقشة طرق النجاشي إلى كتب ابني سعيد في ترجمة الحسين فليراجع في محله في الجزء الثاني.

وقد عد الكشي الحسن بن سعيد من جملة العدول والثقات من أهل العلم[٢].

وقال الشيخ: «الحسن بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران الأهوازي، من موالي علي بن الحسين عليه السلام، أخو الحسين بن سعيد، ثقة، روى جميع ما صنفه أخوه، عن جميع شيوخه، وزاد عليه، بروايته عن زرعة، عن سماعة فإنه يختص به الحسن، والحسين إنما يرويه عن أخيه، عن زرعة، والباقي هما متساويان فيه، وسنذكر كتب أخيه إذا ذكرناه، والطريق إلى روايتهما واحد»[٣].

وذكره في أصحاب الرضا عليه السلام قائلا: «الحسن بن سعيد بن حماد، مولى علي بن الحسين عليه السلام، كوفي، أهوازي، هو الذي أوصل علي بن مهزيار، وإسحاق بن إبراهيم الحضيني إلى الرضا عليه السلام، حتى جرت الخدمة على أيديهما»[٤].

وكذا ذكره في أصحاب الجواد عليه السلام قائلا: «الحسن، والحسين، ابنا سعيد، الأهوازيان، من أصحاب الرضا عليه السلام»[٥].

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٥٧ - ت ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي ، ج ٢، ص٧٩٦.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٠٤ - ت ١٩٧ .

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٥٤ - ت ٥٢٤٣.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٧٤ - ت ٥٥٣٨.

قال في المعجم: «إن المذكور في أكثر نسخ النجاشي، هو الحسين بن سعيد، وقد ترجم الحسن، في ضمن ترجمة الحسين، ولكن ابن داود، والميرزا، في رجاله الكبير، ذكرا عن النجاشي: الحسن بن سعيد، وقد ترجم أخاه الحسين، في ضمن ترجمة الحسن، والمظنون قويا صحة نسخة ابن داود، والميرزا، فإن أبا محمد يكنى به المسمى بالحسن في الغالب ولو صحت تكنية المسمى بالحسين به، فهو نادر جدا، على أن سوق العبارة يعطي أن الترجمة للحسن، وإنما ترجم الحسين في ضمن ترجمة أخيه، ويظهر هذا بالتأمل، وحيث لا أثر لذلك، فلا وجه لإطالة الكلام فيه»[1].

المحصلة: السند قاصر عن إثبات الصدور بالدينوري.

---

(١) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٥، ص٣٣٧.

٢٢١ - ٣-عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ أَبِي الْمُغْرَاءِ رَفَعَهُ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ اللهَ خِلْوٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَخَلْقَهُ خِلْوٌ مِنْهُ، وَكُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ «شَيْءٍ» فَهُوَ مَخْلُوقٌ مَا خَلَا اللهَ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم الثقة المعروف صاحب التفسير، من الثامنة، توفي بعد ٣٠٧هـ[١]، ومحمد بن عيسى هو اليقطيني وهو ثقة ولا يمتنع رواية علي عنه كما قدمناه، وهو من كبار السابعة[٢]، ويونس هو ابن عبد الرحمن، الثقة الجليل، من أصحاب الإجماع، الصحيح عده في الخامسة؛ فهو ولد قريبا من ولادة علي بن يقطين المتفق كونه من الخامسة وإن كان يونس توفي بعده بأكثر من عقدين[٣]، وأبو المغراء: هو حميد بن مثنى الصيرفي، ثقة من الخامسة[٤]، والواسطة المفقودة يمكن أن تكون واحدة؛ لأن الرواية عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، والخامسة لا تروي عنه إلا بواسطة.

المحصلة: الرواية وإن كانت مرسلة السند، لكن متنها جزء من الرواية المعتبرة اللاحقة، فيحصل الوثوق بصدور هذا الكلام من المعصوم عليه السلام، ووصف المجلسي الخبر بالمرفوع[٥]، ولكن كما نبهنا أنه مما يحصل الوثوق بصدوره بالنظر للرواية اللاحقة.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٩٠)، الصفحة (٧٣٣).

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج ١، ص٢٨٢.

٢٢٢- ٤ -عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ خِلْوٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَخَلْقَهُ خِلْوٌ مِنْهُ، وَكُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ «شَيْءٍ» مَا خَلَا اللهَ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَاللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، تَبَارَكَ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ».

تحقيق السند:

العدة مجموعة من مشايخ الكليني، من الثامنة، وفيها من هو ثقة، فهي مما لا ريب في تحقق الوثوق بنقلها[١]، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي وهو الثقة صاحب المحاسن توفي سنة ٢٧٤ هـ على الأقوى، وهو من السابعة[٢]، عن أبيه وهو محمد بن خالد بن عبد الرحمن البرقي، ثقة مع بعض لين، الصحيح عدُّه من صغار السادسة، وإن عدَّه السيّد البرجوردي (طاب ثراه) من غيرها مرة، ومنها مرة اخرى[٣]، والنضر بن سويد هو الثقة الكوفي، من صغار الخامسة على الصحيح[٤]، ويحيى الحلبي هو يحيى بن عمران الحلبي الكوفي الثقة، من الخامسة[٥]، وابن مسكان هو عبد الله بن مسكان، كوفي ثقة، من الخامسة، توفي قبل سنة ١٧٨ هـ بقليل[٦]، وزرارة بن أعين هو الراوي المعروف، الشيباني، مولاهم، كوفي ثقة، توفي سنة ١٤٨ هـ أو نحوها كما حققناه، وهو من معاريف الرابعة[٧].

المحصلة: السند معتبر.

---

(١) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).
(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).
(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٣)، الصفحة (٢٥٨).
(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٨).
(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٤)، الصفحة (٢٦٠).
(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٠٧)، الصفحة (٤٨٩).
(٧) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٨٥)، الصفحة (٣١٣).

٢٢٣- ٥- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﵇، قَالَ: «إِنَّ اللهَ خِلْوٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَخَلْقَهُ خِلْوٌ مِنْهُ، وَكُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ «شَيْءٍ» مَا خَلَا اللهَ تَعَالَى، فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَاللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم: هو الثقة المعروف صاحب التفسير، من الثامنة توفي بعد سنة ٣٠٧هـ[١]، وأبوه: هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال كما عليه المشهور، وهو من السابعة[٢]، وابن أبي عمير: هو محمد بن زياد الازدي، الراوي الثقة المعروف، بغدادي من السادسة، توفي سنة ٢١٧هـ[٣]، ويبقى الكلام في الرجلين: ابن عطية، وخيثمة.

٥ علي بن عطية:

وهو ثقة بوصف النجاشي على الأظهر، يعد من الخامسة؛ باعتبار رواية ابن أبي عمير عنه، ويكون من الرابعة ممن أدركتهم السادسة على فرض اتحاد من روى عنه ابن أبي عمير بمن روى عن معلى بن خنيس المتوفى ١٣٢هـ أو الباقر ﵇، لكن القضية سالبة بانتفاء إمكان إثبات الموضوع؛ فإن السند الحاكي عن هذا مما لا يمكن إثبات وقوعه بضرس قاطع.

ذكره الشيخ في الفهرست قائلاً: «علي بن عطية، له كتاب رويناه بالاسناد الأول، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن ابن أبي عمير، عنه»[٤].

وأما في الرجال فإنه ذكر هذا العنوان أربع مرات: مرة في رجال الباقر ﵇ بعنوان

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٦٢- ت ٤٢٠.

علي بن عطية الكوفي[١]، وإثنتين منها في رجال الصادق عليه السلام مرة بلقب العوفي[٢]، وأخرى بكونه السلمي مولاهم الحناط[٣]، وواحدة في رجال الكاظم عليه السلام بلا لقب[٤].

قال النجاشي في ترجمة الحسن بن عطية الحناط: «كوفي مولى، ثقة وأخواه أيضا، محمد وعلي، كلهم رووا عن أبي عبد الله عليه السلام»[٥].

وبهذه العبارة يظهر توثيق النجاشي لعلي بن عطية.

هذا، وقد ذكر اسم علي بن عطية في الروايات باضافة ألقاب عديدة، فتجد في روايات علي بن حسان أنه كان يروي عنه ويسميه تارة بعلي بن عطية الزيات، وتارة أخرى كان يطلق، بل وفي رواية الاختصاص أنه يلقب أيضا إضافة إلى الزيات بالبواب، بل في الاختيار روى عنه محمد بن زياد وهو ابن أبي عمير كما لا يخفى ولقبّه هناك بعلي بن عطية صاحب الطعام. وعلى كل تقدير فالظاهر وحدة المعنون في هذه العنوانات.

قال الصدوق في المشيخة: «وما كان فيه عن علي بن عطية فقد رويته عن أبي، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن حسان، عن علي بن عطية الأصم الحناط الكوفي»[٦].

قال السيد الخوئي قدست نفسه: «طريق الصدوق إليه ضعيف، لاشتراك علي بن حسان بين الثقة والضعيف».

أقول: يظهر أن الراوي في هذا السند ممن روى عنه الأشعري؛ فيمكن الوثاقة به؛ فيصح الطريق إليه، وللتفصيل مكان آخر.

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٤١ – ت ١٥١٥.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٦٦ – ت ٣٨١٦.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٤٦ – ت ٣٤٠٧.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٣٩ – ت ٥٠٤٨.

(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٦ – ت ٩٣.

(٦) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج ٤، ص٤٧٢.

٥ خيثمة:

مـن الرابعـة، لا يعرف بغير هذا، ومما لا شـك فيه أنه ليس خيثمـة بن عبد الرحمن التابعي المشهور الذي توفي قرابة سنة ٨٠ هـ كما نصّ العديد وروى عن معظم الصحابة وإن كان في روايته عن بعضهم كلام، وروى عنه أبو إسـحق السبيعي وأضرابه واشتهر بكون من أصحاب ابن مسـعود، وهو نفسـه الـذي ذكره النجـاشي في ترجمة ابن أخيه بسـطام وقال: «بسـطام بن الحصين بن عبد الرحمن الجعفي ابن أخي خيثمة وإسماعيل، كان وجهـا في أصحابنـا وأبوه وعمومته، وكان أوجههم إسـماعيل، وهم بيت بالكوفة من جعفي، يقال لهم: بنو أبي سـبرة، منهم: خيثمة بـن عبد الرحمن صاحب عبد الله بن مسعود»[١].

إذ أن من يروي عن ابن مسعود وهو تلميذه، يمتنع أن يكون هو نفسه من روت عنه الخامسـة؛ فإن هذا الرجل من مشـاهير التابعين[٢]. أما رجلنا فإنه من قال فيه النجاشي:

(١) رجال النجاشي - النجاشي - ص١١١ - ت ٢٨١.

(٢) ذكره كل اصحاب الرجال؛ فهو خيثمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة واسمه يزيد بن مالك بن عبد الله ابـن ذويـب الجعفي الكوفي. لأبيه ولجده صحبة، وفد جده أبو سـبرة إلى النبي صلى الله عليه وسـلم ومعه ابناه سـبرة وعزيز. روى عـن أبيه وعلي بن أبي طالب وابن عمـر وابن عمرو وابن عبـاس والبراء بن عازب وعدي ابن حاتم والنعمان بن بشـير وغيرهم مـن الصحابة والتابعين. وعنه زر بن حبيش وأبو إسـحاق السـبيعي وطلحـة بن مصرف وعمرو بن مـرة الجملي وقتادة والأعمـش ومنصور وغيرهـم. قال ابن معين والنسـائي: ثقة، وقال العجلي: كـوفي تابعي ثقة، وكان رجلا صالحا، وكان سـخيا ولم ينج من فتنة ابن الأشـعث إلا هو وإبراهيم النخعي... قال البخـاري: مـات قبل أبي وائـل، وقال غيره: مات بعد سـنة ثمانين. قلت: وأرخه ابن قانع سـنة (٨٠) وذكره ابن حبان في الثقات وساق بسنده إلى نعيم بن أبي هند قال: رأيت أبا وائل في جنازة خيثمة وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لم يسمع خيثمة من ابن مسعود، وكذا قال أبو حاتم، وقال أبو زرعة: خيثمة عن عمر مرسـل، وقال ابن القطان: ينظر في سـماعه من عائشة رضي الله عنها. (تهذيـب التهذيب، ابـن حجر، ج٣، ص١٥٤)؛ وذكره العجلي في الثقـات وابو حاتم في الجرح والتعديل والبخاري في تاريخه وغيرهم.

«خيثمـة لا يعرف بغير هذا. (له) كتاب رواية محمد بن عيسـى بن عبد الله الأشـعري، أخـبرني عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن إدريس، عن عبد الله بن محمد بن عيسى، عن أبيه، عن خيثمة بكتابه»(١).

وأمـا مـا ذكره الشـيخ الطوسي حين عـده من رجـال الباقر عليه السلام: «خيثمـة بن عبد الرحمـن الجعفـي الكوفي، أبو عبد الرحمن»(٢)، بل وفي رجـال الصادق عليه السلام: «خيثمة بن عبد الرحمن الجعفي الكوفي»(٣). فهو توهم محض لاتباعه الأسناد وتوهم الاتحاد بعنوان خيثمة في معظم تلك الأسناد مع التابعي المشهور.

فما يرد في الأسـناد من ورود خيثمة بن عبد الرحمن وهو في الرابعة فلا بد من وقوع التصحيف فيه.

والحاصل هو أَنَّ خيثمة اسم لرجلين:

أولهما: التابعي المشهور، وهو ابن عبد الرحمن، وهو تلميذ ابن مسعود.

الثاني: وهو من الرابعة، ويرد باسـم خيثمة المطلق، وقد يقال إنه نفسه خيثمة بن أبي خيثمة؛ بقرينة الطبقة واطلاق الاسم في الرواية التالية.

الكلام في وثاقته:

الظاهـر مـن النجاشي أنـه لم يكن يعرف عنه شـيئا، ولكن قد يمكن القـول بوثاقته بالاعتماد على ما رواه الكليني عن العدة، عن البرقي، عن أبيه، عن النضر بن سويد، عن يحيى بن عمران الحلبي، عن أيوب ابن الحر، عن أبي بصير قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام فقال له سلام: إن خيثمة ابن أبي خيثمة يحدثنا عنك أنه سألك عن الإسلام فقلت له: إن الإسلام من استقبل قبلتنا وشهد شهادتنا ونسك نسكنا ووالى ولينا وعادى عدونا فهو

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٥٤ - ت ٤٠٦.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٣٣ - ت ١٣٨٦.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٠١ - ت ٢٥٢٥.

مسلم، فقال: صدق خيثمة، قلت: وسألك عن الإيمان، فقلت: الإيمان بالله والتصديق بكتاب الله وأن لا يعصي الله، فقال: صدق خيثمة[١].

ولكن إن سلم الاتحاد فإن إخبار الإمام بصدقه هنا لا يلزم منه ثبوت وثاقته، بل أكثر ما يلزم منه هو ثبوت صدقه في خصوص هذا النقل، ولكن يبقى فيه سنخ من الإيجاب في حق الرجل.

أما ما نقله العلامة وابن داود عن العقيقي من وصفه بالفضل فليس فيه نفع، لأن الموصوف هو التابعي ابن عبد الرحمن وليس المطلق.

المحصلة: الصدور متحقق من سند الرواية السابقة، وإنْ لم يمكن لنا معرفة خيثمة، لكن الظاهر صدقه هنا أيضا، ووصفه المجلسي بالحسن[٢].

---

(١) الكافي، الكليني، ج ٢، ص٣٨.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج١، ص٢٨٤.

٢٢٤- ٦-عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (عليه السلام): أَنَّهُ قَالَ لِلزِّنْدِيقِ حِينَ سَأَلَهُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: «هُوَ[1] شَيْءٌ بِخِلَافِ الْأَشْيَاءِ، ارْجِعْ بِقَوْلِي إِلَى إِثْبَاتِ مَعْنىً، وَأَنَّهُ شَيْءٌ بِحَقِيقَةِ الشَّيْئِيَّةِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ، وَلَا يُحَسُّ وَلَا يُجَسُّ[2]، وَلَا يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، لَا تُدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تَنْقُصُهُ الدُّهُورُ، وَلَا تُغَيِّرُهُ الْأَزْمَانُ».

فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ: فَتَقُولُ: إِنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ؟

قَالَ: «هُوَ سَمِيعٌ، بَصِيرٌ؛ سَمِيعٌ بِغَيْرِ جَارِحَةٍ وَ[3]بَصِيرٌ بِغَيْرِ آلَةٍ، بَلْ[4] يَسْمَعُ بِنَفْسِهِ، وَيُبْصِرُ بِنَفْسِهِ، لَيْسَ قَوْلِي: إِنَّهُ سَمِيعٌ يَسْمَعُ بِنَفْسِهِ، وَبَصِيرٌ[5] يُبْصِرُ بِنَفْسِهِ[6]، أَنَّهُ شَيْءٌ، وَالنَّفْسُ شَيْءٌ آخَرُ، وَلكِنْ أَرَدْتُ عِبَارَةً عَنْ نَفْسِي؛ إِذْ كُنْتُ مَسْؤُولاً، وَإِفْهَاماً لَكَ؛ إِذْ كُنْتَ سَائِلاً، فَأَقُولُ: إِنَّهُ سَمِيعٌ بِكُلِّهِ، لَا أَنَّ الْكُلَّ مِنْهُ لَهُ بَعْضٌ، وَلكِنِّي أَرَدْتُ إِفْهَامَكَ، وَالتَّعْبِيرُ عَنْ نَفْسِي، وَلَيْسَ مَرْجِعِي فِي ذلِكَ إِلَّا إِلَى أَنَّهُ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ، الْعَالِمُ الْخَبِيرُ، بِلَا اخْتِلَافِ الذَّاتِ، وَلَا اخْتِلَافِ الْمَعْنى».

قَالَ لَهُ السَّائِلُ: فَمَا هُوَ؟

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ (عليه السلام): «هُوَ الرَّبُّ، وَهُوَ الْمَعْبُودُ، وَهُوَ اللهُ، وَلَيْسَ قَوْلِي: «اللهُ» إِثْبَاتَ هذِهِ الْحُرُوفِ: أَلِفٍ وَلَامٍ وَهَاءٍ، وَلَا رَاءٍ وَلَا بَاءٍ، وَلكِنِ ارْجِعْ إِلَى مَعْنىً وَشَيْءٍ خَالِقِ

(١) في نسخة (هو).

(٢) في نسخة (أنه لا يجس ولا يحس).

(٣) في نسخة - (و).

(٤) في نسخة (بلى).

(٥) في عدة نسخ - (بصير).

(٦) في نسخ - (بصير يبصر بنفسه).

الْأَشْيَاءِ وَصَانِعِهَا، وَنَعْتِ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَهُوَ الْمَعْنى سُمِّيَ[١] بِهِ اللهُ، وَالرَّحْمٰنُ، وَالرَّحِيمُ وَالْعَزِيزُ، وَأَشْبَاهُ ذلِكَ مِنْ أَسْمَائِهِ، وَهُوَ الْمَعْبُودُ جَلَّ وَعَزَّ».

قَالَ لَهُ[٢] السَّائِلُ: فَإِنَّا لَمْ نَجِدْ مَوْهُوماً إِلاَّ مَخْلُوقاً.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «لَوْ كَانَ ذلِكَ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَ التَّوْحِيدُ عَنَّا مُرْتَفِعاً؛ لِأَنَّا لَمْ نُكَلَّفْ[٣] غَيْرَ مَوْهُومٍ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: كُلُّ مَوْهُومٍ بِالْحَوَاسِّ مُدْرَكٍ بِهِ تَحُدُّهُ[٤] الْحَوَاسُّ وَتُمَثِّلُهُ؛ فَهُوَ مَخْلُوقٌ [وَلَابُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ صَانِعِ الْأَشْيَاءِ خَارِجاً مِنَ الْجِهَتَيْنِ الْمَذْمُومَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: النَّفْيُ]؛ إِذْ كَانَ النَّفْيُ هُوَ الْإِبْطَالَ وَالْعَدَمَ، وَالْجِهَةُ الثَّانِيَةُ: التَّشْبِيهُ؛ إِذْ كَانَ التَّشْبِيهُ هُوَ صِفَةَ الْمَخْلُوقِ الظَّاهِرِ التَّرْكِيبِ وَالتَّأْلِيفِ، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِثْبَاتِ الصَّانِعِ؛ لِوُجُودِ الْمَصْنُوعِينَ وَالِاضْطِرَارِ إِلَيْهِمْ أَنَّهُمْ مَصْنُوعُونَ، وَأَنَّ[٥] صَانِعَهُمْ غَيْرُهُمْ، وَلَيْسَ مِثْلَهُمْ؛ إِذْ كَانَ مِثْلُهُمْ شَبِيهاً بِهِمْ فِي ظَاهِرِ التَّرْكِيبِ وَالتَّأْلِيفِ، وَفِيمَا يَجْرِي عَلَيْهِمْ[٦] مِنْ حُدُوثِهِمْ بَعْدَ إِذْ لَمْ يَكُونُوا، وَتَنَقُّلِهِمْ[٧] مِنْ صِغَرٍ إِلى كِبَرٍ، وَسَوَادٍ إِلى بَيَاضٍ، وَقُوَّةٍ إِلى ضَعْفٍ، وَأَحْوَالٍ مَوْجُودَةٍ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلى تَفْسِيرِهَا؛ لِبَيَانِهَا وَوُجُودِهَا».

قَالَ[٨] لَهُ[٩] السَّائِلُ: فَقَدْ حَدَدْتَهُ إِذْ أَثْبَتَّ وُجُودَهُ.

---

(١) في نسخة (وسمي).

(٢) في نسخة – (له).

(٣) في نسخة (لا نكلف).

(٤) في نسخة (مما تحده).

(٥) في نسخة (وإن كان).

(٦) في نسخة (اليهم).

(٧) في نسخ (وينقلهم).

(٨) في نسخة (له).

(٩) في نسخة (فقال).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «لَمْ أَحُدَّهُ، وَلَكِنِّي أَثْبَتُّهُ؛ إِذْ[1] لَمْ يَكُنْ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ مَنْزِلَةٌ».

قَالَ لَهُ السَّائِلُ: فَلَهُ إِنِّيَّةٌ وَمَائِيَّةٌ؟

قَالَ: «نَعَمْ، لَا يُثْبَتُ الشَّيْءُ إِلَّا بِإِنِّيَّةٍ وَمَائِيَّةٍ».

قَالَ لَهُ السَّائِلُ: فَلَهُ كَيْفِيَّةٌ؟

قَالَ: «لَا؛ لِأَنَّ الْكَيْفِيَّةَ جِهَةُ الصِّفَةِ وَالإِحَاطَةِ، وَلكِنْ لَابُدَّ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ جِهَةِ التَّعْطِيلِ وَالتَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّ مَنْ نَفَاهُ، فَقَدْ أَنْكَرَهُ وَدَفَعَ رُبُوبِيَّتَهُ وَأَبْطَلَهُ، وَمَنْ شَبَّهَهُ بِغَيْرِهِ، فَقَدْ أَثْبَتَهُ بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ الْمَصْنُوعِينَ الَّذِينَ لَا يَسْتَحِقُّونَ الرُّبُوبِيَّةَ، وَلكِنْ لَابُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ أَنَّ لَهُ كَيْفِيَّةً لَا يَسْتَحِقُّهَا غَيْرُهُ، وَلَا يُشَارَكُ فِيهَا، وَلَا يُحَاطُ بِهَا، وَلَا يَعْلَمُهَا غَيْرُهُ».

قَالَ السَّائِلُ: فَيُعَانِي الْأَشْيَاءَ بِنَفْسِهِ؟

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «هُوَ أَجَلُّ مِنْ أَنْ يُعَانِيَ الْأَشْيَاءَ بِمُبَاشَرَةٍ وَمُعَالَجَةٍ؛ لِأَنَّ ذلِكَ صِفَةُ الْمَخْلُوقِ الَّذِي لَا تَجِيءُ الْأَشْيَاءُ لَهُ إِلَّا بِالْمُبَاشَرَةِ[2] وَالْمُعَالَجَةِ وَهُوَ مُتَعَالٍ، نَافِذُ الإِرَادَةِ وَالْمَشِيئَةِ، فَعَّالٌ لِمَا يَشَاءُ».

تحقيق السند: مر هذا السند وبيان ضعفه في الحديث (٢١٧) فليراجع في محله.

---

(١) في نسخة (إذا).

(٢) في نسخة (بمباشرة).

٢٢٥ - ٧- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، قَالَ: سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: أَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللهَ شَيْءٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يُخْرِجُهُ[1] مِنَ[2] الْحَدَّيْنِ: حَدِّ التَّعْطِيلِ، وَحَدِّ التَّشْبِيهِ».

تحقيق السند:

هـذه الروايـة متنها عين متن الروايـة (٢٢٠) في نفس الباب، وكان السـند في ذلك المورد عن (مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ[3] بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام)، والسند في الطبقـة الثامنـة معتد بـه في الطريقين، وكـذا في السـابعة باعتبار توثيـق البرمكي، وفي السادسة يضطرب الطريق الأول، ويبقى الثاني سالما كما سيأتي بيانه، ثم يضطرب الثاني بالإرسـال، فينقطع الوثوق بأي من الطريقين. والسـند هنا عن العدة وفيها ثقة[4]، عن أحمد البرقي الثقة صاحب المحاسـن[5]. ويبقى تحقيق حال محمد بن عيسـى، والواسطة بينه وبين الإمام الجواد عليه السلام.

• محمد بن عيسى:

وهـو مشـترك بين اليقطينـي المار[6] الـذي هو من كبار السـابعة ومحمد بن عيسـى الأشعري من السادسة، لاشـتراك رواية البرقي عنهما كما في الأسناد، وكلاهما ثقة، ولما كان حال اليقطيني قد مر بيانه سابقا، يبقى أن نبين حال الأشعري، وهو محمد بن عيسى

---

(١) في نسخ (تخرجه).
(٢) في نسخ (عن).
(٣) في بعض النسخ (الحسن) ومر بيان ترجيح كونه الحسن في الحديث ٢٢٠.
(٤) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).
(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).
(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

بن عبد الله الأشعري، شيخ الأصحاب ووجههم في قم من السادسة، أبوه المحدث الجليل عيسى بن عبد الله الأشعري، وأبناه أحمد الأشعري، وعبد الله الملقب بنان، ويمكن توقع سنة وفاته بحسب الرواة في حدود ٢٣٠هـ أو ما يقرب منها.

قال فيه النجاشي: «محمد بن عيسى بن عبد الله بن سعد بن مالك الأشعري، أبو علي: شيخ القميين، وجه الأشاعرة، متقدم عند السلطان، ودخل على الرضا عليه السلام وسمع عنه، وروى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، له كتاب الخطب، قال أحمد بن محمد بن عبيد الله: حدثنا محمد بن أحمد بن مصقلة، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى»[١].

ولا ريب في استفادة الوثاقة من هذا المدح كما بيَّناه في محله، ويعضده رواية ابنه الأشعري عنه والذي تبنينا أنه لا يروي إلا عن الثقات.

عمن ذكره:

ومحمد بن عيسى ممن لقي الرضا والجواد عليهما السلام، ولا تحرز واسطة بشخصها أو بوصفها في المقام بشكل يطمأن إليه، فالإرسال متحتم في المقام.

المحصلة: الرواية ضعيفة السند، ومرسلة بهذا الطريق، وهو ما ذهب إليه أيضا في المرآة[٢]، وهي عن الإمام الجواد عليه السلام، لكن مضمونها موجود في روايات أخرى، مما لا يمنع الوثوق بمضمونها.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٣٨- ت ٩٠٥.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ١، ص٢٩٤.

بَابُ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ

٢٢٦- ١- عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ السَّكَنِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: قَالَ: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: اعْرِفُوا اللهَ بِاللهِ، وَالرَّسُولَ بِالرِّسَالَةِ، وَأُولِي الْأَمْرِ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ».

وَمَعْنى قَوْلِهِ عليه السلام: **«اعْرِفُوا اللهَ بِاللهِ»** يَعْنِي أَنَّ اللهَ خَلَقَ الْأَشْخَاصَ وَالْأَنْوَارَ وَالْجَوَاهِرَ وَالْأَعْيَانَ، فَالْأَعْيَانُ: الْأَبْدَانُ، وَالْجَوَاهِرُ: الْأَرْوَاحُ، وَهُوَ جَلَّ وَعَزَّ لَا يُشْبِهُ جِسْماً وَلَا رُوحاً، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ فِي خَلْقِ الرُّوحِ الْحَسَّاسِ الدَّرَّاكِ أَمْرٌ وَلَا سَبَبٌ، هُوَ الْمُتَفَرِّدُ بِخَلْقِ الْأَرْوَاحِ وَالْأَجْسَامِ، فَإِذَا نَفى عَنْهُ الشَّبَهَيْنِ: شَبَهَ الْأَبْدَانِ، وَشَبَهَ الْأَرْوَاحِ، فَقَدْ عَرَفَ اللهَ بِاللهِ، وَإِذَا شَبَّهَهُ بِالرُّوحِ أَوِ الْبَدَنِ أَوِ النُّورِ، فَلَمْ يَعْرِفِ اللهَ بِاللهِ[1].

تصحيح السند:

السند مقلوب، فإن علي بن محمد ممن يروي عن الأشعري بلا واسطة كحال باقي مشايخ الكليني، والأشعري ممن لا تستقيم روايته عن محمد بن حمران إلا بواسطة فهو شيخ مشايخه وليس شيخه، وعلى هذا؛ فلا بد أن يكون الصحيح لأهل الأسناد أنه: عن علي بن محمد عن أحمد بن محمد بن عيسى عمن ذكره عن محمد بن حمران عن الفضل بن السكن، وأما ما في المتن فهو غير مقبول البتة عند أهل الممارسة.

بل بمتابعة الرواية يصدق هذا الحدس السندي الناشئ عن التتبع والاعتياد؛ وذلك أن الصدوق (طاب ثراه) روى عين تلك الرواية، فقال في سندها: «حدثني أبي رحمه الله، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن محمد بن حمران، عن الفضل بن السكن، عن أبي عبد الله عليه السلام قال..»[2].

---

(١) هذه الفقرة من كلام الكليني رحمه الله، وقد توهم صدر الدين الشيرازي، فجعلها من كلام الإمام الصادق عليه السلام، وشواهد كونها من كلام الكليني عديدة، لا حاجة إلى ذكرها.

(٢) التوحيد، الصدوق، ص٢٨٦.

هذا، ولم ينبه السيد الخوئي طاب رمسه في عنوان محمد بن حمران على هذا التصحيف، وَأورد أنه ممن يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى!!.

رجال السند:

وعلى هذا فرجال السند يبدأون بعلي بن محمد: وهو ابن بندار الثقة، من الثامنة[١]، ثم أحمد بن محمد بن عيسى: وهو الأشعري الثقة المعروف، من السابعة[٢]، وأما (عمن ذكره): فيقوى من سند الصدوق أنه ابن أبي عمير الثقة المعروف، من السادسة[٣] كما هو السند الآخر، ويبقى حال محمد بن حمران والفضل بن سكن.

٥ محمد بن حمران:

وهو ثقة، وليس مشتركا مع أي أحد في طبقته كما سيتضح، وهو هنا بحسب السند المُعَدَل من الخامسة، من شيوخ ابن أبي عمير، فالظاهر أنه هو زميل جميل بن درّاج الذي اشترك معه في تأليف كتاب؛ فإن لهما معا كتابا مشتركا، ويظهر أن محمد بن حمران هو عينه من ذكره النجاشي، وقال فيه: «محمد بن حمران النهدي، أبو جعفر، ثقة كوفي الأصل، نزل جرجرايا[٤]، وروى عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب. أخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا علي بن الحسن، قال: حدثنا علي بن سالم، في دهليزه يوم الأربعاء عشية، لأربع ليال خلون من شعبان، سنة ثلاثين ومائتين،

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٤) قال ياقوت الحموي: «جرجرايا: بفتح الجيم، وسكون الراء الأولى: بلد من أعمال النهروان الأسفل بين واسط وبغداد من الجانب الشرقي، كانت مدينة وخربت مع ما خرب من النهروانات، وقد خرج منها جماعة من العلماء والشعراء والكتاب والوزراء، ولها ذكر في الشعر كثير»؛ (معجم البلدان، الحموي، ج٢، ص١٢٣).

قال: حدثنا محمد بن حمران، ولهذا الكتاب رواة كثيرة»[١]، وبهذا فقد وصفه بأنه نهدي.

وأما الشيخ أو من نقل منه الشيخ، فتوهم من جراء شهرة حمران بن أعين ووصفه قائلا: «محمد بن حمران بن أعين: له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، وابن أبي نجران جميعا، عنه»[٢]، وكذا وصفه في الرجال[٣].

لكن وكما هو الظاهر فإن الرجل الذي في الأسناد، والذي دلَّ عليه طريقا النجاشي والشيخ، هو رجل واحد وإن اختلف النجاشي والشيخ في نسبه، والمرجح قول النجاشي؛ لضبطه أولا، وذكره لمعلومات عرضية يفهم منها معرفته حال الرجل ثانيا، وخلو الأسناد من ذكر لابن أعين ثالثا، واحتمال توهم أن يكون ابن أعين واستبعاد توهم أن يكون نهديا رابعا؛ لوجود المقتضي في الاول وانعدام الموجب في الثاني، وهو: اشتهار من اسمه حمران بن أعين وعدمه في حمران النهدي، وعلى هذا فالرجل هو زميل جميل ولديهما كتاب مشترك وتلميذهما ابن أبي عمير.

وقد يمكن أن يقال: إن هناك رجلا آخر، هو محمد بن حمران الفهري، ذكره الشيخ في رجال الصادق عليه السلام ولا تعلم له رواية، وعلى كل تقدير فلا بد من حمل الأسناد على محمد بن حمراننا لذكر كتبه في فهارسنا، أما الفهري فلا نعرفه ولا نعرف رواياته.

لكن الصحيح أن يقال: إن من ذكره الشيخ في رجاله وقال: «محمد بن حمران، مولى بني فهر، كوفي، وليس بابن أعين»[٤]، ليس هو إلا صاحبنا النهدي، ويشير إليه أن البرقي ذكره، وقال بدلا من مولى بني فهر: «مولى بني نهد»[٥]، ولا يخفى سهولة

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٥٩ – ت ٩٦٥.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٢٦ – ت ٦٣٧.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٨١ – ت ٤٠٥٩

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣١٣ – ت ٤٦٤٩.

(٥) رجال البرقي، البرقي، ص١٩ – ٢٠.

التصحيف بين (نهد) و(فهر) في كتابة اليد في ما نجد من مخطوطات؛ ولذا فإن محمد بن حمران ليس مشتركا بين ثلاثة، بل ولا بين اثنين، بل هو واحد، وهو ثقة من الخامسة.

ه الفضل بن السكن:

لم يرد اسم هذا الرجل في غير هذه الرواية، ولم يذكر عند أصحابنا في الفهارس والرجال، وذكره العامة فقال العقيلي: «الفضل بن السكن الكوفي لا يضبط الحديث، وهو مع ذلك مجهول، حدثناه عيسى بن موسى الختلي، حدثنا عبيد الله بن جدير بن جبلة، حدثنا حجاج بن نصير، حدثنا الفضل بن السكن الكوفي، حدثني هشام بن يوسف عن معمر عن بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه على الجنازة في أول تكبيرة ثم لا يعد، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرزاق، حدثنا محمد بن سعيد بن بلخ، حدثنا إبراهيم بن موسى الفراء، حدثنا هشام بن يوسف جميعا عن معمر عن بعض أصحابه أن بن عباس كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى ثم لا يرفع بعد»[١].

وقال الذهبي: «الفضل بن السكن الكوفي، عن هشام بن يوسف لا يدرى من ذا، ضعفه الدارقطني»[٢].

ولا يبعد اتحاد الموما إليه في هذه الموارد، وعلى كل تقدير فلا مدرك لتوثيق الرجل.

المحصلة: الرواية سندها يقصر عن إثباتها؛ لمكان الفضل بن سكن، لكن مضمونها في بعض موارده يشبه مضمون معتبرة منصور بن حازم التي سيأتي ذكرها إن شاء الله، وعليه فلا يبعد الوثوق بما شابه من مضمونها ما ورد في المعتبرة الآتية وإن وصف المجلسي سندها بالمجهول[٣].

---

(١) الضعفاء، العقيلي، ج ٣، ص٤٤٩ ت ١٥٠٠.

(٢) المغني في الضعفاء، الذهبي، ج٢، ص١٩١ – ت ٤٩٢٠.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج ١، ص٢٩٥.

٢٢٧ - ٢ -عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَـلِيِّ بْـنِ عُقْبَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ سِـمْعَانَ بْنِ أَبِي رُبَيْحَةَ مَوْلى رَسُـولِ اللهِ ﷺ[١] قَالَ: سُـئِلَ أَمِـيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: بِمَ[٢] عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: «بِمَا عَرَّفَنِي نَفْسَـهُ». قِيلَ: وَكَيْفَ عَرَّفَكَ نَفْسَـهُ؟ قَالَ[٣]: «لاَ يُشْـبِهُهُ صُورَةٌ، وَلاَ يُحَسُّ بِالْحَوَاسِّ، وَلاَ يُقَـاسُ بِالنَّاسِ، قَرِيبٌ فِي بُعْدِهِ، بَعِيدٌ[٤] فِي قُرْبِهِ، فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَلاَ يُقَالُ: شَيْءٌ فَوْقَهُ، أَمَامَ كُلِّ شَيْءٍ، وَلاَ يُقَالُ لَهُ أَمَامٌ، دَاخِلٌ فِي الْأَشْـيَاءِ لَا كَشيْءٍ دَاخِلٍ فِي شَيْءٍ[٥]، وَخَارِجٌ مِنَ الْأَشْـيَاءِ لاَ كَشيْءٍ خَارِجٍ مِنْ شَيْءٍ، سُبْحَانَ مَنْ هُوَ هَكَذَا، وَلَا هَكَذَا غَيْرُهُ، وَلِكُلِّ شَيْءٍ مُبْتَدَأٌ».

---

(١) قال المحقق في طبعة دار الحديث: «عليّ بن عقبة في رواتنا، هو عليّ بن عقبة بن خالد الأسدي، كما في رجال النجاشي، ص٢٧١، الرقم ٧١٠، ولم يثبت في نسبه ما ورد في السند. وأمّا ابن عقبة قيس بن سـمعان، فهو صالح بن عقبة بن قيس بن سـمعان بن أبي رُبَيْحَة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسـلم. كما في رجال النجاشي، ص٢٠٠، الرقـم ٥٣٢، ورجال البرقي، ص٢٧. والظاهر وقـوع التصحيف في ما نحـن فيه، والصواب: صالح بن عقبة بدل عليّ بـن عقبة. يؤيّد ذلك أنّ الخبر رواه أحمد بن محمّد بن خالد في المحاسن، ص٢٣٩، ح ٢١٧ عن بعض أصحابنا عن صالح بن عقبة عن قيس بن سمعان عن أبي زبيحة مولى رسول الله رفعه قال. وهذا السند نفسه لا يخلو مـن خلـلٍ يظهر بالتأمّل فيه، ولذا جعلناه مؤيّداً. هذا، وقد اختلفت النسـخ في لفظة رُبَيْحَة؛ من زبيحـة، زبيخة، زُنيجة و زيحه، ولكن لم نجـد في ما تتبّعنا، من هذه العناوين إلاّ رُبَيْحَة؛ فقد ذكر البـلاذري في أنسـاب الأشراف، ج ١، ص٤٨٥، رُبَيحـة في جملة إماء النبيّ صـلى الله عليه وآله وسـلم اللائي قد أعتقهنّ رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وذكر العسقلاني في الإصابة، ج ٨، ص١٣٢، الرقم ١١١٦٩، رُبيحة مولاة رسول الله، والظاهر اتّحادهما» اه.

(٢) في نسخة (بما).

(٣) في عدة نسخ (فقال).

(٤) في نسخة (وبعيد).

(٥) في نسخة (الأشياء).

تحقيق السند:

أمـا العدة فيوثق بنقلها[١]، وأحمد بن محمد بن خالد: هو البرقي صاحب المحاسـن، الثقة القمي، من السـابعة[٢]، وبعض الأصحاب: ليسوا في طبقة واحدة وبالعرض، بل في الطول، فيتعين الإرسـال، والعقبة الأخرى في علي بن عقبة، فهناك احتمالات أربعة: إما أن يكون هو أخو صالح بن عقبة بن قيس بن سـمعان، وهذا لا ذكر له ولا يعرف، أو أن يكون علي بن عقبة الأسـدي، وهو يروي هنا عن قيس بن سـمعان بإبدال (بن) بـ(عن)، أو يكون علي بن عقبة الأسـدي، وهو يروي عن صالح بن عقبة بن سـمعان، وأن في السـند سـقطا للكلمات بين العقبتين، وهو وارد عند من زاول النسخ وخبره، أو أن لا يكـون وجود لعلي بن عقبة بن قيس، بل الراوي هو صالح بن عقبة، ووجود علي في هذا السند غلط من رأسه.

والاحتمال الأول:

يقويه ورود النصَّ فيه بهذا الشـكل في الكافي، لكن يقض مضجعه: غرابة اسـم علي بن عقبة بن قيس بن سـمعان، وورود الرواية عن المحاسـن: عـن صالح بن عقبة، عن قيس بن سـمعان، عن أبي زبيحة، وفي هذا السـند أيضاً عنعنات حلّت محل (بن)؛ فإن صالح بن عقبة هو ابن قيس بن سمعان وهو ابن أبي زبيحة.

والاحتمال الثاني:

فبالإضافة إلى افتراض التصحيف بين (عن) و(بن)، فإنا لم نشهد رواية لعلي بن عقبة عن قيس بن سمعان؛ فيكون القول بالتصحيف بلا داع قوي لتصحيح السند.

أما الاحتمال الثالث:

فيكون بافتراض سـقط كبير في السـند، باعتبار أن السـند الحقيقي هو: عن علي بن

---

(١) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

عقبـة، عن صالح بن عقبة بن قيس بن سـمعان؛ وذلك أن الناسـخ قفز كلمتين لتكرر كلمـة (عقبة) الموجب لوهم الناسـخ كما يحدث كثيراً عند النسـخ لمن زاوله، خصوصا عنـد نفاذ الحبر، وانقطـاع العين من الورقة والعودة إليها لترصـد ما بعد كلمة (عقبة)، فتقـع على مـا بعد كلمة (عقبـة) الثانية، ولكن هل يوجد سـند روى فيـه علي بن عقبة الأسدي عن صالح بن عقبة؟ لم أظفر به.

والاحتمال الرابع:

وهو ما أشار إليه محققو طبعة دار الحديث، من أن الصحيح في السند هو: صالح بن عقبة بن قيس بن سـمعان، ومقتضاه إبدال علي بصالـح وهو غريب في التصحيف ولا موجب له.

المحصلة: سـند الرواية يعاني عللا من الإرسـال والترديد الذي يسلب الطمأنينة في التعيين فهو قاصر عن إثبات الصدور.

٢٢٨- ٣- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: إِنِّي نَاظَرْتُ قَوْماً، فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ اللهَ جَلَّ جَلَالُهُ أَجَلُّ وَأَعَزُّ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْعِبَادُ يُعْرَفُونَ بِاللهِ، فَقَالَ: «رَحِمَكَ اللهُ»[١].

تحقيق السند:

أما محمد بن إسماعيل فهو شيخ الكليني النيشابوري من الثامنة، تلميذ الفضل الذي اعتمدنا قبول رواياته[٢]، والفضل بن شاذان الثقة المعروف من السابعة والذي توفي عند هروبه من نيشابور قرابة سنة ٢٥٩هـ عندما هاجمها الصفاريون وقضوا على الدولة الطاهرية هناك[٣]، وصفوان بن يحيى غني عن التعريف، من السادسة، من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان بياعا للسابري، توفي سنة ٢١٠هـ[٤]، ومنصور بن حازم هو الثقة العين، كوفي من الخامسة[٥]، فسند الرواية معتبر على هذا، وقال المجلسي: إنه كالصحيح[٦].

ثم إن الكليني روى الخبر في كتاب الحجة كاملا وبنفس السند مع اختلاف طفيف فيه عن مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ: قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: إِنَّ اللهَ أَجَلُّ وأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِه، بَلِ الْخَلْقُ يُعْرَفُونَ بِاللهِ، قَالَ: صَدَقْتَ، قُلْتُ: إِنَّ مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَه رَبّاً فَيَنْبَغِي لَه أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ لِذَلِكَ الرَّبِّ رِضًا وسَخَطاً، وأَنَّه لَا يُعْرَفُ رِضَاه وسَخَطُه إِلَّا بِوَحْيٍ أو

---

(١) في نسخة (يرحمك الله).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٨٤).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٩١).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٨)، الصفحة (٢٤٤).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٨٢)، الصفحة (٢٨٩).

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج ١، ص ٣٠٠.

رَسُـولٍ فَمَنْ لَمْ يَأْتِه الْوَحْيُ فَقَدْ يَنْبَغِي لَه أَنْ يَطْلُبَ الرُّسُـلَ فَإِذَا لَقِيَهُمْ عَرَفَ أَنَّهُمُ الْحُجَّةُ وأَنَّ لَهُمُ الطَّاعَةَ الْمُفْتَرَضَةَ وقُلْتُ لِلنَّاسِ: تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُـولَ اللهِ صلى الله عليه وآله كَانَ هُوَ الْحُجَّةَ مِنَ اللهِ عَلَى خَلْقِه؟ قَالُوا: بَلَى، قُلْتُ: فَحِينَ مَضَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله مَـنْ كَانَ الْحُجَّةَ عَلَى خَلْقِه؟ فَقَالُوا: الْقُرْآنُ، فَنَظَرْتُ فِي الْقُرْآنِ فَإِذَا هُوَ يُخَاصِمُ بِه الْمُرْجِئُ والْقَـدَرِيُّ والزِّنْدِيقُ الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِه حَتَّى يَغْلِبَ الرِّجَالَ بِخُصُومَتِه فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا بِقَيِّمٍ فَمَا قَالَ فِيه مِنْ شَيْءٍ كَانَ حَقّاً فَقُلْتُ لَهُمْ: مَنْ قَيِّمُ الْقُرْآنِ؟ فَقَالُوا: ابْنُ مَسْعُودٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُ، وعُمَرُ يَعْلَمُ، وحُذَيْفَةُ يَعْلَمُ، قُلْتُ: كُلَّه قَالُوا لَا فَلَمْ أَجِدْ أَحَداً يُقَـالُ إِنَّـه يَعْرِفُ ذَلِكَ كُلَّه إِلَّا عَلِيّـاً عليه السلام، وإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْقَـوْمِ فَقَالَ هَذَا لَا أَدْرِي وقَالَ هَذَا لَا أَدْرِي وقَالَ هَذَا لَا أَدْرِي وقَالَ هَذَا أَنَا أَدْرِي فَأَشْـهَدُ أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ قَيِّمَ الْقُرْآنِ وكَانَتْ طَاعَتُه مُفْتَرَضَةً وكَانَ الْحُجَّةَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وأَنَّ مَا قَالَ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ فَقَالَ: رَحِمَكَ اللهُ.

المحصلة: الرواية معتبرة السند على المختار.

بَابُ أَدْنَى الْمَعْرِفَةِ

٢٢٩ - ١ - مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ؛ وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُخْتَارِ الْهَمْدَانِيِّ جَمِيعاً، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ أَدْنَى الْمَعْرِفَةِ، فَقَالَ: «الْإِقْرَارُ بِأَنَّهُ لَا إِلهَ غَيْرُهُ، وَلَا شِبْهَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ[١]، وَأَنَّهُ قَدِيمٌ مُثْبَتٌ، مَوْجُودٌ غَيْرُ فَقِيدٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ».

فرز السند:

وهذا السند سيتكرر مرات عدة في كتاب التوحيد بشقيه معا، وتوضيح فرزه كالتالي:

١ـ محمد بن الحسن الصفار، عن عبد الله بن الحسن العلوي، عن الفتح بن يزيد.

٢ـ علي بن إبراهيم القمي، عن المختار بن محمد المختار، عن الفتح بن يزيد.

تحقيق السند:

رواة الثامنة: محمد بن الحسن وهو الصفار الثقة صاحب البصائر، قمي، توفي سنة ٢٩٠هـ[٢]، وعلي بن إبراهيم هو القمي الثقة صاحب التفسير، توفي قرابة ٣٠٧هـ[٣].

رواة السابعة:

٥ عبد الله بن الحسن العلوي:

وهذا العنوان لا يتكرر في الكافي إلا بين محمد بن الحسن الصفار والفتح بن يزيد الجرجاني، نعم يمكن أن يقال أنه هو نفسه من يكثر عنه الحميري في قرب الاسناد، ويروي عن جده علي بن جعفر الصادق عليه السلام، ولكن لا مؤشر كافٍ للاطمئنان بالاتحاد

---

(١) في نسخ عدة + (له).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

في المقام غير اتحاد الطبقة الزمنية، فهو مجهول لنا.

٥ المختار بن محمد بن المختار الهمداني:

لا يعرف هذا الرجل إلا في أنه يتوسط علي بن إبراهيم في روايته عن الفتح بن يزيد الجرجاني. فهو مجهول لنا لا نعرف شيئاً عنه.

٥ الفتح بن يزيد:

وهو ممن روى عن الرضا عليه السلام كما سيأتي في نهاية تلك الرواية، من صغار السادسة، ولا مدرك معتدٍ به لتوثيق الرجل، ولكنهم ذكروه فقط من دون توثيق، فقال النجاشي: «الفتح بن يزيد أبو عبد الله الجرجاني، صاحب المسائل، أخبرنا أبو الحسن بن الجندي، قال: حدثنا محمد بن همام، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن الفتح، بها»[١]. وهنا البرقي هو راوي كتابه، ولم نحظ برواية بمثل هذا.

وقال الشيخ: «الفتح بن يزيد الجرجاني، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن المختار بن بلال بن المختار بن أبي عبيدة، عن فتح بن يزيد»[٢].

وهنا تسمية الراوي لكتابه بالمختار بن بلال بن المختار بن أبي عبيدة، وفيه أن الراوي المعروف الذي يروي عنه هو المختار بن محمد بن المختار، ولا بلال في البين، ثم أنه ليس حفيد المختار الثقفي كما يفهم من سند الشيخ، فإن الرجل من السابعة ولا يمكن أن يكون حفيده من السابعة.

وذكره الشيخ في أصحاب الهادي عليه السلام[٣] وفيمن لم يرو عنهم عليهم السلام، قائلًا فيهما: «الفتح بن يزيد الجرجاني»[٤]. وروى فعلا عن الهادي عليه السلام كما يظهر من رواية.

وقال في كتاب ابن الغضائري: «الفتح بن يزيد الجرجاني صاحب المسائل لأبي

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣١١ - ت ٨٥٣.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٠١ - ت ٥٧٣.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٩٠ - ت ٥٧٤١.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٤٣٦ - ت ٦٢٣٩.

الحسن عليه السلام، واختلفوا أيهم هو الرضا أم الثالث عليهما السلام، والرجل مجهول، والاسناد إليه مدخول»[١]. وسيأتي الكلام في ما ذكر في ابن الغضائري في الفقرة القادمة.

وهل هو من ذكره العلّامة وابن دواد بكنيته؟ فقال: «أبو عبد الله الجرجاني، كان خارجياً، ثم رجع إلى التشيع بعد أن كان بايع على الخروج وإظهار السيف»[٢]، وقال ابن داود من الكنى من القسم الأول: «أبو عبد الله الجرجاني (كش) كان خارجياً، ورجع إلى التشيع بعد أن بايع على الخروج وإظهار السيف»[٣]. ولا دليل كاف على الاتحاد لو فرض صحة النقل عن الكشي.

لكن الموجود في الاختيار في ترجمة محمد بن سعيد بن كلثوم: «قال أبو عبد الله الجرجاني: إن محمد بن سعيد كان خارجياً ثم رجع إلى التشيع بعد أن كان بايع على الخروج وإظهار السيف»[٤]. فالظاهر توهم العلامة وابن داود في النقل أيضا، فإن الجرجاني ليس هو من كان خارجيا، بل هو من نقل أن محمد بن سعيد كان خارجياً !.

روايته عن أبي الحسن عليه السلام:

وأبو الحسن هنا في روايتنا مردد بين أن يكون الهادي عليه السلام أو الرضا عليه السلام، ففتح بن يزيد الجرجاني له روايات كثيرة عن أبي الحسن عليه السلام من دون تقييد بالثاني أو الثالث.

لكن الظاهر أن تلك الروايات هي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام؛ فإنه روى في عدة موارد مع التصريح بكونه الرضا عليه السلام، فغالب روايات الرجل عنه عليه السلام، نعم، وردت روايته عن الهادي عليه السلام؛ إذ أنه قرنها بإشخاص المتوكل للامام عليه السلام فيكون المقصود الهادي سلام الله عليه.

المحصلة: السند قاصر عن إثبات الصدور.

---

(١) رجال ابن الغضائري، احمد بن الحسين الغضائري، ص٨٤ - ت ١١٠.

(٢) خلاصة الأقوال، العلاّمة الحلي، ص٣٠٨.

(٣) رجال ابن داود، ابن داود، ص٢١٩.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص٨٢٢.

٢٣٠- ٢-عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ طَاهِرِ بْنِ حَاتِمٍ فِي حَالِ اسْتِقَامَتِهِ: أَنَّهُ كَتَبَ إِلى الرَّجُلِ: مَا الَّذِي لَا يُجْتَزَأُ فِي مَعْرِفَةِ الْخَالِقِ بِدُونِهِ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ: «لَمْ يَزَلْ عَالِماً وَسَامِعاً وَبَصِيراً، وَهُوَ الْفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ».

وَسُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ الَّذِي لَا يُجْتَزَأُ بِدُونِ ذلِكَ مِنْ مَعْرِفَةِ الْخَالِقِ، فَقَالَ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَلَا يُشْبِهُهُ[١] شَيْءٌ، لَمْ يَزَلْ عَالِماً، سَمِيعاً، بَصِيراً».

تحقيق السند:

علي بن محمد، مشترك بين ثقتين، والارجح كونه علان خال الكليني، رازي من الثامنة[٢]، كما قدمناه في روايات هذا العنوان عن سهل، وسهل ضعيف ووصفه الفضل بالحمق، رازي من السابعة[٣]، ويبقى الكلام في طاهر بن حاتم.

٥ طاهر بن حاتم:

منحرف، من السابعة، وليس من السادسة كما قد يتوهم باعتبار رواية سهل عنه والذي هو من السابعة أيضا، أخوه فارس أشهر منه في الانحراف حتى لعنه الإمام الهادي عليه السلام، وقتل بعد ٢٥٠ هـ وقبل ٢٥٤هـ، وطاهر هذا ذكره النجاشي، فقال: «طاهر بن حاتم بن ماهويه القزويني أخو فارس بن حاتم، كان صحيحاً ثم خلط. له كتاب ذكره الحسن بن الحسين قال: حدثنا خالي الحسين بن الحسن وابن الوليد، عن الحميري، عن محمد بن عيسى بن عبيد عن طاهر»[٤].

وذكره الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام قائلا: «طاهر بن حاتم، غالي كذاب، أخو

---

(١) في نسخة (ولم يشبهه).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٣).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٠٨ - ت ٥٥١.

فـارس»[١]. وهو سـهو منه فالصحيح ذكره في أصحاب العسـكريين (عليهما السلام)، وقال في من لم يـرو عنهم وقـال: «طاهر بن حاتم بن ماهويه، روى عنه محمد بن عيسـى بن يقطين، غال»[٢].

وقال في الفهرسـت: «طاهر بن حاتم بن ماهويه، كان مستقيما ثم تغير وأظهر القول بالغلو، وله روايات. أخبرنا برواياته في حال الاسـتقامة جماعة، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسـين بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسـن، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عنه»[٣].

وفي كتـاب ابـن الغضائري: طاهَرُ بـنُ حاتَم بـن ماهَوَيْه، القزوينـيّ، أَخُو فارِس كانَ فاسِـدَ المذهَـبِ، ضَعيفاً، وقد كانَتْ لهُ حالُ اسْـتقامَة، كما كانَـتْ لأخيهِ، ولكنّها لاتُثْمِـرُ»[٤].

قال السيد الخوئي قدست نفسه: «إن رواياته بعد الانحراف لا تقبل، لشهادة الشيخ بأنـه غالٍ كـذاب، وكذا ما تردد بين حال الاسـتقامة وحال الانحـراف، إنما الكلام في رواياتـه حال اسـتقامته، والظاهر أنها لا تقبـل أيضا، لعدم ثبوت وثاقته، والاسـتقامة بمجردهـا لا تكفـي في حجيـة الرواية، ولعلـه إلى ذلك أشـار ابن الغضائـري بقوله: «ولكنهـا لا تثمر»، وأما اعتـماد ابن الوليد على رواياته حال اسـتقامته، فهو إن صح لا يكشف عن الوثاقة، كما مر غير مرة»[٥].

أقـول: لا ثمرة للبحـث لأننا لم نجد رواية تصـح إليه، وعلى كل حـال فالانحراف كاشـف عن عدم الوثاقة قبله، فقد يكون الاسـتيثاق بالشـخص لعدم انكشاف ضعفه

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٥٩ – ت ٥٣١٤.
(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٤٢٨ – ت ٦١٥٦.
(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٤٩ – ت ٣٧٠.
(٤) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٧١ – ت ٧٤.
(٥) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١٠، ص١٧١ – ت ٥٩٩٩.

وكذبـه، ولذا لا اعتداد بروايـات المنحرفين قبل ظهور انحرافهـم، فالانحراف في عالم الاثبات كاشـف عن وجوده ثبوتا قبل انكشـافه، ثم أنه في هذه الرواية لا يمكن إثبات أنه حدث سهل قبل انحرافه؛ لأنا لا نصدق سهلا في هذا.

بقي أمر: وهو أن الرواية رويت عن الإمام الهادي عليه السلام والتعبير بالرجل مؤكدٌ لتلك النسبة، ولا موجب لكثير استدلال بمعرفة زمن الرجل وحاله وحال أخيه وقصصهما.

المحصلة: سـند الرواية غاية في الضعف، من سهل والقزويني، والذيل رواية أخرى قد تكون بنفس السند أو مع الأرسال وكلاهما لا يغيران الحال.

٢٣٢- ٣- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ[١] عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ بْنِ بَقَّاحٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ أَمْرَ اللهِ كُلَّهُ عَجِيبٌ[٢] إِلاَّ أَنَّهُ قَدِ احْتَجَّ عَلَيْكُمْ بِمَا قَدْ[٣] عَرَّفَكُمْ مِنْ نَفْسِهِ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي من الثامنة[٤]، وسيف بن عميرة: الفقيه الثقة النخعي، كوفي من الخامسة[٥]، وإبراهيم بن عمر: هو إبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني، ثقة على الصحيح،من الرابعة وأدركته السادسة فروت عنه[٦]،ويبقى الكلام في بقية السند:

أولا: في تحديد محمد الذي روى عنه العطار.

والنسخ الخطية في هذا المورد مختلفة، فنسخة مكتبة الروضة الرضوية المرقمة ١٦٨٢٠ وتاريخ نسخها سنة ١٠٩٨هـ ذكر فيها في هذا الموضع: (محمد بن الحسن)، وباقي النسخ الخطية ذكر فيها: (محمد بن الحسين)، والبحث في تحديد الأصح من هذين الاحتمالين:

الاحتمال الأول:

أنه (محمد بن الحسن) فيتعين كونه الصفار الثقة، فهو من كبار الثامنة وتوفي ٢٩٠هـ

---

(١) في نسخة (محمد بن الحسن) وسيأتي بيانه في التحقيق.

(٢) في نسخة (عجب).

(٣) في نسخة – (قد).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٦)، الصفحة (٩٨).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٩١)، الصفحة (٧٣٨).

وروى عنه بعض الثامنة، وروى عنه الكليني تارة بواسطة وأخرى من غيرها، ولكن إضافة إلى انفراد نسخة متقدمة في كونه ابن الحسن، وليس ابن الحسين.؛فإن رواية الصفار لم ترد في الكتب عن ابن بقاح مباشرة إلا في مورد توهم فيه صاحب الوافي. كما يظهر من التهذيب حيث روى الصفار عنه بواسطة، فذكر الشيخ: عن محمد بن الحسن ويقصد به الصفار عن محمد بن يحيى، عن سلمة بن الخطاب، عن عبد الله بن محمد بن بقاح[١]. والبحار بواسطتين في حكايته عن البصائر، حيث قال: «بصائر: الحسن بن أحمد، عن سلمة، عن الحسن بن علي بن بقاح»[٢]. فيكون هذا الاحتمال ضعيفاً، بل وليس في محله.

الاحتمال الثاني:

أنه محمد بن الحسين ولا يخفى كونه على هذا محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب، فهو من السابعة وتوفي سنة ٢٦٢هـ وهو الذي يروي عنه العطار في الكافي، وهو يروي عن ابن بقاح بدلالة ما ذكره أبو غالب الزراري في رسالته حيث قال في إجازته لحفيده: «كتاب عبد السلام بن سالم: حدثني به جدي، وعم أبي محمد وعلي ابنا سليمان رحمهما الله، عن أبي جعفر محمد بن الحسين الهمداني، عن الحسن بن علي بن بقاح، عن عبد السلام»[٣]. ولا يخفى أن محمد بن الحسين الهمداني هو ابن أبي الخطاب، فيكون هو الاحتمال المتعين لاشارة النسخ والطبقة والمروي عنه.

٥ الحسن بن علي بن يوسف بن بقّاح:

راوٍ كوفي، ثقة من السادسة، قال عنه النجاشي: «الحسن بن علي بن بقاح كوفي ثقة، مشهور، صحيح الحديث، روى عن أصحاب أبي عبد الله عليه السلام له كتاب نوادر»[٤].

---

(١) التهذيب، الطوسي، ج ٦، ص١١٥.

(٢) بحار الأنوار، المجلسي، ج ٦ ، ص٢٨٧.

(٣) رسالة في آل أعين، أبو غالب الزراري، ص٥٢.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٠ - ت ٨٢.

ولم يترجم له الشيخ ولم يذكره في الرجال، ولكن ذكره في ترجمة معاذ بن ثابت الجوهري، وقال: «الحسن بن علي بن يوسف المعروف بابن بقاح»[١].

المحصلة: الرواية صحيحة السند، وكذا وصفها المجلسي[٢]، والسند مخدوش على رأي السيد الاستاذ ومرجع الطائفة (دام ظلهما).

---

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٧٥٧ - ت ٢٥٠.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج ١، ص٣٠٣.

بَابُ الْمَعْبُودِ

٢٣٣ - ١ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ابْنِ رِئَابٍ[١]، وَعَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (عليه السلام)، قَالَ: «مَنْ عَبَدَ اللهَ بِالتَّوَهُّمِ، فَقَدْ كَفَرَ؛ وَمَنْ عَبَدَ الِاسْمَ دُونَ الْمَعْنى، فَقَدْ كَفَرَ؛ وَمَنْ عَبَدَ الِاسْمَ وَالْمَعْنى، فَقَدْ أَشْرَكَ؛ وَمَنْ عَبَدَ الْمَعْنى بِإِيقَاعِ الْأَسْمَاءِ[٢] عَلَيْهِ بِصِفَاتِهِ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، فَعَقَدَ عَلَيْهِ قَلْبَهُ، وَنَطَقَ بِهِ لِسَانُهُ فِي سَرَائِرِهِ[٣] وَعَلَانِيَتِهِ، فَأُولئِكَ أَصْحَابُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) حَقّاً».

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «أُولئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم ثقة قمي من الثامنة[٤]، ومحمد بن عيسى بن عبيد[٥] هو اليقطيني وهو ثقة ولا تمتنع رواية علي عنه كما قدمناه، وهو من كبار السابعة، والحسن بن محبوب هو السراد الثقة المتوفى سنة ٢٢٤ هـ كوفي، من أعلام السادسة[٦]، وعلي بن رئاب الثقة الجليل، استاذ الحسن بن محبوب، كوفي من الخامسة[٧]، والتعبير بـ (وعن غير واحد) إشارة إلى رواية الحسن بن محبوب هذا الحديث عن استاذه الخصيص به ابن رئاب وغيره ممن في طبقته؛ مما يوجب استفاضة الرواية في وقت ابن محبوب، حيث رواها جمع من اساتذته من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) عنه[٨].

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

---

(١) في نسخة (علي بن رئاب) وهو نفسه.

(٢) في نسخة (الاسم).

(٣) في عدة نسخ (سر أمره).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٨).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٩)، الصفحة (٤٥٦).

(٨) كنا قد أشرنا في الجزء الأول أن لنا بحثا في روايتة الحسن بن محبوب عن أبي حمزة في هذا الحديث(٢٣٣)، ولكن الصحيح أنه سيأتي إن شاء الله في الحديث (٢٣٦).

٢٣٤- ٢- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ أَسْمَاءِ الله وَاشْتِقَاقِهَا: اللهُ مِمَّا هُوَ مُشْتَقٌّ؟

قَالَ: فَقَالَ لِي: «يَا هِشَامُ، اللهُ مُشْتَقٌّ مِنْ إِلهٍ[1]، وَالإِلٰهُ يَقْتَضِي مَأْلُوهاً، وَالإِسْمُ غَيْرُ الْمُسَمّى، فَمَنْ عَبَدَ الإِسْمَ دُونَ المَعْنى، فَقَدْ كَفَرَ وَلَمْ يَعْبُدْ شَيْئاً؛ وَمَنْ عَبَدَ الإِسْمَ وَالْمَعْنى، فَقَدْ كَفَرَ وَعَبَدَ اثْنَيْنِ؛ وَمَنْ عَبَدَ الْمَعْنى دُونَ الإِسْمِ، فَذَاكَ التَّوْحِيدُ، أَفَهِمْتَ يَا هِشَامُ؟». قَالَ: فَقُلْتُ: زِدْنِي، قَالَ: «إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْماً، فَلَوْ كَانَ الإِسْمُ هُوَ الْمُسَمّى، لَكَانَ كُلُّ اسْمٍ مِنْهَا إِلٰهاً، وَلكِنَّ اللهَ مَعْنىً يُدَلُّ عَلَيْهِ بِهٰذِهِ الْأَسْمَاءِ وَكُلُّهَا غَيْرُهُ؛ يَا هِشَامُ، الْخُبْزُ اسْمٌ لِلْمَأْكُولِ، وَالْمَاءُ اسْمٌ لِلْمَشْرُوبِ، وَالثَّوْبُ اسْمٌ لِلْمَلْبُوسِ، وَالنَّارُ اسْمٌ لِلْمُحْرِقِ، أَفَهِمْتَ يَا هِشَامُ، فَهْماً تَدْفَعُ بِهِ وَتُنَاضِلُ[2] بِهِ أَعْدَاءَنَا وَالْمُتَّخِذِينَ مَعَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ غَيْرَهُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَقَالَ: «نَفَعَكَ اللهُ بِهِ، وَثَبَّتَكَ يَا هِشَامُ».

قَالَ هِشَامٌ: فَوَ اللهِ، مَا قَهَرَنِي أَحَدٌ فِي التَّوْحِيدِ حَتّى قُمْتُ مَقَامِي هذَا[3].

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم، ثقة قمي، صاحب التفسير، توفي قرابة ٣٠٧هـ، من الثامنة[4]، وأبوه إبراهيم بن هاشم، من السابعة وهو حسن الحال كما عليه المشهور[5]، والنضر بن سويد كوفي ثقة، من صغار الخامسة[6]، وهشام بن الحكم المتكلم المعروف ثقة كوفي

---

(١) في نسخة (أَلَهَ).

(٢) في نسخة (تفاضل).

(٣) الحديث سيأتي مكررا في الرقم (٣٠٩) مع بعض الفروقات.

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٨).

من الخامسة توفي سنة ١٩٩ هـ على الأقوى، وليس ١٧٩هـ خلافا لما قدمناه في الجزء الأول[1].

والسند بظاهره معتبر، ولكن رواية إبراهيم عن النضر فيها صعوبة، كون معظم إن لم يكن كل رواة النضر هم من السادسة، أو من كبار السابعة ممن أدرك بعضا من صغار الخامسة الذين تقترب أعمارهم كثيرا من كبار السادسة.

خاصة وإن النضر روى عن بعض الرابعة، لذا فما يرد من رواية أحمد الأشعري عنه فهو بسقوط الواسطة وهي على الظاهر الحسين بن سعيد، وكذا في روايات زميله أحمد البرقي فهي أيضا بسقوط الواسطة وهي هنا البرقي الأب، وأما ما يرد من رواية محمد بن الحسين بن أبي الخطاب فهي مصحفة، فإن ابن أبي الخطاب ممن يروي كما هو المعروف عن النضر بن شعيب وهو راويه الوحيد، فما في سند أو سندين (النضر بن سويد) فهو تصحيف ناشئ من الارتكاز الذهني والسبق اللفظي للناسخ من نسخ (سويد) بدلا من (شعيب) عند كتابته لكلمة النضر، للارتباط الذهني من عملية استتباع حضور لفظة (سويد) بعد كلمة (النضر)، فيتم نسخها تلقائيا، وهي حالة تعتري النساخ يعرفها حق معرفتها من زاول النسخ.

والواسطة بين إبراهيم بن هاشم والنضر بن سويد كما هي في أسناد أخرى هي (علي بن مهزيار)، وهو من الرواة الذين يتوسطون الطبقتين السادسة والسابعة وإن عددناه غير مرة من كبار السابعة.

المحصلة: الرواية تعاني سقطا في السند، ويمكن تصحيح سندها باعتبار أن الواسطة المفقودة هو علي بن مهزيار الثقة، ووصفه المجلسي بأنه حسن[2].

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٢)، الصفحة (١٨٤).

(٢) مرآة العقول، المجلسي ج ١، ص٣٠٣.

٢٣٥ - ٣- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، أو قُلْتُ لَهُ: جَعَلَنِي اللهُ فِدَاكَ، نَعْبُدُ الرَّحْمنَ الرَّحِيمَ الْوَاحِدَ الْأَحَدَ الصَّمَدَ؟ قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّ مَنْ عَبَدَ الِاسْمَ دُونَ الْمُسَمّى بِالْأَسْمَاءِ، فَقَدْ أَشْرَكَ وَكَفَرَ وَجَحَدَ وَلَمْ يَعْبُدْ شَيْئاً، بَلِ اعْبُدِ اللهَ الْوَاحِدَ الْأَحَدَ الصَّمَدَ الْمُسَمّى بِهٰذِهِ الْأَسْمَاءِ دُونَ الْأَسْمَاءِ؛ إِنَّ الْأَسْمَاءَ صِفَاتٌ وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ[1]».

تحقيق السند:

علي صاحب التفسير الثقة من الثامنة[2]، وابن أبي نجران ثقة كوفي، من السادسة[3]، ويبقى الكلام في الواسطة بينهما وهو:

○ العباس بن معروف:

راوٍ قمي معروف من كبار السابعة، ثقة، قال عنه النجاشي: «العباس بن معروف، أبو الفضل مولى جعفر بن (عمران بن) عبد الله الأشعري، قمي، ثقة. له كتاب الآداب، وله نوادر، أخبرنا أحمد بن علي قال: حدثنا الحسن بن حمزة قال: حدثنا محمد بن جعفر بن بطة قال: حدثنا أحمد بن محمد بن خالد، عن العباس بجميع حديثه ومصنفاته»[4].

وذكره الشيخ في الفهرست، وذكر أن له كتبا عدة، وذكر إليها طريقه[5]. وذكره أيضا في الرجال في أصحاب الرضا عليه السلام، وقال: «العباس بن معروف، قمي، ثقة صحيح، مولى جعفر بن عمران بن عبد الله الأشعري»[6] وفي أصحاب الهادي عليه السلام[7].

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

---

(١) في بعض النسخ: + (تعالى).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣١).

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٨١- ت ٧٤٣.

(٥) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٩٠- ت ٥٢٩.

(٦) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٦١ - ت ٥٣٤٨.

(٧) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٨٩ - ت ٥٧٣٣.

بَابُ الْكَوْنِ وَالْمَكَانِ

٢٣٦- ١- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: سَأَلَ نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ اللهِ مَتى كَانَ؟ فَقَالَ: «مَتى لَمْ يَكُنْ حَتّى أُخْبِرَكَ مَتى كَانَ؟ سُبْحَانَ مَنْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ فَرْداً صَمَداً، لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَداً».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى هو العطار، ثقة قمي من الثامنة، وأحمد بن محمد: مشترك بين ثقتين أشهرهما الأشعري، بل هو المتعين خصوصا وأن الصدوق رواها في التوحيد بعين السند مصرحا باسمه، والحسن بن محبوب هو السراد، ثقة من السادسة[1]، وأبو حمزة هو ثابت بن دينار الثمالي، الثقة المعروف، كوفي من كبار الرابعة[2]، وبقي أمر وهو: أننا في الجزء الأول من الكتاب وعند التطرق إلى اشكالية رواية الحسن بن محبوب السراد عن أبي حمزة الثمالي، كنا قد أحلنا الكلام إلى هذه الرواية، وحان الوقت للوفاء بالوعد.

في روايات الحسن بن محبوب عن الثمالي:

منشأ الإشكالية:

نجد في كثير من الأخبار رواية الحسن بن محبوب السراد عن أبي حمزة الثمالي من غير واسطة، والحال أن أبا حمزة الثمالي توفي على ما مرَّ في ترجمته في سنة ١٤٨هـ أو ١٤٩هـ وعلى أبعد الأقوال سنة ١٥٠هـ، وهو مساند بلحاظ موقعه السَنَدي وما يعرف من سيرة الرجل، في حين أشار الكشي إلى أن وفاة الحسن بن محبوب كانت سنة ٢٢٤هـ عن

---

(١) مر تفصيل الكلام في مثل ذلك التسلسل السندي في الجزء الأول الحديث ١.

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٠)، الصفحة (٤٥).

خمسة وسبعين عاماً، أي أنه ولد على هذا سنة ١٤٩هـ، وهو أيضاً مؤيد بلحاظ المتيقن والمعروف من موقعه السَنَدي، فيكون على هذا قد ولد بعد وفاة أبي حمزة الثمالي أو قبلها بسنتين على أفضل تقدير، فكيف تسنى له أن يروي عن أبي حمزة ثابت بن دينار الثمالي على هذا الجدول الزمني، وما الذي يمكن أن يقال، أو قد قيل في تلك المسألة القديمة؟

وجود الإشكالية في زمن ابن محبوب:

وهذه الإشكالية ليست وليدة النظر والاستنتاج من مقارنة السنين فحسب، بل هي أمر تحدث عنه معاصرو الحسن بن محبوب وقد عاشها هو نفسه، وكان اتهام الحسن بن محبوب بتلك الرواية معروفا بينهم، ويشير إلى هذا المعنى ما روي في الاختيار، أن الكشي قال: «قال نصر بن الصباح: أحمد بن محمد بن عيسى لا يروي عن ابن محبوب؛ من أجل أن أصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة، ثم تاب أحمد بن محمد فرجع قبل ما مات»[1].

ونقل النجاشي عبارة الكشي أيضا، فقال: «قال الكشي عن نصر بن الصباح: ما كان أحمد بن محمد بن عيسى يروي عن ابن محبوب، من أجل أن أصحابنا يتهمون ابن محبوب في أبي حمزة الثمالي»[2].

وذكر في الاختيار أيضاً: «وأصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن ابن أبي حمزة»[3].

ولا يقال أن نصر بن الصباح ممن لا يعتمد عليه فإن كلام نصر مؤيد بالمقارنة الزمنية، هذا أولا.

وثانيا: فإن تلك الأحداث في ذلك الوقت القريب نسبياً مما لا مجال للكذب فيها،

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٩٩.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٨١.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص٨٥١.

وأن تطرق نصر بن الصباح في كلامه حول هذه الإشكالية يثبت كونها قديمة بقدم جيل تلامذته، وعلى كل حال فإن نصراً روى أيضا في عثمان بن عيسى الرؤاسي الكوفي من أنه «كان يروي عن أبي حمزة الثمالي ولا يتهمون عثمان بن عيسى»[١]، للإشارة إلى اتهام الحسن بن محبوب في قباله في روايته عن أبي حمزة الثمالي، مع وضوح الخلل في الاستظهار الذي وقع فيه بعض من وثق عثمان بن عيسى بهذه العبارة؛ فإنهم لم يربطوها بالعبارة السابقة لها، وهي روايته عن أبي حمزة الثمالي، ولم يحضر لهم نقل نصر اتهام الأصحاب للحسن لروايته عن أبي حمزة؛ فتصوروها جملة منفردة في إفادة المدح والتوثيق من أن عثمان بن عيسى ممن لا يتهمه الأصحاب، نعم عثمان بن عيسى ممن يوثق به، ولكن ما نقله نصر لا يصلح مدركا البتة، حتى بعد فرض إمكان الاعتماد على قول نصر في التوثيق.

وثالثا: أن الكشي نقل هذه التهمة تارة عند نقله لقول نصر، وتارة أخرى نقلها عن أصحابنا فلا يحصل القطع بانحصار تردد التهمة من طريق نصر، بل الأظهر أنها كانت مما يشتهر بينهم حينئذٍ.

المسلك الأول: قبول الإشكال والتسليم بسقوط الواسطة.

الاتجاه الاول: التسليم بالضعف نتيجة للإرسال.

قد ينسب ذلك إلى السيد البروجردي طاب رمسه وأنه ممن يذهب إلى هذا، كما يظهر ذلك من قوله في الترتيب: إن رواية ابن محبوب عن أبي حمزة مرسلة بلا ريب[٢]، بل ومع ما نقل عنه طلبته بقوله بالإرسال، يتحكم أنه قدس سره من القائلين بالإرسال ومن ثم التسليم بضعف السند، بالنظر إلى ما يظهر مما قرر في بحث السيد الخوئي طاب ثراه من ذهاب بعضهم إلى الضعف بسبب الإرسال[٣].

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص٨٦٠.

(٢) ترتيب أسانيد الكافي، البروجردي، ج ١، ص٢٠٠.

(٣) كتاب الحج، السيد الخوئي، ج١، ص٢٠٦.

لكـن تتمة كلامـه البروجردي تتُّنُّ تظهر أنه يقول بالإرسـال لا بمجرده، بل بعدم بُعد تحقق الاجازة كما سيأتي، مما لا ينفي عنده تتُّنُّ اعتبار السند بضرس قاطع.

وكان السـيد الخوئي طاب ثراه قد رد على القائل بالإرسـال، أو القائل بعدم الملاقاة مطلقـاً بين السراد والثمالي بما حاصله: أن مسـتند القول بعدم الملاقاة إنما هو قول نصر، وهـو لا يتابـع في هـذا، وأن المقارنة الزمنية إنـما تعتمد على رواية تاريـخ وفاة الرجلين وأعمارهما، ورواية تواريخ الحسـن بن محبوب ضعيفة السـند بالقتيبي، وجعفر بن محمد بن الحسن بن محبوب[1].

ويـرد عليه تتُّنُّ الكثير، وأهم مـا يرد هو: أننا حتى لو لم نحظ مـن القتيبي بتحديد عمر الحسـن ووفاته مع أن نسـبة هذا إلى القتيبي وجعفر ليست بذلك الأمر المتيقن فإن الإشكال قائم، قال نصر أو لم يقل، ذكر القتيبي أو الكشي عمر الحسن أو لم يذكرا.

وتقريب ذلك: أن المشتغل بتحديد أزمان الرواة والطبقات يدرك تلقائيا عدم إمكان ملاقاة الحسن بن محبوب مع أبي حمزة الثمالي في الحالات العادية، ولو لا أن السيد الخوئي طاب ثراه صاحب هذه الدعوى لما أطلت الكلام فيها؛ إذ الحسـن بن محبوب ممن روت عنه السـابعة، وأكثر هؤلاء أحمد بن محمد بن عيسـى الأشـعري وهو راوي كتبه كما في النجـاشي، وأحمد بـن محمد بن خالد البرقـي، وهما ممن توفي بعد ٢٧٤هـ، بل قيل: إن البرقي توفي سـنة ٢٨٠ هـ والأشـعري كان من حضار جنازته، مما يعني أن تحديد وفاته بسـنة ٢٢٤ هـ مناسـب جدا لحالهما أن لم تكن وفاته في حدود العقد الثالث بعد المائتين، حتى يمكن أن يتلمذا لديه، وهنا فلو كان عمره طبيعيا فلا بد أن تكون ولادته بعد وفاة أبي حمزة الثمالي سنة ١٤٨هـ بهذا التقريب.

خاصة وأنه لم يذكر في المعمرين، وأنه روى عن استاذه المعروف علي بن رئاب عن أبي حمـزة الثمالي في موارد كثيرة، وكذا عن علي بن عطية ونحوه من أهل الخامسـة، فالرجل من يعلم من أسناده أنه من السادسة، وقد روى عن الخامسة، وروت عنه السابعة.

---

(١) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٤، ص٢٩٨.

فالسراد قد روى وتلمذ بشكل متيقن ومكثر عند علي بن رئاب، ومالك بن عطية، والعلاء بن رزين، وعبد الله بن سنان، والجميلين، وهشام بن سالم، وهؤلاء كلهم من الخامسة من تلاميذ أبي حمزة الثمالي، ولا يقال أنه قد يكون روى عنهم وهو بعمرهم فإضافة إلى عدم إمكان المصير إلى ذلك إلا بالعلم به؛ فإنه خلاف عادة التلمذ لما يظهر بوضوح كونه أصغر بكثير منهم، خاصة مع ما ورد من أن محبوبا كان يعطي ابنه الحسن درهما في كل حديث يتعلمه من علي بن رئاب، مما يعني أنه كان صبيا حين تلمذه عند ابن رئاب.

ومما يشير إلى عدم كونه ممن أدرك أبا حمزة هو ما روى الكشي عن «محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الفضل، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: ما فعل أبو حمزة الثمالي؟ قلت: خلفته عليلا، قال: إذا رجعت إليه فاقرأه مني السلام، واعلمه أنه يموت في شهر كذا في يوم كذا. قال أبو بصير: قلت: جعلت فداك، والله لقد كان فيه أنس، وكان لكم شيعة، قال: صدقت، ما عندنا خير لكم، من شيعتكم معكم[1]، قال: إن هو خاف الله وراقب نبيه وتوقى الذنوب، فإذا هو فعل كان معنا في درجتنا، قال علي: فرجعنا تلك السنة فما لبث أبو حمزة إلا يسيرا حتى توفي»[2].

حيث أن محمد بن إسماعيل في هذه الرواية هو النيشابوري الذي وثقنا بروايته كما قدمناه في محله (ج٢ ص٨٤)، واعتمد روايته السيد الخوئي تتمُّ أيضاً، وكذا سيدي الاستاذ محمد باقر السيستاني أطال في عمره في بحث أطنب فيه واستفصل. والفضل هو ابن شاذان، وهو الثقة الجليل المتوفى سنة ٢٦٠هـ، تلميذ الحسن بن محبوب، وفي هذه الرواية يروي ابن محبوب قصة موت أستاذه حسب الفرض بواسطتين!! وليس هذا

---

(١) العبارة في المتن كما في المطبوع، وهي مربكة، ولكن في نسخة العلاّمة السيّد الكركي المخطوطة في الهامش زيادة: (فقلت له)، فتنسجم هذه الزيادة مع الرواية؛ فتكون العبارة: (فقلت له: من شيعتكم؟ معكم؟ قال: إن هو خاف الله.. إلى آخر الرواية).

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص٤٥٨.

فحسب، بل وينقلها غلطا فإن أبا حمزة كما سيأتي توفي بعد الصادق عليه السلام وليس قبله عليه السلام!!

وعلى كل تقدير فالحسن بن محبوب إذا لم يكن معمرا فلا بد من سقوط الواسطة؛ كونه من السادسة للعاملين في الطبقات بلا أدنى ريب، بينما الثمالي مردد بين الثالثة والرابعة، وتوفي مع الرابعة بلا أدنى ريب، فالقول بالإرسال هو الأصل، ولا يحتاج إلى إثباته بقول القتيبي أو نصر، ومدعي المباشرة هو المطالب بالدليل.

الاتجاه الثاني: تصحيح السند بالبناء على اعتبار الواسطة.

ويبحث أولاً بمعرفة سبب سقوط الواسطة.

الاجابة الأولى: سقوط الواسطة من كتاب المشيخة:

قد يقال: إن روايات الحسن بن محبوب إنما كانت بواسطة، وأن هذه الواسطة قد سقطت عند انتزاع رواياته من كتاب المشيخة الذي كان ترتيبه أولاً وفق المشايخ، فيفرد لكل شيخ من مشايخه كتابا أو بابا ثم يسرد ما رواه عنه فيه، ويحدث كثيرا، بل بشكل شبه دائم أن يعلق الرواي في سرد الرواية فيهمل ذكر الشيخ، والتعليق من أهم مميزات الرواية واختصار السند في ذلك الزمن الذي تكون فيه تلك الاختصارات ضرورة ملحة لسرعة إنجاز الكتب وقلة تكلفتها.

وحصول هذا السقط لا بد أن يكون بعد انتزاع روايات الحسن من كتاب المشيخة وإهمال التعليق كما يعرفه المطالع للمخطوطات القديمة وطريقة كتابتهم الروايات، وأن إهمال المنتزِع للتعليق يوقع في اللبس حتى الملتفت إليه احيانا فإنهم قد بوبوا كتاب الحسن فيما بعد باعتبار أبواب الفقه، فأصبح كتابا فقهيا بتبويب موضوعات الفقه، بعد أن كان كتابا فقيها مرتبا وفق روايات المشايخ.

لكن هذا التقريب لسقوط الواسطة لا ينهض بشكل قوي لحل الإشكال؛ لسبب أن الإشكال إنما كان في زمن أحمد بن محمد بن عيسى وهو تلميذه؛ فلا يحتمل أن يكون أحمد قد غفل عن هذا، بل يمتنع القول بحصول السقط في زمن الحسن وأحمد وكلاهما

حي يرزق!! فإن السقط إنما يحدث في روايات الشيخ بعد أخذ كتبه وتدريسها وروايتها، لا أنه يرويها مسقطا للواسطة إلا أن يكون مدلسا.

الاجابة الثانية: أن ابن محبوب كان يظهر منه التدليس؛ ولهذا اتهمه أحمد، وهذه التهمة مع أنها لا تنافي الوثاقة إلا أنها لا تتناسب ومقام الحسن بن محبوب، وأنها لوكانت هي العلة لما تاب أحمد ورجع وروى عنه، فقبول هذه الدعوى غير متوجه.

وعلى فرض سقوط الواسطة من كتاب المشيخة، فالأقوال في تحديد الوثوق بالواسطة الساقطة تدليسا أو لخلل ما لا نعرفه هي:

أولاً: الواسطة هو ابن رئاب شيخه الأشهر وتلميذ الثمالي الأشهر.

وهذا الاحتمال وإن كان يعضده اشتهار كون علي بن رئاب ممن يتوسط بين السراد والثمالي، حتى أن العامة ذكروا وصف ابن رئاب في كتبهم بذا، فقال: في إكمال الإكمال: «علي بن رئاب: من الشيعة، أحسبه كوفيا. روى عن أبي حمزة الثمالي، روى عنه الحسن بن محبوب»[1]. وكذا قصة أن محبوبا أبا الحسن كان يعطي ولده الحسن درهما عن كل حديث يحفظه عن علي بن رئاب والتي مر ذكرها.

إلا أن هذا لا يستقيم؛ فإن هناك اسماءً أخرى تتوسط بين أبي حمزة الثمالي والسراد، فكثيرا ما يروي الحسن بن محبوب عن أبي حمزة بواسطة مالك بن عطية، وهشام بن سالم ومحمد بن الفضيل، ولعل علي بن رئاب ليس أكثرهم توسطا، ولا يغني في المقام حتى لو كان الأكثر، فإن من المقطوع به أن مجموع ما توسط به الثلاثة أكثر مما توسطه هو فليلاحظ.

وكذا الكلام لو احتمل أن يكون هشام بن سالم، ولعله هو أكثر من توسط خاصة في روايات العقائد، وأيضا هو عين الكلام الجاري في احتمال كونه مالك بن عطية، فتعين الواسطة بأحد مشايخ الحسن بن محبوب ترجيح بلا مرجح.

---

(١) إكمال الإكمال، ابن ماكولا، ج ٤، ص٥.

ثانيا: حسن الواسطة بحساب الاحتمال.

وهـذا الاحتمال أيضا لا يصار إليه، خاصة مع توسـط محمـد بن الفضيل الموصوف بالضعف والغلو بقدر معتد به في الأسـناد نسـبة إلى توسـط غيره من الثقات، مع أن لنا كلاما في أصـل الكبرى؛ من جريان نظرية الاحتمال الريـاضي الصرف مطلقا في توثيق واسـتكناه الواسـطة السـاقطة؛ لعدم جريانها في المقام، وتطبيقها هنا كـزرع النخيل في جبال الروم.

المسلك الثاني: القول بعدم الملاقاة وعدم الواسطة.

وفيه طريقان:

الأول: أنها بالوصية.

والوصيـة هي الإجـازة للمواليد والصبيان ولمـن لم يولدوا بعد، ويظهر من السـيّد البروجـردي طـاب ثراه إقـراره بعدم إمكان الملاقاة بين الحسـن بن محبـوب وأبي حمزة الثمالي، لكنه يذهب إلى أن منشـأ المباشرة في أسـناد الحسـن إلى أبي حمزة كان عن طريق الإجـازة، بنحـو إجـازة المواليد، فقـال تَتَنُّ: «ولا يبعد أن تكون رواياته عنه مرسـلة؛ لكـون وفاة ابن محبوب قد وقعـت قريبا من ٢٢٠ هـ ووفاة أبي حمزة قد وقعت قريبا من سنة ١٥٠ وعمّر ابن محبوب سبعين سنة على ما ذكره الكشي وعن النجاشي، فيصير ابن محبـوب قد أدرك أبي حمزة في أوائل تولـده، ولا يمكن بمقتضى العادة والمتعارف روايته عنه إلا أن يكون أبوه قد اسـتجاز من أبي حمزة لولده في رواية الحديث كما كان مرسـوما عند أصحابنا الرواة فكانوا يستجيزون لصغار أولادهم»[1].

وكذا ما يظهر من تقريرات طلبته أيضا أنه قال: «لأجل أن الأصحاب كانوا يتهمونه الحسـن في روايته عن أبي حمزة الثمالي، أما وجه الاتهام فهو: إن الثمالي كانت سـنة وفاته (١٥٠) وكان ابـن محبوب متولدا في هذه السـنة، وعليه فكيـف يعقل أن يروي هو عن

---

(١) تقرير بحث السيد البروجردي في القبلة والستر و مكان المصلي، ص١٥١.

الشمالي بلا واسطة؟ فروايته عنه كذلك كانت تنافي وثاقته عندهم، وأما وجه رجوع أحمد بن محمد بن عيسى عن ترك روايته عنه وتوبته عن ذلك؛ أنه كان نقل الحديث من أهم ما يعتنى به عند الأصحاب، ومن شدة عنايتهم به أنهم كانوا يريدون إبقائه في أعقابهم فجوزوا الاستجازة من شيوخهم للأطفال حتى يرووا عن مشايخهم بلا واسطة بعد بلوغهم؛ فمن القريب أن يكون أبو حمزة كان قد أجاز لابن محبوب روايته عنه وهو ابن سنة باستجازة أبيه محبوب بن وهب؛ فتصح إذن رواية ابن محبوب عن أبي حمزة بلا واسطة، ويؤيد ذلك أن أباه كان يعطى ابنه هذا حسنا بكل حديث يكتبه عن علي بن رئاب درهما، وهذا يكشف عن شدة عناية أبيه بروايته للأخبار ونشره لأحاديث الأئمة الأطهار سلام اللهَّ عليهم فصار بحمد اللهَّ كما أراد من أكابر المحدثين، بل من أركانهم»[1].

وقد كان قبله في الاستقصاء قد احتمل كون ذلك بالإجازة ولم يذكر كونها من اجازة المواليد فقال: «لا يخفى أن ذكر اتّهام الأصحاب لا وجه له، بل هو على سبيل التحقيق، ولعلّ المراد بالتهمة أن روايته عنه حينئذ إنّما تكون بالإجازة، وعدم التصريح بذكر الإجازة في الرواية أوجب التهمة بالكذب؛ لأنّ ظاهر الرواية إذا لم تقيّد بالإجازة أنّها بغيرها من طرق التحمل. ثمّ إنّ رجوع أحمد بن محمد عن ذلك لعله لترجيح جواز إطلاق الرواية من غير ذكر الإجازة، كما هو مذهب بعض العلماء على ما قرّروه في علم الدراية، على أن أحمد وإن لم يرجح هذا، لكن إذا حصل الوجه المسوِّغ للرواية جاز أن يكون الحسن بن محبوب اختاره، غير أن النجاشي كان عليه بيان حقيقة الحال»[2].

ولم يرتض السيد الاستاذ هذا كله، وقال: «إن هذا الوجه لا يخلو من بعد، فإن الرواية بالإجازة التي كانت متداولة في ذلك العصر، إنما كان موردها البالغ المؤهل لتحمل الحديث كما ورد فيما حكي عن أحمد بن محمد بن عيسى، ومن أنه قال: خرجت

(١) زبدة المقال في خمس الرسول والآل تقرير بحث السيد البروجردي، ص٥٧

(٢) استقصاء الاعتبار الشيخ محمد حفيد الشهيد الثاني: ج٢ ص١٤٧

إلى الكوفة في طلب الحديث فلقيت بها الحسن بن علي الوشاء فسألته أن يخرج لي (إلي) كتاب العلاء بن رزين القلاء، وأبان بن عثمان الأحمر، فأخرجهما إلي، فقلت له: أحب أن تجيزهما لي، فقال لي: يا رحمك الله، وما عجلتك؟ إذهب فاكتبهما واسمع من بعد، فقلت: لا آمن الحدثان، فقال: لو علمت أن هذا الحديث يكون له هذا الطلب؛ لاستكثرت منه»[1].

ولا أعلم ما دخل رواية ذهاب أحمد للكوفة لأخذ الحديث في الاستدلال بكون من شرائط الرواية أو موردها هو البالغ المؤهل! إلا أن يكون مراده دام ظله ضرب مثل لتلقي البالغ المؤهل، ولكن هناك الكثير مما يمكن أن يستشهد به دام ظله على هذا المراد، وثبوته على كل تقدير غير ناف لوجود حالات الإجازة للمواليد، بل وأكثر من هذا فإن هذا الشاهد مما يمكن الاستشهاد به على خلاف مدعاه دام ظله بالتقريب الآتي:

وهو أن أحمد بن محمد بن عيسى لما ذهب إلى الكوفة لطلب الحديث مع أخيه بنان كان ذلك قبل سنة ٢١٠ هـ ؛بدلالة ورودهما عند صفوان بن يحيى المتوفى سنة ٢١٠هـ، وأخذهم الحديث عنه، بل وعمن توفي قبل ٢١٠هـ كعلي بن النعمان، ولما كان أحمد حضر جنازة زميله البرقي الذي توفي بحسب ما نقل عن سبطه وتلميذه المقرب علي بن محمد بن عبد الله بندار سنة ٢٨٠هـ فلا بد أن حدثا حين ذهب مع أخيه إلى الكوفة من قم، ومع أنه لم يذكر من المعمرين مع شهرته وذياع صيته، فلو فرضنا أن له من العمر ٨٠ عاما على أفضل تقدير لكان ذهابه إلى الكوفة قبل أن يبلغ العاشرة.

نعم، قد يقرب هذا بأن يقال إن سنة وفاة البرقي على المختار هي ما ذكره ابن الغضائري وهي سنة ٢٧٤هـ، وأن الأشعري قد يكون مات في نفس السنة، وأنه ذهب مع أخيه الأكبر إلى الكوفة سنة ٢٠٨ أو نحوه، وأنه توفي وعمره ٨٥ عاما، وأنه قدم الكوفة وله ١٩ عاما.

وعلق دام ظله أيضا على إجازة الصغير قائلا: «وأما إجازة الصغير في رواية الكتب

---

(١) قبسات من علم الرجال، ج ٢، ص٣٢٣.

واعتماد الصغير بعد بلوغه على تلك الإجازة في النقل عنها فلم يعهد له مورد فيما نعلم إلا ما تقدم بشأن حفيد أبي غالب الزراري، ولكن كان ذلك حالة خاصة شرح الزراري ملابساتها في كتابه فليراجع»[١].

وليس كلامه دام ظله مما يمكن المصير إليه في هذا المورد، فقد اختلفوا في تحمل الصبيان وجوازه وعدمه، واختلف المجوزون بعد ذلك في أقل سن يمكن للصبي أن يتلقى فيه، ومنذ العصر الأول، واختلافهم في المسألة فرع معروفيتها وتحققها في الخارج كما لا يخفى.

قال في نهاية الدراية: «نقل القاضي عياض (٤٧٦هـ-٥٤٤هـ)، إن أهل هذه الصنعة حددوا أول زمن يصح فيه السماع بخمس سنين. وقال بعضهم: (وعلى هذا استقر العمل). والصواب اعتبار التميز، فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزا صحيح السماع، وإلا فلا. وقال بعض فضلائهم: والذي استقر عليه عمل أصحابنا المتأخرين أن يكتبوا لابن خمس: (سمع)، ولمن دونه (حضر) و (أحضر). ولا متحاشون من كتابة الحضور لمن حضر من الصغار، ولو كان ابن يوم أو ابن سنة أو أكثر حتى يبلغ سن السماع). وقال بعضهم: (يعتبر كل صغير بحاله، فمتى كان فهيما للخطاب ورد الجواب صححنا سماعه وإن كان له دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم يصح سماعه وإن كان ابن خمسين). وهذا هو الأصح. وقد ذكر بعض المؤرخين أن صبيا ابن أربع سنين حمل إلى المأمون وقد قرأ القرآن ونظر في الرأي غير (أنه) إذا جاع يبكي»[٢].

بل يظهر من الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) عمق هذه المسألة، وأن هناك خلافاً قبل زمنه بأكثر من جيل فيها، فقال: سألت القاضي أبا الطيب طاهر بن عبد الله الطبري عن الإجازة للطفل الصغير، هل يعتبر في صحتها سنه أو تميزه كما يعتبر ذلك في صحة سماعه؟ فقال: لا يعتبر ذلك، والقياس يقتضي على هذا صحة الإجازة لمن لم يكن مولودا

---

(١) قبسات من علم الرجال، ج ٢، ص٣٢٤.

(٢) نهاية الدراية، حسن الصدر، ص٤٧٣.

في الحال، مثل أن يقول الراوي للطالب أجزت لك ولمن يولد لك، فقلت له: إن بعض أصحابنا قال: لا تصح الإجازة لمن لا يصح سماعه، فقال: قد يصح أن يجيز للغائب عنه ولا يصح السماع منه لمن غاب عنه أو كلاما هذا معناه، قلت: والإجازة إنما هي إباحة المجيز للمجاز له رواية ما يصح عنده أنه حديثه، والإباحة تصح للعاقل وغير العاقل، وليس تريد بقولك الإباحة الإعلام، وإنما تريد به ما يضاد الحظر والمنع، وعلى هذا رأينا كافة شيوخنا يجيزون للأطفال الغيب عنهم من غير أن يسألوا عن مبلغ أسنانهم وحال تمييزهم، ولم ترهم أجازوا لمن لم يكن مولودا في الحال؟ «[1].

فترى استاذ الخطيب البغدادي والذي هو من الحادية عشر بحسب الفرض يحدث عن أشياخه أنهم كانوا يجيزون الأطفال، وأنها كانت حالة سائغة منتشرة بينهم.

وكذا أيضا في ذيل تاريخ بغداد أن «علي بن يحيى بن علي بن علي بن إسماعيل، أبو المكارم الكاتب المعروف بالزينب، من أولاد الكتبة وأرباب الولايات، (أُخِذَتْ) له إجازة وهو طفل من مشايخ أصبهان»[2]، وهو قد ولد سنة ٥٠٠ هـ وتوفي سنة ٥٩٠هـ.

ووجود الخلاف في تحمل الصبي غير البالغ في مطاوي الأصول، واستدلال أصحاب قبول إجازة الصبي إذا كان تلقيه قبل بلوغه وتحديثه بعده بالإجماع على قبول روايات غير البالغين قاض بانتشار أو معروفية الوصية للاطفال، سواء صح رأيهم أو فسد، فالمقام في وجود الظاهرة وليس في شرعيتها، وقد ذكر الزركشي في سرد أدلة المجوزين قائلا: «روى محمود بن الربيع حديث المجة التي مجها النبي ﷺ وهو ابن خمس سنين، واعتمد العلماء روايته ذلك بعد بلوغه وجعلوه أصلا في سماع الصغير، والإجماع على إحضار الصبيان مجالس الروايات»[3].

بل وربما استدل بعض الأصحاب على الحث على الإجازة مع عدم الملاقاة سواء

---

(١) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص٣٦٣.

(٢) ذيل تاريخ بغداد، ابن النجار، ج٤ ص١٩٥.

(٣) البحر المحيط، الزركشي، ج ٣، ص٣٢٨.

للصبيــان أو غيرهــم ببعــض الأخبار كخــبر المفضل عــن أبي عبــد الله (عليه السلام): «فإن مت فأورث كتبك بنيك»(١). ومعلوم أن الكتب آنذاك إنما هي كتب الرواية والاحاديث.

وكــذا ربما يدل على ذلك بوجه من الوجوه مــا رواه أحمد بن عمر الحلال قال: قلت لأبي الحسن الرضا (عليه السلام): الرجل من أصحابنا يعطيني الكتاب ولا يقول: اروه عني يجوز لي أن أرويه عنه؟ قال: فقال: إذا علمت أن الكتاب له فاروه عنه»(٢).

واكثر منه دلالة ما رواه شــينولة قال: قلــت لأبي جعفر الثاني (عليه السلام): جعلت فداك إن مشــايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام) وكانت التقية شــديدة فكتموا كتبهم ولم ترو عنهم فلما ماتوا صارت الكتب إلينا فقال: حدثوا بها فإنها حق»(٣).

فإن شــينولة لم يدرك من روى عن أبي جعفــر (عليه السلام)، بل لعله ولد أيام وفياتهم، ولعله عبّر بالمشايخ اعم من أن يكونوا مباشرين.

وكذا استدلالهم بقبول الصحابة رواية ابن عباس كونه ولد في سنة الهجرة على قول، وقيــل قبلها بثلاث يدل على وجود الخلاف المبكر، والــذي يدل بدوره على وجود هذه الطريقــة بعد المائــة الأولى، خاصة عند من يكون ذووه مهتمــين بأن يحصل ولدهم على إجــازة مبكــرة في الكتب؛ ولهذا فما افاده دامت بركاته من عدم تعارف ذلك ليس بذلك الوضوح.

ولكــن حتــى مع القول بانتشــار أو معروفية الإجــازة للمواليد والخــلاف في قبولها وعدمــه إلا أن القول بتعين هــذا الاحتمال في مورد روايات الحســن بن محبوب عن أبي حمزة الثمالي وإن كان له ما يؤيده مما روي أن أبا حسنٍ محبوبا كان يهتم بأخذ الرواية لولده إلا أن هناك قصورا في المقتضي بثبوت تحقق هذا، فيبقى احتمالا صرفا وإن كان مناســبا، إلا أنه غير وافٍ بإثبات حلٍّ موثوق به للمسألة.

(١) الكافي، الكليني، ج١، ص٥٢، ح ١١.

(٢) الكافي، الكليني ج١، ص٥٢، ح ٦.

(٣) الكافي، الكليني، ج١، ص٥٣، ح ١٥.

الثاني: أنها بطريق الوجادة.

بتقريب أن ابن محبوب كان يحدث عن كتاب أبي حمزة الذي وجده. وعليه جمع، فبعد أن ذكر الوحيد البهبهاني أن منشأ الشبهة هو من ملاحظة سني الوفاة، قال: «الظاهر أنّ روايته (الحسن) عن كتابه (الثمالي). وغير خفى أن هذا ليس بفسق ولا منشأ للتهمة، بل لا يجوز الاتهام بأمثال سيما مثل الحسن الثقة»[١].

وعن بعضهم: «أما في رواية الحسن بن محبوب عن أبي حمزة فالأصل فيه نصر بن الصباح، وأما أحمد بن محمد بن عيسى فإن كان قد سبقه في ذلك إلا أنه تاب ورجع عنه. و(كيف كان)، فالظاهر أنّ منشأ التوقف عدم درك الحسن عليا، كما يظهر من تاريخ ولادة الأول ووفاة الثاني، لكن بعد الإقرار بوثاقة الرجل وعدّه من الأركان الأربعة في زمانه، لا ينبغي الإسراع إلى اتهامه، بل يجب أن نحمل ذلك على أحسن محمل، وهو أخذ الحسن الرواية من كتاب علي، ومثله غير عزيز، بل هو أكثر كثير، ولا ينبغي الحمل على الإرسال، إذ لا يخلو من نوع تدليس وتغرير»[٢].

وقوله: عدم درك الحسن عليا كما يظهر من تاريخ ولادة الأول ووفاة الثاني. سهو واضح، والظاهر أنه يقصد (لم يدرك ثابتا)، وقوله: (أخذ الرواية من علي، ومثله غير عزيز، بل هو أكثر كثير). أيضا سهو وهو يقصد (ثابت)، وهذا من باب حسن الظن وإلا فإن كان يقصد البطائني فهو غلط فاضح.

ولم يرتض السيد الأستاذ دَامَ ظِلُّهُ هذا، وقال: إن من البعيد جدا اعتماد ابن محبوب على كتب أبي حمزة في الرواية عنه من دون سماع ولا قراءة ولا مناولة ونحو ذلك، مع أنه لو كان الأمر كذلك؛ لما اختص بأبي حمزة، وكان له أن يروي كتب محمد بن مسلم وزملائه من الطبقة الرابعة بالطريقة نفسها، فتدبر»[٣].

---

(١) تعليقة على منهج المقال، الوحيد البهبهاني، ص١٣٠.

(٢) منتهى المقال، المازندراني، ج٢، ص٤٨.

(٣) قبسات من علم الرجال، ج ٢، ص٣٢٥.

فلـو كان ممن يلتـزم الوجادة لحكى عن غيره ممن اشـتهرت كتبهم أكثر من كتب أبي حمزة، وللسـيد الاسـتاذ دَامَ ظِلّهُ كل الحق في اسـتبعاد هذا الوجه، ويظهـر ذلك جليا لمن تدبر.

المسلك الثالث: حل الإشكال، والقول بالمباشرة.

الحل الأول: المراد به البطائني.

احتمل بعضهم أن عبارة الكشي مصحفة، والصحيح بدلا من (روايته عن أبي حمزة) هو (روايته عن ابن أبي حمزة)، ويكون المقصود به (علي بن أبي حمزة البطائني) الملعون في الرواية، وأن الاتهام نشأ من كونه يروي عنه وهو ضعيف واقفي، وليس للكلام تعلق بالطبقة.

وهذا الكلام لو لا أن بعض الأعلام ذكره في كتبه؛ لما كان من المناسب أن يناقش في محضر أهل الصنعة. فمن الغريب صدوره عن غير عَلَم، وهو يمكن أن يتبادر بدواً عند البعيدين عن هذا المضمار، فأما أهله فلا يناسب حالهم احتماله، ولو على نحو الوجه الضعيف.

قـال القهبائـي: «والمراد منه علي بـن أبي حمزة البطائني، فإن ابـن محبوب روى عنه (أي عن البطائني) كما سـيأتي في ترجمة ثابت بن دينار أبي حمزة الثمالي (حيث روى ابن محبوب عن البطائني رواية في وفاة أبي حمزة)، ووجه التهمة حينئذ أن ابن محبوب أمتن وأجـل من أن يروي عن علي ابن أبي حمزة البطائني؛ فإنه واقفي، خبيث، ردي، معاند للرضـا عَلَيْهِ السَّلَامُ..»(١).

وقال السيد التفريشي: «وما نقله النجاشي عن الكشي عن نصر بن الصباح: أن أحمد بن محمد بن عيسـى لا يروي عن ابن محبوب؛ من أجل أن أصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة الثمالي... إلى اخره، محمول على السهو، ولعل ما ذكره الكشي هو

(١) ينظر القهبائي في مجمعه: ج١، ص١٦١، في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى، وكذا في ترجمة الحسن بن محبوب: ج٢ ص١٤٤.

علي بن أبي حمزة البطائني الضعيف كما لا يخفى»[١].

أقول: المشكلة قائمة، قال نصر أم لم يقل، فالسراد ولد قرب وفاة الثمالي إن لم يكن بعدها، ولا شك ولا ريب في رواية السراد عن الثمالي في بطون الأسناد، ثم لماذا اقتصر الأصحاب اتهام ابن محبوب لأنه روى عن البطائني وهو ضعيف، أليس أجلاء الأصحاب ممن روى عنه أيضاً؟ أليس البزنطي، وابن أبي عمير، وصفوان، ممن اشتهر على ما نقله الطوسي من إنهم لا يروون إلا عن ثقة قد رووا عنه؟ ولم يقدح ذلك فيهم، ولا أعلم كيف يخفى كل هذا على السيد طاب ثراه، وهو يصرح أخيرا بقولته رحمه الله: (كما لا يخفى).

ثم إن الحسن روى عن ثابت بن دينار، وبعنوان أبي حمزة مقيدا بالثمالي، وبها لا يحتمل التصحيف لروايته عن السجاد والباقر عليهما السلام ممن لم يدركهما البطائني، فقد روى الحسن بن محبوب، عن عنوان أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين في مواضع من الكافي[٢] وعن أبي جعفر الباقر، وأبي عبد الله الصادق عليهما السلام في أخرى[٣].

فرواية الحسن بن محبوب عن ثابت بن دينار أبي حمزة الثمالي لا ريب في وجودها في بطون الأسناد، وهناك شك قائم في تحقق الملاقاة بينهما لا ريب، وأما البطائني فليس من الرائج أن يتهم الأصحاب من يروي عنه، وقد روى عنه جلتهم.

الحل الثاني: تعمير ابن محبوب.

وذلك بتقريب أن الوارد في عمر الحسن بن محبوب هو (خمس وتسعين)، وليس (خمس وسبعين)، بتقريب أن ما ذكر عن الكشي، في الاختيار: «ومات الحسن بن محبوب في آخر

---

(١) نقد الرجال، التفريشي، ج١، ص١٦٩.

(٢) ينظر الكافي: (ج٢، ص٨١)، (ج٢، ص٣٢٨) على سبيل المثال لا الحصر.

(٣) ينظر الكافي: (ج١، ص٣٦٨)، (ج٢، ص١٨٨)، (ج٢، ص٢٤٩)، (ج٢، ص٣٠٤)، (ج٢، ص٤٢٣)، (ج٢، ص٤٩٦)، (ج٥، ص٨٠)، (ج٥، ص١٣٥)، (ج٦، ص١٥٦)، (ج٧، ص٤١٠) على سبيل المثال لا الحصر.

سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان من أبناء خمس وسبعين سنة »، مصحف، وأن الصحيح هو (تسعين) مكان (سبعين) كما أشارت أحدى المخطوطات، فيكون عمره حين توفي الثمالي نحو عشرين سنة، وحينذاك فلا مشكلة زمنية في البين، ولا يضر قول نصر لأنه لا يعتد به، خصوصا وأنه هنا خلاف المقايسة الزمنية، وهذا ما حكي عن صاحب القاموس.

لكن هذا ليس بسديد؛ فإنه لو كان معمراً وعمر إلى خمس وتسعين عاما، لما كان صغيرا عند أخذه من ابن رئاب، ولكان ابن رئاب زميله عند أبي حمزة، ولكن الحال أن الكشي أو نصر قال: «سمعت أصحابنا أن محبوبا أبا حسن كان يعطي الحسن بكل حديث يكتبه عن علي بن رئاب درهما واحدا»، وهذا يشير إلى كونه صبيا أو فتى شابا عند تلمذه عند علي بن رئاب، وأن أباه محبوبا كان يعطيه الدرهم لتشجيعه على الحفظ.

ومما يؤكد عدم كونه من المعمرين هو ما صح إليه من رواية في ذكر سنة وفاة أبي حمزة الثمالي، المارة التي رواها الكشي عن «محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الفضل، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: ما فعل أبو حمزة الثمالي؟ قلت: خلفته عليلاً، قال: إذا رجعت إليه فاقرأه مني السلام واعلمه أنه يموت في شهر كذا في يوم كذا... قال علي: فرجعنا تلك السنة فما لبث أبو حمزة إلا يسيرا حتى توفي»[1].

حيث أن محمد بن إسماعيل في هذه الرواية هو النيشابوري الذي وثقنا بروايته كما قدمناه في محله[2]، والفضل هو: ابن شاذان الثقة، تلميذ الحسن بن محبوب، وفي هذه الرواية يروي ابن محبوب عن علي بن أبي حمزة البطائني الذي هو عند تلك الرواية بعمر الحسن بن محبوب بحسب فرض كون الحسن معمرا وهو يروي لزميله ابن محبوب قصة موت استاذ الحسن ابن محبوب عن طريق استاذه (استاذ البطائني ابو بصير)!!، وفي هذه الرواية يكون أبو حمزة توفي قبل نهاية سنة ١٤٨هـ.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج ٢، ص٤٥٨.

(٢) الوافي في تحقيق اسناد الكافي، ج٢، ص٨٤.

في حين أن أبا حمزة كما يظهر أنه توفي سنة ١٥٠ هـ كما نص عليه الشيخ والنجاشي والصدوق وكما في الكشي، ويخالفها هذه الرواية وهي ضعيفة بالبطائني فيصعب أن تصمد بوجه المؤشرات الكثيرة التي اشارت إلى كونه ممن ادرك برهة من زمن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام وعليه فخطأ الرواية في تحديد سنة الوفاة يصلح أن يكون كاشفا معتدا به في معرفة أن الحسن بن محبوب لم يكن تلميذا لأبي حمزة وأنه لاقاه؛ إذ كيف يروي سنة وفاته خطأ وبواسطتين؟!

وأما ما أشكله السيد الأستاذ دام ظله من أنه لو كان معمرا لنبه عليه أهل الرجال، فإنه يقال بالعكس، وهو: أنه لو لم يكن معمرا لما ذكروا عمره، وأنهم غالبا ما يوردون أعمار المعمرين فيقولون: توفي سنة كذا، وكان له من العمر كيت، وهذا ما وصل لنا في كتاب الكشي، فلو أنه لم يكن معمرا لما ذكر الكشي عمره، غاية الأمر أن سبعين وتسعين تصحفان بشكل كبير، بل يمكن أن يقال أن ذكر الأعمار العادية كخمس وسبعين مما لا يجري ذكره عادة، بل هم يقتصرون أغلب الأحيان على ذكر المعمرين فقط، فيترجح من ذكر عمره كونه منهم لو كنا نحن وعبارة الكشي فحسب.

إلا أن الأقوى أنه لم يكن معمرا، وقد كان ذكرهم لأعمار غير المعمرين رائجا عند توفر ذلك في الفهارس التي ينقلون منها، وتشتد الحاجة حين يكون هناك إشكال أو نكتة تتعلق بمدة عمر الراوي وإن لم يكن معمرا، ولعل ما قيل من أن عمره خمسا وسبعين كان إشارة من القائل إلى عدم إمكانه إدراك أبي حمزة، خاصة أن الكشي حينما ذكر ذلك (سنة وفاته وعمره) ألحقهما بذكر التهمة بسقوط الواسطة بينه وبين أبي حمزة، فالقول بترجيح كون الحسن بن محبوب معمرا؛ لأن الكشي ذكر وفاته، لا يقوى على أن يترجح مع تلك الخصوصيات في فائدة ذكر ذلك العمر إن كان عمرا معتادا.

الحل الثالث: تغيير سنة وفاة ابن محبوب

واستقرب السيد الأستاذ دام ظله امكان تحقق الملاقاة، وأن ابن محبوب لم يكن معمرا، ولكن الصحيح أنه لم يمت سنة ٢٢٤هـ، بل سنة ٢٠٤هـ، لكنه دام ظله لم يكن ليطمئن

لهذا الوجه وختمه قائلا أن في نفسه شيء منه، وعلى كل تقدير محصل هذا الوجه كما بينه دام‌ظله: «أن ما ذكر في رجال الكشي في تاريخ وفاة الحسن بن محبوب من أنه مات سنة ٢٢٤هـ مما لا يمكن الالتزام به، فإنه لو كان مات في هذا التاريخ؛ لكان قد ادرك تمام مدة إمامة أبي جعفر الجواد عليه‌السلام وبعضا من إمامة الإمام أبي الحسن الهادي عليه‌السلام، فلماذا لم يذكر في أصحابهما أو فيمن أدركهما عليهما‌السلام ولم يرو عنهما مع اهتمام الرجاليين بالتنبيه على ذلك»[1].

ثم قال دام‌ظله: «وبالجملة: بقاء الحسن بن محبوب إلى آخر سنة أربع وعشرين ومائتين كما ورد في كتاب الكشي مستبعد جدا، ويحتمل كون لفظة (وعشرين) حشوا في كلامه. وعلى ذلك يسهل توجيه رواية ابن محبوب عن أبي حمزة الثمالي من دون اقتضاء كونه من المعمرين»[2].

وهناك ما يعارض هذا الوجه، وهناك ما يؤيده، وعلى فرض ثبوته فهناك أيضا ما يبقي المشكلة قائمة.

فمما يعارضه:

أنه لو كان توفي سنة ٢٠٤هـ وأنه كان كحال يونس بن عبد الرحمن كما نص عليه السيد الاستاذ دام‌ظله في الموضع المشار إليه؛ لما أمكن لجمع من السابعة الرواية عنه كأحمد بن محمد بن عيسى المتوفى بعد ٢٧٤هـ أو حتى بعد ٢٨٠هـ، لا أن يمتنع أحمد عن الرواية عنه لأنه يتهمه في الرواية! بل وأحمد بن محمد بن خالد البرقي المتوفى سنة ٢٧٤هـ أو حتى ٢٨٠هـ، بل وإبراهيم بن هاشم الذي لم يرو عن يونس إلا بواسطة مع أنه يحسب من اتباع يونس، وعلي بن الحسن ابن فضال المتوفى سنة ٢٨٠هـ والذي توفي أبوه على الأصح سنة ٢٢١هـ وكان له من العمر ١٨ عاما، وذكر أنه لم يكن يدرك الحديث آنذاك.

---

(١) بحوث في مناسك الحج، السيد محمد رضا السيستاني، ج٢، ص٢٤١.

(٢) م. ن.

ولذا فتقدير وفاته بذا بعيد مع القطع برواية هؤلاء عنه، وامتناع روايتهم عنه لو كان بعمر يونس بن عبد الرحمن.

ومما يؤيده:

الأول: مـا ذكره الكشي عن نصر أنه قال: «ابن محبوب لم يكن يروي عن ابن فضال، بل هو أقدم من ابن فضال وأسن»[1].

بتقريب أن المراد بابن فضال هنا الحسـن، والحسـن ابن فضال ممن توفي سنة ٢٢٤هـ عـلى قـول، و٢٢١هـ على المختار، وبهذا فلا بد أن يكون ما ذكر من أن وفاة الحسـن بن محبوب سنة ٢٢٤هـ غلط.

ولكـن يرده أمـر فيما لو غضضنـا النظر عن المخـبر نصر بن الصبـاح وعدم إمكان الاعتماد عليه من غير قرينة مصاحبة لصدقه، وهو وإن كان ابن فضال ينصرف عادة إلى الحسن في كتب الرواية، لكن ما في الاختيار فإنه ينصرف إلى ولده علي ابن فضال المتوفى سـنة ٢٨٠هـ فهو من يستشـهد به مرارا في الاختيار، ولا يبعد أيضا أن يراد به أحمد بن فضال المتوفى سـنة ٢٦٠هـ، لكن يبقى أن ذكر ذلك من الواضحات من أن علي أو أحمد إنما هما بمنزلة تلاميذ الحسـن بن محبوب فلا ريب في أنه أسـن منهما، فلمَ ذكر نصر ذلك للكـشي؟ فـلا يبعد أن يكون مراد نصر بابن فضال هو أبوهـم الحسـن، بل هو الأقرب، إن لم يكن هو المتعين.

الثـاني: ما ذكره الكشي عن نصر بن الصباح أنه قال: «إن محمد بن عيسـى بن عبيد، من صغار (أصغر) من يروي عن ابن محبوب في السن»[2].

ومعلوم أن محمد بن عيسـى بن عبيد من كبار السـابعة ممن روى عن يونس بن عبد الرحـمن مكـررا وإن كان هناك لغـط في روايته عنه، وعلى كل تقديـر فهو كاف في تحقق

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٨٥١.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٨١٧.

نفس اللغط في روايته عن الحسن بن محبوب بهذه العبارة التي أوضح نصر أنه أيضا أصغر من أن يروي عن ابن محبوب أو أنه من صغار من يروي عنه.

ولكن في هذا أيضا إشكال يمنعنا اعتماد قول نصر هنا؛ فإن من المتعارف أن من هو أصغر من اليقطيني قد أقر نصر بروايته عن الحسن بن محبوب بعد امتناعه كأحمد بن محمد بن عيسى وأضرابه كالبرقي صاحب المحاسن وإبراهيم فالقولين لنصر لا يمكن الاعتماد عليهما بشكل تطمئن إليه النفوس، بل لعل الشك فيه يطغى خصوصا في الثاني.

ومما يبقي المشكلة قائمة:

أنه حتى مع فرض كون الحسن بن محبوب كحال يونس وأضرابه من الذين ادركوا برهة من أيام الصادق عليه السلام في مقتبل أعمارهم إلا أننا نلاحظ أن هؤلاء لم يكن ليرووا عن الرابعة، بل ورواياته عن معاصري أبي حمزة لا ريب في سقوط الواسطة فيها متاخرا عنه.

وأنه حتى مع فرض روايته عنه مباشرة فإننا سنعلن معها وجود السقط المحقق بين المكثرين عنه من السابعة فنهرب من الرمضاء إلى النار!!

الحل السادس: لا حجة على عدم الملاقاة.

وهو ما ذهب إليه السيد الخوئي (طاب ثراه) فقال قدس سره في تقرير الإشكال: «إن الحسن بن محبوب روى عن أبي حمزة الثمالي كتابه كما ذكره النجاشي والشيخ. فقد روى الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة في عدة موارد، ومع تقييده بالثمالي.. وقد استشكل في ذلك: بأن الحسن بن محبوب، مات سنة ٢٢٤ وكان عمره خمسا وسبعين سنة، إذن كيف يمكن روايته عن أبي حمزة المتوفي سنه ١٥٠»[١].

ثم قال: «والجواب عن ذلك: أنه لا سند لما ذكره: من أن الحسن بن محبوب مات سنة ٢٢٤، وأن عمره كان ٧٥ سنة، إلا ما ذكره الكشي في ترجمة الحسن بن محبوب عن علي بن محمد القتيبي، حدثني جعفر بن محمد بن الحسن بن محبوب... ومات الحسن بن

---

(١) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج٤، ص٢٩٧.

محبوب، في آخر سنة ٢٢٤، وكان من أبناء خمس وسبعين سنة. وبما أن علي بن محمد لم يوثق، وجعفر بن محمد، مجهول، فلا يمكن أن يعارض به خبر النجاشي والشيخ، وما تقدم من الروايات»[1].

أقول: ذكر القتيبي أن وفاته كانت سنة ٢٢٤ أم لم يذكر، فإن وفاته هي بتلك الحدود، فهو لا ريب ولا إشكال من كونه من الطبقة السادسة؛ بدلالة رواية السابعة عنه، خاصة وأنهم رواة كتبه، أمثال: أحمد بن محمد بن عيسى المتوفى بعد ٢٧٤هـ أو بعد ٢٨٠هـ، وأحمد بن محمد البرقي المتوفى في إحدى تينك السنتين، فإن لم يكن توفي سنة ٢٢٤ أو بحدودها لم يكن لهؤلاء أن يدركوه إلا أن يكون معمرا، وهو لم يذكر في المعمرين مع اهتمامهم بنقل ذلك، بل ويتعين نقل كونه منهم إن كان بسبب وجود قول باتهامه بالتدليس والرواية عمن لم يلاقه، والحاصل أن هذه الطريقة الأصولية المحضة لا تتناسب أبدا في مقاييس الرجال للعارفين بازمان الطبقات، وتلك المنهجية في العمل الرجالي لا تستقيم بوجه.

ثم تطرق تتمُّ في قضية اتهامهم له بروايته عن أبي حمزة، وقال: «وأما ما رواه الكشي، عن نصر بن الصباح، في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى من أن أحمد بن محمد بن عيسى لا يروي عن ابن محبوب، من أجل أن أصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة، ثم تاب أحمد بن محمد، فرجع قبل ما مات، وكان يروى عمن كان أصغر سنا منه، فإن لم يناقش فيه من جهة نصر بن الصباح، فهو شاهد على جواز رواية الحسن عن أبي حمزة لا على عدمه»[2].

أقول: دلالة قبول أحمد وروايته في قابل عن الحسن أعم من المدعى وهو حصول الملاقاة بين الحسن والثمالي، فالقبول ليس علته منحصرة بالملاقاة.

ثم ختم تتمُّ قائلا: «ثم لو أغمضنا عن ذلك وفرضنا أنه لم يثبت أن الحسن بن

---

(١) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج٤، ص٢٩٨.

(٢) م. ن.

محبوب أدرك أبا حمزة وروى عنه فلم يثبت خلافه أيضا، وعليه فبما أنه يحتمل روايته عنه بلا واسطة وعن حس، والحسن بن محبوب ثقة، فلا بد من الأخذ بروايته، وذلك لبناء العقلاء على الأخذ بكل خبر ثقة يحتمل أن يكون عن حس»[١].

أقول: إنما يمكن أن يطرح هذا الكلام لو كنا لا نعلم شيئا عن تواريخ الرجلين وأزمانهما وطبقتهما، فله تَدَّسُّ أن يطبق ما شاء من التأصيلات، أما مع علمنا باختلاف الطبقة والقرائن الكثيرة التي تدل على عدم الملاقاة، فتكون عدم الملاقاة هو ما يظهر جليا للعامل بالطبقات وأزمان الرواة وإن لم يكن واضحا لديه تَدَّسُّ، فلا تصل النوبة إلى إعمال تلك التأصيلات العقلية أو العقلائية في هذا المقام، وللسيد الأستاذ دَامَ ظِلُّهُ رد طويل على هذه الفقرة من كلامه تَدَّسُّ فليراجع في محله[٢].

الحل السابع: التصحيف

قال في أعيان الشيعة: «فيكون الصواب (ابن أبي حمزة) كما في رجال الكشي وتكون لفظة (ابن) قد سقطت من النجاشي، أو من النساخ، فقد روى الكشي عن حمدويه أن لأبي حمزة ثلاثة أولاد ثقات الحسين وعلي ومحمد»[٣].

وهذا القول ضعيف لا يغني ولا يسمن من جوع، وهو نظير من ادعى أن المراد من أبي حمزة هو علي بن أبي حمزة البطائني، فإنه لا يحل الإشكال المترتب من عدم لحوق الحسن بزمن الثمالي والمتعارض مع رواية الحسن عن أبي حمزة الثمالي ثابت بن دينار قطعا، كما في الأسناد، وعليه فهو أيضا مما لا يمكن الاعتماد عليه.

المختار:

إنّ كل الاحتمالات الواردة بغض النظر عن تعين أحدها، نتيجتها على الأغلب قبول

---

(١) م. ن.

(٢) بحوث في مناسك الحج، السيد محمد رضا السيستاني، ج٢، ص٢٢٤.

(٣) أعيان الشيعة، السيد محسن الامين، ج٣، ص١٤٥.

الروايـة، وهذا ما يوجب في النفس نوعا من الوثوق بما ينقله الحسـن بن محبوب السراد عـن أبي حمزة الثمالي وإن لم يدركه، ومن مناشـئ هذا الوثـوق الوجداني: وثوق أحمد بن محمـد بن عيسـى قبله؛ فإنه يصلح شـاهدا لوجـود مدرك معتد به وإن كنـا لا نعلم أي مـدرك هو؛ لقبوله روايات الحسـن بـن محبوب عن أبي حمزة الثمالي من غير واسـطة مع تشـدده وصرامته، بل وامتناعه فترة عن الرواية عنه، ومن ثم رجوعه وتوبته كما حكي، خاصـة وإننا يقوى عندنا تحقق أحد الحلول المصححـة لا بعينه، ولعل أقرب ما يحتمل من مصححات العمل برواية الحسن بن محبوب عن أبي حمزة الثمالي هو ما احتمله السيّد البرجوردي قدست نفسه الطاهرة.

المحصلة: يحصل الوثوق بصدور الرواية، ووصفها المجلسي بالصحيحة[1].

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج١، ص٢٤٥.

٢٣٧- ٢- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام مِنْ وَرَاءِ نَهَرِ بَلْخَ[١]، فَقَالَ: إِنِّي أَسْأَلُكَ عَنْ مَسْـأَلَةٍ، فَإِنْ أَجَبْتَنِي فِيهَا بِمَا عِنْدِي، قُلْتُ بِإِمَامَتِكَ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام[٢]: «سَلْ عَمَّا شِئْتَ». فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنْ رَبِّكَ مَتى كَانَ؟ وَكَيْفَ كَانَ؟ وَعَلى أَيِّ شَيْءٍ كَانَ اعْتِمَادُهُ؟ فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام[٣]: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالى أَيَّنَ الأَيْنَ بِلاَ أَيْنٍ، وَكَيَّفَ الْكَيْفَ بِلاَ كَيْفٍ، وَكَانَ اعْتِمَادُهُ عَلى قُدْرَتِهِ».

فَقَامَ إِليه الرَّجُلُ، فَقَبَّلَ[٤] رَأْسَهُ، وَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ، وَأَنَّ عَلِيّاً وَصِيُّ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله، وَالْقَيِّمُ بَعْدَهُ بِمَا قَامَ[٥] بِهِ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله، وَأَنَّكُمُ الأَئِمَّةُ الصَّادِقُونَ، وَأَنَّكَ الْخَلَفُ مِنْ بَعْدِهِمْ.

تحقيق السند:

أما العدة فإن فيها من يوثق به من أصحاب الطبقة الثامنة[٦]، وأحمد بن محمد بن خالد هو البرقي صاحب المحاسن الثقة من السابعة توفي سنة ٢٧٤هـ على الأرجح وليس سنة

(١) مدينة (بلخ) حاليا مدينة صغيرة في ولاية (بلخ) التي عاصمتها الحالية (مزار شريف) وكانت مدينة بلخ في السابق هي عاصمة الإقليم، يبعد عنها نهر (أمودريا) نحو ٧٤ كم، ونهر (أمودريا) هو نفسه المسمى نهر جيحان، أو حيحون، وأشهر البلدان بعد هذا النهر هي (سمرقند) و(بخارى). (مصادر متعددة منها أطلس تاريخ العرب والاسلام).

(٢) في نسخة + (الرضا).

(٣) في نسخة + (الرضا).

(٤) في نسخة (وقبل).

(٥) في نسخة (أقام).

(٦) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

٢٨٠هـ[١]، وأحمد بن محمد بن أبي نصر هو البزنطي الثقة المشهور من أعاظم السادسة كوفي توفي سنة ٢٢١هـ وليس ٢٢٤هـ[٢] على الأرجح. فالسند صحيح لا غبار عليه.

ويبقى الكلام في مسألة كنا قد غفلنا عنها سابقاً وهي:

تحديد سنة وفاة البرقي واستاذه البزنطي:

فأما البرقي فقال النجاشي في وفاته: «قال أحمد بن الحسين رحمه الله في تأريخه توفي أحمد بن أبي عبد الله البرقي في سنة ٢٧٤، وقال علي بن محمد ماجيلويه: توفي سنة أخرى سنة ٢٨٠»[٣].

وقد يقال برجاحة قول سبطه وتلميذه الخصيص به؛ لقربه ومعاصرته على قول ابن الغضائري، لكن من المعروف أن الرجل وزميله الذي توفي بعده أحمد بن محمد بن عيسى وأخو الأخير بنان؛ كلهم قد تلمذوا عند شيخ الكوفة صفوان بن يحيى المتوفى سنة ٢١٠هـ، بل وأكثر منه أنهم تلمذوا عند صديق صفوان المقرب والذي مات قبل صفوان بمدة، وهو علي بن النعمان الأعلم، ولذا يصعب جدا القول بوفاتهم ٢٨٠ وبعدها، بل وحتى سنة ٢٧٤هـ، فإن فيها بعض الصعوبة، لكنها أقل من أختها كما لا يخفى، ويساعد على التشكيك بقبول ما نقل عن علي بن محمد بن بندار هو جهالة طريق النجاشي في حكايته عن سبط البرقي الذي لا يستطيع النجاشي النقل عنه إلا بواسطتين على أقل تقدير.

وأما البزنطي:

فالخلاف في وفاته نتج أيضا من عبائر النجاشي، وكنا أشرنا إلى تقاطع عبارتي النجاشي في موردين، لكننا لم نبحث في ترجيحهما، حيث قال في ترجمته: «ومات أحمد

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٨)، الصفحة (٥٨١).

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٧٧ - ت١٨٢.

بن محمد سنة ٢٢١هـ، بعد وفاة الحسن بن علي بن فضال بثمانية أشهر»[1]، والغريب أنه كان قد ذكر في ترجمة الحسن ابن فضال أن وفاته كانت سنة ٢٢٤هـ[2]!!. وهذا تهافت واضح بين العبارتين، ويشكك في تاريخ الوفاتين معاً، ويتردد الخطأ بين ثلاث أقوال:

الأول: أن يكون الخطأ في تحديد وفاة ابن فضال، والصحيح فيها هو ٢٢١هـ أو ٢٢٠هـ ولا مرجح لهذا على الاحتمالين الآخرين.

الثاني: أن يكون الخطأ في تحديد وفاة أحمد البزنطي، والصحيح فيها ٢٢٤هـ أو ٢٢٥هـ، ويمكن أن يرجح احتمال الخطأ هنا؛ كون الحسن بن محبوب هو من توفى سنة ٢٢٤هـ، ولعله غفل وسهى أو اشتبه بين الحسنين اللذين هما من نفس المدينة والطبقة، فأورد سنة وفاة الحسن ابن محبوب عوضا عن سنة الحسن ابن فضال، خاصة وأنه سهى عن ذكر ابن محبوب من رأس، فيكون الصحيح وفاة ابن فضال والبزنطي سنة ٢٢١هـ.

الثالث: أن يكون الخطأ في قوله: «بثمانية أشهر»، بتقريبين، الأول؛ أنه لا بد وأن يكون غافلا عما ذكره أولاً وإلا كيف ناقض نفسه فيها؛ فيكون قد أخطأ في هذا المقام، والتقريب الثاني: أن يكون المقصود من الثمانية هو موعد الوفاة كأن يكون الحسن ابن فضال في شهر رجب من سنة ٢٢٤هـ والبزنطي في شهر ربيع، ولكن هذا بعيد.

والاحتمال الثاني هو أقل الاحتمالات تكلفا فيترجح على الاحتمالين الآخرين.

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٧٥ - ت١٨٠.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٦ - ت٧٢.

٢٣٨- ٣- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَن الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنْ رَبِّكَ مَتى كَانَ؟ فَقَالَ: «وَيْلَكَ، إِنَّمَا يُقَالُ لِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ: مَتى كَانَ؛ إِنَّ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَانَ وَلَمْ يَزَلْ حَيّاً بِلَا كَيْفٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ «كَانَ»، وَلَا كَانَ لِكَوْنِهِ كَوْنُ كَيْفٍ، وَلَا كَانَ لَهُ أَيْنٌ، وَلَا كَانَ فِي شَيْءٍ، وَلَا كَانَ عَلى شَيْءٍ، وَلَا ابْتَدَعَ لِمَكَانِهِ مَكَاناً، وَلَا قَوِيَ بَعْدَ مَا كَوَّنَ الْأَشْيَاءَ، وَلَا كَانَ ضَعِيفاً قَبْلَ أَنْ يُكَوِّنَ شَيْئاً، وَلَا كَانَ مُسْتَوْحِشاً قَبْلَ أَنْ يَبْتَدِعَ شَيْئاً، وَلَا يُشْبِهُ شَيْئاً مَذْكُوراً، وَلَا كَانَ خِلْواً مِنَ الْمُلْكِ قَبْلَ إِنْشَائِهِ، وَلَا يَكُونُ مِنْهُ خِلْواً بَعْدَ ذَهَابِهِ، لَمْ يَزَلْ حَيّاً بِلَا حَيَاةٍ، وَمَلِكاً قَادِراً قَبْلَ أَنْ يُنْشِئَ شَيْئاً، وَمَلِكاً جَبَّاراً بَعْدَ إِنْشَائِهِ لِلْكَوْنِ؛ فَلَيْسَ لِكَوْنِهِ كَيْفٌ، وَلَا لَهُ أَيْنٌ، وَلَا لَهُ حَدٌّ، وَلَا يُعْرَفُ بِشَيْءٍ يُشْبِهُهُ، وَلَا يَهْرَمُ لِطُولِ الْبَقَاءِ، وَلَا يَصْعَقُ لِشَيْءٍ، بَلْ لِخَوْفِهِ تَصْعَقُ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا، كَانَ حَيّاً بِلَا حَيَاةٍ حَادِثَةٍ، وَلَا كَوْنٍ مَوْصُوفٍ، وَلَا كَيْفٍ مَحْدُودٍ، وَلَا أَيْنٍ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ، وَلَا مَكَانٍ جَاوَرَ شَيْئاً، بَلْ حَيٌّ يُعْرَفُ، وَمَلِكٌ لَمْ يَزَلْ لَهُ الْقُدْرَةُ وَالْمُلْكُ[1]، أَنْشَأَ مَا شَاءَ حِينَ شَاءَ بِمَشِيئَتِهِ، لا يُحَدُّ[2]، وَلَا يُبَعَّضُ، وَلَا يَفْنى، كَانَ أَوَّلاً بِلَا كَيْفٍ، وَيَكُونُ آخِراً بِلَا أَيْنٍ، وَ ﴿كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾، ﴿لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبارَكَ اللهُ رَبُّ الْعالَمِينَ﴾.

وَيْلَكَ أَيُّهَا السَّائِلُ، إِنَّ رَبِّي لَا تَغْشَاهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تَنْزِلُ بِهِ الشُّبُهَاتُ، وَلَا يَحَارُ[3]، وَلَا يُجَاوِزُهُ[4] شَيْءٌ، وَلَا تَنْزِلُ[5] بِهِ الْأَحْدَاثُ، وَلَا يُسْأَلُ عَنْ شَيْءٍ، وَلَا يَنْدَمُ عَلى شَيْءٍ،

---

(١) في نسخة (له الملك والقدرة).

(٢) في نسخة (ولا يحد).

(٣) في نسخ عدة (لايجار)، وفي نسخ أخرى (لا يجاز) وفي أخرى + (من شيء).

(٤) في بعض النسخ (لا يحاوره).

(٥) في بعض النسخ (ولا يتنزل).

وَ ﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾، ﴿لَهُ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ وَما بَيْنَهُما وَما تَحْتَ الثَّرى﴾.

تحقيق السند:

٥ محمد بن يحيى:

هو العطار الثقة، قمي من الثامنة، (عن أحمد بن محمد بن عيسى) هو الأشعري الثقة المعروف، قمي من السابعة توفي بعد ٢٧٤هـ، (عن الحسين بن سعيد) الأهوازي الثقة، تقدر وفاته من أسناده في حدود ٢٤٠هـ، وهو من صغار السادسة، (عن القاسم بن محمد) وهو هنا الجوهري، وليس الأصفهاني للطبقة، وهو كوفي سكن بغداد من كبار السادسة ممن لم يلق أبا عبد الله ﷺ، اتهم بالوقف ولم يثبت، ولم يرد فيه توثيق صريح، يظهر أنه ممن روى عنه ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى. (عن علي بن أبي حمزة) هو البطائني هو الواقف الضعيف، كوفي، الأرجح كونه من الخامسة، (عن أبي بصير) هو يحيى بن أبي القاسم الأسدي الضرير بقرينة رواية البطائني عنه، فهو قائده وراويه المختص به، ثقة كوفي، من الرابعة، توفي سنة ١٥٠هـ، والرواية عن أبي جعفر ﷺ والمقصود به الإمام الباقر ﷺ.

وهذه السلسة السندية مرت كاملة في روايات سابقة، ونبهنا إلى ضعفها من جهتين؛ جهالتنا بالجوهري، وعدم وثاقتنا بالبطائني، فليرجع إلى محله[1].

---

(١) مر تفصيل ذلك السند؛ في الجزء الثاني الحديث (١٤٤)، الصفحة (٦٢٠).

٢٣٩- ٤- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، قَالَ: اجْتَمَعَتِ الْيَهُودُ إلى[1] رَأْسِ الْجَالُوتِ، فَقَالُوا لَهُ: إِنَّ هـذَا الرَّجُلَ عَالِمٌ يَعْنُونَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَانْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ؛ نَسْأَلْهُ، فَأَتَوْهُ، فَقِيلَ لَهُمْ: هُوَ فِي الْقَصْرِ، فَانْتَظَرُوهُ حَتّى خَرَجَ، فَقَالَ لَهُ رَأْسُ الْجَالُوتِ: جِئْنَاكَ نَسْأَلُكَ، فَقَالَ[2]: «سَلْ يَا يَهُودِيُّ، عَمَّا بَدَا لَكَ» فَقَالَ: أَسْأَلُكَ عَنْ رَبِّكَ : مَتى كَانَ؟ فَقَالَ: «كَانَ بِلَا كَيْنُونِيَّةٍ، كَانَ[3] بِلاَ كَيْفٍ، كَانَ لَمْ يَزَلْ بِلَا كَمٍّ وَبِلَا كَيْفٍ، كَانَ لَيْسَ لَهُ قَبْلٌ، هُوَ قَبْلَ الْقَبْلِ بِلَا قَبْلٍ وَلَا غَايَةٍ[4]، وَلاَ مُنْتَهى، انْقَطَعَتْ عَنْهُ الْغَايَةُ وَهُوَ غَايَةُ كُلِّ غَايَةٍ». فَقَالَ رَأْسُ الْجَالُوتِ: امْضُوا بِنَا؛ فَهُوَ أَعْلَمُ مِمَّا يُقَالُ فِيهِ.

وَبِهذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَوْصِلِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ حِبْرٌ مِنَ الْأَحْبَارِ إِلى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَتى كَانَ رَبُّكَ؟ فَقَالَ لَهُ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ، وَمَتى لَمْ يَكُنْ حَتّى يُقَالَ: مَتى كَانَ؟ كَانَ رَبِّي قَبْلَ الْقَبْلِ بِلا قَبْلٍ، وَبَعْدَ الْبَعْدِ بِلا بَعْدٍ، وَلَا غَايَةَ[5] وَلاَ مُنْتَهى لِغَايَتِهِ، انْقَطَعَتِ الْغَايَاتُ عِنْدَهُ، فَهُوَ مُنْتَهى كُلِّ غَايَةٍ.

فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَفَنَبِيٌّ[6] أَنْتَ؟

فَقَالَ: «وَيْلَكَ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله».

---

(١) في نسخة (على).

(٢) في نسخة (قال).

(٣) في نسخة (وكان).

(٤) في نسخة + (له).

(٥) في نسخة + (له).

(٦) في نسخة (فنبي).

وَرُوِيَ أَنَّهُ سُئِلَ ﵇: أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ سَمَاءً وَأَرْضاً؟ فَقَالَ ﵇: «أَيْنَ سُؤَالٌ عَنْ مَكَانٍ، وَكَانَ اللهُ وَلَا مَكَانَ[١]».

تحقيق السند:

وهنا ثلاث روايات:

الأولى: وسندها العدة، عن البرقي، عن أبيه مرسلا إياها عن أمير المؤمنين ﵇.

الثانية: وسندها العدة، عن البرقي، عن البزنطي، عن أبي الحسن الموصلي، عن الصادق ﵇، والثالثة: ولم يذكر لها سند.

أما تحقيق سند الأولى:

فالعدة وفيها من هو ثقة[٢]، عن (أحمد البرقي) الثقة صاحب المحاسن من السابعة[٣]، (عن أبيه) وهو محمد بن خالد البرقي ثقة من صغار السادسة مع بعض لين[٤]، والرفع ختام هذا السند، وليس الإرسال غريبا عن البرقي الأب.

وروى الصدوق في التوحيد قائلا: «حدثنا أبو سعيد محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق المذكر المعروف بأبي سعيد المعلم بنيسابور، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن سفيان، قال: حدثنا علي ابن سلمة الليفي، قال: حدثنا إسماعيل بن يحيى بن عبد الله، عن عبد الله بن طلحة بن هجيم، قال: حدثنا أبو سنان الشيباني سعيد بن سنان، عن الضحاك، عن النزال ابن سبرة، قال: جاء يهودي إلى علي بن أبي طالب ﵇، فقال: يا

---

(١) في نسخة + (له).

(٢) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٣)، الصفحة (٢٥٨).

أمير المؤمنين متى كان ربنا...»[١]. والسند ضعيف كما هو واضح.

وتحقيق سند الثانية:

فقوله بهذا الأسناد: والمقصود به العدة عن أحمد بن محمد بن خالد؛ فهو تلميذ البزنطي والراوي عنه بكثرة، وأحمد بن محمد البزنطي من أكابر ثقات السادسة كوفي، توفي ٢٢١هـ[٢]، ويبقى الكلام في الراوي الأخير. وهو أبو الحسن الموصلي ولم أر هذا الاسم إلا في أسناد البزنطي، وعلى كل حال فلا معرفة بالرجل، لكنه يمكن أن يكون ثقة على مباني السيد مرجع الطائفة دام ظله لرواية البزنطي عنه.

والثالثة:

بلا سند وإن كان يحتمل ضعيفا أنها بنفس سند السابقة، وهي ضعيفة.

---

(١) التوحيد، الصدوق، ص٧٧ - ح٣٣.

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٨)، الصفحة (٥٨١).

٢٤٠ - ٦ - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﷺ، قَالَ: «قَالَ رَأْسُ الجَالُوتِ لِلْيَهُودِ: إِنَّ المُسْلِمِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيّاً ﷺ مِنْ أَجْدَلِ النَّاسِ وَأَعْلَمِهِمْ، اذْهَبُوا بِنَا إليه لَعَلِّي أَسْأَلُهُ[١] عَنْ مَسْأَلَةٍ، وَ[٢] أُخَطِّئُهُ فِيهَا، فَأَتَاهُ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، قَالَ[٣]: سَلْ عَمَّا شِئْتَ، قَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، مَتَى كَانَ رَبُّنَا؟ قَالَ لَهُ[٤]: يَا يَهُودِيُّ، إِنَّمَا يُقَالُ: «مَتى كَانَ» لِمَنْ لَمْ يَكُنْ؛ فَكَانَ «مَتى كَانَ»، هُوَ[٥] كَائِنٌ بِلاَ كَيْنُونِيَّةِ[٦] كَائِنٍ، كَانَ بِلَا كَيْفٍ يَكُونُ، بَلَى يَا يَهُودِيُّ، ثُمَّ بَلَى يَا يَهُودِيُّ[٧]، كَيْفَ يَكُونُ[٨] لَهُ قَبْلٌ؟! هُوَ قَبْلَ الْقَبْلِ بِلَا غَايَةٍ، وَلَا مُنْتَهى غَايَةٍ، وَلَا غَايَةَ إِلَيْهَا، انْقَطَعَتِ الْغَايَاتُ عِنْدَهُ، هُوَ[٩] غَايَةُ كُلِّ غَايَةٍ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ دِينَكَ الحَقُّ، وَأَنَّ مَا خَالَفَهُ[١٠] بَاطِلٌ.

تحقيق السند:

علي بن محمد، مشترك بين ثقتين، ابن بندار سبط البرقي، وعلان خال الكليني، والأرجح كونه علان خال الكليني كما قدمناه في روايات هذا العنوان عن سهل، وهو

---

(١) في نسخة (أن أسأله).

(٢) في نسخة (أو).

(٣) في نسخة (فقال).

(٤) في نسخة - (له).

(٥) في نسخة (فهو).

(٦) في نسخة (كينونة).

(٧) في نسخة + (ثم بلى يا يهودي).

(٨) في نسخة (كان).

(٩) في نسخة (وهو).

(١٠) في نسخة (من خالفه).

رازي من الثامنة[١]، وسهل بن زياد رازي من السابعة، ضعيف لا يعتمد عليه[٢]، وعمرو بن عثمان هو الخزاز الأزدي، ثقة كوفي من السادسة[٣]، ومحمد بن يحيى مشترك بين ثقتين[٤]، فقد يكون الخثعمي الكوفي الثقة الذي هو من الخامسة؛ وذلك باعتبار رواية عثمان عنه وهو من السادسة، ويحتمل أيضا أن يكون الخزاز الثقة الذي هو من السادسة؛ وذلك باعتبار روايته عن محمد بن سماعة الذي هو ممن تروي عنه السادسة، والأرجح كونه الخزاز، بل هو المتعين لرواية الصدوق الخبر مصرحا باسمه في سنده من أنه الخزاز، وعلى كل حال فكلا الرجلين ثقة. ويبقى الكلام في محمد بن سماعة.

٥ محمد بن سماعة:

إنَّ محمد بن سماعة وإنْ كان ينصرف إلى الراوي المعروف (محمد بن سماعة الصيرفي) الذي له أولاد ثلاثة من رواة الحديث: جعفر وأخويه إبراهيم والحسن، إلا أن هذا هو المورد الوحيد في الروايات الذي لا يستقيم كونه هو إلا مع فرض السقط؛ فإنه ممن لم يرو عن الصادق عليه السلام، فمحمد بن سماعة في هذه الرواية على الاحتمال الأقوى هو من ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: «محمد بن سماعة العنزي البكري، كوفي»[٥].

وقد رجح هذا أيضا صاحب القاموس، والسيد الخوئي قدست نفسيهما، فقال السيّد الخوئي طاب ثراه عن هذه الرواية: «روى محمد بن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام، وروى عنه محمد بن يحيى. الكافي: الجزء ١، كتاب التوحيد ٣، باب الكون والمكان ٦، الحديث ٦، ولا يبعد أنه غير محمد بن سماعة بن موسى؛ إذ لم يعهد روايته عن الصادق عليه السلام، بل لم يعلم دركه له سلام الله عليه، ومن المحتمل أنه هو محمد بن سماعة العنزي»[٦].

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٦٢).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣١)، الصفحة (٥٩٠).

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٨٥ - ت ٤١٤٠.

(٦) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج١٧، ص١٤٥.

نعم على القول بكونه الراوي المعروف فإنه لا بد من وقوع السقط؛ فإن محمد بن سماعة بن موسى الصيرفي الحضرمي الكوفي الثقة والذي أولاده جعفر وهو أكبرهم وإبراهيم والحسن وكلهم من رواة الحديث، روى عن الخامسة كموسى بن بكر وعبد الله بن مسكان وإسحاق بن عمار، ولم تثبت روايته عن الرابعة مباشرة، فأما روايته عن أبي بصير مباشرة بسند ضعيف في الكافي ففيه سقط، يتبين من رواية الصدوق للخبر بسند معتبر بواسطة عن أبي بصير، وما عن زرارة والفضيل بن يسار بلا واسطة في رواية يتيمة فالأرجح أيضا سقوط الواسطة فيه، وولده الكبير جعفر مقارب لطبقته، أما ولده الحسن والذي يروي عن أخيه جعفر فقد توفي سنة ٢٦٣هـ وهو من السابعة، ومع مقارباته السندية ورواية البزنطي (ت ٢٢١هـ) عنه، يحدس أنه من جيل يونس بن عبد الرحمن أو ممن قاربت وفياتهم رأس المائة الثانية أو بعدها بقليل، فهو من الطبقة المتوسطة بين السادسة والخامسة، وبحسب التوزيع الزمني لنا أن نعده من كبار السادسة أو صغار الخامسة.

يبقى أن هناك في رجال الجمهور رجلين آخرين بنفس اسمه (محمد بن سماعة) الرملي الشامي، والتميمي القاضي، فلا يتوهم الاشتراك، قال ابن حجر: «محمد بن سماعة، بكسر المهملة والتخفيف، الرملي، صدوق، من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين يقصد ٢٣٨هـ ومحمد بن سماعه بن عبد الله بن هلال التميمي الكوفي القاضي الحنفي صدوق من العاشرة مات سنة ثلاث وثلاثين يقصد ٢٣٣هـ وقد جاوز المائة»[1].

وسيأتي بيان حال الراوي المعروف محمد بن سماعة في محله إن شاء الله تَعَالَى

المحصلة: سند الرواية قاصر على كل تقدير بسهل بن زياد، وأما محمد بن سماعة فعلى فرض كونه الراوي الثقة المعروف وليس ذلك بثبت فيتحتم الإرسال وضعف الرواية، وعلى فرض كونه العنزي فهو ممن لم يذكر بمدح أو قدح فيتحتم أيضا عدم قبول سند الرواية على أي طريق.

---

(١) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج٢، ص٨٣.

٢٤١ - ٧ - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ زُرَارَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: أَكَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، كَانَ وَلَا شَيْءَ». قُلْتُ: فَأَيْنَ كَانَ يَكُونُ؟ قَالَ: وَكَانَ مُتَّكِئاً فَاسْتَوى جَالِساً، وَقَالَ: «أَحَلْتَ يَا زُرَارَةُ، وَسَأَلْتَ عَنِ الْمَكَانِ؛ إِذْ لَامَكَانَ».

تحقيق السند:

علي بن محمد الذي يطلق اسمه الكليني ينصرف بدوا إلى خاله علان الرازي الثقة المعروف، ويعضده هنا روايات الباب، وهي مرسلة من الثامنة طبقة علان إلى الطبقة الرابعة طبقة زرارة..

المحصلة: السند مرسل.

٢٤٢ - ٨- عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَوْصِلِيِّ[١] عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «أَتى حِبْرٌ مِنَ الْأَحْبَارِ[٢] أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ[٣]: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَتَى كَانَ رَبُّكَ؟ قَالَ: وَيْلَكَ، إِنَّمَا يُقَالُ: «مَتى كَانَ» لِمَا لَمْ يَكُنْ، فَأَمَّا مَا كَانَ، فَلَا يُقَالُ: «مَتى كَانَ»، كَانَ قَبْلَ الْقَبْلِ بِلَا قَبْلٍ، وَبَعْدَ الْبَعْدِ بِلَا بَعْدٍ، وَلَا مُنْتَهى غَايَةٍ لِتَنْتَهِيَ[٤] غَايَتُهُ. فَقَالَ لَهُ: أَنَبِيٌّ أَنْتَ؟ فَقَالَ: لِأُمِّكَ الْهَبَلُ، إِنَّمَا[٥] أَنَا عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله».

تحقيق السند:

أما (علي بن محمد) فالمنصرف إليه في هذا المحل هو علي بن محمد علان خال الكليني رازي ثقة من الثامنة[٦]، ويؤيده روايته عن سهل، و(سهل بن زياد) هو الادمي الرازي المطرود من قم والذي شهد عليه أحمد بالكذب والغلو والفضل بالحمق، ضعيف من السابعة[٧]، و(محمد بن الوليد) هو شباب الصيرفي المجهول، بدلالة رواية سهل، وسيأتي بيانه، و(ابن أبي نصر) هو البزنطي الثقة المعروف توفي سنة ٢٢١هـ من السادسة، و(أبو الحسن الموصلي) ولم أر هذا الاسم إلا في أسناد البزنطي، وعلى كل حال فلا يعرف الرجل، لكنه يمكن أن يكون ثقة على مباني السيّد مرجع الطائفة دام ظله لرواية البزنطي عنه.

---

(١) في نسخة (أبي إبراهيم الموصلي).

(٢) في نسخة + إلى.

(٣) في نسخة + له.

(٤) في نسخة (لمنتهى) وفي أخرى (لينتهي).

(٥) في نسخة - إنما.

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٦).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

٥ محمد بن الوليد:

هو يلقب شباب الصيرفي، رقّي، مولى بني هاشم، مجهول، من السادسة، كل أسناده في كتب الحديث عن طريق سهل بن زياد، نعم روى عنه غير سهل في طريق النجاشي لكتاب داود الرقي، حيث قال في ترجمة داود بن كثير الرقي: «..الحسين بن أحمد المالكي، قال: حدثنا محمد بن الوليد المعروف بشباب الصيرفي الرقي، عن أبيه، عن داود بكتابه»(١).

قال العلّامة في القسم الثاني: «محمد ابن الوليد الصيرفي سيار (شباب): ضعيف»(٢). وقال ابن داود في القسم الثاني أيضا: «محمد بن الوليد الصيرفي (غض) ضعيف»(٣)؛ ولذا وضع محقق كتاب ابن الغضائري ذلك في كتابه، في المستدركات.

المحصلة: الرواية ضعيفة السند.

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٥٦ – ت ٤١٠.

(٢) خلاصة الأقوال، العلاّمة الحلي، ص٤٠٥ باب محمد ت ٦٢.

(٣) رجال ابن داود، ابن داود، ص٢٧٦ – ت ٤٨٨.

بَابُ النِّسْبَةِ

٢٤٣- ١- أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ الْيَهُودَ سَأَلُوا رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله، فَقَالُوا: انْسِبْ لَنَا رَبَّكَ، فَلَبِثَ ثَلَاثاً لَا يُجِيبُهُمْ، ثُمَّ نَزَلَتْ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ إِلَى آخِرِهَا».

وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ.

تحقيق السند:

السند الأول:

أحمد بن إدريس: شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة من الثامنة[١]، ومحمد بن عبد الجبار: هو ابن أبي الصهبان، أشعري قمي، ثقة من السابعة[٢]، وصفوان بن يحيى كوفي، ثقة من السادسة[٣]، وأبو أيوب: هو الخزاز، كوفي، ثقة من كبار الخامسة[٤]، ومحمد بن مسلم: هو الكوفي الثقة، الذائع الصيت، من الرابعة[٥].

والسند الآخر:

محمد بن يحيى: شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة من الثامنة[٦]، وأحمد بن محمد: هو

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٦).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٨)، الصفحة (٢٤٤).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٧٣)، الصفحة (٢٥٧).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٤٢).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

ابن عيسى الأشعري على الأرجح لتوسطه بين علي بن الحكم والعطار، ثقة قمي، من السابعة[1]، علي بن الحكم: كوفي، ثقة من السادسة[2]، وباقي السند كما في السند الأول.

المحصلة: الرواية صحيحة السند بطريقيها.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٥٧)، الصفحة (١٩٢).

٢٤٤ - ٢- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ[١] عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَمْرٍو النَّصِيبِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ فَقَالَ[٢]: «نِسْبَةُ الله إِلى خَلْقِهِ أَحَداً، صَمَداً، أَزَلِيّاً، صَمَدِيّاً، لَا ظِلَّ لَهُ يُمْسِكُهُ، وَهُوَ يُمْسِكُ الْأَشْيَاءَ بِأَظِلَّتِهَا، عَارِفٌ بِالْمَجْهُولِ، مَعْرُوفٌ عِنْدَ كُلِّ جَاهِلٍ، فَرْدَانِيّاً، لَا خَلْقُهُ فِيهِ، وَلَا هُوَ فِي خَلْقِهِ، غَيْرُ مَحْسُوسٍ وَلَا مَجْسُوسٍ، لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ، عَلَا فَقَرُبَ، وَدَنَا فَبَعُدَ، وَعُصِيَ فَغَفَرَ، وَأُطِيعَ فَشَكَرَ، لَا تَحْوِيهِ أَرْضُهُ، وَلَا تُقِلُّهُ سَمَاوَاتُهُ[٣]، حَامِلُ الْأَشْيَاءِ بِقُدْرَتِهِ، دَيْمُومِيٌّ، أَزَلِيٌّ، لَا يَنْسى وَلَا يَلْهُو، وَلَا يَغْلَطُ وَلَا يَلْعَبُ، وَلَا لِإِرَادَتِهِ فَصْلٌ، وَفَصْلُهُ[٤] جَزَاءٌ، وَأَمْرُهُ وَاقِعٌ ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ فَيُورَثَ ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ فَيُشَارَكَ ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى: هو العطار القمي الثقة، شيخ الكليني من الثامنة[٥]، وأحمد بن محمد بن عيسى: هو الأشعري القمي الثقة، من السابعة[٦]، ومحمد بن الحسين: هو ابن أبي الخطاب القمي الثقة، من السابعة[٧]، وما ورد في نسخة من إنه محمد بن الحسن فبعيد، لكثرة تكرر ابن أبي الخطاب بين العطار والسراد، والحسن بن محبوب، هو السراد الكوفي

---

(١) في نسخة (محمد بن الحسن).

(٢) في نسخة (قال هو) بدلا من (فقال).

(٣) في نسخة (سماء).

(٤) في نسخة (فضله).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٨)، الصفحة (١٤).

الثقة، من السادسة[١]، ويبقى الكلام في حماد.

٥ حماد بن عمرو النصيبي:

مـن نصيبين، قـدم بغداد وحدث بها، ذكـره العامة ولم يرتضه أحـد منهم، لم يذكره أصحابنا، يظهر أنه من الخامسة.

المحصلة: سند الرواية قاصر بالنصيبي.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٨).

٢٤٥- ٣- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، قَالَ: قَالَ: سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَقْوَامٌ مُتَعَمِّقُونَ؛ فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ وَالْآيَاتِ مِنْ سُورَةِ الْحَدِيدِ إِلى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ﴾ فَمَنْ رَامَ وَرَاءَ ذٰلِكَ، فَقَدْ هَلَكَ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى: هو العطار شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة من الثامنة[1]، وأحمد بن محمد: هو ابن عيسى الأشعري على الأرجح؛ لتوسطه بين الحسين بن سعيد والعطار، ثقة قمي، من السابعة[2]، والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة[3]، والنضر بن سويد، كوفي ثقة، من الخامسة[4]، وعاصم بن حميد، كوفي ثقة، من الخامسة[5].

المحصلة: الكلام في الرفع والإرسال من عاصم إلى الإمام السجاد عليه السلام، والقوي أن هناك إضمارا في الرواية، وهي عن الصادق عليه السلام، ويظهر ذلك من قول عاصم: (قال)، ففاعل كلمة (قال) الثانية، لا بد أن يكون شخصا غير مذكور في الرواية، والإضمار في مثل هذه المواضع ينصرف إلى المعصوم عليه السلام، وبهذا التقريب؛ فالرواية ليست مرفوعة كما عليه الصدوق، بل هي مضمرة، ذات سند صحيح وبذا أيضا وصفها المجلسي[6].

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).
(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).
(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٥)، الصفحة (٥٦٢).
(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٨).
(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٤٩)، الصفحة (٦٣٤).
(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج١، ص٣٢٠.

٢٤٦- ٤- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الله رَفَعَهُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُهْتَدِي، قَالَ: سَأَلْتُ الرِّضَا عليه السلام عَنِ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: «كُلُّ مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ وَآمَنَ بِهَا، فَقَدْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ». قُلْتُ: كَيْفَ يَقْرَؤُهَا؟ قَالَ: «كَمَا يَقْرَؤُهَا النَّاسُ، وَزَادَ فِيهِ: كَذَلِكَ اللهُ رَبِّي، كَذَلِكَ اللهُ رَبِّي».

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله: هو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني، ثقة كوفي سكن الري، توفي سنة ٣١٢هـ من الثامنة[١]، رفعه إلى ابن المهتدي.

٥ عبد العزيز بن المهتدي:

قمي، ثقة، روت عنه السابعة، وروى عن الرضا عليه السلام ويونس بن عبد الرحمن وهو من صغار الخامسة توفي على رأس المائتين، وعبد الله بن جندب، وهو من كبار السادسة، وتوفي قبل ٢١٠هـ، وعبد العزيز أيضا من السادسة.

قال فيه النجاشي: «عبد العزيز بن المهتدي بن محمد بن عبد العزيز الأشعري القمي، ثقة، روى عن الرضا عليه السلام. له كتاب، أخبرنا محمد بن محمد، قال: حدثنا الحسن بن حمزة، قال: حدثنا محمد بن جعفر المؤدب، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن خالد، قال: حدثنا عبد العزيز بكتابه. من ولده محمد بن الحسين بن عبد العزيز بن المهتدي»[٢].

وقال فيه الشيخ: «عبد العزيز بن المهتدي جد محمد بن الحسين، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه»[٣].

وذكره في الرجال في أصحاب الرضا عليه السلام وقال: «عبد العزيز بن المهتدي: أشعري،

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٤٥ - ت٦٤٢.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٩١ - ت٥٣٤.

قمـي»[١]. والنسـخة المطبوعة خالية مـن التوثيق، وفي بعض النسـخ التوثيق، ومنها ما كانت لدى السيد الخوئي قدست نفسه. وأيضا ذكره في من لم يرو عنهم عليهم السلام وقال: «عبد العزيز بن المهتدي جد محمد بن الحسين، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى، والبرقي»[٢].

وقـال الكشي عبـد العزيز بـن المهتدي القمـي: «جعفر بن معروف، قـال: حدثني الفضل بن شـاذان بحديث عبد العزيز بن المهتدي، فقال الفضل: ما رأيت قميا يشـبهه في زمانـه[٣]. وأيضا عن الكـشي عن علي بن محمد القتيبي، قـال: حدثني الفضل، قال: حدثنـي عبد العزيـز وكان خير قمي في من رأيتـه[٤]، وكان وكيل الرضـا عليه السلام، ونقلها النجاشي عن الكشي أيضا[٥]، وله مدح آخر في موضعين في الاختيار.

المحصلة:

السـند هنا مرفوع، لكن الصدوق رواها عن شيخه علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقـاق رحمه الله، قال: حدثنا محمـد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثنا محمد بن إسـماعيل البرمكي، قال: حدثني الحسـين بن الحسـن، قال: حدثني بكر بن زياد، عن عبد العزيز بن المهتدي، قال: سـألت الرضا عليه السلام عن التوحيد، فقـال: كل من قرأ قل هو الله أحد، وآمن بها؛ فقد عرف التوحيد، قلت: كيف يقرؤها؟ قال: كما يقرأ الناس..الخ)[٦].

وشـيخ الصدوق ليس لـه توثيق صريح إلا الترحم والترضي، وهو ينقل عن شـيخ الكليني الثقة، عن محمد بن إسـماعيل البرمكي صاحب الصومعة، وهو رازي، ثقة على

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٦٠ – ت ٥٣٢٤.
(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٤٣٥ – ت ٦٢٢١.
(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٩٥.
(٤) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٧٩.
(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٤٦ – ت ١٢٠٨.
(٦) التوحيد، الصدوق، ب ٤٠، ص٢٨٤، ح ٣.

الأصح، من السابعة[١]، والحسين بن الحسن هو الدينوري المجهول المار[٢]، عن بكر بن زياد، وبكر زياد في سند الصدوق تصحيف (بكر بن صالح)؛ فإنه لا وجود لشخص مسمى بهذا الاسم في هذه الطبقة، بل المعروف تكرر السلسلة السندية من محمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن إسماعيل البرمكي، عن الحسين بن الحسن الدينوري، عن بكر بن صالح، في مرات عديدة، وقد مر الكلام في بكر بن صالح[٣]، ويبقى الطريق ضعيفاً على كل تقدير.

(١) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

(٢) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

(٣) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢٢٠).

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْكَيْفِيَّةِ

٢٤٧ - ١ - مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ[١]، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِئَابٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «تَكَلَّمُوا فِي خَلْقِ الله، وَلَا تَتَكَلَّمُوا[٢] فِي الله؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي الله لَا يَزْدَادُ صَاحِبُهُ إِلَّا تَحَيُّراً».

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرى، عَنْ حَرِيزٍ: تَكَلَّمُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا تَتَكَلَّمُوا فِي ذَاتِ اللهِ».

تحقيق السند:

وينبغي هنا عدم الاقتصار على سند الكافي، فإن النظر إلى أسناد الصدوق يوجب وثوقا بصدور الرواية عن الحسن بن محبوب، مما يوثق صدورها، فقد رواها عن أبيه رحمه الله قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي بصير[٣]، والسند صحيح، وأيضاً رواها بسند آخر عن محمد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه قال: حدثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدثنا الحسن بن محبوب التوحيد[٤]، والسند صحيح أيضا على مبنى مرجع الطائفة دام ظله.

وعلى هذا فقد رواها في الطبقة التاسعة كل من: الكليني (٣٢٩هـ)، ووالد الصدوق (٣٢٩هـ)، ومحمد بن موسى بن المتوكل.

ورواها في الطبقة الثامنة كل من: محمد بن الحسن الصفار (توفي ٢٩٠هـ)، وسعد بن

---

(١) في عدة نسخ مخطوطة (محمد بن الحسين)، وهو خطأ ظاهر والصحيح هنا بلا ريب محمد بن الحسن وهو الصفار شيخ الكليني الذي يروي عن سهل.

(٢) في نسخة (لا تكلموا).

(٣) التوحيد، الصدوق، ب ٤٠، ص ٤٥٤، ح ١.

(٤) التوحيد، الصدوق، ب ٤٠، ص ٤٥٧، ح ١٧.

عبد الله الأشعري (توفي٣٠٠هـ)، وعبد الله بن جعفر الحميري (توفي٣٠٤هـ).

وفي الطبقة السابعة: سهل بن زياد، وأحمد بن محمد بن عيسى. مما يوجب استيثاقا بالصدور عن الحسن بن محبوب، من هذا التكثر.

والحسن بن محبوب: هو السراد الثقة، المتوفى سنة ٢٢٤هـ كوفي، من أعلام السادسة[١]، وعلي بن رئاب الثقة الجليل، أستاذ الحسن بن محبوب، كوفي من الخامسة[٢]، وأبو بصير: هو يحيى بن أبي القاسم الأسدي على الأقوى، ثقة كوفي من الرابعة[٣].

المحصلة: الرواية وإن كانت ضعيفة السند في الكافي، إلا أنها مع تظافر أسناد الصدوق من الروايات عالية الصحة وإن وصفها في المرآة بالضعيفة[٤].

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٨).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٩)، الصفحة (٤٥٦).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦١)، الصفحة (٢٠٨).

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج١، ص٣٢٢.

٢٤٨- ٢- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ﵇: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَأَنَّ إِلى رَبِّكَ الْمُنْتَهى﴾ فَإِذَا انْتَهَى الْكَلَامُ إِلى اللهِ، فَأَمْسِكُوا».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة من الثامنة[١]، وأحمد بن محمد هو ابن عيسى الأشعري القمي على الأرجح؛ لتوسطه بين ابن أبي عمير والعطار، ثقة من السابعة[٢]، وابن أبي عمير، ثقة بغدادي من السادسة[٣]، وعبد الرحمن بن الحجاج، ثقة كوفي من الخامسة[٤]، وسليمان بن خالد: هو الأقطع، الصحيح وثاقته، كوفي من الرابعة[٥].

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٨)، الصفحة (٤٥٢).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٧٣)، الصفحة (٢٥٩).

٢٤٩ - ٣- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ (عليه السلام): «يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ النَّاسَ لَايَزَالُ بِهِمُ الْمَنْطِقُ حَتّى يَتَكَلَّمُوا فِي اللهِ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ ذلِكَ، فَقُولُوا: لَا إِلهَ إِلاَّ اللهُ الْوَاحِدُ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم هو الثقة المعروف، صاحب التفسير، قمي من الثامنة[١]، وأبوه هو إبراهيم بن هاشم وهو حسن الحال كما عليه المشهور قمي من السابعة[٢]، وابن أبي عمير الثقة البغدادي من السادسة[٣]، وأبو أيوب هو الخزاز، كوفي، ثقة من كبار الخامسة[٤]،ومحمد بن مسلم، الكوفي، الثقة، الذائع الصيت، من الرابعة[٥].

المحصلة: السند معتبر فالرواية يوثق بصدورها.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٧٣)، الصفحة (٢٥٧).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٤٢).

٢٥٠- ٤- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَذَّاءِ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «يَا زِيَادُ، إِيَّاكَ وَالْخُصُومَاتِ؛ فَإِنَّهَا تُورِثُ الشَّكَّ، وَتُحْبِطُ الْعَمَلَ، وَتُرْدِي صَاحِبَهَا، وَعَسَى أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالشَّيْءِ، فَلَا يُغْفَرَ لَهُ؛ إِنَّهُ كَانَ فِيمَا مَضَى قَوْمٌ تَرَكُوا عِلْمَ مَا وُكِّلُوا بِهِ، وَطَلَبُوا عِلْمَ مَا كُفُوهُ، حَتَّى انْتَهَى كَلَامُهُمْ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَتَحَيَّرُوا، حَتَّى أَنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيُدْعَى مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، فَيُجِيبُ مِنْ خَلْفِهِ، وَيُدْعَى مِنْ خَلْفِهِ، فَيُجِيبُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ».

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «حَتَّى تَاهُوا فِي الْأَرْضِ».

تحقيق السند:

العدة وفيها من هو ثقة[١]، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي صاحب المحاسن، قمي من السابعة، ثقة، توفي سنة ٢٧٤ هـ على الأقوى[٢]، عن أبيه وهو محمد بن خالد البرقي من صغار السادسة[٣] وهو ممن يوثق به على ما فيه من بعض اللين، وابن أبي عمير الثقة البغدادي من السادسة[٤]، ومحمد بن حمران هو النهدي، ثقة، كوفي نزل جرجرايا، من الخامسة[٥]، وأبو عبيدة هو زياد بن أبي رجاء، ثقة، كوفي من الرابعة[٦].

المحصلة: السند معتبر، بل صحيح يوجب وثوقا بصدور الرواية من الباقر عليه السلام، ووصفها المجلسي بأنها خبر مجهول كالصحيح[٧]، وهو غريب، ولعله لمكان محمد بن حمران.

---

(١) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٣)، الصفحة (٢٥٨).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٥) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢٢٦).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٢)، الصفحة (٢١٩).

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج١، ص٣٢٣.

٢٥١- ٥- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَيَّاحٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «مَنْ نَظَرَ فِي اللهِ: كَيْفَ هُوَ، هَلَكَ».

تحقيق السند:

العـدة وفيها من هو ثقـة[1]، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي صاحب المحاسـن، قمي من السـابعة، ثقة[2]، عن بعض أصحابه إرسال، والحسين بن مياح: مجهول ضعفه في كتاب ابن الغضائري، وأبوه مياح المدائني، ضعيف جدا[3].

المحصلة: الرواية ضعيفة السند، فضلا عن إرسالها.

---

(١) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٧٦)، الصفحة (٦٩٣).

٢٥٢- ٦- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ مَلِكاً عَظِيمَ الشَّأْنِ كَانَ فِي مَجْلِسٍ لَهُ، فَتَنَاوَلَ الرَّبَّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَفُقِدَ، فَمَا يُدْرى أَيْنَ هُوَ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى هو العطار القمي الثقة، شيخ الكليني من الثامنة[١]، وأحمد بن محمد بن عيسى هو الأشعري القمي الثقة، من السابعة[٢]، وابن فضال هو الحسن بن علي ابن فضال الثقة الكوفي، العادل من الفطحية، من السادسة[٣]، وابن بكير هو عبد الله بن بكير بن أعين الثقة الفطحي الكوفي، من الخامسة[٤]، وزرارة هو الراوي الثقة الذائع الصيت، كوفي من الرابعة[٥].

المحصلة: الرواية ذات سند معتبر، فيوثق بصدورها عن الصادق عليه السلام.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٤)، الصفحة (٨٧).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٥)، الصفحة (٦٠٠).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٨٥)، الصفحة (٣١٣).

٢٥٣- ٧- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﴿عليه السلام﴾، قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالتَّفَكُّرَ فِي اللهِ، وَلكِنْ إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَنْظُرُوا إِلى عَظَمَتِهِ، فَانْظُرُوا إِلى عَظِيمِ[١] خَلْقِهِ».

تحقيق السند:

العدة وفيها من هو ثقة[٢]، عن أحمد بن محمد بن خالد هو البرقي صاحب المحاسن، قمي من السابعة، ثقة[٣]، ومحمد بن عبد الحميد ثقة على الصحيح، كوفي من السادسة[٤]، والعلاء بن رزين: هو القلاء، تلميذ محمد بن مسلم الخصيص به، ثقة، كوفي، من الخامسة[٥]، ومحمد بن مسلم الراوي الجليل القدر، ثقة، كوفي، من الرابعة[٦].

المحصلة: الرواية صحيحة السند عن الإمام الباقر ﴿عليه السلام﴾.

---

(١) في نسخة (إلى عظم).

(٢) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٢)، الصفحة (٢١٦).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٤١).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٤٢).

٢٥٤ - ٨- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الله رَفَعَهُ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: «يَا ابْنَ آدَمَ، لَوْ أَكَلَ قَلْبَكَ طَائِرٌ، لَمْ يُشْبِعْهُ، وَبَصَرُكَ لَوْ وُضِعَ عَلَيْهِ خَرْقُ[١] إِبْرَةٍ، لَغَطَّاهُ، تُرِيدُ أَنْ تَعْرِفَ بِهِمَا مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؟ إِنْ كُنْتَ صَادِقاً، فَهذِهِ الشَّمْسُ خَلْقٌ مِنْ خَلْقِ الله، فَإِنْ قَدَرْتَ أَنْ تَمْلَأَ عَيْنَيْكَ[٢] مِنْهَا، فَهُوَ كَمَا تَقُولُ».

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله: هو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني الثقة كوفي سكن الري من الثامنة[٣]، وبعده رفع وإرسال، ومع أن سند الكليني لهذه الرواية مرسل ولا يحقق غاية وثاقة الصدور، لكن الصدوق رحمه الله روى عين تلك الرواية بسنده عن أبيه رحمه الله، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن فضيل بن يسار[٤]. والسند في أعلى درجات الصحة والرواة كلهم مما لا خلاف في وثاقتهم.

المحصلة: الرواية صحيحة السند من طريق الصدوق؛ ولذا يوثق بصدورها عن الصادق عليه السلام، ووصفها المجلسي بالرفع[٥]؛ لمكان سند الكليني وعدم مراعاة سند الصدوق إليها.

---

(١) في نسخة (خرت).

(٢) في نسخة (عينك).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٤) التوحيد، الصدوق، ص٤٥٥، ح ٥.

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج١، ص٣٢٤.

٢٥٥- ٩- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ الْيَعْقُوبِيِّ[١]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى مَوْلَى آلِ سَامٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﷺ، قَالَ: «إِنَّ يَهُودِيّاً يُقَالُ لَهُ: «سُبَخْتُ»[٢] جَاءَ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله[٣]، جِئْتُ أَسْأَلُكَ عَنْ رَبِّكَ، فَإِنْ أَنْتَ أَجَبْتَنِي عَمَّا أَسْأَلُكَ عَنْهُ، وَإِلاَّ رَجَعْتُ. قَالَ سَلْ عَمَّا شِئْتَ، قَالَ: أَيْنَ رَبُّكَ؟ قَالَ: هُوَ[٤] فِي كُلِّ مَكَانٍ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَكَانِ الْمَحْدُودِ، قَالَ: وَكَيْفَ هُوَ؟ قَالَ: وَكَيْفَ أَصِفُ رَبِّي بِالْكَيْفِ، وَالْكَيْفُ مَخْلُوقٌ، وَاللهُ لا يُوصَفُ بِخَلْقِهِ، قَالَ: فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّكَ نَبِيُّ الله[٥]؟ قَالَ: فَمَا بَقِيَ حَوْلَهُ حَجَرٌ وَلاَ غَيْرُ ذَلِكَ إِلاَّ تَكَلَّمَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ: يَا سِبَخْتُ[٦] إِنَّهُ رَسُولُ الله، فَقَالَ سِبَخْتُ: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ أَمْراً أَبْيَنَ مِنْ هَذَا، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّكَ رَسُولُ الله.

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم: هو الثقة المعروف صاحب التفسير قمي من الثامنة[٧]، وأبوه: هو إبراهيم بن هاشم: وهو حسن الحال كما عليه المشهور قمي من السابعة[٨]، والحسن بن علي هنا مردد بين أربعة، بين الحسن بن علي بن فضال، والوشاء وابن يقطين، وابن البقاح، فكلهم من السادسة من الثقات، وجميعهم ما خلا ابن يقطين كوفيون، فأما هو

---

(١) في بعض النسخ (البعقوبي).

(٢) في بعض النسخ (سبخت).

(٣) في نسخة (يا محمد).

(٤) في نسخة – (هو).

(٥) في نسخة – (الله).

(٦) في بعض النسخ (سبحت).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٨) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

فبغدادي، أما من ينصرف إليه إطلاق اسم (الحسن بن علي) في السادسة؛ لشهرته فيها، فهو الحسن ابن فضال، بل ويؤكد أن المراد بالحسن بن علي هنا هو ابن فضال هو ما نقله الراوندي في سند هذه الرواية حيث رواها بنفس السند مع التصريح بأنه ابن فضال[1]، نعم في البصائر، (الحسن بن علي اليعقوبي)، ولكنه سقط كما هو ظاهر والصحيح كما في الكافي، (الحسن بن علي عن اليعقوبي) خصوصا عند النظر إلى سند الصدوق في التوحيد، والذي سيأتي من تصريحه بكامل اسم اليعقوبي في السند من إنه داود بن علي.

٥ اليعقوبي:

هو هنا داود بن علي الهاشمي، بدلالة رواية الصدوق لهذه الرواية في التوحيد مصرحا باسمه فيها، حيث رواها عن أبيه رحمه الله، «قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، وإبراهيم بن هاشم، عن الحسن بن علي، عن داود بن علي اليعقوبي، عن بعض أصحابنا، عن عبد الأعلى مولى آل سام، عن أبي عبد الله عليه السلام»[2].

وهو ثقة، وقال فيه النجاشي: «داود بن علي اليعقوبي الهاشمي أبو علي بن داود: روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وقيل: روى عن الرضا عليه السلام، ثقة. له كتاب يرويه جماعة، منهم: عيسى بن عبد الله العمري، أخبرنا محمد بن علي بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا الحميري، قال: حدثنا محمد بن عبد الجبار، عن داود بن علي اليعقوبي به»[3]. ولعل هناك سقطا في سند النجاشي فإن داود بن علي ممن تروي عنه السادسة وابن عبد الجبار من السابعة، وقول النجاشي أن من رواة كتابه عيسى بن عبد الله العمري، يجعل الرجل على أقل تقدير من الخامسة، ولا يعد في السادسة، إذ عيسى العمري من الخامسة كما هو معروف، ولذا كلمة النجاشي أنه روى عن الكاظم عليه السلام إشارة إلى كونه من الخامسة، وما أورده تحت قوله: (قيل روى عن الرضا عليه السلام)

---

(١) قصص الأنبياء، قطب الدين الراوندي، ص٢٨٢، ح ٣٧٦.

(٢) التوحيد، الصدوق، باب حديث سبخت اليهودي، ص٣٠٩-٣١٠، ح١.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٦٠ - ت٤٢٢.

وهو ما عليه الشيخ، حيث عده في أصحاب الرضا[1] عليه السلام، فليس بثبت.

عن بعض أصحابنا: إرسال في طبقة واحدة.

٥ عبد الأعلى مولى آل سام:

كوفي، وثقه المفيد في العددية، من الرابعة، اسمه كما في غير موضع عبد الأعلى بن أعين، ذكره الشيخ في رجال الصادق عليه السلام، مرة باسم عبد الأعلى مولى آل سام، وأخرى باسم عبد الأعلى بن أعين العجلي، وتعدد ذكره في الرجال ليس مؤشرا كافيا لتعدده، فالشيخ إنما يذكر أحيانا العناوين حين لا يكون متأكدا من الاتحاد بينها في المعنون، وليس حينما يكون متأكدا من الافتراق، ومتابعة الشيخ وما ذكره في الرجال وخصوصا في أصحاب الصادق عليه السلام يثبت ذلك بوضوح لا مَرية فيه، وعليه فهو متحد من عده المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، روت عنه الخامسة، وروى هو عن الصادق عليه السلام.

المحصلة: سند الرواية مرسل، ولكن قطب الدين رواها بحذف الإرسال، وفي سنده حذف آخر للواسطة بين ابن بابويه وابن فضال، ولعلها في هذا المورد ليست من السقط؛ فإنه عبّر عن ذلك بقوله بإسناده عن ابن بابويه عن الحسن بن علي ابن فضال.

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٥٧ – ت ٥٢٨٩.

٢٥٦- ١٠- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ عَتِيكٍ الْقَصِيرِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ شَيْءٍ مِنَ الصِّفَةِ، فَرَفَعَ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ قَالَ: «تَعَالَى الْجَبَّارُ، تَعَالَى الْجَبَّارُ، مَنْ تَعَاطَى مَا ثَمَّ هَلَكَ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم هو الثقة المعروف صاحب التفسير قمي من الثامنة[١]، وأبوه هو إبراهيم بن هاشم وهو حسن الحال كما عليه المشهور قمي من السابعة[٢]، وابن أبي عمير الثقة البغدادي من السادسة[٣]، ومحمد بن يحيى الخثعمي، كوفي، ثقة، من الخامسة[٤]، عبد الرحمن بن عتيك القصير، هو نفسه عبد الرحيم بن عتيك القصير، كوفي، من الرابعة، لم يحظ بتوثيق معتمد، وقد مر[٥]، وبملاحظة الأسناد، فإن (عبد الرحيم القصير)، (عبد الرحيم بن عتيك القصير)، (عبد الرحيم بن روح القصير)، (عبد الرحمن القصير)، (عبد الرحمن بن عتيك القصير)، كلها عناوين متحدة لمعنون واحد، وأما ذكر الشيخ والتعدد عنده في الرجال فليس كافيا للقول بالتعدد، خصوصا وإن الشيخ، كان يستل كثيرا من العناوين من الأسناد، كما هو المعروف لدى متتبعي كلامه في الرجال ومقارنته بها في الأسناد.

المحصلة: الرواية يقصر سندها عن اثبات الصدور بجهالتنا بحال عبد الرحمن بن عتيك القصير.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣١)، الصفحة (٥٨٩).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٨٤)، الصفحة (١٧٠).

باب في إبطال الرُّؤْيَةِ

٢٥٧- ١- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الله، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام أَسْأَلُهُ: كَيْفَ يَعْبُدُ الْعَبْدُ رَبَّهُ وَهُوَ لَايَرَاهُ؟ فَوَقَّعَ عليه السلام: «يَا أَبَا يُوسُفَ، جَلَّ سَيِّدِي وَمَوْلَايَ وَالْمُنْعِمُ عَلَيَّ وَعَلى آبَائِي أَنْ يُرى». قَالَ: وَسَأَلْتُهُ: هَلْ رَأى رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله رَبَّهُ؟ فَوَقَّعَ عليه السلام: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَرى رَسُولَهُ بِقَلْبِهِ مِنْ نُورِ عَظَمَتِهِ مَا أَحَبَّ».

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله هو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني، ثقة كوفي سكن الري، من الثامنة[١]. وعلي بن أبي القاسم، في هذا السند لا يعرف، وليس من دال على انطباقه على علي بن محمد ماجيلويه، ويعقوب بن إسحاق، أيضا مما لا يعرف انطباقه في هذا السند على رجل، وإن قيل ما قيل. فقد قال صدر الدين الشيرازي وتلميذه المازندراني: إنه ابن السكيت النحوي المشهور[٢]، وهو غلط، ونبه إليه المجلسي، وقال: ابن السكيت قتله المتوكل في زمن الهادي عليه السلام، ولم يلحق أبا محمد العسكري، والمجلسي رحمه الله محق، فقد توفي ابن السكيت سنة ٢٤٤هـ أيام الهادي عليه السلام، حين كان للعسكري ١٢ عاما، وقال بعض: أنه الفيلسوف الكندي، وهو وإن كان ممكنا من ناحية الزمن؛ فإنه توفي في حدود ٢٦٠هـ كما عليه الزركلي، لكن المقتضي لانطباق من في سند الرواية عليه ليس تاما.

المحصلة: السند ضعيف لجهالتنا بالرواة، وتردد المجلسي، وقال فيه: الخبر مجهول أو صحيح[٣].

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٢) شرح أصول الكافي، صدر الدين الشيرازي، ج٣، ص١٣٧؛ شرح أصول الكافي المازندراني، ج٣، ص١٦١.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج١، ص٣٢٧.

٢٥٨- ٢- أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، قَالَ: سَأَلَنِي أَبُو قُرَّةَ الْمُحَدِّثُ أَنْ أُدْخِلَهُ عَلى[1] أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا (عليه السلام)، فَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي ذلِكَ، فَأَذِنَ لِي[2] فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَسَأَلَهُ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْأَحْكَامِ حَتّى بَلَغَ سُؤَالُهُ إِلَى التَّوْحِيدِ، فَقَالَ أَبُو قُرَّةَ: إِنَّا رُوِّينَا أَنَّ اللهَ قَسَمَ الرُّؤْيَةَ وَالْكَلَامَ بَيْنَ نَبِيَّيْنِ، فَقَسَمَ الْكَلَامَ لِمُوسى، وَلِمُحَمَّدٍ الرُّؤْيَةَ.

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ (عليه السلام): «فَمَنِ الْمُبَلِّغُ عَنِ اللهِ إِلَى الثَّقَلَيْنِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ﴾ وَ ﴿لا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ وَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾؟ أَلَيْسَ مُحَمَّدٌ؟» قَالَ: بَلى، قَالَ: «كَيْفَ يَجِيءُ رَجُلٌ إِلَى الْخَلْقِ جَمِيعاً، فَيُخْبِرُهُمْ أَنَّهُ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللهِ، وَأَنَّهُ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللهِ بِأَمْرِ اللهِ، فَيَقُولُ: ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ﴾، وَ ﴿لا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ وَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا رَأَيْتُهُ بِعَيْنِي، وَأَحَطْتُ بِهِ عِلْماً، وَهُوَ[3] عَلى صُورَةِ الْبَشَرِ؟! أَمَا تَسْتَحْيُونَ؟ مَا قَدَرَتِ الزَّنَادِقَةُ أَنْ تَرْمِيَهُ بِهذَا أَنْ يَكُونَ يَأْتِي مِنْ عِنْدِ اللهِ[4] بِشَيْءٍ، ثُمَّ يَأْتِي بِخِلَافِهِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ».

قَالَ أَبُو قُرَّةَ: فَإِنَّهُ يَقُولُ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرى﴾؟

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ (عليه السلام): «إِنَّ بَعْدَ هذِهِ الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلى مَا رَأى؛ حَيْثُ قَالَ: ﴿ما كَذَبَ الْفُؤادُ ما رَأى﴾ يَقُولُ: مَا كَذَبَ فُؤَادُ مُحَمَّدٍ مَا رَأَتْ عَيْنَاهُ، ثُمَّ أَخْبَرَ بِمَا رَأى، فَقَالَ: ﴿لَقَدْ رَأى مِنْ آياتِ رَبِّهِ الْكُبْرى﴾ فَآيَاتُ اللهِ غَيْرُ اللهِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ فَإِذَا رَأَتْهُ الْأَبْصَارُ، فَقَدْ أَحَاطَتْ بِهِ الْعِلْمَ، وَوَقَعَتِ الْمَعْرِفَةُ».

---

(١) في نسخة (إلى).

(٢) في نسخة (فأذِنَ له).

(٣) في نسخة – (وهو).

(٤) في نسخة (يأتي عن الله).

فَقَالَ أَبُو قُرَّةَ: فَتُكَذِّبُ بِالرِّوَايَاتِ؟

فَقَالَ أَبُو الحَسَنِ عليه السلام: «إِذَا كَانَتِ الرِّوَايَاتُ مُخَالِفَةً لِلْقُرْآنِ، كَذَّبْتُهَا، وَمَا أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يُحَاطُ بِهِ عِلْماً، وَ ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصارُ﴾ وَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾».

تحقيق السند:

(أحمد بن إدريس)، أبو علي الأشعري شيخ الكليني، قمي، ثقة فقيه كثير الحديث صحيحه، من الثامنة[1]، و(محمد بن عبد الجبار) هو ابن أبي الصهبان، أشعري قمي، ثقة من السابعة[2]، وصفوان بن يحيى كوفي، ثقة من أعاظم السادسة[3]، وهذه السلسلة السندية من السلاسل السندية القصيرة المتكررة.

المحصلة: السند صحيح قريب، وهو من ثلاثيات الكليني.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٦).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٨)، الصفحة (٢٤٤).

٢٥٩ - ٣- أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ الرُّؤْيَةِ وَمَا تَرْوِيهِ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ، وَسَأَلْتُهُ أَنْ يَشْرَحَ لِي ذلِكَ. فَكَتَبَ بِخَطِّهِ: «اتَّفَقَ الْجَمِيعُ لَا تَمَانُعَ بَيْنَهُمْ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ مِنْ جِهَةِ الرُّؤْيَةِ ضَرُورَةٌ، فَإِذَا جَازَ أَنْ يُرَى اللهُ بِالْعَيْنِ، وَقَعَتِ الْمَعْرِفَةُ ضَرُورَةً، ثُمَّ لَمْ تَخْلُ تِلْكَ الْمَعْرِفَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ إِيمَاناً، أَو لَيْسَتْ بِإِيمَانٍ، فَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْمَعْرِفَةُ مِنْ جِهَةِ الرُّؤْيَةِ إِيمَاناً، فَالْمَعْرِفَةُ الَّتِي فِي دَارِ الدُّنْيَا مِنْ جِهَةِ الِاكْتِسَابِ لَيْسَتْ بِإِيمَانٍ؛ لِأَنَّهَا ضِدُّهُ، فَلَا يَكُونُ فِي الدُّنْيَا مُؤْمِنٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرَوُا اللهَ عَزَّ ذِكْرُهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْمَعْرِفَةُ الَّتِي مِنْ جِهَةِ الرُّؤْيَةِ إِيمَاناً، لَمْ تَخْلُ هذِهِ الْمَعْرِفَةُ الَّتِي مِنْ جِهَةِ الِاكْتِسَابِ أَنْ تَزُولَ، وَ لَا تَزُولُ فِي الْمَعَادِ، فَهٰذَا دَلِيلٌ عَلى أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَايُرى بِالْعَيْنِ؛ إِذِ الْعَيْنُ تُؤَدِّي إِلى مَا وَصَفْنَاهُ».

تحقيق السند:

أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، أبو علي الأشعري قمي، ثقة من الثامنة[1]،وأحمد بن محمد بن عيسى هو الأشعري القمي الثقة، من السابعة[2]، والكلام في باقي السند.

٥ علي بن سيف:

هو علي بن سيف بن عميرة، ثقة كوفي، من السادسة، قال فيه النجاشي: «علي بن سيف بن عميرة النخعي أبو الحسين كوفي، مولى، ثقة، هو أكبر من أخيه الحسين، روى عن الرضا عليه السلام، له كتاب كبير يرويه عن الرجال، أخبرنا محمد بن جعفر النحوي قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا يحيى بن زكريا بن شيبان، قال: حدثنا علي

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

بن سيف بكتابه»[١]، وذكره الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام.

٥ محمد بن عبيد:

لا يعرف بشيء، ولعل الصحيح فيه هو محمد بن عبيدة، كما في مواضع أخرى، وهناك من يروي عن الرضا عليه السلام واسمه محمد بن عبيدة الهمداني، كما في رواية الكافي، وغاب عن نظر السيد الخوئي قدست نفسه فلم يذكره في معجمه.

المحصلة: ضعف السند بالراوي الأخير مما يسلب الوثوق بصدورها عن الإمام الرضا عليه السلام.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٧٨ - ت ٧٢٩.

٢٦٠ - ٤ - وَعَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ الرُّؤْيَةِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ النَّاسُ. فَكَتَبَ عليه السلام: «لَا تَجُوزُ[1] الرُّؤْيَةُ مَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الرَّائِي وَالْمَرْئِيِّ هَوَاءٌ يَنْفُذُهُ[2] الْبَصَرُ، فَإِذَا انْقَطَعَ الْهَوَاءُ[3] عَنِ الرَّائِي وَالْمَرْئِيِّ، لَمْ تَصِحَّ الرُّؤْيَةُ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الِاشْتِبَاهُ؛ لِأَنَّ الرَّائِيَ مَتَى سَاوَى[4] الْمَرْئِيَّ فِي السَّبَبِ الْمُوجِبِ بَيْنَهُمَا فِي الرُّؤْيَةِ، وَجَبَ الِاشْتِبَاهُ، وَكَانَ ذَلِكَ التَّشْبِيهُ؛ لِأَنَّ الْأَسْبَابَ لَا بُدَّ مِنِ اتِّصَالِهَا بِالْمُسَبَّبَاتِ».

تحقيق السند:

عنـه: أي عن أحمد بن إدريس، أبو علي الأشعري، قمي، ثقة، من الثامنة توفي سنة ٣٠٦هـ[5]، عن أحمد بن إسحاق، وهو القمي الأشعري وافد القميين، ثقة من السابعة توفي بعد ٢٦٠هـ[6]، فالسند قصير معتبر غاية الاعتبار عن الإمام الهادي عليه السلام، لكن متن الرواية يثير ريبة في النفس مع ما فيه من تغييرات واختلافات، مع أنه جاء بالمكاتبة! بل وكلماته مما لا يشابه النسق العام لكلام الأئمة عليهم السلام؛ ولذا فلا يحصل الوثوق بصدور هذه الرواية من الإمام علي الهادي عليه السلام، مع ما فيها من سند غاية في القوة، فوثاقة رجال السند وإن كانت حاصلة إلا أن الوثوق بصدورها على تلك الصيغة غير حاصل وإن وصفها المجلسي بالخبر الصحيح[7].

---

(١) في نسخة (لا يجوز).

(٢) في نسخ (هواء ينفذه)، وفي نسخة (هواء لينفذه).

(٣) في التوحيد (وانقطع الهواء وعدم الضياء بين الرائي والمرئي).

(٤) في نسخة (يساوي).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٥).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٥٤)، الصفحة (١٦٧).

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج١، ص٣٣٤.

٢٦١- ٥- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَضَرْتُ أَبَا جَعْفَرٍ (عليه السلام)، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، أَيَّ شَيْءٍ تَعْبُدُ؟ قَالَ: «اللهَ تَعَالَى» قَالَ: رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: «بَلْ[1] لَمْ تَرَهُ الْعُيُونُ بِمُشَاهَدَةِ الْإِبْصَارِ، وَلكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الإِيمانِ، لَا يُعْرَفُ بِالْقِيَاسِ، وَلَا يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ، وَلَا يُشَبَّهُ بِالنَّاسِ، مَوْصُوفٌ بِالْآيَاتِ، مَعْرُوفٌ بِالْعَلَامَاتِ، لَا يَجُورُ فِي حُكْمِهِ، ذلِكَ اللهُ لَا إِلهَ إِلاَّ هُوَ».

قَالَ: فَخَرَجَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ.

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم هو الثقة المعروف صاحب التفسير قمي من الثامنة[2]، وأبوه هو إبراهيم بن هاشم وهو حسن الحال كما عليه المشهور قمي من السابعة[3]، وعلي بن معبد راو من السادسة لم يوثق[4]، وعبد الله بن سنان، كوفي ثقة، من الخامسة[5]، عن أبيه، وهو سنان، وسيأتي بيانه، ولكن قبل ذلك ينبغي التنبيه على أن هناك سقطا في السند بين علي بن معبد وعبد الله بن سنان، فإن باقي روايات علي بن معبد تكون بواسطة أما واصل بن سليمان، أو عبد الله بن القاسم، عن عبد الله بن سنان، ولذا فيرجح أن تكون تلك الرواية بواسطة أيضا كباقي أسناده.

---

(١) في نسخة (بلى)، وقد وضعت في متن طبعة دار الحديث، وهو ليس في محله، فإن (بلى) إنما تكون جواباً للنفي، ولا يصح المعنى ولا الاستخدام في هذا المورد بها، والصحيح كما عليه الطبعة القديمة، وأكثر المخطوطات، وهو: (بل).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٧١)، الصفحة (٢٥٢).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٠)، الصفحة (١٧٣).

ويؤكد هذا الاستظهار السندي ويثبته بلا ريب أن الصدوق روى عين الرواية في أماليه بسنده إلى علي بن معبد عن واصل عن عبد الله بن سنان[1]، وعليه فالصحيح في رواياتنا توسط واصل بن سليمان بين علي بن معبد وابن سنان، وواصل هذا راو مجهول يروي كثيرا عن ابن سنان، لا يعرف بشيء.

٥ عن أبيه:

هو سنان بن طريف مولى بني هاشم، لا مدرك معتد به على وثاقته، وأكثر ما يدلّ عليها هو مارواه الكشي عن أبي «الحسن بن أبي طاهر، قال: حدثني محمد بن يحيى الفارسي، قال: حدثني بكر (مكرم) بن بشير، عن الفضل بن شاذان، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمان، عن عبد الله بن سنان – وكان رضي الله عنه من ثقات رجال أبي عبد الله عليه السلام – عن أبي عبد الله عليه السلام قال: دخلت عليه أنا مع أبي، فقال: يا عبد الله الزم أباك؛ فإن أباك لا يزداد على الكبر إلا خيرا»، ولكن الرواية مجهولة السند، لا يمكن الإستناد إليها.

المحصلة: سند الرواية يعاني عللا كثيرة، بجهالتنا بحال علي بن معبد والواسطة التي بينه وبين عبد الله بن سنان وهو واصل، ووالد عبد الله بن سنان.

---

(١) الأمالي، الصدوق، ص٣٥٢.

٢٦٢- ٦- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَبِي الحَسَـنِ المَوْصِلِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «جَاءَ حِبْرٌ إلى أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَـالَ: يَـا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، هَـلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ حِينَ عَبَدْتَهُ؟» قَـالَ: «فَقَالَ: وَيْلَكَ، مَا كُنْـتُ أَعْبُدُ رَبّـاً لَمْ أَرَهُ، قَالَ: وَكَيْفَ رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: وَيْلَكَ، لا تُدْرِكُهُ العُيُونُ فِي مُشَـاهَدَةِ الأَبْصَارِ، وَلكِنْ رَأَتْهُ القُلُوبُ بِحَقَائِقِ الإيمان».

تحقيق السند:

أمـا العـدة فإن فيها مـن يوثق به، وهـم من أصحـاب الطبقة الثامنـة[1]، وأحمد بن محمد بن خالد هو البرقي، صاحب المحاسـن الثقة، من السابعة، توفي سنة ٢٧٤هـ على الأرجح وليس سـنة ٢٨٠هـ[2]، وأحمد بن محمد بن أبي نصر هو البزنطي الثقة المشهور، من أعاظم السادسة، كوفي توفي سنة ٢٢١هـ وليس ٢٢٤هـ[3] على الأرجح.

٥ أبو الحسن الموصلي:

لا يعرف بشيء، وكل من ذكر بكنية أبي الحسن ولقب الموصلي ليس من طبقته؛ ولذا فهـو مهمل مجهول لا يعـرف بشيء، نعم يمكن توثيقه على مبنـى مرجع الطائفة دام ظله باعتبـار تحقق روايـة البزنطي عنه، وفي ما عـدا ذلك فلا يمكن المصـير إلى وثاقته وهو الصحيح.

المحصلة: الرواية ضعيفة السند بالراوي الأخير، وهي على مباني مرجع الطائفة وسيدنا الأستاذ ولده الأكبر دام ظلهما صحيحة السند، ووصفها المجلسي بالخبر المجهول[4].

---

(١) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٨)، الصفحة (٥٨١).

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج١، ص٣٣٧.

٢٦٣ - ٧-أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنْ عَاصِمِ بْـنِ حُمَيْـدٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: ذَاكَرْتُ أَبَا عَبْـدِ الله عليه السلام فِيمَا يَرْوُونَ مِنَ[1] فَقَالَ: «الشَّـمْسُ جُزْءٌ مِنْ سَـبْعِينَ جُزْءاً مِنْ نُورِ الْكُرْسِيِّ، وَالْكُرْسِيُّ جُزْءٌ مِنْ سَـبْعِينَ جُزْءاً مِنْ نُورِ الْعَرْشِ، وَالْعَرْشُ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءاً مِـنْ نُورِ الْحِجَابِ، وَالْحِجَابُ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءاً مِنْ نُورِ السِّتْرِ، فَإِنْ كَانُوا صَادِقِينَ، فَلْيَمْلَؤُوا أَعْيُنَهُمْ مِنَ[2] الشَّمْسِ، لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ».

تحقيق السند:

أحمـد بن إدريس، شـيخ الكليني، أشـعري قمي، ثقة من الثامنـة[3]، ومحمد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، أشـعري قمي، ثقة من السابعة[4]، وصفوان بن يحيى كوفي، ثقة من السادسة[5]، وعاصم بن حميد، كوفي ثقة، من الخامسة[6].

المحصلة: الرواية ذات سـند صحيح متفق على صحته، والغريب جدا وصف المجلسي إياها بالضعف[7]، ولا بد أن يكون سهوا، وإلا فلا يتصور هذا منه طاب رمسه.

---

(١) في نسخة (عن الرؤية).

(٢) في نسخة (من نور الشمس).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٦).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٨)، الصفحة (٢٤٤).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٤٩)، الصفحة (٦٣٤).

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج١، ص٣٣٨.

٢٦٤-٨- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله: لَمَّا أُسْرِيَ بِي إِلى السَّمَاءِ، بَلَغَ بِي جَبْرَئِيلُ مَكَاناً لَمْ يَطَأْهُ قَطُّ جَبْرَئِيلُ، فَكُشِفَ لَهُ، فَأَرَاهُ اللهُ مِنْ نُورِ عَظَمَتِهِ مَا أَحَبَّ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى؛ هو العطار القمي الثقة، شيخ الكليني من الثامنة[1]، وغيره: أي غيره من شيوخ الكليني من الثامنة، مما يعني استفاضة في النقل عن الأشعري، وأحمد بن محمد بن عيسى؛ هو الأشعري القمي الثقة، من السابعة[2]، وابن أبي نصر هو أحمد البزنطي الثقة الكوفي المعروف من السادسة[3].

المحصلة: الرواية سندها صحيح بلا خلاف، وهي عن الإمام الرضا عليه السلام.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٨)، الصفحة (٥٨١).

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصارَ﴾.

٢٦٥- ٩- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي قَوْلِهِ: ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصارُ﴾ قَالَ: «إِحَاطَةُ الْوَهْمِ؛ أَلاَتَرى إِلى قَوْلِهِ: ﴿قَدْ جاءَكُمْ بَصائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ﴾؟ لَيْسَ يَعْنِي[1] بَصَرَ الْعُيُونِ ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ﴾: لَيْسَ يَعْنِي مِنَ الْبَصَرِ بِعَيْنِهِ ﴿وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْها﴾: لَيْسَ يَعْنِي عَمَى الْعُيُونِ، إِنَّمَا عَنى إِحَاطَةَ الْوَهْمِ، كَمَا يُقَالُ: فُلَانٌ بَصِيرٌ بِالشِّعْرِ، وَفُلَانٌ بَصِيرٌ بِالْفِقْهِ، وَفُلَانٌ بَصِيرٌ بِالدَّرَاهِمِ، وَفُلَانٌ بَصِيرٌ بِالثِّيَابِ، اللهُ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُرى بِالْعَيْنِ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى؛ هو العطار القمي الثقة، شيخ الكليني من الثامنة[2]، وأحمد بن محمد بن عيسى؛ هو الأشعري القمي الثقة، من السابعة[3]، وابن أبي نجران هو عبد الرحمن بن أبي نجران، ثقة معتمد، من السادسة[4]، وعبد الله بن سنان، كوفي ثقة، من الخامسة[5].

المحصلة: الرواية صحيحة السند بلا خلاف عن الصادق عليه السلام.

---

(١) في نسخة (لم يعن).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣١).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٠)، الصفحة (١٧٣).

٢٦٦- ١٠ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ؏، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الله: هَلْ يُوصَفُ؟ فَقَالَ: «أَمَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟»، قُلْتُ: بَلى، قَالَ: «أَمَا تَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصارَ﴾؟»، قُلْتُ: بَلى، قَالَ: «فَتَعْرِفُونَ الْأَبْصَارَ؟»، قُلْتُ: بَلى، قَالَ: «مَا هِيَ؟»، قُلْتُ: أَبْصَارُ الْعُيُونِ، فَقَالَ: «إِنَّ أَوْهَامَ الْقُلُوبِ أَكْبَرُ مِنْ أَبْصَارِ الْعُيُونِ، فَهُوَ لَا تُدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ، وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَوْهَامَ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى: هو العطار القمي الثقة، شيخ الكليني من الثامنة[1]، وأحمد بن محمد: هو ابن عيسى الأشعري، القمي الثقة؛ لانصراف الإطلاق إليه، ورواية العطار، ولوروده في السابقة بدون إطلاق، من السابعة[2]، وأبو هاشم الجعفري: هو داود بن القاسم، عظيم القدر، جليل ثقة، نقل من بغداد وحبس في سامراء سنة ٢٥٢هـ، ومات بعدها سنة ٢٦١هـ، ولم يذكر أصحابنا ذلك، وتقدر ولادته في حدود ١٧٥هـ، فهو من السادسة التي أدركتها الثامنة[3].

المحصلة: السند المسطور صحيح من الثلاثيات، لكن الرواية رويت في المحاسن عن البرقي عن محمد بن عيسى عن أبي هاشم الجعفري عن الاشعث بن حاتم، أنه أخبره أنه سأل الرضا ؏، والأشعث لا نعرف عنه شيئاً، فإن ثبت أن الرواية في الأصل بتلك الواسطة فقد سندها الصحة، ورواها أيضا في المحاسن عن الجعفري عن الجواد ؏، وكذا في التوحيد رواها الصدوق بسنده إلى الصفار عن أحمد بن محمد، عن أبي هاشم، عن الرضا ؏، ووصفها المجلسي بالصحيحة[4].

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٨)، الصفحة (٢١١).

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج١، ص٣٣٨.

٢٦٧- ١١- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الله، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْقَاسِمِ أَبِي هَاشِمٍ الْجُعْفَرِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصارَ﴾؟ فَقَالَ: «يَا أَبَا هَاشِمٍ، أَوْهَامُ الْقُلُوبِ أَدَقُّ مِنْ أَبْصَارِ الْعُيُونِ؛ أَنْتَ قَدْ تُدْرِكُ بِوَهْمِكَ السِّنْدَ وَالْهِنْدَ وَالْبُلْدَانَ الَّتِي لَمْ تَدْخُلْهَا وَلَا تُدْرِكُهَا بِبَصَرِكَ، وَأَوْهَامُ الْقُلُوبِ لَاتُدْرِكُهُ، فَكَيْفَ أَبْصَارُ الْعُيُونِ؟!».

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله هو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني، ثقة كوفي سكن الري من الثامنة[١]، عمن ذكره، إرسـال في طبقة واحدة، ومحمد بن عيسى: مشترك بين محمد بن عيسى بن عبد الله الأشعري والد أحمد[٢]، وبين محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني[٣]، وكلاهما ثقة، وداود بن القاسـم: أبو هاشـم الجعفري الثقة الجليل، من السادسـة التي أدركتها بعض الثامنة[٤].

المحصلة: الرواية مرسلة السند، ولكن المضمون وارد في الروايات.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٢) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٨)، الصفحة (٢١١).

٢٦٨- ١٢ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ : الْأَشْيَاءُ لَا تُدْرَكُ إِلاَّ بِأَمْرَيْنِ: بِالْحَوَاسِّ، وَالْقَلْبِ؛ وَالْحَوَاسُّ إِدْرَاكُهَا عَلى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ: إِدْرَاكاً بِالْمُدَاخَلَةِ، وَإِدْرَاكاً بِالْمُمَاسَّةِ، وَإِدْرَاكاً بِلَا مُدَاخَلَةٍ وَلَا مُمَاسَّةٍ.

فَأَمَّا الْإِدْرَاكُ الَّذِي بِالْمُدَاخَلَةِ، فَالْأَصْوَاتُ وَالْمَشَامُّ وَالطُّعُومُ.

وَأَمَّا الْإِدْرَاكُ بِالْمُمَاسَّةِ، فَمَعْرِفَةُ الْأَشْكَالِ مِنَ التَّرْبِيعِ وَالتَّثْلِيثِ، وَمَعْرِفَةُ اللَّيِّنِ وَالْخَشِنِ، وَالْحَرِّ وَالْبَرْدِ.

وَأَمَّا الْإِدْرَاكُ بِلَا مُمَاسَّةٍ وَلَا مُدَاخَلَةٍ، فَالْبَصَرُ؛ فَإِنَّهُ يُدْرِكُ الْأَشْيَاءَ بِلَا مُمَاسَّةٍ وَلَا مُدَاخَلَةٍ فِي حَيِّزِ غَيْرِهِ وَلَا فِي حَيِّزِهِ، وَإِدْرَاكُ الْبَصَرِ لَهُ سَبِيلٌ وَسَبَبٌ، فَسَبِيلُهُ الْهَوَاءُ، وَسَبَبُهُ الضِّيَاءُ، فَإِذَا كَانَ السَّبِيلُ مُتَّصِلاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْئِيِّ وَالسَّبَبُ قَائِمٌ، أَدْرَكَ مَا يُلَاقِي مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْأَشْخَاصِ، فَإِذَا حُمِلَ الْبَصَرُ عَلى مَا لَا سَبِيلَ لَهُ فِيهِ، رَجَعَ رَاجِعاً، فَحَكى مَا وَرَاءَهُ، كَالنَّاظِرِ فِي الْمِرْآةِ لَا يَنْفُذُ بَصَرُهُ فِي الْمِرْآةِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ سَبِيلٌ، رَجَعَ رَاجِعاً يَحْكِي مَا وَرَاءَهُ، وَكَذلِكَ النَّاظِرُ فِي الْمَاءِ الصَّافِي، يَرْجِعُ رَاجِعاً فَيَحْكِي مَا وَرَاءَهُ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ لَهُ فِي إِنْفَاذِ بَصَرِهِ.

فَأَمَّا الْقَلْبُ فَإِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الْهَوَاءِ، فَهُوَ يُدْرِكُ جَمِيعَ مَا فِي الْهَوَاءِ وَيَتَوَهَّمُهُ، فَإِذَا حُمِلَ الْقَلْبُ عَلى مَا لَيْسَ فِي الْهَوَاءِ مَوْجُوداً، رَجَعَ رَاجِعاً فَحَكى مَا فِي الْهَوَاءِ.

فَلَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَحْمِلَ قَلْبَهُ عَلى مَا لَيْسَ مَوْجُوداً فِي الْهَوَاءِ مِنْ أَمْرِ التَّوْحِيدِ جَلَّ اللهُ وَعَزَّ؛ فَإِنَّهُ إِنْ فَعَلَ ذلِكَ، لَمْ يَتَوَهَّمْ إِلاَّ مَا فِي الْهَوَاءِ مَوْجُودٌ، كَمَا قُلْنَا فِي أَمْرِ الْبَصَرِ، تَعَالَى اللهُ أَنْ يُشْبِهَهُ خَلْقُهُ.

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم هو الثقة المعروف، صاحب التفسير قمي من الثامنة[1]، وأبوه: هو

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال، كما عليه المشهور، قمي من السابعة[١]، عن بعض أصحابه، وسند إبراهيم إلى هشام يكون عن الفقيمي أو عن النضر بن سويد، وقد مرا، فضلا عن أن رواية إبراهيم بن هاشم عن النضر بن سويد مباشرة لا تصح وهي بواسطة أيضا، نعم لا يبعد أن تكون الواسطة علي بن مهزيار، وهشام بن الحكم هو المتكلم المعروف، ثقة كوفي، من الخامسة، توفي سنة ١٩٩ هـ على الأقوى، كما في طبقات المكثرين وليس ١٧٩هـ كما قدمناه في الجزء الأول[٢].

المحصلة: لا يظهر من الرواية أنها عن إمام معصوم، فلم يذكر فيها إلا هشام بن الحكم ولعلها من كلامه، ولم يثبت أن الاضمار هنا راجع إليه عليه السلام، خاصة مع مضامينها وأسلوبها الذي يتوافق مع أسلوب المتكلمين، وقال المجلسي في المرآة: مرسل موقوف لم يسنده إلى معصوم وإنما أورد هنا تحقيق هشام[٣].

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٢)، الصفحة (١٨٤).

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج١، ص٣٤١.

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الصِّفَةِ بِغَيْرِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ تَعَالَى

٢٦٩ - ١ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ عَتِيكٍ الْقَصِيرِ، قَالَ: كَتَبْتُ عَلَى يَدَيْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: أَنَّ قَوْماً بِالْعِرَاقِ يَصِفُونَ اللهَ بِالصُّورَةِ وَبِالتَّخْطِيطِ، فَإِنْ رَأَيْتَ جَعَلَنِيَ اللهُ فِدَاكَ أَنْ تَكْتُبَ إِلَيَّ بِالْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ مِنَ التَّوْحِيدِ.

فَكَتَبَ إِلَيَّ: «سَأَلْتَ رَحِمَكَ اللهُ عَنِ التَّوْحِيدِ وَمَا ذَهَبَ إليه مَنْ قِبَلَكَ، فَتَعَالَى اللهُ الَّذِي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، تَعَالَى عَمَّا يَصِفُهُ الْوَاصِفُونَ، الْمُشَبِّهُونَ اللهَ بِخَلْقِهِ، الْمُفْتَرُونَ عَلَى اللهِ، فَاعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ فِي التَّوْحِيدِ مَا نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، فَانْفِ عَنِ اللهِ تَعَالَى الْبُطْلَانَ وَالتَّشْبِيهَ، فَلَا نَفْيَ وَلَا تَشْبِيهَ، هُوَ اللهُ الثَّابِتُ الْمَوْجُودُ، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَصِفُهُ الْوَاصِفُونَ، وَلَا تَعْدُوا الْقُرْآنَ؛ فَتَضِلُّوا بَعْدَ الْبَيَانِ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير القمي الثقة، من الثامنة[1]، والعباس بن معروف، هو الثقة القمي، من كبار السابعة[2]، وابن أبي نجران هو عبد الرحمن بن أبي نجران، الثقة الكوفي، من السادسة[3]، وحماد بن عثمان هو الفزاري الثقة الكوفي، من السادسة[4]، وعبد الرحيم بن عتيك القصير، كوفي، من الرابعة، لم يحظ بتوثيق معتمد، وقد مر[5].

المحصلة: الرواية قاصرة السند بجهالتنا بالراوي الأخير.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٢) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢٣٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣١).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٥)، الصفحة (٢٢٨).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٨٤)، الصفحة (١٧٠).

٢٧٠- ٢- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ (عليهما السلام): «يَا أَبَا حَمْزَةَ، إِنَّ اللهَ لَا يُوصَفُ بِمَحْدُودِيَّةٍ، عَظُمَ رَبُّنَا عَنِ الصِّفَةِ، فَكَيْفَ يُوصَفُ بِمَحْدُودِيَّةٍ مَنْ لَا يُحَدُّ وَ ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾؟!».

تحقيق السند:

أما محمد بن إسماعيل فهو شيخ الكليني النيشابوري من الثامنة، تلميذ الفضل، اعتمدنا قبول رواياته[١]، والفضل بن شاذان الثقة المعروف، من السابعة، والذي توفي عند هروبه من نيشابور قرابة سنة ٢٥٩هـ عندما هاجمها الصفاريون وقضوا على الدولة الطاهرية هناك[٢]، ومحمد بن أبي عمير، بغدادي، ثقة غني عن التعريف، من السادسة، توفي سنة ٢١٧هـ[٣]، وإبراهيم بن عبد الحميد، كوفي، واقفي ثقة، من الخامسة[٤]، وأبو حمزة هو ثابت بن دينار الثمالي الثقة المعروف، كوفي من كبار الرابعة[٥].

المحصلة: الرواية بحسب ما اعتمدناه في شيخ الكليني فهي مقبولة موثوقة الصدور، وقال المجلسي إنه خبر مجهول كالموثق[٦].

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٨٤).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٩١).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٧)، الصفحة (٢٠٩).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٠)، الصفحة (٤٥).

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج١، ص٣٤٧.

٢٧١ - ٣- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الله، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَزَّازِ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَا: دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَا عليه السلام، فَحَكَيْنَا لَهُ أَنَّ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله وسلم رَأى رَبَّهُ فِي صُورَةِ[1] الشَّابِّ الْمُوَفَّقِ فِي سِنِّ أَبْنَاءِ ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَقُلْنَا: إِنَّ هِشَامَ بْنَ سَالِمٍ وَصَاحِبَ الطَّاقِ وَالْمِيثَمِيَّ يَقُولُونَ: إِنَّهُ أَجْوَفُ إِلى السُّرَّةِ، وَالْبَقِيَّةُ صَمَدٌ.

فَخَرَّ سَاجِداً لله، ثُمَّ قَالَ: «سُبْحَانَكَ مَا عَرَفُوكَ، وَلَا وَحَّدُوكَ[2]،فَمِنْ أَجْلِ ذٰلِكَ وَصَفُوكَ، سُبْحَانَكَ لَوْ عَرَفُوكَ، لَوَصَفُوكَ بِمَا وَصَفْتَ بِهِ نَفْسَكَ، سُبْحَانَكَ كَيْفَ طَاوَعَتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يُشَبِّهُوكَ[3] بِغَيْرِكَ؟! اللهُمَّ، لاَ أَصِفُكَ إِلاَّ بِمَا وَصَفْتَ بِهِ نَفْسَكَ، وَلَا أُشَبِّهُكَ بِخَلْقِكَ، أَنْتَ أَهْلٌ لِكُلِّ خَيْرٍ، فَلَا تَجْعَلْنِي[4] مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ».

ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: «مَا تَوَهَّمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَوَهَّمُوا اللهَ غَيْرَهُ». ثُمَّ قَالَ: «نَحْنُ آلَ مُحَمَّدٍ النَّمَطُ الْأَوْسَطُ الَّذِي لَا يُدْرِكُنَا الْغَالِي، وَلَا يَسْبِقُنَا التَّالِي؛ يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم حِينَ نَظَرَ إِلى عَظَمَةِ رَبِّهِ كَانَ فِي هَيْئَةِ الشَّابِّ الْمُوَفَّقِ، وَسِنِّ أَبْنَاءِ ثَلَاثِينَ سَنَةً؛ يَا مُحَمَّدُ، عَظُمَ رَبِّي وَجَلَّ أَنْ يَكُونَ فِي صِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَنْ كَانَتْ رِجْلَاهُ فِي خُضْرَةٍ؟

قَالَ: «ذَاكَ مُحَمَّدٌ، كَانَ إِذَا نَظَرَ إِلى رَبِّهِ بِقَلْبِهِ، جَعَلَهُ فِي نُورٍ مِثْلِ نُورِ الْحُجُبِ حَتّى يَسْتَبِينَ لَهُ مَا فِي الْحُجُبِ؛ إِنَّ نُورَ الله: مِنْهُ أَخْضَرُ، وَمِنْهُ أَحْمَرُ، وَمِنْهُ أَبْيَضُ، وَمِنْهُ غَيْرُ ذٰلِكَ؛ يَا مُحَمَّدُ، مَا شَهِدَ لَهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَنَحْنُ الْقَائِلُونَ بِهِ».

---

(١) في نسخة (هيئة).

(٢) في نسخة (ما وحدوك).

(٣) في نسخة (شبهوك).

(٤) في نسخة (ولا تجعلني).

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله: هو محمد بن جعفر الأسـدي، شـيخ الكليني، ثقة كوفي سكن الـري، من الثامنـة[١]، ومحمد بن إسـماعيل: هـو البرمكي صاحب الصومعـة؛ بدلالة الطبقة والراوي والمروي عنه، وهو ثقة على الصحيح، رازي من السـابعة[٢]، والحسـين بن الحسـن هو ابن برد الدينـوري[٣]؛ بدلالة رواية البرمكي عنـه، وروايته عن بكر بن صالـح، وهو مهمل، وبكر بن صالح هو بكر بن صالح الرازي الضبي مولى، الصحيح اتحاده وضعفه، خلافا لبحث سـابق اجريته؛ وبدلالة روايته عن الإمام موسى الكاظم عليه السلام فهو ممن ولد قبل ١٥٠هـ، وبدلالة رواية وإدراك السابعة له فهو ممن توفي في حدود ٢١٠هـ، وهذا حال الطبقة السادسـة، وهو بعمر صفوان وإن كان بعيدا عن منزلته[٤]، والحسـن بن سعيد الأهوازي الثقة الأخ الأكبر للحسين[٥]، وهذه السلسلة السندية من الكليني إلى الحسن بن سعيد من السلاسل السندية المتكررة.

وأما إبراهيم بن محمد الخزاز، فلم يرد هذا الاسم في أي مكان، سوى في هذا الموضع، وكذا محمد بن الحسين، فهو ممن لم يذكر في الفهارس والرجال، وفي روايات أخرى عن الرضا عليه السلام أنه محمد بن الحسين بن يزيد، ومحمد بن الحسين بن يزيد الزيات، وليس هو محمد بن الحسـين ابن أبي الخطاب في روايتنا هذه لعدم إدراكه الرضا عليه السلام، وما في سـند باضافة الزيات فهو تحريف، وأما محمد بن الحسـين بن يزيد، فلعله عن يزيد، وهو يزيد بن اسحاق بن شعر الذي يروي عنه ابن أبي الخطاب، وكل ذلك لا يفيد في شيء.

المحصلة: الرواية ضعيفة السند بالراويين الأخيرين؛ لجهالتنا بهما وبحالهما.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٢) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

(٣) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

(٤) مرت ترجمته في هذا الجزء: الحديث (٢٢٠).

(٥) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢٢٠).

٢٧٢ - ٤ - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ بِشْرٍ الْبَرْقِيِّ[١]، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَامِرٍ الْقَصَبَانِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي هَارُونُ بْنُ الْجَهْمِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ: عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ (عليهما السلام)، قَالَ : قَالَ: «لَوِ اجْتَمَعَ أَهْلُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَنْ يَصِفُوا اللهَ بِعَظَمَتِهِ، لَمْ يَقْدِرُوا».

تحقيق السند:

علي بن محمد، مشترك بين ثقتين، ابن بندار صهر البرقي وعلان خال الكليني، والأرجح كونه علان خال الكليني كما قدمناه في روايات هذا العنوان عن سهل، وهو رازي من الثامنة[٢]، ومحمد بن الحسن هو الصفار، ثقة، قمي، من كبار الثامنة توفي سنة ٢٩٠هـ[٣]، وسهل بن زياد رازي من السابعة، ضعيف لا يعتمد عليه[٤]، والكلام في الرواة بعد سهل إلى غاية أبي حمزة الثمالي، وهو ثابت ابن أبي صفية، الثقة المعروف من كبار الرابعة[٥].

ه أحمد بن بشير البرقي:

ذكره الشيخ فيمن لم يرو عنهم (عليهم السلام) وضعفه، وقال: وهما ضعيفان أي مع أحمد بن الحسين بن سعيد والظاهر أن التضعيف في هذا المورد مدركه مستثنيات ابن الوليد، حيث أورد اسميهما متتاليين، والأقوى ضعف الرجل بعد إقرار ابن نوح والنجاشي له، وتأكيد الشيخ بذكره صريحا[٦]، ويرد هذا الاسم مصحفا أحيانا فيكتب (بشر) بدلا من

---

(١) في نسخ (الرقي).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٣).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٠)، الصفحة (٤٥).

(٦) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٤١٢ - ت ٥٩٧٤.

(بشير)، و(الرقي) بدلا من (البرقي).

٥ عباس بن عامر القصباني:

ثقة، من السادسة، قال فيه النجاشي: «العباس بن عامر بن رباح أبو الفضل الثقفي القصباني، الشيخ الصدوق الثقة كثير الحديث، له كتب، أخبرنا محمد بن محمد، عن جعفر بن محمد، قال: حدثني أبي، عن سعد بن عبد الله، عن العباس بن عامر»[١].

وسند النجاشي إليه ليس سليما؛ فإن فيه سقطا لا محالة، فإن سعد ممن لا يمكن أن يروي عن العباس إلا بواسطة؛ فإنه من الثامنة ممن توفي سنة ٣٠١هـ، أو ٢٩٩هـ، والقصباني لم يرو عنه غير السابعة من مشايخ سعد. وما في فهرست الشيخ هو المناسب لطبقته، فقال فيه: «عباس بن عامر القصباني، له كتاب أخبرنا به أبو عبد الله المفيد رحمه الله، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن الحسن بن علي الكوفي، وأيوب بن نوح، عنه»[٢]. هذا وقد عدّه الشيخ في أصحاب الكاظم عليه السلام (تسلسل ٣٨)، وفي من لم يرو عنهم عليهم السلام (تسلسل ٦٥).

٥ هارون بن الجهم:

كوفي، ثقة، من الخامسة، ذكره النجاشي وقال فيه: «هارون بن الجهم بن ثوير بن أبي فاختة سعيد بن جهمان، مولى أم هانئ أبي طالب، وابن الجهم: روى عن أبي عبد الله عليه السلام، كوفي، ثقة، أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، قال: حدثنا محمد بن أحمد الصفواني، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن خالد البرقي، عن هارون بكتابه»[٣].

وقال الشيخ: «هارون بن الجهم، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد،

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٨١ - ت٧٤٤.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٨٩ - ت ٥٢٨.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٣٨ - ت ١١٧٨.

عن سعد، والحميري عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه»[١].

وذكـره في أصحاب الصادق الصادق عليه السلام (ت ١٣)، وقـال: «هارون بن الجهم بن ثوير بن أبي فاختة القرشي، الكوفي».

المحصلة: سند الرواية ضعيف بسهل بن زياد وشيخه أحمد بن بشير البرقي.

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٥٩ - ت ٧٨٤.

٢٧٣ - ٥ - سَهْلٌ[١]، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمَذَانِيِّ[٢]، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام: أَنَّ مَنْ قِبَلَنَا مِنْ مَوَالِيكَ قَدِ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: جِسْمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: صُورَةٌ.

فَكَتَبَ عليه السلام بِخَطِّهِ: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ، وَلَا يُوصَفُ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ﴾ الْعَلِيمُ أو قَالَ ـ: ﴿الْبَصِيرُ﴾».

تحقيق السند:

ابتداء السند بسهل تعليق على السند السابق، ولا يتوهم أن سهل من مشايخ الكليني كما عن بعضهم، وعليه فالسند هو عن علي بن محمد علان، ومحمد بن الحسن الصفار، عن سهل بن زياد، وهو عن إبراهيم بن محمد الهمذاني.

٥ إبراهيم بن محمد الهمذاني:

الوكيل المعروف وكيل الناحية، الثقة على الصحيح، خلافا للسيد الخوئي قدست نفسه، عاصر الرضا والجواد والهادي عليهم السلام، وبقي حيا إلى سنة ٢٤٨هـ كما يظهر من مكاتبته للإمام الهادي عليه السلام فيها، وهو من صغار السادسة وإن كانت وفاته في وفيات كبار السابعة.

روى الكشي عن شيخه العياشي، عن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أبي محمد الرازي، قال: «كنت أنا وأحمد بن أبي عبد الله البرقي بالمعسكر (بالعسكر) فورد علينا رسول من الرجل، فقال لنا: الغائب العليل ثقة، وأيوب بن نوح وإبراهيم بن محمد الهمداني، وأحمد بن حمزة، وأحمد بن إسحاق: ثقات جميعا».

---

(١) في نسخ عدة (سهل بن زياد).

(٢) في نسخة (الهمداني).

ورواها الشيخ في الغيبة بسنده عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي محمـد الـرازي.

وهـو تصحيف للسـند الصحيح الذي فيه محمد بن عيسـى عـن أبي محمد الرازي، ويشهد له ما حكاه العلامة في خاتمة الخلاصة عن الشيخ وقال: وروى أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أبي أحمد الرازي.

وهـذه الرواية التـي توثق الرجل صريحا، ضعيفة، بعلي بـن محمد بن فيروزان، وأبي محمد الرازي، ولو ثبت سـند الشـيخ في الغيبة؛ لثبتت وثاقة الرجل بهذه الرواية على ما نتبنـاه، حيث يكون الراوي بعد أحمد بن محمد بن عيسـى موثقا برواية أحمد عنه فتصح الروايـة، وهذا ما أشرنا إليه في الجزء الثاني تصحيحا على ما ورد في الجزء الأول، ولكن الظاهر صحة ما في الجزء الأول بعدم وثاقة أبي محمد الرازي لعدم ثبوت رواية أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري عنه، بل السند الصحيح هو سند الاختيار وليس سند الغيبة. وهناك روايات أخرى يمكن منها اثبات وثاقته، لكنها عنه هو نفسـه، فلم يعتمد عليها في المعجم.

ويبقى المسـتند الرئيس لإثبات وثاقـة إبراهيم بن محمد الهمداني رواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه.

الخلاصة: علة السند بسهل بن زياد.

٢٧٤- ٦- سَهْلٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: كَتَبَ أَبُو الْحُسَنِ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ عليهما السلام إلى أَبِي: «أَنَّ اللهَ أَعْلى وَأَجَلُّ وَأَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُبْلَغَ[1] **كُنْهُ صِفَتِهِ؛ فَصِفُوهُ**[2] **بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَكُفُّوا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ».**

تحقيق السند:

السند أيضا معلق على سابقاتها، فيكون؛ عن علي بن محمد علان[3]، ومحمد بن الحسن الصفار[4]، وهما ثقتان من الثامنة، عن سهل بن زياد، وهو ضعيف من السابعة[5]، عن محمد بن عيسى، وهو اليقطيني الثقة، فهو من يروي عنه سهل، وهو من كبار السابعة[6]، ومحمد بن حكيم هو الخثعمي الثقة، من الخامسة، وليس هو الساباطي للإطلاق[7]، ويبقى الكلام في الواسطة بين محمد بن عيسى، ومحمد بن حكيم وهو إبراهيم.

ο إبراهيم:

وكل أسناد محمد بن عيسى سواء التي عن سهل أو غيره يروي فيها محمد بن عيسى اليقطيني عن محمد بن حكيم بواسطة يونس بن عبد الرحمن، خلا هذه الرواية فيرويها عنه بواسطة (إبراهيم) وهو سند متفرد، ولم يرو عن محمد بن حكيم شخص باسم (إبراهيم) في غير هذا المورد، وإبراهيم هنا لا بد وأن يكون من السادسة أو صغار الخامسة، وقد يكون قصد به (إبراهيم الهمداني) بدلالة الرواية السابقة،لكن المشكلة في قصور المقتضي لإثبات تلك الدعوى.

المحصلة: الرواية قاصرة السند بسهل وبجهالتنا بإبراهيم.

---

(١) في نسخة (أنه تبلغه).

(٢) في نسخة (وَصِفوه).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٣).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣٠).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٧)، الصفحة (٦٧٥).

٢٧٥- ٧- سَهْلٌ، عَنِ السِّنْدِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصٍ أَخِي مُرَازِمٍ، عَنِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ[١] عليه السلام عَنْ شَيْءٍ مِنَ الصِّفَةِ، فَقَالَ[٢]: لَا تَجَاوَزْ[٣] مَا فِي الْقُرْآنِ».

تحقيق السند:

السند معلّق على سابقاتها فهو عن علي بن محمد علان[٤] عن الصفار[٥]، ثقتان من الثامنة، عن سهل، ضعيف من السابعة[٦]، وابن أبي عمير هو الثقة البغدادي المعروف، من السادسة، ويبقى الكلام، في السندي بن الربيع، والسند بعد ابن أبي عمير.

٥ السندي بن الربيع:

سندي بن ربيع البغدادي، أو الكوفي، لم يوثق، من كبار السابعة، روى عنه صغارها وكبار الثامنة، وروى عن السادسة.

قال فيه النجاشي: «سندي بن الربيع البغدادي، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام. له كتاب يرويه صفوان بن يحيى وغيره. أخبرنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا الحميري، قال: حدثنا محمد بن عبد الجبار، وعلي بن إسماعيل، عن صفوان، عن السندي بكتابه»[٧].

---

(١) في نسخة (موسى)، وفي أخرى (موسى بن جعفر).

(٢) في نسخة (قال).

(٣) في نسخة (لا تجاوزوا).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٣).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣٠).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٧) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٨٧ - ت ٤٩٦.

وقال الشيخ: السندي بن الربيع البغدادي، له كتاب، رويناه بالأسناد الأول عن ابن بطة، عن الصفار، عنه»[١].

وهنا تعقيب على كلام العلمين:

فالسندي بن ربيع الموجود في الروايات ممن روت عنه السابعة وصغارها، كسهل بن زياد وصاحب النوادر، بل وكبار الثامنة كالصفار. في حين روى هو عن السادسة وصغارها، كمحمد بن أبي عمير، والبزنطي، وابن محبوب، ووالد البرقي كما قدمناه.

وهو يناسب تماما من ذكره الشيخ في الفهرست، لكن ما ذكره النجاشي لا يجوز انطباقه على الرجل الذي في الأسناد، فالذي في الأسناد من تلاميذ صفوان وأقرانهم، وتلاميذ الرجل الذي في الأسناد هم من صغار السابعة، وكبار الثامنة، وليس يصح أن يروي عنه صفوان المتوفى سنة ٢١٠هـ، ولا يخفى أيضا السقط في بداية سند النجاشي هنا وقد ابتدأ بأحمد بن محمد بن يحيى وهو لا يروي عنه بالمباشرة.

ولا حاجة إلى فرض التعدد أو فرض طول عمر الرجل، كما عليه السيد الخوئي قدست نفسه، بل المتوجه توهم النجاشي وغلط طريقه للرجل، فإن النظر إلى الأسناد يظهر أنه رجل عادي من السابعة وليس معمرا أو متعددا.

بقي الكلام في وثاقته:

يظهر من الرجال أن الشيخ ذكر في أصحاب الرضا عليه السلام (سندي بن الربيع، كوفي)، وفي أصحاب العسكري أيضا، (سندي بن الربيع، كوفي)، وفيمن لم يرو عنهم (السندي بن الربيع)، وكان ذكر قبله (السندي بن محمد، روى عنه الصفار).

وكلام الشيخ في هذه المواضع لا يفيد في شيء، ولعله منتزع من الأسناد، أو نحوها من طرق الفهارس، ولكن في بعض النسخ وردت كلمة (ثقة) عند ذكره في أصحاب العسكري، وهو خلاف باقي النسخ، ولم يذكره ابن داود الذي كانت لديه نسخة بخط الشيخ.

---

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٤٣ - ت ٣٤٣.

وأمـا وفق مباني مرجع الطائفة دام ظله فإنه قد يمكـن توثيقه باعتبار رواية صفوان عنـه كـما في النجاشي، ولكننا نبهنا إلى عدم وقوع ذلـك، وأنه خطأ في النجاشي، بل هذا ما ذكره أيضا السـيد الاسـتاذ دام ظله في بحوثه مع تفصيل في المقام[1]، فالرجل على هذا التقريب، ممن لا تعلم وثاقته.

٥ حفص أخو مرازم:

وليـس في الكتب في غير هذا الموضع، هذا الاسـم، وذكـر النجاشي أخوة مرازم بن حكيم، ولم يذكر حفص فيهم، وفي المحاسن ذكر في هذه الرواية، (عن حفص عن أخي مـرازم)، وابـن أبي عمير يـروي كثيرا حفص بـن البختري، لكن أيضـا لم نلحظ رواية مؤكدة يروي فيها حفص عن أي من إخوة مرازم.

٥ المفضل:

قد يكون المراد به المفضل بن عمر، وقد مر بيان حاله في الجزء الثاني من عدم الإعتداد بروايته، ولكن في سند المحاسن (عن الفضل بن يحيى)، وعلى كل تقدير فالسند بمقارنته بسـند المحاسـن، كثير التصحيف مرتبك، ولا يعتمد على طريق سهل لضعفه به، وعلى كل تقدير فسند المحاسن: عن البرقي، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن حفص، عن أخي مرازم، عن الفضل بن يحيى، أقل اضطرابا.

المحصلة: السند ضعيف مضطرب.

---

(١) فليراجع : قبسات من علم الرجال، ج١، ص٢٨٩.

٢٧٦ - ٨- سَـهْلٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْقَاسَـانِيِّ، قَالَ: كَتَبْتُ إليه عليه السلام: أَنَّ مَنْ قِبَلَنَا قَدِ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ.

قَالَ: فَكَتَبَ عليه السلام: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ وَلَا يُوصَفُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾».

تحقيق السند:

السـند معلّق على سـابقاتها فهو عن علي بن محمد علان[١] عن الصفار[٢]، ثقتان من الثامنة، عن سهل، ضعيف من السابعة[٣]، ومحمد بن علي القاساني، هناك قلب في اسمه وهـو يحـدث أحيانا كثيرة في مثل هذه الاسـماء، والصحيح أنه علي بن محمد القاسـاني، وهـو أصفهـاني، فقيه مكثر فاضل، من السادسـة، الأرجح وثاقته وإن ضعفه الشـيخ، وغمز عليه أحمد[٤].

المحصلة: الرواية ضعيفة بسهل.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١١١)، الصفحة (٥٣٠).

٢٧٧- ٩- سَهْلٌ عَنْ بِشْرٍ[١] عَنْ بِشْرِ بْنِ بَشَّارٍ النَّيْسَابُورِيِّ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلى الرَّجُلِ عليه السلام: أَنَّ مَنْ قِبَلَنَا قَدِ اخْتَلَفُوا فِي التَّوْحِيدِ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: جِسْمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: صُورَةٌ.

فَكَتَبَ إِلَيَّ: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يُحَدُّ، وَلَا يُوصَفُ، وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ[٢]، وَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾».

تحقيق السند:

السند معلّق على سابقاتها فهو عن علي بن محمد علان[٣] عن الصفار[٤]، ثقتان من الثامنة، عن سهل، ضعيف من السابعة[٥].

٥ بشر بن بشار النيسابوري:

ذكر الشيخ في أصحاب الهادي؛ «بشر بن بشار النيسابوري، وهو عم أبي عبد الله الشاذاني»[٦]، ولا يعرف شيء آخر عن الرجل.

المحصلة: سند قاصر بسهل، وبجهالتنا بحال شيخه بشر.

---

(١) في نسخة (بشير).

(٢) في نسخة (لا يشبه بشيء).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٣).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣٠).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٦) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٨٤ - ت ٥٦٥٤.

٢٧٨- ١٠ - سَهْلٌ[١] قَالَ: كَتَبْتُ إلى أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ: قَدِ اخْتَلَفَ يَا سَيِّدِي، أَصْحَابُنَا فِي التَّوْحِيدِ: مِنْهُمْ[٢] مَنْ يَقُولُ: هُوَ[٣] جِسْمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ[٤] صُورَةٌ، فَإِنْ رَأَيْتَ يَا سَيِّدِي، أَنْ تُعَلِّمَنِي مِنْ ذلِكَ مَا أَقِفُ عَلَيْهِ وَلاَ أَجُوزُهُ، فَعَلْتَ مُتَطَوِّلاً عَلى عَبْدِكَ.

فَوَقَّعَ بِخَطِّهِ عليه السلام: «سَأَلْتَ عَنِ التَّوْحِيدِ، وَهذَا عَنْكُمْ مَعْزُولٌ، اللهُ وَاحِدٌ أَحَدٌ ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾، وَلَيْسَ[٥] بِمَخْلُوقٍ، يَخْلُقُ تَبَارَكَ وَتَعَالى مَا يَشَاءُ مِنَ الْأَجْسَامِ وَغَيْرِ ذلِكَ وَلَيْسَ بِجِسْمٍ، وَيُصَوِّرُ مَا يَشَاءُ وَلَيْسَ بِصُورَةٍ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ شِبْهٌ، هُوَ لاَ غَيْرُهُ (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ).

تحقيق السند:

الرواية أيضا معلقة على سابقاتها، عن علي بن محمد علان الرازي[٦] عن الصفار القمي[٧]، وهما ثقتان من الثامنة، عن سهل بن زياد، وهو رازي ضعيف، من السابعة[٨].

المحصلة: هذه المكاتبة ضعيفة بسهل.

---

(١) في نسخة (سهل بن زياد).

(٢) في نسخة (فمنهم).

(٣) في نسخة -(هو).

(٤) في نسخة -(هو).

(٥) في نسخة (ليس).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٣).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣٠).

(٨) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

٢٧٩- ١١ - مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ لَا يُوصَفُ، وَكَيْفَ يُوصَفُ وَقَدْ قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾؟! فَلَا يُوصَفُ بِقَدَرٍ إِلاَّ كَانَ أَعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ».

تحقيق السند:

أما محمد بن إسماعيل فهو شيخ الكليني النيشابوري من الثامنة، تلميذ الفضل، واعتمدنا قبول رواياته[1]، والفضل بن شاذان الثقة المعروف، من السابعة، توفي عند هروبه من نيشابور قرابة سنة ٢٥٩ هـ عندما هاجمها الصفاريون وقضوا على الدولة الطاهرية هناك[2]، وحماد بن عيسى، الثقة الكوفي، من الخامسة وقد عُمِرَ نيفا وتسعين فتوفي سنة ٢٠٩ هـ فأدركته السابعة[3]، وربعي بن عبد الله، الهذلي الثقة[4]، تلميذ الفضيل بن يسار الخصيص به، من الخامسة.

٥ الفضيل بن يسار:

بصري، كوفي الأصل، ثقة جليل القدر، ابناه القاسم والعلاء ثقة، وحفيده محمد ثقة، توفي بين سنتي (١٤٥هـ - ١٤٨هـ) باعتبار أنه أدرك خروج عبد الله بن الحسن، بحسب الرواية، وأنه مات في حياة الصادق عليه السلام، من الرابعة.

قال فيه النجاشي: «الفضيل بن يسار النهدي أبو القاسم، عربي بصري صميم، ثقة، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، ومات في أيامه، وقال ابن نوح: يكنى أبا مسور.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٨٤).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٩١).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٩)، الصفحة (١٣٨).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٩)، الصفحة (١٤٠).

أخبرنا علي بن بلال، عن محمد بن عمرو، عن عبد العزيز بن محمد، عن عصمة بن عبيد الله السدوسي، قال: حدثنا الحسن بن إسماعيل بن صبيح، قال: حدثنا هارون بن عيسى، عن أبي مسور الفضيل بن يسار، قال: قال لي جعفر بن محمد عليه السلام: (رضاع اليهودية والنصرانية خير من رضاع الناصبية). له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن إدريس، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسين بن سعيد، عن أبيه، وعلي بن مهزيار، عن حماد بن عيسى، عن الفضيل، بكتابه»[١].

وذكره الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام قائلا: « فضيل بن يسار، بصري، ثقة»[٢]. وفي أصحاب الصادق عليه السلام قائلا: «الفضيل بن يسار النهدي، مولى، وأصله كوفي، نزل البصرة، مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام»[٣].

وعده الشيخ المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام، والرؤساء المأخوذ منهم الحلال والحرام، والفتيا والاحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق لذم واحد منهم[٤].

قال الصدوق رحمه الله في المشيخة: «الفضيل بن يسار، وهو كوفي، مولى لبني نهد، انتقل من الكوفة إلى البصرة، وكان أبو جعفر عليه السلام إذا رآه قال: بشر المخبتين، وذكر ربعي بن عبد الله عن غاسل الفضيل بن يسار أنه قال: إني لأغسل الفضيل وإن يده لتسبقني إلى عورته، قال: فخبرت بذلك أبا عبد الله عليه السلام، فقال: رحم الله الفضيل بن يسار، وهو منا أهل البيت»[٥]، وستأتي تلك الرواية وبيان ضعف طريقها.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٠٩ – ت ٨٤٦.
(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٤٣ – ت ١٥٤٥.
(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٦٩ – ت ٣٨٦٨.
(٤) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص٢٥ – ٤٨.
(٥) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٤، ص٤٤١.

وعده الكشي في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، ممن أجمعت العصابة على تصديقهم[١].

وفيه روايات منها المعتبر:

١: عن الكشي، عن إبراهيم بن محمد بن عباس، قال: حدثني أحمد بن إدريس المعلم القمي، قال: حدثني محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثني الحسن بن علي بن النعمان، عن العباس بن عامر، عن أبان بن عثمان، عن فضيل بن عثمان، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إن الأرض لتسكن إلى الفضيل بن يسار[٢].

وهي صحيحة السند، نقلها في المعجم عن (إبراهيم بن عياش)، ولا وجود لهذا العنوان، وهو محرف شيخ الكشي الصالح (إبراهيم بن عباس)، وهو نفسه (إبراهيم بن محمد بن عباس).

٢: في الكشي عن الحسين، عن محمد بن خالد البرقي، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن فضيل بن يسار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما يمنعني من لقائك إلا أني ما أدري ما يوافقك من ذلك؟ قال: فقال: ذلك خير لك[٣].

الرواية صحيحة السند.

٣: قال الكشي: حدثني علي بن محمد بن قتيبة، عن الفضل بن شاذان، ومحمد بن مسعود، قال: كتب إلي الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن عدة من أصحابنا، قال: كان أبو عبد الله عليه السلام إذا نظر إلى الفضيل بن يسار مقبلا، قال: بشر المخبتين. وكان يقول: إن فضيلا من أصحاب أبي، وأني لأحب الرجل أن يحب أصحاب أبيه[٤].

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٥٠٧.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٤٧٣.

(٣) م. ن.

(٤) م.ن.

وهذه بقوة الصحيحة، للتعبير بالعدة عن الخامسة، ووثاقتنا بالقتيبي.

وروايات أخرى قاصرة السند:

١ : عن الكشي قال: «حدثنا حمدويه وإبراهيم، قالا: حدثنا محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن عبد الله، قال: كان أبو عبد الله عليه السلام إذا رأى الفضيل بن يسار، قال: بشر المخبتين، من أحب أن ينظر (يرى) رجلا من أهل الجنة فلينظر إلى هذا»[1].

وسند الرواية قاصر؛ لمكان إبراهيم بن عبد الله.

٢ : الكشي عن عبد الله بن محمد، قال: حدثني الحسن بن علي الوشاء، عن خلف بن حماد، عن رجل، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: كان أبو جعفر عليه السلام إذا دخل عليه الفضيل بن يسار، يقول: بخ، بخ، بشر المخبتين، مرحبا بمن تأنس به الأرض[2].

والرواية مجهولة السند بالرجل.

٣: علي بن محمد، قال: حدثني محمد بن أحمد، عن محمد بن علي الهمداني، عن علي بن إسماعيل الميثمي، قال: حدثني ربعي عن عبد الله، قال: حدثني غاسل الفضيل بن يسار، قال: إني لأغسل الفضيل بن يسار، وإن يده لتسبقني إلى عورته، فخبرت بذلك أبا عبد الله عليه السلام، فقال لي: رحم الله الفضيل بن يسار، وهو منا أهل البيت[3].

والرواية ضعيفة بمحمد الهمداني، .

٤ : حمدويه وإبراهيم قالا: حدثنا العبيدي، عن ابن أبي عمير، عن إسماعيل البصري، عن أبي غيلان، قال: أتيت الفضيل بن يسار فأخبرته أن محمدا وإبراهيم ابني عبد الله بن الحسن قد خرجا، فقال لي: ليس أمرهما بشيء، قال: فصنعت ذلك مرارا، كل ذلك يرد علي مثل هذا الرد، قال: قلت رحمك الله قد أتيتك غير مرة أخبرك فتقول: ليس أمرهما

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٤٧٢.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٤٧٣.

(٣) م. ن.

بشيء، أفبرأيك تقول هذا؟ قال: فقال: لا والله، ولكن سـمعت أبا عبد الله عليه السلام، يقول: إن خرجا قتلا»[١].

الرواية ضعيفة بجهالتنا بأبي غيلان.

وعلى كل تقدير فالفضيل بن يسار من ثقات أصحابنا.

المحصلة: الرواية بسند الكافي معتبرة على ما تبنيناه في محمد بن إسماعيل شيخ الكليني، لكن الكليني رواها بسنده عن علي عن أبيه عن حماد عن ربعي عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام[٢]، وكذا رواها الصدوق عن أبيه رحمه الله قال: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى، عن ربعي بن عبد الله، عن الفضيل بن يسار[٣]، ولا يخفى صحة الطريقين بلا خلاف، فتكون الرواية مستفيضة على تلك الطرق، ووصفها المجلسي بأنها خبر مجهول كالصحيح[٤].

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٤٧٣.

(٢) الكافي، الكليني، ج٢، ص١٨٢.

(٣) التوحيد، الصدوق، ص١٢٧.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج١، ص٣٥٣.

٢٨٠ - ١٢ - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ أو عَنْ غَيْرِهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (عليه السلام)، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ اللهَ عَظِيمٌ رَفِيعٌ، لَايَقْدِرُ الْعِبَادُ عَلى صِفَتِهِ، وَلَا يَبْلُغُونَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ، ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ وَلَا يُوصَفُ بِكَيْفٍ، وَلَا أَيْنٍ وَحَيْثٍ[1]، وَكَيْفَ أَصِفُهُ بِالْكَيْفِ وَهُوَ الَّذِي كَيَّفَ الْكَيْفَ حَتّى صَارَ كَيْفاً، فَعُرِفَتِ الْكَيْفُ بِمَا كَيَّفَ لَنَا مِنَ الْكَيْفِ[2]؟! أَمْ كَيْفَ أَصِفُهُ بِأَيْنٍ[3] وَهُوَ الَّذِي أَيَّنَ الْأَيْنَ حَتّى صَارَ أَيْناً، فَعُرِفَتِ الْأَيْنُ بِمَا أَيَّنَ لَنَا مِنَ الْأَيْنِ؟! أَمْ كَيْفَ أَصِفُهُ بِحَيْثٍ وَهُوَ الَّذِي حَيَّثَ الْحَيْثَ حَتّى صَارَ حَيْثاً، فَعُرِفَتِ الْحَيْثُ بِمَا حَيَّثَ لَنَا مِنَ الْحَيْثِ؟! فَاللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى دَاخِلٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَخَارِجٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصارَ﴾ لَا إِلهَ إِلاَّ هُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾».

تحقيق السند:

مر مثل هذا السند في الحديث ٢٢ من الجزء الأول من كتاب الوافي صفحة ٢٢٤، وقلنا أن سند الرواية قاصر لمكان سهل ومحمد بن سليمان الديلمي، وجهالتنا بعلي بن إبراهيم الهاشمي.

---

(١) في نسخة (ولا حيث).

(٢) في نسخة - (من الكيف).

(٣) في نسخة (بالأين).

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجِسْمِ وَالصُّورَةِ

٢٨١- ١- أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ يَرْوِي عَنْكُمْ: أَنَّ اللهَ جِسْمٌ صَمَدِيٌّ نُورِيٌّ، مَعْرِفَتُهُ ضَرُورَةٌ، يَمُنُّ بِهَا عَلى مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ.

فَقَالَ عليه السلام: «سُبْحَانَ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ كَيْفَ هُوَ إِلاَّ هُوَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ لَا يُحَدُّ، وَلَا يُحَسُّ، وَلَا يُجَسُّ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ[1] وَلاَ الْحَوَاسُّ[2]، وَلَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ، وَلَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ، وَلَا تَخْطِيطٌ وَلَا تَحْدِيدٌ».

تحقيق السند:

أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة من الثامنة[3]، ومحمد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، أشعري، قمي، ثقة من السابعة[4]، وصفوان بن يحيى كوفي، ثقة من السادسة[5]، وعلي بن أبي حمزة هو البطائني الواقف الضعيف، كوفي، الأرجح كونه من الخامسة.

المحصلة: الرواية قاصرة السند لمكان البطائني، ووصفها المجلسي بأنها خبر موثق[6].

---

(١) في نسخة (وهو يدرك الأبصار).

(٢) في عدة نسخ (ولا تدركه الحواس) بدلا من (لا تدركه الابصار ولا الحواس).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٦).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٨)، الصفحة (٢٤٤).

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١.

٢٨٢- ٢- مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ الْجِسْمِ وَالصُّورَةِ، فَكَتَبَ[١]: «سُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، لَا جِسْمٌ[٢] وَلاَ صُورَةٌ».

وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ الرَّجُلَ.

تحقيق السند:

محمد بن الحسن هو الصفار صاحب البصائر، ثقة، قمي، من كبار الثامنة[٣]، سهل بن زياد، وهو رازي ضعيف، من السابعة[٤].

٥ حمزة بن محمد:

في هذه الطبقة لا ينطبق على معنون في كتب الفهارس والرجال، وفي كتب الحديث فإنه روى روايتين، أو ثلاثة على فرض اتحاده بصاحب المكاتبة والذي اسمه حمزة بن محمد السروي، وعلى كل تقدير فالجهالة نتيجة التقصي والبحث.

وفي السند الآخر عن محمد بن أبي عبد الله وهو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني، الثقة، كوفي سكن الري من الثامنة[٥]، وعدم تسميته الرجل يمكن أن يراد به المكاتب أو الإمام عليه السلام.

المحصلة: سند الرواية قاصر.

---

(١) في نسخة + (عليه السلام إلي).

(٢) في نسخة (ولا جسم).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

٢٨٣ - ٣- مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: جِئْتُ إِلى الرِّضَا عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنِ التَّوْحِيدِ، فَأَمْلى عَلَيَّ: «الْحَمْدُ للهِ فَاطِرِ الْأَشْيَاءِ إِنْشَاءً، وَمُبْتَدِعِهَا ابْتِدَاعاً[1] بِقُدْرَتِهِ وَحِكْمَتِهِ، لَا مِنْ شَيْءٍ؛ فَيَبْطُلَ الاخْتِرَاعُ، وَلَا لِعِلَّةٍ؛ فَلَا يَصِحَّ الِابْتِدَاعُ، خَلَقَ مَا شَاءَ كَيْفَ شَاءَ، مُتَوَحِّداً بِذلِكَ لِإِظْهَارِ حِكْمَتِهِ، وَحَقِيقَةِ رُبُوبِيَّتِهِ، لَا تَضْبِطُهُ الْعُقُولُ، وَلَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ مِقْدَارٌ، عَجَزَتْ دُونَهُ الْعِبَارَةُ، وَكَلَّتْ دُونَهُ الْأَبْصَارُ، وَضَلَّ فِيهِ تَصَارِيفُ الصِّفَاتِ، احْتَجَبَ بِغَيْرِ حِجَابٍ مَحْجُوبٍ، وَاسْتَتَرَ بِغَيْرِ سِتْرٍ مَسْتُورٍ، عُرِفَ بِغَيْرِ رُؤْيَةٍ، وَوُصِفَ بِغَيْرِ صُورَةٍ، وَنُعِتَ بِغَيْرِ جِسْمٍ، لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ[2] الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ».

تحقيق السند:

محمد بن الحسن هو الصفار صاحب البصائر، ثقة، قمي، من كبار الثامنة[3]، سهل بن زياد، وهو رازي ضعيف، من السابعة[4]، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع الثقة المعروف، كوفي، من السادسة[5].

٥ محمد بن زيد:

من القوي جدا كونه خادم الرضا عليه السلام، الملقب بالرزامي، قال فيه النجاشي: «محمد بن زيد الرزامي خادم الرضا عليه السلام، أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا الحسن بن متيل، قال: حدثنا محمد بن حسان، قال: حدثنا محمد بن زيد الرزامي»[6]؛ ولم يرد له توثيق.

المحصلة: سند الرواية قاصر عن إثبات الصدور.

---

(١) في نسخة (ابتداءً).

(٢) في نسخة + (هو).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٣)، الصفحة (٤٣٣).

(٦) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٦٨ – ت١٠٠٠.

٢٨٤- ٤- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: وَصَفْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام قَوْلَ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ الْجَوَالِيقِيِّ، وَحَكَيْتُ لَهُ قَوْلَ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، أَنَّهُ جِسْمٌ[١].

فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، أَيُّ فُحْشٍ أَو خَناً أَعْظَمُ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَصِفُ خَالِقَ الْأَشْيَاءِ بِجِسْمٍ أو صُورَةٍ، أو بِخِلْقَةٍ، أو بِتَحْدِيدٍ وَأَعْضَاءٍ[٢]؟ تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً».

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله هو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني الثقة كوفي سكن الري من الثامنة[٣]، عمن ذكره: الواسطة المعروفة بينه وبين علي بن العباس هو محمد بن إسماعيل البرمكي وهو الثقة الرازي، من السابعة[٤]، وهو أكثر من يروي عنه محمد بن جعفر الأسدي، وعلي بن العباس، الرازي الضعيف، سيأتي مفصلا هنا، وأحمد بن محمد بن أبي نصر هو أحمد البزنطي الثقة الكوفي المعروف من السادسة[٥]، ومحمد بن حكيم هو الخثعمي الثقة، من الخامسة، وليس هو الساباطي للإطلاق[٦].

٥ علي بن العباس:

هو الجراذيني، رازي، ضعيف، من السابعة، قال فيه النجاشي: «علي بن العباس

---

(١) في نسخة +(نوري).

(٢) في نسخة (أو أعضاء).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٤) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٨)، الصفحة (٥٨١).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٧)، الصفحة (٦٧٥).

الجراذيني الرازي، رمي بالغلو وغمز عليه، ضعيف جدا، له كتاب الآداب و (المروات)، وكتاب الرد على السلمانية -طائفة من الغلاة- أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن ابن أبي رافع، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن الحسن الطائي الرازي قال: حدثنا علي بن العباس بكتبه كلها»[١].

وفي كتاب ابن الغضائري: «عليُّ بنُ العبّاس، الجراذيني، أبُو الحَسَن، الرازيّ. مَشْهُورٌ. لهُ تصنيفٌ في المَمْدُوحين والمَذْمُومين يَدُلُّ على خُبْثِهِ وتَهالُك مَذْهَبِهِ. لا يُلْتَفَتُ إليهِ، ولا يُعْبَأُ بها رَواهُ»[٢].

المحصلة: الرواية في الكافي ضعيفة السند على كل تقدير بالجراذيني، ولا يخفى أيضا إرسالها وإن كان يمكن تجاوزه مع إن المجلسي وصفها بالإرسال[٣].

لكن الصدوق رواها بسند آخر فقال في التوحيد: «حدثنا علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي رحمه الله، عن أبيه، عن جده أحمد بن أبي عبد الله، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن محمد بن حكيم»[٤].

وفي السند شيخ الصدوق وليس في حقه توثيق صريح إلا ترضي الصدوق، وأبوه وليس له توثيق صريح أيضا، وهو حفيد البرقي وشيخ الكليني، ويمكن تجاوز هاتين العقبتين وفق رأي السيد الاستاذ باعتبار إفادة ترضي الصدوق الوثاقة، وباعتبار أن أباه من المشايخ الشكليين لنقل الرواية، وكل هذا ليس ببعيد.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٥٥ - ت ٦٦٨.

(٢) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٨٠ - ت ٩٥.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣.

(٤) التوحيد، الصدوق، ص٩٩.

٢٨٥- ٥- عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَجِ الرُّخَّجِيِّ[١]، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَمَّا قَالَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ فِي الْجِسْمِ، وَهِشَامُ بْنُ سَالِمٍ فِي الصُّورَةِ.

فَكَتَبَ عليه السلام: «دَعْ عَنْكَ حَيْرَةَ الْحَيْرَانِ، وَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، لَيْسَ الْقَوْلُ مَا قَالَ الْهِشَامَانِ».

تحقيق السند:

علي بن محمد، مشترك بين ثقتين، والأرجح كونه علان خال الكليني، رازي من الثامنة[٢].

رفعه: والواسطة مجهولة بينهما.

٥ محمد بن الفرج الرُخجي:

ثقة منا، من كبار السابعة، كان عامل المتوكل العباسي على مصر، أخوه الناصب الشقي، عمر بن الفرج، عامل المتوكل العباسي، على مكة والمدينة، صودرت أموالهما وحبسا من قبل المتوكل سنة ٢٣٣هـ، وحبس محمد ثمان سنين وأرجعت أمواله مصالحة بعدها، كان أخوه عمر شديدا على العلويين، والرخجي، توفي بعد سنة ٢٤١هـ، وقبل سنة ٢٥٤هـ، والرخجي نسبة إلى قرية ببغداد تسمى الرخجية، أو نسبة إلى قرية قرب كابل تسمى رخج.

قال فيه النجاشي: «محمد بن الفرج الرخجي روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، له كتاب مسائل، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد قال: حدثنا عبيد الله بن أحمد قال: حدثنا الحسين بن أحمد المالكي قال: قرأ علي أحمد بن هلال مسائل محمد بن الفرج»[٣].

(١) في نسخة (الرجحي)، وفي أخرى (الزحجي).
(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٣).
(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٧١ - ت ١٠١٤.

وقال الشيخ في أصحاب الكاظم عليه السلام، محمد بن الفرج الرخجي، ثقة»[١]، وذكر اسمه أيضا في أصحاب الرضا عليه السلام[٢]، وفي أصحاب الجواد عليه السلام أيضا[٣]، وأخيرا في أصحاب الهادي عليه السلام[٤].

المحصلة: الرواية مرسلة، وهي عن الإمام الهادي عليه السلام بقرينة ما رواه الصدوق فيها بذكر اسم الإمام صريحا.

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٦٤ – ت ٥٣٦٩.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٦٧ – ت ٥٤٥٩.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٧٧ – ت ٥٥٨٦.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٩٠ – ت ٥٧٤٩.

٢٨٦- ٦- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الله، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ[١]، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ ظَبْيَانَ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ يَقُولُ قَوْلاً عَظِيماً إِلاَّ أَنِّي أَخْتَصِرُ لَكَ[٢] مِنْهُ أَحْرُفاً، فَزَعَمَ[٣] أَنَّ اللهَ جِسْمٌ؛ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ شَيْئَانِ: جِسْمٌ، وَفِعْلُ الْجِسْمِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الصَّانِعُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: «وَيْحَهُ[٤]، أَمَا عَلِمَ أَنَّ الْجِسْمَ مَحْدُودٌ مُتَنَاهٍ، وَالصُّورَةَ مَحْدُودَةٌ مُتَنَاهِيَةٌ؟ فَإِذَا احْتَمَلَ الْحَدَّ، احْتَمَلَ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ، وَإِذَا احْتَمَلَ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ، كَانَ مَخْلُوقاً».

قَالَ: قُلْتُ[٥]: فَمَا أَقُولُ؟

قَالَ: «لَا جِسْمٌ وَلَا صُورَةٌ، وَهُوَ مُجَسِّمُ الْأَجْسَامِ، وَمُصَوِّرُ الصُّوَرِ، لَمْ يَتَجَزَّأْ[٦]، وَلَمْ يَتَنَاهَ، وَلَمْ يَتَزَايَدْ، وَلَمْ يَتَنَاقَصْ، لَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُونَ، لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ فَرْقٌ، وَلَا بَيْنَ الْمُنْشِئِ وَالْمُنْشَا[٧]، لكِنْ هُوَ الْمُنْشِئُ، فَرْقَ بَيْنَ مَنْ جَسَّمَهُ وَصَوَّرَهُ وَأَنْشَأَهُ؛ إِذْ كَانَ لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَلَا يُشْبِهُ هُوَ شَيْئاً».

---

(١) في نسخة (الحسين).

(٢) في نسخة - (لك).

(٣) في نسخة (يزعم).

(٤) في نسخة (ويله).

(٥) في نسخة + (له).

(٦) في نسخة (لم يتغير)، وفي أخرى (لم يتحد)، وفي أخرى (لم يتجز).

(٧) في نسخة + (فرق).

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله هو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني الثقة كوفي سكن الري من الثامنة[١]، ومحمد بن إسماعيل هو البرمكي صاحب الصومعة؛ بدلالة الطبقة والراوي والمروي عنه، وهو ثقة على الصحيح، رازي من السابعة[٢]، والحسين بن الحسن هو ابن بزد الدينوري[٣]؛ بدلالة رواية البرمكي عنه، وروايته عن بكر بن صالح، وهو مهمل، وبكر بن صالح: هو بكر بن صالح الرازي الضبي مولى، الصحيح اتحاده وضعفه، خلافا لبحث سابق اجريته؛ وبدلالة روايته عن الإمام موسى الكاظم عليه السلام فهو ممن ولد قبل ١٥٠هـ، وبدلالة رواية وإدراك السابعة له فهو ممن توفي في حدود ٢١٠هـ، وهذا حال الطبقة السادسة، وهو بعمر صفوان وإن كان بعيدا عن منزلته عنه كما مر[٤]، والحسن بن سعيد الأهوازي الثقة الأخ الأكبر للحسين[٥]، وهذه السلسلة السندية من الكليني إلى الحسن بن سعيد من السلاسل السندية المتكررة، وعبد الله بن المغيرة، ثقة كوفي، من الخامسة الذين أدركتهم السابعة[٦].

٥ محمد بن زياد:

يصعب تحديده برجل من رجال الخامسة، فهو مشترك بين خمسة، أربعة منهم مجاهيل، ولا يمكن تحديده بأحدهم على وجه الوثوق.

٥ يونس بن ظبيان:

مولى، كوفي، ضعيف، من الخامسة، قال فيه النجاشي: «مولى، ضعيف جدا، لا

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٢) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

(٣) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

(٤) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢٢٠).

(٥) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢٢٠).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٤)، الصفحة (٤٤٠).

يلتفت إلى ما رواه، كل كتبه تخليط، أخبرنا محمد بن جعفر قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا يعقوب بن يوسف بن زياد قال: حدثنا ذبيان بن حكيم الأودي عن يونس»[١]. وذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام وقال إنه كوفي[٢]. وقال فيه محمد بن مسعود العياشي: «يونس بن ظبيان متهم غال»[٣]. وعن ابن الغضائري: «يُوْنُسُ بنُ ظَبْيان، كُوْفِيٌّ، غال، كذّابٌ وضّاعٌ لِلحديث، رَوى عن أبي عَبْد الله عليه السلام، لا يُلْتَفَتُ إلى حديثِهِ»[٤].

وذكر (محمد بن مسعود العياشي) أن «عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي، قال: كان الحسن بن علي الوشاء بن بنت الياس، يحدثنا بأحاديثه، إذ مر علينا حديث النبي يرويه يونس بن ظبيان، حديث العمود، فقال: تحدثوا عني هذا الحديث لأروي لكم، ثم رواه»[٥].

أقول: كلام الوشاء منقول بسند معتبر، ولعل لا الناهية قبل كلمة (تحدثوا) قد سقطت من نسخة الاختيار.

وأما الفضل بن شاذان فعن الكشي قال: «ذكر الفضل في بعض كتبه: الكذابون المشهورون: أبو الخطاب، ويونس بن ظبيان، ويزيد الصايغ، ومحمد بن سنان، وأبو سمينة أشهرهم»[٦].

وفي الاختيار عن الكشي قال: «حدثني محمد بن قولويه القمي، قال: حدثني سعد بن عبد الله، قال: حدثني محمد بن عيسى، عن يونس، قال: سمعت رجلا من الطيارة

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٤٨ – ت ١٢١٠.
(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٢٣ – ت ٤٨٢٩.
(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٦٥٧.
(٤) رجال ابن الغضائري، احمد بن الحسين الغضائري، ص١٠١ – ت١٥٢.
(٥) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٦٥٧.
(٦) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٨٢٣.

يحدث أبا الحسن الرضا عليه السلام عن يونس بن ظبيان، أنه قال: كنت في بعض الليالي وأنا في الطواف فإذا نداء من فوق رأسي: يا يونس إني أنا الله لا اله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري، فرفعت رأسي فإذا ج[1]. فغضب أبو الحسن عليه السلام غضبا لم يملك نفسه، ثم قال للرجل: أخرج عني، لعنك الله، ولعن من حدثك، ولعن يونس بن ظبيان ألف لعنة يتبعها ألف لعنة كل لعنة منها تبلغك قعر جهنم، أشهد ما ناداه إلا شيطان، أما أن يونس مع أبي الخطاب في أشد العذاب مقرونان، وأصحابهما إلى ذلك الشيطان مع فرعون وآل فرعون في أشد العذاب، سمعت ذلك من أبي عليه السلام. قال يونس: فقام الرجل من عنده فما بلغ الباب إلا عشر خطا حتى صرع مغشيا عليه وقد قاء رجيعه وحمل ميتا. فقال أبو الحسن عليه السلام: أتاه ملك بيده عمود فضرب على هامته ضربة قلب فيها مثانته حتى قاء رجيعه وعجل الله بروحه إلى الهاوية، وألحقه بصاحبه الذي حدثه، بيونس بن ظبيان، ورأى الشيطان الذي كان يترائى له»[2].

والسند معتبر ظاهرا، ولكنه مما انفرد به اليقطيني عن يونس وهو غير مقبول عند جمع.

وأيضاً في الاختيار: «حدثني أحمد بن علي، قال: حدثني أبو سعيد الادمي، عن أبي القاسم عبد الرحمن بن حماد، عن ابن فضال، عن غالب بن عثمان، عن عمار ابن أبي عنبسة، قال: هلكت بنت لأبي الخطاب، فلما دفنها اطلع يونس بن ظبيان في قبرها، فقال: السلام عليك يا بنت رسول الله»[3].

وسندها قاصر.

وأيضا عنه قال: «حدثني محمد بن قولويه، عن سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمي، عن الحسن بن علي الزيتوني، عن أبي محمد القاسم بن الهروي، عن محمد بن الحسين بن

(١) في نسخة العلاّمة السيّد الكركي (ح)، ووفي الهامش (أبو الحسن).

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٦٥٧.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٦٥٧.

أبي الخطاب، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن يونس بن ظبيان؟ فقال: رحمه الله، وبنى له بيتا في الجنة، كان والله مأمونا على الحديث. قال أبو عمرو الكشي: ابن الهروي مجهول، وهذا حديث غير صحيح، مع ما قد روي في يونس بن ظبيان»[١].

ورواها ابن ادريس في مستطرفاته بطريق منقطع عن جامع البزنطي[٢].

وعلى هذا فلا يصح سند إلا رواية يونس بن عبد الرحمن التي رواها اليقطيني.

وعلى كل حال فالضعف مستحكم على الرجل.

المحصلة: السند قاصر كما هو ظاهر، ورواها الصدوق بسند آخر ولعل فيه تصحيفا، وهو قاصر أيضا.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٦٥٧.

(٢) مستطرفات السرائر، ابن إدريس الحلي، جامع البزنطي، ص٥٧٨.

٢٨٧ - ٧- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الله، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ الْحِمَّانِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليهما السلام: إِنَّ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ زَعَمَ[١] أَنَّ اللهَ جِسْمٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، عَالِمٌ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ[٢]، قَادِرٌ، مُتَكَلِّمٌ، نَاطِقٌ، وَالْكَلَامُ وَالْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ يَجْرِي مَجْرى وَاحِدٍ، لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مَخْلُوقاً.

فَقَالَ: «قَاتَلَهُ اللهُ، أَمَا عَلِمَ أَنَّ الْجِسْمَ مَحْدُودٌ، وَالْكَلَامَ غَيْرُ الْمُتَكَلِّمِ؟ مَعَاذَ اللهِ، وَأَبْرَأُ إِلَى اللهِ مِنْ هذَا الْقَوْلِ، لَا جِسْمٌ، وَلَا صُورَةٌ، وَلَا تَحْدِيدٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ مَخْلُوقٌ، إِنَّمَا تُكَوَّنُ الْأَشْيَاءُ بِإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، مِنْ غَيْرِ كَلَامٍ، وَلَا تَرَدُّدٍ فِي نَفَسٍ، وَلَا نُطْقٍ بِلِسَانٍ».

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله هو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني، ثقة، كوفي سكن الري، من الثامنة[٣]، ومحمد بن إسماعيل هو البرمكي، ثقة، رازي، من السابعة[٤]، وعلي بن العباس هو الجراذيني، ضعيف، من كبار السابعة[٥].

٥ الحسن بن عبد الرحمن الحماني:

يروي عنه الجراذيني الضعيف في طريقه إلى الإمام موسى الكاظم عليه السلام، يروي عنه الجراذيني وسلمة بن الخطاب وهما ضعيفان من السابعة، ورجلنا لا يعرف عنه شيء، وهو من السادسة.

المحصلة: الرواية قاصرة السند.

---

(١) في نسخة (يزعم).

(٢) في نسخة (عالم سميع بصير).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٤) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

(٥) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢٨٤).

٢٨٨ - ٨- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: وَصَفْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قَوْلَ هِشَامِ الْجَوَالِيقِيِّ وَمَا يَقُولُ فِي الشَّابِّ الْمُوَفَّقِ، وَوَصَفْتُ لَهُ قَوْلَ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم الثقة من الثامنة[١]، ومحمد بن عيسى هو اليقطيني وهو ثقة ولا يمتنع رواية علي عنه كما قدمناه من كبار السابعة[٢]، ويونس هو ابن عبد الرحمن الثقة الجليل من أصحاب الإجماع[٣]، وهذه من السلاسل المتكررة بكثرة في الكافي وغيره من كتب الحديث وفيها كلام تطرقنا له في محله[٤]، ومحمد بن حكيم، هو الخثعمي الثقة، من الخامسة[٥].

المحصلة: السند بحسب الضوابط وإن وصفها المجلسي بالجهالة وأظنه لمكان محمد بن حكيم، ولا يخفى أيضا مشكلة تفرد اليقطيني عن يونس به، ورفض ابن الوليد مثل هذا السند، وعدم الوثوق التام بالملاقاة بين اليقطيني ويونس، وعلى كل تقدير فالامام عليه السلام لم ينسب هذا إلى الجواليقي وإنما كعادتهم عليهم السلام أن يبينوا خطأ ما قيل بغض النظر عن نسبته أو عدم نسبته لقائل.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٣٠).

(٤) مرت في الجزء الثاني الحديث (٣٩).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٧)، الصفحة (٦٧٥).

بَابُ صِفَاتِ الذَّاتِ

٢٨٩- ١- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الطَّيَالِسِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «لَمْ يَزَلِ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ رَبَّنَا، وَالْعِلْمُ ذَاتُهُ وَلَا مَعْلُومَ، وَالسَّمْعُ ذَاتُهُ وَلَا مَسْمُوعَ، وَالْبَصَرُ ذَاتُهُ وَلَا مُبْصَرَ، وَالْقُدْرَةُ ذَاتُهُ وَلَا مَقْدُورَ، فَلَمَّا أَحْدَثَ الْأَشْيَاءَ وَكَانَ الْمَعْلُومُ، وَقَعَ الْعِلْمُ مِنْهُ عَلَى الْمَعْلُومِ، وَالسَّمْعُ عَلَى الْمَسْمُوعِ، وَالْبَصَرُ عَلَى الْمُبْصَرِ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْمَقْدُورِ».

قَالَ: قُلْتُ: فَلَمْ[1] يَزَلِ اللهُ مُتَحَرِّكاً؟

قَالَ: فَقَالَ: «تَعَالَى اللهُ؛ إِنَّ الْحَرَكَةَ صِفَةٌ مُحْدَثَةٌ بِالْفِعْلِ»[2].

قَالَ: قُلْتُ: فَلَمْ يَزَلِ اللهُ مُتَكَلِّماً؟

قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّ الْكَلَامَ صِفَةٌ مُحْدَثَةٌ لَيْسَتْ بِأَزَلِيَّةٍ، كَانَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا مُتَكَلِّمَ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم الثقة من الثامنة[3]، وصفوان بن يحيى، بياع السابري، كوفي، ثقة من أهل الاجماع، من السادسة[4]، وابن مسكان وهو عبد الله بن مسكان الثقة العين، من أصحاب الاجماع، من الخامسة[5]، وأبو بصير، هو ليث بن البختري بدلالة رواية ابن مسكان، ثقة كوفي، من الرابعة[6]، ويبقى الكلام في شيخ علي بن إبراهيم.

---

(١) في نسخة (لم).

(٢) في نسخة (للفعل).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٨)، الصفحة (٢٤٤).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٠٧)، الصفحة (٤٨٩).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٥٦)، الصفحة (٦٥٠).

٥ محمد بن خالد الطيالسي:

وهـو محمد بـن خالد بن عمر، لم يوثق صريحا، وابنه عبد الله الراوي الثقة المشـهور، ومحمـد كوفي، عمر ٩٧ عاماً، ولد مع صغار السادسة، سـنة ١٦٢ هـ، وتوفي مع رواة السـابعة، سنة ٢٥٩ هـ، فهو من السادسـة التي أدركتها الثامنة، ولذا فما وقع في الأسناد من روايته مباشرة عن عمرو بن شمر، فهو لا يصح وإن كان من المعمرين، إذ عمرو بن شمر توفي قبل ولادة الطيالسي الأب بخمس سنين، سنة ١٥٧ هـ.

قـال فيـه النجاشي: «محمد بـن خالد بن عمـر الطيالسي التميمي أبـو عبد الله، كان يسـكن بالكوفة في صحراء جرم. له كتاب نوادر أخبرنا ابن نوح، عن ابن سـفيان، عن حميـد بن زياد، قال: مـات محمد بن خالد الطيالسي ليلة الأربعاء لثلاث بقين من جمادى الآخرة سنة تسع وخمسين ومائتين، وهو ابن سبع وتسعين سنة»[1].

وذكـره الشـيخ في أصحاب الكاظـم عليه السلام»[2]، وذكره في من لم يـرو عنهم، وذكر أن علي بن الحسـن بن فضال وسعد رووا عنه[3]، وذكره مرة أخرى وقال: «محمد بن خالد الطيالسي، يكنى أبا عبد الله، روى عنه حميد أصولا كثيرة، ومات سـنة تسـع وخمسـين ومائتين، وله سبع وتسعون سنة»[4]. وذكره في الفهرست، وذكر رواية محمد بن علي بن محبوب عنه[5].

المحصلة: سند الرواية في الكافي يقصر عن إثبات صدوره

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٤٠ – ت ٩١٠.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٤٣ – ت ٥١٢٥.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٤٣٨ – ت ٦٢١٦.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٤٤١ – ت ٦٣٠٤.

(٥) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٢٨– ت ٦٤٨.

٢٩٠- ٢- مُحَمَّـدُ بْـنُ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَـامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام)، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «كَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَزَلْ عَالِماً بِمَا يَكُونُ؛ فَعِلْمُهُ بِهِ قَبْلَ كَوْنِهِ كَعِلْمِهِ بِهِ بَعْدَ كَوْنِهِ».

تحقيق السند:

محمـد بن يحيى هو العطار، ثقة، قمي، توفي بعد سـنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[١]، ومحمد بن الحسـين هو ابـن أبي الخطاب، ثقة، قمي، توفي سـنة ٢٦٢هـ، من السـابعة[٢]، وابن أبي عمير هو محمد بن زياد بن عيسـى الأزدي، غني عـن التعريف، ثقة، بغدادي، توفي سـنة ٢١٧هـ، من السادسة[٣]، وهشام بن سالم هو الجواليقي، ثقة، كوفي، توفي قبل سنة ١٨٣هـ، من الخامسـة[٤]، ومحمد بن مسـلم، المعروف، ثقة، كوفي، توفي سنة ١٥٠هـ أو قبلها بسنتين، من الرابعة[٥].

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٨)، الصفحة (١٤).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٠)، الصفحة (٤٠).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٤٢).

٢٩١- ٣- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنِ الْكَاهِلِيِّ، قَالَ: كَتَبْتُ إلى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: فِي دُعَاءٍ: الْحَمْدُ للهِ مُنْتَهى عِلْمِهِ؟

فَكَتَبَ إِلَيَّ: «لَا تَقُولَنَّ مُنْتَهى عِلْمِهِ؛ فَلَيْسَ لِعِلْمِهِ مُنْتَهىً، وَلكِنْ قُلْ: مُنْتَهى رِضَاهُ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى هو العطار، ثقة، قمي، توفي بعد سنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[١]، ومحمد بن الحسين هو ابن أبي الخطاب، ثقة، قمي، توفي سنة ٢٦٢هـ، من السابعة[٢]، وصفوان بن يحيى غني عن التعريف، ثقة من السادسة من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم كان بياعا للسابري توفي سنة ٢١٠هـ[٣]، والكاهلي عبد الله بن يحيى الكاهلي، تقبل روايته لوجاهته، كوفي من الخامسة[٤].

المحصلة: الرواية يوثق بصدورها عن الإمام الكاظم عليه السلام.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٨)، الصفحة (١٤).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٨)، الصفحة (٢٤٤).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٥٦)، الصفحة (٦٤٦).

٢٩٢- ٤- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ: أَنَّهُ كَتَبَ إِلى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام يَسْأَلُهُ عَنِ الله عَزَّ وَجَلَّ: أَكَانَ يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ أَنْ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ وَكَوَّنَهَا، أو لَمْ يَعْلَمْ ذلِكَ حَتّى خَلَقَهَا وَأَرَادَ خَلْقَهَا وَتَكْوِينَهَا، فَعَلِمَ مَا خَلَقَ عِنْدَ مَا خَلَقَ، وَمَا كَوَّنَ عِنْدَ مَا كَوَّنَ؟

فَوَقَّعَ بِخَطِّهِ عليه السلام: «لَمْ يَزَلِ الله عَالِماً بِالْأَشْيَاءِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْأَشْيَاءَ كَعِلْمِهِ بِالْأَشْيَاءِ بَعْدَ مَا خَلَقَ الْأَشْيَاءَ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى هو العطار، ثقة، قمي، توفي بعد سنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[١]، عن سعد بن عبد الله، قمي ثقة، توفي قبل أو بعد سنة ٣٠٠هـ بسنة، من الثامنة، وسيأتي الكلام فيه مفصلا، ومحمد بن عيسى، هو ابن عبيد اليقطيني الثقة، من كبار السابعة[٢]، وأيوب بن نوح بن دراج ثقة كوفي من السابعة من كبارها، والكلام في سعد وأيوب.

٥ سعد بن عبد الله:

شيخ الطائفة، ثقة جليل القدر، قمي من الثامنة، قال فيه النجاشي: «سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي أبو القاسم، شيخ هذه الطائفة وفقيهها ووجهها، كان سمع من حديث العامة شيئا كثيرا وسافر في طلب الحديث، لقي من وجوههم: الحسن بن عرفة، ومحمد بن عبد الملك الدقيقي، وأبا حاتم الرازي، وعباس الترقفي، ولقي مولانا أبا محمد عليه السلام، ورأيت بعض أصحابنا يضعفون لقاءه لأبي محمد ويقولون هذه حكاية موضوعة عليه، والله أعلم. وكان أبوه عبد الله بن أبي خلف قليل الحديث، روى عن الحكم بن مسكين، وروى عنه أحمد بن محمد بن عيسى. وصنف سعد كتبا كثيرة

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

وقع إلينا منها: كتب الرحمة، كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج، كتبه فيما رواه مما يوافق الشيعة خمسة كتب، كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب بصائر الدرجات، كتاب الضياء في الرد على المحمدية والجعفرية، كتاب فرق الشيعة، كتاب الرد على الغلاة، كتاب ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه، كتاب فضل الدعاء والذكر، كتاب جوامع الحج، كتاب مناقب رواة الحديث، كتاب مثالب رواة الحديث، كتاب المتعة، كتاب الرد على علي بن إبراهيم بن هاشم في معنى هشام ويونس، كتاب قيام الليل، كتاب الرد على المجبرة، كتاب فضل قم والكوفة، كتاب فضل أبي طالب وعبد المطلب وأبي النبي صلى الله عليه وآله، كتاب فضل العرب، كتاب الإمامة، كتاب فضل النبي ﷺ، كتاب الدعاء، كتاب الاستطاعة، كتاب احتجاج الشيعة على زيد بن ثابت في الفرائض، كتاب النوادر، كتاب المنتخبات، رواه عنه حمزة بن القاسم خاصة، كتاب المزار وكتاب مثالب هشام ويونس، وكتاب مناقب الشيعة، أخبرنا محمد بن محمد، والحسين بن عبيد الله، والحسين بن موسى قالوا: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا أبي وأخي، قالا: حدثنا سعد بكتبه كلها، قال الحسين بن عبيد الله -رحمه الله-: جئت بالمنتخبات إلى أبي القاسم بن قولويه -رحمه الله- أقرأها عليه، فقلت: حدثك سعد؟ فقال: لا، بل حدثني أبي وأخي عنه وأنا لم أسمع من سعد إلا حديثين. وتوفي سعد -رحمه الله- سنة إحدى وثلاثمائة وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين»(١).

وقال الشيخ: «سعد بن عبد الله القمي: يكنى أبا القاسم، جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة، فمن كتبه كتاب الرحمة، وهو يشتمل على كتب جماعة. منها: كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، وكتاب الصوم، وكتاب الحج وله كتاب جوامع الحج، وكتاب الضياء في الإمامة، وكتاب مقالات الإمامية، وكتاب مناقب رواة الحديث، وكتاب مثالب رواة الحديث، وكتاب في فضل قم والكوفة، وكتاب في فضل عبد الله وعبد المطلب وأبي طالب عليهم السلام، وكتاب بصائر الدرجات

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٧٧ - ت٤٥٧.

أربعة أجزاء، وكتاب المنتخبات نحو من ألف ورقة، وله فهرست كتب ما رواه، أخبرنا بجميع كتبه ورواياته عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن (الحسين)، عن سعد بن عبد الله، عن رجاله. قال ابن بابويه: إلا كتاب المنتخبات فإني لم أروها عن محمد بن الحسن إلا أجزاء قرأتها عليه وأعلمت على الأحاديث التي رواها محمد بن موسى الهمداني، وقد رويت عنه كل ما في كتاب المنتخبات مما أعرف طريقه من الرجال الثقات. وأخبرنا الحسين بن عبيد الله، وابن أبي جيد، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله»[١].

وعده في رجاله في أصحاب أبي محمد العسكري عليه السلام، قائلا: «سعد بن عبد الله القمي، عاصره عليه السلام، ولم أعلم أنه روى عنه»[٢]، وفي من لم يرو عنهم عليهم السلام، قائلا: «سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمي، جليل القدر، صاحب التصانيف ذكرناها في الفهرست، روى عنه ابن الوليد وغيره، روى ابن قولويه عن أبيه عنه»[٣].

أقول: يظهر من كلام النجاشي الذي نقله عن الغضائري الأب عن شيخه ابن قولويه أن ابن قولويه لم يرو عن سعد إلا حديثين، والباقي إنما رواه عن أخيه وأبيه.

٥ أيوب بن نوح:

كوفي، ثقة، من السابعة، من كبارها، وأبوه نوح، وعمه جميل، ابني دراج، وهما من الخامسة، ولم يرو عنهما، قال فيه النجاشي: «أيوب بن نوح بن دراج النخعي أبو الحسين كان وكيلا لأبي الحسن وأبي محمد عليهما السلام، عظيم المنزلة عندهما، مأمونا، وكان شديد الورع، كثير العبادة، ثقة في رواياته، وأبوه نوح بن دراج كان قاضيا بالكوفة، وكان صحيح الاعتقاد، وأخوه جميل بن دراج، أخبرنا أحمد بن محمد بن هارون قال: حدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن غالب، قال: حدثنا الطاطري قال: قال محمد بن سكين: نوح بن دراج دعاني إلى هذا الامر. روى أيوب عن جماعة من أصحاب أبي عبد

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٣٥ - ت ٣١٦.
(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٩٩ - ت ٥٨٥٢.
(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٤٢٧ - ت ٦١٤١.

الله عليه السلام، ولم يرو عن أبيه ولا عن عمه شيئا. له كتاب نوادر أخبرنا محمد بن محمد عن الحسن بن حمزة قال: حدثنا محمد بن جعفر بن بطة قال: حدثنا محمد بن علي بن محبوب وأحمد بن محمد بن خالد عن أيوب. رأيت بخط أبي العباس بن نوح فيما كان وصى إلي من كتبه عن جعفر بن محمد عن الكشي، عن محمد بن مسعود، عن حمدان النقاش، قال: كان أيوب من عباد الله الصالحين، قال أبو عمرو الكشي: كان من الصالحين، ومات وما خلف إلا مائة وخمسين دينارا، وكان عند الناس أن عنده مالا»[١].

وقال فيه الشيخ في الفهرست: «أيوب بن نوح بن دراج، ثقة. له كتاب وروايات ومسائل عن أبي الحسن الثالث عليه السلام، أخبرنا بها عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله والحميري، عنه»[٢]. وقد ذكره في رجاله ثلاثا: في أصحاب الرضا عليه السلام، وقال: «أيوب بن نوح بن دراج، كوفي، مولى النخع، ثقة»[٣]، وفي أصحاب الجواد عليه السلام، وقال: «أيوب بن نوح بن دراج، كوفي، مولى النخع، ثقة»[٤]، وفي أصحاب الهادي عليه السلام، وقال: «أيوب بن نوح بن دراج، ثقة»[٥].

وفي الاختيار: «عن محمد، قال: حدثني محمد بن أحمد النهدي كوفي وهو حمدان القلانسي، وذكر أيوب بن نوح وقال: كان في الصالحين وكان حين مات ولم يخلف إلا مقدار مائة وخمسين دينارا، وكان عند الناس أن عنده مالا لأنه كان وكيلا لهم، وكان يقع في يونس رحمه الله في ما يذكر عنه»[٦]، وقد وثقه الكشي في ترجمة محمد بن سنان كما مر فيمن روى عنه من الثقات.

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٠٢ - ت ٢٥٤.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٥٦- ت ٥٩.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٥٢ - ت ٥٢١٤.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٧٣ - ت ٥٥٢٤.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٨٣ - ت ٥٦٤٢.

(٦) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٨٤٢.

٢٩٣- ٥- عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عليه السلام أَسْأَلُهُ[1] أَنَّ مَوَالِيَكَ اخْتَلَفُوا فِي الْعِلْمِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَمْ يَزَلِ اللهُ[2] عَالِماً قَبْلَ فِعْلِ الْأَشْيَاءِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لاَ نَقُولُ: لَمْ يَزَلِ اللهُ عَالِماً؛ لِأَنَّ مَعْنى «يَعْلَمُ» «يَفْعَلُ»، فَإِنْ أَثْبَتْنَا الْعِلْمَ[3]، فَقَدْ أَثْبَتْنَا فِي الْأَزَلِ مَعَهُ[4] شَيْئاً، فَإِنْ رَأَيْتَ جَعَلَنِيَ اللهُ فِدَاكَ أَنْ تُعَلِّمَنِي مِنْ ذلِكَ مَا أَقِفُ عَلَيْهِ وَلَا أَجُوزُهُ. فَكَتَبَ بِخَطِّهِ عليه السلام: «لَمْ يَزَلِ اللهُ عَالِماً تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذِكْرُهُ».

تحقيق السند:

علي بن محمد، مشترك بين ثقتين، ابن بندار صهر البرقي وعلان خال الكليني، والأرجح كونه علان خال الكليني كما قدمناه في روايات هذا العنوان عن سهل، وهو رازي من الثامنة[5]، وسهل بن زياد رازي من السابعة، ضعيف لا يعتمد عليه[6]، ويبقى الكلام في جعفر بن محمد بن حمزة.

٥ جعفر بن محمد بن حمزة:

وسهل بن زياد يروي عن مجموعة اسمهم جعفر بن محمد، وأكثر من يروي عنه هو جعفر بن محمد الأشعري وهو راوي كتاب القداح، واسمه جعفر بن محمد بن عبيد الله القمي، كما يظهر من أسناد أخرى، وقد يرد أحيانا باطلاق جعفر بن محمد لمعروفية

---

(١) في نسخة - (أساله).

(٢) في نسخة - (الله).

(٣) في نسخة (الفعل).

(٤) في نسخة (معه في الأزل).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٣).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

توسـطه بين القداح وسـهل، وهو موثق لرواية الأشـعري عنه[1]، وجعفر بن محمد بن يسار (بشير)، ولعله هو نفسه جعفر بن محمد الكوفي، وهو يروي عن الدهقان، وجعفر بـن محمد مطلق يروي عـن إبراهيم ابن أبي البلاد، وجعفر بـن محمد بن حمزة، في مورد واحـد وهو روايتنا هـذه، وفي انطباق الأخير على أي من السـابقين قصور في المقتضي؛ ولذا فالصحيح أن يقال أنه لا يعرف.

المحصلة: الرواية ضعيفة السند.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٦)، الصفحة (٢٠٣).

٢٩٤- ٦- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ سُكَّرَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تُعَلِّمَنِي هَلْ كَانَ اللهُ جَلَّ وَجْهُهُ يَعْلَمُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ أَنَّهُ وَحْدَهُ؟ فَقَدِ اخْتَلَفَ مَوَالِيكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ كَانَ يَعْلَمُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئاً مِنْ خَلْقِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا مَعْنى «يَعْلَمُ» «يَفْعَلُ»، فَهُوَ الْيَوْمَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَاغَيْرُهُ قَبْلَ فِعْلِ الْأَشْيَاءِ، فَقَالُوا: إِنْ أَثْبَتْنَا أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَالِماً بِأَنَّهُ لَاغَيْرُهُ، فَقَدْ أَثْبَتْنَا مَعَهُ غَيْرَهُ فِي أَزَلِيَّتِهِ، فَإِنْ رَأَيْتَ يَا سَيِّدِي، أَنْ تُعَلِّمَنِي مَا لَا أَعْدُوهُ إِلى غَيْرِهِ.

فَكَتَبَ عليه السلام: «مَا زَالَ اللهُ عَالِماً تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذِكْرُهُ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي من الثامنة، وأحمد بن محمد هو ابن عيسى الأشعري الثقة المعروف، قمي من السابعة توفي بعد ٢٧٤هـ، والحسين بن سعيد من صغار السادسة أهوازي ثقة، والقاسم بن محمد هنا هو الجوهري وليس الأصفهاني للطبقة، وهو كوفي سكن بغداد من كبار السادسة ممن لم يلق أبا عبد الله عليه السلام، وهذه السلسة السندية مرت في روايات سابقة، ونبهنا إلى ضعفها من جهة؛ جهالتنا بالجوهري، فليرجع إلى محله[1]، ويبقى الكلام في بقية السند.

• عبد الصمد بن بشير:

كوفي، ثقة من الخامسة، ما يرد من رواية موسى بن القاسم الذي هو من السابعة عنه مباشرة ليس بمقبول بدون واسطة كما سيأتي، قال فيه النجاشي: «عبد الصمد بن بشير العرامي العبدي مولاهم، كوفي، ثقة ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب يرويه عنه جماعة، منهم عبيس بن هشام الناشري، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد قال: حدثنا علي بن

---

(١) مر تفصيل ذلك السند؛ في الجزء الثاني ح (١٤٤)، ص(٦٢٠)، وفي هذا الجزء، ح ٢٣٨.

حبشي بن قوني قال: حدثنا حميد بن زياد، عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك عن عبيس، عن عبد الصمد بكتابه، وأخبرني أحمد بن محمد بن الجراح قال: حدثنا محمد بن همام قال: حدثنا حميد بن زياد قال: حدثنا القاسم بن إسماعيل، عن عبيس، عن عبد الصمد بكتابه»[١].

وذكره الشيخ في الفهرس والرجال، ويظهر من طرق النجاشي والشيخ رواية عبيس الناشري(ت ٢١٠هـ) عنه، ومن طريق الصدوق رواية جعفر بن بشير(ت٢٠٨هـ) عنه، وهو موافق لطبقة الرجل فعبيس الناشري وجعفر بن بشير من السادسة، وعبد الصمد من الخامسة، وأما ما يرد في الأسناد من رواية موسى بن القاسم عنه بلا واسطة فليس صحيحا.

٥ فضيل بن سكرة:

كوفي، لم يرد في حقه توثيق، يظهر أنه من الرابعة، لروايته عن الباقر عليه السلام ورواية الخامسة عنه، أو من كبار الخامسة، لرواية البزنطي عنه، وإن كان يحتمل السقط في تلك الرواية، وعلى هذا يتوقف الحكم بوثاقة الرجل على مبنى السيد مرجع الطائفة وولده الأكبر دام ظلهما، ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وردت فيه رواية وهي ما رواه الصدوق في الفقيه حيث قال: «وقد روي عن أبي كهمس أنه قال: تقدمت إلى شريك في شهادة لزمتني، فقال لي: كيف أجيز شهادتك، وأنت تنسب إلى ما تنسب إليه، قال أبو كهمس: فقلت وما هو؟ قال: الرفض، قال: فبكيت، ثم قلت: نسبتني إلى قوم أخاف أن لا أكون منهم، فأجاز شهادتي، وقد وقع مثل ذلك لابن أبي يعفور ولفضيل سكرة»[٢]. ولا يمكن اشتشفاف الوثاقة منها.

المحصلة: الرواية ضعيفة السند.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٤٩ - ت ٦٥٤.

(٢) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٣، ص٧٥.

بابٌ آخَرُ وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ

٢٩٥- ١ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ حَرِيزٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ فِي صِفَةِ الْقَدِيمِ: «إِنَّهُ وَاحِدٌ، صَمَدٌ، أَحَدِيُّ الْمَعْنَى، لَيْسَ بِمَعَانِي[1] كَثِيرَةٍ مُخْتَلِفَةٍ».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، يَزْعُمُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ[2] أَنَّهُ يَسْمَعُ بِغَيْرِ الَّذِي يُبْصِرُ، وَيُبْصِرُ بِغَيْرِ الَّذِي يَسْمَعُ؟

قَالَ: فَقَالَ: «كَذَبُوا، وَأَلْحَدُوا، وَشَبَّهُوا، تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ[3]؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، يَسْمَعُ بِمَا يُبْصِرُ، وَيُبْصِرُ بِمَا يَسْمَعُ».

قَالَ: قُلْتُ: يَزْعُمُونَ أَنَّهُ بَصِيرٌ[4] عَلَى مَا يَعْقِلُونَهُ؟

قَالَ: فَقَالَ: «تَعَالَى اللهُ، إِنَّمَا يُعْقَلُ مَا كَانَ بِصِفَةِ[5] الْمَخْلُوقِ وَلَيْسَ اللهُ كَذَلِكَ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم هو صاحب التفسير، ثقة من الثامنة[6]، ومحمد بن عيسى بن عبيد هو اليقطيني، وهو ثقة لا تمتنع رواية علي عنه كما قدمناه، وهو من كبار السابعة[7]، وحماد هو حماد بن عيسى، الثقة الكوفي، من الخامسة وقد عمر نيفا وتسعين فتوفي مع

---

(١) في نسخة (بمعان).

(٢) في نسخة – (قوم من أهل العراق).

(٣) في نسخة – (عن ذلك) وفي نسخة اخرى + (علوا كبيرا).

(٤) في نسخة (يبصر).

(٥) في نسخة (يصفه).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

الجيل الذي بعده من السادسة سنة ٢٠٩ هـ فأدركته السابعة[١]، وحريز هو ابن عبد الله السجستاني، كوفي ثقة من الخامسة[٢]، ومحمد بن مسلم هو الراوي الذائع الصيت الثقة الأعور الطحان الكوفي من مشاهير الرابعة[٣].

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٩)، الصفحة (١٣٨).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٨٥)، الصفحة (٢٩٨).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٤٢).

٢٩٦- ٢- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: فِي حَدِيثِ الزِّنْدِيقِ الَّذِي سَأَلَ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام أَنَّهُ قَالَ لَهُ: أَتَقُولُ: إِنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ؟

فَقَالَ[1] أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: «هُوَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، سَمِيعٌ[2] بِغَيْرِ جَارِحَةٍ، وَبَصِيرٌ بِغَيْرِ آلَةٍ، بَلْ يَسْمَعُ بِنَفْسِهِ، وَيُبْصِرُ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ قَوْلِي: إِنَّهُ سَمِيعٌ بِنَفْسِهِ أَنَّهُ شَيْءٌ وَالنَّفْسُ شَيْءٌ آخَرُ، وَلكِنِّي أَرَدْتُ عِبَارَةً عَنْ نَفْسِي؛ إِذْ[3] كُنْتُ مَسْؤُولاً، وَإِفْهَاماً لَكَ؛ إِذْ كُنْتَ سَائِلاً، فَأَقُولُ: يَسْمَعُ بِكُلِّهِ لَا أَنَّ[4] كُلَّهُ لَهُ بَعْضٌ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ لَنَا لَهُ[5] بَعْضٌ، وَلكِنْ[6] أَرَدْتُ إِفْهَامَكَ، وَالتَّعْبِيرُ عَنْ نَفْسِي، وَلَيْسَ مَرْجِعِي[7] فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِلا[8] أَنَّهُ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ، الْعَالِمُ الْخَبِيرُ، بِلَا اخْتِلَافِ الذَّاتِ، وَلَا اخْتِلَافِ مَعْنًى[9]».

تحقيق السند:

مر هذا السند وبيان ضعفه في الحديث (٢١٧) فليراجع في محله.

---

(١) في نسخة (قال فقال).

(٢) في نسخة - (سميع).

(٣) في نسخة (إذا).

(٤) في نسخة (لأن).

(٥) في نسخ عدة - (له).

(٦) في نسخة (ولكني).

(٧) في نسخة (مرجع قولي).

(٨) في نسخة + (إلى).

(٩) في نسخة (المعنى).

بَابُ الْإِرَادَةِ أَنَّهَا مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ وَسَائِرِ صِفَاتِ الْفِعْلِ

٢٩٧ - ١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَهْوَازِيِّ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ[١]: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: لَمْ يَزَلِ اللهُ مُرِيداً؟ قَالَ[٢]: «إِنَّ الْمُرِيدَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمُرَادٍ مَعَهُ[٣]، لَمْ يَزَلِ اللهُ[٤] عَالِماً قَادِراً، ثُمَّ أَرَادَ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة من الثامنة[٥]، وأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، هو القمي الثقة، من السابعة[٦]، والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة[٧]، والنضر بن سويد، كوفي ثقة، من الخامسة[٨]، وعاصم بن حميد، كوفي ثقة، من الخامسة[٩].

المحصلة: السند صحيح، وعلى النسخة التي كان السند فيها عن عاصم عن أبي بصير، فهو وإن كان الأقوى زيادة أبي بصير فيه، لكن على كل حال يبقى السند معتبرا.

---

(١) في نسخة + (عن أبي بصير).
(٢) في نسخة (فقال).
(٣) في نسخة + (بل).
(٤) في نسخة - (الله).
(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).
(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).
(٧) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٥)، الصفحة (٥٦٢).
(٨) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٨).
(٩) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٤٩)، الصفحة (٦٣٤).

٢٩٨- ٢- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: عِلْمُ اللهِ وَمَشِيئَتُهُ هُمَا مُخْتَلِفَانِ أو مُتَّفِقَانِ؟

فَقَالَ: «الْعِلْمُ لَيْسَ هُوَ الْمَشِيئَةَ؛ أَلَاترى أَنَّكَ تَقُولُ: سَأَفْعَلُ[1] كَذَا إِنْ شَاءَ اللهُ، وَلَا تَقُولُ: سَأَفْعَلُ كَذَا إِنْ عَلِمَ اللهُ، فَقَوْلُكَ: «إِنْ شَاءَ اللهُ» دَلِيلٌ عَلى أَنَّهُ لَمْ يَشَأْ؛ فَإِذَا شَاءَ، كَانَ الَّذِي شَاءَ كَمَا شَاءَ، وَعِلْمُ اللهِ السَّابِقُ[2] لِلْمَشِيئَةِ».

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله هو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني الثقة كوفي سكن الري من الثامنة[3]، ومحمد بن إسماعيل هو البرمكي صاحب الصومعة بدلالة الطبقة والراوي والمروي عنه، وهو ثقة على الصحيح، رازي من السابعة[4]، والحسين بن الحسن هو المهمل ابن برد الدينوري[5]؛ بدلالة رواية البرمكي عنه وروايته عن بكر بن صالح، وبكر بن صالح هو بكر بن صالح الرازي الضبي مولى، الصحيح اتحاده وضعفه، خلافا لبحث سابق اجريته، وبدلالة روايته عن الإمام موسى الكاظم عليه السلام فهو ممن ولد قبل ١٥٠هـ، وبدلالة رواية وادراك السابعة له فهو ممن توفي في حدود ٢١٠هـ، وهذا حال الطبقة السادسة، وهو بعمر صفوان وإن كان بعيدا عن منزلته[6]، وهذا التسلسل السندي يتكرر في عدة روايات في هذا الكتاب، وعلي بن أسباط، هو

---

(١) في نسخة (سأعلم).

(٢) في نسخة (سابق).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٤) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

(٥) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

(٦) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢٢٠).

بياع الزطي، كوفي من السادسة، كان فطحيا ثقة، اوثق الناس لهجة، وعدل عن مذهبه كما عن النجاشي، وقيل: بقي، كما عن ابن مسعود، ترحم الإمام الجواد (عليه السلام) عليه، مما يؤكد عدوله[١]، والحسن بن الجهم هو الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين ثقة كوفي من كبار السادسة[٢]، ويبقى الكلام روايته هنا عن جده بكير بن أعين، وهو خطأ لا محالة فإن بكير بن أعين توفي قبل سنة ١٤٨هـ في حياة الصادق (عليه السلام)، وليس من المقبول رواية السادسة عنه، ولم يرد في غير هذا السند رواية الحسن عن جده بكير، نعم هو يروي عن عمه عبد الله بن بكير بن أعين، ولذا فالسند الحالي محكوم بالتصحيف والغالب في مثل هذه الأسناد أن تنتهي بابن بكير وليس ببكير؛ فالظاهر سقوط كلمة (ابن) قبل بكير فيستقيم السند، فتكون الرواية عن عبد الله بن بكير بن أعين الثقة الفطحي الكوفي، وهو من الخامسة[٣].

المحصلة: السند قاصر عن إثبات الصدور بالدينوري.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٢)، الصفحة (٢٥٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٤)، الصفحة (٩٢).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٥)، الصفحة (٦٠٠).

٢٩٩ - ٣- أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام: أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِرَادَةِ مِنَ اللهِ وَمِنَ الْخَلْقِ؟ قَالَ: فَقَالَ: «الْإِرَادَةُ مِنَ الْخَلْقِ: الضَّمِيرُ وَمَا يَبْدُو لَهُمْ بَعْدَ ذلِكَ مِنَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا مِنَ اللهِ تَعَالَى، فَإِرَادَتُهُ إِحْدَاثُهُ لَاغَيْرُ ذلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرَوِّي، وَلَا يَهُمُّ، وَلَا يَتَفَكَّرُ، وَهذِهِ الصِّفَاتُ مَنْفِيَّةٌ عَنْهُ، وَهِيَ صِفَاتُ الْخَلْقِ؛ فَإِرَادَةُ اللهِ الْفِعْلُ لَاغَيْرُ ذلِكَ؛ يَقُولُ لَهُ: «كُنْ» فَيَكُونُ بِلَا لَفْظٍ، وَلَا نُطْقٍ بِلِسَانٍ، وَلَا هِمَّةٍ، وَلَا تَفَكُّرٍ؛ وَلَا كَيْفَ لِذلِكَ، كَمَا أَنَّهُ لَا كَيْفَ لَهُ».

تحقيق السند:

أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة من الثامنة[1]، ومحمد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، أشعري قمي، ثقة من السابعة[2]، وصفوان بن يحيى كوفي، ثقة من السادسة[3]، وهذه السلسلة السندية من السلاسل السندية المتكررة بكثرة.

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٦).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٨)، الصفحة (٢٤٤).

٣٠٠- ٤ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «خَلَقَ اللهُ الْمَشِيئَةَ بِنَفْسِهَا، ثُمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ بِالْمَشِيئَةِ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم هو الثقة المعروف صاحب التفسير، من الثامنة[١]، وأبوه هو إبراهيم بن هاشم وهو حسن الحال كما عليه المشهور، من السابعة[٢]، وابن أبي عمير ثقة معروف، من السادسة[٣]، وعمر بن أذينة الثقة الوجه، المتوفى قبل سنة ١٦٩هـ[٤].

المحصلة: الرواية معتبرة السند.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).
(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).
(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).
(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٢)، الصفحة (٥٢٢).

٣٠١- ٥- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَـا، عَـنْ أَحْمَدَ بْـنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِـيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَـى، عَـنِ الْمُشْرِقِـيِّ[١]، عَنْ[٢] حَمْـزَةَ بْنِ الْمُرْتَفِعِ، عَـنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، قَـالَ: كُنْتُ فِي مَجْلِسِ أَبِي جَعْفَـرٍ عليه السلام إِذْ دَخَـلَ عَلَيْهِ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، فَقَالَ لَـهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوى﴾ مَا ذلِكَ الْغَضَبُ؟ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «هُوَ الْعِقَابُ يَا عَمْرُو؛ إِنَّهُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ قَدْ زَالَ مِنْ شَيْءٍ إِلى شَيْءٍ، فَقَدْ وَصَفَهُ صِفَةَ مَخْلُوقٍ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لَايَسْتَفِزُّهُ[٣] شَيْءٌ فَيُغَيِّرَهُ».

تحقيق السند:

العدة وفيها من هو ثقة[٤]، عن أحمد بن محمد البرقي وهو الثقة صاحب المحاسن[٥]، ومحمد بن عيسـى هو اليقطيني الثقة المار الذي هو من كبار السابعة[٦]، وكونه اليقطيني بدلالة المشرفي أو المشرقي، وباقي الكلام في السند بعد اليقطيني.

ه المشرقي:

الكلام في أربع مسائل:

الأولى: في كونـه بالقـاف أم بالفـاء؟ **الثانية**: في اسـمه، **والثالثة**: في تعـدده واتحاده، **الرابعة**: في تقرير حاله.

---

(١) في نسخة (المشرفي).

(٢) في نسخة - (عن) فيكون (المشرقي حمزة بن المرتفع) وهو سقط لـ(عن) كما سيرد بيانه في المتن.

(٣) في نسخة (لا يستغره).

(٤) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

المسألة الأولى:

ويظهـر أن لقبه بالقاف وليـس بالفاء، إذ الراوي الذي يروي عنه اليقطيني في كتاب الاختيار مكرراً يلقب بالمشرقي بالقاف وكذا ما في الكافي كما في أكثر النسخ المخطوطة، أما ما في نسخة بالفاء فهو تصحيف وسقط لنقطة عن القاف، ويؤكد كل هذا أنه عين ما ضبطه العلامة في إيضاح الاشـتباه من كونه بالقاف[1]، وكذا ما سيأتي من ذكره في كتب الرجال والفهارس من كونه بالقاف كما في النجاشي، والكشي، وما عن حمدويه.

المسألة الثانية:

قد يظهر أن اسـم الرجل من السند المسطور في هذه الرواية في بعض النسخ أنه حمزة بـن المرتفع (حمزة بـن الربيع)، وهو ما يظهر أيضا من الصدوق في معانيه عند ذكره لهذه الرواية، حيث لم ترد (عن) بين حمزة بن المرتفع (الربيع) وبين المشرقي. وفي بعض نسخ التوحيد: «عن المشرقي عبد الله بن قيس»، مما يعني أن اسمه (عبد الله بن قيس)، وسلمه السـيد الخوئـي طاب ثراه؛ فذكر عنوان حمزة بن المرتفع المشرقي اسـتنادا إلى سـند هذه النسـخ، وضاع عليه التصحيف فيها، وكذا ضاع على كبير الصنعة السـيد البروجردي (طـاب ثراه) في طبقـات رجال الكافي، فذكـر عنوان المشرقي حمزة بـن المرتفع في باب النسـب والألقاب، وأنه يروي عنه محمد بن عيسـى وهو اليقطيني، وقال فيه: لعله من السادسة.

لكن تتبع الأسـناد يؤكد بـلا ريب أن الراوي الذي يلقـب بالمشرقي، والذي يروي عنه اليقطيني مراراً اسـمه هشـام بـن إبراهيم، وليس حمزة بن المرتفـع (الربيع) أو عبد الله بـن قيـس، ويؤكد ذلـك بضرس قاطـع أن في أكثر نسـخ الكافي هنا، بـل وما رواه الصـدوق، وجود (عن) بين المشرقي وحمـزة، فهو الصحيح، وقد صرح في الاختيار أن اسـم المشرقي: هشـام بن إبراهيم كما يظهر مما رواه «حمدويه وإبراهيـم قالا: حدثنا أبو جعفر محمد بن عيسـى العبيدي، قال: سمعت هشام بن إبراهيم الختلي، وهو المشرقي،

(١) ايضاح الاشتباه، العلامة، ص٣١٣.

يقول: استأذنت لجماعة علي أبي الحسن عليه السلام سنة ١٩٩، فحضروا...»[١].

وكذا أيضا في الاختيار قال عن بعض أشياخه، قال: «حدثني العبيدي، عن هشام بن إبراهيم الختلي وهو المشرقي، قال: قال لي أبو الحسن الخراساني..»[٢].

ويظهر أنه نفسه من سماه النجاشي بهاشم؛ لاختلاط اسم (هشام) و(هاشم) في كثير من الروايات والأسماء؛ بسبب طريقة كتابته في كتب القدماء على رسم (هشم)، وكم من هاشم أصبحت هشاما وبالعكس، فهما وإن كانا اسمين إلا أن اعتبارهما اسما واحدا عند سرد الرجال أنسب بالمقام؛ فإنه لا يمكن الحكم البتة بالتعدد بين عنوان سمي هشاما وآخر سمي هاشما لمجرد هذا، وسيأتي في هذا مزيد بيان في هذه النكتة، وعلى كل حال فالمعروف الذي يلقب بالمشرقي والذي يروي عنه اليقطيني هو ابن إبراهيم والمسمى بهاشم أو هشام.

المسألة الثالثة:

والآراء فيها ثلاثة:

الأول: أنه شخص واحد.

وهو: هاشم (هشام) بن إبراهيم المشرقي العباسي الختلي، كما هو ظاهر كلام النجاشي، وهو اختيار العلّامة في الخلاصة[٣]، والمجلسي الأول كما في روضة المتقين[٤]، وغيرهم.

ويدلّ على الاتحاد أمور منها:

ما قاله النجاشي في ترجمته: «هاشم بن إبراهيم العباسي، الذي يقال له المشرقي:

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٨٩.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٣٥٧.

(٣) خلاصة الأقوال، العلامة، ص٤١٥.

(٤) روضة المتقين، محمد تقي المجلسي، ص١٩٥.

روى عـن الرضـا عليه السلام، له كتاب يرويه جماعة. أخبرنا الحسـين، عـن علي بن محمد، عن حمزة، عن سعد، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن يونس، عن هاشم، عن الرضا بالنسخة»[1].

ومـا ذكره الكشي عـن «حمدويه وإبراهيم، قـالا: حدثنا أبو جعفر محمد بن عيسـى العبيدي، قال: سـمعت هشـام بـن إبراهيم الختـلي[2] وهو المشرقي العبـاسي[3] يقول: استأذنت لجماعة على أبي الحسن عليه السلام في سنة تسع وتسعين ومائة»[4].

مع اتحاد اسم الأب وكثرة اختلاط هاشم بهشام كما مر.

الثاني: أنهما اثنين.

وإليه ذهب صاحب المسـتدرك، وقـال بعد أن سرد أخبار المـدح والقدح: «والذي حصـل لي بعـد التأمل في هـذه الأخبـار في المقامين أن هشـام بن إبراهيـم المشرقي ثقة صاحب كتاب، وهو الموجود في الأسـانيد، ويلقب بالعباسي، وهناك هشام بن إبراهيم آخر، يلقب بالعباسي أيضا، وهو الذي كان مستقيما أو منافقا، ثم أظهر النصب والعداوة والتزندق، وكان من جملة رجال الدولة وأعوان العباسيين»[5]. ثم استدل بمجموعة من القرائن سيأتي تحقيق حالها إن شاء الله تَعَالَى.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٣٥ - ت ١١٦٨.

(٢) فيـما يتوفر لدي من نسـخ مخطوطـة (الختلي)، وفي أخرى بدون تنقيـط (الحىلى) ونقل عن بعض (الجبلي).

(٣) نقـل صاحـب المسـتدرك الرواية وفيهـا في هذا الموضع: (وهـو المشرقي العباسي) كـما في المتن، لكـن فيما لدي من مخطوطات وهي كما في المطبوع ومـا نقله غيره من الأعلام عن الكشي: (وهو المشرقـي) بدون اضافة كلمـة (العباسي)، ومن المعلوم ما يمكن أن تكون لتلك الكلمة من تغيير لوجهة المطلب.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٨٩.

(٥) خاتمة المستدرك، النوري، ج٥، ص٣٦٧.

وكذا فعل صاحب القاموس فقال: «ثمّ التحقيق: إنّه وإن عنونّا ستّة مسمّين بهشام بن إبراهيم: «الأحمر»، و «الختلي»، و»الراشدي»، و«صاحب الرضا عليه السلام»، و«العبّاسي»، و «المشرقي»، إلاّ أنّ الأصل فيهم اثنان: «العبّاسي»، و «المشرقي».

وأمّا «الراشدي» فهو «العبّاسي» كما صرّح به فيه، كما أنّ «الختلي» هو «المشرقي» كما صرّح به أيضاً فيه. كما أنّ «الأحمر» و«صاحب الرضا عليه السلام» أيضاً هما المشرقي؛ لعدم ورود قدح في «الأحمر» كالمشرقي، وكون «صاحب الرضا عليه السلام» مدحاً، والمشرقي ممدوح مع عدم تضادّ. وأمّا القول باتّحاد الجميع كالقول بكونهم أكثر من اثنين عليل»[1].

وإلى ذلك أيضا ذهب السيد الخوئي طاب ثراه في المعجم، لكن التعدد عنده قدس سره من أن أحدهما هو المشرقي وأن الآخر هو العباسي، وأن العباسي زنديق والمشرقي ثقة، فقال قدس سره: «التغاير بين هذا المشرقي وبين هشام بن إبراهيم العباسي ظاهر، وإن كانا يشتركان في أن كلا منهما من أصحاب الرضا عليه السلام، وهذا ثقة ثقة، وذاك زنديق كذاب؛ ولأجل ذلك عنون الكشي كلا منهما مستقلا، وذكر في كل منهما ما ورد في شأنه من الرواية، إلا أنه مع ذلك قد اشتبه الأمر على بعضهم فزعموا الاتحاد، والأصل في ذلك ما ذكر النجاشي من أن العباسي هو المشرقي، وهو سهو منه جزما، كما أن تسميتهما بهاشم دون هشام سهو آخر»[2].

وقال أيضا قدس سره: «مقتضى كلام النجاشي أن من يقال له المشرقي اسمه هاشم بن إبراهيم، وأنه العباسي. ولكن يجيء عن الكشي أن اسمه هشام، وأن العباسي غير المشرقي، والأول مذموم، والثاني ممدوح. والظاهر أن ما في الكشي من أن اسمه هشام هو الصحيح، فإن الموجود في الروايات وفي مشيخة الفقيه: هشام بن إبراهيم، وأما هاشم بن إبراهيم العباسي، أو المشرقي، فلم نجد له ولا رواية واحدة»[3].

---

(١) القاموس، التستري، ج١٠، ص٥١٩.

(٢) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج٢٠، ص٢٩٣.

(٣) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج٢٠، ص٢٦٣.

ويلاحظ أن السيد الخوئي طاب ثراه استفاد التعدد من أمور:

أولها: اختلاف الاسم واللقب، فأحدهما هشام المشرقي، والآخر هاشم العباسي.

الثاني: أن الكشي أفرد لكل واحد منهما ترجمة مستقلة.

الثالث: أن أحدهما ثقة ثقة، والآخر كان زنديقا كذاباً.

الرابع: أن من ادعى الاتحاد كان قد اعتمد عبارة النجاشي وقد رماها السيد تتن بالسهو.

وأما صاحب المستدرك فاستدل لمدعاه بأمور:

أولها: أن أحدهما مشرقي أي من أهل الشرق والمراد به خراساني وما والاها، من أهل ختل كسكر في القاموس وغيره بلد ما وراء النهر، وقد خرج منه جماعة من العلماء والمحدثين ومنهم: إبراهيم بن محمد بن العباس الختلي من مشايخ أبي عمرو الكشي، والثاني راشدي همداني، وهمدان من بلاد الجبل.

ثانيها: إن وجه تسمية المشرقي بالعباسي: أنه كتب لنجاة نفسه من هارون كتابا أثبت فيه إمامة العباس؛ فنجا منه، كما مر عن الكشي، وإن اشتبه عليه فذكره في ذيل ما ورد في ذم الآخر، وأما الثاني فوجه التسمية تأديبه العباس ابن المأمون.

ثالثها: عدم تعرض النجاشي لنقل الطعن والذم في العباسي الذي صرح بأنه المشرقي، واحتمال عدم وقوفه على ما في الكشي والكافي والعيون وقرب الإسناد فاسد جدا، وعدم إفراده المذموم بالترجمة لعدم دخوله في الرواة والمحدثين والمؤلفين؛ ولذا قلنا: إن الموجود في الأسانيد هو العباسي المشرقي، وإنما الخلط والاشتباه جاء من الكشي، فقال في العنوان: ما روي في هشام بن إبراهيم العباسي من أصحاب الرضا عليه السلام، فذكر فيه أخبار الذم وبعض أخبار المدح.

وقال في عنوان آخر: ما روي في هشام بن إبراهيم المشرقي من أصحاب الرضا عليه السلام، وذكر فيه قصة الوثاقة، مع أنه صرح في ترجمة جعفر بن عيسى بن يقطين: أن هشام بن

إبراهيم الختلي هو المشرقي العباسي؛ فاتضح -بحمد الله تَعَالَى - تعدده ووثاقة المشرقي، وعدم المضرة في الاشتراك في صورة الإطلاق؛ لعدم دخول الزنديق في زمرة الرواة وأرباب الكتب، مع أن الصدوق ذكر الطريق إلى صاحب الكتاب المعدود من الكتب المعتمدة.

الثالث: أنهم ثلاثة.

وإليه ذهب الشيخ محمد في شرح الاستبصار كما عن المستدرك، وكذا ذهب الكرباسي في الإكليل، فقال: «ومقتضى اختلاف ظاهر العنوان أن الرجل ثلاثة: هاشم بن إبراهيم العباسي الذي يقال له المشرقي، وهشام بن إبراهيم العباسي وهو ليس بالمشرقي، وهشام بن إبراهيم المشرقي هو ليس بالعباسي»[1].

ومدرك القوم تعدد العنوان الذي يشير بظاهره إلى تعدد المعنون ما لم يقم دليل على اتحاد بعض العناوين مع بعضها البعض، وينهدم هذا الرأي بمجرد الاستدلال على الاتحاد أو على التعدد بالاثنين، فإن قوامه عدم الدليل لا الدليل.

أقول:

ما ذكروه من علامات تفيد التعدد يتلخص في ست قرائن:

القرينة الأولى: افتراق الاسم، فالعباسي اسمه هاشم والمشرقي اسمه هشام، وسبق أن نبهنا إلى أن هذا لا يصلح قرينة على التمييز، بل حتى السيد الخوئي طاب ثراه حكم في مواضع متفرقة باختلاط الاسمين لشخص واحد، ولو أردنا أن نستقصي موارد اختلاط (هشام) بـ(هاشم) وعكسه لأوردنا مواضع قد لا تقل عن عدد من كان اسمه أو اسم آبائه (هاشم) أو (هشام)؛ بسبب أنهم إنما كانوا يكتبونها بالتشكيل (هشم) اعتمادا على الألف المقصورة، كما في (إسحق) و (إسحاق)، و (معوية) و (معاوية)، و (إسمعيل) و (إسماعيل)، وغيرها كثير.. ومن الأمثلة التي أقر بها السيد الخوئي طاب ثراه باتحاد الرجلين مع كون أن في اسمه ماهو مردد بين (هشام) و(هاشم):

---

(١) إكليل المنهج الخراساني، الكرباسي، ص٥٠٦.

١. الحارث بن هاشم (هشام).

٢. الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام... ابن (هاشم).

٣. هشام (هاشم) بن المثنى الحناط.

٤. محمد بن علي بن هاشم (هشام).

٥. الوليد بن هاشم (هشام).

٦. هشام (هاشم) بن عتبة.

٧. هاشم (هشام) صاحب البريد.

القرينة الثانية: افتراق اللقب، وهي أيضا قرينة ضعيفة بمكان في هذا المقام خصوصا مع تصريحهم أن الرجل اكتسب لقب العباسي فيما بعد، مما يجعلنا في غنى عن نقاش إمكان كون اللقبين لرجل واحد، فإن الألقاب المختلفة التي تفضي إلى القول بالتعدد إنما هي تلك الألقاب المتنافية، أو الألقاب التي لا يظهر منها على أقل تقدير أنها مما يستساغ اجتماعها.

فمثلا لو قيل: أن فلانا أشعري وهذا نوفلي؛ لكانا من الألقاب التي لا تجتمع في شخص واحد، بل ويمتنع اجتماعهما معا في فرد واحد، فالمتعين حينئذٍ أما القول بالتعدد أو القول بانطباق أحدهما فقط لو لزم الاتحاد.

وكذا لو قيل: إن فلانا حلبي وأن هذا مكي، فإنهما وإن أمكن أن يجتمعا ولا يمتنع أن يكونا لقبين لرجل واحد بخلاف الأول إلا أن الظاهر هو التعدد حتى يثبت الاتحاد، ولكن لو ثبت الاتحاد من جهة أخرى؛ فلا يمتنع انطباقهما معا على الرجل الواحد بخلاف المثال الأول.

أما في مقام الألقاب المستحدثة، والتي يكتسبها الناس فيما بعد، فلا ريب أن لصاحبه اتحد أو تعدد أكثر من لقب، لأنه قبل اكتسابه اللقب المستحدث كان له لقب يطلق عليه كما هو ديدنهم، وكون الألقاب من لوازم الفرد كاسمه وكنيته خصوصا في تلك العصور.

مما يعني أن اللقب المستحدث خلاف أخويه السابقين، فالأول بقوة النص في التعدد، والثاني بقوة الظاهر فيه، وأما ما بأيدينا فهو لا يدل على التعدد لا من قريب ولا من بعيد؛ كونه لقب ثان قطعا، مما يجعله غير ناهض بتمييز ملقبه عن أن يكون ملقبا بلقب آخر، بل هو ملقب بآخر قطعا، بل اللقب الآخر هو السابق.

القرينة الثالثة: وهو ما يجري وفق مسلك صاحب المستدرك من أنهما وإن كان كلا منهما يلقب بالعباسي إلا أن سبب إطلاق اللقب على الأول يختلف عن الثاني، فالأول لقب بالعباسي؛ بسبب تأليفه الكتاب لبني العباس، والثاني لقب به؛ لأنه تكفل تأديب العباس ابن المأمون.

وفيها: أن اختلافهم في أسباب الألقاب المستحدثة للرجال من أوسع أبواب الخلاف، أفيصح أن يجعل هذا قرينة على الافتراق؟ فكم من لقب اطلق على رجل، واختلفوا بعدها في سبب تلقيبه به، خصوصا إذا كان اللقب طارئا مستحدثا، كما هو الحال في المقام من تلقيبه بالعباسي وليس هو من ولد العباس، فتعدد التعليل باكتسابه لقب العباسي لا يشير البتة إلى تعدد الرجل بلا شك، بل أقصى ما يشير له هو اختلاف رأي وقول الحسن بن أشكيب مع ما أورده في العيون في تعليل اكتسابه لقب العباسي مع أنه ليس منهم، فذهب ابن أشكيب إلى أن سبب اكتسابه لقبه الجديد بسبب تأليفه الكتاب المزبور، وذهب في عيون أخبار الرضا إلى أن سبب ذلك جعل المأمون ابنه العباس في حجر هشام ووكل إليه أمر تأديبه.

القرينة الرابعة: ما ذكروه من أن الكشي أفرد ترجمتين، فذكر أولاً: ما روى في يونس بن عبد الرحمن وهشام بن إبراهيم المشرقي... وعدد أخرين ثم ذكر روايات في شأنه، وبعدها مباشرة، قال: ما روى في هشام بن إبراهيم العباسي.. ثم ذكر الروايات الذامة في شأنه، مما يدل على أنهما رجلين: الأول اسمه هشام بن إبراهيم المشرقي، والثاني اسمه هشام بن إبراهيم العباسي.

لكن مع معارضة النجاشي لا يمكن الاستسلام لهذه القرينة بخشوع، وأما تكرر

ذلك ذكر الرجل أكثر من مرة في الكشي، فأنه لا ينهض لتكرر التكرر في الاختيار فيمن ثبت فيهم الوحدة، بل ونقل الكشي للروايات التي صرحت بكون ابن إبراهيم المشرقي هو العباسي على بعض النسـخ، وأنه هو حاجب الرضا عليه السلام فيما لو اسـتظهر منها هذا، كما سيأتي تفصيله.

القرينـة الخامسـة: أن الأول ثقة ثقة، فيما الثاني زنديـق كذاب، واختلاف الوصفين يوجب تعدد الرجلين.

وفيه: أن غاية الأمر إنما هو اختلاف الوصفين باختلاف الواصِفين، وهو ليس مؤشرا للتعدد البتة، وكم من رجل نجزم بوحدتهما، واختلف في وصفهما الآخرون، بل واختلف الوصف إلينا فيهم من قِبَلِ واصف واحد، فضلا عن أن يختلف باختلاف الواصفين.

فـإن من وصفه بالثقة الثقة هـو حمدويه، ومن وصفه بالذم هـو أخبار ابن الصلت، وكم من الرجال ممن اختلف فيهم الوصف الواصل إلينا اتحد الواصف أو تعدد.

ثم أنه قد يكون للرجل في المقام كما نصوا فترات استقامة وفترات انحراف، فلا يبعد أن يتحـد الوصفان في الشـخص باختـلاف الأزمنة، خاصة وأنه ممن قيـل فيه: إنه كان شيعيا ثم انحرف بعد ذلك.

فالمتحصل: أن افتراق الوصف لا يمكن بحال أن يكون قرينة للتعدد لأمور:

أولها: أن الحاكي عن الوصف ليس هو عين الوصف، وتعارض الحاكي لا يدل على امتنـاع الاجتماع في رجل واحد، بل الذي يدل على امتنـاع الاجتماع وتعدد العنوان هو تعارض نفس الوصفين الممتنع اجتماعهما في شخص واحد في زمن واحد.

ثانيهـا: أن تعـدد الوصـف بتعدد الواصـف لا يوجب تعدد الموصـوف، بل أقصاه أنـه يوجب تعارض الشـهادتين في الرجل الموصوف، بل أنك تجـد تعدد وصف مناف لموصـوف واحد من واصف واحد، ولا يمتنع أن يكون الموصوف واحدا، لعلة أخرى غير تعدد الموصوف، كما حصل في سهل بن زياد مثلا.

ثالثهـا: أن تعدد الوصف مع اتحـاد الواصف لا يدل على تعدد الموصوف إذا صدف أن الموصوف ممن كانت له فترة انحراف واسـتقامة، فتغير الصفة بتغير الزمن لا يوجب تعدد الموصوف، ورجلنا في المقام من هذا القبيل كما نص القوم.

القرينة السادسة: وهي من أفادات صاحب المستدرك، فقال: «عدم تعرض النجاشي لنقـل الطعن والـذم في العباسي الذي صرح بأنه المشرقي واحتمال عدم وقوفه على ما في الكشي والكافي والعيون وقرب الإسـناد فاسد جدا. وعدم إفراده المذموم بالترجمة لعدم دخوله في الرواة والمحدثين»[1].

فتجـده ﷺ اعتبر أن المذكـور في النجاشي هو غير المذمـوم في الكشي؛ لعدم تطرق النجـاشي لهذا الذم كما هي عادته، ثـم دفع ما يمكن أن يقال: من أنه يمكن أن لا يكون النجـاشي قـد اطلـع على ما ورد فيه مـن ذم، بأنه فاسـد جدا وهو كما قـال فهو في غاية الفسـاد، ثم بعـد أن تحصل لديه أن المذمـوم غير المذكور في النجـاشي، علل عدم إفراد النجـاشي ترجمة له بخصوصـه، وذكر أن العلة فيـه أنه ليس من أهل الكتب وفهرسـه مخصـص لأهلها، وهـذه القرينة فيها ما هو صـواب وما هو باطـل، لكنها بمجموعها فاسدة أيضا.

وذلـك أن النجاشي كثيرا ما يعرض عما ينقل مـن ذم إذا لم يكن ثابتا عنده، كما أهمل مـا ورد في ذم زرارة، ومحمـد بن مسـلم، وبريد بـن معاوية العجـلي، وأبي حمزة الثمالي، وصفوان بن يحيى، وأهمل ما ورد من مدح في آخرين كمحمد بن سـنان، بل وحتى من وثقـه من السـابقين، وأهمل في أغلـب التراجم ما ذكر في حق المترجم لـه من روايات؛ لأنـه ليس غـرض الكتاب، وفي المترجم لـه في المقام تراه أهمل قـول حمدويه من أنه ثقة ثقـة، فهل يدل هذا على كونه ليس هو؟ والحال أن المسـتدل إنما تلخص اسـتدلاله على كونـه هو من مدحه حمدويه، فاتضح كون تلك القرينة مما اعتورها العور، فإذا نظرنا إلى جانب الإهمال فتراه قد أهمل ذكر المدح والقدح، ولم يوثق الرجل ولم يضعفه، فما رجح

---

(١) خاتمة المستدرك، النوري، ج٥، ص٣٦٧.

أن يكـون من ذكره النجاشي هو الممـدوح؟ أو إهمال ذكر القدح؟ إلا يصح على هذا أن نقول أنه المقدوح لأنه أهمل ذكر المدح الذي ذكره حمدويه في الاختيار؟!

٥ المختار:

يظهـر أن الخـلاف في التعـدد والاتحاد يرجع كلـه إلى اختلاف المسـتظهر من كتاب الاختيار مع المستظهر من كتاب النجاشي.

فالكشي ذكر ترجمة لعدة رجال منهم من اسـمه هشام بن إبراهيم المشرقي، وذكر ما يمكـن أن يكون مدحا ثم ختمه ما جاء فيه بتوثيق حمدويه، ثم بعدها مباشرة ذكر ترجمة هشام بن إبراهيم العباسي وذكر انحرافه إلى الزندقة والنصب بعد التشيع.

والنجاشي صرح في ترجمة وقال: هشام بن إبراهيم العباسي والذي يقال له المشرقي، ولم يذكـر مدحـا أو قدحـا في الرجل، بل حكـى الطريق إلى كتابه، وأنـه كان من طريق يونس بن عبد الرحمن.

وأمـا الذي يظهر من نسـخة صاحب المسـتدرك حـول رواية الكـشي التي وصف المشرقـي بكونـه هـو العبـاسي فلا يمكـن الاعتـماد عليها؛ فانهـا تخالف جميع نسـخي المخطوطـة التي اعتمدها وخاصة نسـخة الكركي، اضافة إلى أنـه لم يعهد من أحد ممن تتبعـت قـد نقلها بنفس لفظ نسـخة صاحب المسـتدرك؛ ولـذا فمن الراجـح أن ما في نسخة صاحب المستدرك من وصف المشرقي بالعباسي هو شرح اجتهادي لأحد مقتني النسخة القديمة، وتحول تدريجا إلى المتن.

ولكن نفس تلك الرواية ينبغي أن تقرأ بشـكل دقيق، فإنها تدل على الأمرين ببعض اللحاظات، والرواية التي ذكرها الكشي هي ما رواه عن «حمدويه وإبراهيم، قالا: حدثنا أبو جعفر محمد بن عيسى العبيدي، قال: سمعت هشام بن إبراهيم الختلي (الجبلي) وهو المشرقي، يقول: اسـتأذنت لجماعة على أبي الحسـن عليه السلام في سـنة تسـع وتسـعين ومائة، فحضروا وحضرنا ستة عشر رجلا على باب أبي الحسن الثاني عليه السلام، فخرج مسافر فقال: آل يقطين، ويونس بن عبد الرحمن، ويدخل الباقون رجلا رجلا، فلما دخلوا وخرجوا،

خرج مسافر، فدعاني وموسى وجعفر بن عيسى[1]، ويونس.

فأدخلنا جميعا عليه والعباس قائم ناحية بلا حذاء ولا رداء، وذلك في سنة أبي السرايا فسلمنا، ثم أمرنا بالجلوس، فلما جلسنا، قال له جعفر بن عيسى: يا سيدي نشكو إلى الله وإليك ما نحن فيه من أصحابنا، فقال: وما أنتم فيه منهم؟ فقال جعفر: هم والله يا سيدي يزندقونا، ويكفرونا، ويتبرؤن منا.

فقال: هكذا كان أصحاب علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وأصحاب جعفر، وموسى (صلوات الله عليهم)، ولقد كان أصحاب زرارة يكفرون غيرهم، وكذلك غيرهم كانوا يكفرونهم.

فقلت له: يا سيدي نستعين بك على هذين الشيخين: يونس، وهشام، وهما حاضران، فهما أدبانا وعلمانا الكلام، فإن كنا يا سيدي على هدى ففزنا، وإن كنا على ضلال فهذان أضلانا، فمرنا بتركه، ونتوب إلى الله منه يا سيدي، فادعنا إلى دين الله نتبعك.

فقال عليه السلام: ما أعلمكم إلا على هدى، جزاكم الله عن النصيحة القديمة والحديثة خيرا، فتأولوا القديمة علي بن يقطين، والحديثة خدمتنا له، والله أعلم.

فقال جعفر: جعلت فداك، إن صالحا، وأبا الأسد خصي علي بن يقطين حكيا عنك. أنهما حكيا لك شيئا من كلامنا، فقلت لهما: مالكما والكلام يثنيكم إلى الزندقة، فقال عليه السلام: ما قلت لهما ذلك، أنا قلت ذلك؟ والله ما قلت لهما!

وقال يونس: جعلت فداك، أنهم يزعمون، إنا زنادقة وكان جالسا إلى جنب رجل وهو متربع رجلا على رجل، وهو ساعة بعد ساعة يمرغ وجهه، وخديه على باطن قدمه الأيسر. فقال له: أرأيتك لو كنت زنديقا، فقال لك: هو مؤمن، ما كان ينفعك من ذلك؟ ولو كنت مؤمنا، فقالوا: هو زنديق ما كان يضرك منه؟

---

(١) كذا في المطبوع وفي معظم النسخ ولكن في نسخة الكركي (موسى بن جعفر بن عيسى)، وفي بعض الحواشي على بعض النسخ أنه موسى بن صالح.

وقال المشرقي له: والله ما نقول إلا ما يقول آبائك عليهم السلام، عندنا كتاب سميناه كتاب الجامع فيه جميع ما تكلم الناس فيه عن آبائك عليهم السلام، وإنما نتكلم عليه، فقال له جعفر شبيها بهذا الكلام، فأقبل على جعفر فقال: فإذا كنت لا تتكلمون بكلام آبائي عليهم السلام فبكلام أبي بكر وعمر تريدون أن تتكلموا»[1].

وهنا ينبغي أن يُتأمل في كلمات هذه الرواية في عدة نقاط:

الأولى: إن المتحدث عن الواقعة هو هشام بن إبراهيم المشرقي، وقد حدث بها محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، مع أن في المجلس أخا اليقطيني جعفر وأستاذه يونس، ولعل اليقطيني اقتصر على روايتها عن طريق المشرقي لإثبات براءة يونس، فلم ينقلها عن أستاذه يونس أو عن أخيه.

الثانية: أن حكاية استئذان المشرقي الدخول على الرضا عليه السلام واعطائهم الأذن بالدخول معا، وخاصة مما يظهر من قول المشرقي: فدعاني وموسى وجعفر بن عيسى ويونس، تبين أن المشرقي ليس من كان على حجابة الرضا وأنه الذي يأذن للناس في الدخول وغيره قبل سنة ١٩٩هـ إلى وفاة الرضا عليه السلام.

وهذا وحده كاف أن يكون دليلا واضحا على أن المشرقي عباسيا كان لقبه أو لم يكن ليس هو الرجل الذي كان يتولى حجابة الرضا عليه السلام.

الثالثة: إن المشرقي يتحدث فيها عن شخص يظهر أنه له الأهمية فهو يقطع الكلام بجملة اعتراضية حوله، ويسميه بالعباس، فيقول: (فأدخلنا جميعا عليه، والعباس قائم ناحية بلا حذاء ولا رداء، وذلك في سنة أبي السرايا).

فمن هو هذا العباس؟ وتصدى صاحب المستدرك لبيانه قائلا: كأنه العباس بن هلال الشامي، وهو توقع بسبب رواية الرجل عن الرضا عليه السلام، وقد يكون هو العباس غلام لأبي الحسن الرضا عليه السلام يعرف بغلام ابن شراعة كما في أحد الأسناد، وتم ذكره عرضا لا بسبب الأهمية، بل سبب الملاصقة مع الرضا عليه السلام وكونه مولاه، وقد يكون

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٨٩.

لا هـذا ولا ذاك، بل الصحيـح فيه أنه العباسي حاجب الرضـا (عليه السلام)، وأنه كما يظهر من تركـه الحذاء والرداء أنه من أهل الـدار والمجلس الذين لا يعاب عليهم أن يتركوا لبس الرداء والحذاء؛ لكثرة تواجدهم في المجلس وكون عملهم فيه، ومن هذا الاحتمال الذي يقـوى في نفسي كثيرا، والذي يدلل على أن المشرقي الراوي ليس هو العباسي الحاجب، ففي هذه الرواية يتحدث المشرقي عن العباسي مما يؤكد المغايرة تاكيدا منقطع النظير لو كانت الياء قد سقطت فعلا ومع تقوية سقوط الياء يقوى كون المشرقي غير العباسي.

الرابعـة: هناك عبارة أيضا فيهـا بعض الغموض، ولا أعرف مـا محل ذكرها، وهي قـول الراوي: (وقـال يونس: جعلت فداك، أنهم يزعمون، إنا زنادقة وكان جالسـا إلى جنـب رجل وهو متربع رجلا على رجل، وهو سـاعة بعد سـاعة يمرغ وجهه، وخديه على باطن قدمه الأيسر فقال له أي الامام (عليه السلام)..الخ).

مـن الرجـل المتربع؟ وكيف كان يفعـل ذلك؟ وما معنى كل هـذا؟ وقرب من كان جالسـا؟ قرب الإمام الرضا (عليه السلام)؟ أم قرب يونس؟ أم أن الرجل كان متربعا وأن يونس هو من كان يفعل ذلك؟ وكيفما اتفق فهذه العبارة لا يتحصل منها شيء معلوم عندي.

والخلاصة: أن الرواية تشـير إلى أن المشرقي صاحب يونس وتلميذه وتلميذ هشـام وهم من رؤوس المدرسة البغدادية التي كان القميون آنذاك يترصدونها ويقذفونها بشتى التهم ليس هو حاجب الرضا (عليه السلام) مما يعني أنه ليس هشـام بن إبراهيم العباسي حاجب الرضا (عليه السلام)، ويؤيده أن العباسي على القول بالتصحيف مذكور أيضا في هذه الرواية وقد تحدث عنه المشرقي، ويؤيد هذا كله وصفهم للمشرقي بكونه بغداديا، والذي يتناسـب مع نسبته إلى يونس وهشام بن الحكم وهما رؤوس مدرسة بغداد، فقال حمدويه: «هشام المشرقي، هو: ابن إبراهيم البغدادي»[1].

وأمـا ابـن إبراهيـم العبـاسي فيظهر أنه همـداني كما ذكـر ذلك الطـبري فقال: «قال عمر فحدثت به هشـام بن إبراهيم بن هشـام بن راشـد من أهل همذان وهو

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٨٩.

العبـاسي»[١].

ويبقى أمر: ذكر النجاشي طاب رمسـه في فهرسـته: «أن هاشـم بن إبراهيم العباسي الذي يقال له المشرقي». وقال السـيد الخوئـي طاب ثراه معلقا: ما ذكر النجاشي من أن العباسي هو المشرقي، وهو سهو منه جزما، كما أن تسميتهما بهاشم دون هشام سهو آخر.

أقول: أن الجزم بالسـهو هنا مردود، فقد يكون الأمر كما ذكر صاحب المستدرك من أن كلا منهما يلقب بالعباسي وإن كانا رجلين مختلفين.

ويؤيـد هذا نفـس مقولة النجـاشي الظاهرة في ذلـك؛ حيث ذكر عنوان هاشـم بن إبراهيـم العباسي؛ ولما كان مشـتركا بـين الهمداني والمشرقي، اتبعه بقيـد (الذي يقال له المشرقـي) فإنه ليس قيدا للتوضيح، بل للتعيين واسـتبعاد الهمـداني، فكأنه قال: ترجمة هاشـم العباسي ولما كان هناك اثنين ممن اسـمهما هاشم العباسي قال النجاشي: وأريد به من يقال له المشرقي، ولا اريد به الهمداني، فتكون عبارته دالة على التعدد بدلالة التقييد الإخراجـي؛ إذ لو كان ذكر المشرقي وقال أنه من يسـمى العبـاسي لصحت دعوى من يقول بكون عبارة النجاشي ظاهرة في الاتحاد، وعليه فالجزم بسـهو النجاشي لا يبعد أن يكون سهوا عن هذه النكتة.

وأما قوله تَتَنُّ أن التسمية بهاشم سهو آخر فهو مردود؛ لأن عبارة النجاشي المنقولة في بعـض النسـخ بهشـام، وفي بعضها الآخر بهاشـم، فهـو اختلاف في النسـخ؛ لمكان التصحيف المعروف، والمشهور من اختلاط الاسمين لمكان كتابتهما سابقا (هشم).

والمتحصـل: أن لدينا رجلـين يلقبان بالعباسي: الأول المشرقـي وهو الثقة، والثاني: الهمداني وهو المتزندق بعد أن كان شـيعيا في الظاهر، وقد فرق بينهما الكشي فعقد بابين لما جاء في كل واحد منهما، وأيضا فرق النجاشي بينهما فاختص بذكر الراوي (هشام بن إبراهيم العباسي) وقال أنه يريد به من يقال له المشرقي وليس الهمداني.

---

(١) تاريخ الطبري، محمد بن جرير الطبري، ج٦، ص١٨١.

المسألة الرابعة: في تقرير حاله.

وقد عقد الكشي فقرة فيما روي في شأنه مع بعض الأصحاب كيونس بن عبد الرحمن وجعفر بن عيسى بن عبيد، ولم يذكر إلا رواية واحدة وهي التي تحكي قصة دخوله على الرضا عليه السلام مع يونس وهشام وجعفر، وهي لا تصلح للتوثيق كونه هو الراوي لها هذا إن كان فيها ما يدل على الوثاقة.

لكن زبدة المخض هي ما ذكر الكشي في ذيل تلك الرواية حيث روى عن حمدويه أنه قال: «هشام المشرقي هو ابن إبراهيم البغدادي، فسألته عنه وقلت: ثقة هو؟ فقال: ثقة، (ثقة، ثقة) قال: ورأيت ابنه ببغداد»[(١)]. فنقل الكشي عن شيخه حمدويه توثيق المشرقي ونسبته إلى بغداد.

أما النجاشي فاقتصر على القول:

«هاشم بن إبراهيم العباسي الذي يقال له المشرقي، روى عن الرضا عليه السلام. له كتاب يرويه جماعة. أخبرنا الحسين، عن علي بن محمد، عن حمزة، عن سعد، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن يونس، عن هاشم، عن الرضا عليه السلام بالنسخة»[(٢)].

ومن كل هذا فالرجل ثقة بقول حمدويه واسمه (هشام أو هاشم) بن إبراهيم العباسي الختلي البغدادي المشرقي.

٥ حمزة بن المرتفع (الربيع):

ولا يعرف من هو ولا ورد اسمه في رواية إلا في هذه والتي رواها الكليني والصدوق، وتوهم جمع غفير من أعلام المحققين أن لقبه المشرقي حمزة بن المرتفع وغفلوا عن إن المشرقي هو الراوي الذي طالما روى عنه العبيدي وهو هشام بن إبراهيم المشرقي الختلي البغدادي.

عن عدة من أصحابه: وهو إرسال ينهي السند الذي بدأ صحيحا في ثلاث طبقات، بل في الرابعة أيضا، ومن ثم انتهى به المآل إلى من لا يعرف، ثم إلى الإرسال.

المحصلة: السند قاصر عن إثبات الصدور

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٨٩.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٣٦ – ت ١١٨٦.

٣٠٢- ٦- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ: فِي حَدِيثِ الزِّنْدِيقِ الَّذِي سَأَلَ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام فَكَانَ مِنْ سُؤَالِهِ: أَنْ[1] قَالَ لَهُ: فَلَهُ رِضاً وَسَخَطٌ؟ فَقَالَ[2] أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: «نَعَمْ، وَلكِنْ لَيْسَ ذلِكَ عَلى مَا يُوجَدُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ؛ وَذلِكَ أَنَّ الرِّضَا حَالٌ تَدْخُلُ[3] عَلَيْهِ، فَتَنْقُلُهُ مِنْ حَالٍ إِلى حَالٍ؛ لِأَنَّ الْمَخْلُوقَ أَجْوَفُ، مُعْتَمِلٌ، مُرَكَّبٌ، لِلْأَشْيَاءِ فِيهِ مَدْخَلٌ، وَخَالِقُنَا لَامَدْخَلَ لِلْأَشْيَاءِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ: وَاحِدِيُّ[4]، وَاحِدِيُّ الْمَعْنى؛ فَرِضَاهُ ثَوَابُهُ، وَسَخَطُهُ عِقَابُهُ، مِنْ[5] غَيْرِ شَيْءٍ يَتَدَاخَلُهُ؛ فَيُهَيِّجُهُ وَيَنْقُلُهُ مِنْ حَالٍ إِلى حَالٍ؛ لِأَنَّ ذلِكَ مِنْ صِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ الْعَاجِزِينَ الْمُحْتَاجِينَ».

تحقيق السند: مر هذا السند وبيان ضعفه في الحديث (٢١٧) فليراجع في محله.

---

(١) في نسخة: (أَن).

(٢) في نسخة: + (له).

(٣) في نسخة (يدخل).

(٤) في نسخة (و أحدي).

(٥) في نسخة (عن).

٣٠٣- ٧- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَـا، عَنْ أَحْمَـدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْـنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَـنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﴿عليه السلام﴾، قَالَ: «المَشِيئَةُ مُحْدَثَةٌ».

جُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي صِفَاتِ الذَّاتِ وَصِفَاتِ الْفِعْلِ

إِنَّ كُلَّ شَـيْئَيْنِ وَصَفْتَ اللهَ بِهِمَا، وَكَانَا جَمِيعاً فِي الْوُجُودِ، فَذلِكَ صِفَةُ فِعْلٍ؛ وَتَفْسِيرُ هذِهِ الجُمْلَةِ : أَنَّكَ تُثْبِتُ فِي الْوُجُودِ مَا يُرِيدُ وَمَا لَا يُرِيدُ، وَمَا يَرْضَاهُ وَمَا يَسْخَطُهُ، وَمَا يُحِبُّ وَمَا يُبْغِضُ، فَلَوْ كَانَتِ الْإِرَادَةُ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ مِثْلِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، كَانَ مَا لَا يُرِيـدُ نَاقِضـاً لِتِلْكَ الصِّفَةِ، وَلَوْ كَانَ مَا يُحِبُّ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ، كَانَ مَا يُبْغِضُ نَاقِضاً لِتِلْـكَ الصِّفَـةِ؛ أَلَا تَرى أَنَّا لا نَجِـدُ فِي الْوُجُودِ مَا لَا يَعْلَمُ وَمَا لَا يَقْـدِرُ عَلَيْهِ، وَكَذلِكَ صِفَاتُ ذَاتِهِ الْأَزَلِيِّ لَسْـنَا نَصِفُهُ بِقُدْرَةٍ وَعَجْزٍ، وَعِلْمٍ وَجَهْلٍ، وَسَـفَهٍ وَحِكْمَةٍ وَخَطَأٍ، وَعِـزٍّ وَذِلَّـةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: يُحِبُّ مَنْ أَطَاعَهُ، وَيُبْغِـضُ مَنْ عَصَاهُ، وَيُوَالِي مَنْ أَطَاعَهُ، وَيُعَـادِي مَـنْ عَصَاهُ، وَإِنَّهُ يَرْضى وَيَسْـخَطُ؛ وَيُقَالُ فِي الدُّعَـاءِ: اللهُمَّ ارْضَ عَنِّي، وَلَا تَسْخَطْ عَلَيَّ، وَتَوَلَّنِي وَلَا تُعَادِنِي.

وَلَا يَجُـوزُ أَنْ يُقَـالَ: يَقْدِرُ أَنْ يَعْلَمَ وَلَا يَقْدِرُ أَنْ لَا يَعْلَمَ، وَيَقْدِرُ أَنْ يَمْلِكَ وَلَا يَقْدِرُ أَنْ لَا يَمْلِكَ، وَيَقْدِرُ أَنْ يَكُونَ عَزِيزاً حَكِيماً وَلَا يَقْدِرُ أَنْ لَا يَكُونَ عَزِيزاً حَكِيماً، وَيَقْدِرُ أَنْ يَكُـونَ جَوَاداً وَلَا يَقْـدِرُ أَنْ لَا يَكُونَ جَوَاداً، وَيَقْدِرُ أَنْ يَكُونَ غَفُوراً وَلَا يَقْدِرُ أَنْ لَا يَكُونَ غَفُوراً.

وَلَا يَجُـوزُ أَيْضـاً أَنْ يُقَـالَ: أَرَادَ أَنْ يَكُونَ رَبّاً وَقَدِيماً وَعَزِيزاً وَحَكِيـماً وَمَالِكاً وَعَالِماً وَقَـادِراً؛ لِأَنَّ هذِهِ مِنْ صِفَاتِ الـذَّاتِ، وَالْإِرَادَةُ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ؛ أَلَا تَرى أَنَّهُ يُقَالُ : أَرَادَ هـذَا وَلَمْ يُـرِدْ هذَا، وَصِفَـاتُ الذَّاتِ تَنْفِي عَنْهُ بِكُلِّ صِفَةٍ مِنْهَـا ضِدَّهَا؛ يُقَالُ: حَيٌّ وَعَالِمٌ وَسَـمِيعٌ وَبَصِيرٌ وَعَزِيزٌ وَحَكِيمٌ، غَنِيٌّ، مَلِكٌ، حَلِيمٌ، عَدْلٌ، كَرِيمٌ؛ فَالْعِلْمُ ضِدُّهُ

الجْهـلُ، وَالْقُدْرَةُ ضِدُّهَا الْعَجْزُ، وَالحْيَاةُ ضِدُّهَا المْوْتُ، وَالْعِزَّةُ ضِدُّهَا الذِّلَّةُ، وَالحْكْمَةُ ضِدُّهَا الخُطأُ، وَضِدُّ الحِلْمِ الْعَجَلَةُ وَالجْهْلُ، وَضِدُّ الْعَدْلِ الجْوْرُ وَالظُّلْمُ.

تحقيق السند:

العدة وفيها ثقة[١]، عن أحمد بن محمد بن خالد وهو البرقي الثقة صاحب المحاسـن، من السابعة[٢]، عن أبيه محمد البرقي وهو ثقة مع بعض لين، من صغار السادسة[٣]، عن ابن أبي عمير الثقة البغدادي المعروف، من السادسـة[٤]، عن عمر بن أذينة الثقة الوجه، المتوفى قبل سـنة ١٦٩هـ[٥]، وهو من كبار الخامسة، عن محمد بن مسلم، الكوفي، الثقة، الذائع الصيت، توفي قرابة ١٥٠هـ وهو من الرابعة.

المحصلة: الرواية مما يوثق بصدورها بهذا السند.

---

(١) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٣)، الصفحة (٢٥٨).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٢)، الصفحة (٥٢٢).

بَابُ حُدُوثِ الْأَسْمَاءِ

٣٠٤- ١ - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ اسْماً(١) بِالْحُرُوفِ غَيْرَ مُتَصَوَّتٍ(٢)، وَبِاللَّفْظِ غَيْرَ مُنْطَقٍ، وَبِالشَّخْصِ غَيْرَ مُجَسَّدٍ، وَبِالتَّشْبِيهِ غَيْرَ مَوْصُوفٍ، وَبِاللَّوْنِ غَيْرَ مَصْبُوغٍ، مَنْفِيٌّ عَنْهُ الْأَقْطَارُ، مُبَعَّدٌ عَنْهُ الْحُدُودُ، مَحْجُوبٌ عَنْهُ(٣) حِسُّ كُلِّ مُتَوَهِّمٍ، مُسْتَتِرٌ غَيْرُ مَسْتُورٍ.

فَجَعَلَهُ كَلِمَةً تَامَّةً عَلَى أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ مَعاً، لَيْسَ مِنْهَا وَاحِدٌ(٤) قَبْلَ الْآخَرِ، فَأَظْهَرَ مِنْهَا ثَلَاثَةَ أَسْمَاءٍ؛ لِفَاقَةِ الْخَلْقِ إِلَيْهَا، وَحَجَبَ مِنْهَا وَاحِداً، وَهُوَ الِاسْمُ الْمَكْنُونُ الْمَخْزُونُ(٥).

فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ(٦) الَّتِي ظَهَرَتْ، فَالظَّاهِرُ هُوَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَسَخَّرَ سُبْحَانَهُ لِكُلِّ اسْمٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ(٧) أَرْبَعَةَ أَرْكَانٍ، فَذَلِكَ اثْنَا عَشَرَ رُكْناً، ثُمَّ خَلَقَ لِكُلِّ رُكْنٍ مِنْهَا ثَلَاثِينَ اسْماً فِعْلاً مَنْسُوباً إِلَيْهَا، فَهُوَ الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ، الْمَلِكُ، الْقُدُّوسُ، الْخَالِقُ، الْبَارِئُ، الْمُصَوِّرُ ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ الْعَلِيمُ، الْخَبِيرُ، السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الْحَكِيمُ، الْعَزِيزُ، الْجَبَّارُ، الْمُتَكَبِّرُ، الْعَلِيُّ، الْعَظِيمُ، الْمُقْتَدِرُ، الْقَادِرُ، السَّلَامُ، الْمُؤْمِنُ، الْمُهَيْمِنُ، الْبَارِئُ، الْمُنْشِئُ، الْبَدِيعُ، الرَّفِيعُ، الْجَلِيلُ، الْكَرِيمُ، الرَّازِقُ، الْمُحْيِي، الْمُمِيتُ،

---

(١) في نسخة (أسماء)، وفي أخرى (الأسماء).

(٢) في نسخة (منصوب).

(٣) في نسخة (عن).

(٤) في نسخة (منها واحدا) وفي أخرى (واحدا منها).

(٥) في نسخة (المخزون المكنون).

(٦) في نسخة: + (الثلاثة).

(٧) في نسخة (الأسماء).

الْبَاعِثُ، الْوَارِثُ.

فَهـذِهِ الْأَسْـمَاءُ وَمَـا كَانَ مِنَ الْأَسْـمَاءِ الْحُسْـنى حَتّـى تَتِمَّ [1] ثَلاثَمِائَةٍ وَسِتّيَن اسْمًا فَهِيَ [2] فَهِيَ نِسْبَةٌ لِهذِهِ الْأَسْـمَاءِ الثَّلاثَةِ، وَهذِهِ الْأَسْـمَاءُ الثَّلاثَةُ أَرْكَانٌ، وَحَجَبَ الْإِسْمَ الْوَاحِـدَ الْمَكْنُـونَ الْمَخْزُونَ بِهذِهِ الْأَسْـمَاءِ الثَّلاثَةِ، وَذلِكَ قَوْلُهُ تَعَـالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى﴾.

تحقيق السند:

٥ علي بن محمد:

وهو وإن كان عنواناً مشـتركا لمشـايخ الكليني إلا أن الصحيح أنه علي بن محمد بن إبراهيم الكليني المعروف بعلان خال الكليني، شيخ الري والثقة العين[3]، وتحديده هنا به؛ لأنه الوحيد من مشـايخ الكليني المسـمى بهذا الاسـم ممن يروي عن صالح بن أبي حماد، فقد ورد في الكافي رواية علي بن محمد الكليني عن صالح بن أبي حماد[4]، ومعلوم أن علي بن محمد الكليني هو نفسـه علي بن محمد بن إبراهيم الرازي الكليني خال محمد بن يعقوب الكليني والمعروف بعلان.

٥ صالح بن أبي حماد:

رازي، من السابعة، اسـمه (صالح بن سلمة) وكنيته (أبو الخير)، قال النجاشي: إن أمـره ملتبس ويعرف وينكر، وهـو ليس نصا واضحا في القدح، وعـن ابن الغضائري أنـه ضعيـف، لكن في ثبـوت الكتاب كلام قد مر، وعـن القتيبي الذي قلنـا بوثاقته أن

---

(١) في نسخة (يتم).

(٢) في نسخة (وهي).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٦).

(٤) الكافي، الكليني، ج٥، ص٥٤١.

الفضل كان يمدحه ويرتضيه، مما يثبت وثاقته، ولم يستثنه ابن الوليد، ووقع في التفسير، وتفصيل الكلام فيه:

إن الكشي ذكر في ترجمة «أبو الخير صالح بن أبي حماد الرازي: « قال علي بن محمد القتيبي: سمعت الفضل بن شاذان، يقول في أبي الخير، وهو صالح بن سلمة، أبي حماد الرازي، أبو الخير كما كني، وقال علي: كان أبو محمد (الفضل بن شاذان) يرتضيه ويمدحه، ولا يرتضي أبا سعيد الآدمي ويقول: هو الأحمق»[1].

وقال النجاشي عنه في ترجمته: «صالح بن أبي حماد أبو الخير الرازي واسم أبي الخير زاذويه، لقي أبا الحسن العسكري عليه السلام وكان أمره ملتبسا، يعرف وينكر، له كتب، منها: كتاب خطب أمير المؤمنين عليه السلام، وكتاب نوادر، وأخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، عن صالح بن أبي حماد»[2].

وقال الشيخ في الفهرست: «صالح بن أبي حماد، له كتاب، رويناه بالإسناد الأول، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه»[3].

ويقصد بإسناده الأول هو: جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بطة.

وذكره في الرجال مرات عدة، فعده من أصحاب الجواد عليه السلام، وقال: صالح ابن أبي حماد، يكنى أبا الخير»[4].

وفي أصحاب الهادي عليه السلام، وقال: «صالح بن مسلمة (سلمة) الرازي، يكنى أبا الخير»[5].

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٨٣٧.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٩٨ - ت ٥٢٦.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٤٧ - ت٣٥٩.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٧٦ - ت ٥٥٦٠.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٨٧ - ت ٥٧٠٥.

وفي أصحاب العسكري عليه السلام، وقال: «صالح بن أبي حماد»[1]، بل وعده - على ما في نسخة - في من لم يرو عنهم عليهم السلام.

وذكره في كتاب ابن الغضائري: «صالح بن أبي حماد الرازي أبو الخير، ضعيف»[2].

أقول: تضعيف كتاب ابن الغضائري ليس له أثر وفق ما تبنيناه، ولكن له الأثر الكبير وفق مبنى السيد مرجع الطائفة وأساتذتنا حفظهم الله، وكون أمره ملتبس، أي أنه مشتبه بين الثقة وغيره كما عن النجاشي يشير إلى الخلاف في شأنه، وعدم الحكم بضعفه أو وثاقته من قبله، وتبقى شهادة الفضل بن شاذان المعاصر له بالمدح وأنه كان يرتضيه، وأن حاله ككنيته (أبو خير)، خير مستند لوثاقته.

نعم لم يقبل صاحب المعجم قدست نفسه، ومرجع الطائفة (دام ظله)، صحة الطريق إلى الفضل؛ لعدم ثبوت وثاقة القتيبي عندهما، ولكنا نبهنا إلى الحكم بوثاقته في مباحث سابقة عديدة.

والخلاصة في الرجل: قبول روايته والحكم بحسنه، وحكم في المعجم أيضا بذا؛ لوروده في التفسير، وحكم السيد مرجع الطائفة وولديه السيدين الاستاذين (حفظهم الله جميعا) بضعفه لمكان شهادة ابن الغضائري.

٥ الحسين بن يزيد:

وهو هنا الحسين بن يزيد النوفلي، الذي يرد بعنوان (النوفلي) في أكثر روايته، وهو كوفي سكن الري، كان شاعرا أديبا، أكثر رواياته عن السكوني، مجهول من السادسة[3].

٥ الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني:

كوفي، من صغار الخامسة، واقفي، ابن الواقف المشهور، الصحيح عدم الاعتماد

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٩٩ - ت ٥٨٥٤.

(٢) رجال ابن الغضائري، احمد بن الحسين الغضائري، ص ٧٠ - ت ٧٣.

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٦).

على روايته والحكم بضعفه، لطعن ابن فضال عليه، بل وقوله: إنه كذاب ملعون، وقول الكشي: إنه كذاب، وما نقل عن أشياخ حمدويه من أنه رجل سوء.

قال النجاشي في ترجمته: «الحسن بن علي بن أبي حمزة -واسمه سالم- البطائني قال: أبو عمرو الكشي -فيما أخبرنا به محمد بن محمد، عن جعفر بن محمد، عنه- قال: قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن ابن فضال عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني؟ فطعن عليه، وكان أبوه قائد أبي بصير يحيى بن القاسم. هو الحسن بن علي بن أبي حمزة، مولى الأنصاري، كوفي، ورأيت شيوخنا رحمهم الله، يذكرون أنه كان من وجوه الواقفة، له كتب، منها كتاب الفتن، وهو كتاب الملاحم، أخبرنا أبو عبد الله ابن شاذان، عن علي بن أبي حاتم، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن ثابت، قال: حدثنا علي بن الحسين بن عمرو الخزاز، عن الحسن، به، وله كتاب فضائل القرآن، أخبرناه أحمد بن محمد بن هارون، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن يوسف بن يعقوب بن حمزة ابن زياد الجعفي القصباني يعرف بابن الجلا، بعرزم، قال: حدثنا إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر، عن الحسن، به، وكتاب القائم الصغير، وكتاب الدلائل، وكتاب المتعة، وكتاب الغيبة، وكتاب الصلاة، وكتاب الرجعة، وكتاب فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، وكتاب الفرائض»[1].

وذكره الشيخ في الفهرست مرتين:

الأولى: وقال: «الحسن بن علي بن أبي حمزة، له كتاب، أخبرنا به أحمد ابن عبدون عن الأنباري، عن حميد، عن أحمد بن ميثم، عن الحسن بن أبي حمزة»[2].

الثانية: بعد الأولى بقليل وقال: «الحسن بن علي بن حمزة، له كتاب الدلائل، وكتاب فضائل القرآن، رويناهما بالأسناد الأول، عن أحمد بن ميثم بن أبي نعيم الفضل ابن دكين عنه، وأخبرنا ابن أبي جيد عن ابن الوليد، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أبي

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٦ - ت ٧٣.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٠١ - ت ١٧٨.

الصهبان، عنه»[١].

وقال الكشي في عنوان الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني؛ عن شيخه: «محمد بن مسعود قال: سألت علي بن الحسن بن فضال، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني: فقال كذاب ملعون، رويت عنه أحاديث كثيرة، وكتبت عنه تفسير القرآن كله من أوله إلى آخره، إلا أني لا أستحل أن أروي عنه حديثا واحدا[٢].

ولكنه ذكر في الاختيار في ترجمة علي بن أبي حمزة البطائني، «قال ابن مسعود: سمعت علي بن الحسن بن أبي حمزة كذاب ملعون، قد رويت عنه أحاديث كثيرة، وكتبت تفسير القرآن كله من أوله إلى آخره، إلا أني لا أستحل أن أروي عنه حديثا واحدا»[٣].

ويحدث مثل هذا في الاختيار أحيانا كورود رواية وفاة يونس بن يعقوب في ترجمة يونس بن عبد الرحمن، وكذلك الاشتباهات بين الطيار وابن الطيار، وبين ليث المرادي ويحيى الأسدي، وغيرها مما لا يحضرني، والصحيح هو ما ذكره النجاشي والكشي.

أما ما ذكروه في ترجمة ابن أبي حمزة البطائني، فإضافة إلى عدم صحة موضعه، فإنه مصحف بسبب تكرر علي بن الحسن بعد علي بن الحسن، إذ الصحيح في الثانية (سمعت علي بن الحسن (وهو ابن فضال) أن الحسن بن علي بن أبي حمزة كذاب ملعون).

قال في المعجم: إن الكشي روى ذلك بعينه عن محمد بن مسعود، عن علي بن الحسن، في حق علي بن أبي حمزة البطائني ولابد من أن تكون إحدى الروايتين غير مطابقة للواقع، فإن من البعيد جدا، أن علي بن الحسن كتب التفسير من أوله إلى آخره من الحسن بن علي بن أبي حمزة، ومن علي بن أبي حمزة كليهما، بل قد يتوهم أن الظاهر صحة ما رواه الكشي بالنسبة إلى علي بن أبي حمزة، فإنه صاحب كتاب التفسير، ولم يذكر للحسن بن علي بن أبي حمزة كتاب في التفسير. ولكنك ستعرف في ترجمة علي بن أبي حمزة البطائني

---

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٠٢- ت ١٨٥.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٨٢٧.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٠٦.

أن الصحيح هو ما رواه الكشي بالنسبة إلى الحسن بن علي بن أبي حمزة، ويؤيد ذلك، ما تقدم عن النجاشي من رواية ذلك عن الكشي في الحسن بن علي بن أبي حمزة [١].

وأيضا في الاختيار قال: «حكى لي أبو الحسن، حمدويه بن نصير عن بعض أشياخه أنه قال: الحسن بن علي بن أبي حمزة، رجل سوء»[٢].

وقال أبو عمرو (الكشي): «محمد بن عبد الله بن مهران غال، والحسن بن علي بن أبي حمزة كذاب (غال) »[٣].

وقال في كتاب ابن الغضائري: «مولى الأنصار، أبو محمد، واقف ابن واقف، ضعيف في نفسه، وأبوه أوثق منه، وقال علي بن الحسن بن فضال: إني لأستحيي من الله أن أروي عن الحسن بن علي، وحديث الرضا عليه السلام، فيه مشهور»[٤].

قال في المعجم: ثم إن في ما ذكره ابن فضال -من أن حديث الرضا عليه السلام، فيه مشهور -سهوا ظاهرا، فإن الحديث كما يأتي، إنما هو في علي بن أبي حمزة، لا في الحسن بن علي.

أقول: نسبة القول والسهو لابن فضال ممتنع على مبناه قدست نفسه، فهو فرع ثبوت كتاب ابن الغضائري، وهو ليس ثابتا عنده قدست نفسه.

ثم على فرض ثبوت الكتاب، فإنه مردد في كونه كلاما مستأنفا لابن الغضائري، أو هو تتمة كلام ابن فضال، وعلى فرض ثبوت الكتاب، فالأرجح أنه مستأنف؛ لأنه لا ربط له بما قبله من كلام ابن فضال، وكيف يسهو ابن فضال عن هذا وقد درس عنده، وليست معرفة ابن فضال به معرفة منقولات ومرويات حتى يتوهم هذا في مثله أو أبيه، بل معرفته معرفة معيشة ومعاصرة، فالكلام على فرض الثبوت عائديته لأحمد بن الحسين وليست لابن فضال، وعلى ما نذهب إليه فالكلام عائديته لمؤلف هذا

(١) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ٦، ص١٩.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٨٢٧.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٤٢.

(٤) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٥١ - ت ٣٣.

الكتاب، وهذه أحد موارد الخطأ والتوهم الذي لا يتناسب مع مستوى أحمد بن الحسين الغضائري الذي كان يعتمد عليه النجاشي كثيرا.

٥ إبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني:

يماني، من الرابعة التي أدركتها السادســة، ثقة كما عن النجاشي عن ابن عقدة وغيره، وعــن ابن الغضائري أنــه ضعيف جدا، ولو كان صح ذلك إليــه لنبه النجاشي عليه كما تقضي عبارته هناك فليلاحظ، ضعفه الســيدان الاســتاذان تبعا لوالدهما مرجع الطائفة دامت بركاتهم[1].

المحصلة: سند الرواية قاصر.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٩١)، الصفحة (٧٣٨).

٣٠٥- ٢- أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ(١)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ وَمُوسَى بْنِ عُمَرَ وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ(٢)،عَنِ ابْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: هَلْ كَانَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَارِفاً بِنَفْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: يَرَاهَا وَيَسْمَعُهَا؟ قَالَ: «مَا كَانَ مُحْتَاجاً إِلى ذلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهَا، وَلَا يَطْلُبُ مِنْهَا، هُوَ نَفْسُهُ، وَنَفْسُهُ هُوَ، قُدْرَتُهُ(٣)نَافِذَةٌ، فَلَيْسَ يَحْتَاجُ إِلى أَنْ يُسَمِّيَ نَفْسَهُ، وَ لكِنَّهُ اخْتَارَ لِنَفْسِهِ أَسْمَاءً لِغَيْرِهِ يَدْعُوهُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُدْعَ بِاسْمِهِ، لَمْ يُعْرَفْ، فَأَوَّلُ مَا اخْتَارَ لِنَفْسِهِ: الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، فَمَعْنَاهُ: اللهُ، وَاسْمُهُ: الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، هُوَ أَوَّلُ أَسْمَائِهِ عَلَا عَلى كُلِّ شَيْءٍ».

تحقيق السند:

أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة من الثامنة(٤). وهو يروي هنا عن شيخه الحسين، الذي يروي عن ثلاثة من مشايخه، كلهم عن محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام، والكلام في شيخ أحمد ومشايخه الثلاثة.

٥ الحسين بن عبد الله:

هو الحسين بن عبيد الله بن سهل السعدي ممن طعن وكانت له فترة استقامة وفترة انحراف، وهو من السابعة، فالراوي الذي يتوسط بين أحمد بن إدريس والحسن بن علي بن عثمان، بل وبين أحمد بن إدريس وموسى بن عمر أيضا هو الحسين بن عبيد الله بن

---

(١) والصحيح في اسمه (الحسين بن عبيد الله).

(٢) والصحيح في اسمه (الحسن بن علي بن أبي عثمان).

(٣) في نسخة (وقدرته).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٥).

سهل كما يظهر من بعض أسناد الكافي[١]، ومن النجاشي في ترجمة الحسن بن أبي عثمان هذا، حيث قال النجاشي: «عن أحمد بن إدريس قال: حدثنا الحسين بن عبيد الله بن سهل في حال استقامته، عن الحسن بن علي بن أبي عثمان سجادة»[٢].

وعلى ذلك فالوارد هنا من تسمية الأب بعبد الله تصحيف، ويؤيد ذلك أن الصدوق روى هذه الرواية وذكر الاسم كما هو المعهود في روايات أحمد بن إدريس، وفيمن يروي أيضا عن الحسن بن علي بن (أبي) عثمان (الحسين بن عبيد الله)، والحسين بن عبيد الله بن سهل ذكره النجاشي وقال فيه: «الحسين بن عبيد الله السعدي، أبو عبد الله بن عبيد الله ابن سهل، ممن طعن عليه ورمي بالغلو، له كتب صحيحة الحديث، منها: التوحيد، المؤمن، والمسلم، المقت والتوبيخ، الإمامة، النوادر، المزار، المتعة، أخبرنا أبو عبد الله ابن شاذان، قال: حدثنا علي بن حاتم، قال: حدثنا أحمد بن علي الفائدي (القائدي)، عن الحسين بكتابه المتعة خاصة، وأخبرنا محمد بن علي بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أبي قال: حدثنا الحسين ابن عبيد الله بكتبه وهي: الإيمان وصفة المؤمن، الإيمان لا يثبت إلا بالعمل، الإيمان يزيد وينقص، فضل الإيمان، دعائم الإيمان، شعب الإيمان، نفي الإيمان، طعم الإيمان، حقيقة الإيمان، أركان الإيمان، أصناف الإيمان، أقسام الإيمان، المروة، حلاوة الإيمان، ما جاء أن الإيمان حسن الخلق، ما جاء في زين الإيمان، الحسد يأكل الإيمان، من تعصب خلع ربقة الإيمان من عنقه، أعجب الخلق إيمانا، أدنى الإيمان، تجديد الإيمان، الإيمان وما يثبت منه في القلب، لا يدخل النار عبد في قلبه مثقال حبة من خردل من الإيمان، في من أعير الإيمان، لا يزنى الزاني وهو مؤمن، إسرار الإيمان وإظهار الشرك، الإيمان يشارك الإسلام والإسلام لا يشارك الإيمان، من كان مؤمنا فعمل خيرا ثم كفر ثم مات بعد كفره، إثبات الإيمان وإثبات الكفر، لا إيمان لمن لا تقية له، ما جاء في المؤمن، ما يلحق الله الأطفال بايمان آبائهم، نوادر الإيمان، إدخال السرور على المؤمن، زيارة المؤمن، مصافحة المؤمن، حق المؤمن

---

(١) الكافي، الكليني، ج١، ص١٩٥، ح ٦.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٦١ – ت ١٤١.

على أخيه المؤمن، السعي في حوائج المؤمن، المؤمن أخو المؤمن، حب المؤمن، كرامة المؤمن، ثواب من أعان المؤمن ونصره، حرمة المؤمن، من قضى حاجة امرئ مؤمن، مواساة المؤمن، من نفس عن مؤمن كربة، من أقرض مؤمنا، من أطعم مؤمنا وسقاه، من كسا مؤمنا، من عاد مؤمنا في مرضه، موت المؤمن، قضاء دين مؤمن، ما جاء في الإيمان والإسلام، ما جاء في الإسلام أن الصبغة هي الإسلام، من اصطفى الإسلام، ارتضى الله الإسلام دينا، من اختار الله الإسلام له دينا، كمال الإسلام، دعائم الإسلام، عرى الإسلام، بناء الإسلام، بدء الإسلام غريبا وسيعود غريبا، أدنى الإسلام، من رغب عن الإسلام وارتد عنه، فرع الإسلام وأصله وذروته وسنامه، سهام الإسلام، فضل الإسلام، في من يعار الإسلام، حرمة الإسلام، نوادر الإسلام، يقين المرء المسلم، عماد دين الإسلام، في حسن الإسلام، ما يجب على المسلم، ألا يقيم في دار الشرك، ما جاء في أن المسلمين هم المسلمون، معرفة المرء المسلم، في من رغب عن الإسلام، أيؤخذ الرجل بما كان عمل في الجاهلية، أشرفكم في الإسلام، إن الأرض لم تكن قط إلا وفيها مسلم يعبد الله، الصبي يختار النصرانية وأحد أبويه مسلم، في أطفال المسلمين، في حبس حق امرئ مسلم، في مصافحة المسلم، في زيارة المسلم، في إدخال السرور على المسلم، في من نفس عن المسلم كربة، في من أطعم مسلما، في مشي المسلم لأخيه المسلم، حق المسلم على المسلم، المسلم أخو المسلم، في حب المسلم، حرمة المسلم، من عاد مسلما في مرضه، في قضاء دين المسلم، ثواب من أقرض مسلما، في موت المسلم، هذه أبواب الكتاب، نقلته من خط أبي العباس، أحمد بن علي بن نوح»[1].

وقال الشيخ: «الحسين بن (عبيد) عبد الله بن سهل، له كتاب المتعة. أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن الحسين بن علي بن شيبان القزويني، عن علي بن حاتم، عنه»[2]، وذكره أيضا في من لم يرو عنهم عليهم السلام[3].

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٢ – ت ٨٦.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١١٠ – ت ٢١٩.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٤٢٥ – ت ٦١١٩.

يغلب على أسناد الرجل أنه يروي عن عدة من المشايخ، والذين يكثر فيهم الضعيف والمجهول والمشترك، كما الحال في روايتنا في المقام.

٥ محمد بن عبد الله:

الراوي في هذا الموضع بدلالة روايته عن الحسن بن علي بن عثمان اسمه (محمد بن عبد الله بن أحمد)، وليس من دلالة على كونه محمد بن عبد الله بن زرارة، لا من جهة الراوي ولا المروي عنه، ولا حتى في تشابه الاسم بمن يتموضع في تلك الأماكن في الأسناد، وروى الصدوق هذه الرواية تارة، وفيها (محمد بن عبيد الله)[١]، وأخرى وفيها (محمد بن عبد الله)[٢]، وعلى كل تقدير فلا أظن أنه يمكن لنا معرفة من قَصَدَهُ الحسينُ بن عبيد الله بن سهل بهذا الاسم.

٥ موسى بن عمر:

هو موسى بن عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل، روى عن السادسة، كمحمد بن أبي عمير ومحمد بن سنان وابن فضال وابن محبوب وابن أبي نصر، وأضرابهم، وروى عن كبار السابعة، وروت عنه الثامنة، كسعد والصفار، وصغار السابعة كمحمد بن أحمد بن يحيى، من السابعة.

قال النجاشي: «موسى بن عمر بن يزيد بن ذبيان الصيقل: مولى بني نهد، أبو علي وله ابن اسمه علي، وبه كان يكنى، له كتاب طرائف النوادر، وكتاب النوادر. أخبرنا الحسين بن عبيد الله قال: حدثنا أحمد بن محمد، عن سعد، عن موسى، بكتبه»[٣].

وقال الشيخ: «موسى بن عمر بن يزيد الصيقل، له كتاب، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد ابن محبوب، عنه»[٤].

---

(١) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ج١، ص١١٨.

(٢) معاني الأخبار، الصدوق، ص٢.

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٠٥ - ت ١٠٧٥.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٤٣- ت ٧٢١.

قال صدر الدين الشيرازي وتبعه تلميذه المازندراني في شرحهما هذه الرواية: موسى بن عمر، هو عمر بن بزيع الكوفي وابنه موسى ثقة.

أقول: بالإضافة إلى عدم القرينة على ما عَيناه رحمهما الله، وقرينة المقام من حيث الراوي عنه في انصرافه إلى الصيقل، فإن ابن بزيع ممن تروي عنه السابعة بواسطة الهيثم الذي هو من كبار السابعة.

قال المازندراني: هذا الحديث بهذا الإسناد المذكور في كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام: وفيه موسى بن جعفر، والظاهر أنّه موسى بن جعفر القمي الكمنداني بضم الكاف والميم وسكون النون وكان مرتفعاً في القول ضعيفاً في الحديث.

أقول: الموجود في نسخة العيون عندنا (موسى بن عمر) وليس ابن جعفر كما في نسخته رحمه الله، ولو كان؛ فالذي يناسب في الطبقة هو موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، نعم.. لا يمنع كونه الكمنداني، ولكن لا قرينة عليه، مع بعده.

٥ الحسن بن علي بن عثمان:

والصحيح في اسمه هو الحسن بن علي بن أبي عثمان سجادة، كوفي، ليس له حظ من الوثاقة، بل ولا من الإسلام حتى، من كبار السابعة أو من السادسة لكن من صغارها. وعثمان هنا وفي باقي الروايات تصحيف عن أبي عثمان كما يظهر من الروايات والفهارس، واسم أبي عثمان هو حبيب كما عن صاحب النوادر والصدوق، وعبد الواحد بن حبيب كما عن الشيخ في التهذيب.

قال النجاشي: «الحسن ابن أبي عثمان، الملقب سجادة أبو محمد، كوفي، ضعفه أصحابنا، وذكر أن أباه علي بن أبي عثمان روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام. له كتاب نوادر، أخبرناه إجازة الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر بن سفيان، عن أحمد بن إدريس، قال: حدثنا الحسين بن عبيد الله بن سهل - في حال استقامته عن - الحسن بن علي بن أبي عثمان سجادة»[1].

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٦١ - ت١٤١.

قال الشيخ: «الحسن بن علي بن أبي عثمان، الملقب بسجادة، له كتاب أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن الحسن بن علي بن أبي عثمان»[١]. وفي الرجال، في أصحاب الجواد عليه السلام: «الحسن بن علي بن أبي عثمان السجادة غال»[٢]، وكذا في في أصحاب الهادي عليه السلام[٣].

وفي كتاب ابن الغضائري: «الحسن بن علي بن أبي عثمان، أبو محمد الملقب بسجادة، في عداد القميين، ضعيف، وفي مذهبه ارتفاع»[٤].

وقال نصر بن الصباح كما يظهر من الاختيار في حسن بن علي بن أبي عثمان سجادة: «قال لي السجادة الحسن بن علي بن أبي عثمان يوما: ما تقول في محمد بن أبي زينب، ومحمد بن عبد الله بن عبد المطلب ﷺ، أيهما أفضل؟! قلت له: قل أنت فقال: بل، محمد بن أبي زينب! ألا ترى أن الله عز وجل، عاتب في القرآن محمد بن عبد الله ﷺ في مواضع، ولم يعاتب محمد بن أبي زينب: قال: لمحمد بن عبد الله ﷺ ﴿**وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا**﴾ و﴿**لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ**﴾ وفي غيرهما، ولم يعاتب محمد بن أبي زينب بشئ من ذلك[٥].

قال أبو عمرو الكشي في تعليقته على الرواية: «على السجادة لعنة الله ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين، فلقد كان من العليائية، الذين يقعون في رسول الله ﷺ، وليس لهم في الإسلام نصيب»[٦].

---

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٩٨ - ت١٦٥.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٧٥ - ت ٥٥٤٨.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٨٥ - ت ٥٦٧٥.

(٤) رجال ابن الغضائري، احمد بن الحسين الغضائري، ص٥٢ - ت ٣٥.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٨٤١.

(٦) المصدر نفسه.

٥ ابن سنان:

المقصود هو محمد بن سنان كما يقتضيه وضع الطبقة، بل وتؤكده الرواية اللاحقة وروايتها عن الصدوق مصرحا به، وهو الزاهري، من السادسة، ثقة، لكنه غير مقبول الرواية كما مر[1]، لكن مر أيضا أن عدم قبول روايته إنما هو لمكان ما اعترف من وجادة وشراء للكتب من غير ملاقاة في وقت انتشر فيه تزوير الكتب، ومن المعلوم أن المقام في روايتنا هنا ليس منه، فلا مشكلة في السند من ناحيته.

المحصلة: السند في الطبقة الثامنة لا يعاني مشكلة، وفي السابعة تظهر المشكلة في الحسين بن عبيد الله السعدي المنحرف، وأيضا في ما ادعاه من رواية المشايخ الثلاثة عنه، بل وحتى هم على فرض تصديقه في روايته عنهم فإنهم بين مجهول وضعيف، ثم في محمد بن سنان.

لكن قد يدعى إمكان قبول الرواية، وذلك بالنظر إلى مقدمات.

أولها: هذه الرواية من الروايات الصحيحة التي رواها الحسين بن عبيد الله السعدي فتنتفي المشكلة في الطبقة السابعة، ويتم ذلك بأحد تقريبين:

الأول: أنها مأخوذة من كتاب التوحيد الذي قال فيه النجاشي بعد أن نقل طعنهم في الرجل: «له كتب صحيحة الحديث، منها: التوحيد».

الثاني: أنها رويت عنه حال استقامته، حيث قال النجاشي في ترجمة سجادة: «عن أحمد بن إدريس قال: حدثنا الحسين بن عبيد الله بن سهل في حال استقامته، عن الحسن بن علي بن أبي عثمان سجادة»، وذلك بقرينة اتحاد السند وتأييد اتحاد الموضوع.

ثانيها: إن المشكلة في طبقة مشايخ السعدي منتفية أيضا، بأحد تقريبين:

الأول: تعدد المشايخ في طبقة مشايخ السعدي يوجب الوثاقة بصدورها عن شيخهم محمد بن سنان لبعد اتفاقهم على الكذب.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٧).

الثاني: أن موسى بن عمر هو موسى بن عمر بن بزيع الثقة، فيكون السند صحيحا في هذه الطبقة من جهته.

ثالثها: أن المشكلة في الطبقة السادسة والتي هي في محمد بن سنان منتفية بسبب أن عدم قبولنا روايات محمد بن سنان كان بسبب الوجادة في زمن انتشر فيه تزوير الكتب، ولكن هذا الأمر في هذا المورد من روايته عن المعصوم عليه السلام وسؤاله له ينفي احتمال الوجادة، فتقبل الرواية هنا من جهته. فيتحصل من كل هذا الوثوق بصدور الرواية من جهة الوثوق بالسند في كل الطبقات.

لكن لا يمكن التسليم بالأولى والثانية من هذه المقدمات وبجميع التقريبات، نعم المقدمة الثالثة مسلمة عندنا وفق ما تبنيناه في محمد بن سنان في وثاقته وعدم قبول روايته لمكان الوجادة.

فالمقدمة الأولى بتقريبها الأول ومع التسليم جدلا بكونها مأخوذة من عين كتاب التوحيد الذي ذكره النجاشي، لكن وصف النجاشي لرواياته بالصحيحة وفق اصطلاح القدماء وهو ما خلا عن شذوذ وانحراف في متونها، وليس هو مساوق لما نصطلحه، وصحة المضمون شيء، وصدور ذلك المضمون الصحيح عن المعصوم شيء آخر.

وأما التقريب الثاني ومع التسليم جدلا بكونها رويت عن السعدي حال استقامته باعتبار تشابه السند مع السند الذي قال عنه النجاشي أنه رواه عنه أحمد بن إدريس حال استقامته، لكن التسليم بأخذ مرويات الراوي المنحرف قبل انكشاف انحرافه ممنوع، فإن عدم ظهور انحراف الرجل في آن من الآنات لا يكشف عن وثاقته واقعا، بل ينشأ من عدم العلم بالانحراف في أحيان كثيرة، وفي هذا كلام في أنواع الانحراف، وكون الانحراف تغير في حال الرجل أو انكشاف لحال الرجل، ولا أقل من التردد بينهما مما يسلب الوثاقة السابقة بانكشاف عدمها مستقبلا.

أما المقدمة الثانية: فالكلام أيضا في التقريبين، فالتقريب الأول وما يقال من أن تعدد الرواة في طبقة مشايخ الحسين يوجب الوثوق بصدورها عن شيخهم محمد بن سنان، فهو

مخدوش من جهتين، مخدوش من جهة تصديقنا السعدي المنحرف في أن الثلاثة حدثوه بذلك، ومن جهة أن اجتماع ثلاثة من شيوخ هذا الرجل المنحرف وفيهم من هو أشد انحرافا منه لا يبعد أن يكون مأخذهم واحدا من كتاب مدلس اشتروه من الاسواق وخاصة أنه عن محمد بن سنان، والرواة المنحرفون كانوا لا يأبهون بالملاقاة في الروايات، ومحمد بن سنان ممن وضع عليه الكثير من الوضاعين كما حققناه في محله.

وأما التقريب الثاني فسبق وأن بيّنا فساده في ترجمة موسى بن عمر وأنه الصيقل، ولا قرينة على كونه ابن بزيع.

وعلى ذلك فلا يمكن الوثوق بهذا السند، بل واحتواء السند على المنحرفين في غير طبقة يزلزل الاعتماد عليه، فإن تتابع أهل فئة معينة في سند في غير طبقة أمر شائع في الروايات، ويجعلها من مدارك تلك الفئة خاصة، كما تجد في روايات الفطحية حتى يروي فطحي عن آخر، وكذا في أغلب تسلسلات روايات الواقفة، بل والغلاة، والمنحرفين، وهذه منها.

٣٠٦- ٣ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الِاسْمِ: مَا هُوَ؟ قَالَ: «صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ».

الكلام في هذا السند عين الكلام في سابقه.

٣٠٧- ٤ - مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ[1] خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ[2]، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «اسْمُ اللهِ غَيْرُهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ «شَيْءٍ» فَهُوَ مَخْلُوقٌ مَا خَلَا اللهَ، فَأَمَّا مَا عَبَّرَتْهُ الْأَلْسُنُ أو عَمِلَتِ الْأَيْدِي، فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَاللهُ غَايَةٌ مَنْ غَايَاتِهِ[3] وَالْمُغَيَّا[4] غَيْرُ الْغَايَةِ، وَالْغَايَةُ مَوْصُوفَةٌ، وَكُلُّ مَوْصُوفٍ مَصْنُوعٌ، وَصَانِعُ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ مَوْصُوفٍ بِحَدٍّ مُسَمًّى، لَمْ يَتَكَوَّنْ فَيُعْرَفَ[5] كَيْنُونِيَّتُهُ بِصُنْعِ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَتَنَاهَ[6] إلى غَايَةٍ إِلاَّ كَانَتْ غَيْرَهُ، لاَ يَزِلُّ[7] مَنْ فَهِمَ هَذَا الْحُكْمَ أَبَداً، وَهُوَ التَّوْحِيدُ الْخَالِصُ، فَارْعَوْهُ[8]، وَصَدِّقُوهُ، وَتَفَهَّمُوهُ، بِإِذْنِ اللهِ.

مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَعْرِفُ اللهَ بِحِجَابٍ أو بِصُورَةٍ أو بِمِثَالٍ، فَهُوَ مُشْرِكٌ؛ لِأَنَّ حِجَابَهُ وَمِثَالَهُ وَصُورَتَهُ غَيْرُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ وَاحِدٌ، مُتَوَحِّدٌ[9]، فَكَيْفَ[10] يُوَحِّدُهُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ عَرَفَهُ بِغَيْرِهِ؟! وَإِنَّمَا عَرَفَ اللهَ مَنْ عَرَفَهُ بِاللهِ، فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِهِ، فَلَيْسَ يَعْرِفُهُ، إِنَّمَا[11] يَعرِفُ

---

(١) في نسخة (عن).

(٢) في نسخة (زيد).

(٣) في النسخ المخطوطة (غاياه).

(٤) في نسخة (والمعني).

(٥) في نسخة (فتعرف).

(٦) في نسخة (ولا يتناهى).

(٧) في نسخة (لا يذل).

(٨) في نسخة (فادعوه).

(٩) في نسخة (موحد).

(١٠) في نسخة (وكيف).

(١١) في نسخة (وإنما).

غَيْرُهُ، لَيْسَ[١] بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ شَيْءٌ، وَاللهُ خَالِقُ[٢] الْأَشْيَاءِ لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ، وَاللهُ يُسَمَّى بِأَسْمَائِهِ وَهُوَ غَيْرُ أَسْمَائِهِ، وَالْأَسْمَاءُ غَيْرُهُ».

تحقيق السند:

وهذه السلسلة السندية من الكليني إلى بكر بن صالح من السلاسل السندية المتكررة، لكن مكان (بعض أصحابه) فيها في باقي الأسناد هو الحسين بن الحسن الدينوري، ومحمد بن أبي عبد الله هو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني الثقة كوفي سكن الري من الثامنة[٣]، ومحمد بن إسماعيل هو البرمكي صاحب الصومعة بدلالة الطبقة والراوي والمروي عنه، وهو ثقة على الصحيح، رازي من السابعة[٤]، والراجح تعين الحسين بن الحسن أنه ابن برد الدينوري في هذا الموضع فيمن أشار إليه ببعض الأصحاب[٥]، وبكر بن صالح هو بكر بن صالح الرازي الضبي مولى، الصحيح اتحاده وضعفه، خلافا لبحث سابق اجريته، وبدلالة روايته عن الإمام موسى الكاظم عليه السلام فهو ممن ولد قبل ١٥٠هـ، وبدلالة رواية وادراك السابعة له فهو ممن توفي في حدود ٢١٠هـ، وهذا حال الطبقة السادسة، وهو بعمر صفوان وإن كان بعيدا عن منزلته كما مر[٦].

لكن السند بعد بكر يعاني بعض الغرابة والاضطراب، فعلي بن صالح في هذا الموضع غريب والحسن بن محمد بن خالد بن يزيد أيضا اسم مصحف مضطرب.

---

(١) في نسخة (وليس).

(٢) في نسخة (خلق).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٤) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

(٥) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

(٦) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢٢٠).

وعـن الصدوق قال: حدثنا محمد بن موسـى بن المتوكل رحمه الله، قـال: حدثنا محمد بن يحيى العطار، عن الحسـين بن الحسـن بن أبان، عن محمد بن أرومة، عن علي بن الحسن بـن محمد، عـن خالد بن يزيد، عن عبد الأعلى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اسـم الله غير الله..»[١].

وعنـه أيضـا قال: حدثنا علي بن أحمـد بن محمد بن عمران الدقـاق رحمه الله، قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن إسـماعيل، عن بعـض أصحابه، عن بكر بن صالح، عن علي بن الحسـن بن محمد، عن خالد بن يزيد، عن عبد الأعلى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اسم الله غير الله..» [٢].

الطبقة	السند الاول	السند الثاني	السند الثالث
٩	محمد بن موسى بن المتوكل	علي بن أحمد بن محمد بن عمران	الكليني
٨	محمد بن يحيى العطار	محمد بن أبي عبد الله	
٧	الحسن بن الحسين بن أبان	محمد بن إسماعيل	
٦	محمد بن أورمة	بعض الأصحاب عن بكر بن صالح	
٥	علي بن الحسن بن محمد		
٤	خالد بن يزيد		

والصحيح في سـند الكليني بعد مقارنته بسندي الصدوق للرواية هو: عن محمد بن أبي عبـد الله عـن محمد بن إسـماعيل عن بعض أصحابه عن بكر بـن صالح عن علي بن الحسن بن محمد عن خالد بن يزيد عن عبد الأعلى.

بحذف (صالح عن) بعد علي، وبتغيير (بن) قبل خالد إلى (عن)؛ ليتناسق هو وسند الصدوق بشـكل واضح، ويتضح سـبب التصحيف للاشـتباه بتكرر نسخ اسم صالح بعد اسمين واشتباهات (عن) بـ(بن) واحدة بالأخرى.

---

(١) التوحيد، الصدوق، ص١٤٢.

(٢) التوحيد، الصدوق، ص١٩٢.

وأما في انطباق علي بن الحسن بن محمد على رجل في الفهارس فهو وإن كان شبيها باسم الطاطري إلا أنه لا مؤكد للقول بالانطباق، وكذا في خالد بن يزيد فهذا الاسم وإن كان يطلق على مجموعة من الرجال وأغلبهم من الثقات إلا انطباقه على واحد منهم يحتاج إلى قرينة وهي مفقودة، نعم لعله من وثقه النجاشي والمعروف بالعكلي، ولكنه محض احتمال، وكذا في الراوي الأخير وهو عبد الأعلى فإن انطباقه علي عبد الأعلى بن أعين البجلي فلا اطمئنان بالانطباق.

المحصلة: سند الرواية مضطرب مصحف ولا وثوق به.

بَابُ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ وَاشْتِقَاقِهَا

٣٠٨- ١ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ تَفْسِيرِ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ قَالَ[1]: «الْبَاءُ بَهَاءُ اللهِ، وَالسِّينُ سَنَاءُ اللهِ، وَالْمِيمُ مَجْدُ اللهِ وَرَوى بَعْضُهُمْ: الْمِيمُ مُلْكُ اللهِ وَاللهُ إِلهُ كُلِّ شَيْءٍ، الرَّحْمنُ[2] بِجَمِيعِ[3] خَلْقِهِ، وَالرَّحِيمُ بِالْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً».

تحقيق السند:

العدة وفيها من هو ثقة[4]، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي صاحب المحاسن، قمي ثقة، من السابعة، توفي سنة ٢٧٤ هـ على الأقوى[5]، وعبد الله بن سنان، كوفي ثقة، من الخامسة[6]، ويبقى الكلام بين البرقي وابن سنان وهما القاسم بن يحيى وجده الحسن بن راشد.

٥ القاسم بن يحيى:

هو القاسم بن يحيى بن الحسن بن راشد، ورد في كتاب ابن الغضائري ضعفه، ولكن قدمنا عدم ثبوت نسبته إليه، وهو ثقة لرواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه، من السادسة، يعرف برواياته كل رواياته عن جده (الحسن بن راشد).

---

(١) في نسخة (فقال).

(٢) في نسخة (والرحمن).

(٣) في نسخة (لجميع).

(٤) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٠)، الصفحة (١٧٣).

قال فيه النجاشي: «القاسم بن يحيى بن الحسن بن راشد، أخبرنا الحسين بن عبيد الله قال: حدثنا الحسين بن علي بن سفيان قال: حدثنا أحمد بن إدريس قال: حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى بن عبيد الله، عن القاسم بن يحيى بكتابه»[١].

وذكره الشيخ في الفهرست قائلا: «القاسم بن يحيى الراشدي، له كتاب فيه آداب أمير المؤمنين عليه السلام، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه. وأخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه»[٢].

وذكره في أصحاب الرضا عليه السلام، قائلا: «القاسم بن يحيى بن الحسن»[٣]، وفيمن لم يرو عنهم عليهم السلام وقال: «القاسم بن يحيى، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى»[٤].

وفي كتاب ابن الغضائري: «القاسم بن يحيى بن الحسن بن راشد مولى المنصور، روى عن جده، ضعيف»[٥]. وعلى القول بثبوت نسبة كتاب ابن الغضائري إليه يشكل إثبات وثاقة الرجل وإن روى عنه أحمد، لكنا قدمنا عدم ثبوت نسبته إليه.

٥ الحسن بن راشد:

كوفي أو بغدادي، مولى بني العباس، الذي له كتاب الراهب والراهبة، كان وزيرا للمهدي العباسي وابنه موسى وهارون من بعدهما كما ذكر البرقي، أي أنه كان في الوزارة من حدود سنة ١٣٦ هـ إلى بعد سنة ١٧٠ هـ، روى عنه حفيده القاسم بن يحيى في أغلب أسناده، لم يوثق، وهو من الخامسة، وهناك في الطبقة اللاحقة (السادسة) من اسمه الحسن بن راشد وهو الطفاوي، البصري، الذي ضعفه النجاشي ووصفه بكثرة

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣١٦ - ت ٨٦٦.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٠٢ - ت ٥٧٥.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٦٣ - ت ٥٣٨٧.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٤٣٦ - ت ٦٢٥٤.

(٥) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٨٦ - ت ١١٢.

العلم، وهناك في السابعة من هو بنفس الاسم وهو الحسن بن راشد البغدادي، مولى آل المهلب، الذي وثقه الشيخ، ولكن يبقى أن من يروي عنه حفيده القاسم هو صاحب كتاب الراهب والراهبة الذي لم يحظ بتوثيق.

قال النجاشي: «ذكر أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن بابويه كتاب الراهب والراهبة، رواية محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن محمد، عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد في فهرسته»(١).

وقال الشيخ في الفهرست: «الحسن بن راشد، له كتاب الراهب والراهبة، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن ابن الوليد، عن محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن القاسم بن يحيى، عن جده الحسن بن راشد»(٢).

وعده في الرجال في أصحاب الصادق (٣)عليه السلام والكاظم (٤)عليه السلام ووصفه فيهما بأنه مولى بني العباس.

وفي الكتاب المنسوب لابن الغضائري: «الحَسَنُ بنُ راشِد، مَوْلى المَنْصُور، أَبُو مُحَمَّد، روى عن أبي عَبْدِ الله، وأبي الحَسَن مُوْسى عليهما السلام، ضَعِيْفٌ في رِوايَتِهِ»(٥).

المحصلة: قصور السند لمكان الحسن بن راشد.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣١٦ – ت ٨٦٦.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٠٦ – ت ٢٠٠.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٨١ – ت ٢١٧٢.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٣٤ – ت ٤٩٧٣.

(٥) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٤٩ – ت ٢٨.

٣٠٩- ٢- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ: أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ أَسْمَاءِ اللهِ وَاشْتِقَاقِهَا: اللهُ مِمَّا هُوَ مُشْتَقٌّ؟ فَقَالَ: «يَا هِشَامُ، اللهُ مُشْتَقٌّ مِنْ إِلَهٍ، وَالْإِلهُ يَقْتَضِي مَأْلُوهاً، وَالِاسْمُ غَيْرُ الْمُسَمّى، فَمَنْ عَبَدَ الِاسْمَ دُونَ الْمَعْنى، فَقَدْ كَفَرَ وَلَمْ يَعْبُدْ شَيْئاً؛ وَمَنْ عَبَدَ الِاسْمَ وَالْمَعْنى، فَقَدْ أَشْرَكَ وَعَبَدَ اثْنَيْنِ؛ وَمَنْ عَبَدَ الْمَعْنى دُونَ الِاسْمِ، فَذَاكَ التَّوْحِيدُ، أَفَهِمْتَ يَا هِشَامُ؟».

قَالَ: قُلْتُ: زِدْنِي، قَالَ: «لِلّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ[1] اسْماً فَلَوْ كَانَ الِاسْمُ هُوَ الْمُسَمّى؛ لَكَانَ كُلُّ[2] اسْمٍ مِنْهَا إِلهاً[3]، وَلكِنَّ اللهَ مَعْنًى يُدَلُّ عَلَيْهِ بِهذِهِ الْأَسْمَاءِ وَكُلُّهَا غَيْرُهُ.

يَا هِشَامُ، الْخُبْزُ اسْمٌ لِلْمَأْكُولِ، وَالْمَاءُ اسْمٌ لِلْمَشْرُوبِ، وَالثَّوْبُ اسْمٌ لِلْمَلْبُوسِ، وَالنَّارُ اسْمٌ لِلْمُحْرِقِ؛ أَفَهِمْتَ يَا هِشَامُ فَهْماً تَدْفَعُ بِهِ وَتُنَاضِلُ[4] بِهِ أَعْدَاءَنَا الْمُتَّخِذِينَ[5] مَعَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ غَيْرَهُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «نَفَعَكَ اللهُ بِهِ[6] وَثَبَّتَكَ يَا هِشَامُ».

قَالَ هِشَامٌ[7]: فَوَ اللهِ، مَا قَهَرَنِي أَحَدٌ فِي التَّوْحِيدِ حَتّى قُمْتُ مَقَامِي هذَا.

تحقيق السند:

مرت هذه الرواية سندا ومتنا بالتسلسل (٢٣٤) في باب المعبود، وقلنا هناك أن سقطا قد وقع في سندها، ولكنه لا يمنع من اعتبارها، فليراجع.

---

(١) في الرواية (٢٣٤) (وتسعين).

(٢) في نسخة (الكل).

(٣) في عدة نسخ (اله).

(٤) في نسخة (تناقل).

(٥) في نسخة (الملحدين).

(٦) في نسخة - (به).

(٧) في الطبعة القديمة - (هشام).

٣١٠- ٣- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ، عَنِ الْقَاسِـمِ بْنِ يَحْيى، عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ (عليه السلام)، قَالَ: سُئِلَ عَنْ مَعْنَى اللهِ، فَقَالَ: «اسْتَوْلى عَلى مَا دَقَّ وَجَلَّ».

تحقيق السند:

العـدة وفيها من هو ثقـة[١]، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي صاحب المحاسـن، قمي ثقة، من السابعة[٢]، والقاسم بن يحيى وثق لرواية أحمد عنه، وهو من السادسة[٣]، وجده الحسن بن راشد وزير المنصور هو صاحب كتاب الراهب والراهبة، بغدادي من الخامسة لم تثبت وثاقته[٤].

المحصلة: السند قاصر من ناحية الحسن بن راشد، لكن المتن قوي فلا يبعد حصول الوثوق بصدورها وإن وصفها المجلسي لسندها بالضعف[٥].

---

(١) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٣) مرت ترجمته في هذا الجزء الحديث (٣٠٨).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٠٨).

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٣٩.

٣١١- ٤- عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ: سَأَلْتُ الرِّضَا عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ فَقَالَ: «هَادٍ لِأَهْلِ السَّمَاءِ[1]، وَهَادٍ لِأَهْلِ الْأَرْضِ».

وَفِي رِوَايَةِ الْبَرْقِيِّ: «هُدى مَنْ فِي السَّمَاءِ[2]، وَهُدى مَنْ فِي الْأَرْضِ».

تحقيق السند:

وسند الكليني عن خاله علان والمسمى في السند بعلي بن محمد المطلق وهو ثقة رازي من الثامنة[3]، عن سهل بن زياد، وهو رازي ضعيف من السابعة[4]، عن يعقوب بن يزيد وهو الأنباري، الثقة الصدوق، ولد في حدود سنة ١٩٥هـ، وتوفي قبل سنة ٢٧٩هـ، بمدة يسيرة، من السابعة[5]، ويبقى الكلام في الراوي الأخير.

٥ العباس بن هلال:

شامي مولى أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام، لم يوثق، من السادسة، قال النجاشي: «عباس بن هلال الشامي روى عن الرضا عليه السلام، أخبرنا محمد بن عثمان بن الحسن قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا محمد بن أحمد بن خاقان النهدي صاحب القلانس قال: حدثنا محمد بن الوليد الخزاز قال: حدثنا عباس بن هلال الشامي، عن الرضا عليه السلام بنسخة وهي تختلف بحسب الرواة»[6].

---

(١) في نسخة (السماوات).

(٢) في نسخة (السماوات).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٣).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤١)، الصفحة (٦٩).

(٦) رجال النجاشي، النجاشي، ص٧٤٩ - ت ٢٨٢.

وذكره الشيخ في رجاله من أصحاب الرضا عليه السلام ولقبه بالشامي[١].

المحصلة: الرواية قاصرة السند بجهالتنا بالعباس بن هلال، وأما سهل فهو لا يؤثر في السند بالنظر إلى سند الصدوق حيث رواها عن أبيه رحمه الله، قال: حدثنا سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن العباس بن هلال، قال: سألت الرضا عليه السلام عن قول الله عز وجل..»[٢]، والسند صحيح إلى يعقوب بن يزيد، لكن المشكلة باقية في شيخه العباس.

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٦١ – ت ٥٣٥٣.

(٢) التوحيد، الصدوق، ص١٥٥.

٣١٢- ٥- أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ وَقُلْتُ[١]: أَمَّا «الْأَوَّلُ» فَقَدْ عَرَفْنَاهُ، وَأَمَّا «الْآخِرُ» فَبَيِّنْ لَنَا تَفْسِيرَهُ. فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ إِلاَّ أَنْ يَبِيدَ[٢] أو يَتَغَيَّرَ، أو يَدْخُلَهُ التَّغَيُّرُ[٣] وَالزَّوَالُ، أو يَنْتَقِلَ مِنْ لَوْنٍ إلى لَوْنٍ، وَمِنْ هَيْئَةٍ إلى هَيْئَةٍ، وَمِنْ صِفَةٍ إلى صِفَةٍ، وَمِنْ زِيَادَةٍ إلى نُقْصَانٍ، وَمِنْ نُقْصَانٍ إلى زِيَادَةٍ إلاَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ بِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ، هُوَ الْأَوَّلُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ الْآخِرُ عَلى مَا لَمْ يَزَلْ، وَلَا تَخْتَلِفُ[٤] عَلَيْهِ الصِّفَاتُ وَالْأَسْمَاءُ كَمَا تَخْتَلِفُ عَلى غَيْرِهِ، مِثْلُ الْإِنْسَانِ الَّذِي يَكُونُ تُرَاباً مَرَّةً، وَمَرَّةً لَحْماً وَ دَماً، وَمَرَّةً رُفَاتاً وَرَمِيماً، وَكَالْبُسْرِ الَّذِي يَكُونُ مَرَّةً بَلَحاً، وَمَرَّةً بُسْراً، وَمَرَّةً رُطَباً، وَمَرَّةً تَمْراً، فَتَتَبَدَّلُ[٥] عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ، وَاللهُ جَلَّ وَعَزَّ بِخِلَافِ ذلِكَ».

تحقيق السند:

أحمد بن إدريس، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة، توفي سنة ٣٠٦هـ، من الثامنة[٦]، ومحمد بن عبد الجبار هو ابن أبي الصهبان، أشعري قمي، ثقة من السابعة[٧]، وصفوان بن يحيى كوفي، ثقة، توفي سنة ٢١٠هـ من السادسة[٨]، وهذه السلسلة السندية من

(١) في نسخة (فقلت).

(٢) في كثير من النسخ (إلا أن يبيد).

(٣) في نسخة (الغير).

(٤) في نسخة (يختلف).

(٥) في نسخة (فتبدل) وفي أخرى (وتبدل) وفي أخرى (فيتبدل).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٥).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٦).

(٨) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٨)، الصفحة (٢٤٤).

السلاسـل السـندية المتكررة بكثرة، وعبد الله ابن أبي يعفور هو العبدي، كوفي، ثقة، من الرابعة[١]، توفي في حياة أبي عبد الله عليه السلام سـنة ١٣١هـ وفق ما حققناه[٢]، ويبقى الكلام في الفضيل بن عثمان.

◦ الفضيل بن عثمان:

الأعور الصيرفي، كوفي، ثقة، من كبار الخامسـة ممن أدركته السادسة، وهذا ما يظهر من تتبع أسناده؛ فلذا تروي عنه بعض السادسة أحيانا بواسطة، وتارة أخرى مباشرة.

قـال النجاشي: «الفضل بن عثمان المرادي الصائـغ الأنباري أبو محمد الأعور، مولى ثقة ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وهو ابن أخت علي بن ميمون المعروف بأبي الأكراد، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن غالب، وأحمد بن عمر بن كيسبة، قالا: حدثنا علي بن الحسن الطاطري، قال: حدثنا محمد بن أبي عمير، قال: حدثنا فضيل، بكتابه»[٣].

ويلاحـظ أن النجـاشي ابتدأ وسـماه الفضل وانتهى وسـماه الفضيـل، وهو رائج في الرجال واسمائهم، بسبب التصغير.

وذكر الشيخ في الفهرست عنوانين متتاليين واحتمل اتحادهما فقال: «فضيل الأعور، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، وأحمد بن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن علي بن عبد العزيز، عنه»[٤].

وقال أيضا: «فضيل بن عثمان الصيرفي: له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن الحسن بن محمد بن سماعة، عنه. وأظن أنهما واحد، وهو فضيل الأعور»[٥].

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الاول الحديث (٢١)، الصفحة (٢٢١).

(٢) في الجزء الثاني الصفحة (٨٠٤).

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٠٨ - ت ٨٤١.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٩٩ - ت ٥٦٨.

(٥) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٠٠ - ت ٥٦٩.

وذكره في رجال الباقر عليه السلام، قائلا: «فضيل بن عثمان الأعور المرادي، كوفي»[١].

وفي أصحاب الصادق عليه السلام مرتين قائلا في الأولى: «الفضل، ويقال: الفضيل بن عثمان المرادي، كوفي، أبو محمد الصائغ الأعور»[٢].

وفي الثانية: «الفضيل بن عثمان المرادي، ويقال: الفضل الأعور الصائغ الأنباري ابن أخت علي بن ميمون»[٣].

وأما المفيد فعده في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام، والرؤساء المأخوذ منهم الحلال والحرام، والفتيا والاحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق لذم واحد منهم[٤].

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٤٣ – ت ١٥٤٧.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٦٨ – ت ٣٨٥٤.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٦٩ – ت ٣٨٧٧.

(٤) جوابات أهل الموصل، المفيد، ص٢٥-٤٨.

٣١٣- ٦- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ مَيْمُونٍ الْبَانِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله (عليه السلام) وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ، فَقَالَ: «الْأَوَّلُ لَا عَنْ أَوَّلٍ قَبْلَهُ، وَلَا عَنْ بَدْءٍ[1] سَبَقَهُ؛ وَالْآخِرُ[2] لَا عَنْ نِهَايَةٍ كَمَا يُعْقَلُ مِنْ صِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلكِنْ قَدِيمٌ، أَوَّلٌ، آخِرٌ[3]، لَمْ يَزَلْ، وَلَا يَزُولُ[4]، بِلَا بَدْءٍ[5] وَلَا نِهَايَةٍ، لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْحُدُوثُ، وَلَا يَحُولُ مِنْ حَالٍ إِلى حَالٍ، خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم هو الثقة المعروف صاحب التفسير، توفي بعد ٣٠٧هـ، من الثامنة[6]، وأبوه حسن الحال كما عليه المشهور، من السابعة[7]، وابن أبي عمير ثقة معروف، توفي سنة ٢١٧هـ، من السادسة[8]، وعمر بن أذينة الثقة الوجه، المتوفى قبل سنة ١٦٩هـ، من الخامسة[9]، ومحمد بن حكيم هو الخثعمي الممدوح، كوفي من الخامسة[10]، ويبقى الكلام في ميمون البان.

٥ ميمون البان:

كوفي من كبار الرابعة، لم يذكر بمدح أو ذم، يرد أحيانا مصحفا (ميمون اللبان)،

---

(١) في نسخة (بدي).

(٢) في نسخة (آخر).

(٣) في نسخة (وآخر).

(٤) في نسخة (لا يزال).

(٥) في نسخة (بدي).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٨) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٩) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٢)، الصفحة (٥٢٢).

(١٠) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٧)، الصفحة (٦٧٥).

والصحيح على الظاهر أنه (البان) وهو نوع من الشجر العطري كان الرجل يمتهن بيعه كما يظهر من عبارة البرقي في رجاله[1].

ذكره الشيخ في رجال السجاد عليه السلام[2]، والباقر عليه السلام[3]، والصادق عليه السلام، وذكره فيه أنه كوفي وأنه روى عنهما عليهما السلام[4].

وعلق عليه في القاموس وقال: «لكن لم نقف على روايته عن غير الصادق عليه السلام»[5].

أقول: ما ذكره صاحب القاموس لا يصح بوجه.

فمن الواصل إلينا روايته عن الباقر عليه السلام في البصائر، باب في الأئمة عليهم السلام أنهم شهداء لله في خلقه بما عندهم من الحلال والحرام، الحديث ٤ صفحة ١٠٢، نعم رواها الصدوق عن الصادق عليه السلام، ولكن لا مرجح له خاصة مع قرب الصفار وبعد الصدوق.

وأوضح منه روايته الصحيحة عن الباقر عليه السلام في كمال الدين وتمام النعمة الباب ٥٧ الحديث ٤.

بل وما في المحاسن من رواية ميمون اللبان عن الباقر عليه السلام، واللبان هو مصحف البان، في باب الاطعام حديث ١٦.

ولو اتفق أن لم نجد في نظيره فإن ذلك لا يعني بحال عدم وقوف الشيخ على روايته، فإن عدم وصول رواية إلينا لا يدل على عدم وجودها كما لا يخفى.

المحصلة: الرواية قاصرة السند بجهالتنا بميمون بياع البان، وصف المجلسي سندها بالجهالة وقال إن مضمونها قريب من السابقة[6].

---

(١) الرجال، أحمد البرقي، ص٤٥.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٢٠ - ت ١٢٢٤.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٤٧ - ت ١٦٢٩.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٠٩ - ت ٤٥٧٦.

(٥) قاموس الرجال، التستري، ج١٠، ص٣٢٤ - ت ٧٩٠٣.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤١.

٣١٤- ٧- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ رَفَعَهُ(١) إِلَى أَبِي هَاشِمٍ الْجُعْفَرِيِّ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، لَهُ أَسْمَاءٌ وَصِفَاتٌ فِي كِتَابِهِ، وَأَسْمَاؤُهُ وَصِفَاتُهُ هِيَ هُوَ؟

فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «إِنَّ لِهٰذَا الْكَلَامِ وَجْهَيْنِ: إِنْ كُنْتَ تَقُولُ: «هِيَ هُوَ»، أَيْ إِنَّهُ ذُو عَدَدٍ وَكَثْرَةٍ، فَتَعَالَى اللهُ عَنْ ذٰلِكَ(٢)؛ وَإِنْ كُنْتَ تَقُولُ: هٰذِهِ الصِّفَاتُ وَالْأَسْمَاءُ لَمْ تَزَلْ، فَإِنَّ «لَمْ تَزَلْ» مُحْتَمِلٌ مَعْنَيَيْنِ: فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ تَزَلْ عِنْدَهُ فِي عِلْمِهِ وَهُوَ مُسْتَحِقُّهَا، فَنَعَمْ؛ وَإِنْ كُنْتَ تَقُولُ: لَمْ يَزَلْ تَصْوِيرُهَا وَهِجَاؤُهَا وَتَقْطِيعُ حُرُوفِهَا، فَمَعَاذَ اللهِ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ شَيْءٌ غَيْرُهُ، بَلْ كَانَ اللهُ وَلَا خَلْقَ، ثُمَّ خَلَقَهَا وَسِيلَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، يَتَضَرَّعُونَ(٣) بِهَا إِلَيْهِ، وَيَعْبُدُونَهُ وَهِيَ ذِكْرُهُ، وَكَانَ اللهُ وَلَا ذِكْرَ، وَالْمَذْكُورُ(٤) بِالذِّكْرِ هُوَ اللهُ الْقَدِيمُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ، وَالْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ مَخْلُوقَاتٌ وَالْمَعَانِي، وَالْمَعْنِيُّ بِهَا هُوَ اللهُ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِهِ الِاخْتِلَافُ وَلَا الِائْتِلَافُ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ وَيَأْتَلِفُ الْمُتَجَزِّئُ، فَلَا يُقَالُ: اللهُ مُؤْتَلِفٌ، وَلَا اللهُ قَلِيلٌ ولا(٥) كَثِيرٌ، وَلٰكِنَّهُ الْقَدِيمُ فِي ذَاتِهِ؛ لِأَنَّ مَا سِوَى الْوَاحِدِ مُتَجَزِّئٌ، وَاللهُ وَاحِدٌ، لَا مُتَجَزِّئٌ وَلَا مُتَوَهَّمٌ بِالْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ، وَكُلُّ مُتَجَزِّئٍ أو مُتَوَهَّمٍ بِالْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ دَالٌّ عَلَى خَالِقٍ لَهُ؛ فَقَوْلُكَ: «إِنَّ اللهَ قَدِيرٌ» خَبَّرْتَ أَنَّهُ لَا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ، فَنَفَيْتَ بِالْكَلِمَةِ الْعَجْزَ، وَجَعَلْتَ الْعَجْزَ سِوَاهُ، وَكَذٰلِكَ قَوْلُكَ: «عَالِمٌ»

---

(١) في نسخة (يرفعه).

(٢) في نسخة + (علوا كبيرا).

(٣) في نسخة (متضرعون).

(٤) في نسخة (أو المذكور).

(٥) في نسخة – (لا).

إِنَّمَا نَفَيْتَ بِالْكَلِمَةِ الْجَهْلَ، وَجَعَلْتَ الْجَهْلَ سِوَاهُ، وَإِذَا[١] أَفْنَى اللهُ الأَشْيَاءَ، أَفْنَى الصُّورَةَ وَالْهِجَاءَ وَالتَّقْطِيعَ، وَلاَ يَزَالُ مَنْ لَمْ يَزَلْ عَالِماً».

فَقَالَ الرَّجُلُ: فَكَيْفَ سَمَّيْنَا رَبَّنَا سَمِيعاً؟ فَقَالَ: «لِأَنَّهُ لا يَخْفى عَلَيْهِ مَا يُدْرَكُ بِالْأَسْمَاعِ، وَلَمْ[٢] نَصِفْهُ بِالسَّمْعِ الْمَعْقُولِ فِي الرَّأْسِ.

وَكَذلِكَ سَمَّيْنَاهُ بَصِيراً؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْفى عَلَيْهِ مَا يُدْرَكُ بِالْأَبْصَارِ مِنْ لَوْنٍ أو شَخْصٍ أَوْ غَيْرِ ذلِكَ، وَلَمْ نَصِفْهُ بِبَصَرِ لَحْظَةِ الْعَيْنِ.

وَكَذلِكَ سَمَّيْنَاهُ لَطِيفاً؛ لِعِلْمِهِ بِالشَّيْءِ اللَّطِيفِ مِثْلِ الْبَعُوضَةِ وَأَخْفى مِنْ ذلِكَ، وَمَوْضِعِ النُّشُوءِ مِنْهَا، وَالْعَقْلِ وَالشَّهْوَةِ؛ لِلسَّفَادِ[٣] وَالْحَدَبِ عَلى نَسْلِهَا، وَإِقَامِ بَعْضِهَا عَلى بَعْضٍ، وَنَقْلِهَا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ إلى أَوْلَادِهَا فِي الْجِبَالِ وَالْمَفَاوِزِ وَالْأَوْدِيَةِ وَالْقِفَارِ، فَعَلِمْنَا أَنَّ خَالِقَهَا لَطِيفٌ بِلَا كَيْفٍ، وَإِنَّمَا الْكَيْفِيَّةُ لِلْمَخْلُوقِ الْمُكَيَّفِ.

وَكَذلِكَ سَمَّيْنَا رَبَّنَا قَوِيّاً لَا بِقُوَّةِ الْبَطْشِ الْمَعْرُوفِ مِنَ الْمَخْلُوقِ[٤]، وَلَوْ كَانَتْ قُوَّتُهُ قُوَّةَ الْبَطْشِ الْمَعْرُوفِ مِنَ الْمَخْلُوقِ[٥]، لَوَقَعَ التَّشْبِيهُ، وَلاَحْتَمَلَ الزِّيَادَةَ، وَمَا احْتَمَلَ الزِّيَادَةَ احْتَمَلَ النُّقْصَانَ، وَمَا كَانَ نَاقِصاً كَانَ غَيْرَ قَدِيمٍ، وَمَا كَانَ غَيْرَ قَدِيمٍ كَانَ عَاجِزاً، فَرَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا شِبْهَ[٦] لَهُ وَلاَ ضِدَّ، وَلاَ نِدَّ وَلاَ كَيْفَ، وَلاَ نِهَايَةَ، وَلاَ

(١) في نسخة (فإذا).

(٢) في نسخة (فلم).

(٣) في نسخ (للفساد).

(٤) في نسخة (للخلق).

(٥) في نسخة (للخلق).

(٦) في نسخة (لا شبيه).

تَبْصَارَ بَصَرٍ[(١)]، وَمُحَرَّمٌ عَلَى الْقُلُوبِ أَنْ تَمَثَّلَهُ، وَعَلَى الأَوْهَامِ أَنْ تَحُدَّهُ، وَعَلَى الضَّمَائِرِ أَنْ تُكَوِّنَهُ، جَلَّ وَعَزَّ عَنْ أَدَاةِ[(٢)] خَلْقِهِ، وَسِمَاتِ بَرِيَّتِهِ، وَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً».

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله هو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني الثقة كوفي سكن الري، توفي سنة ٣١٢هـ، وهو من الثامنة[(٣)]، رفعه: إرسال وسيأتي الكلام فيه، وأبو هاشم الجعفري هو داود بن القاسم الثقة الجليل، ولد في حدود ١٧٥هـ وتوفي سنة ٢٦١هـ، وهو من السادسة التي أدركتها بعض الثامنة[(٤)].

وقد روى الصدوق الرواية عن شيخه علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رحمه الله، قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثني محمد بن بشر، عن أبي هاشم الجعفري»[(٥)].

فنلاحظ أن شيخ الصدوق علي بن أحمد الدقاق قد ذكر شيخ شيخه ابن عون الأسدي وسماه، بخلاف الكليني الذي ذكر أن شيخه ابن عون الأسدي رفع الرواية ولم يذكر طريقه إلى داود بن القاسم.

ومع البناء على وثاقة شيخ الصدوق الدقاق باعتبار دلالة الترضي على الوثاقة يكون سند الصدوق معوضا للإرسال في سند الكليني، لكن هل ينفع سند الصدوق في المقام لاثبات الصدور؟ الظاهر عدمه؛ لأن محمد بن بشر في المقام لا قرينة مفيدة في انطباقه على رجل معروف في الفهارس، واحتمال كونه محمد بن بشير الكوفي المتوفى بقم والذي وثقه النجاشي بعد القول بالتصحيف، مدفوع لاختلاف الطبقة.

---

(١) في نسخة (ولا يصر ببصر) وفي أخرى (ولا ببصار بصر).

(٢) في النسخ الموجودة بالجمع: (إدات).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٨)، الصفحة (٢١١).

(٥) التوحيد، الصدوق، ص١٩٣.

٣١٥- ٨- عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: اللهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ: «اللهُ أَكْبَرُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ؟» فَقَالَ: مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ ﷺ: «حَدَّدْتَهُ» فَقَالَ الرَّجُلُ: كَيْفَ أَقُولُ؟ قَالَ[1]: «قُلْ: اللهُ أَكْبَرُ[2] مِنْ أَنْ يُوصَفَ».

تحقيق السند:

وسند الكليني عن خاله علان والمسمى في السند بعلي بن محمد المطلق وهو ثقة رازي من الثامنة[3]، عن سهل بن زياد، وهو رازي ضعيف من السابعة[4]،وابن محبوب هو الحسن بن محبوب السراد، الكوفي الثقة، توفي سنة ٢٢٤هـ، من السادسة[5]، عمن ذكره؛ إرسال في السند.

المحصلة: الرواية مضافا إلى ضعفها بسهل فهي مرسلة.

---

(١) في نسخة (فقال).

(٢) في نسخ عدة + (أكبر).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٣).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٥) مر تفصيل الكلام في مثل ذلك التسلسل السندي في الجزء الأول الحديث ١.

٣١٦- ٩- وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ جُمَيْعِ بْنِ عُمَيْرٍ[١]، قَالَ: قَالَ أَبو عَبْدِ الله عليه السلام: «أَيُّ شَيْءٍ اللهُ[٢] أَكْبَرُ؟» فَقُلْتُ: اللهُ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، فَقَالَ: «وَكَانَ ثَمَّ شَيْءٌ؛ فَيَكُونَ أَكْبَرَ مِنْهُ؟» فَقُلْتُ: فَمَا هُوَ؟

قَالَ: «اللهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُوصَفَ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي، توفي قرابة سنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[٣]، وأحمد بن محمد بن عيسى هو الأشعري الثقة المعروف، قمي من السابعة توفي على الأرجح بعد ٢٧٤هـ[٤]، ويبقى الكلام في الرواة بعد الأشعري.

٥ مروك بن عبيد:

هو صالح بن عبيد بن سالم، قمي، ومروك لقب له، ثقة من السادسة. قال النجاشي: «مروك بن عبيد بن أبي سالم بن أبي حفصة، مولى بني عجل، وقال أصحابنا إنه مولى عمار بن المبارك العجلي، واسم مروك صالح، واسم أبي حفصة زياد. قال أصحابنا القميون: نوادره أصل. أخبرنا محمد بن محمد قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا علي بن الحسين السعد آبادي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن خالد، عن مروك بكتابه»[٥].

---

(١) في نسخة (جميع بن عبيد بن عمير)، وهو غريب جدا، وحتى ما في المتن فهو غلط، وفي المحاسن رواها عن (جميع بن عمرو)، وهو قلب للاسم فالراوي المعروف في هذه الطبقة هو (عمرو بن جميع) وحالات السهو في قلب الاسم من الأمور الشائعة عند الناسخين.

(٢) في نسخة – (الله).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٥) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٢٥ – ت ١١٤٢.

وقال الشيخ: «مروك بن عبيد، له كتاب رويناه بهذا الأسناد، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه»[١].

وعده الشيخ من أصحاب الجواد ﷺ وقال إنه من قم[٢].

وقال الكشي: «قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن عن مروك بن عبيد بن سالم بن أبي حفصة، فقال: ثقة شيخ صدوق»[٣].

٥ جميع بن عمير:

وقلنا أن الصحيح في كونه عمرو بن جميع الأزدي، البصري، وقيل: كوفي، وقيل: بغدادي، قاضي الري، وقيل: قاضي حلوان، ضعيف، وعده الكشي في البترية، ووصفه العقيلي من العامة بأنه كذاب خبيث، عده في تاريخ اليعقوبي من الفقهاء أيام الرشيد، وهو من الخامسة.

قال عنه النجاشي: «عمرو بن جميع الأزدي البصري، أبو عثمان، قاضي الري، ضعيف، له نسخة يرويها عنه سهل بن عامر، أخبرنا محمد بن جعفر قال: حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا الحسن بن علي بن عفان قال: حدثنا سهل بن عامر، عن عمرو بن جميع الأزدي بها»[٤].

وقال الشيخ في الفهرست: «عمرو بن جميع، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن الحسن بن حمزة العلوي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مراد (إسماعيل بن مرار)، عن يونس بن عبد الرحمن، عنه»[٥].

---

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٥٠ – ت ٧٥٥.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٧٨ – ت ٥٦٠٨.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٨٣٥.

(٤) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٨٨ – ت ٧٦٩.

(٥) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٨٠ – ت ٤٨٨.

وذكره الشيخ في رجال الباقر عليه السلام فقال: «عمرو بن جميع، بتري»[١]، وفي رجال الصادق عليه السلام: «عمرو بن جميع، أبو عثمان الأزدي البصري، قاضي الري، ضعيف الحديث»[٢].

وعدَّ الكشي عمرو بن جميع من البترية، بعد ترجمة محمد بن إسحاق[٣].

أما العامة فقال النسائي (ت٣٠٣هـ): «عمرو بن جميع متروك كان وقع إلى كرمان»[٤]، وذكر العقيلي (ت٣٢٢هـ): «عمرو بن جميع كوفي، حدثنا محمد بن عيسى قال حدثنا عباس قال سمعت يحيى قال عمرو بن جميع كذاب خبيث كان قاضي حلوان»[٥].

وكذا نقل أبو حاتم الرازي (ت٢٢٧هـ) تضعيفهم له في الجرح والتعديل[٦]، وذكره ابن حبان (ت٣٥٤هـ) في المجروحين[٧]، وفصل ابن عدي (ت٣٦٥هـ) في الكامل في حاله ونقل تضعيفهم أياه[٨]، وكذا فعل الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ) في تأريخ بغداد[٩]، فليراجع كل ذلك في مظانه.

المحصلة: الرواية قاصرة السند.

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٤٢ - ت ١٥٣٢.
(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٥١ - ت ٣٥١٧.
(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٦٨٨.
(٤) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص٢١٩ - ت ٤٤٦.
(٥) ضعفاء العقيلي، العقيلي، ج٣، ص٢٦٤ - ت ١٢٧٠.
(٦) الجرح والتعديل، أبو حاتم الرازي، ج٦، ص٢٢٤.
(٧) المجروحين، ابن حبان، ج٢، ص٧٧.
(٨) الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني، ج٥، ص١١١.
(٩) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج١٢، ص١٨٧.

٣١٧- ١٠ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ «سُبْحَانَ اللهِ» فَقَالَ: «أَنَفَةٌ للهِ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم الثقة صاحب التفسير، توفي بعد ٣٠٧هـ، وهو من الثامنة[١]، ومحمد بن عيسى هو اليقطيني وهو ثقة ولا يمتنع رواية علي عنه كما قدمناه، وهو من كبار السابعة[٢]، ويونس هو ابن عبد الرحمن الثقة الجليل من أصحاب الإجماع، توفي بعد المئتين بيسير وولد بحدود سنة ١٢٥هـ، وهو صغار الخامسة، وإن عده البعض من كبار السادسة[٣]، وهشام بن الحكم هو المتكلم المعروف، ثقة كوفي، من الخامسة، توفي سنة ١٩٩ هـ على الأقوى، كما في طبقات المكثرين وليس ١٧٩هـ كما قدمناه في الجزء الأول من هذا الكتاب[٤].

المحصلة: السند صحيح، ورويت عن علي بن إبراهيم بسند معتبر آخر عن هشام بن الحكم.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٢)، الصفحة (١٨٤).

٣١٨- ١١ - أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ مَوْلَى طِرْبَالٍ، عَنْ هِشَامٍ الْجَوَالِيقِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: (سُبْحانَ اللهِ): مَا يُعْنَى بِهِ؟ قَالَ: «تَنْزِيهُهُ[١]».

تحقيق السند:

ومر من رجال السند علي بن أسباط: وهو بياع الزطي، كوفي من السادسة، كان فطحيا ثقة، أوثق الناس لهجة، عدل عن مذهبه كما عن النجاشي، وقيل: بقي، كما عن ابن مسعود، وترحم الإمام الجواد عليه السلام عليه، ينصر القول بعدوله[٢]، وهشام الجواليقي: هو هشام بن سالم، ثقة كوفي، توفي قبل سنة ١٨٣ هـ، من الخامسة[٣]، ويبقى البقية وهم أيضا من الثقات كما سيتضح.

٥ أحمد بن مهران:

شيخ الكليني، الأصح وثاقته لتكرر ترحم الكليني عليه، من كبار الثامنة، وما عن ابن الغضائري من كونه ضعيفا[٤]، فلا يعتد به على مبنى من أنكر الكتاب، خاصة أن في مقابل هذا التضعيف ترحم تلميذه الكليني عليه غير مرة خلافا لعادته، فليس من عادة الكليني الترحم على مشايخه عند ذكرهم في السند، وفي هذا سنخ توثيق للرجل من تلميذه الذي ينقل عنه، وهو أقرب الناس إليه.

أما عن اتحاده مع الذي في كتب العامة فإنه لا يعرف، بل ولا دليل على أنه نفسه أحمد بن مهران بن خالد الذي في كتب العامة إلا اتحاد الطبقة، والأخير توفي سنة ٢٨٦هـ،

---

(١) في نسخة (تنزيه).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٢)، الصفحة (٢٥٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٠)، الصفحة (٤٠).

(٤) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٤٢ - ت ١٥.

وأسناد أحمدنا على كل حال من الأسناد عالية.

٥ عبد العظيم بن عبد الله الحسني:

السيد الهاشمي العلوي، المدفون بالري صاحب المزار المعروف، ترضى عنه الشيخ، وقال الصدوق كان مرضيا رضي الله عنه، و ترضى عليه أحمد البرقي كما يظهر من بعض الاسناد، والترضي آية الجلالة كما حقق في محله، يحتمل أن يكون توفي قرابة سنة ٢٥٠هـ، وهو من كبار السابعة.

قال النجاشي: «عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسين بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب أبو القاسم. له كتاب خطب أمير المؤمنين عليه السلام، قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله: حدثنا جعفر بن محمد أبو القاسم، قال: حدثنا علي بن الحسين السعد آبادي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن خالد البرقي، قال: كان عبد العظيم ورد الري هاربا من السلطان، وسكن سربا في دار رجل من الشيعة في سكة الموالي، فكان يعبد الله في ذلك السرب، ويصوم نهاره، ويقوم ليله، فكان يخرج مستترا فيزور القبر المقابل قبره وبينهما الطريق، ويقول: هو قبر رجل من ولد موسى بن جعفر عليه السلام. فلم يزل يأوي إلى ذلك السرب ويقع خبره إلى الواحد بعد الواحد من شيعة آل محمد صلى الله عليه وآله حتى عرفه أكثرهم. فرأى رجل من الشيعة في المنام رسول الله صلى الله عليه وآله، قال له: إن رجلا من ولدي يحمل من سكة الموالي ويدفن عند شجرة التفاح في باغ عبد الجبار بن عبد الوهاب، وأشار إلى المكان الذي دفن فيه فذهب الرجل ليشتري الشجرة ومكانها من صاحبها، فقال له: لأي شيء تطلب الشجرة ومكانها؟ فأخبره بالرؤيا، فذكر صاحب الشجرة أنه كان رأى مثل هذه الرؤيا، وأنه قد جعل موضع الشجرة مع جميع الباغ وقفا على الشريف والشيعة يدفنون فيه، فمرض عبد العظيم ومات رحمة الله عليه، فلما جرد ليغسل وجد في جيبه رقعة فيها ذكر نسبه، فإذا فيها: أنا أبو القاسم عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد (ابن علي) بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام. أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، قال: حدثنا الحسن بن حمزة بن علي، قال: حدثنا علي بن فضل، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى الروياني أبو تراب، قال: حدثنا

عبد العظيم بن عبد الله بجميع رواياته»[(١)].

ومن الرواية التي نقلها النجاشي بسند معتبر على الأصح، يظهر أنه رضي الله عنه من النساك العابدين، ولست اتكلم عن الرؤيا وصاحبها الذي لا نعرفه، بل أتكلم عما نقله البرقي عن حسن سيرته وكونه من الأتقياء.

وقال الشيخ في الفهرست: «عبد العظيم بن عبد الله العلوي الحسني، له كتاب أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل محمد بن عبد الله الشيباني، عن أبي جعفر ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عنه. ومات عبد العظيم بالري وقبره هناك»[(٢)].

وترضى عنه الشيخ في رجال الهادي عليه السلام، قائلا: «عبد العظيم بن عبد الله الحسني رضي الله عنه»[(٣)]، وكذا في أصحاب العسكري [(٤)] عليه السلام.

وترضي الشيخ كما مر في محله آية الجلالة وعلو المنزلة، وإن لم يكن كذلك في كلمات الصدوق كما مر في محله.

قال الصدوق: «عبد العظيم بن عبد الله الحسني المدفون بالري في مقابر الشجرة، وكان مرضيا رضي الله عنه » [(٥)]. وقال أيضا في المشيخة: «عبد العظيم بن عبد الله الحسني وكان مرضيا»[(٦)].

وقول الصدوق إنه كان مرضيا دال على كل ما مضى من تقوى الرجل، فالمرضي هو العدل في ديانته في عرفهم، أو أن يكون المقصود أنه كان مرضيا عنه من قبل أئمته عليهم السلام، ولعل هذا ما يعلل إقران اسمه بالترضي عند غير الصدوق.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٤٨ – ت ٦٥٣.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٩٣ – ت ٥٤٨.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٨٨ – ت ٥٧٠٦.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٤٠١ – ت ٥٨٧٥.

(٥) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٢، ص١٢٨.

(٦) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٤، ص٤٦٨.

وفي الخصال ذكر الصدوق سنداً وفيه: «أحمد بن أبي عبد الله البرقي، قال: حدثني عبد العظيم بن عبد الله الحسني رضي الله عنه»[١]، ويظهر أن الترضي من أحمد البرقي، وإن كان يحتمل كونه من الصدوق أيضا، لكن أوضح منه في ترضي تلميذه البرقي عليه ما في المحاسن من وصفه بأنه كان مرضيا[٢].

هذا وقد رويت في ثواب زيارته ثلاث روايات لا يصح سند واحدة منها، فلا يوثق بصدورها، بل أحدها مقطوع العدم بشكله الموجود.

٥ سليمان مولى طربال:

هو نفسه سُلَيم الفراء كوفي، من الخامسة، وثقه النجاشي.

الكلام في اتحاد سليمان مولى طربال وسُلَيم الفراء:

تشير متابعة الأسناد إلى أن العناوين: سُلَيم الطربال، سُلَيم مولى طربال، سُليمان الفراء، سُليمان الفراء مولى طربال، سُليمان مولى طربال، سُلَيم الفراء، عناوين مختلفة لرجل واحد، خاصة وإن سُلَيم وسليمان ونظيرها من الاسماء التي تطلق على شخص واحد، كسُلَيم وسليمان للراوي الهاشمي المعروف سليمان بن جعفر الجعفري، وكعُبيس الذي يطلق على العباس الناشري، وكحُمدان لمحمد القلانسي، وكرام لعبد الكريم، ونحوهم، بل حتى لو فرض عدم الاتحاد بين مولى طربال والفراء، فيبقى أن سُلَيم الفراء وسليمان الفراء رجل واحد، وان سُلَيم مولى طربال وسليمان مولى طربال رجل واحد، وبلا خلاف في البين، ليدل على أن اختلاف سليمان وسُلَيم في هذا المقام ليس بذي بال في اثبات التعدد.

والظاهر من كلمات النجاشي في فهرسته أنه لم يكن يعرف الرجل فنقل ما وجده في مصادره من كتب الرجال، ولم يكن يدرك أنهما عنوانان لرجل واحد، بسبب اختلاف

---

(١) الخصال، الصدوق، ص٤١٤.

(٢) المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ج١، ص١٩٢.

الاسم، ولذا ذكر الترجمتين وكأنهما عن رجلين مختلفين، ويُظهِر ما كتبه عدم معرفته بصاحب الترجمتين، ففي الأولى ذكر: «سليمان مولى طربال روى عن جعفر بن محمد عليه السلام، ذكره ابن نوح له نوادر عنه، روى عنه عباد بن يعقوب الأسدي، قال ابن نوح: حدثنا محمد بن محمد قال: حدثنا علي بن العباس ومحمد بن الحسين ومحمد بن القاسم قالوا: حدثنا عباد بن يعقوب الأسدي عن سليمان مولى طربال بنوادره [1].

وقوله: (ذكره ابن نوح) فيه إشارة إلى ما أوردناه، حيث يظهر أن مصدره كان كتاب المصابيح أو كتاب الزيادات، وهي من أهم كتب الرجال التي اعتمدها ونقل منها النجاشي، وهي لشيخه وأستاذه الجليل أحمد بن نوح السيرافي.

ثم في ذكر في اسم سُليم: «سُلَيم الفراء كوفي، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ثقة، ذكره أصحابنا في الرجال له كتاب، يرويه جماعة، منهم محمد بن أبي عمير، أخبرني أحمد بن علي بن العباس، قال: حدثنا محمد بن أحمد الصفواني، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، قال: حدثنا محمد بن أبي عمير عنه»[2].

حيث يظهر من قوله: ثقة ذكره أصحابنا في الرجال، أن الحال كحال العنوان السابق، من أن معرفته بهذا العنوان نابعة مما وجده في كتب الرجال التي كان يعتمدها رحمه الله.

وترى الشيخ قد ذكره في أصحاب الصادق مرتين، فقال: سُلَيم الفراء كوفي[3]، واخرى بعده باسمين، وقال: سُلَيم مولى طربال كوفي[4]. فليس الشيخ بأفضل حالا من النجاشي في رجاله، بل هو كثيراً ما يذكر عناوين متعددة لشخص واحد في أصحاب إمام واحد عند شكه في التعدد، أو عند اختلاط الأمر عليه قدست نفسه.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٨٥ - ت ٤٨٩.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٩٣ - ت ٥١٦.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢١٩ - ت ٢٩٠٥.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢١٩ - ت ٢٩٠٧.

بل قد ذكر في أصحاب الباقر: سليمان مولى آل طربال[١]، وعد هذا من أصحاب الباقر عليه السلام توهم منه، وهو يحدث أحيانا عدة في أكثر الحالات بسبب استخراجه الطبقة من رواياتهم عن الأئمة عليهم السلام، فيصدف أن يجد راوياً يروي عن الباقر عليه السلام فيضعه في أصحابه، والصحيح بعد متابعة المورد يتضح أحيانا أن هناك سقطاً في سند الرواية التي اعتمدها قدست نفسه، أو أن هناك تصحيفاً في اسم الإمام المعصوم عليه السلام، ولعل المورد هنا ليس من الصنفين، وهو الاشتباه بينه وبين طربال الذي يروي عن الباقر عليه السلام، فسليمان بن طربال سواء كان هو سُلَيم الفراء أو لم يكن فإنه في كل أسناده ممن يروي عن الصادق عليه السلام ومن في طبقته، وليس هو من أصحاب الباقر عليه السلام.

ولعل ما وجدناه في رجال البرقي مؤيد لدعوة اتحادهما، حيث ذكر: «سليمان بن عمران الفراء مولى طربال، كوفي»[٢]. ولم يذكر الرجلين، بل اقتصر على هذا العنوان الجامع لهما.

واستقرب السيد الخوئي الاتحاد بين العنوانين، وكاد أن يقول به، لكنه قدست نفسه استدرك، وقال: «ولكن ذكر النجاشي: سليمان مولى طربال، وعده من أصحاب الباقر عليه السلام، ثم ذكر بعد ترجمة عدة رجال تبلغ ستة وعشرين رجلا: سُلَيم الفراء، وعده من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، وطريقه إلى سليمان يغاير طريقه إلى سُلَيم، وهذا صريح في مغايرة سُلَيم الفراء لسليمان مولى طربال، وأصرح من ذلك في التعدد عد الشيخ سُلَيم الفراء وسليمان (سليم) مولى طربال، من أصحاب الصادق عليه السلام، وعده سليمان مولى طربال من أصحاب الباقر عليه السلام»[٣].

أقول:

أولاً: قوله قدست نفسه (وعده من أصحاب الباقر عليه السلام) يقصد منه قول النجاشي،

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٣٧ - ت ١٤٤٨.

(٢) الرجال، البرقي، ص٣٢.

(٣) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج٩، ص٣٠٧.

بقرينة العبارة التي بعدها: (ثم ذكر..)، فإن النجاشي ذكر الترجمة بعد ٢٦ ترجمة فعلا، فيكون الفاعل في الجمل الأربعة هو النجاشي، وهذا اشتباه من السيد قدست نفسه، فإن النجاشي ذكر أن العنوانين من أصحاب الصادق عليه السلام، ولم يشر إلى كون سليمان مولى طربال من أصحاب الباقر عليه السلام.

ثانياً: ماذكره قدست نفسه من مغايرة الطريق ثابت لتغاير المصدر الذي استل منه النجاشي على الفرض، فليس في تعدد الطرق صراحة في تعدد الرجال، وأي صراحة هذه!، بل أن اتحاد الطبقة في الطريقين وتعينها في الخامسة في كليهما علامة الاتحاد لا الافتراق.

ثالثاً: ما استشهد به السيد قدست نفسه من ذكر الشيخ لسليمان مولى طربال في أصحاب الباقر عليه السلام لاثبات المغايرة، لا يصح بحال، فقد سبق وقلنا: إنه حتى مع فرض عدم الاتحاد بين الرجلين وكونهما رجلين، فإن عدَّه هناك ليس صحيحا للرجل الذي نراه في الاسناد، إلا أن يكون رجلا آخر مجهول له نفس الاسم، وهو بعيد لغرابة الاسم.

بقي شيء، وهو: إن السيد الخوئي قدست نفسه قد نبه إلى سقط حصل في سند النجاشي إلى سُلَيم الفراء، وأن علي بن إبراهيم ممن لا يمكنه الرواية عن محمد بن أبي عمير، والصحيح أنه بواسطة أبيه. وكلامه قدست نفسه في محله وهو سقط يشيع في أسناد علي.

المحصلة: من كل هذا يتضح صحة السند، نعم هو على مباني مرجع الطائفة دام ظله ليس بصحيح لمكان أحمد بن مهران، ولكن يعوضه سند الصدوق في التوحيد عن محمد بن موسى بن المتوكل رحمه الله قال: حدثنا علي بن الحسين السعدآبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن عبد العظيم رضي الله عنه إلى آخر السند، خصوصا وفق مباني سيدنا الاستاذ محمد رضا السيستاني دامت بركاته، وقد وصفها المجلسي بالضعف[1].

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٤٩.

٣١٩- ١٢ - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى جَمِيعاً، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الثَّانِيَ عليه السلام: مَا مَعْنَى «الْوَاحِدِ»؟ فَقَالَ: «إِجْمَاعُ الْأَلْسُنِ عَلَيْهِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾».

تحقيق السند:

علي بن محمد: الأرجح كونه علان كما مر مرارا، وهو ثقة رازي من الثامنة[١]، ومحمد بن الحسن: هو الصفار، ثقة قمي من الثامنة، توفي سنة ٢٩٠هـ[٢]، وهما عن سهل بن زياد: وهو رازي ضعيف من السابعة[٣]، عن أبي هاشم الجعفري: وهو داود بن القاسم، هاشمي بغدادي، ثقة، عظيم المنزلة، ولد مع جيله من السادسة قرابة سنة ١٧٥هـ وتوفي مع السابعة سنة ٢٦١هـ[٤]. والسند الآخر للكليني هو الصحيح وهو: عن محمد بن يحيى: وهو العطار القمي الثقة من الثامنة، وتوفي في حدود ٣٠٠هـ[٥]، عن أحمد بن محمد بن عيسى: وهو الأشعري، كبير قم، الثقة المعروف، من السابعة، توفي بعد سنة ٢٧٤هـ[٦]. عن أبي هاشم الجعفري المار.

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٦).
(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣٠).
(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).
(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٨)، الصفحة (٢١١).
(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).
(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

بابُ آخَرُ وَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ فِيهِ زِيَادَةً وَهُوَ الْفَرْقُ مَا بَيْنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَحْتَ أَسْمَاءِ اللهِ وَأَسْمَاءِ الْمَخْلُوقِينَ

٣٢٠ - ١ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُخْتَارِ الْهَمْدَانِيِّ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ الْجُرْجَانِيِّ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ، السَّمِيعُ الْبَصِيرُ، الْوَاحِدُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾، لَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُ الْمُشَبِّهَةُ[١]، لَمْ يُعْرَفِ[٢] الْخَالِقُ مِنَ الْمَخْلُوقِ، وَلَا الْمُنْشِئُ مِنَ الْمُنْشَا، لكِنَّهُ[٣] الْمُنْشِئُ، فَرَّقَ بَيْنَ مَنْ جَسَّمَهُ وَصَوَّرَهُ وَأَنْشَأَهُ؛ إِذْ كَانَ لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَلَا يُشْبِهُ هُوَ شَيْئاً». قُلْتُ: أَجَلْ جَعَلَنِيَ اللهُ فِدَاكَ لكِنَّكَ قُلْتَ: الْأَحَدُ الصَّمَدُ، وَقُلْتَ: لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَاللهُ وَاحِدٌ، وَالْإِنْسَانُ وَاحِدٌ، أَلَيْسَ قَدْ تَشَابَهَتِ الْوَحْدَانِيَّةُ؟

قَالَ: «يَا فَتْحُ، أَحَلْتَ ثَبَّتَكَ اللهُ إِنَّمَا التَّشْبِيهُ فِي الْمَعَانِي، فَأَمَّا[٤] فِي الْأَسْمَاءِ فَهِيَ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ دَالَّةٌ[٥] عَلَى الْمُسَمّى، وَذلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ وَإِنْ قِيلَ[٦]: وَاحِدٌ، فَإِنَّهُ يُخْبِرُ أَنَّهُ جُثَّةٌ وَاحِدَةٌ وَلَيْسَ بِاثْنَيْنِ[٧]، وَالْإِنْسَانُ نَفْسُهُ لَيْسَ بِوَاحِدٍ؛ لِأَنَّ أَعْضَاءَهُ مُخْتَلِفَةٌ، وَأَلْوَانَهُ مُخْتَلِفَةٌ، وَمَنْ أَلْوَانُهُ مُخْتَلِفَةٌ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَجْزَاءٌ مُجَزَّأَةٌ لَيْسَتْ بِسَوَاءٍ: دَمُهُ

---

(١) في نسخ عدة – (لو كان كما يقول المشبهة).

(٢) في نسخة (يفرق).

(٣) في نسخة (لكن).

(٤) في نسخة (وأما).

(٥) في نسخ عدة (دلالة).

(٦) في نسخة + (أنه).

(٧) في نسخة (باثنتين).

غَـيْرُ لَحْمِـهِ، وَلَحْمُهُ غَيْرُ دَمِهِ، وَعَصَبُهُ غَيْرُ عُرُوقِهِ، وَشَـعْرُهُ غَيْرُ بَشَرِهِ [١]، وَسَـوَادُهُ غَيْرُ بَيَاضِهِ، وَكَذلِكَ سَـائِرُ جَمِيعِ الخَلْقِ؛ فَالْإِنْسَانُ وَاحِدٌ فِي الِاسْمِ [٢]، وَلاَ وَاحِدٌ فِي المَعْنَى، وَاللهُ جَـلَّ جَلاَلُـهُ هُوَ [٣] وَاحِدٌ لاَ وَاحِدَ غَـيْرُهُ، لاَ اخْتِلاَفَ فِيهِ وَلاَ تَفَـاوُتَ، وَلاَ زِيَادَةَ وَلَا نُقْصَانَ، فَأَمَّا الْإِنْسَـانُ الْمَخْلُوقُ الْمَصْنُوعُ الْمُؤَلَّفُ مِنْ أَجْزَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ وَجَوَاهِرَ شَـتّى غَيْرَ أَنَّهُ بِالِاجْتِمَاعِ شَيْءٌ وَاحِدٌ».

قُلْـتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَرَّجْـتَ عَنِّي فَرَّجَ اللهُ عَنْكَ، فَقَوْلَـكَ: اللَّطِيفُ الخَبِيرُ فَسِّرْهُ لِي كَـمَا فَـسَّرْتَ الْوَاحِدَ؛ فَإِنِّي أَعْلَـمُ أَنَّ لُطْفَهُ عَلى خِلَافِ لُطْفِ خَلْقِـهِ لِلْفَصْلِ [٤]، غَيْرَ أَنِّي أُحِـبُّ أَنْ تَـشْرَحَ ذَلِـكَ لِي [٥]، فَقَالَ: «يَا فَتْحُ، إنما قُلْنَا: اللَّطِيـفُ؛ لِلْخَلْقِ اللَّطِيفِ، وَلِعِلْمِهِ [٦] بِالـشَّيْءِ اللَّطِيـفِ، أَوَلاَ تَـرى وَفَّقَـكَ اللهُ وَثَبَّتَـكَ إلى أَثَـرِ صُنْعِـهِ فِي النَّبَاتِ اللَّطِيـفِ وَغَيْرِ اللَّطِيفِ؛ وَمِنَ الخَلْـقِ اللَّطِيفِ، وَ مِنَ الحَيَوَانِ الصِّغَارِ، وَ مِنَ الْبَعُوضِ وَالجِرْجِسِ، وَمَا هُـوَ أَصْغَرُ مِنْهَا مَا [٧] لاَ يَكَادُ [٨] تَسْـتَبِينُهُ الْعُيُونُ، بَلْ لاَيَكَادُ يُسْـتَبَانُ لِصِغَرِهِ الذَّكَرُ مِنَ الْانثى، وَالحَدَثُ الْمَوْلُودُ مِنَ الْقَدِيمِ.

فَلَـمَّا رَأَيْنَـا صِغَرَ ذلِكَ فِي لُطْفِهِ، وَاهْتِدَاءَهُ لِلسَّـفَادِ، والهَرَبَ مِنَ المَـوْتِ، وَالجَمْعَ لِمَا يُصْلِحُـهُ، وَمَا فِي لُجَجِ الْبِحَارِ، وَمَا فِي لِحَاءِ الْأَشْـجَارِ وَالمَفَاوِزِ وَالْقِفَارِ، وَإِفْهَامَ بَعْضِهَا

(١) في نسخة (بشرته).
(٢) في نسخة (بالاسم).
(٣) في نسخة - (هو).
(٤) في نسخة (للفضل).
(٥) في نسخة (لي ذلك).
(٦) في نسخة - (و).
(٧) في نسخة (مما).
(٨) في نسخة (لا تكاد).

عَنْ بَعْضِ مَنْطِقِهَا، وَمَا يَفْهَمُ بِهِ أَوْلَادُهَا عَنْهَا، وَنَقْلَهَا الْغِذَاءَ إِلَيْهَا، ثُمَّ تَأْلِيفَ أَلْوَانِهَا: حُمْرَةٍ مَعَ صُفْرَةٍ، وَبَيَاضٍ مَعَ حُمْرَةٍ، وَأَنَّهُ مَا لَا تَكَادُ عُيُونُنَا تَسْتَبِينُهُ، لِدَمَامَةِ[1] خَلْقِهَا لَا تَرَاهُ عُيُونُنَا، وَلَا تَلْمِسُهُ أَيْدِينَا، عَلِمْنَا أَنَّ خَالِقَ هذَا الْخَلْقِ لَطِيفٌ، لَطُفَ بِخَلْقِ مَا سَمَّيْنَاهُ بِلَا عِلَاجٍ وَلَا أَدَاةٍ وَلَا آلَةٍ، وَأَنَّ كُلَّ صَانِعِ شَيْءٍ فَمِنْ شَيْءٍ صَنَعَ، وَاللهُ الْخَالِقُ اللَّطِيفُ الْجَلِيلُ خَلَقَ وَصَنَعَ لَامِنْ شَيْءٍ».

تحقيق السند:

هذا السـند هو عين السـند في الحديث (٢٢٩) في هذا الجزء، وهو قاصر عن إثبات الصدور، فليراجع في محله هناك.

---

(١) في عدة نسخ (لذمامة).

٣٢١- ٢- عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ مُرْسَلاً: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «اعْلَمْ عَلَّمَكَ اللهُ الْخَيْرَ أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالى قَدِيمٌ، وَالْقِدَمُ صِفَتُهُ الَّتِي دَلَّتِ الْعَاقِلَ عَلى أَنَّهُ لَاشَيْءَ قَبْلَهُ، وَلَا شَيْءَ مَعَهُ فِي دَيْمُومِيَّتِهِ[١]، فَقَدْ بَانَ لَنَا بِإِقْرَارِ الْعَامَّةِ مُعْجِزَةَ الصِّفَةِ أَنَّهُ لَاشَيْءَ قَبْلَ اللهِ، وَلَا شَيْءَ مَعَ اللهِ فِي بَقَائِهِ، بَطَلَ قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَهُ أو كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ؛ وَذلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ فِي بَقَائِهِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ خَالِقاً لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مَعَهُ، فَكَيْفَ يَكُونُ خَالِقاً لِمَنْ لَمْ يَزَلْ مَعَهُ؟! وَلَوْ كَانَ قَبْلَهُ شَيْءٌ، كَانَ الْأَوَّلَ ذلِكَ الشَّيْءُ، لَاهذَا، وَكَانَ الْأَوَّلُ أَوْلى بِأَنْ يَكُونَ خَالِقاً لِلْأَوَّلِ[٢].

ثُمَّ وَصَفَ نَفْسَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِأَسْمَاءٍ دَعَا[٣] الْخَلْقَ إِذْ خَلَقَهُمْ وَتَعَبَّدَهُمْ وَابْتَلَاهُمْ إِلى أَنْ يَدْعُوهُ بِهَا، فَسَمّى نَفْسَهُ سَمِيعاً، بَصِيراً، قَادِراً، قَائِماً، نَاطِقاً، ظَاهِراً، بَاطِناً، لَطِيفاً، خَبِيراً، قَوِيّاً، عَزِيزاً، حَكِيماً، عَلِيماً[٤]، وَمَا أَشْبَهَ هذِهِ الْأَسْمَاءَ.

فَلَمَّا رَأى ذلِكَ مِنْ أَسْمَائِهِ الْغَالُونَ[٥] الْمُكَذِّبُونَ وَقَدْ سَمِعُونَا نُحَدِّثُ عَنِ اللهِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِثْلُهُ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْخَلْقِ فِي حَالِهِ قَالُوا: أَخْبِرُونَا إذا[٦] زَعَمْتُمْ أَنَّهُ لَامِثْلَ للهِ وَلَا شِبْهَ لَهُ كَيْفَ شَارَكْتُمُوهُ فِي أَسْمَائِهِ الْحُسْنى، فَتَسَمَّيْتُمْ بِجَمِيعِهَا؟! فَإِنَّ فِي ذلِكَ دَلِيلاً عَلى أَنَّكُمْ مِثْلُهُ فِي حَالَاتِهِ كُلِّهَا، أو في[٧] بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ؛ إِذْ جَمَعْتُمُ الْأَسْمَاءَ الطَّيِّبَةَ.

---

(١) في نسخة (ديمومته).

(٢) في نسخة (للثاني).

(٣) في نسخة (دعاء).

(٤) في نسخة (حكيما حليما عليما).

(٥) في نسخة (القالون).

(٦) في نسخة (إذ).

(٧) في نسخة – (في).

قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَلْزَمَ الْعِبَادَ أَسْمَاءً[١] مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَى اخْتِلَافِ الْمَعَانِي؛ وَذلِكَ كَمَا يَجْمَعُ الِاسْمُ الْوَاحِدُ مَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذلِكَ قَوْلُ النَّاسِ الْجَائِزُ عِنْدَهُمُ الشَّائِعُ، وَهُوَ الَّذِي خَاطَبَ اللهُ بِهِ الْخَلْقَ، فَكَلَّمَهُمْ بِمَا يَعْقِلُونَ لِيَكُونَ عَلَيْهِمْ حُجَّةً فِي تَضْيِيعِ مَا ضَيَّعُوا؛ فَقَدْ يُقَالُ لِلرَّجُلِ: كَلْبٌ، وَحِمَارٌ، وَثَوْرٌ، وَسُكَّرَةٌ، وَعَلْقَمَةٌ، وَأَسَدٌ، كُلُّ ذلِكَ عَلَى خِلَافِهِ وَحَالَاتِهِ، لَمْ تَقَعِ[٢] الْأَسَامِي عَلَى مَعَانِيهَا الَّتِي كَانَتْ بُنِيَتْ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ بِأَسَدٍ وَلَا كَلْبٍ، فَافْهَمْ ذلِكَ رَحِمَكَ اللهُ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَ اللهُ تَعَالَى بِالْعِلْمِ[٣] بِغَيْرِ[٤] عِلْمٍ حَادِثٍ عَلِمَ بِهِ الْأَشْيَاءَ، اسْتَعَانَ بِهِ عَلَى حِفْظِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنْ أَمْرِهِ، وَالرَّوِيَّةِ فِيمَا يَخْلُقُ مِنْ خَلْقِهِ، وَيُفْسِدُ مَا مَضَى مِمَّا[٥] أَفْنَى مِنْ خَلْقِهِ، مِمَّا لَوْ لَمْ يَحْضُرْهُ ذلِكَ الْعِلْمُ وَيَغِيبُهُ كَانَ جَاهِلاً ضَعِيفاً، كَمَا أَنَّا لَوْ رَأَيْنَا[٦] عُلَمَاءَ الْخَلْقِ إنما سُمُّوا بِالْعِلْمِ لِعِلْمٍ حَادِثٍ؛ إِذْ كَانُوا فِيهِ جَهَلَةً، وَرُبَّمَا فَارَقَهُمُ الْعِلْمُ بِالْأَشْيَاءِ، فَعَادُوا إِلَى الْجَهْلِ. وَإِنَّمَا سُمِّيَ اللهُ عَالِماً؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْهَلُ شَيْئاً، فَقَدْ جَمَعَ الْخَالِقَ وَالْمَخْلُوقَ اسْمُ الْعَالِمِ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى عَلَى مَا رَأَيْتَ.

وَسُمِّيَ رَبُّنَا سَمِيعاً[٧] لَا بِخَرْتٍ فِيهِ يَسْمَعُ بِهِ الصَّوْتَ وَلَا يُبْصِرُ بِهِ، كَمَا أَنَّ خَرْتَنَا الَّذِي بِهِ نَسْمَعُ لَا نَقْوى بِهِ عَلَى الْبَصَرِ، وَلكِنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَخْفى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَصْوَاتِ،

---

(١) في نسخة (اسمًا).

(٢) في نسخة (لم يقع).

(٣) في نسخة (بالعالم).

(٤) في نسخة (لغير).

(٥) في نسخة (بها).

(٦) في نسخة (أرينا).

(٧) في نسخة + (بصيرا).

لَيْسَ عَلى حَدِّ مَا سُمِّينَا نَحْنُ، فَقَدْ جَمَعْنَا الِاسْمَ بِالسَّمْعِ[(١)]، وَاخْتَلَفَ المُعْنَى.

وَهَكَـذَا الْبَصَرُ لَا بِخَرْتٍ مِنْهُ أَبْصَرَ[(٢)]، كَمَا أَنَّا نُبْصِرٍ بِخَرْتٍ مِنَّا لاَ نَنْتَفِعُ بِهِ فِي غَيْرِهِ، وَلكِنَّ اللهَ بَصِيرٌ لَا يَحْتَمِلُ شَخصاً مَنْظُوراً إِلَيْهِ، فَقَدْ جَمَعْنَا الِاسْمَ، وَاخْتَلَفَ المُعْنى.

وَهُـوَ قَائِـمٌ لَيْسَ عَلى مَعْنَـى انْتِصَابٍ وَقِيَامٍ عَلى سَـاقٍ فِي كَبَدٍ كَمَا قَامَتِ الْأَشْـيَاءُ، وَلكِـنْ[(٣)] «قَائِمٌ» يُخْبِرُ أَنَّهُ حَافِـظٌ، كَقَوْلِ الرَّجُلِ: الْقَائِمُ بِأَمْرِنَا فُـلَانٌ، وَ اللهُ هُوَ الْقَائِمُ عَلى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ، وَالْقَائِمُ أَيْضاً فِي كَلَامِ النَّاسِ: الْبَاقِي؛ وَالْقَائِمُ أَيْضاً يُخْبِرُ عَنِ الْكِفَايَةِ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: قُمْ بِأَمْرِ بَنِي فُلَانٍ، أَيِ اكْفِهِمْ، وَالْقَائِمُ مِنَّا قَائِمٌ عَلى سَـاقٍ، فَقَدْ جَمَعْنَا الِاسْمَ وَلَمْ نَجْمَعِ المُعْنى.

وَأَمَّـا اللَّطِيـفُ، فَلَيْسَ عَلى قِلَّةٍ وَقَضَافَةٍ وَصِغَرٍ، وَلكِنْ ذلِكَ عَلَى النَّفَاذِ فِي الْأَشْـيَاءِ وَالِامْتِنَـاعِ مِـنْ أَنْ يُـدْرَكَ، كَقَوْلِـكَ لِلرَّجُلِ: لَطُفَ عَنِّي هـذَا الْأَمْرُ، وَلَطُـفَ فُلَانٌ فِي مَذْهَبِـهِ وَقَوْلِـهِ، يُخْبِرُكَ أَنَّـهُ غَمَضَ فِيهِ الْعَقْلُ وَفَـاتَ الطَّلَبُ، وَعَادَ مُتَعَمِّقـاً مُتَلَطِّفاً لَا يُدْرِكُهُ الْوَهْمُ، فَكَذلِكَ لَطُفَ[(٤)] اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالى عَنْ أَنْ يُدْرَكَ بِحَدٍّ، أو يُحَدَّ بِوَصْفٍ؛ وَاللَّطَافَةُ مِنَّا: الصِّغَرُ وَالْقِلَّةُ، فَقَدْ[(٥)] جَمَعْنَا الِاسْمَ، وَاخْتَلَفَ المُعْنى.

وَأَمَّـا الْخَبِيرُ، فَالَّذِي لَا يَعْـزُبُ عَنْـهُ شَيْءٌ، وَلَا يَفُوتُهُ، لَيْسَ لِلتَّجْرِبَـةِ وَلَا لِلِاعْتِبَارِ بِالْأَشْـيَاءِ، فَعِنْدَ التَّجْرِبَةِ وَالِاعْتِبَارِ عِلْمَانِ وَلَوْ لَاهُمَا مَا عُلِمَ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ كَذلِكَ، كَانَ جَاهِـلاً وَاللهُ لَمْ يَزَلْ خَبِيراً بِمَا يَخْلُقُ، وَالْخَبِيرُ مِنَ النَّاسِ: المُسْـتَخْبِرُ عَـنْ جَهْلٍ، المُتَعَلِّمُ،

---

(١) في نسخة + (والبصر).

(٢) في نسخة (البصر).

(٣) في نسخة (لكنه).

(٤) في نسخة (فهكذا)، وفي أخرى (وكذلك).

(٥) في نسخة (وقد).

فَقَدْ جَمَعْنَا الِاسْمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنى.

وَأَمَّا الظَّاهِرُ، فَلَيْسَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ عَلَا الْأَشْيَاءَ بِرُكُوبٍ فَوْقَهَا، وَقُعُودٍ عَلَيْهَا، وَتَسَنُّمٍ لِذُرَاهَا، وَلكِنْ ذلِكَ لِقَهْرِهِ وَلِغَلَبَتِهِ[١] الْأَشْيَاءَ وَقُدْرَتِهِ[٢] عَلَيْهَا، كَقَوْلِ الرَّجُلِ: ظَهَرْتُ عَلى أَعْدَائِي، وَأَظْهَرَنِي اللهُ عَلى خَصْمِي، يُخْبِرُ عَنِ الْفَلْجِ وَالْغَلَبَةِ، فَهكَذَا ظُهُورُ اللهِ عَلَى الْأَشْيَاءِ.

وَوَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ الظَّاهِرُ لِمَنْ أَرَادَهُ وَ لَا يَخْفى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَأَنَّهُ مُدَبِّرٌ لِكُلِّ مَا بَرَأَ[٣]، فَأَيُّ ظَاهِرٍ أَظْهَرُ وَأَوْضَحُ مِنَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالى؟ لِأَنَّكَ لَا تَعْدَمُ صَنْعَتَهُ حَيْثُمَا تَوَجَّهْتَ، وَفِيكَ مِنْ آثَارِهِ مَا يُغْنِيكَ، وَالظَّاهِرُ مِنَّا: الْبَارِزُ بِنَفْسِهِ، وَالْمَعْلُومُ بِحَدِّهِ، فَقَدْ جَمَعَنَا الِاسْمُ وَلَمْ يَجْمَعْنَا[٤] الْمَعْنى.

وَأَمَّا الْبَاطِنُ، فَلَيْسَ عَلَى مَعْنَى الِاسْتِبْطَانِ لِلْأَشْيَاءِ[٥] بِأَنْ يَغُورَ فِيهَا،، وَلكِنْ ذلِكَ مِنْهُ عَلَى اسْتِبْطَانِهِ لِلْأَشْيَاءِ عِلْماً وَحِفْظاً وَتَدْبِيراً، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: أَبْطَنْتُهُ: يَعْنِي خَبَرْتُهُ وَعَلِمْتُ مَكْتُومَ سِرِّهِ، وَالْبَاطِنُ مِنَّا: الْغَائِبُ فِي الشَّيْءِ، الْمُسْتَتِرُ، وَقَدْ جَمَعْنَا الِاسْمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنى.

وَأَمَّا الْقَاهِرُ، فَلَيْسَ عَلى مَعْنى عِلَاجٍ وَنَصَبٍ وَاحْتِيَالٍ وَمُدَارَاةٍ وَمَكْرٍ، كَمَا يَقْهَرُ الْعِبَادُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، وَالْمَقْهُورُ مِنْهُمْ يَعُودُ قَاهِراً، وَالْقَاهِرُ يَعُودُ مَقْهُوراً، وَلكِنْ ذلِكَ مِنَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالى عَلى أَنَّ جَمِيعَ مَا خَلَقَ مُلَبَّسٌ بِهِ الذُّلُّ لِفَاعِلِهِ، وَقِلَّةُ الِامْتِنَاعِ لِمَا

---

(١) في نسخة (لغلبة).

(٢) في نسخة (قدرة).

(٣) في نسخة (برأه) وفي أخرى (يرى).

(٤) في نسخة (لا يجمعنا) وفي أخرى (لم نجمع).

(٥) في نسخة (بالأشياء).

أَرَادَ بِهِ، لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ طَرْفَةَ عَيْنٍ أَنْ يَقُولَ لَهُ: «كُنْ» فَيَكُونُ، وَالْقَاهِرُ مِنَّا عَلى مَا ذَكَرْتُ وَوَصَفْتُ، فَقَدْ جَمَعْنَا الِاسْمَ، وَاخْتَلَفَ المَعْنى.

وَهكَذَا جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ وَإِنْ كُنَّا لَمْ نَسْتَجْمِعْهَا كُلَّهَا، فَقَدْ يَكْتَفِي الِاعْتِبَارُ[١] بِمَا أَلْقَيْنَا[٢] إِلَيْكَ، وَاللهُ عَوْنُكَ وَعَوْنُنَا فِي إِرْشَادِنَا وَتَوْفِيقِنَا».

تحقيق السند:

علي بن محمد: الأرجح كونه خال الكليني علي بن محمد بن إبراهيم، وهو ثقة رازي من الثامنة[٣]، وهو قد أرسله، فالسند في الكافي ليس كافيا، لكن الصدوق رواها عن شيخه الدقاق، عن الكليني، عن علي بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام.

وهذا السند لو أغمضنا النظر عن الخدش في وثاقة شيخ الصدوق الدقاق وقلنا بوثاقته؛ لترضيه عنه، أو لكون وجوده في السند تشريفي وهو من مشايخ الإجازة، فالكلام سيكون في تشخيص نحو اضطراب فيه؛ وذلك أن المعتاد رواية خال الكليني علان، عن محمد بن عيسى اليقطيني بواسطة سهل بن زياد، مما يجعلنا نحتمل سقوطه من السند، بل ورواية محمد بن عيسى، عن الحسين بن خالد غير مقبولة أيضا من غير واسطة؛ فالرجل من الرابعة، وعمر حتى أدركته السادسة، فأما السابعة فلم تدركه، وكل سند فيه سابعة عنه فهو سقط، ويمكن إحرازه بمتابعة بقية الأسناد؛ لتكتشف الواسطة المفقودة.

وقد يقال: إن السند ليس بسقوط سهل، بل بسقوط كلمة (أحمد) منه، وأنه ليس

---

(١) في نسخة (فقد نكتفي بالاعتبار)، وفي أخرى (فقد يكتفى بالاعتبار).

(٢) في نسخة (ألقيناه).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٦).

في السند (محمد بن عيسى)، بل الصحيح أنه عن (أحمد بن محمد بن عيسى)، وهو ممن يروي عنه علان في طريق الحسين بن خالد، وأيضا يتفرع الكلام في امتناع رواية الاشعري عن الحسين بن خالد، بل وباقي الروايات تشير إلى أنه يروي عنه بواسطة السادسة: كأحمد بن محمد بن أبي نصر، وأبيه، فيصح على هذا، لأن مشايخه من الثقات، لكن مما يزعزع الوثوق بسند الدقاق إرسال الكليني له في الكافي، ورواية الدقاق له منفردا، بسند فيه بعض الغرابة والاضطراب.

بَابُ تَأْوِيلِ الصَّمَدِ

٣٢٢- ١ - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَلَقَبُهُ شَبَابٌ الصَّيْرَفِيُّ - عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْقَاسِمِ الْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عليه السلام: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا الصَّمَدُ؟ قَالَ: «السَّيِّدُ الْمَصْمُودُ إليه فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ».

تحقيق السند:

علي بن محمد: الأرجح كونه خاله علان كما مر مرارا، وهو ثقة رازي من الثامنة[1]، ومحمد بن الحسن: هو الصفار، ثقة قمي من الثامنة، توفي سنة ٢٩٠هـ[2]، وهما عن سهل بن زياد: وهو رازي ضعيف من السابعة[3]، ومحمد بن الوليد ولقبه شباب الصيرفي: رقّي، مولى بني هاشم، مجهول، من السادسة، كل أسناده في كتب الحديث عن طريق سهل بن زياد، ومر بيانه[4]، وداود بن القاسم: هو أبو هاشم الجعفري، بغدادي، ثقة، عظيم المنزلة، ولد مع جيله من السادسة قرابة سنة ١٧٥هـ وتوفي مع السابعة سنة ٢٦١هـ[5].

المحصلة: الرواية ضعيفة السند بسهل وبجهالتنا بشباب الصيرفي.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٦).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٤) مر الكلام فيه في هذا الجزء الحديث ٢٤٢.

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٨)، الصفحة (٢١١).

٣٢٣- ٢- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَـا، عَنْ أَحْمَدَ بْـنِ أَبِي عَبْدِ الله، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ السَّرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَـا جَعْفَـرٍ عليه السلام عَنْ شَيْءٍ مِنَ التَّوْحِيدِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَتْ أَسْمَاؤُهُ الَّتِي يُدْعى بِهَا، وَتَعَالى فِي عُلُوِّ كُنْهِهِ وَاحِدٌ تَوَحَّدَ بِالتَّوْحِيدِ فِي تَوَحُّدِهِ، ثُمَّ أَجْرَاهُ عَلى خَلْقِهِ؛ فَهُوَ وَاحِدٌ، صَمَدٌ، قُدُّوسٌ، يَعْبُدُهُ كُلُّ شَيْءٍ، وَيَصْمُدُ إليه كُلُّ شَيْءٍ، وَوَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً».

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الكُلَيْنِي:

فَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الصَّحِيحُ فِي تَأْوِيلِ الصَّمَدِ لَا مَا ذَهَبَ إليه الْمُشَبِّهَةُ أَنَّ تَأْوِيلَ الصَّمَدِ الْمُصْمَتُ الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ صِفَةِ الْجِسْمِ وَاللهُ جَلَّ ذِكْرُهُ مُتَعَالٍ عَـنْ ذَلِكَ هُوَ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ مِنْ أَنْ تَقَعَ الْأَوْهَـامُ عَلَى صِفَتِهِ أو تُدْرِكَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ وَلَوْ كَانَ تَأْوِيـلُ الصَّمَدِ فِي صِفَةِ اللهَّ عَزَّ وَجَـلَّ الْمُصْمَتَ لَكَانَ مُخَالِفاً لِقَوْلِهِ عَـزَّ وَجَلَّ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَةِ الْأَجْسَامِ الْمُصْمَتَةِ الَّتِي لَا أَجْوَافَ لَهَا مِثْلِ الْحَجَرِ وَالْحَدِيدِ وَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ الْمُصْمَتَةِ الَّتِي لَا أَجْوَافَ لَهَا تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً فَأَمَّا مَا جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ مِنْ ذَلِكَ فَالْعَالِمُ عليه السلام أَعْلَمُ بِمَا قَالَ وَهَذَا الَّذِي قَالَ عليه السلام إِنَّ الصَّمَدَ هُوَ السَّيِّدُ الْمَصْمُودُ إِلَيْهِ.

هُوَ مَعْنًى صَحِيحٌ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَالْمَصْمُودُ إليه الْمَقْصُودُ فِي اللُّغَةِ قَالَ أَبُو طَالِبٍ فِي بَعْضِ مَا كَانَ يَمْدَحُ بِهِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله مِنْ شِعْرِهِ:

وَ بِالْجَمْرَةِ الْقُصْوَى إذا صَمَدُوا لَهَا

يَـؤُمُّـونَ قَـذْفاً رَأْسَـهَا بِالْجَنَادِلِ

يَعْنِي قَصَدُوا نَحْوَهَا يَرْمُونَهَا بِالْجَنَادِلِ يَعْنِي الْحَصَى الصِّغَارَ الَّتِي تُسَمَّى بِالْجِمَارِ وَقَالَ بَعْضُ شُعَرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ شِعْراً:

مَـا كُـنْـتُ أَحْـسَـبُ أَنَّ بَيْتاً ظَاهِراً

للهَِّ فِي أَكْـنَـافِ مَـكَّـةَ يُـصْـمَـدُ

يَعْنِي يُقْصَدُ وَقَالَ ابْنُ الزِّبْرِقَانِ:

وَ لَا رَهِيبَةَ إِلَّا سَيِّدٌ صَمَدٌ

وَقَالَ شَدَّادُ بْنُ مُعَاوِيَةَ فِي حُذَيْفَةَ بْنِ بَدْرٍ:

عَلَوْتُهُ بِحُسَامٍ ثُمَّ قُلْتُ لَهُ
خُذْهَا حُذَيْفُ فَأَنْتَ السَّيِّدُ الصَّمَدُ

وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ وَاللهُ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ السَّيِّدُ الصَّمَدُ الَّذِي جَمِيعُ الْخَلْقِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إليه يَصْمُدُونَ فِي الْحَوَائِجِ وَإِلَيْهِ يَلْجَئُونَ عِنْدَ الشَّدَائِدِ وَمِنْهُ يَرْجُونَ الرَّخَاءَ وَدَوَامَ النَّعْمَاءِ لِيَدْفَعَ عَنْهُمُ الشَّدَائِدَ.

تحقيق السند:

أما العدة فيوثق بنقلها[1]، وأحمد بن محمد بن خالد: هو البرقي صاحب المحاسن، الثقة القمي، من السابعة[2]، ومحمد بن عيسى: هو اليقطيني، وهو ثقة من كبار السابعة[3]، ويونس بن عبد الرحمن: الثقة الجليل، من أصحاب الإجماع، من صغار الخامسة ممن ولد في حدود ١٢٥هـ وتوفي قرابة رأس المئة الثانية[4]، وجابر بن يزيد الجعفي: كوفي، وصفه النجاشي بالتخليط، وثقة كما عن ابن الغضائري، دلت صحيحة زياد الحلال على صدقه، فيوثق بذلك، وهو من التابعين، وتوفي سنة ١٢٨هـ أو بعدها بقليل، وولادته في حدود سنة ٥٥هـ لروايته عن جابر الأنصاري، وهو من صغار الثالثة[5]، ويبقى الكلام

(١) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).
(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).
(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).
(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٣٠).
(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٧٨)، الصفحة (٢٧٩).

في الواسطة بين يونس وجابر، وهو الحسن بن السري.

٥ الحسن بن السري:

كوفي الأصل، لم يوثق صريحا، روى عن جابر الجعفي، وروت عنه الخامسة والسادسة، وهو من كبار الخامسة. والموجود في فهرست النجاشي: «الحسن بن السري الكاتب الكرخي وأخوه علي رويا عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب رواه عنه الحسن بن محبوب، أخبرناه إجازة: الحسين، عن ابن حمزة، عن ابن بطة، عن الصفار، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن الحسن بن السري»[1].

وفي فهرست الشيخ: «الحسن بن السري الكاتب، له كتاب، رويناه بالإسناد الأول، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن الحسن بن السري»[2]. وذكره في رجاله في أصحاب الباقر (عليه السلام) واصفا إياه بالكاتب[3]، وفي أصحاب الصادق (عليه السلام) قائلا: «الحسن بن السري العبدي الأنباري، يعرف بالكاتب»[4]، وفيهم مرة أخرى واصفاً إياه بالكرخي[5].

فكلمات الأعلام خالية من التوثيق، لكن العلّامة وابن داود في معرض نقلهما لكلمات المتقدمين، ذكرا توثيقا للرجل كما يظهر من كتابيهما، فقال العلّامة في الخلاصة: «الحسن بن السري الكاتب الكرخي ثقة، وأخوه علي بن السري، رويا عن أبي عبد الله (عليه السلام)»[6].

وقال ابن داود في رجاله: «الحسن بن السري العبدي الأنباري الكاتب الكرخي،

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٧ – ت ٩٧.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٠٠ – ت ١٧٤.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٣١ – ت ١٣٤٠.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٨٠ – ت ٢١٥٤.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٨١ – ت ٢١٨٢.

(٦) خلاصة الأقوال، الخلاصة ص١٠٥، باب الحسن ت ٢٣.

وأخوه علي، ق (جخ، ست، جش) ثقتان»[1].

لكن على كل تقدير فالكفتان في اثبات التوثيق وعدمه متأرجحتان، ولا تطمئن النفس لأحد الطرفين، مما يسلب الوثوق بوجود تلك الكلمة أو عدمه.

المحصلة: الرواية قاصرة السند بالحسن بن السري، وقال المجلسي هو مجهول كالصحيح[2].

---

(١) رجال ابن داود، ابن داود، ص٧٣، باب الحاء المهملة - ت ٤١٨.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٦١.

بَابُ الْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ

٣٢٤- ١- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الله، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَرْمَكِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبَّاسٍ الْجَرَاذِينِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ[١]: عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَهُ قَوْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ[٢] الدُّنْيَا، فَقَالَ: «إِنَّ الله لَا يَنْزِلُ[٣]، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَنْزِلَ، إِنَّمَا مَنْظَرُهُ فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ سَوَاءٌ، لَمْ يَبْعُدْ مِنْهُ قَرِيبٌ، وَلَمْ يَقْرُبْ مِنْهُ بَعِيدٌ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى شَيْءٍ، بَلْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ ذُو الطَّوْلِ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ.

أَمَّا قَوْلُ الْوَاصِفِينَ: إِنَّهُ يَنْزِلُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى[٤]، فَإِنَّمَا يَقُولُ ذلِكَ مَنْ يَنْسُبُهُ إِلَى نَقْصٍ أَو زِيَادَةٍ، وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ مُحْتَاجٌ[٥] إِلَى مَنْ يُحَرِّكُهُ أَو يَتَحَرَّكُ بِهِ، فَمَنْ ظَنَّ بِالله الظُّنُونَ، هَلَكَ؛ فَاحْذَرُوا فِي صِفَاتِهِ مِنْ أَنْ تَقِفُوا لَهُ عَلَى حَدٍّ تَحُدُّونَهُ بِنَقْصٍ، أَو زِيَادَةٍ، أَو تَحْرِيكٍ، أَو تَحَرُّكٍ، أَو زَوَالٍ، أَو اسْتِنْزَالٍ، أَو نُهُوضٍ، أَو قُعُودٍ؛ فَإِنَّ الله جَلَّ وَعَزَّ عَنْ صِفَةِ[٦] الْوَاصِفِينَ، وَنَعْتِ النَّاعِتِينَ، وَتَوَهُّمِ الْمُتَوَهِّمِينَ ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾.

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله: هو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني، ثقة، كوفي سكن

---

(١) في نسخة (الجعفي).

(٢) في نسخة (سماء).

(٣) في نسخة (لايبرح).

(٤) في نسخة (أنه تبارك وتعالى ينزل).

(٥) في نسخة (يحتاج).

(٦) في نسخة (صفات).

الري، توفي سنة ٣١٢هـ من الثامنة[1]، **ومحمد بن إسماعيل**: هو البرمكي، ثقة، رازي، من السابعة[2]، وعلي بن العباس هو الجراذيني، ضعيف، من كبار السابعة[3].

٥ الحسن بن راشد:

هو الحسن بن راشد الطفاوي، البصري، ضعفه النجاشي، ووصفه بكثرة العلم، وعن ابن الغضائري، الحسن بن أسد الطفاوي، وقال فيه: «يروي عن الضعفاء، ويروون عنه، وهو فاسد المذهب، وما أعرف له شيئا يصلح فيه، إلا روايته كتاب علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم، وقد رواه عنه غيره». وهو نفسه المقصود في المقام بتحريف (أسد) عن (راشد)، بدلالة ورود روايات الميثمي في كتب الحديث عن ابن راشد، والراوي عن الطفاوي في الفهرست، والنجاشي، هو: علي بن السندي الذي هو من السابعة فيكون الطفاوي من **السادسة**.

والحسن بن راشد اسم مشترك بين ثلاثة رواة:

الأول: مولى بني العباس، الذي له كتاب الراهب والراهبة، والذي كان وزيرا للمهدي العباسي وابنيه موسى وهارون من بعده، كما ذكر البرقي، وهو من روى عنه حفيده القاسم بن يحيى في أغلب أسناده، لم يوثق، وهو من الخامسة.

الثاني: الحسن بن راشد الطفاوي البصري، الذي ضعفه النجاشي ووصفه بكثرة العلم، وهذا من السادسة.

الثالث: الحسن بن راشد البغدادي، مولى آل المهلب، الذي وثقه الشيخ، وهذا من السابعة.

وإنما حددناه في روايتنا تلك بالطفاوي الضعيف للطبقة، فإن الرجلين الآخرين من

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٢) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

(٣) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢٨٤).

طبقة سابقة ولاحقة. ويؤيده ماذكر في كتاب ابن الغضائري من وصفه أنه من كان الضعفاء يروون عنه كما في سندنا هذا.

قال فيه النجاشي: «الحسن بن راشد الطفاوي، ضعيف، له كتاب نوادر حسن، كثير العلم، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن علي بن السندي، عن الطفاوي به»(١).

وقال فيه الشيخ في الفهرست: «الحسن بن راشد، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن علي بن السندي، عن الحسن بن راشد»(٢)، وذكره أيضا في أصحاب الرضا عليه السلام(٣).

٥ يعقوب بن جعفر الجعفري:

هاشمي، من ولد جعفر الطيار رضوان الله تعالى عليه، من صغار الخامسة، اسمه كما يظهر بمتابعة اجداده هو: يعقوب بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وثقه السيد الخوئي في المعجم لوروده في التفسير، وعدَّه الشيخ في أصحاب الكاظم عليه السلام(٤).

أخوه سليمان وأبوه من الرواة الثقات المعروفين، وثقهما النجاشي في ترجمة الأخ سليمان بن جعفر، الذي وثقه الشيخ أيضا، وذكر الشيخ أباه في الرجال.

المحصلة: الرواية قاصرة السند.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٨ - ت ٧٦.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٠٤ - ت١٩٦.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٥٥ - ت ٥٢٦٩.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٤٥ - ت ٥١٦١.

٣٢٥- ٢- وَعَنْهُ رَفَعَهُ، عَنِ[1] الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ جَعْفَرٍ: عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «لَا أَقُولُ: إِنَّهُ قَائِمٌ؛ فَأُزِيلَهُ عَنْ مَكَانِهِ، وَلَا أَحُدُّهُ بِمَكَانٍ يَكُونُ فِيهِ، وَلَا أَحُدُّهُ أَنْ يَتَحَرَّكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الأَرْكَانِ وَالْجَوَارِحِ، وَلَا أَحُدُّهُ بِلَفْظِ شَقِّ فَمٍ، وَلكِنْ كَمَا قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ بِمَشِيئَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ فِي نَفْسٍ، صَمَداً فَرْداً، لَمْ يَحْتَجْ إِلى شَرِيكٍ يَذْكُرُ لَهُ مُلْكَهُ، وَلَا يَفْتَحُ لَهُ أَبْوَابَ عِلْمِهِ».

تحقيق السند:

والكلام أولا في رجوع الضمير المجرور بحرف الجر (عن)، ولعل الظاهر بدواً أنه يرجع إلى من ابتدأ به الكليني في السند السابق كما هي عادة المحدثين في التعليق بالضمير، فيكون المقصود بـ(عنه): أي عن محمد بن أبي عبد الله مرفوعا إلى الحسن بن راشد، ولكن بملاحظة السند اللاحق يتغير ظهور تلك العنعنة، ويكون مرد الضمير إلى مصنف الكتاب، والتحديث عن مصنف الكتاب بضمير الغائب أمر رائج، وعلى كل تقدير، فإن الصدوق روى هذه الرواية بنفس سند الرواية السابقة، وعلى ذلك فالسند على كل تقدير قاصر أيضا.

---

(١) في نسخة (إلى) بدلا من (عن).

٣٢٦- ٣- وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ الله، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، قَالَ: قَالَ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام فِي بَعْضِ مَا كَانَ يُحَاوِرُهُ: ذَكَرْتَ اللهَ، فَأَحَلْتَ عَلَى غَائِبٍ.

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: «وَيْلَكَ، كَيْفَ يَكُونُ غَائِباً مَنْ هُوَ مَعَ خَلْقِهِ شَاهِدٌ، وَإِلَيْهِمْ أَقْرَبُ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، يَسْمَعُ كَلَامَهُمْ، وَيَرى أَشْخَاصَهُمْ، وَيَعْلَمُ أَسْرَارَهُمْ؟!».

فَقَالَ ابْنُ أَبِي الْعَوْجَاءِ: أَهُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ؟ أَلَيْسَ إِذا كَانَ فِي السَّمَاءِ، كَيْفَ يَكُونُ فِي الْأَرْضِ؟! وَإِذَا كَانَ فِي الْأَرْضِ، كَيْفَ يَكُونُ فِي السَّمَاءِ؟!

فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: «إِنَّمَا وَصَفْتَ الْمَخْلُوقَ الَّذِي إِذا انْتَقَلَ عَنْ مَكَانٍ، اشْتَغَلَ بِهِ مَكَانٌ، وَخَلَا مِنْهُ مَكَانٌ، فَلَا يَدْرِي فِي الْمَكَانِ الَّذِي صَارَ إِليه مَا يَحْدُثُ[1] فِي الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ فِيهِ، فَأَمَّا اللهُ الْعَظِيمُ الشَّأْنِ، الْمَلِكُ، الدَّيَّانُ فَلَا يَخْلُو مِنْهُ مَكَانٌ[2]، وَلَا يَشْتَغِلُ بِهِ مَكَانٌ، وَلَا يَكُونُ إِلى مَكَانٍ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلى مَكَانٍ».

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله: هو محمد بن جعفر الأسدي، شيخ الكليني، ثقة كوفي سكن الري، توفي سنة ٣١٢هـ من الثامنة[3]، ومحمد بن إسماعيل: هو البرمكي صاحب الصومعة؛ بدلالة الطبقة والراوي والمروي عنه، وهو ثقة على الصحيح، رازي من السابعة[4].

---

(١) في نسخة (ما حدث)، وفي أخرى (ما أحدث).

(٢) في نسخة (من المكان).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٤) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

ه داود بن عبد الله:

لم يذكـر في فهـارس المتقدمين مـن أصحابنا، كنيته أبو سـليمان؛ كما يظهر من سـند الصـدوق في التوحيـد[1]، واسـمه: داود بـن عبد الله بـن محمد بن علي بـن عبد الله بن جعفـر الطيـار، فهو ابن عـم الراوي المار قبـل روايتين (يعقوب بن جعفـر)، وابن عم الراوي الثقة المعروف (سـليمان بن جعفر)، من السادسة، كما سيتبين، وقد ذكره العامة في رجالهم، واختلفت كلماتهم في شأن وثاقته، لكن المحصلة من حاله عندهم أنه مقبول الرواية، وإن كان يخطئ أحيانا.

قـال في تهذيب التهذيب: «داود بن عبـد الله بن أبي الكرم محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب الهاشـمي الجعفري أبو سليمان المدني... قال الحسين بن إدريس، عن عثمان بن أبي شـيبة، ثنا داود بن عبد الله وهو ثقة، وقال أبو حاتم: كان عنده عن حاتم بن إسماعيل مصنفات شريك وكان ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، وقال أبو يعلى الخليلي: مقارب الحديث يخطئ أحيانا، وكان جوادا..»[2].

ولخص حاله في التقريب قائلا: «داود بن عبد الله بن أبي الكرام محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب الهاشمي الجعفري، أبو سليمان المدني صدوق ربما أخطأ، من العاشرة»[3].

والعاشرة عند ابن حجر هي طبقة كبار من أخذ عن تابعي التابعين، ولم يلق التابعين، وجعـل أحمد بـن حنبل ٢٤١هـ رأس الطبقـة، وعد جمع منهم ممن تـتراوح وفياتهم بين ٢٢٠هـ إلى ٢٥٠هـ، ولا يمتنع بنظامه أنْ تتداخل سـني الوفات بين طبقة وأخرى وإنْ لم يكـن أصحابها من المعمريـن، لأنه يعتمد منـاط التلقي وليس منـاط الزمن، فيكون بحسـب نظامنا الطبقي الذي اعتمدناه من صغار السادسة تقريبا، ولعل وفاته بعد وفاة

---

(١) التوحيد، الصدوق، ص٢٥٣.

(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج٣، ص١٦٥ – ت ٣٦٣.

(٣) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٢٨٠ – ت ١٨٠١.

أحمد بقرينة تحديثه عن أستاذه الآتي الذي توفي سنة ٢٣٢هـ.

٥ عمرو بن محمد:

هو عمرو بن محمد الناقد، توفي سنة ٢٣٢هـ، وثقه العامة، ولم يذكره أصحابنا، وهو منهم بحسب الظاهر.

ومع إن وضع الطبقة يجعل (عمرو بن محمد بن أبي رزين الخزاعي) هو المناسب هنا؛ فشيخه من الثامنة كما سيأتي وفق نظام ابن حجر. وتلميذه من العاشرة كما مر وذكره ابن حجر، وقال: إنه»من التاسعة، مات سنة ست ومائتين». وأيضا يناسب أن يكون (عمرو بن محمد العنقزي) فهو أيضا من التاسعة مات سنة تسع وتسعين كما نص ابن حجر[1]، وهنا المقصود سنة ١٩٩هـ، وليس سنة ٢٩٩هـ كما تقتضيه عبارته في المقدمة، فإنه قال في مقدمة كتابه: إنّ من يذكر وفاتهم من التاسعة والعاشرة فإنه يعني بعد المائتين، لكن كما هو واضح فإنه ممن توفي سنة ١٩٩هـ.

ولكن وإن كان الوضع المثالي للطبقة يقتضي تعين الرجل في أحدهما، إلا أن متابعة الأسناد تقضي بتعيينه برجل آخر؛ فإن الرجل الذي يروي بشكل متكرر عن عيسى بن يونس هو عمرو بن محمد الناقد، ولم نلحظ أحدا غيره بهذا الاسم ممن روى عن عيسى بن يونس.

وقد ذكره العامة ووثقوه، وملخص حاله في التقريب هو: «عمرو بن محمد بن بكير الناقد أبو عثمان البغدادي، نزل الرقة، ثقة حافظ، وهم في حديث، من العاشرة، مات سنة اثنتين وثلاثين»[2]. أي بعد المائتين، فهو على هذا من السادسة.

٥ عيسى بن يونس:

هو حفيد التابعي المعروف أبي إسحاق السبيعي المتوفى سنة ١٢٧هـ، رأى جده، الذي بحثنا حاله، وأنه للتشيع أقرب، أما الحفيد فلم نلحظ من وصفه بالتشيع، وإن

---

(١) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٧٤٥ – ت ٥١٢٣و٥١٢٤.

(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٧٤٥ – ت ٥١٢٢.

كان وصف أحيانا بالكوفي، وهو وصف قد يراد به التشيع إنْ لم يرد به النسبة إلى المكان، لخص في التقريب حاله، وقال: «عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة أخو إسرائيل، كوفي نزل الشام مرابطا، ثقة مأمون من الثامنة، مات سنة سبع وثمانين، وقيل سنة إحدى وتسعين»[١]. وهو على هذا من الخامسة.

قال الداماد في تعليقته على هذه الرواية: هو عيسى بن يونس بن عيسى بن حميد الشاكري الكوفي من رجال الصادق عليه السلام[٢].

أقول: وهو اشتباه خلط فيه عنوانين متتاليين في رجال الشيخ، حيث ذكر الشيخ في التسلسل ٣٦٦٨: عيسى بن يونس، وبعده مباشرة في التسلسل٣٦٦٩ ذكر: عيسى بن حميد الشاكري الكوفي، فقرأ رحمه الله الاسم (عيسى بن يونس بن عيسى بن حميد الشاكري)، وهذا الاشتباه وارد في قراءة الكتب القديمة، حيث يلغى التسلسل، ويكون سرد الاسماء درجا في سطر واحد، بل لا يبعد أن يكون الغلط في نسخته، وأن الناسخ وضع بين الاسم والأول والثاني (بن) توهما، والأمر هين؛ لوضوح الخطأ من الناحيتين، من ناحية خلطه الاسمين معا، ومن ناحية تحديده بأحدهما، فإن التسلسل السندي المعهود هو رواية عمرو بن محمد عن حفيد أبي إسحاق السبيعي.

المحصلة: الرواية عامية السند، ومع متنها ومثيلاتها من الروايات لا يبعد أن يحصل الوثوق بصدورها وإن وصفها المجلسي بالجهالة[٣].

---

(١) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٧٧٦ - ت ٥٣٥٨.

(٢) تعليقة على أصول الكافي، الداماد، ج٢، ص٣٠٦.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٦٧.

٣٢٧- ٤ - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، قَالَ: كَتَبْتُ إلى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عليهما السلام: جَعَلَنِيَ اللهُ فِدَاكَ يَا سَيِّدِي، قَدْ رُوِيَ لَنَا أَنَّ اللهَ فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ، عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ كُلَّ[1] لَيْلَةٍ فِي النِّصْفِ الأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ[2] إلى السَّمَاءِ[3] الدُّنْيَا.

وَرُوِيَ أَنَّهُ يَنْزِلُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إلى مَوْضِعِهِ، فَقَالَ بَعْضُ مَوَالِيكَ فِي ذلِكَ: إذا كَانَ فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ، فَقَدْ يُلَاقِيهِ الْهَوَاءُ، وَيَتَكَنَّفُ[4] عَلَيْهِ، وَالْهَوَاءُ جِسْمٌ رَقِيقٌ يَتَكَنَّفُ[5] عَلَى كُلِّ شَيْءٍ بِقَدْرِهِ، فَكَيْفَ يَتَكَنَّفُ[6] عَلَيْهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ[7] عَلَى هَذَا الْمِثَالِ؟!

فَوَقَّعَ عليه السلام: «عِلْمُ ذلِكَ عِنْدَهُ، وَهُوَ الْمُقَدِّرُ لَهُ بِمَا هُوَ أَحْسَنُ تَقْدِيراً. وَاعْلَمْ أَنَّهُ إذا كَانَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَهُوَ كَمَا هُوَ عَلَى الْعَرْشِ، وَالأَشْيَاءُ كُلُّهَا لَهُ سَوَاءٌ عِلْماً وَقُدْرَةً وَ[8]مُلْكاً وَإِحَاطَةً».

وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْكُوفِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى مِثْلَهُ.

تحقيق السند:

وسند الكليني الأول عن خاله علان، والمسمى في السند بعلي بن محمد المطلق، وهو

---

(١) في نسخة (في كل ليلة).

(٢) في نسخة - (من الليل).

(٣) في نسخة (سماء).

(٤) في نسخ (يتكيف).

(٥) في نسخ (يتكيف).

(٦) في نسخ (يتكيف).

(٧) في نسخة (وعز) بدلا من ثناؤه.

(٨) في نسخة - (و).

ثقة رازي من الثامنة[١]، عن سهل بن زياد: وهو رازي ضعيف من السابعة[٢]، ومحمد بن عيسى: هو ابن عبيد اليقطيني[٣] ثقة من كبار السابعة.

وسند الكليني الآخر هو عن شيخه محمد بن جعفر الكوفي، وهو محمد بن أبي عبد الله الأسدي شيخ الكليني، ثقة كوفي سكن الري، توفي سنة ٣١٢هـ، وهو من الثامنة[٤]، عن اليقطيني المار. والسند الثاني صحيح.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ما يَكُونُ مِنْ نَجوى ثَلاثَةٍ إِلَّا هُوَ رابِعُهُمْ.

٣٢٨ - ٥ - عَنْهُ، عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ما يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سادِسُهُمْ﴾ فَقَالَ: «هُوَ وَاحِدٌ وَاحِدِيُّ الذَّاتِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَبِذَاكَ[1] وَصَفَ نَفْسَهُ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ بِالْإِشْرَافِ وَالْإِحَاطَةِ وَالْقُدْرَةِ ﴿لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقالُ ذَرَّةٍ فِي السَّماواتِ وَلا فِي الْأَرْضِ وَلا أَصْغَرُ مِنْ ذلِكَ وَلا أَكْبَرُ﴾ بِالْإِحَاطَةِ وَالْعِلْمِ، لَا بِالذَّاتِ؛ لِأَنَّ الْأَمَاكِنَ مَحْدُودَةٌ تَحْوِيهَا حُدُودٌ أَرْبَعَةٌ، فَإِذَا كَانَ بِالذَّاتِ لَزِمَهَا[2] الْحَوَايَةُ».

تحقيق السند:

عنه، أي عن المصنف، محمد يعقوب الكليني، أما العدة فإن فيها من يوثق به من أصحاب الطبقة الثامنة[3]، عن أحمد بن محمد بن خالد: هو البرقي صاحب المحاسن، الثقة القمي، توفي سنة ٢٧٤هـ على الأقوى، وإن قيل أيضا أنه توفي سنة ٢٨٠هـ، من السابعة[4]، عن يعقوب بن يزيد: وهو الأنباري، الثقة الصدوق، ولد في حدود سنة ١٩٥هـ، وتوفي قبل سنة ٢٧٩هـ، بمدة يسيرة، من السابعة[5]، عن محمد بن أبي عمير: البغدادي، الثقة، غني عن التعريف من السادسة، توفي سنة ٢١٧هـ[6]، عن ابن أُذينة: هو عمر بن أذينة الثقة الوجه، المتوفى قبل سنة ١٦٩هـ، من الخامسة[7]، ومن الرائج رواية البرقي عن يعقوب وإن كانا من طبقة واحدة، والرواية صحيحة السند.

---

(١) في نسخة (وبذلك).

(٢) في نسخة (ألزمها).

(٣) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤١)، الصفحة (٦٩).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٢)، الصفحة (٥٢٢).

فِي قَوْلِهِ الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى

٣٢٩-٦- عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ، عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾ فَقَالَ: «اسْتَوى عَلى كُلِّ شَيْءٍ ؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَقْرَبَ إليه مِنْ شَيْءٍ».

تحقيق السند:

علي بن محمد: الأرجح كونه علان كما مر مرارا، وهو ثقة رازي من الثامنة[١]، ومحمد بن الحسن: هو الصفار، ثقة قمي من الثامنة توفي سنة ٢٩٠هـ[٢]، وهما عن سهل بن زياد: وهو رازي ضعيف من السابعة[٣]، وهو عن الحسن بن موسى الخشاب: وهو من وجوه أصحابنا كثير العلم، من كبار السابعة[٤]، وهو عن بعض رجاله: وهنا إرسال في طبقتين على الظاهر.

المحصلة: الرواية وإن كانت ضعيفة السند بسهل ومرسلة من قبل الخشاب، لكن المتن إجمالاً من المطمأن بصدوره، بل لا يبعد أن يكون قد جرى فيه تصحيف (من) بـ(على) فيكون الاطمئنان بصدوره متحصلا من أسناد أخرى صحيحة ستأتي إن شاء الله تعالى، وقد وصفها المجلسي قدس سره بالضعف[٥].

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٦).
(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣٠).
(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).
(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣١)، الصفحة (٢٥٢).
(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٦٨.

٣٣٠- ٧- وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ سَهْلٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَارِدٍ: أَنَّ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام سُئِلَ عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾ فَقَالَ: «اسْتَوى مِنْ كُلِّ شَيْءٍ؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَقْرَبَ إليه مِنْ شَيْءٍ».

تحقيق السند:

بهذا الأسناد، أي سند الرواية السابقة، أي عن خاله علان وشيخه الصفار، عن سهل بن زياد الضعيف من السابعة(١)، عن الحسن بن محبوب: وهو السراد الكوفي الثقة من السادسة، توفي سنة ٢٢٤هـ(٢).

ه **محمد بن مارد التميمي:** كوفي ثقة، من الخامسة، قال فيه النجاشي: «عربي صميم، كوفي، ختن محمد بن مسلم، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ثقة، عين. له كتاب يرويه الحسن بن محبوب. أخبرنا محمد بن محمد، عن الحسن بن حمزة، عن ابن بطة قال: حدثنا الصفار قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن محمد بن مارد»(٣).

وقال الشيخ في الفهرست: «محمد بن مارد. له كتاب، رويناه بهذا الأسناد عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب، عنه»(٤).

وفي المعاني رواها ابن محبوب عن الراوي الضعيف مقاتل بن سليمان.

المحصلة: مع إن الرواية ضعيفة السند بسهل، لكن الصدوق والكليني روياها بسند معتبر؛ ففي التوحيد: عن أبيه رحمه الله، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين (الحسن)، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمن بن الحجاج، مع زيادة، وهي الرواية القادمة عند الكليني، مما يثبت صدورها بذلك السند المعتبر.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٨).

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٥٧ - ت ٩٥٨.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٢٧ - ت ٦٤٦.

٣٣١-٨- وَعَنْهُ، عَنْ[١] مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ الْحَجَّاجِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الرَّحْمنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى﴾ فَقَالَ: «اسْتَوى فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَقْرَبَ إليه مِنْ شَيْءٍ، لَمْ يَبْعُدْ مِنْهُ بَعِيدٌ، وَلَمْ يَقْرُبْ مِنْهُ قَرِيبٌ، اسْتَوى فِي كُلِّ شَيْءٍ».

تحقيق السند:

عنه: أي عن المصنف محمد بن يعقوب الكليني، عن محمد بن يحيى: هو العطار، ثقة، قمي، توفي بعد سنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[٢]، ومحمد بن الحسين: هو ابن أبي الخطاب، ثقة، قمي، توفي سنة ٢٦٢هـ، من السابعة[٣]، وصفوان بن يحيى غني عن التعريف، ثقة من السادسة من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم، كان بياعا للسابري، توفي سنة ٢١٠هـ[٤]، وعبد الرحمن بن الحجاج، ثقة كوفي، من الخامسة[٥].

فالسند صحيح لا غبار عليه.

---

(١) في نسخة: - (وعنه عن).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٨)، الصفحة (١٤).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٨)، الصفحة (٢٤٤).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٨)، الصفحة (٤٥٢).

٣٣٢- ٩- وَعَنْهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ الله (عليه السلام)، قَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ مِنْ شَيْءٍ، أو فِي شَيْءٍ، أو عَلى شَيْءٍ، فَقَدْ كَفَرَ». قُلْتُ: فَسِّرْ[1] لِي، قَالَ: «أَعْنِي بِالْحَوَايَةِ مِنَ الشَّيْءِ لَهُ، أو بِإِمْسَاكٍ لَهُ، أو مِنْ شَيْءٍ سَبَقَهُ».

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرى: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ مِنْ شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَهُ مُحْدَثاً؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ فِي شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَهُ مَحْصُوراً؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ عَلى شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَهُ مَحْمُولاً».

تحقيق السند:

عنه: أي عن الكليني، عن محمد بن يحيى: هو العطار القمي الثقة، شيخ الكليني من الثامنة[2]، وأحمد بن محمد بن عيسى: هو الأشعري القمي الثقة، من السابعة[3]، والحسين بن سعيد: هو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة[4]، والنضر بن سويد: كوفي ثقة، من الخامسة[5]، وعاصم بن حميد: كوفي ثقة، من الخامسة[6].

المحصلة: السند معتبر، وهو نظير سند الرواية ٢٤٥ المارة.

---

(١) في نسخة: (فسره).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٥)، الصفحة (٥٦٢).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٨).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٤٩)، الصفحة (٦٣٤).

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ

٣٣٣- ١٠ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: قَالَ أَبُو شَاكِرٍ الدَّيَصَانِيُّ: إِنَّ فِي الْقُرْآنِ آيَةً هِيَ قَوْلُنَا، قُلْتُ: مَا هِيَ؟ فَقَالَ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ فَلَمْ أَدْرِ بِمَا أُجِيبُهُ، فَحَجَجْتُ، فَخَبَّرْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام، فَقَالَ[1]: «هَذَا كَلَامُ زِنْدِيقٍ خَبِيثٍ، إِذَا[2] رَجَعْتَ إِلَيْهِ، فَقُلْ لَهُ: مَا اسْمُكَ بِالْكُوفَةِ؟ فَإِنَّهُ يَقُولُ[3]: فُلَانٌ، فَقُلْ لَهُ: مَا اسْمُكَ بِالْبَصْرَةِ؟ فَإِنَّهُ يَقُولُ: فُلَانٌ، فَقُلْ[4]: كَذَلِكَ اللهُ رَبُّنَا فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ، وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ، وَفِي الْبِحَارِ إِلَهٌ، وَفِي الْقِفَارِ إِلَهٌ، وَفِي كُلِّ مَكَانٍ إِلَهٌ».

قَالَ[5]: فَقَدِمْتُ، فَأَتَيْتُ أَبَا شَاكِرٍ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: هَذِهِ نُقِلَتْ مِنَ الْحِجَازِ.

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم: هو الثقة المعروف صاحب التفسير، توفي بعد ٣٠٧هـ من الثامنة[6]، وأبوه: هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال كما عليه المشهور، من السابعة[7]، وابن أبي عمير: ثقة معروف، توفي سنة ٢١٧هـ، بغدادي من الطبقة السادسة[8]، وهشام بن الحكم: هو المتكلم المعروف، ثقة كوفي، من الخامسة، توفي سنة ١٩٩ هـ على الأقوى، كما في طبقات المكثرين وليس ١٧٩ هـ كما قدمناه في الجزء الأول من هذا الكتاب[9]، فالسند معتبر لا غبار عليه.

---

(١) في نسخة (فقال).

(٢) في نسخة (فإذا).

(٣) في نسخة + (لك).

(٤) في نسخة + (له).

(٥) في نسخة – (قال).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٨) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٩) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٢)، الصفحة (١٨٤).

بَابُ الْعَرْشِ وَالْكُرْسِيِّ

٣٣٤- ١ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِيِّ رَفَعَهُ، قَالَ: سَأَلَ الْجَاثَلِيقُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ يَحْمِلُ الْعَرْشَ أَمِ الْعَرْشُ يَحْمِلُهُ؟

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «اللهُ عَزَّ وجَلَّ حَامِلُ الْعَرْشِ وَالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِمَا وَمَا بَيْنَهُمَا، وَذلِكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولا وَلَئِنْ زالَتا إِنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كانَ حَلِيماً غَفُوراً﴾».

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمانِيَةٌ﴾ فَكَيْفَ قَالَ ذلِكَ[1]،وَقُلْتَ: إِنَّهُ يَحْمِلُ الْعَرْشَ وَالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟!

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «إِنَّ الْعَرْشَ خَلَقَهُ اللهُ تَعَالى مِنْ أَنْوَارٍ أَرْبَعَةٍ: نُورٍ أَحْمَرَ، مِنْهُ احْمَرَّتِ الْحُمْرَةُ، وَنُورٍ أَخْضَرَ، مِنْهُ اخْضَرَّتِ[2] الْخُضْرَةُ، وَنُورٍ أَصْفَرَ مِنْهُ اصْفَرَّتِ[3] الصُّفْرَةُ، وَنُورٍ أَبْيَضَ مِنْهُ الْبَيَاضُ، وَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي حَمَّلَهُ اللهُ الْحَمَلَةَ، وَذلِكَ نُورٌ مِنْ عَظَمَتِهِ، فَبِعَظَمَتِهِ[4] وَنُورِهِ أَبْصَرَ قُلُوبُ الْمُؤْمِنِينَ، وَبِعَظَمَتِهِ وَنُورِهِ عَادَاهُ الْجَاهِلُونَ، وَبِعَظَمَتِهِ وَنُورِهِ ابْتَغى مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ[5] وَالْأَرْضِ مِنْ جَمِيعِ خَلَائِقِهِ إِليه الْوَسِيلَةَ بِالْأَعْمَالِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالْأَدْيَانِ الْمُشْتَبِهَةِ[6]،فَكُلُّ مَحْمُولٍ يَحْمِلُهُ اللهُ بِنُورِهِ وَعَظَمَتِهِ وَقُدْرَتِهِ لَا يَسْتَطِيعُ لِنَفْسِهِ ضَرّاً وَلَا نَفْعاً وَلَا مَوْتاً وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُوراً، فَكُلُّ شَيْءٍ مَحْمُولٌ،

---

(١) في نسخة (ذاك).

(٢) في نسخة (اخضر).

(٣) في نسخة (اصفر).

(٤) في نسخة (وبعظمته).

(٥) في نسخة (السماء).

(٦) في نسخة (المشتتة) وفي أخرى (المتشتتة).

وَاللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالى الْمُمْسِكُ لَهُمَا أَنْ تَزُولَا، وَالْمُحِيطُ بِهِمَا مِنْ شَيْءٍ، وَهُوَ حَيَاةُ كُلِّ شَيْءٍ، وَنُورُ كُلِّ شَيْءٍ ﴿سُبْحانَهُ وَتَعالى عَمّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيراً﴾».

قَالَ لَهُ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَيْنَ هُوَ؟

فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: «هُوَ هَاهُنَا، وَهَاهُنَا، وَفَوْقُ، وَتَحْتُ، وَمُحِيطٌ بِنَا، وَمَعَنَا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿ما يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاّ هُوَ رابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلاّ هُوَ سادِسُهُمْ وَلا أَدْنى مِنْ ذلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلاّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ ما كانُوا﴾ فَالْكُرْسِيُّ[1] مُحِيطٌ بِالسَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرى ﴿وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفى﴾ وَذلِكَ قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّماواتِ وَالأَرْضَ وَلا يَؤُدُهُ حِفْظُهُما وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ فَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ هُمُ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ حَمَّلَهُمُ اللهُ عِلْمَهُ، وَلَيْسَ يَخْرُجُ عَنْ هذِهِ الأَرْبَعَةِ شَيْءٌ خَلَقَ اللهُ فِي مَلَكُوتِهِ، وَهُوَ الْمَلَكُوتُ الَّذِي أَرَاهُ اللهُ أَصْفِيَاءَهُ وَأَرَاهُ خَلِيلَهُ عليه السلام، فَقَالَ: ﴿وَكَذلِكَ نُرِي إِبْراهِيمَ مَلَكُوتَ السَّماواتِ وَالأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ وَكَيْفَ يَحْمِلُ حَمَلَةُ الْعَرْشِ اللهَ، وَبِحَيَاتِهِ حَيِيَتْ قُلُوبُهُمْ، وَبِنُورِهِ اهْتَدَوْا إِلى مَعْرِفَتِهِ؟!».

تحقيق السند:

أما العدة فإن فيها من يوثق به من أصحاب الطبقة الثامنة[2]، وأحمد بن محمد بن خالد: هو البرقي صاحب المحاسن الثقة، من السابعة، توفي سنة ٢٧٤هـ على الأرجح، وليس سنة ٢٨٠هـ[3]. والسند بعده مرسل.

---

(١) في نسخة (والكرسي).

(٢) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

٣٣٥- ٢- أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، قَالَ: سَأَلَنِي أَبُو قُرَّةَ الْمُحَدِّثُ أَنْ أُدْخِلَهُ عَلى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، فَاسْتَأْذَنْتُهُ، فَأَذِنَ لِي، فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ[1]: أَفَتُقِرُّ أَنَّ اللهَ مَحْمُولٌ؟

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «كُلُّ مَحْمُولٍ مَفْعُولٌ بِهِ، مُضَافٌ إِلى غَيْرِهِ، مُحْتَاجٌ، وَالْمَحْمُولُ اسْمُ نَقْصٍ فِي اللَّفْظِ، وَالْحَامِلُ فَاعِلٌ وَهُوَ فِي اللَّفْظِ مِدْحَةٌ، وَكَذلِكَ قَوْلُ الْقَائِلِ: فَوْقَ، وَتَحْتَ، وَأَعْلى، وَأَسْفَلَ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿وَلِلَّهِ﴾ ﴿الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ وَلَمْ يَقُلْ فِي كُتُبِهِ: إِنَّهُ الْمَحْمُولُ، بَلْ قَالَ: إِنَّهُ الْحَامِلُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، وَالْمُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا، وَالْمَحْمُولُ مَا سِوَى اللهِ، وَلَمْ يُسْمَعْ أَحَدٌ آمَنَ بِاللهِ وَعَظَمَتِهِ قَطُّ قَالَ فِي دُعَائِهِ: يَا مَحْمُولُ».

قَالَ أَبُو قُرَّةَ: فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ وَقَالَ: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾؟

فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «الْعَرْشُ لَيْسَ هُوَ اللهَ، وَالْعَرْشُ اسْمُ عِلْمٍ وَقُدْرَةٍ وَعَرْشٍ فِيهِ كُلُّ شَيْءٍ، ثُمَّ أَضَافَ الْحَمْلَ إِلى غَيْرِهِ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِهِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْبَدَ خَلْقَهُ بِحَمْلِ عَرْشِهِ وَهُمْ حَمَلَةُ عِلْمِهِ، وَخَلْقاً يُسَبِّحُونَ حَوْلَ عَرْشِهِ وَهُمْ يَعْمَلُونَ[2] بِعِلْمِهِ، وَمَلَائِكَةً[3] يَكْتُبُونَ أَعْمَالَ عِبَادِهِ، وَاسْتَعْبَدَ أَهْلَ الْأَرْضِ بِالطَّوَافِ حَوْلَ بَيْتِهِ، وَاللهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوى كَمَا قَالَ. وَالْعَرْشُ وَمَنْ يَحْمِلُهُ وَمَنْ حَوْلَ الْعَرْشِ، وَاللهُ الْحَامِلُ لَهُمْ، الْحَافِظُ[4] لَهُمْ، الْمُمْسِكُ، الْقَائِمُ عَلى كُلِّ نَفْسٍ، وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَ[5] عَلى كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يُقَالُ: مَحْمُولٌ، وَلَا أَسْفَلُ قَوْلاً مُفْرَداً لَا يُوصَلُ بِشَيْءٍ فَيَفْسُدُ اللَّفْظُ وَالْمَعْنى».

---

(١) في نسخة - (له).

(٢) في نسخة (يعلمون).

(٣) في نسخة (و ملائكته) وفي أخرى (و مليكه).

(٤) في نسخة (والحافظ).

(٥) في نسخة + (هو).

قَـالَ أَبُو قُرَّةَ: فَتُكَذِّبُ[١] بِالرِّوَايَـةِ الَّتِي جَاءَتْ: أَنَّ اللهَ إذا غَضِبَ إنما يُعْرَفُ غَضَبُهُ أَنَّ المَلَائِكَـةَ الَّذِيـنَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ يَجِدُونَ ثِقَلَهُ عَلى كَوَاهِلِهِمْ، فَيَخِرُّونَ سُـجَّداً، فَإِذَا ذَهَبَ الْغَضَبُ، خَفَّ وَرَجَعُوا إلى مَوَاقِفِهِمْ؟

فَقَـالَ أَبُو الحَسَـنِ عليه السلام: «أَخْبِرْنِي عَنِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالى مُنْـذُ لَعَنَ إِبْلِيسَ، إلى يَوْمِكَ هـذَا هُـوَ غَضْبَانُ عَلَيْهِ، فَمَتـى رَضِيَ؟ وَهُوَ[٢] فِي صِفَتِكَ لَمْ يَزَلْ غَضْبَـانَ[٣] عَلَيْهِ وَعَلَى أَوْلِيَائِهِ وَعَلَى أَتْبَاعِهِ، كَيْفَ[٤] تَجْتَرِئُ أَنْ تَصِفَ رَبَّكَ بِالتَّغَيُّرِ مِنْ حَالٍ إلى حَالٍ، وَأَنَّهُ[٥] يَجْرِي عَلَيْهِ مَا يَجْرِي[٦] عَلَى المَخْلُوقِينَ؟! سُبْحَانَهُ وَتَعَالى، لَمْ يَزُلْ مَعَ الزَّائِلِينَ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ مَـعَ المُتَغَيِّرِينَ، وَلَمْ يَتَبَدَّلْ مَـعَ المُتَبَدِّلِينَ، وَمَنْ دُونَهُ فِي يَدِهِ وَتَدْبِـيرِهِ، وَكُلُّهُمْ إليه مُحْتَاجٌ، وَهُوَ غَنِيٌّ عَمَّنْ سِوَاهُ».

تحقيق السند:

أحمد بن إدريس: شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة، توفي سنة ٣٠٦هـ، من الثامنة[٧]، ومحمد بن عبد الجبار: هو ابن أبي الصهبان، أشعري قمي، ثقة من السابعة[٨]، وصفوان بن يحيى: كوفي، ثقة، توفي سـنة ٢١٠هـ من السادسـة[٩]، وهذه السلسـلة السـندية من السلاسل السندية المتكررة بكثرة، وهي صحيحة بلا إشكال.

---

(١) في نسخة (فتكذب).

(٢) في نسخة (فهو).

(٣) في نسخة (غضباناً).

(٤) في نسخة (وكيف).

(٥) في نسخة (وأن).

(٦) في نسخة (ما تجري).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٥).

(٨) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٦).

(٩) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٨)، الصفحة (٢٤٤).

٣٣٦- ٣- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسى، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ﴾ فَقَالَ: «يَا فُضَيْلُ، كُلُّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ؛ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَكُلُّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ».

تحقيق السند:

محمد بن إسماعيل: هو شيخ الكليني النيشابوري، من الثامنة، تلميذ الفضل، الذي اعتمدنا قبول رواياته[1]، والفضل بن شاذان: الثقة المعروف من السابعة، والذي توفي عند هروبه من نيشابور قرابة سنة ٢٥٩ هـ[2]، عن حماد بن عيسى: هو الثقة الكوفي، من الخامسة، وقد عمر نيفا وتسعين، فتوفي سنة ٢٠٩ هـ فأدركته السابعة[3]، عن ربعي بن عبد الله: الهذلي الثقة[4]، تلميذ الفضيل بن يسار الخصيص به، من الخامسة، الفضيل بن يسار: بصري، كوفي الأصل، ثقة جليل القدر، توفي بين سنتي (١٤٥هـ- ١٤٨هـ)، من الرابعة، وهذا السند معتبر، وهو عين سند الرواية ٢٧٩ المارة.

ويعضد هذا السند رواية الصدوق لها بسنده عن شيخه محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رحمه الله، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد، عن حماد بن عيسى إلى آخر السند.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٨٤).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٩١).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٩)، الصفحة (١٣٨).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٩)، الصفحة (١٤٠).

٣٣٧- ٤ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الله ﵇ عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ﴾: السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَسِعْنَ الْكُرْسِيَّ، أَمِ الْكُرْسِيُّ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟

فَقَالَ: «بَلِ الْكُرْسِيُّ[1] وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَالْعَرْشَ، وَكُلُّ شَيْءٍ وَسِعَ الْكُرْسِيُّ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة، قمي، توفي قرابة سنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[2]، وأحمد بن محمد بن عيسى هو الأشعري الثقة المعروف، قمي من السابعة توفي على الأرجح بعد ٢٧٤هـ[3]، والحجال هو عبد الله بن محمد الأسدي، كوفي ثقة، ثبت، من السادسة[4]، وثعلبة هو ثعلبة بن ميمون الفقيه العابد الثقة، ذكرنا سابقا كونه من السادسة وهو سهو[5]، والصحيح كونه من الخامسة كما ذكرناه في طبقات المكثرين[6]، وزرارة بن أعين ثقة معروف كوفي توفي قرابة سنة ١٤٨هـ من الرابعة[7].

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

---

(١) في نسخة -(بل الكرسي).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩١)، الصفحة (٤١٦).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٨٦)، الصفحة (٧١١).

(٦) معجم طبقات المكثرين تسلسل ٧٦.

(٧) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٨٥)، الصفحة (٣١٣).

٣٣٨- ٥- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّماواتِ وَالأَرْضَ﴾: السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَسِعْنَ الْكُرْسِيَّ، أو الْكُرْسِيُّ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ فَقَالَ: «إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْكُرْسِيِّ».

تحقيق السند:

عنـه: أي عن الكليني عن محمد بن يحيى هو العطار القمي الثقة، شـيخ الكليني من الثامنـة، تـوفي قرابة ٣٠٠هـ[1]، وأحمد بن محمد بن عيسـى هو الأشـعري القمي الثقة، من السـابعة، توفي سنة ٢٧٤هـ على الأقوى[2]، والحسين بن سعيد هو الأهوازي الثقة، مـن صغار السادسـة، تقدر وفاته في حدود ٢٤٥هـ[3]، وفضالـة بن أيوب عربي صميم سـكن الأهواز، وثقه العلمان، قيل: إن رواية الحسين بن سـعيد عنه كلها بواسطة أخيه الحسـن[4]، كما في روايتنا هنا، ولا يضر ثبوت ما ذكره السوراني لكون الحسن بن سعيد ثقة أيضا، وعبد الله بن بكير بن أعين الثقة الفطحي الكوفي، من الخامسة[5]، وزرارة بن أعين عمه، الراوي الثقة الذائع الصيت، كوفي من الرابعة، توفي قرابة سنة ١٤٨هـ[6].

المحصلة: الرواية معتبرة السند يوثق بصدورها.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٥)، الصفحة (٥٦٢).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٢)، الصفحة (٤١٨).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٥)، الصفحة (٦٠٠).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٨٥)، الصفحة (٣١٣).

٣٣٩- ٦ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى[١]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﴿عليه السلام﴾، قَالَ: «حَمَلَةُ الْعَرْشِ وَالْعَرْشُ: الْعِلْمُ ثَمَانِيَةٌ: أَرْبَعَةٌ مِنَّا، وَأَرْبَعَةٌ مِمَّنْ شَاءَ اللهُ».

تحقيق السند:

عنه: أي عن الكليني عن محمد بن يحيى هو العطار القمي الثقة، شيخ الكليني من الثامنة، توفي قرابة ٣٠٠هـ[٢]، وأحمد بن محمد بن عيسى هو الأشعري القمي الثقة، من السابعة، توفي سنة ٢٧٤هـ على الأقوى[٣]، وأحمد بن محمد بن أبي نصر هو البزنطي الثقة المشهور من أعاظم السادسة كوفي توفي سنة ٢٢١هـ وليس ٢٢٤هـ[٤]، ويبقى شرح حال محمد بن الفضيل، وأما من روى عنه وهو أبو حمزة فهو ثابت بن دينار الثمالي الثقة المعروف، كوفي من كبار الرابعة، توفي سنة ١٥٠هـ[٥].

ه محمد بن الفضيل:

هو محمد بن الفضيل بن كثير الصيرفي الأزدي، الكوفي، الضعيف، روى عن الصادق والكاظم والرضا ﴿عليهم السلام﴾، من الخامسة، وليس هو محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار، حيث روى محمد بن الفضيل بن كثير عن أبي حمزة بعنوانه المطلق، وبعنوان محمد بن الفضيل الصيرفي، وهو من كان في طريق محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب إلى أبي حمزة الثمالي، في الفهارس وفي الروايات بالاسم المطلق له، فالتعيين به متعين.

---

(١) في نسخ عدة - (يحيى)، وعلى كل حال فهو العطار وإن لم يذكر في السند.

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٨)، الصفحة (٥٨١).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٠)، الصفحة (٤٥).

وقد ذكره النجاشي: «محمد بن فضيل بن كثير الصيرفي الأزدي، أبو جعفر الأزرق: روى عن أبي الحسن موسى، والرضا عليهما السلام، له كتاب ومسائل. أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدثنا ابن الوليد، عن الحميري، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن الفضيل بكتابه، وهذه النسخة يرويها جماعة»[١].

أقول: وفي طريق النجاشي رواية محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عنه كما في بعض الاسناد أيضا، وهو سقط، ولعله بواسطة النضر بن شعيب كما هو المعهود في أسناد ابن أبي الخطاب.

وقال الشيخ في الفهرست: «محمد بن فضيل الأزرق: له كتاب أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد ابن الحسن، عن سعد، والحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن أبي عبد الله، عن علي بن الحكم، عنه»[٢].

وأما في الرجال فذكره ثلاثا:

فقال في أصحاب الصادق عليه السلام: «محمد بن فضيل بن كثير الأزدي كوفي الصيرفي»[٣]، وفي أصحاب الكاظم عليه السلام: «محمد بن فضيل الكوفي الأزدي، ضعيف»[٤]، وقال في أصحاب الرضا عليه السلام: «محمد بن الفضيل، أزدي صيرفي، يرمى بالغلو، له كتاب»[٥].

المحصلة: الرواية ضعيفة السند بمحمد بن الفضيل الصيرفي.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٦٧ - ت ٩٩٥.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٢٥ - ت ٦٣٣.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٩٢ - ت ٤٢٥٩.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٤٣ - ت ٥١٢٤.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٦٥ - ت ٥٤٢٣.

٣٤٠- ٧- مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الله ﵇ عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ فَقَالَ: «مَا يَقُولُونَ؟» قُلْتُ: يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَرْشَ كَانَ عَلَى الْمَاءِ، وَالرَّبُّ فَوْقَهُ، فَقَالَ: «كَذَبُوا، مَنْ زَعَمَ هذَا، فَقَدْ صَيَّرَ الله مَحْمُولاً، وَوَصَفَهُ بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِ، وَلَزِمَهُ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي يَحْمِلُهُ أَقْوى مِنْهُ».

قُلْتُ: بَيِّنْ لِي جُعِلْتُ فِدَاكَ.

فَقَالَ: «إِنَّ الله حَمَّلَ دِينَهُ وَعِلْمَهُ الْمَاءَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ[١] أَرْضٌ أو سَمَاءٌ، أو جِنٌّ أو إِنْسٌ، أو شَمْسٌ أو قَمَرٌ، فَلَمَّا أَرَادَ الله[٢] أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ، نَثَرَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ لَهُمْ[٣]: مَنْ رَبُّكُمْ؟ فَأَوَّلُ مَنْ نَطَقَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﵇ وَالْأَئِمَّةُ ﵈، فَقَالُوا: أَنْتَ رَبُّنَا، فَحَمَّلَهُمُ الْعِلْمَ وَالدِّينَ، ثُمَّ قَالَ لِلْمَلَائِكَةِ: هؤُلَاءِ حَمَلَةُ دِينِي وَعِلْمِي، وَأُمَنَائِي فِي خَلْقِي، وَهُمُ الْمَسْؤُولُونَ، ثُمَّ قَالَ[٤] لِبَنِي آدَمَ: أَقِرُّوا لله بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَلِهؤُلَاءِ النَّفَرِ بِالْوَلَايَةِ وَالطَّاعَةِ، فَقَالُوا: نَعَمْ، رَبَّنَا أَقْرَرْنَا، فَقَالَ الله لِلْمَلَائِكَةِ: اشْهَدُوا، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: شَهِدْنَا عَلى أَنْ لَا يَقُولُوا غَداً: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هذا غافِلِينَ﴾ أو يَقُولُوا: ﴿إِنَّما أَشْرَكَ آباؤُنا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنا بِما فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ يَا دَاوُدُ، وَلَايَتُنَا مُؤَكَّدَةٌ عَلَيْهِمْ فِي الْمِيثَاقِ».

تحقيق السند:

محمد بن الحسن هو الصفار، ثقة قمي من الثامنة توفي سنة ٢٩٠هـ[٥]، وسهل بن

---

(١) في نسخة (تكون).

(٢) في نسخة – (الله).

(٣) في نسخة – (لهم).

(٤) في نسخة (قيل).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦)، الصفحة (٢٣٠).

زياد وهو الرازي الضعيف من السابعة[١]، والحسن بن محبوب هو السراد الثقة المتوفى سنة ٢٢٤هـ كوفي، من أعلام السادسة[٢]، ويبقى الحال في باقي الرواة.

٥ عبد الرحمن بن كثير:

هو عبد الرحمن بن كثير الهاشمي: مولى بني هاشم، ضعيف وضّاع، يروي عنه ابن أخيه علي بن حسان الهاشمي وهو ضعيف أيضا، وروايات عبد الرحمن عن أبي جعفر مصحفة، والصحيح فيها أنها عن جعفر ﰆ، بزيادة كلمة (أبي)، وهو من الخامسة.

قال فيه النجاشي: «عبد الرحمن بن كثير الهاشمي مولى عباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، كان ضعيفا غمز أصحابنا عليه وقالوا: كان يضع الحديث. له كتاب فضل سورة إنا أنزلناه أخبرنا أحمد بن عبد الواحد قال: حدثنا علي بن حبشي قال: حدثنا أحمد بن محمد بن لاحق قال: حدثنا علي بن الحسن ابن فضال عن علي بن حسان عن عمه عبد الرحمن بن كثير به. وله كتاب صلح الحسن ﰇ. أخبرنا محمد بن جعفر الأديب في آخرين قال: حدثنا أحمد بن محمد قال: حدثنا محمد بن مفضل بن إبراهيم بن قيس بن رمانة الأشعري، عن علي بن حسان، عن عمه عبد الرحمن بن كثير بكتاب الصلح. وله كتاب فدك، وكتاب الأظلة كتاب فاسد مختلط»[٣].

وفي الفهرست: «عبد الرحمن بن كثير الهاشمي. له كتاب، رويناه بالأسناد الأول عن الصفار، عن علي بن حسان، عنه. ورواه أيضا أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن محمد بن يحيى وسعد بن عبد الله جميعا، عن الحسن بن علي الكوفي، عن علي بن حسان، عن عمه عبد الرحمان بن كثير»[٤].

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٨).

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٣٤ - ت ٦٢١.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٧٧ - ت ٤٧٤.

وذكـره في رجالـه من أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: «عبـد الرحمن بن كثير القرشي الكوفي»(١).

بقي شيء:

روايـة عبـد الرحمن بن كثير عـن داود الرقي كما في سـندنا غريبة، فهو أسـبق طبقة منـه، وأكبر عمرا كما يظهر من تتبعهما، بل المتعاهـد رواية ابن محبوب عن داود بن كثير بالمباشرة، بل وبقرينة الشمالي فإن داود كثيرا ما يكون وحده في طريق الحسـن إلى الشمالي، وهذا يقوي زيادة عبد الرحمن في هذا الموضع.

٥ داود بن كثير الرقي:

هو أبو سـليمان الاسـدي مولى، مختلف فيه، وجهالتنا بحاله هي محصلة البحث فيه، توفي بعد ٢٠٣هـ بقليل، هو من الطبقة الفاصلة بين السادسة والخامسة، والأنسب عدُّه من صغار الخامسة.

أولا في المدرك الروائي في شأنه:

١. مـا في الاختيار عن الكـشي قال: «حدثني حمدويه وإبراهيم ومحمد بن مسـعود، قال: حدثني محمد بن نصير، قالوا: حدثنا محمد بن عيسـى، عن يونس بن عبد الرحمن، عمن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: أنزلوا داود الرقي مني بمنزلة المقداد من رسـول الله صلى الله عليه وآله(٢).

٢. ما في مشـيخة الصدوق في الفقيه: وروي عن الصادق عليه السلام بأنه قال: أنزلوا داود الرقي مني بمنزلة المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله(٣).

٣. ما في الاختيار عن الكشي عن «علي بن محمد، قال: حدثني أحمد بن محمد، عن أبي

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٣٧ – ت ٣٢٣٠.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٠٤.

(٣) من لا يحضره الفقيه، الصدوق، ج٤، ص٤٩٥.

عبد الله البرقي، يرفعه قال: نظر أبو عبد الله عليه السلام إلى داود الرقي وقد ولى فقال: من سره أن ينظر إلى رجل من أصحاب القائم عليه السلام فلينظر إلى هذا. وقال في موضع آخر: أنزلوه فيكم بمنزلة المقداد رضي الله عنه»[١].

٤. ما في الاختيار عن الكشي عن: «محمد بن مسعود، قال: حدثني علي بن محمد بن عيسى، عن عمر بن عبد العزيز، عن بعض أصحابنا، عن داود بن كثير الرقي، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا داود إذا حدثت عنا بالحديث فاشتهرت به فأنكره»[٢].

٥. ما في الاختيار عن الكشي عن «طاهر بن عيسى، قال: حدثني الشجاعي، عن الحسين بن (يسار) بشار، عن داود الرقي، قال: قال لي داود: ترى ما تقول الغلاة الطيارة وما يذكرون عن شرطة الخميس عن أمير المؤمنين عليه السلام وما يحكي أصحابه عنه بذلك، والله أراني أكثر منه ولكن أمرني أن لا أذكره لاحد. قال: وقلت له: إني قد كبرت ودق عظمي أحب أن يختم عمري بقتل فيكم، فقال: وما من هذا بد إن لم يكن في العاجلة يكون في الآجلة»[٣].

٦. ما في كتاب الاختصاص المنسوب له قده روى الصدوق عن «محمد بن موسى بن المتوكل، قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن أبي أحمد الأزدي، عن عبد الله بن المفضل الهاشمي، قال: كنت عند الصادق جعفر بن محمد عليه السلام إذا دخل المفضل بن عمر، فلما بصر به ضحك إليه ثم قال، إلي يا مفضل فوربي إني لأحبك وأحب من يحبك... قال: فما منزلة داود بن كثير الرقي منكم؟ قال عليه السلام: منزلة المقداد بن الأسود من رسول الله صلى الله عليه وآله»[٤].

يلاحظ أن جميع روايات الكشي ضعيفة، إلا أن رواية كتاب الاختصاص كان

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٠٥.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٠٨ – ح ٧٦٥.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٠٨ – ح ٧٦٦.

(٤) الاختصاص، المفيد، ص٢١٦.

سندها متفردا قويا، ولكن اضافة إلى عدم ثبوت الكتاب ونسبته للمفيد، أن الكشي قال بعد سرد ما رواه في الرجل: «ولا عثرت من الرواية على شيء غير ما أثبته في هذا الباب»، مما يزيد الشك في رواية الاختصاص من كونها مزورة وموضوعة، بل ويزيد الأمر حساسية اشتمال تلك الرواية على طرف خفي من عقائد الغلاة وأساليبهم ويشم منها رائحتهم، فدأب الغلاة، التشبيه بالمنزلة بالأنبياء والأوصياء، بل وبشخصيات تأريخية لا يستهان بها، يعظمونها بشكل يفوق حجمها ويبدأون بالتشبه بها، وأحاديث منزلتهم، واسرارهم المدعاة.

والمتحصل: أن تلك الروايات وان كانت مادحة، لكن لا يمكن الاعتماد عليها بوجه، اذ لو كان الرجل كما وصفوا لنقل الثقات في الكتب الموثوق بها بعض محامده على أقل تقدير، فانفراد الضعفاء بمدحه، ومدحه بأساليب مدح الغلاة، مؤشر في جانب السلب لا الايجاب.

ثانيا: رأي أهل الرجال فيه:

أولا: الكشي: قال أبو عمرو الكشي: «يذكر الغلاة أنه من أركانهم، وقد يروى عنه المناكير من الغلو وينسب إليه أقاويلهم، ولم أسمع أحدا من مشايخ العصابة يطعن فيه ولا عثرت من الرواية على شيء غير ما أثبته في هذا الباب»[1].

أقول: ويستظهر من عبارة الكشي أن داود الرقي إلى أيام الطبقة التاسعة واقتراب أيام العاشرة ممن لم يطعن فيه أحد من مشايخ العصابة، وإن الغلاة كانت تدعيه، وادعاء الغلاة لبعض الشخصيات وهي ليست منهم ليس بعزيز، بل لعل هذا ما يفسر وجود روايات المدح للرجل، فإنهم برعوا في التزوير ووضع الروايات التي ترفع من مقام شخصيات معينة يدعون الانتساب لها.

ثانيا: المفيد: ففي الإرشاد، عده في من روى النص على الرضا علي بن موسى عليهما السلام

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٠٨.

بالإمامـة من أبيه والإشـارة إليه منه بذلك من خاصته وأهل الـورع والعلم والفقه من شيعته(١).

وهـذا التوثيـق العام من توثيقات المفيد، فيه ما فيه، نعـم نقبله في رجل تكون قرائن الوثاقـة فيه موجودة، فيأتي توثيق المفيد في الإرشـاد بنحو يدعـم تلك القرائن وتدعمه حتى يصلان معا إلى مرتبة من الحجة في الاستيثاق بالرجل، أما في مقامنا هذا فلا يمكن بوجه الاعتماد على توثيق الارشاد العام في القدح والمدح.

ثالثا: أحمد بن عبد الواحد بن عبدون: نقل تلميذه النجاشي رأيه في الرجل وذكر أنه قال: «قلما رأيت له حديثا سـديداً»، ويظهر أن ابـن عبدون الذي هو من الطبقة الحادية عـشرة كان له رأي في أحاديثه، وأحاديثه الموجودة في تلك الفترة هي معظمها من كتب الغلاة وأضرابهم، ولذا فإن ابن عبدون اسـتنكر ما رآه من أحاديث انتشرت للرجل في وقته.

رابعا: ابن الغضائري: وعلى فرض صحة نسـبة الكتاب لابن الغضائري، وهو ليس كذلك وفق تبنيناه هنا، قال ابن الغضائري: «داوود بن كثير بن أبي خالد الرقي: مولى بني أسد روى عن أبي عبد الله عليه السلام، كان فاسد المذهب ضعيف الرواية، لا يلتفت إليه»(٢).

ولعـل هذا أول قـدح في الرجل بقرينة قول الكشي أنه لم يـر أحدا طعن عليه، وعلى هذا فإن صح ما في الكتاب فلعل منشـأه وسـببه الأحاديث والكتب التي تغنت باسمه وادعت به الوصل.

خامسـا: الشيخ: وفي خضم هذا، وادعاء الغلاة له وانتسابهم اليه، جاء الشيخ وقال في الفهرسـت: «داود بن كثير الرقي له كتاب رويناه بالاسناد الأول، عن ابن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب عنه»(٣).

---

(١) الإرشاد، المفيد، ج٢، ص٢٤٨.

(٢) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٥٨ - ت ٤٦.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٢٥ - ت ٢٨١.

وعـده في رجالـه في أصحـاب الصـادق عليه السلام، قائـلا: «داود بن كثير بـن أبي خلدة الرقي»[١].

ولكنـه وثقه في أصحـاب الكاظم عليه السلام قائـلا: «داود بن كثير الرقي مولى بني أسـد ثقـة، وهو من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام»[٢]، ولعل هـذا التوثيق كان مدركيا اعتمد فيه عـلى المرويات، ومن المعلوم قبول أصحابنا بعض المرويات في المدح والذم أحيانا بدون تدقيق في الأسناد إذا تكررت في مصدر أو اثنين.

سادسـا النجاشي: ومن المعلـوم الذي هو أكثر خبرة وباعا من الشـيخ ألف كتابه وكان تحت نظره كتاب الشـيخ، وكان المغزى في كتابه كثيرا التنبيه على أخطاء الشيخ، ولذا ووسـط هذا الجـو المحموم، كان لابد مـن وضع الحد أمام دعـاة الرقي فكتب في فهرسـته قائـلا: «داود بن كثـير الرقي وأبوه كثـير يكنى أبا خالد، وهـو يكنى أبا سـليمان. ضعيـف جدا، و الغـلاة تروي عنه. قـال أحمد بن عبد الواحـد: قلما رأيت له حديثا سـديدا. له كتاب المزار أخبرنا أبو الحسـن بن الجندي، قال: حدثنا أبو علي بـن همام قال: حدثنا الحسـين بن أحمـد المالكي قال: حدثنا محمد بـن الوليد المعروف بشباب الصيرفي الرقي عن أبيه، عن داود به. وله كتاب الإهليلجة أخبرني أبو الفرج محمـد بـن علي بن أبي قـرة قال: حدثنـا علي بن عبـد الرحمن بن عـروة الكاتب قال: حدثنا الحسـين بن أحمد بـن إلياس قال: قلت لأبي عبـد الله العاصمي: داود بن كثير الرقـي ابن مـن؟ قال: ابن كثير بن أبي خلدة روى عنه الحـماني وغيره. قال: قلت له: متـى مات؟ قال: بعد المائتـين. قلت: بكم؟ قال: بقليل بعـد وفاة الرضا عليه السلام، روى عن موسـى والرضا عليهما السلام»[٣].

ويؤيد ما ذكره النجاشي في وفاته، ما ذكره الكشي عن نصر بن صباح أنه قال: عاش

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٠٢ – ت ٢٥٦٧.
(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٣٦ – ت ٥٠٠٣.
(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٥٦ – ت ٤١٠.

داود بن كثير الرقي إلى وقت الرضا[1] (عليه السلام). والأهم من ذلك قول النجاشي أن الغلاة تروي عنه، ولعل الرجل في ايام الطبقة الثانية عشرة أصبح من أهم رموز الغلاة، وانتهى الحال بأصحابنا بذمه بشدة دفعًا للروايات الفاسدة المروية عنه حينها.

فيتحصل من كل هذه المواقف أن الرجل كما أنه ليس بتلك الدرجات العالية، أنه ليس بذلك الضعف أيضا، والجهالة منا بحاله هي نهاية المطاف، والله العالم بحقائق الأمور.

المحصلة: الرواية قاصرة السند.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٠٨، ح ٧٦٥.

بَابُ الرُّوحِ

٣٤١- ١ - عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنِ الْأَحْوَلِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام عَنِ الرُّوحِ الَّتِي فِي آدَمَ، قَوْلُهُ[١]: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ قَالَ: «هذِهِ رُوحٌ مَخْلُوقَةٌ، وَالرُّوحُ الَّتِي فِي عِيسى مَخْلُوقَةٌ».

تحقيق السند:

العدة وفيها من هو ثقة[٢]، وأحمد بن محمد بن عيسى هو الأشعري الثقة المعروف، قمي من السابعة توفي بعد ٢٧٤هـ[٣]، وابن أبي عمير الثقة معروف، بغدادي من السادسة[٤]، وعمر بن أذينة الثقة الوجه، المتوفى قبل سنة ١٦٩هـ[٥]، والأحول هو محمد بن علي بن النعمان الأحول، المعروف بمؤمن الطاق، كوفي، ثقة متكلم كما عن الشيخ، وفيه روايات في مدحه ومنزلته، وهو من كبار الخامسة[٦].

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

---

(١) في نسخة: (في قوله).

(٢) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٢)، الصفحة (٥٢٢).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٨٧)، الصفحة (٣٩٩).

٣٤٢- ٢- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ الْحُجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ حُمْرَانَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ[١] عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ قَالَ: «هِيَ رُوحُ اللهِ مَخْلُوقَةٌ، خَلَقَهَا اللهُ فِي آدَمَ وَ[٢]عِيسَى».

تحقيق السند:

العدة وفيها من هو ثقة[٣]، وأحمد بن محمد بن عيسى هو الأشعري الثقة المعروف، قمي من السابعة توفي بعد ٢٧٤هـ[٤]، والحجال هو عبد الله بن محمد الاسدي، كوفي ثقة، ثبت، من السادسة[٥]، وثعلبة هو ثعلبة بن ميمون الفقيه العابد الثقة، ذكرنا سابقا كونه من السادسة وهو اشتباه[٦]، والصحيح كونه من الخامسة كما ذكرناه في طبقات المكثرين[٧]، وحمران هو ابن أعين بن سنن، كوفي، فيه روايات المتحصل منها جلالة قدره، هو أخو زرارة الأكبر، توفي قرابة سنة ١٣٠هـ، وهو من كبار الرابعة[٨].

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

---

(١) في نسخ عدة (أبا جعفر).

(٢) في نسخة +(في).

(٣) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩١)، الصفحة (٤١٦).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٨٦)، الصفحة (٧١١).

(٧) معجم طبقات المكثرين، تسلسل ٧٦.

(٨) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٦٨)، الصفحة (٣٦).

٣٤٣- ٣- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾: كَيْفَ هذَا النَّفْخُ؟

فَقَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ مُتَحَرِّكٌ كَالرِّيحِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ رُوحاً لِأَنَّهُ اشْتَقَّ اسْمَهُ مِنَ الرِّيحِ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ عَنْ[١] لَفْظَةِ الرِّيحِ؛ لِأَنَّ الْأَرْوَاحَ مُجَانِسَةٌ[٢] لِلرِّيحِ، وَإِنَّمَا أَضَافَهُ إِلى نَفْسِهِ لِأَنَّهُ اصْطَفَاهُ عَلى سَائِرِ الْأَرْوَاحِ، كَمَا قَالَ لِبَيْتٍ مِنَ الْبُيُوتِ: بَيْتِي، وَلِرَسُولٍ مِنَ الرُّسُلِ: خَلِيلِي، وَأَشْبَاهِ ذلِكَ، وَكُلُّ ذلِكَ مَخْلُوقٌ، مَصْنُوعٌ، مُحْدَثٌ، مَرْبُوبٌ، مُدَبَّرٌ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة من الثامنة[٣]، وأحمد بن محمد هو ابن عيسى الأشعري القمي على الأرجح، لأنه لو كان البرقي لكان ذكر في الراوي بعده (عن أبيه) ولم يذكر (عن محمد بن خالد)، وهو ثقة من السابعة[٤]، ومحمد بن خالد هو البرقي الأب، ثقة مع بعض لين، من صغار السادسة من جيل الحسين بن سعيد الاهوازي[٥]، ويبقى الكلام في القاسم بن عروة وعبد الحميد الطائي، فأما محمد بن مسلم، فهو الثقة، الذائع الصيت، من الرابعة[٦].

---

(١) في عدة نسخ (على).

(٢) في عدة نسخ (مجانس).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٣)، الصفحة (٢٥٨).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٤٢).

٥ القاسم بن عروة:

بغدادي، وثقه المفيد في الصاغانية، وروى عنه ابن أبي عمير، من الخامسة، قال النجاشي: «القاسم بن عروة أبو محمد، مولى أبي أيوب الخوزي، بغدادي، وبها مات. روى عن أبي عبد الله عليه السلام له كتاب، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا أبي وسعد والحميري قالوا: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن النضر عن القاسم، وأخبرنا الحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون، عن علي بن حبشي، عن حميد، عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن القاسم»[(١)].

وقال الكشي: «القاسم بن عروة، مولى أبي أيوب الخوزي وزير أبي جعفر المنصور»[(٢)].

واستنكر السيد الخوئي قدست نفسه ذلك، وقال: «وأما ما نسبه إلى الكشي من أن القاسم كان وزير أبي جعفر المنصور فهو سهو جزما»[(٣)].

أقول: إن من وقع في السهو هو السيد الخوئي قدست نفسه، فإن أبا أيوب الخوزي من مشاهير الوزراء ودهاتهم في التأريخ، فهو وزير المنصور المعروف، كما في كتب التاريخ والرجال. وهو يشتهر مرة ببلده وهو خوزستان، وأخرى إلى قرية فيه وهي موريان؛ فلذا يذكرونه بلقب المورياني والخوزي[(٤)]، ولذا فما في الكشي صحيح جزما، ولكن فهمه قدست نفسه لكلام الكشي حصل فيه بعض الاشتباه؛ فتصور أن وصف الوزارة للقاسم، ولكن الكشي كان قصد وصف الوزارة لمولاه أبي أيوب، كما هو بيّن.

وذكر الشيخ في رجاله، من أصحاب الصادق عليه السلام: «القاسم بن عروة، مولى أبي

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣١٤ - ت ٨٦٠.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٦٧٠.

(٣) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج ١٥، ص٣١ - ت ٩٥٤٢.

(٤) كما في إكمال الإكمال: ج٣، ص١٧، نقلا عن كتاب الوزراء وغيرها من مصادر التاريخ والرجال، فليراجع مثلا: سير الذهبي: ج٧، ص٢٤، ولي الوزارة بعد خالد بن برمك، واستمر بها إلى سنة ١٥٣هـ حيث قبض عليه المنصور ونكل به، ثم قتله سنة ١٥٤هـ.

أيوب المكي، وكان أبو أيوب من موالى المنصور، له كتاب»[١].

وفيـه: أن أبـا أيوب مولى بني سُـليم، وكان كاتبا للمنصور ثم وزيـرا له، أما وصفه بالمكـي، فقيل أنـه كذلك، وإنه إنما لقبـوه بالخوزي لبخله، وقيـل: لأن خوز ناحية من مكة، وهما بعيدان، فإنه نسب إلى موريان، وهي قرية في خوزستان، بل إن لقب المورياني له أشهر من الخوزي.

وقال فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام: «القاسم بن عروة، روى عنه البرقي أحمد»[٢].

وفيه: أن رواية أحمد البرقي عنه ممتنعة فهو من الخامسـة، وأحمد لم يدرك أحداً منهم، وليـس لدينـا من الرواة الذين أدركهم أحمد من هو شـبيه باسـمه، ولعله تصحيف من الناسـخين أو سهو من الشـيخ، والصحيح فيه أنه روى عنه البرقي محمد، وليس أحمد، وأكثر منه أن طريق الشـيخ إليه إنما هو عن البرقي أحمد عن ابيه البرقي محمد، كما يظهر ذلك من الفهرست.

قال الشـيخ في الفهرسـت: «القاسـم بن عروة لـه كتاب، أخبرنا بـه جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد ابن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه. ورواه ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن معروف والحسين بن سعيد، عن القاسم بن عروة. ورواه حميد، عن ابن نهيك، عنه»[٣].

والسـند الأخير من الأسناد العالية، إذ حُميد من الثامنة ممن توفي سنة ٣١٠هـ، وعبد الله ابن نهيك، من كبار السـابعة ممن تكون وفياتهم قرابة ٢٥٠هـ والقاسـم من الخامسة ممن تكون وفياتهم قرابة ١٨٠هـ.

وأمـا مدرك توثيق الرجل فهو ممن وثقه المفيد في كتاب المسـائل الصاغانية ووصف سـندا فيه هو قائلا أنه ما رواه الثقات[٤]، ولم يرتض السـيد الخوئي قدسـت نفسه ذلك

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٧٣ – ت ٣٩٤٨.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٤٣٦ – ت ٦٢٤٧.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٠٢ – ت ٥٧٧.

(٤) المسائل الصاغانية، المفيد، ص٧١.

لعدم ثبوت الكتاب عنده قدست نفسه، ولكن الصحيح ثبوته كما قدمناه في محله، ولكن يبقى الكلام في مدلول عبارة المفيد ممكنا، وقد روى عن الرجل محمد بن أبي عمير، ولم يرد فيه ذم من أي جهة، فهو مقبول الرواية ويمكن أن يوثق به.

٥ عبد الحميد بن عواض الطائي:

كوفي، وثقه الشيخ، وقتله الرشيد لتشيعه، بين سنة (١٧٠هـ و سنة ١٨٣هـ)، وهو كما يظهرمن الأسناد، الموافقة لسنة وفاته، أنه من الخامسة.

وقد نص النجاشي على قتل الرشيد له في ترجمة مرازم بن حكيم فقال: «وهو أحد من بلي باستدعاء الرشيد له وأخوه، أحضرهما الرشيد مع عبد الحميد بن عواض فقتله وسلما، ولهم حديث ليس هذا موضعه».

وذكره الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام: «عبد الحميد بن عواض الطائي، كوفي»[1].

وهذا ليس بثبت، فالرجل تشير أسناده، وتواريخه أنه من الخامسة ممن لم يدرك الباقر عليه السلام، بل ممن روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام.

وذكره ثانيا في أصحاب الصادق عليه السلام: «عبد الحميد بن عواض الطائي الكسائي الكوفي[2]. ثم ثلث بذكره في أصحاب الكاظم عليه السلام ووثقه فقال: «عبد الحميد بن عواض الطائي، ثقة، من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام»[3].

وأصر أنه من أصحاب أبي جعفر، ولم نلحظ ما بأيدينا ما يؤيد هذه الدعوى، وبطلانها أقوى.

المحصلة: الرواية معتبرة السند، وقال في مرآة العقول أنه خبر مجهول،[4] ولعل هذا لعدم وقوع نظره قدس سره لتوثيق القاسم بن عروة في المسائل الصاغانية.

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٣٩ - ت ١٤٨٣.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٤٠ - ت ٣٢٩١.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٣٩ - ت ٥٠٤٥.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٨٣.

٣٤٤- ٤- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَـنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْـنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيـهِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بَحْرٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخُزَّازِ[١] عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْـلِمٍ، قَالَ: سَـأَلْتُ أَبَا جَعْفَر عليه السلام عَمَّا يَـرْوُونَ أَنَّ الله خَلَقَ آدَمَ عَلى صُورَتِهِ، فَقَالَ: «هِيَ صُـورَةٌ مُحْدَثَةٌ مَخْلُوقَةٌ، اصْطَفَاهَا اللهُ وَاخْتَارَهَـا عَلى سَـائِرِ الصُّـوَرِ الْمُخْتَلِفَـةِ[٢] فَأَضَافَهَا إِلى نَفْسِـهِ، كَمَا أَضَـافَ الْكَعْبَةَ إِلى نَفْسِهِ، وَالرُّوحَ إِلى نَفْسِهِ؛ فَقَالَ: (بَيْتِيَ) وَ ﴿نَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾».

تحقيق السند:

العدة وفيها من هو ثقة[٣]، عن أحمد البرقي الثقة صاحب المحاسـن من السـابعة[٤]، عن أبيه محمد بن خالد البرقي ثقة من صغار السادسة مع بعض اللين[٥]. والكلام في عبد الله بن بحر وفي أبي أيوب، فأما محمد بن مسـلم، فهو الكوفي، الثقة، الذائع الصيت، من الرابعة[٦].

٥ عبد الله بن بحر:

كوفي، مجهول من السادسـة، لم يذكره أحد، نعم في كتاب ابن الغضائري: «روى عن أبي بصير والرجال، ضعيف مرتفع القول»[٧].

ولكن الموجود في الأسناد ممن لا تصح روايته عن أبي بصير، فهو من السادسة، وممن

---

(١) في نسخ عديدة (الخراز).

(٢) في نسخة (المخلوقة).

(٣) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٣)، الصفحة (٢٥٨).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٤٢).

(٧) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٧٦ - ت ٨٦.

يروي عن تلاميذ أبي بصير، ولم يلحظ في سند روايته عنه مباشرة، بل لم نجد في ما بين أيدينا من أسناد روايته عنه حتى مع الواسطة، ولكن عدم ثبوت الكتاب يهون الخطب في المقام.

ولا مؤشر لتوثيق الرجل إلا رواية ابن فضال عنه وهو ليس بكاف، فهو مجهول.

٥ إبراهيم بن عيسى:

أبو أيوب، كوفي، وثقه العلمان وابن فضال، وعدَّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، هو المشتهر بأبي أيوب الخزاز، قيل أن اسمه إبراهيم بن عثمان، من الخامسة.

وثقه ابن فضال كما نقل الكشي في الاختيار حيث قال: «أبو أيوب إبراهيم بن عيسى الخزاز، قال محمد بن مسعود، عن علي بن الحسن: أبو أيوب كوفي، اسمه إبراهيم بن عيسى، ثقة»(١).

وقال النجاشي: «إبراهيم بن عيسى أبو أيوب الخزاز، وقيل: إبراهيم بن عثمان، روى عن أبي عبد الله، وأبي الحسن عليهما السلام. ذكر ذلك أبو العباس في كتابه. ثقة، كبير المنزلة، له كتاب نوادر، كثير الرواة عنه. أخبرنا محمد بن علي، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه به»(٢).

وسند النجاشي من الأسناد العالية، بل وكل أسناد شيخه محمد بن علي الذي هو أبو عبد الله بن شاذان أسناد عالية توصل بين النجاشي الذي هو من الثانية عشرة، وابن محمد بن يحيى العطار الذي هو من التاسعة.

وقال الشيخ: «إبراهيم بن عثمان، المكنى بأبي أيوب الخزاز الكوفي، ثقة، له أصل، أخبرنا به أبو الحسين ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد. وأخبرني به أبو عبد

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٦٦١.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٠ – ت ٢٥.

الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، عن أبي أيوب الخزاز»[١].

وعدَّه في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام، قائلا: «إبراهيم بن عيسى كوفي خزاز، ويقال ابن عثمان»[٢]. وكذا قال: إبراهيم ابن زياد، أبو أيوب الخزاز الكوفي[٣]. وهما رجل واحد، فأبي أيوب الخزاز اسمه: إبراهيم بن عثمان بن زياد، أو إبراهيم بن عيسى بن زياد، وهذا يستفاد من سند التهذيب في رواية ابن فضال، فنسبوه مرة إلى جده ومرة إلى أبيه.

وعدَّه المفيد في رسالته العددية: من الفقهاء الأعلام، والرؤساء المأخوذ منهم الحلال والحرام، والفتيا والاحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق لذم واحد منهم[٤].

المحصلة: الرواية قاصرة السند لمكان عبد الله بن بحر.

---

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٤١ - ت ١٣.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٥٩ - ت ١٧٧٥.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٥٩ - ت ١٧٧٥.

(٤) جوابات أهل الموصل، الشيخ المفيد، ص٢٥ - ٤٦.

بَابُ جَوَامِعِ التَّوْحِيدِ

٣٤٥- ١ - مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الله وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى جَمِيعاً، رَفَعَاهُ إِلى أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام اسْتَنْهَضَ النَّاسَ فِي حَرْبِ مُعَاوِيَةَ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ، فَلَمَّا حَشَدَ [1] النَّاسُ، قَامَ خَطِيباً، فَقَالَ: الْحَمْدُ للهِ الْوَاحِدِ، الْأَحَدِ، الصَّمَدِ، الْمُتَفَرِّدِ، الَّذِي لَامِنْ شَيْءٍ كَانَ، وَلَا مِنْ شَيْءٍ خَلَقَ مَا كَانَ، قُدْرَةٌ بَانَ بِهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَبَانَتِ الْأَشْيَاءُ مِنْهُ، فَلَيْسَتْ لَهُ صِفَةٌ تُنَالُ، وَلَا حَدٌّ تُضْرَبُ [2] لَهُ فِيهِ الْأَمْثَالُ، كَلَّ دُونَ صِفَاتِهِ تَحْبِيرُ اللُّغَاتِ، وَضَلَّ هُنَاكَ [3] تَصَارِيفُ الصِّفَاتِ، وَحَارَ فِي مَلَكُوتِهِ عَمِيقَاتُ مَذَاهِبِ التَّفْكِيرِ، وَانْقَطَعَ دُونَ الرُّسُوخِ فِي عِلْمِهِ جَوَامِعُ التَّفْسِيرِ، وَحَالَ دُونَ غَيْبِهِ الْمَكْنُونِ حُجُبٌ مِنَ الْغُيُوبِ [4]، تَاهَتْ فِي أَدْنى أَدَانِيهَا طَامِحَاتُ الْعُقُولِ فِي لَطِيفَاتِ الْأُمُورِ.

فَتَبَارَكَ الله [5] الَّذِي لَا يَبْلُغُهُ بُعْدُ الْهِمَمِ، وَلَا يَنَالُهُ غَوْصُ الْفِطَنِ، وَتَعَالَى الَّذِي لَيْسَ لَهُ وَقْتٌ مَعْدُودٌ، وَلَا أَجَلٌ مَمْدُودٌ، وَلَا نَعْتٌ مَحْدُودٌ [6]، سُبْحَانَ الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، وَلَا غَايَةٌ مُنْتَهىً، وَلَا آخِرٌ يَفْنى.

سُبْحَانَهُ هُوَ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَالْوَاصِفُونَ لَا يَبْلُغُونَ نَعْتَهُ، وَحَدَّ [7] الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا عِنْدَ خَلْقِهِ؛ إِبَانَةً لَهَا مِنْ شِبْهِهِ، وَإِبَانَةً لَهُ مِنْ شِبْهِهَا، فَلَمْ [8] يَحْلُلْ فِيهَا؛ فَيُقَالَ [9]: هُوَ فِيهَا

(١) في نسخة (حشر).

(٢) في نسخة (يضرب).

(٣) في نسخة (هنالك).

(٤) في نسخة (الغيب).

(٥) في نسخة - (الله).

(٦) في نسخة +(و).

(٧) في نسخة - (و).

(٨) في نسخة (فلم).

(٩) في نسخة + (له).

كَائِنٌ، وَلَمْ يَنْأَ عَنْهَا؛ فَيُقَالَ: هُوَ مِنْهَا بَائِنٌ، وَلَمْ يَخْلُ مِنْهَا؛ فَيُقَالَ لَهُ: أَيْنَ، لكِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَحَاطَ بِهَا عِلْمُهُ، وَأَتْقَنَهَا صُنْعُهُ، وَأَحْصَاهَا حِفْظُهُ، لَمْ يَعْزُبْ عَنْهُ خَفِيَّاتُ غُيُوبِ الْهَوَاءِ، وَلَا غَوَامِضُ مَكْنُونِ ظُلَمِ الدُّجى، وَلَا مَا فِي السَّمَاوَاتِ الْعُلى إلى الْأَرَضِينَ السُّفْلى، لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا حَافِظٌ وَرَقِيبٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا بِشَيْءٍ مُحِيطٌ، وَالْمُحِيطُ بِمَا أَحَاطَ مِنْهَا الْوَاحِدُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَا يُغَيِّرُهُ صُرُوفُ الْأَزْمَانِ، وَلَا يَتَكَأَّدُهُ صُنْعُ[١] شَيْءٍ كَانَ، إنما قَالَ لِمَا شَاءَ: «كُنْ» فَكَانَ.

ابْتَدَعَ مَا خَلَقَ بِلَا مِثَالٍ سَبَقَ، وَلَا تَعَبٍ وَلَا نَصَبٍ، وَكُلُّ صَانِعِ شَيْءٍ فَمِنْ شَيْءٍ صَنَعَ، وَاللهُ لَا مِنْ شَيْءٍ صَنَعَ مَا خَلَقَ، وَكُلُّ عَالِمٍ فَمِنْ بَعْدِ جَهْلٍ تَعَلَّمَ[٢]، وَاللهُ لَمْ يَجْهَلْ وَلَمْ يَتَعَلَّمْ، أَحَاطَ بِالْأَشْيَاءِ عِلْماً قَبْلَ كَوْنِهَا، فَلَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهَا عِلْماً، عِلْمُهُ بِهَا قَبْلَ أَنْ يُكَوِّنَهَا كَعِلْمِهِ[٣] بَعْدَ تَكْوِينِهَا، لَمْ يُكَوِّنْهَا لِتَشْدِيدِ سُلْطَانٍ، وَلَا خَوْفٍ مِنْ زَوَالٍ وَلَا نُقْصَانٍ، وَلَا اسْتِعَانَةٍ عَلى ضِدٍّ مُنَاوٍ[٤]، وَلَا نِدٍّ مُكَاثِرٍ، وَلَا شَرِيكٍ مُكَابِرٍ، لكِنْ خَلَائِقُ مَرْبُوبُونَ، وَعِبَادٌ دَاخِرُونَ.

فَسُبْحَانَ الَّذِي لَا يَؤُودُهُ خَلْقُ مَا ابْتَدَأَ، وَلَا تَدْبِيرُ مَا بَرَأَ، وَلَا مِنْ عَجْزٍ وَلَا مِنْ[٥] فَتْرَةٍ بِمَا خَلَقَ اكْتَفى، عَلِمَ مَا خَلَقَ، وَخَلَقَ مَا عَلِمَ، لَا بِالتَّفْكِيرِ فِي عِلْمٍ حَادِثٍ أَصَابَ مَا خَلَقَ، وَلَا شُبْهَةٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِيمَا لَمْ يَخْلُقْ، لكِنْ قَضَاءٌ مُبْرَمٌ، وَعِلْمٌ مُحْكَمٌ، وَأَمْرٌ مُتْقَنٌ.

تَوَحَّدَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَخَصَّ نَفْسَهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَاسْتَخْلَصَ بِالْمَجْدِ[٦] وَالثَّنَاءِ، وَتَفَرَّدَ

---

(١) في نسخة + (كل).

(٢) في نسخة (يعلم).

(٣) في نسخة + (بها).

(٤) في نسخة (مناف).

(٥) في نسخة - (من).

(٦) في نسخة (المجد).

بِالتَّوْحِيدِ وَالْمَجْدِ وَالسَّنَاءِ[١]، وَتَوَحَّدَ بِالتَّحْمِيدِ، وَتَمَجَّدَ بِالتَّمْجِيدِ[٢]، وَعَلَا عَنِ اتِّخَاذِ الْأَبْنَاءِ، وَتَطَهَّرَ وَتَقَدَّسَ عَنْ مُلَامَسَةِ النِّسَاءِ، وَ[٣]عَزَّ وَجَلَّ عَنْ مُجَاوَرَةِ[٤] الشُّرَكَاءِ، فَلَيْسَ لَهُ فِيمَا خَلَقَ ضِدٌّ، وَلَا لَهُ فِيمَا مَلَكَ نِدٌّ، وَلَمْ يَشْرَكْهُ فِي مُلْكِهِ أَحَدٌ، الْوَاحِدُ الْأَحَدُ[٥] الصَّمَدُ، الْمُبِيدُ لِلْأَبَدِ، وَالْوَارِثُ لِلْأَمَدِ، الَّذِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ وَحْدَانِيّاً أَزَلِيّاً قَبْلَ بَدْءِ الدُّهُورِ، وَبَعْدَ صُرُوفِ الْأُمُورِ، الَّذِي لَا يَبِيدُ وَلَا يَنْفَدُ.

بِذَلِكَ أَصِفُ رَبِّي، فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مِنْ عَظِيمٍ مَا أَعْظَمَهُ! وَمِنْ جَلِيلٍ مَا أَجَلَّهُ! وَمِنْ[٦] عَزِيزٍ مَا أَعَزَّهُ! وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوّاً كَبِيراً».

وَهَذِهِ الْخُطْبَةُ مِنْ مَشْهُورَاتِ خُطَبِهِ (عليه السلام) حَتَّى لَقَدِ ابْتَذَلَهَا الْعَامَّةُ وَهِيَ كَافِيَةٌ لِمَنْ طَلَبَ عِلْمَ التَّوْحِيدِ إذا تَدَبَّرَهَا وَفَهِمَ مَا فِيهَا فَلَوِ اجْتَمَعَ أَلْسِنَةُ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لَيْسَ فِيهَا لِسَانُ نَبِيٍّ عَلَى أَنْ يُبَيِّنُوا التَّوْحِيدَ بِمِثْلِ مَا أَتَى بِهِ بِأَبِي وَأُمِّي مَا قَدَرُوا عَلَيْهِ وَلَوْلَا إِبَانَتُهُ (عليه السلام) مَا عَلِمَ النَّاسُ كَيْفَ يَسْلُكُونَ سَبِيلَ التَّوْحِيدِ أَلَا تَرَوْنَ إِلَى قَوْلِهِ لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ وَلَا مِنْ شَيْءٍ خَلَقَ مَا كَانَ فَنَفَى بِقَوْلِهِ لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ مَعْنَى الْحُدُوثِ وَكَيْفَ أَوْقَعَ عَلَى مَا أَحْدَثَهُ صِفَةَ الْخَلْقِ وَالِاخْتِرَاعِ بِلَا أَصْلٍ وَلَا مِثَالٍ نَفْياً لِقَوْلِ مَنْ قَالَ إِنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا مُحْدَثَةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَإِبْطَالًا لِقَوْلِ الثَّنَوِيَّةِ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّهُ لَا يُحْدِثُ شَيْئاً إِلَّا مِنْ أَصْلٍ وَلَا يُدَبِّرُ إِلَّا بِاحْتِذَاءِ مِثَالٍ فَدَفَعَ (عليه السلام) بِقَوْلِهِ لَا مِنْ شَيْءٍ خَلَقَ مَا كَانَ جَمِيعَ حُجَجِ الثَّنَوِيَّةِ وَشُبَهِهِمْ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَعْتَمِدُ الثَّنَوِيَّةُ فِي حُدُوثِ الْعَالَمِ أَنْ يَقُولُوا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْخَالِقُ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ مِنْ شَيْءٍ أو مِنْ لَا شَيْءٍ فَقَوْلُهُمْ مِنْ شَيْءٍ خَطَأٌ

---

(١) في نسخة (الثناء).

(٢) في نسخة (بالتحميد).

(٣) في نسخة - (و).

(٤) في نسخة (مجاوزة).

(٥) في نسخة - (الأحد).

(٦) في نسخة - (من).

وَقَوْلُهُمْ مِنْ لَا شَيْءٍ مُنَاقَضَةٌ وَإِحَالَةٌ لِأَنَّ مِنْ تُوجِبُ شَيْئاً وَلَا شَيْءٍ تَنْفِيهِ فَأَخْرَجَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام هَذِهِ اللَّفْظَةَ عَلَى أَبْلَغِ الْأَلْفَاظِ وَأَصَحِّهَا فَقَالَ لَا مِنْ شَيْءٍ خَلَقَ مَا كَانَ فَنَفَى مِنْ إِذْ كَانَتْ تُوجِبُ شَيْئاً وَنَفَى الشَّيْءَ إِذْ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مَخْلُوقاً مُحْدَثاً لَا مِنْ أَصْلٍ أَحْدَثَهُ الْخَالِقُ كَمَا قَالَتِ الثَّنَوِيَّةُ إِنَّهُ خَلَقَ مِنْ أَصْلٍ قَدِيمٍ فَلَا يَكُونُ تَدْبِيرٌ إِلَّا بِاحْتِذَاءِ مِثَالٍ ثُمَّ قَوْلُهُ عليه السلام لَيْسَتْ لَهُ صِفَةٌ تُنَالُ وَلَا حَدٌّ تُضْرَبُ لَهُ فِيهِ الْأَمْثَالُ كَلَّ دُونَ صِفَاتِهِ تَحْبِيرُ اللُّغَاتِ فَنَفَى عليه السلام أَقَاوِيلَ الْمُشَبِّهَةِ حِينَ شَبَّهُوهُ بِالسَّبِيكَةِ وَالْبِلَّوْرَةِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَقَاوِيلِهِمْ مِنَ الطُّولِ وَالاسْتِوَاءِ وَقَوْلُهُمْ مَتَى مَا لَمْ تَعْقِدِ الْقُلُوبُ مِنْهُ عَلَى كَيْفِيَّةٍ وَلَمْ تَرْجِعْ إِلَى إِثْبَاتِ هَيْئَةٍ لَمْ تَعْقِلْ شَيْئاً فَلَمْ تُثْبِتْ صَانِعاً فَفَسَّرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنَّهُ وَاحِدٌ بِلَا كَيْفِيَّةٍ وَأَنَّ الْقُلُوبَ تَعْرِفُهُ بِلَا تَصْوِيرٍ وَلَا إِحَاطَةٍ ثُمَّ قَوْلُهُ عليه السلام الَّذِي لَا يَبْلُغُهُ بُعْدُ الْهِمَمِ وَلَا يَنَالُهُ غَوْصُ الْفِطَنِ وَتَعَالَى الَّذِي لَيْسَ لَهُ وَقْتٌ مَعْدُودٌ وَلَا أَجَلٌ مَمْدُودٌ وَلَا نَعْتٌ مَحْدُودٌ ثُمَّ قَوْلُهُ عليه السلام لَمْ يَحْلُلْ فِي الْأَشْيَاءِ فَيُقَالَ هُوَ فِيهَا كَائِنٌ وَلَمْ يَنْأَ عَنْهَا فَيُقَالَ هُوَ مِنْهَا بَائِنٌ فَنَفَى عليه السلام بِهَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ صِفَةَ الْأَعْرَاضِ وَالْأَجْسَامِ لِأَنَّ مِنْ صِفَةِ الْأَجْسَامِ التَّبَاعُدَ وَالْمُبَايَنَةَ وَمِنْ صِفَةِ الْأَعْرَاضِ الْكَوْنَ فِي الْأَجْسَامِ بِالْحُلُولِ عَلَى غَيْرِ مُمَاسَّةٍ وَمُبَايَنَةُ الْأَجْسَامِ عَلَى تَرَاخِي الْمَسَافَةِ ثُمَّ قَالَ عليه السلام لَكِنْ أَحَاطَ بِهَا عِلْمُهُ وَأَتْقَنَهَا صُنْعُهُ أَيْ هُوَ فِي الْأَشْيَاءِ بِالْإِحَاطَةِ وَالتَّدْبِيرِ وَعَلَى غَيْرِ مُلَامَسَةٍ.

تحقيق السند:

مع أن الكليني رواها عن شيخيه الكوفي والقمي وهما قد أرسلاها إلا أن متن هذه الرواية مما يشيد أركان الوثاقة بصدورها، خاصة مع اشتهارها بين الفريقين، ذكر المجلسي قدس سره كونها خبرا مرفوعا(١).

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٨٤.

٣٤٦- ٢- عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله (عليه السلام)، قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ اسْمُهُ، وَتَعَالَى ذِكْرُهُ، وَجَلَّ ثَنَاؤُهُ سُبْحَانَهُ[1] وَتَقَدَّسَ وَتَفَرَّدَ وَتَوَحَّدَ، وَلَمْ يَزَلْ وَلاَ يَزَالُ، وَ ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾، فَلَا أَوَّلَ لِأَوَّلِيَّتِهِ، رَفِيعاً فِي أَعْلَى عُلُوِّهِ، شَامِخُ الْأَرْكَانِ، رَفِيعُ الْبُنْيَانِ، عَظِيمُ السُّلْطَانِ، مُنِيفُ الْآلَاءِ، سَنِيُّ الْعَلْيَاءِ، الَّذِي يَعْجِزُ[2] الْوَاصِفُونَ عَنْ كُنْهِ صِفَتِهِ، وَلَا يُطِيقُونَ حَمْلَ مَعْرِفَةِ إِلهِيَّتِهِ، وَلَا يَحُدُّونَ حُدُودَهُ؛ لِأَنَّهُ بِالْكَيْفِيَّةِ لَا يُتَنَاهى إليه».

تحقيق السند:

سندها قاصر، وقد مر هذا السند في الرواية ٣٠٤ من هذا الكتاب فليراجع.

---

(١) في نسخة + (و).

(٢) في المطبوع (عجز).

٣٤٧- ٣- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُخْتَارِ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ الْجُرْجَانِيِّ، قَالَ:

ضَمَّنِي وَأَبَا الْحَسَنِ عليه السلام الطَّرِيقُ فِي مُنْصَرَفِي مِنْ مَكَّةَ إِلى خُرَاسَانَ، وَهُوَ سَائِرٌ إِلى الْعِرَاقِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنِ اتَّقَى اللهَ يُتَّقى؛ وَمَنْ أَطَاعَ اللهَ، يُطَاعُ» فَتَلَطَّفْتُ[١] فِي الْوُصُولِ إِلَيْهِ، فَوَصَلْتُ، فَسَلَّمْتُ[٢] عَلَيْهِ، فَرَدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ، ثُمَّ قَالَ: «يَا فَتْحُ، مَنْ أَرْضَى الْخَالِقَ، لَمْ يُبَالِ بِسَخَطِ الْمَخْلُوقِ؛ وَمَنْ أَسْخَطَ الْخَالِقَ، فَقَمَنٌ أَنْ يُسَلِّطَ اللهُ عَلَيْهِ سَخَطَ الْمَخْلُوقِ، وَإِنَّ الْخَالِقَ لَا يُوصَفُ إِلاَّ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَأَنّى يُوصَفُ الَّذِي تَعْجِزُ الْحَوَاسُّ أَنْ تُدْرِكَهُ، وَالْأَوْهَامُ أَنْ تَنَالَهُ، وَالْخَطَرَاتُ أَنْ تَحُدَّهُ، وَالْأَبْصَارُ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِهِ؟ جَلَّ عَمَّا وَصَفَهُ الْوَاصِفُونَ، وَتَعَالى عَمَّا يَنْعَتُهُ النَّاعِتُونَ، نَأى فِي قُرْبِهِ، وَقَرُبَ فِي نَأْيِهِ، فَهُوَ فِي نَأْيِهِ قَرِيبٌ، وَفِي قُرْبِهِ بَعِيدٌ، كَيَّفَ الْكَيْفَ، فَلَا يُقَالُ: كَيْفَ؟ وَأَيَّنَ الْأَيْنَ، فَلَا يُقَالُ: أَيْنَ؟ إِذْ هُوَ مُنْقَطِعُ الْكَيْفُوفِيَّةِ وَالْأَيْنُونِيَّةِ».

تحقيق السند:

هذا السند هو عين السند في الحديث (٢٢٩) في هذا الجزء، وهو قاصر عن إثبات الصدور فليراجع في محله هناك، نعم المتن مما يقوي القول بالوثوق بصدورها.

---

(١) في عدة نسخ (فلطفت).

(٢) في نسخة (وسلمت).

٣٤٨- ٤- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الله رَفَعَهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «بَيْنَا[1] أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَخْطُبُ عَلى مِنْبَرِ الْكُوفَةِ إِذْ قَامَ إِليه رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: ذِعْلِبٌ ذُو لِسَانٍ بَلِيغٍ فِي الْخُطَبِ، شُجَاعُ الْقَلْبِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ[2]: وَيْلَكَ يَا ذِعْلِبُ، مَا كُنْتُ أَعْبُدُ رَبّاً لَمْ أَرَهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، كَيْفَ رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: وَيْلَكَ يَا ذِعْلِبُ، لَمْ تَرَهُ الْعُيُونُ بِمُشَاهَدَةِ الْأَبْصَارِ، وَلكِنْ رَأَتْهُ الْقُلُوبُ بِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ، وَيْلَكَ يَا ذِعْلِبُ، إِنَّ رَبِّي لَطِيفُ اللَّطَافَةِ لَا يُوصَفُ بِاللُّطْفِ، عَظِيمُ الْعَظَمَةِ لَا يُوصَفُ بِالْعِظَمِ، كَبِيرُ الْكِبْرِيَاءِ لَا يُوصَفُ بِالْكِبَرِ، جَلِيلُ الْجَلَالَةِ لَا يُوصَفُ بِالْغِلَظِ، قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، لَا يُقَالُ: شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَبَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ، لَا يُقَالُ: لَهُ بَعْدٌ، شَاءَ الْأَشْيَاءَ لَا بِهِمَّةٍ، دَرَّاكٌ لَا بِخَدِيعَةٍ، فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، غَيْرُ مُتَمَازِجٍ بِهَا، وَلَا بَائِنٍ مِنْهَا، ظَاهِرٌ لَا بِتَأْوِيلِ الْمُبَاشَرَةِ، مُتَجَلٍّ لَا بِاسْتِهْلَالِ رُؤْيَةٍ، نَاءٍ لَا بِمَسَافَةٍ، قَرِيبٌ لَا بِمُدَانَاةٍ، لَطِيفٌ لَا بِتَجَسُّمٍ، مَوْجُودٌ لَا بَعْدَ عَدَمٍ، فَاعِلٌ لَا بِاضْطِرَارٍ، مُقَدِّرٌ لَا بِحَرَكَةٍ، مُرِيدٌ لَا بِهَمَامَةٍ، سَمِيعٌ لَا بِآلَةٍ، بَصِيرٌ لَا بِأَدَاةٍ، لَا تَحْوِيهِ الْأَمَاكِنُ، وَلَا تَضَمَّنُهُ[3] الْأَوْقَاتُ، وَلَا تَحُدُّهُ الصِّفَاتُ، وَلَا تَأْخُذُهُ السِّنَاتُ، سَبَقَ الْأَوْقَاتَ كَوْنُهُ، وَالْعَدَمَ وُجُودُهُ، وَالِابْتِدَاءَ أَزَلُهُ، بِتَشْعِيرِهِ الْمَشَاعِرَ عُرِفَ أَنْ لَا مَشْعَرَ لَهُ، وَبِتَجْهِيرِهِ[4] الْجَوَاهِرَ عُرِفَ أَنْ لَا جَوْهَرَ لَهُ، وَبِمُضَادَّتِهِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ عُرِفَ أَنْ لَا ضِدَّ لَهُ، وَبِمُقَارَنَتِهِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ عُرِفَ أَنْ لَا قَرِينَ لَهُ، ضَادَّ النُّورَ بِالظُّلْمَةِ، وَالْيُبْسَ بِالْبَلَلِ، وَالْخَشِنَ بِاللَّيِّنِ، وَالصَّرْدَ بِالْحَرُورِ، مُؤَلِّفٌ[5] بَيْنَ مُتَعَادِيَاتِهَا،

---

(١) في نسخة (بينما).

(٢) في نسخة (فقال).

(٣) في نسخة (لا تضمه).

(٤) في نسخة - (و).

(٥) في نسخة (مؤلفاً).

وَمُفَرِّقٌ بَيْنَ مُتَدَانِيَاتِهَا، دَالَّةً بِتَفْرِيقِهَا عَلى مُفَرِّقِهَا، وَبِتَأْلِيفِهَا عَلى مُؤَلِّفِهَا، وَذلِكَ قَوْلُهُ[١] تَعَالى: (وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) فَفَرَّقَ بَيْنَ قَبْلٍ وَبَعْدٍ؛ لِيُعْلَمَ أَنْ لَاقَبْلَ لَهُ وَلَا بَعْدَ لَهُ[٢] شَاهِدَةً[٣] بِغَرَائِزِهَا أَنْ لَا غَرِيزَةَ لِمُغْرِزِهَا، مُخْبِرَةً بِتَوْقِيتِهَا أَنْ لَا وَقْتَ لِمُوَقِّتِهَا، حَجَبَ بَعْضَهَا عَنْ بَعْضٍ؛ لِيُعْلَمَ أَنْ لَا حِجَابَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ، كَانَ رَبّاً إِذْ لَا مَرْبُوبَ، وَإِلهاً إِذْ لَا مَأْلُوهَ، وَعَالِماً إِذْ لَا مَعْلُومَ، وَسَمِيعاً إِذْ لَا مَسْمُوعَ».

تحقيق السند:

الرواية في الكافي من حيث السند مرسلة عن شيخ الكليني محمد بن جعفر بن عون الكوفي ورواها عنه الصدوق بطريق طويل لا يخلو من ضعف، وهو عن محمد بن اسماعيل البرمكي عن الحسين بن الحسن الدينوري عن عبد الله بن داهر عن الحسين بن يحيى الكوفي عن قثم بن قتادة عن عبد الله بن يونس، ووصفها المجلسي تتنُّ بالضعف[٤] ولكن المتن يقوي صدورها.

---

(١) في نسخة (قول الله).

(٢) في نسخة - (له).

(٣) في نسخة + (و).

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٠٠.

٣٤٩- ٥- عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ شَبَابٍ الصَّيْرَفِيِّ وَاسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ قُتَيْبَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعِيسى شَلَقَانُ عَلى أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام فَابْتَدَأَنَا، فَقَالَ: «عَجَباً لِأَقْوَامٍ[1] يَدَّعُونَ عَلى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ قَطُّ، خَطَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام النَّاسَ بِالْكُوفَةِ، فَقَالَ: الْحَمْدُ للهِ الْمُلْهِمِ عِبَادَهُ حَمْدَهُ، وَفَاطِرِهِمْ عَلى مَعْرِفَةِ رُبُوبِيَّتِهِ، الدَّالِّ عَلى وُجُودِهِ بِخَلْقِهِ، وَبِحُدُوثِ خَلْقِهِ عَلى أَزَلِهِ، وَبِاشْتِبَاهِهِمْ عَلى أَنْ لَا شِبْهَ لَهُ، الْمُسْتَشْهِدِ بِآيَاتِهِ عَلى قُدْرَتِهِ، الْمُمْتَنِعَةِ مِنَ الصِّفَاتِ ذَاتُهُ، وَمِنَ الْأَبْصَارِ رُؤْيَتُهُ، وَمِنَ الْأَوْهَامِ الْإِحَاطَةُ بِهِ، لَا أَمَدَ لِكَوْنِهِ، وَلَا غَايَةَ لِبَقَائِهِ، لَا تَشْمُلُهُ[2] الْمَشَاعِرُ، وَلَا تَحْجُبُهُ[3] الْحُجُبُ، وَالْحِجَابُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ خَلْقُهُ إِيَّاهُمْ؛ لِامْتِنَاعِهِ مِمَّا يُمْكِنُ فِي ذَوَاتِهِمْ، وَلِإِمْكَانٍ مِمَّا يَمْتَنِعُ مِنْهُ، وَلِافْتِرَاقِ الصَّانِعِ مِنَ الْمَصْنُوعِ، وَالْحَادِّ مِنَ[4] الْمَحْدُودِ، وَالرَّبِّ مِنَ[5] الْمَرْبُوبِ، الْوَاحِدُ بِلَا تَأْوِيلِ عَدَدٍ، وَالْخَالِقُ لَا بِمَعْنى حَرَكَةٍ، وَالْبَصِيرُ لَا بِأَدَاةٍ، وَالسَّمِيعُ لَا بِتَفْرِيقِ آلَةٍ، وَالشَّاهِدُ لَا بِمُمَاسَّةٍ، وَالْبَاطِنُ لَا بِاجْتِنَانٍ، وَالظَّاهِرُ الْبَائِنُ لَا بِتَرَاخِي مَسَافَةٍ، أَزَلُهُ نُهْيَةٌ[6] لِمَجَاوِلِ[7] الْأَفْكَارِ، وَدَوَامُهُ رَدْعٌ لِطَامِحَاتِ الْعُقُولِ، قَدْ حَسَرَ كُنْهُهُ نَوَافِذَ الْأَبْصَارِ، وَقَمَعَ وُجُودُهُ جَوَائِلَ الْأَوْهَامِ، فَمَنْ وَصَفَ اللهَ، فَقَدْ حَدَّهُ؛ وَمَنْ حَدَّهُ، فَقَدْ عَدَّهُ؛ وَمَنْ عَدَّهُ، فَقَدْ أَبْطَلَ أَزَلَهُ؛ وَمَنْ قَالَ: أَيْنَ؟ فَقَدْ غَيَّاهُ؛ وَمَنْ قَالَ: عَلى مَ؟ فَقَدْ أَخْلى مِنْهُ؛ وَمَنْ قَالَ: فِيمَ؟ فَقَدْ ضَمَّنَهُ».

---

(١) في نسخة (القوم).

(٢) في نسخة (لا تشتمله).

(٣) في نسخة (لا يحجبه).

(٤) في نسخة (و) بدلا من (من).

(٥) في نسخة (و) بدلا من (من).

(٦) في نسخة (نهي).

(٧) في نسخة (لمحاول).

تحقيق السند:

علي بن محمد الأرجح كونه خاله علان كما مر مرارا، وهو ثقة رازي من الثامنة[1]، وهما عن سهل بن زياد وهو رازي ضعيف من السابعة[2]، وشباب الصيرفي محمد بن الوليد، مجهول، من السادسة[3]، وسيف بن عميرة الثقة النخعي، كوفي من الخامسة وليس من السادسة كما مر سهوا في الجزء السابق[4]، واساعيل بن قتيبة في هذه الطبقة لا يعرف أي شيء هو، ومن.

ورواها الصدوق بسنده عن شيخه علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رحمه الله، قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البرمكي، قال: حدثني علي بن العباس، قال: حدثني جعفر بن محمد الأشعري، عن فتح بن يزيد الجرجاني، قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أسأله عن شيء من التوحيد فكتب إلي بخطه -قال جعفر: وإن فتحا أخرج إلى الكتاب فقرأته بخط أبي -الحسن عليه السلام.

والسند ضعيف بضعف علي بن العباس الجراذيني، وجهالة الفتح. وسيأتي سند آخر لها،ووصف المجلسي (طاب ثراه) سندها بالجهالة[5]، لكن يبقى أن المتوجه قبول الرواية؛ لمكانة المتن وإن ضعفت تلك الاسناد.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٦).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٣) مرت ترجمته في هذا الجزء الحديث (٣٢٢).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٦)، الصفحة (٩٨).

(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٠٣.

٣٥٠- ٦- وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ فَتْحِ بْنِ عَبْدِ اللهِ مَوْلى بَنِي هَاشِمٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلى أَبِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام أَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ التَّوْحِيدِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ بِخَطِّهِ: «الْحَمْدُ للهِ الْمُلْهِمِ عِبَادَهُ حَمْدَهُ».

وَذَكَرَ مِثْلَ مَا رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ إِلى قَوْلِهِ: «وَقَمَعَ وُجُودُهُ جَوَائِلَ الْأَوْهَامِ». ثُمَّ زَادَ فِيهِ:

«أَوَّلُ الدِّيَانَةِ بِهِ مَعْرِفَتُهُ، وَكَمَالُ مَعْرِفَتِهِ تَوْحِيدُهُ، وَكَمَالُ تَوْحِيدِهِ نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنْهُ؛ بِشَهَادَةِ[1] كُلِّ صِفَةٍ أَنَّهَا غَيْرُ الْمَوْصُوفِ، وَشَهَادَةِ الْمَوْصُوفِ أَنَّهُ غَيْرُ الصِّفَةِ، وَشَهَادَتِهِمَا جَمِيعاً بِالتَّثْنِيَةِ الْمُمْتَنِعِ مِنْهُ الْأَزَلُ، فَمَنْ وَصَفَ اللهَ، فَقَدْ حَدَّهُ؛ وَمَنْ حَدَّهُ، فَقَدْ عَدَّهُ؛ وَمَنْ عَدَّهُ، فَقَدْ أَبْطَلَ أَزَلَهُ؛ وَمَنْ قَالَ: كَيْفَ؟ فَقَدِ اسْتَوْصَفَهُ؛ وَمَنْ قَالَ: فِيمَ؟ فَقَدْ ضَمَّنَهُ؛ وَمَنْ قَالَ: عَلى مَ؟ فَقَدْ جَهِلَهُ ؛ وَمَنْ قَالَ: أَيْنَ؟ فَقَدْ أَخْلى مِنْهُ؛ وَمَنْ قَالَ: مَا هُوَ؟ فَقَدْ نَعَتَهُ؛ وَمَنْ قَالَ إِلى مَ؟ فَقَدْ غَايَاهُ[2]، عَالِمٌ إِذْ لَا مَعْلُومَ، وَخَالِقٌ إِذْ لَا مَخْلُوقَ، وَرَبٌّ إِذْ لَا مَرْبُوبَ، وَكَذلِكَ يُوصَفُ رَبُّنَا، وَ فَوْقَ مَا يَصِفُهُ الْوَاصِفُونَ».

تحقيق السند:

فأما محمد بن الحسين، فهو ابن أبي الخطاب الثقة المعروف كما يظهر، ولذا فالمقصود أن الكليني عن طريق أحد مشايخه وعلى الأغلب أنه علي بن محمد في السند السابق من باب التعليق عليه، روى عن ابن أبي الخطاب، وهو عن بقية السند، والذين لم يذكرا في فهرست أو كتاب، والظاهر أيضا وجود السقط في السند من جهة أن ابن أبي الخطاب ممن لا يستساغ قبول روايته عن صالح بن حمزة من غير واسطة، وقد نبهنا على وجود

---

(١) في نسخ عدة (لشهادة).

(٢) في نسخة (غيَّاه).

سقط كثير في روايات ابن أبي الخطاب وهذا أحد موارده والتي لم نشر اليها في الطبقات الصغير.

٥ صالح بن حمزة:

لم يذكر في الفهارس، ولا مستند لتوثيقه إلا رواية الحسن بن محبوب عنه وهو مما لا نعتمده، وهو من كبار السادسة، ممن لم يثبت إدراك السابعة له، فقد روت عنه السادسة كالحسن بن محبوب المتوفى سنة ٢٢٤هـ، وعلي بن إسباط، وعلي بن النعمان المتوفى قبل ٢١٠هـ، وما يرد من رواية السابعة عنه من الذين تضطرب معهم الأسناد يكون مشمولا للحكم بالسقط فيه، ويظهر ذلك جليا من متابعة أسنادهم الأخرى للرجل، كما في رواية البرقي الابن عنه بواسطة.

المحصلة: السند هنا مليء بالعلل، لكن الرواية مما لا يبعد تحقق الوثوق بصدورها كما أسلفنا. وقد رواها الصدوق بسند آخر عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق ﷺ، قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البرمكي، قال: حدثني علي بن العباس، قال: حدثني جعفر بن محمد الأشعري، عن فتح بن يزيد الجرجاني، وهو ضعيف أيضا وقد نبهنا عليه سابقا.

٣٥١- ٧- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَـا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّـدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيـهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّـضْرِ وَغَـيْرِهِ، عَمَّـنْ ذَكَرَهُ، عَنْ عَمْـرِو بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ رَجُلٍ سَـمَّاهُ، عَنْ أَبِي إِسْـحَاقَ السَّبِيعِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ الْأَعْوَرِ، قَالَ: خَطَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَوْماً خُطْبَةً بَعْدَ الْعَصْرِ، فَعَجِبَ النَّـاسُ مِنْ حُسْـنِ صِفَتِهِ وَمَـا ذَكَرَهُ[1] مِـنْ تَعْظِيـمِ الله جَلَّ جَلالُهُ؛ قَـالَ أَبُو إِسْحَاقَ: فَقُلْتُ لِلْحَارِثِ: أَوَمَا حَفِظْتَهَا؟ قَالَ: قَدْ كَتَبْتُهَا، فَأَمْلاهَا عَلَيْنَا مِنْ كِتَابِهِ:

«الْحَمْدُ للهِ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ؛ لِأَنَّهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي شَـأْنٍ مِنْ إِحْدَاثِ بَدِيعٍ لَمْ يَكُنِ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ ؛ فَيَكُونَ فِي الْعِزِّ مُشَـارَكاً، وَلَمْ يُولَدْ ؛ فَيَكُونَ مَوْرُوثاً هَالِكاً، وَلَمْ تَقَعْ عَلَيْهِ الْأَوْهَامُ؛ فَتُقَدِّرَهُ شَـبَحاً مَاثِلاً، وَلَمْ تُدْرِكْهُ[2] الْأَبْصَارُ؛ فَيَكُونَ بَعْدَ انْتِقَالِهَا حَائِلاً، الَّذِي لَيْسَـتْ فِي أَوَّلِيَّتِهِ نِهَايَةٌ، وَلَا لِآخِرِيَّتِهِ حَدٌّ وَلَا غَايَةٌ، الَّذِي لَمْ يَسْـبِقْهُ وَقْتٌ، وَلَمْ[3] يَتَقَدَّمْـهُ زَمَـانٌ، وَلا[4] يَتَعَاوَرُهُ زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ، وَلا[5] يُوصَفُ بِأَيْنٍ وَلَا بِمَ وَلَا مَكَانٍ، الَّـذِي بَطَنَ مِنْ خَفِيَّـاتِ الْأُمُورِ، وَظَهَـرَ[6] فِي الْعُقُولِ[7] بِمَا يُـرَى فِي خَلْقِهِ مِنْ عَلَامَـاتِ التَّدْبِيرِ، الَّذِي سُـئِلَتِ الْأَنْبِيَاءُ عَنْهُ فَلَـمْ تَصِفْهُ بِحَدٍّ وَلَا بِبَعْـضٍ، بَلْ وَصَفَتْهُ بِفِعَالِـهِ، وَدَلَّـتْ عَلَيْـهِ بِآيَاتِهِ، لَا تَسْـتَطِيعُ[8] عُقُـولُ الْمُتَفَكِّرِينَ جَحْـدَهُ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَتِ السَّـمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ فِطْرَتَـهُ وَمَا فِيهِنَّ وَمَا بَيْنَهُنَّ وَهُوَ الصَّانِعُ لَهُـنَّ، فَلَا مَدْفَعَ لِقُدْرَتِهِ

---

(١) في نسخة (ذكر).

(٢) في نسخة (يدركه).

(٣) في نسخة (لا).

(٤) في نسخة (لم).

(٥) في نسخة (لم).

(٦) في نسخة (فظهر).

(٧) في نسخة (المعقول).

(٨) في نسخة (لا يستطيع).

الَّـذِي نَأَى[١] مِنَ الخُلْقِ[٢]، فَـلَا شَيءَ كَمِثْلِهِ، الَّذِي خَلَقَ خَلْقَهُ لِعِبَادَتِهِ، وَأَقْدَرَهُمْ عَلَى طَاعَتِهِ بِمَا جَعَلَ فِيهِمْ، وَقَطَعَ عُذْرَهُمْ بِالْحُجَجِ، فَعَنْ بَيِّنَةٍ هَلَكَ مَنْ هَلَكَ، وَبِمَنِّهِ[٣] نَجا مَنْ نَجا، وَللهِ الْفَضْلُ مُبْدِئاً وَمُعِيداً.

ثُـمَّ إِنَّ اللهَ وَلَـهُ الحَمْدُ افْتَتَحَ الحَمْدَ لِنَفْسِـهِ، وَخَتَمَ أَمْرَ الدُّنْيَا وَمَحَـلَّ الْآخِرَةِ بِالحَمْدِ لِنَفْسِهِ، فَقَالَ: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

الحَمْـدُ للهِ اللاَّبِسِ الْكِبْرِيَاءِ بِلَا تَجْسِـيدٍ[٤] وَالْمُرْتَدِي بِالجَلَالِ بِلاَ تَمْثِيلٍ[٥]، وَالْمُسْـتَوِي عَـلَى الْعَرْشِ بِغَيْرِ زَوَالٍ، وَالْمُتَعَالِي[٦] عَلَى الخَلْقِ[٧] بِلَا تَبَاعُدٍ مِنْهُمْ وَلَا مُلَامَسَـةٍ مِنْهُ لَهُمْ، لَيْسَ لَهُ حَدٌّ[٨] يُنْتَهى إلى حَدِّهِ، وَلاَ لَهُ مِثْلٌ؛ فَيُعْرَفَ بِمِثْلِهِ، ذَلَّ مَنْ تَجَبَّرَ غَيْرَهُ، وَصَغُرَ مَنْ تَكَبَّرَ دُونَهُ، وَتَوَاضَعَتِ الْأَشْـيَاءُ لِعَظَمَتِهِ، وَانْقَادَتْ لِسُلْطَانِهِ وَعِزَّتِهِ، وَكَلَّتْ عَنْ إِدْرَاكِهِ طُرُوفُ الْعُيُونِ، وَقَصُرَتْ دُونَ بُلُوغِ صِفَتِهِ أَوْهَامُ الخَلَائِقِ، الْأَوَّلِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا قَبْلَ لَهُ، وَالْآخِرِ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا بَعْدَ لَهُ، الظَّاهِرِ عَلى كُلِّ شَيْءٍ بِالْقَهْرِ لَهُ، وَالْمُشَـاهِدِ لِجَمِيعِ الْأَمَاكِنِ بِلَا انْتِقَالٍ إِلَيْهَا، لَا تَلْمِسُهُ لَامِسَةٌ[٩]، وَلاَ تُحِسُّهُ حَاسَّةٌ ﴿هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ أَتْقَنَ مَا أَرَادَ مِنْ خَلْقِهِ مِنَ الْأَشْبَاحِ كُلِّهَا، لَا بِمِثَالٍ سَبَقَ

---

(١) في نسخة (بانَ).

(٢) في نسخة (الخلائق).

(٣) في نسخة (وعنه).

(٤) في نسخة (تجسد).

(٥) في نسخة (تمثل).

(٦) في نسخة (المتعال).

(٧) في نسخة (الخلائق).

(٨) في نسخة (فليس).

(٩) في نسخة (ماسة).

إِلَيْـهِ، وَلا لُغُـوبٍ دَخَلَ عَلَيْهِ فِي خَلْقِ مَـا خَلَقَ لَدَيْهِ، ابْتَدَأَ مَا أَرَادَ ابْتِدَاءَهُ، وَأَنْشَـأَ مَا أَرَادَ إِنْشَـاءَهُ عَلى مَا أَرَادَ مِنَ الثَّقَلَيْنِ: الْجِنِّ وَالْإِنْسِ ؛ لِيَعْرِفُوا[1] بِذَلِكَ رُبُوبِيَّتَهُ، وَتَمَكَّنَ فِيهِمْ طَاعَتُهُ، نَحْمَدُهُ بِجَمِيعِ مَحَامِدِهِ كُلِّهَا عَلَى جَمِيعِ نَعْمَائِهِ كُلِّهَا[2]،وَنَسْـتَهْدِيهِ لِمَرَاشِدِ أُمُورِنَا، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ سَـيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، وَنَسْـتَغْفِرُهُ لِلذُّنُوبِ الَّتِي سَبَقَتْ مِنَّا، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، بَعَثَهُ بِالْحَقِّ نَبِيّاً[3] دَالاًّ عَلَيْهِ، وَهَادِياً إِلَيْهِ، فَهَدَى بِهِ مِنَ[4] الضَّلَالَةِ، وَاسْـتَنْقَذَنَا بِهِ مِنَ الْجَهَالَةِ؛ ﴿مَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُـولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ وَنَالَ ثَوَاباً جَزِيلاً[5]؛وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُـولَهُ، ﴿فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَاناً مُبِيناً﴾، وَاسْـتَحَقَّ عَذَاباً أَلِيماً، فَأَنْجِعُـوا بِمَا يَحِـقُّ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّـمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِخْـلَاصِ النَّصِيحَةِ وَحُسْـنِ الْمُؤَازَرَةِ، وَأَعِينُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ بِلُزُومِ الطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ، وَهَجْرِ الْأُمُورِ الْمَكْرُوهَةِ، وَتَعَاطَوُا الْحَقَّ بَيْنَكُمْ، وَتَعَاوَنُوا بِهِ دُونِي، وَخُذُوا عَلَى يَدِ الظَّالِمِ السَّـفِيهِ، وَمُرُوا[6] بِالْمَعْرُوفِ، وَانْهَوْا عَنِ الْمُنْكَـرِ، وَاعْرِفُوا لِذَوِي الْفَضْلِ فَضْلَهُمْ، عَصَمَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ بِالْهُدى، وَثَبَّتَنَا وَإِيَّاكُمْ عَلَى التَّقْوى، وَأَسْتَغْفِرُ اللهَ لِي وَلَكُمْ».

تحقيق السند:

العـدة وفيها من هو ثقـة[7]، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي صاحب المحاسـن،

---

(١) في نسخة (لتعرفوا).

(٢) في نسخة - (كلها).

(٣) في نسخة - (نبيا).

(٤) في نسخة (عن).

(٥) في نسخة (كريما) بدلا من جزيلا وفي أخرى + (كريما).

(٦) في نسخة (وأمروا).

(٧) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

قمي من السابعة، ثقة، توفي سنة ٢٧٤ هـ على الأقوى[١]، عن أبيه وهو محمد بن خالد البرقي من صغار السادسة[٢] وهو ممن يوثق به على ما فيه من بعض اللين، وأحمد بن النضر الخزاز، كوفي ثقة[٣]، من صغار الخامسة وما ورد من رواية السابعة عنه فيه سقط أو تصحيف، والصحيح رواية بعض صغار السادسة عنه كمحمد البرقي، وبواسطة مجهولة رواها أحمد بن النضر وآخر لم يسمه البرقي عن عمرو بن الحارث الذي سيأتي الكلام فيه، وهو أيضا رواها عن رجل سماه هو ولم يصل إلينا اسمه عن أبي إسحاق السبيعي، وهو عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي، كوفي، مر فيه بحث طويل، والغالب حسنه وتشيعه ولو بالمعنى الأعم، خلافا لما في المعجم، ولد سنة ٣٢هـ وتوفي سنة ١٢٧هـ، وهو من الثالثة[٤]، وهو عن استاذه الخصيص به وهو الحارث الاعور الهمداني المعروف الذي سيأتي الكلام فيه مفصلا أيضاً. فالكلام في الرجلين:

◊ عمرو بن أبي المقدام:

اسمه عمر بن ثابت بن هرمز، يكنى أبا محمد، وأبا ثابت، العجلي البكري، مولى، كوفي، له كتاب لطيف كما عن النجاشي، ضعيف كما عن ابن الغضائري، فيه رواية مادحة، روى عنه ابن أبي عمير وصفوان، روى في التفسير، ضعفه أكثر العامة، ووثقه البعض مع وصفه بالتشيع والرفض، وعلى هذا فهو ثقة عند السيد الخوئي (قدست نفسه)، ضعيف عند أساتذتنا تبعا لمرجع الطائفة (أطال الله في أعمارهم)، ويمكن القول بقبول ما يرويه خصوصا مع عدم اعتماد ما في كتاب ابن الغضائري، والنظر إلى وصف العامة له بالصدق مع وصفهم إياه بالترفض والسوء والغلو، روى عن الثالثة، وتوفي أيام هارون (١٧٠-١٩٣) كما في الطبقات، وعن عباد كما في التاريخ الصغير كانت وفاته سنة ١٧٢هـ، فيكون من الرابعة التي أدركتها كبار السادسة وأواسطها، ولم

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٣)، الصفحة (٢٥٨).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٥)، الصفحة (٤٤٣).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٠)، الصفحة (٥٣).

تدركها صغار السادسة.

قال النجاشي: «عمرو بن أبي المقدام، ثابت بن هرمز الحداد، مولى بني عجل، روى عن علي بن الحسين، وأبي جعفر، وأبي عبد الله عليه السلام، له كتاب لطيف، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أبي الحسين بن تمام، عن محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، عن عباد بن يعقوب، عن عمرو بن ثابت، به»[(١)].

أقول: قول النجاشي: إنه روى عن السجاد عليه السلام. صعب القبول، والموجود في أسنادنا وهو عين المترجم له في كتب العامة والخاصة، كما يظهر بأدنى تأمل من الرابعة التي أدركتها بعض السادسة، وتوفي على الأقوى سنة ١٧٢هـ أو قربها، ولذا فلا بد أن يكون قد ولد سنة ٧٠-٧٥ حتى يستطيع الرواية عن السجاد عليه السلام (ت٩٥هـ)، نعم مع إن الرجل من أهل الأعمار الطويلة، لكن يظهر من متابعة رواياته أن أبعد ما أدركه هو أيام الباقر عليه السلام في مقتبل عمره حيث كان يذهب إليه مع أبيه، ولعله من المولودين قرابة سنة ٨٥هـ.

وقد يكون النجاشي اعتمد ما رواه الصدوق عن أبيه عن «سعد بن عبد الله عن عمرو بن أبي المقدام عن علي بن الحسين عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا كنتم في أئمة الجور..»[(٢)]. فذكر رواية الرجل عن السجاد عليه السلام.

ولكن هذا السند الذي في العلل يعاني كثيرا من العلل، والسقط فيه كما سيتبين في وسائط عدة وفي طبقات متعددة، فترى فيه أن سعد الذي توفي سنة ٢٩٩هـ أو ٣٠١هـ يروي فيه عن السجاد عليه السلام (ت٩٥هـ) بواسطة واحدة، وهي راوينا في المقام عمرو بن أبي المقدام!!.

وسند هذه الرواية على الصحيح هو ما ادرجه الشيخ في التهذيب عند روايته لها، فقد رواها بطريقه إلى «سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل بن

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٩٠ ت ٧٧٧.
(٢) علل الشرائع، الصدوق، ج٢، ص٥٣١.

بزيع، عن صالح بن عقبة، عن عمرو بن أبي المقدام، عن عطاء بن السائب، عن علي بن الحسين عليهما السلام قال: إذا كنتم في أئمة جور..»[١].

ومنه يظهر عدم روايته عن السجاد عليه السلام إلا بواسطة.

ثم إن الشيخ عده في رجاله من أصحاب الباقر عليه السلام قائلا: «عمرو بن ثابت»[٢]، وفي أصحاب الصادق عليه السلام مرتين، قال في الأولى: «عمرو بن أبي المقدام، ثابت بن هرمز العجلي، مولاهم، كوفي، تابعي»[٣]. ووفي الثانية: «عمرو بن أبي المقدام، كوفي، واسم أبي المقدام ثابت الحداد، روى عنهما عليهما السلام»[٤].

ووصف الشيخ له بالتابعي، توهم أيضاً، فلم نر أنه روى عن أحد الصحابة، ولا حتى أبو الطفيل.

قال السيد الخوئي قدست نفسه: «صريح النجاشي أن عمرو بن أبي المقدام، روى عن علي بن الحسين عليه السلام أيضا، ولكن لم يوجد روايته عنه عليه السلام».

أقول: تبين وجود روايته عنه في بطون الأسناد، لكن الصحيح وقوع التصحيف فيه كما مر.

واستدل قدست نفسه على عدم كونه ممن أدرك السجاد عليه السلام لكون الشيخ والبرقي لم يعداه من أصحابه عليه السلام، بل عداه من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام».

أقول: مع إن ما أراده صحيح، وهو عدم إدراك الرجل السجاد عليه السلام، لكن الاستدلال بعد الشيخ إياه في أصحاب الباقر والصادق عليهما لا يصح، لأن الشيخ قد أتبعه بذكر أنه كان تابعيا، مما يشير إلى كونه ممن أدرك السجاد بلا ريب.

---

(١) التهذيب، الطوسي، ج٦، ص٢٢٥.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٤١ - ت ١٥٠٨.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٤٨ - ت ٣٤٧٠.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٦٥ - ت ٣٧٩٧.

وروى الكشي في الاختيار عن: «حمدويه بن نصير، قال، قال حدثني محمد بن الحسين، عن أحمد بن الحسن الميثمي، عن أبي العرندس الكندي، عن رجل من قريش، قال كنا بفناء الكعبة، وأبو عبد الله ﷺ، قاعد، فقيل له: ما أكثر الحاج؟ فقال ﷺ: ما أقل الحاج، فمر عمرو بن أبي المقدام، فقال: هذا من الحاج»[(١)]. وسند الرواية قاصر.

وفي كتاب ابن الغضائري: «عَمْرُو بنُ ثابِت بن هُرْمُز، أَبُو المِقْدام، الحَدّاد، مولى بني عِجْل كُوْفِيٌّ. روى عن عليّ بن الحُسَيْن، وأبي جَعْفَر، وأبي عَبْد الله ﷺ. ضَعِيْفٌ جِدّا»[(٢)]. ولو كان ثبت لدينا الكتاب لأطلنا في النقاش.

في اتحاده وافتراقه عن عمرو بن ميمون

قال السيد الخوئي قدست نفسه: «إن الشيخ لم يتعرض في الفهرست لترجمة عمرو بن أبي المقدام ثابت بن هرمز، وإنما تعرض لذكره في الرجال، وذكر في الفهرست عمرو بن ميمون، وقال: وكنية ميمون أبو المقدام، ثم ذكر له كتابا وذكر طريقه إليه، ثم ذكر أن له مسائل، وذكر طريقه إليه بعنوان عمرو بن أبي المقدام، وبما أن الروايات عن عمرو بن أبي المقدام كثيرة وفي جملة منها صرح باسم أبي المقدام وهو ثابت، فمن البعيد جدا أن يتعرض الشيخ في رجاله لغير من تعرض له في الفهرست، كما إن من البعيد أن لا يتعرض النجاشي لمن تعرض له الشيخ، مع أن الفهرست كان بمرأى منه، فمن جميع ذلك يطمئن الانسان بأن كلمة ميمون سهو من قلم الشيخ، والصحيح ثابت، أو أن عمرو بن أبي المقدام كان يقال له عمرو بن ميمون أيضا».

وقال قدست نفسه: إن «الشيخ وإن ذكر أن له عمرو بن ميمون كتابا ومسائل، إلا إنا لم نقف له إلا على رواية واحدة»، في الكافي.

أقول: هناك روايتان غير هذه الرواية رواهما الصفار في البصائر عن أحمد بن الحسين عن أبيه عن عمار بن ميمون عن (عمار) بن هارون، ويظهر أن الراوي

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٦٩٠.

(٢) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٧٣ –ت٧٦.

والمـروي عنه في كل هذه الروايات الثلاثة واحد، فمن روى عنه فيها هو الحسـين بن سـعيد الذي هو من صغار السادسـة والمتوفى قرابة ٢٤٠هـ، وروى هو فيها عن عمار بـن مروان، الذي هو من صغار الخامسـة، فما في البصائـر (عمار بن هارون) مصحف عـن (عـمار بـن مـروان).

وروى المفيـد في أماليه أيضا رواية أخرى وبغير تلك الأسـناد، روى فيها عنه عثمان بن أبي شيبة (١٥٦ - ٢٣٩)هـ، وروى هو عن الصادق عليه السلام[1].

أقول: من المعلوم عدم إمكان رواية الحسـين بن سـعيد عمن توفي في سـنة ١٧٢هـ، ورأى السجاد عليه السلام، وأدرك الباقر والصادق عليهما السلام، وجابر الجعفي (١٢٨هـ)، وكذا عدم إمكان رواية أبي شيبة وإن كان عمر الرجل ٨٣ عاماً، لأنه لم يكن يبلغ إلا ١٦ عاما عند سنة ١٧٢هـ.

فعلى ذلك فإن الموجود في بطون أسـنادنا والمسمى (عمرو بن ميمون) لا ينطبق على عمرو بن أبي المقدام ثابت، فحتى لو ثبت ما قاله السـيد الخوئي قدسـت نفسه من اتحاد عمرو بن ميمون الموجود في فهرسـت الشـيخ مع عمرو بن ثابت الموجود في النجاشي والروايـات، فإن ذلك لا يغني شـيئا في المقام لعدم إمكان انطبـاق أي من العنوانين في الفهرسين على (عمرو بن ميمون) الذي يرد في أسناد الروايات.

فالمحصلة: اتحاد من ذكره الشيخ بعنوان (عمرو بن ميمون) مع (عمر بن أبي المقدام)، ولكـن في نفس الوقت لا يمكن الاطمئنـان بانطباقهما على (عمرو بن ميمون) الذي في الأسـناد، ويطمأن بانطباقهما على (عمرو بن ثابت) و(عمر بـن أبي المقدام) الموجود في الأسـناد، وبسـبب ذلك فإننا لم نذكر عنوان (عمرو بن ميمون) في الطبقات، لو التزمنا باتحـاد الموما إليه في الأسـناد مع مـن في الفهارس فلا بد من الإقرار بوجود السـقط في أسناد تلك المرويات الأربعة.

قال الشـيخ في الفهرسـت: «عمرو بن ميمـون، وكنية ميمون أبو المقـدام. له كتاب

(١) الأمالي، المفيد، ص١٧٤.

حديث الشورى، يرويه عن جابر الجعفي، عن الباقر عليه السلام أخبرنا به أحمد بن محمد بن موسى، عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن جعفر وإسحاق ابني محمد بن مروان، قالا: حدثنا أبونا، قال: حدثنا عبيد الله المسعودي، عن عمرو بن ميمون، عن جابر، عن الباقر عليه السلام، وله كتاب المسائل التي أخبر بها أمير المؤمنين عليه السلام اليهودي، أخبرنا بها أحمد بن عبدون، عن أبي بكر الدوري، عن محمد بن جعفر العلوي الحسني، قال: حدثنا علي بن عبدك، قال: حدثنا طريف مولى محمد بن إسماعيل، عن موسى وعبيد الله ابني يسار، عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث الهمداني، عن أمير المؤمنين عليه السلام - وذكر الكتاب»[١].

أقوال الجمهور فيه:

قال ابن سعد (ت٢٣٠هـ): «عمرو بن أبي المقدام العجلي، توفي في خلافة هارون، واسم أبي المقدام ثابت، وليس عمرو عندهم في الحديث بشيء، ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه ورأيه، وكان متشيعا مفرطا»[٢].

وذكر البخاري (ت٢٥٦هـ) سنة وفاته فقال: مات عمرو بن ثابت أبو محمد هو بن أبي المقدام الكوفي أراه سنة ثنتين وسبعين ومائة»[٣].

وقال العجلي(ت٢٦١هـ): عمرو بن ثابت بن هرمز البكري، شديد التشيع، غال فيه، واهي الحديث»[٤]، وقال أبو داود (ت٢٧٥هـ): «رجل سوء، ولكنه كان صدوقا في الحديث»[٥].

---

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٨١ - ت٤٩٢

(٢) الطبقات، ابن سعد، ج٦، ص٣٨٣.

(٣) التاريخ الصغير، البخاري، ج٢، ص١٧٣.

(٤) معرفة الثقات، العجلي، ج٢، ص١٧٣ـ ت١٣٦٩.

(٥) سنن ابي داود، سليمان بن الاشعث، ج١، ص٧٢.

٥ الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني:

همداني عربي، كوفي، أستاذ أبي إسحاق السبيعي، وتلميذ أمير المؤمنين عليه السلام، من الطبقة الثانية، اتهم العامة تلميذه أبا إسحاق بأنه لم يدرك الحارث وروى عنه أربعة أحاديث فقط، والباقيات دلسها عليه، وقالوا إنه تزوج من إمرأة الحارث بعد موته فروى كتبه، واتهموا الحارث بأنه لم يرو عن أمير المؤمنين عليه السلام إلا أربعة أحاديث والباقي مدلسات، وكل هذا لا يستقيم منهم، توفي سنة ٦٥هـ، وهو من التابعين، من كبار الثانية. ضعفه العامة ووثقه بعضهم واتفقوا على تشيعه ووصفوه عندهم بالغلو، عدَّه البرقي من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: «ومن الأولياء؛ الأعلم الأزدي سويد بن غفلة الجعفي، الحارث بن عبد الله الأعور همداني»[١].

وذكر الكشي روايتين في شأن الحارث الأعور، لا يمكن استفادة الوثاقة منهما، الأولى: ما عن «حمدويه وإبراهيم، قال: حدثنا أيوب بن نوح، عن صفوان، عن عاصم بن حميد، عن فضيل الرسان، عن أبي عمر البزاز، قال: سمعت الشعبي، وهو يقول: وكان إذا غدا إلى القضاء جلس في مكاني فإذا رجع جلس في مكاني، فقال لي ذات يوم: يا أبا عمر أن لك عندي حديثا أحدثك به؟ قال قلت له: يا أبا عمرو ما زال لي ضالة عندك، قال، قال لي: لا أم لك فأي ضالة تقع لك عندي، قال، فأبى أن يحدثني يومئذ. قال: ثم سألته بعد فقلت: يا أبا عمرو حدثني بالحديث الذي قلت لي؟ قال: سمعت الحارث الأعور وهو يقول: أتيت أمير المؤمنين عليا عليه السلام ذات ليلة فقال: يا أعور ما جائك؟ قال: فقلت يا أمير المؤمنين جاء بي والله حبك، قال، فقال: أما إني سأحدثك لشكرها، أما أنه لا يموت عبد يحبني فتخرج نفسه حتى يراني حيث يحب، ولا يموت عبد يبغضني فتخرج نفسه حتى يراني حيث يكره. قال، ثم قال لي الشعبي بعد: أما أن حبه لا ينفعك وبغضه لا يضرك»[٢].

---

(١) الرجال، البرقي، ص٤.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٣٠٠.

والثانية عن «جعفر بن معروف، قال حدثني محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن أبان بن عثمان، عن محمد بن زياد، عن ميمون بن مهرام، عن علي عليه السلام قال: قال لي الحارث: تدخل منزلي يا أمير المؤمنين؟ فقال عليه السلام: على شرط أن لا تدخرني شيئا مما في بيتك ولا تكلف لي شيئا مما وراء بابك، قال: نعم. فدخل يتحرق ويحب أن يشتري له وهو يظن أنه لا يجوز له، حتى قال له أمير المؤمنين عليه السلام: يا حارث، قال: هذه دراهم معي ولست أقدر على أن أشتري لك ما أريد، قال: أوليس قلت لك: لا تكلف ما وراء بابك فهذه مما في بيتك»[(١)].

وعدَّه الشيخ مرة في أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وقال: «الحارث الهمداني الحالقي»[(٢)]. وأخرى في أصحاب الحسن عليه السلام وقال: «الحارث الأعور»[(٣)].

وقال يحيى بن معين(ت٢٣٣هـ) في تأريخه: «الحارث الأعور هو الحارث بن عبد الله ليس به بأس»[(٤)]. وقال في الكتاب الآخر: «ثقة»[(٥)].

ودمج الخطيب التبريزي (ت٧٤١هـ) في إكماله كلامي ابن معين في كتابيه، وقال: «قال ابن معين: ثقة ليس به بأس»[(٦)].

ذكره ابن سعد (٢٣٠هـ) في الطبقات وقال: «الحارث الأعور بن عبد الله بن كعب بن أسد بن خالد بن حوث واسمه عبد الله بن سبع بن صعب بن معاوية بن كثير بن مالك بن جشم بن حاشد بن خيران بن نوف بن همدان وحوث هو أخو السبيع رهط أبي إسحاق السبيعي... روى الحارث عن علي وعبد الله بن مسعود، وكان له قول سوء،

---

(١) المصدر السابق.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٦٠ – ت ٥١٣.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٩٤ – ت ٩٢٧.

(٤) تأريخ ابن معين الدوري، ابن معين، ج١، ص٢٦٥.

(٥) تأريخ ابن معين الدارمي، ابن معين، ص٩٠.

(٦) الإكمال في أسماء الرجال، الخطيب التبريزي، ص١٧٩.

وهو ضعيف في روايته»[١]. وقصد بقول السوء تشيعه كما ورد عند غيره من العامة.

فقال ابن حبان (٣٥٤هـ) في عنوان الحارث بن عبد الله الهمداني الخارفي الأعور: «يروى عن علي، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، كان غاليا في التشيع واهياً في الحديث»[٢].

ويرجع الكل تضعيفه لتلميذه الشعبي الذي نقلوا عنه أنه شهد على أستاذه أنه كان من الكذابين، كما نصت العديد من كتبهم ومنها على سبيل التمثيل ما نقله العقيلي (ت٣٢٢هـ) في حكاية شعبة فقال في عنوان الحارث بن عبد الله الهمداني الخارفي الأعور: «حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثني أبي قال: حدثنا أبو أسامة قال حدثني مفضل بن مهلهل قال حدثني مغيرة قال: سمعت الشعبي يقول: حدثني الحارث الأعور وأنا أشهد أنه أحد الكاذبين»[٣].

وقال أيضا: «حدثنا محمد بن إسماعيل قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا يحيى بن آدم قال: حدثنا مفضل عن المغيرة عن الشعبي قال: كان يقول هو يشهد أن الحارث الأعور أحد الكذابين»[٤].

وقال أيضا: «حدثنا محمد بن أيوب قال: حدثنا عبد الله بن الجراح قال: حدثنا جرير عن المغيرة عن الشعبي قال: حدثني الحارث الأعور وأشهد أنه كان كذابا»[٥].

أيضا: «حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال: حدثنا طاهر بن أبي أحمد قال: حدثنا أبي قال: حدثنا عمي الفضيل بن الزبير قال: أخبرني أبو عمر البزار قال: سمعت الشعبي

---

(١) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج٦، ص١٦٨.

(٢) المجروحين، ابن حبان، ج١، ص٢٢١.

(٣) الضعفاء، العقيلي، ج١، ص٢٠٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

يقول: حدثني الحارث وكان والله كذابا»[١].

وحاول الذهبي (٧٤٨هـ) أن يكون معتدلا في الرجل فقال: «الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، عن علي، وابن مسعود، وعنه عمرو بن مرة، والشعبي، شيعي لين، قال النسائي وغيره: ليس بالقوي، وقال ابن أبي داود: كان أفقه الناس، وأفرض الناس، وأحسب الناس، مات ٦٥»[٢].

وسنة الوفاة موافقة لما ذكره في الطبقات حيث قال: «كانت وفاة الحارث الأعور بالكوفة أيام عبد الله بن الزبير وكان عبد الله بن يزيد الأنصاري الخطمي عاملا يومئذ لعبد الله بن الزبير على الكوفة»[٣].

وقال في سيره: «هو العلَّامة الإمام أبو زهير، الحارث بن عبد الله بن كعب بن أسد الهمداني الكوفي صاحب علي وابن مسعود، كان فقيها كثير العلم على لين في حديثه. حدث عنه الشعبي، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن مرة، وأبو إسحاق السبيعي، وغيرهم. وقد جاء أن أبا إسحاق سمع من الحارث أربعة أحاديث، وباقي ذلك مرسل، قال أبو بكر بن أبي داود: كان الحارث أفقه الناس، وأحسب الناس. تعلم الفرائض من علي رضي الله عنه. قال محمد بن سيرين: أدركت أهل الكوفة وهم يقدمون خمسة: من بدأ بالحارث الأعور، ثنى بعبيدة السلماني، ومن بدأ بعبيدة، ثنى بالحارث، ثم علقمة، ثم مسروق، ثم شريح. قلت: قد كان الحارث من أوعية العلم، ومن الشيعة الأول. كان يقول: تعلمت القرآن في سنتين، والوحي في ثلاث سنين»[٤].

وبعد ذلك ناقش تضعيفه الذي كان متسالما في عصره وقال: «فأما قول الشعبي: الحارث كذاب، فمحمول على أنه عنى بالكذب الخطأ، لا التعمد، وإلا، فلماذا يروي

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، ج١، ص٣٠٣.

(٣) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج٦، ص١٦٩.

(٤) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٤، ص١٥٥.

عنه ويعتقده بتعمد الكذب في الدين. وكذا قال علي بن المديني وأبو خيثمة: هو كذاب. وأما يحيى بن معين فقال: هو ثقة. وقال مرةً: ليس به بأس. وكذا قال الإمام النسائي: ليس به بأس. وقال أيضا: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: لا يحتج به. ثم إن النسائي وأرباب السنن احتجوا بالحارث. وهو ممن عندي وقفة في الاحتجاج به»(١).

وقال أبو حاتم الرازي (٣٢٧هـ) في ترجمة: «عبيد الله بن خليفة أبو الغريف روى عن علي وصفوان بن غسال، روى عنه الحسن بن صالح وأبو روق عطية بن الحارث ونصير ابن أبي الأشعث، سمعت أبي يقول ذلك. نا عبد الرحمن، قال: سئل أبي عنه فقال: كان على شرطة علي بن أبي طالب عليه السلام، وليس بالمشهور، قلت: هو أحب إليك أو الحارث الأعور؟ قال: الحارث أشهر، وهذا قد تكلموا فيه، وهو شيخ من نظراء اصبغ بن نباتة»(٢).

الخلاصة في الحارث أنه كان من الشيعة ومن أولياء الأمير، وهو ثقة كما ذكر ابن معين، وانما اتهمه العامة بالضعف لسوء مذهبه عندهم.

المحصلة: سند الرواية فيه بعض الإرسال، وهو ما عليه المجلسي أيضا(٣)، لكن المتن المليح قد يوجب ركون النفس إلى القول بصدوره.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الجرح والتعديل، أبو حاتم الرازي، ج٥، ص٣١٣.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٠٤.

بَابُ النَّوَادِرِ

٣٥٢- ١- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ النَّصْرِيِّ، قَالَ: سُئِلَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ فَقَالَ: «مَا يَقُولُونَ فِيهِ؟» قُلْتُ: يَقُولُونَ: يَهْلِكُ كُلُّ شَيْءٍ[1] إِلاَّ وَجْهَ الله، فَقَالَ: «سُبْحَانَ الله! لَقَدْ قَالُوا قَوْلًا عَظِيماً، إنما عَنى بِذلِكَ وَجْهَ الله الَّذِي يُؤْتى مِنْهُ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى هو العطار الثقة: قمي، توفي قرابة سنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[2]، وأحمد بن محمد بن عيسى: هو الأشعري الثقة المعروف، قمي من السابعة، توفي على الأرجح بعد ٢٧٤هـ[3]، وعلي بن النعمان: هو الأعلم الثقة الثبت، من السادسة، توفي قبل ٢١٠هـ[4]، وسيف بن عميرة: الثقة النخعي، كوفي من الخامسة[5]، عمن ذكره: أي عمن ذكره سيف، عن الحارث بن مغيرة النصري: ثقة كوفي، من الرابعة على الصحيح[6].

والسند بهذا الحال فيه إرسال بين سيف بن عميرة والحارث بن المغيرة، وكذا وصفها المجلسي قدس سره[7]، ولكن بمتابعة الرواية في الكتب الأخرى نجد أن الصفار (هـ٢٩٠هـ)،

---

(١) في نسخة (كل شيء يهلك).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٤)، الصفحة (٥٩٧).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٦)، الصفحة (٩٨).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٦)، الصفحة (٢٣٩).

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١١١.

رواها في البصائر بسنده عن أحمد عن الحسين عن فضالة عن علي بن أبي حمزة عن سيف بن عميرة عن أبي بصير عن الحارث[1].

مما يجعلنا ندقق النظر بشأن الواسطة المفقودة في سند الكافي.

ولكن في سند البصائر أيضا كلام؛ لضعف البطائني، وهناك أيضا بعض الغرابة؛ فالمعروف رواية البطائني عن أستاذه أبي بصير مباشرة؛ فهو قائده، وتلميذه، والمختص به، فيبعد روايته عن سيف عنه، ولعل الصحيح روايتهما هو وسيف عنه، كما في باقي الأسناد؛ ليكون السند: عن البطائني وسيف جميعا عن أبي بصير عن الحارث؛ لتحل نقطة الضعف في سند الكافي، ويتضح أن الواسطة الساقطة هي: أبو بصير يحيى بن القاسم الثقة، فيصح السند، خاصة وأن أبا بصير ممن يروي كما في المحاسن في تفسير هذه الآية عن الحارث بن مغيرة[2].

---

(١) بصائر الدرجات، محمد بن الحسن الصفار، ص٨٥.

(٢) المحاسن، أحمد البرقي، ج١، ص١٩٩ و ص٢١٨.

٣٥٣- ٢- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ قَالَ: «مَنْ أَتَى اللهَ بِمَا أُمِرَ بِهِ مِنْ طَاعَةِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، فَهُوَ الْوَجْهُ الَّذِي لَا يَهْلِكُ، وَكَذلِكَ[1] قَالَ: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطاعَ اللهَ﴾ ».

تحقيق السند:

أمـا العـدة فإن فيها من يوثق به مـن أصحاب الطبقة الثامنـة[2]، وأحمد بن محمد بن خالد: هو البرقي صاحب المحاسن الثقة، من السابعة، توفي سنة ٢٧٤هـ على الأرجح، وليـس سـنة ٢٨٠هـ[3]، وأحمـد بن محمد بن أبي نـصر: هو البزنطي الثقة المشـهور، من أعاظم السادسة، كوفي، توفي سنة ٢٢١هـ وليس ٢٢٤هـ[4] على الأرجح، يبقى التفصيل في صفوان الجمال فإنا لم نتعرض له سابقاً.

٥ صفوان الجمال:

هـو صفوان بن مهران، كـوفي وثقه النجاشي، وعدَّه في الإرشـاد مـن الخاصة، من الخامسة، بقي حيا إلى بعد سنة ١٧٢ هـ.

ذكـره النجاشي وقال: «صفوان بن مهران بن المغيرة الأسـدي مولاهم ثم مولى بني كاهل منهم، كوفي، ثقة، يكنى أبا محمد، كان يسـكن بني حرام بالكوفة، وأخواه حسين ومسكين. روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وكان صفوان جمالا. له كتاب يرويه جماعة أخبرنا: أحمد بن علي بن نوح قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن قضاعة قال: حدثنا أبي قال: حدثنا

---

(١) في نسخة (لذلك).

(٢) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٨)، الصفحة (٥٨١).

أبي عن صفوان بن مهران بكتابه»[١].

وعـدَّه الشـيخ في رجال الصـادق عليه السلام وقال: صفـوان بن مهران الجـمال، أبو محمد الأسدي الكاهلي، مولاهم كوفي»[٢]. و ذكر في الفهرست أن له كتاباً[٣].

وروى الكشي عن شـيخه: «حمدويه، قال: حدثني محمد بن إسـماعيل الرازي، قال: حدثني الحسن بن علي ابن فضال، قال: حدثني صفوان بن مهران الجمال، قال: دخلت على أبي الحســن الأول عليه السلام، فقال لي: يا صفوان كل شيء منك حسـن جميل ما خلا شيئا واحدا قلت: جعلت فداك أي شيء؟ قال: إكراؤك جمالك من هذا الرجل يعني هارون قلـت: والله مـا أكريته أشرا ولا بطـرا، ولا لصيد ولا للهو، ولكنـي أكريه لهذا الطريق يعنـي طريق مكـة ولا أتولاه بنفسي، ولكـن أنصب غلماني، فقال لي: يـا صفوان، أيقع كـراؤك عليهـم؟ قلت: نعم، جعلـت فداك، قال: فقـال لي: أتحب بقائهـم حتى يخرج كـراؤك؟ قلت: نعم، قال: فمن أحب بقائهم فهو منهم، ومن كان منهم كان ورد النار. قـال صفوان: فذهبت وبعت جمالي عـن آخرها، فبلغ ذلك إلى هارون، فدعاني فقال لي: يـا صفـوان بلغني أنك بعت جمالك؟ قلـت: نعم، فقال: لم؟ قلت: أنا شـيخ كبير، وأن الغلـمان لا يفون بالأعـمال. فقال: هيهـات، هيهات، أني لأعلم من أشـار عليك بهذا؛ موسـى بن جعفر، قلت: مالي ولموسى بن جعفر، فقال: دع هذا عنك فوالله لولا حسن صحبتك لقتلتك»[٤].

وعدَّه الشـيخ المفيد في إرشاده في فصل في النص على إمامة الكاظم عليه السلام من خاصة، وبطانة، والثقات الفقهاء الصالحين من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام.

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٩٨ – ت٥٢٥.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٢٧ – ت٣٠٦٤.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٤٧ – ت ٣٦٧.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٤٠.

٣٥٤- ٣- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ النَّخَّاسِ[١]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: «نَحْنُ الْمَثَانِي الَّذِي[٢] أَعْطَاهُ[٣] اللهُ نَبِيَّنَا مُحَمَّداً ﷺ، وَنَحْنُ وَجْهُ اللهِ نَتَقَلَّبُ فِي الْأَرْضِ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ، وَنَحْنُ عَيْنُ اللهِ فِي خَلْقِهِ، وَيَدُهُ الْمَبْسُوطَةُ بِالرَّحْمَةِ عَلَى عِبَادِهِ، عَرَفَنَا مَنْ عَرَفَنَا، وَجَهِلَنَا مَنْ جَهِلَنَا وَإِمَامَةَ الْمُتَّقِينَ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى: هو العطار الثقة، قمي، توفي قرابة سنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[٤]، وأحمد بن محمد بن عيسى: هو الأشعري الثقة المعروف، قمي من السابعة، توفي بعد سنة ٢٧٤هـ[٥]، ومحمد بن سنان: هو الزاهري المعروف من السادسة، ثقة لا يوثق بما ينقله؛ لمكان وجادته كما مر تفصيله[٦]، توفي سنة ٢٢٠هـ، ويبقى الكلام في باقي السند.

٥ أبو سلام النخاس:

وقد يكون الصحيح في لقبه أنه (النحاس)، لا يُعرف، روى عن الرابعة كمحمد بن مسلم وسورة بن كليب، وروت عنه السادسة كمحمد بن سنان، وروى قرينه في الطبقة علي بن حديد عنه بواسطة.

المحصلة: الرواية قاصرة السند كما هو ظاهر، ورواها في البصائر بسند آخر عن النخاس وهو عن سورة بن كليب، ويبقى السند قاصرا، ولا يقوى القول بتظافر السندين.

---

(١) في نسخ أخرى (النحاس).

(٢) في نسخ عدة (التي)

(٣) في عدة نسخ (أعطاها).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الاول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٧).

٣٥٥-٤ - الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام فِي قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ قَالَ: «نَحْنُ وَاللهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى[١] الَّتِي لاَ يَقْبَلُ اللهُ مِنَ الْعِبَادِ عَمَلًا إِلَّا بِمَعْرِفَتِنَا».

تحقيق السند:

الحسين بن محمد الأشعري: هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري ابن عامر، ثقة، قمي، من الثامنة[٢]، ومحمد بن يحيى: هو العطار الثقة، قمي، توفي قرابة سنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[٣]، وروى كلاهما عن أحمد بن إسحاق، وهو الأشعري الكبير القدر، وافد القميين، ثقة من السابعة، توفي بعد سنة ٢٦٠هـ[٤]، وسعدان بن مسلم: هو عبد الرحمن العامري الملقب بسعدان، ممن عُمِّر عمرا طويلا ولد قبل ١١٠هـ وتوفي قرابة ٢١٥هـ لم يوثق صريحا، وثقه في المعجم لوجود اسمه في التفسير، ولم تثبت رواية ابن أبي عمير عنه[٥]، وأما معاوية بن عمار: فهو الدهني الثقة المعروف، كوفي من الخامسة، توفي سنة ١٧٥هـ[٦].

المحصلة: الرواية وفق مباني هذا الكتاب ذات سند مخدوش؛ لقصور معرفتنا بسعدان بن مسلم، وكذا حالها عند مرجع الطائفة دام ظله؛ لعدم ثبوت رواية ابن أبي عمير عن سعدان، ووسمها المجلسي بالجهالة[٧]، نعم على مباني صاحب المعجم قدست نفسه الزكية هي صحيحة السند.

---

(١) في نسخة: (أسماء الله الحسنى).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٢)، الصفحة (١٨٣).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٥٤)، الصفحة (١٦٧).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٥٤)، الصفحة (١٦٨).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٥٤)، الصفحة (١٧٠).

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١١٥.

٣٥٦- ٥- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الله، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ صَبَّاحٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: «إِنَّ اللهَ خَلَقَنَا، فَأَحْسَنَ خَلْقَنَا[١]؛ وَصَوَّرَنَا، فَأَحْسَنَ صُوَرَنَا؛ وَجَعَلَنَا عَيْنَهُ فِي عِبَادِهِ، وَلِسَانَهُ النَّاطِقَ فِي خَلْقِهِ، وَيَدَهُ الْمَبْسُوطَةَ عَلَى عِبَادِهِ بِالرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَوَجْهَهُ الَّذِي يُؤْتَى مِنْهُ، وَبَابَهُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَخُزَّانَهُ[٢] فِي سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ[٣]، ؛ بِنَا أَثْمَرَتِ الْأَشْجَارُ، وَأَيْنَعَتِ الثِّمَارُ، وَجَرَتِ الْأَنْهَارُ؛ وَبِنَا يَنْزِلُ غَيْثُ السَّمَاءِ، وَيَنْبُتُ عُشْبُ الْأَرْضِ؛ وَبِعِبَادَتِنَا عُبِدَ اللهُ، وَلَوْ لَا نَحْنُ مَا عُبِدَ اللهُ».

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله: هو محمد بن جعفر الأسدي، شيخ الكليني الثقة، كوفي سكن الري، من الثامنة، توفي سنة ٣١٢هـ[٤]، ومحمد بن إسماعيل: هو البرمكي صاحب الصومعة؛ بدلالة الطبقة والراوي والمروي عنه، وهو ثقة على الصحيح، رازي من السابعة[٥]، والحسين بن الحسن: هو المهمل ابن برد الدينوري[٦] بدلالة رواية البرمكي عنه، وروايته عن بكر بن صالح، وبكر بن صالح: هو بكر بن صالح الرازي الضبي مولى، الصحيح اتحاده وضعفه، خلافا لبحث سابق أجريته فيه، وبدلالة روايته عن الإمام موسى الكاظم عليه السلام، فهو ممن ولد قبل ١٥٠هـ، وبدلالة رواية وإدراك السابعة له فهو ممن توفي في حدود ٢١٠هـ، وهذا حال الطبقة السادسة، وهو بعمر صفوان وإن

---

(١) في نسخة (خلقتنا).

(٢) في نسخة (خزانته).

(٣) في نسخة (في السماء و الأرض).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٥) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

(٦) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢١٥).

كان بعيدا عن منزلته[١]، والحسن بن سعيد: هو الأخ الأكبر للحسين، أهوازي ثقة، من السادسة[٢]، ويبقى الكلام في الهيثم وشيخه مروان.

٥ الهيثم بن عبد الله:

ليس في كتب الفهارس والرجال من يناسب أن يكون في هذا الموضع خلا الهيثم بن عبد الله المشهور في الروايات بأبي كهمس، وهو كوفي، عربي، لم يوثق، من كبار الخامسة، لكن على تقدير فلا يدل على انطباق من في هذا السند على من في الفهارس إلا تشابه الاسم والطبقة.

قال النجاشي: «الهيثم بن عبد الله، أبو كهمس: كوفي، عربي، له كتاب، ذكره سعد بن عبد الله في الطبقات»[٣].

أقول: الظاهر من عبارة النجاشي استلال اسم الرجل وما تبعه من كتاب اسمه الطبقات لسعد بن عبد الله بن خلف الاشعري، واعتماد النجاشي على كتاب سعد يتكرر في كتابه كما جرى غير مرة، مثلما يظهر من ترجمة سيابة بن ناجية، والحسن بن سعيد، وأبي عبيدة الحذّاء، ولكن الكلام في ما اسماه النجاشي بالطبقات، فسعد بن عبد الله شيخ الطائفة والمتوفى رأس المئة الثالثة، له كتب عدة في الرجال، وأهم ما ذكره النجاشي منها كتابي مناقب الرواة ومثالبهم، وأما الشيخ فذكر إضافة إليهما أن له كتاب فهرست ما رواه، ومن استشهادات الشيخ بأقواله كما في ترجمة حبابة اللوالبية، فقال: على ما قال سعد في أصحاب أبي عبد الله الحسين عليه السلام، وترجمة إبراهيم بن عبد الحميد، حيث استعان بقول سعد في تحديد طبقته، ويظهر أن لسعد كتابا كان يعتمد عليه العلمان، ولعله فهرسته أو غيره، ويسمى بالطبقات، ولكنهم لم يذكروه.

وقال الشيخ في باب من عُرِفَ بكنيته ولم يقف قدست نفسه على اسمه: «أبو كهمس

---

(١) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢٢٠).

(٢) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢٢٠).

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٣٦ - ت١١٧٠.

(كهمش)، له كتاب»[١].

أقول: مع ذكر النجاشي عن سعد أن أبا كهمس اسمه الهيثم، فالظاهر وقوع الغفلة، أو عدم توفر نسخة النجاشي من هذا الكتاب لدى الشيخ، وإلا لم يكن ليذكره فيمن يكنى ولا يعرف له اسم.

ولكنه قدست نفسه مع كل ذلك، ذكر في أصحاب الصادق عليه السلام: «الهيثم بن عبيد الشيباني، أبو كهمس الكوفي، أسند عنه»[٢].

ولعله أخذ هذا المورد من كتاب ابن عقدة، مما يؤيد وقوع الغفلة منه رضي الله عنه، أو توفر المصدر الذي يوفر اسم الراوي المكنى بأبي كهمس بعد الإنتهاء من تأليفه للفهرست، فإن الرجال متأخر عن الفهرست كما هو ظاهر.

ويبقى أن أبا كهمس، هل هو الهيثم بن عبيد أو الهيثم بن عبد الله، ولعل الظاهر بمتابعة الأسناد كونه ابن عبد الله، وأما وثاقة الرجل فليس من طريق يعتد به لإثباتها.

٥ مروان بن صباح:

اسم لم نجد ما يعرف عنه.

المحصلة: سند الرواية يعاني قصورا فيه.

---

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٧٩ – ت٨٨٨.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٢٠ – ت٤٧٦٧.

٣٥٧- ٦- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ عَمِّهِ حَمْزَةَ بْنِ بَزِيعٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام فِي قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: (فَلَمَّا آسَفُونا انْتَقَمْنا مِنْهُمْ) فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لا يَأْسَفُ كَأَسَفِنَا، وَلكِنَّهُ[1] خَلَقَ أَوْلِيَاءَ لِنَفْسِهِ يَأْسَفُونَ وَيَرْضَوْنَ وَهُمْ مَخْلُوقُونَ مَرْبُوبُونَ، فَجَعَلَ رِضَاهُمْ رِضَا نَفْسِهِ، وَسَخَطَهُمْ سَخَطَ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُمُ الدُّعَاةَ إِلَيْهِ، وَالْأَدِلَّاءَ عَلَيْهِ، فَلِذلِكَ صَارُوا كَذلِكَ، وَلَيْسَ أَنَّ ذلِكَ يَصِلُ إِلى الله كَمَا يَصِلُ إِلى خَلْقِهِ، لكِنْ هذَا مَعْنى مَا قَالَ مِنْ ذلِكَ، وَقَدْ قَالَ: «مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيّاً، فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ، وَدَعَانِي إِلَيْهَا» وَقَالَ: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطاعَ اللَّهَ﴾ وَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبايِعُونَكَ إِنَّما يُبايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ فَكُلُّ هذَا وَشِبْهُهُ عَلى مَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَهكَذَا الرِّضَا وَالْغَضَبُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَشْيَاءِ مِمَّا يُشَاكِلُ ذلِكَ، وَلَوْ[2] كَانَ يَصِلُ إِلى اللهِ الْأَسَفُ وَالضَّجَرُ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَهُمَا وَأَنْشَأَهُمَا[3]- لَجَازَ لِقَائِلِ هَذَا أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْخَالِقَ يَبِيدُ يَوْماً مَا[4]؛ لِأَنَّهُ إِذا دَخَلَهُ الْغَضَبُ وَالضَّجَرُ دَخَلَهُ التَّغْيِيرُ[5]، وَإِذَا دَخَلَهُ التَّغْيِيرُ[6]، لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ الْإِبَادَةُ، ثُمَّ لَمْ يُعْرَفِ الْمُكَوِّنُ مِنَ الْمُكَوَّنِ، وَلَا الْقَادِرُ مِنَ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ، وَلَا الْخَالِقُ مِنَ الْمَخْلُوقِ، تَعَالَى اللهُ عَنْ هذَا الْقَوْلِ عُلُوّاً كَبِيراً؛ بَلْ هُوَ الْخَالِقُ لِلْأَشْيَاءِ لَا لِحَاجَةٍ، فَإِذَا كَانَ لَا لِحَاجَةٍ، اسْتَحَالَ الْحَدُّ وَالْكَيْفُ فِيهِ، فَافْهَمْ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى».

---

(١) في نسخة (لكن).

(٢) في نسخة (فلو).

(٣) في نسخة (وأشياعها).

(٤) في نسخة: - (ما).

(٥) في نسخة (التغيّر).

(٦) في نسخة (التغيّر).

تحقيق السند:

محمد بن يحيى: هو العطار، ثقة، قمي، توفي بعد سنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[1]، ومحمد بن الحسين: هو ابن أبي الخطاب، ثقة، قمي، توفي سنة ٢٦٢هـ، من السابعة[2]، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع: الثقة المعروف، كوفي، من السادسة[3]، ويبقى الكلام في عمه حمزة.

٥ حمزة بن بزيع:

أحد رجالات البلاط العباسي، لم يذكر له توثيق، ذكروه في الواقفة، وليس ذلك بكل الثبت، من صغار الخامسة. ذكره الشيخ رحمه الله في كتاب الرجال في أصحاب الرضا عليه السلام[4].

أقول: إن الأولى عدَّه من أصحاب الكاظم عليه السلام، خاصة وإنه روى عنه عليه السلام، ولم ترد لنا روايته عن الرضا عليه السلام، بل في الرواية أنه كان قد توفي في زمن الرضا عليه السلام بحسب ترحم الإمام عليه، نعم أدرك حمزة بعضا من زمن الرضا عليه السلام لنفس الرواية، بل يعلم من حكاية الصفدي كونه ممن كان يسلم إليه هارون الختم أحيانا بعد نكبة البرامكة وهي سنة ١٨٧هـ، وعلى كل تقدير فالرجل بحسب موقعه السندي من صغار الخامسة، وعدم عدَّه فيمن روى عن الكاظم عليه مع إنه روى عنه عليه السلام، وعدَّه فيمن روى عن الرضا عليه السلام وهو لم يرو عنه عليه السلام ليس بمقبول البتة.

وقال العلَّامة رحمه الله: «حمزة بن بزيع، من صالحي هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العلم»[5].

وفيه: أن تلك الأوصاف التي نقلها العلَّامة من النجاشي، إنما كانت في وصف محمد بن إسماعيل بن بزيع وليس في عمه حمزة، كما يظهر بأدنى تأمل، فالاشتباه من العلَّامة قدست نفسه.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٨)، الصفحة (١٤).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٣)، الصفحة (٤٣٣).

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٥٦ - ت ٥٢٧٨.

(٥) الخلاصة، العلامة الحلي، ص١٢١.

وقال الشيخ في كتاب الغيبة في بيان السبب الباعث لقوم على القول بالوقف: «فروى الثقات أن أول من أظهر هذا الاعتقاد علي بن أبي حمزة البطائني، وزياد بن مروان القندي، وعثمان بن عيسى الرؤاسي، طمعوا في الدنيا ومالوا إلى حطامها واستمالوا قوما فبذلوا لهم شيئا مما اختانوه من الأموال، نحو حمزة بن بزيع، وابن مكاري، وكرام الخثعمي وأمثالهم»[١].

أقول: المقصود من كلمة (الثقات) هم أهل المذهب كما يصطلح عليه الشيخ كثيرا، ولعل هذا يظهر من التأمل في عبارات العدة واستعماله ذلك اللفظ للإشارة إلى الشيعي الإثني عشري، ويظهر أيضا أن الشيخ إنما اعتمد حكمه هذا على عدة روايات، حيث أدرجها بعد ذكره ما سبق، ولذا فالنقاش فيها لأنها هي تفصيل المجمل، والروايات عديدة لكن من ذكر فيها حمزة هي:

ما رواه الشيخ بسند لم يذكره عن «أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن صفوان بن يحيى، عن إبراهيم بن يحيى بن أبي البلاد، قال: قال الرضا عليه السلام: ما فعل الشقي حمزة بن بزيع؟ قلت: هو ذا هو قد قدم، فقال عليه السلام: يزعم أن أبي حي؟! هم اليوم شكاك، ولا يموتون غدا إلا على الزندقة. قال صفوان: فقلت فيما بيني وبين نفسي: شكاك قد عرفتهم، فكيف يموتون على الزندقة؟! فما لبثنا إلا قليلا حتى بلغنا عن رجل منهم أنه قال عند موته هو كافر برب أماته. قال صفوان: فقلت هذا تصديق الحديث»[٢].

أقول: الظاهر اعتماد الشيخ على هذه الرواية في عده من الواقفة، وهي لا يمكن الاعتماد عليها فسندها مخدوش في ثلاث طبقات، فسند الشيخ إلى محمد بن يحيى العطار بين مرسل وغير موثق.

نعم، قد يقال أنه يؤيدها في ثبوت الوقف له ما رواه الكشي وقال: «روى أصحابنا، عن الفضل بن كثير، عن علي بن عبد الغفار المكفوف، عن الحسن بن الحسين بن صالح الخثعمي، قال: ذكر بين يدي أبي الحسن الرضا عليه السلام حمزة بن بزيع فترحم عليه فقيل له:

---

(١) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص٦٣.

(٢) الغيبة، الشيخ الطوسي، ص٦٩.

إنه كان يقول بموسى، ويقف عليه، فترحم عليه ساعة، ثم قال: من جحد حقي كان كمن جحد حق آبائي»(١).

أقول: مع ضعف السند وعدم ثبوت الرواية، لكن متنها لا يدل بتلك الصراحة على ثبوت الوقف، بل هي دعوى الراوي، وظاهر ترحم الإمام عليه السلام عليه، وتكرار ذلك حتى بعد إنكار الراوي، وتتميم الكلام بأن جاحد حقي كجاحد حق آبائي، يشير بدلالة رجعية إلى كون حمزة ليس ممن جحد حقه عليه السلام، وليس العكس، لكنه على كل حال يشير إلى شيوع وقفه عند بعضهم آنذاك.

ويبقى أن المستفاد من الروايتين أن الرجل من الخامسة بقرينة عد أقرانه وكلهم منها، ويؤيده موقعه في الأسناد ورواية ابن أخيه محمد بن إسماعيل عنه وهو من السادسة، نعم، لم يدرك الرجل الباقر عليه السلام قطعا وإن كان يظهر ذلك من سند رواية سعد الخير، وأما الصادق عليه السلام فلا مانع منه.

ويمكن أن يكون الرجل من رجال البلاط أو ذو منزلة رفيعة عند العباسيين، فقال الصفدي: «قال الجهشياري: ولم يدفع الرشيد خاتمه بعد نكبة البرامكة إلى أحد، وكانت تختم بحضرته فإذا شغل عن ذلك، أمر أبا صالح يحيى بن عبد الرحيم متولي الختم، وربما أمر حمزة بن بزيع بذلك»(٢).

مما يعني بقاء حمزة إلى ما بعد نكبة البرامكة والتي حدثت سنة ١٨٧هـ، وهذا حال ولده أحمد فإنه أيضا كان من عداد الوزراء، كما نقل الكشي عن شيخه «حمدويه، عن أشياخه أن محمد بن إسماعيل بن بزيع وأحمد بن حمزة بن بزيع، كانا في عداد الوزراء»(٣). وعلى كل تقدير فالرجل مما لا يمكن الاطمئنان بوثاقته أو وقفه.

المحصلة: قصور السند لقصور معرفتنا بالراوي الأخير.

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٨٧٢.

(٢) الوافي بالوفيات، الصفدي، ج١١، ص١٢٧.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٨٣٦.

٣٥٨- ٧- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ أَسْوَدَ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَأَنْشَأَ يَقُولُ ابْتِدَاءً مِنْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَسْأَلَهُ: «نَحْنُ حُجَّةُ اللهِ، وَنَحْنُ بَابُ اللهِ، وَنَحْنُ لِسَانُ اللهِ، وَنَحْنُ وَجْهُ اللهِ، وَنَحْنُ عَيْنُ اللهِ فِي خَلْقِهِ، وَنَحْنُ وُلَاةُ أَمْرِ اللهِ فِي عِبَادِهِ».

تحقيق السند:

أما العدة فيوثق بنقلها[١]، وأحمد بن محمد مشترك بين الثقتين: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري[٢]، وبين أحمد بن محمد بن خالد البرقي[٣]، والإطلاق ظاهر في الأشعري، وأحمد بن محمد بن أبي نصر: هو البزنطي الثقة المشهور، من أعاظم السادسة، كوفي، توفي سنة ٢٢١هـ وليس ٢٢٤هـ[٤] على الأرجح، ومحمد بن حمران: هو النهدي الكوفي، ثقة من الخامسة[٥]، ويبقى الكلام في الراوي الأخير.

○ أسود بن سعيد:

أبو عبيدة، كوفي، لم نجد له إلا ثلاث روايات، لم يذكره أصحابنا، وذكره العامة، مع إن الظاهر كونه منا، وهو من الرابعة، بل لا يبعد كونه من جيل حمران بن أعين من التابعين إن لم يكن أكبر، فقد روى عن جابر بن سمرة، وهذا صحابي توفي سنة ٧٤هـ مما يعني كونه ممن ولد على أقل تقدير في حدود ٥٠ هـ، وتوفي في حدود ١٣٠هـ، لم نظفر له بتوثيق عام أو خاص عندنا، نعم وثقه جمع من العامة، ولكن في الاعتماد عليه مطلقا إشكال، والأرجح في شأنه أن تعامل رواياته معاملة المنطقة الرمادية. ذكره من العامة

(١) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).
(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).
(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).
(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٨)، الصفحة (٥٨١).
(٥) مرت ترجمته في هذا الجزء الحديث (٢٢٦).

ووثقه ابن حبان في ثقاته[1].

وقال ابن حجر: كوفي صدوق من الثالثة[2]، وعده من الثالثة وهي طبقة أواسط التابعين عند ابن حجر؛ لعلها لروايته عن جابر بن سمرة. رواياته في كتبنا تدل على تشيعه وهو الراوي لحديث الإثني عشر في كتب العامة.

المحصلة: الرواية يقصر سندها لقصور معرفتنا بالراوي الأخير، نعم يمكن قبولها إذا قُبِلَ توثيق ابن حبان للرجل، وهذا محط إشكال لو أخذ باطلاقه.

---

(١) الثقات، ابن حبان، ج٤، ص٣٣.

(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، ص١٠١ - ت٥٠٢.

٣٥٩- ٨- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ حَسَّانَ الْجَمَّالِ، قَالَ: حَدَّثَنِي هَاشِمُ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ[١] الْجَنْبِيُّ[٢]، قَالَ: سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ: «أَنَا عَيْنُ اللهِ، وَأَنَا يَدُ اللهِ، وَأَنَا جَنْبُ اللهِ، وَأَنَا بَابُ اللهِ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى: هو العطار، ثقة، قمي، توفي بعد سنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[٣]، ومحمد بن الحسين: هو ابن أبي الخطاب، ثقة، قمي، توفي سنة ٢٦٢هـ، من السابعة[٤]، وأحمد بن محمد بن أبي نصر: هو البزنطي الثقة المشهور من أجلة السادسة، كوفي، توفي سنة ٢٢١هـ[٥]، ويبقى الكلام في بقية السند.

٥ حسان الجمال:

هو حسان بن مهران الجمال، أخو صفوان الجمال، أوجه منه وأوثق، كوفي من الخامسة، ولعله من كبارها، قال النجاشي: «حسان بن مهران الجمال، مولى بني كاهل من أسد، وقيل: مولى لغني، أخو صفوان، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ثقة، ثقة، أصح من صفوان، وأوجه، له كتاب يرويه عدة من أصحابنا، منهم علي بن النعمان، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا حميد، قال: حدثنا القاسم بن إسماعيل، قال: حدثنا علي بن النعمان، عن حسان، بكتابه»[٦].

وقال الشيخ: «حسان بن مهران الجمال، له كتاب، رواه علي بن النعمان، عنه، أخبرنا

---

(١) في المطبوع القديم (عمارة)، وفي البصائر (هشام أبي عمار).

(٢) ورد الاسم بصيغ مختلفة في النسخ (الجبيني)، (الحسني)، (الجييني)، (الجبني).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٨)، الصفحة (١٤).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٨)، الصفحة (٥٨١).

(٦) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٤٧ - ت٣٨١.

به عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن حميد، عن القاسم بن إسماعيل، عن علي بن النعمان، عن حسان الجمال»[(١)].

وذكر الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام حسان بن مهران[(٢)]، وعدَّه في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام، وذكر حسان بن مهران الجمال الكوفي[(٣)]، تبعا للبرقي كما يظهر، وذكر أيضا حسان بن مهران الغنوي الكوفي في التسلسل اللاحق[(٤)]، واستظهر العديد الافتراق، وهو توهم؛ فإن الشيخ في الرجال لا يمتنع أن يذكر عنوانين لرجل من الرجال إذا احتمل التعدد أو لم يكن له علم بالاتحاد، وليس هو كما في الفهرست أو كما النجاشي حيث يقتصر على ذكر المعنون وليس العنوان، ولمن خبر طريقته ولاحظها يتضح له الأمر جليا، ويدل على اتحاده ما ذكره النجاشي حيث كان ملتفتا إلى العنوانين وذكر أن التردد ليس في وحدته، بل في نسبة الرجل إلى غني أو كاهل.

وأما ما ذكره ابن حجر في اللسان وقال: «حسان بن مهران الجمال أخو صفوان كوفي كاهلي، ويقال: غنوي روى عن أبي جعفر الباقر، وولده جعفر، وغيرهما، ويقال: إنه روى أيضا عن موسى بن جعفر، روى عنه علي بن النعمان، وعلي بن سيف، ذكره الطوسي وابن النجاشي والكشي وعلي بن الحكم في رجال الشيعة، ووثقه الطوسي وابن النجاشي، وفرق الطوسي بين الغنوي والكوفي وهما واحد، وبذلك جزم ابن عقدة»[(٥)].

فهو لا يعد أكثر من نقل لما كان عنده من مصدر، وهو كتاب كثير الغلط منسوب لابن أبي طي ينقل فيه عن كتب رجال الشيعة، فإنه وإن كان هنا صحيحا في الجملة، لكن لا فائدة ترجى من نقله ولا وثوق حاصل بما كان لديه من نسخة كتاب ابن أبي طي.

والمتحصل: اتحاد الرجلين مع إنه لا ثمرة ظاهرة في البين.

---

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٢٠ – ت٢٥٦.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٣٢ – ت١٣٦٨.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٩٣ – ت٢٤١٠.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٩٣ – ت٢٤١١.

(٥) لسان الميزان، ابن حجر، ج٢، ص١٩٠.

٥ هاشم بن أبي عمار الجنبي:

وهـذا لا يعـرف له شيء غير هذه الرواية، ولكن الظاهر مـع أن الرجل لم يوثق كان ينبغي على السيد الخوئي رحمه الله أن يوثقه، أو يتطرق لإمكان توثيقه، بالتقريب التالي:

روى المجلسي في البحار عن تفسـير علي بن إبراهيم: «علي بن الحسـين، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن علي بن الحكم، عن سـيف بن عميرة، عن حسان، عن هاشم بن عمار، يرفعـه في قولـه: «وكذب الذين من قبلهم وما بلغوا معشـار ما آتيناهم فكذبوا رسـلي فكيف كان نكير»، وكذا في موضع آخر[1].

والمعلوم أن من أكثر أسناد حسان بن مهران تكررا، هو سند (علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن حسـان بن مهران)، فحسـان في سـند التفسـير هنا هو الجمال، وهو نفسه الراوي عن (هاشـم ابن أبي عمار) والذي ورد اسمه في البصائر (هاشم أبي عمار)، فيقوى أن يكون (هاشـم بن عمار) الوارد في التفسـير هنا هو نفس راوينـا في المقام، بدلالة اتحاد الراوي عنه، فيثبت توثيق الرجل على مبنى السـيد الخوئي رحمه الله، وإن لم يوثقه رحمه الله؛ لعدم وقوع نظره على هذا المورد.

المحصلـة: الرواية مرسـلة، فضلا عن الجهالـة براويها الأخير وهو هاشـم، وكذا قال المجلسي قدسـت نفسه: إن السند مجهول بهاشـم بن أبي عمار الحيتي[2]، وقصد الجنبي، والذي يمكن توثيقه وفق مبنى السـيد الخوئي قدست نفسه، وبيانه أن من الممتنع رواية حسـان أخو صفوان بن مهران الجمال، وهو من الخامسـة فقد روت عنه السادسـة عن أمير المؤمنين عليه بواسـطة واحدة، فأنى للخامسـة أن تروي مباشرة عن الثانية؟!، فلا بد من وجود سقط كبير فيها.

---

(١) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، (ج٢٦، ص٢٢١)، (ج٣٠، ص١٥٣)، وهو موجود في التفسير المطبوع أيضاً.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٢٠.

٣٦٠- ٩- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ عَمِّهِ حَمْزَةَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُوَيْدٍ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عليهما السلام فِي قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يا حَسْرَتى عَلى ما فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ﴾ قَالَ: «جَنْبُ الله أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَكَذلِكَ مَا كَانَ بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْصِيَاءِ بِالْمَكَانِ الرَّفِيعِ إِلى أَنْ يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلى آخِرِهِمْ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى: هو العطار، ثقة، قمي، توفي بعد سنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[١]، ومحمد بن الحسين: هو ابن أبي الخطاب، ثقة، قمي، توفي سنة ٢٦٢هـ، من السابعة[٢]، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع: هو الثقة المعروف، كوفي، من السادسة[٣]، وعمه حمزة بن بزيع أحد رجالات البلاط العباسي، لم يذكر له توثيق، ذكروه في الواقفة، وليس ذلك أكيداً، من صغار الخامسة[٤]، ويبقى الكلام في شيخه علي بن سويد.

٥ علي بن سويد:

هو علي بن سويد السائي، المديني، من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام، ثقة من صغار الخامسة، قال النجاشي: «علي بن سويد السائي ينسب إلى قرية قريبة من المدينة يقال لها السايـة. روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام. وقيل: إنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وليس أعلم، روى رسالة أبي الحسن موسى عليه السلام إليه. أخبرنا أحمد بن عبد الواحد قال: حدثنا علي بن حبشي بن قوني قال: حدثنا عباس بن محمد بن حسين قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن عمه حمزة بن بزيع، عن علي بن سويد قال: كتب

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٨)، الصفحة (١٤).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٣)، الصفحة (٤٣٣).

(٤) مرت ترجمته في هذا الجزء الحديث (٣٥٧).

إلي أبو الحسن موسى عليه السلام بهذه الرسالة»[١].

قال السيد الخوئي رحمه الله معلقا على قول النجاشي في عدم علمه برواية الرجل عن الصادق عليه السلام: «روى السائي عن أبي عبد الله عليه السلام. التهذيب: الجزء ٩، باب الحر إذا مات وترك وارثا مملوكا، من كتاب الميراث، الحديث ١٢٠٤، والاستبصار: الجزء ٤، باب من خلف وارثا مملوكا، الحديث ٦٦٦، والظاهر أن المراد بالسائي هو علي بن سويد الذي روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام كثيرا، وقد عبر عنه بعلي السائي في بعض الموارد على ما يأتي في عنوانه»[٢].

أقول: هذه الرواية الوحيدة التي ذكرها الشيخ في كتابيه، لا يثبت بها رواية الرجل عن الصادق عليه السلام لأمرين:

الأول: أن سند هذه الرواية ضعيف بجهالة شيخي يونس بن عبد الرحمن فيها، فلا يثبت التسلسل السندي خصوصا مع تفرده وغرابته.

الثاني: أن المذكور في السند ليس (علي السائي) حتى يتم استدلال السيد قدست نفسه، بل (السائي) فحسب، فمن أين يعلم كونه هو؟ بل قد يقال بدلالة رواية يونس عنه بواسطة مع إنه يروي عنه مباشرة في غير موضع أن هذا السائي غير صاحبنا لاختلاف الطبقة، هذا كله فضلا عن أن في بعض النسخ جاء في هذه الرواية بلفظ (السابي) بدلا من السائي.

وعلى كل تقدير فلو كان هناك انطباق في الاسم؛ لأمكن القول بانطباقه على (علي ابن سويد)، أما أن يرد راو من قرية ساية، وفي طبقة أخرى، ومع عدم اتحاد في الراوي والمروي عنه، ونقول مع ذلك كله بالاتحاد، فهو مجازفة.

والرسالة التي أشار اليها النجاشي ورواها أيضا في الاختيار رواها الكليني بأسناد

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٧٦ -ت٧٢٤.

(٢) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج١٣، ص٥٨.

متعددة عن علي السائي، وفيها مدح كبير على لسان الكاظم عليه السلام له، يصدق به لوثاقته، حيث قال عليه السلام فيها: «فإنك امرؤ أنزلك الله من آل محمد بمنزلة خاصة، وحفظ مودة ما استرعاك من دينه، وما ألهمك من رشدك، وبصرك من أمر دينك، بتفضيلك إياهم وبردك الأمور إليهم»[١].

وقد وثقه الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام، فقال: «علي بن سويد السائي، ثقة»[٢].

المحصلة: الرواية ضعيفة السند بحمزة، ووصفها المجلسي قدست نفسه بالحسنة[٣].

---

(١) الكافي، الكليني، ج٨، ص١٢٤.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٥٩ – ت٥٣٢٠.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٢١.

٣٦١- ١٠ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الصَّلْتِ، عَنِ الْحَكَمِ وَإِسْمَاعِيلَ ابْنَيْ حَبِيبٍ، عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «بِنَا عُبِدَ اللهُ، وَبِنَا عُرِفَ اللهُ، وَبِنَا وُحِّدَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالى، وَمُحَمَّدٌ حِجَابُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالى».

تحقيق السند:

الحسين بن محمد الأشعري: هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة[١]، ومعلى بن محمد البصري: ضعيف من السابعة[٢]، ومحمد بن جمهور: هو العمي البصري، ضعيف من السادسة[٣]، وبريد العجلي: هو بريد بن معاوية الثقة الكوفي المعروف من الرابعة[٤]، ويبقى الكلام في الواسطة بين العمي وبين بريد، وهو: علي بن الصلت عن الحكم بن حبيب، وأخيه إسماعيل بن حبيب.

٥ علي بن الصلت:

الراوي في هذه الرواية بحسب موقعه السند ممن تروي عنه السادسة، ويروي هو عن الخامسة، فيكون من صغار الخامسة أو كبار السادسة، ولعله ممن يكون بجيل يونس بن عبد الرحمن ونظرائه، والذين تكون ولاداتهم قرابة ١٢٥هـ ووفياتهم قرابة ٢٠٠هـ، ولا يبعد انطباقه على من ذكره النجاشي والشيخ في فهرسيهما نقلا عما وجداه في فهرس ابن بُطة، وهو ممن لم يرد في حقه توثيق، ذكره العلمان في فهرسيهما، فقال النجاشي بعد عده لجماعة منهم علي بن الصلت: «هؤلاء رجال ذكرهم ابن بُطة، وقال: حدثنا أحمد

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٢)، الصفحة (١٨٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢١)، الصفحة (٢١٨).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٢)، الصفحة (٥٩٢).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٨٥)، الصفحة (٣٩٢).

بـن محمد بن خالد عنهـم بكتاب رجل، رجل منهم، وقال: حدثنا علي بن الصلت مرة، وحدثنا أحمد بن محمد عن أبيه عنه مرة»[1]. ولا يخفى أن الترديد في أسـناد فهرسـت ابن بُطة من الأمور المتعاهدة، والظاهر كون السند الثاني هو الصحيح.

وقال الشـيخ: «علي بـن الصلت، له كتاب رويناه بالإسـناد الأول، عن أحمد بن أبي عبـد الله، عن أبيه، عن علي بـن الصلت»[2]. ويظهر أنه أخذه عن ابن بطة أيضا، خاصة بملاحظة أن ما أراده بالأسناد الأول: جماعة عن أبي المفضل عن ابن بطة.

ومحمد بن خالد البرقي من صغار السادسة ممن يروي عن بعض الخامسة والسادسة معا، فتتحد طبقة الرجلين. وبحسـب كلام العلمين في فهرسـيهما يظهر أنهما لا يعرفان شـيئا عن الرجل، إلا ما وجداه في فهرسـت ابن بطة والذي كان مصدرا من مصادرهما التي اعتمدا عليها غير مرة.

بقي أمر:

وردت روايـة (أحمد بن محمد) الذي في السـابعة والذي هـو أحد رجلين إما البرقي الابن أو الأشـعري عنه في سند، في الطريق إلى زرعة، لكن الصحيح توسط الحسين بن سعيد في هذا التسلسل السندي كما في أسناد أخرى، وأما ما ورد من رواية أحمد بن محمد بن عيسى فسيأتي الكلام فيه، وأن الأقوى فيه أنه تصحيف لعبد الله بن الصلت.

في تحقيق أمر وثاقته.

وأهم ما يمكن الاستدلال لوثاقة الرجل أمران:

الأول: اتحاده مع (علي بن الريان بن الصلت) وهو قد وثق صريحا.

الثاني: إن أحمد بن محمد بن عيسى روى عنه، وهو لا يروي إلا عن الثقات.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٧٩ - ت٧٣٥.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٦١ - ت٤١٦.

فأما من جهة اتحاده بابن الريان، فهو مبني على ضرب من التكهن، حيث لا اشتراك في أي راو أو مروي عنه في أي سند وإن توهمه بعض من ادعى الاتحاد، بل بعكس ذلك فإن القرينة الأقوى على التعدد ذكر النجاشي والشيخ في فهرسيهما ترجمة كلا من الرجلين، مما يشير بحسب المرتكز الأولي إلى التعدد، خاصة مع عدم وجود قرينة على توهم العلمين رحمهما الله، بل طبقة علي بن الصلت أسبق من طبقة علي بن الريان بن الصلت، حيث روت السادسة عن الأول وروت السابعة عن الثاني، حتى أن كتب ابن الريان كان راويه إبراهيم بن هاشم، بينما روى كتاب ابن الصلت البرقي الأب، فالتغاير هو المتعين، فلا يثبت بذا توثيق لعلي بن الصلت، هذا من جهة توثيقه بالقول باتحاده مع علي بن الريان بن الصلت.

وأما من جهة رواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه كما يظهر من رواية يتيمة، رويت في التهذيب، حيث قال: «وأما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الصلت عن بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله سائل عن وقت المغرب..»[1].

فهذا المورد محل شك؛ لأن المفترض أن الرجل ممن يروي عنه مشايخ أحمد بن محمد بن عيسى، وليس هو، هذا أولا، وثانياً: فإن الرجل الذي يتوسط بين أحمد بن محمد بن عيسى وبكر بن محمد في غيره من الأسناد هو (عبد الله بن الصلت) وليس علي بن الصلت، وهو من عرف برواية أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري عنه، وهو من الثقات كما ذكر النجاشي، وقال الصدوق رضي الله عنه في أول كتاب كمال الدين، بعد ذكر من ورد إليه من بخارى في نيشابور وبيان فضله وجلالته من آل بيت الصلت القمي: «وكان أحمد بن محمد بن عيسى في فضله وجلالته يروي عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي رضي الله عنه، وبقي (أبو طالب) حتى لقيه محمد بن الحسن الصفار وروى عنه»[2].

---

(١) التهذيب، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٣٠.

(٢) كمال الدين، الصدوق، ص٣.

فالمتوسط بين بكر بن محمد وأحمد بن محمد بن عيسى على المتكرر هو عبد الله بن الصلت وليس علي، فلا يبقى وثوق بهذا السند اليتيم في قبال تلك القرائن من اختلاف الطبقة، والاحتمال القوي في حصول التصحيف، فلا يستقيم معه آنذاك توثيقه برواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه.

٥ الحكم وإسماعيل ابني حبيب:

وهذا الأخوان لم يرويا غير هذه الرواية، ولم يرو عنهما غير علي بن الصلت الذي لا نعرف كثيرا عنه، ورويا عن بريد بن معاوية العجلي الثقة المعروف الذي توفي في حدود ١٤٨هـ، كما يظهر من الكافي والبصائر.

المحصلة: كما ترى فإن عدد الضعفاء والمجهولين أكثر من الثقات هنا في سند الكافي، لكن محمد بن الحسن الصفار رواها بسند آخر وبتغيير طفيف في المتن، فقال: «حدثنا عبد الله بن جعفر، عن محمد بن علي، عن الحسين بن سعيد، عن علي بن الصلت، عن الحكم وإسماعيل، عن بريد، قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: بنا عبد الله، وبنا عرف الله، وبنا وعد الله، ومحمد صلى الله عليه وآله حجاب الله»[١]، وسند الصفار وإن كان يجبر الطريق إلى علي بن الصلت، لكنه يبقى في الجهالة سيان مع طريق الكافي بابن الصلت، والأخوين ولد حبيب.

---

(١) بصائر الدرجات، محمد بن الحسن الصفار، ص٨٤.

٣٦٢- ١١ - بَعْـضُ أَصْحَابِنَا[١]، عَنْ مُحَمَّـدِ بْنِ[٢]عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ قَادِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ زُرَارَةَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام)، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ قَالَ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى أَعْظَمُ وَأَعَزُّ[٣] وَأَجَلُّ وَأَمْنَعُ مِنْ أَنْ يُظْلَمَ، وَلكِنَّهُ خَلَطَنَا بِنَفْسِهِ فَجَعَلَ ظُلْمَنَا ظُلْمَهُ، وَوَلَايَتَنَا وَلَايَتَهُ؛ حَيْثُ يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ يَعْنِي الْأَئِمَّةَ مِنَّا».

ثُمَّ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ.

تحقيق السند:

أما قوله (بعض أصحابنا) قد يكون مساوقا للعدة، خاصة مع إشارة بعض النسخ الخطية إلى كلمة (عدة من أصحابنا) هنا، وقد مرَّ الكلام في أنها مجموعة من مشايخ الكليني (طاب ثراه) ويوثق بهم لتكثرهم فضلا عن الاطمئنان بوقوع أحد الثقات فيهم، وهذه العدة في هذا المورد من العدد غير المذكورة عند العلّامة أو النجاشي.

ولكن؛ لعل الأصح كما هو في المتن (بعض أصحابنا) لاحتمال توهم الناسخ بكتابة كلمة (العدة) بدلا من (البعض) كون (العدة) هي المتعارفة، وبعد احتمال توهمه ليكتب (بعض) بدلا من (عدة)، والمشكلة في (بعض) أن كثيرا من المحدثين يدرجونها ويقصدون في أحيان كثيرة منها واحدا من الأصحاب وليس مجموعة منهم، وهذا مما يزعزع الوثاقة المكتسبة من الكثرة في الطبقة.

نعم يمكن أن يحدس أن (البعض) هنا أو أن من البعض هنا: محمد بن يحيى العطار، وذلك بملاحظة أسناد الكليني إلى عنوان (محمد بن عبد الله) الذي يروي عنه الكليني

---

(١) في بعض النسخ (عدة من أصحابنا).

(٢) في نسخة + (أبي).

(٣) في نسخة (أعز).

بواسطة واحدة، حيث تختص الواسطة بمحمد بن يحيى العطار.

وأما (محمد بن عبد الله) فيحدس بمقارنة الموضع السندي مع غيره في روايات الكليني أنه محمد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين الحميري الثقة، ولكن الاطمئنان بذلك في هذا المورد فيه توقف.

وأما ما ورد في بعض النسخ من أنه (محمد بن أبي عبد الله) وهو محمد بن جعفر شيخ الكليني فلا يصار إليه للرواية عنه بواسطة هنا.

وأما (عبد الوهاب بن بشر) (بشير) فلم يرد اسمه في أي كتاب غير هذا الموضع.

وأما (موسى بن قادم) فقد ورد اسمه مرتين فقط في كتبنا، وهما في الكافي، وهذا المورد واحد منهما، ولا يعرف عنه شيء أيضاً.

وأما (سليمان) فلا نعرف تلميذا لزرارة بهذا الاسم فهو أغرب من صاحبيه السابقين.

و(زرارة) هو ابن أعين مولى بني شيبان الثقة المعروف من الرابعة.

المحصلة: السند فضلا عن ضعفه هو من الأسناد الغريبة التي لا تتكرر ولا تعرف أسماؤها.

بَابُ الْبَدَاءِ

٣٦٣- ١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ثَعْلَبَةَ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ: عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام، قَالَ: «مَا عُبِدَ اللهُ بِشَيْءٍ مِثْلِ الْبَدَاءِ».

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «مَا عُظِّمَ اللهُ بِمِثْلِ الْبَدَاءِ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى: هو العطار الثقة، قمي، توفي قرابة سنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[١]، وأحمد بن محمد بن عيسى: هو الأشعري الثقة المعروف، قمي من السابعة توفي على الأرجح بعد ٢٧٤هـ[٢]، والحجال: هو عبد الله بن محمد الأسدي، كوفي ثقة، ثبت، من السادسة[٣]، وأبو إسحاق ثعلبة: هو ثعلبة بن ميمون الفقيه العابد الثقة، ذكرنا سابقا كونه من السادسة وهو سهو[٤]، والصحيح كونه من الخامسة كما ذكرناه في طبقات المكثرين[٥]، وزرارة بن أعين هو الثقة المعروف، كوفي، توفي قرابة سنة ١٤٨هـ من الرابعة[٦]. وقد مرَّ مثل هذا السند في هذا الجزء في الحديث ٣٣٧.

وأما الرواية الأخرى التي أشار اليها الكليني فقد يقال فيها أمور:

الأول: أنها معلقة على السابقة، فيكون سندها من الكليني عن العطار عن الأشعري

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩١)، الصفحة (٤١٦).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٨٦)، الصفحة (٧١١).

(٥) معجم طبقات المكثرين، تسلسل ٧٦.

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٨٥)، الصفحة (٣١٣).

عن ابن أبي عمير عن هشام فتصح.

الثاني: أن تكون مرسلة كما يقتضيه ظاهر عبارة الكليني التي لا تشعر بالتعليق، بل أكثر ما دعاه إلى وضعها هنا هو الاتحاد في المتن مع بعض الفروقات.

ولكن في أسناد الكليني العديدة الكثيرة في كتاب الكافي والتي رواها عن ابن أبي عمير والتي يفوق عددها ١٢٠٠ حديث، لم ألحظ إلا خمسة أسناد فيها من هو ضعيف في طريق الكليني إلى ابن أبي عمير، طبعا خصوصا مع ما تبنيناه كما هو المشهور من القول بقبول رواية محمد بن اسماعيل النيشابوري شيخ الكليني وتلميذ الفضل، وغالب الطرق في الكافي إلى ابن أبي عمير هي عن علي عن أبيه، والكليني كثيرا ما يعلق على هذا السند، وهو أيضا السند في الروايات اللاحقة لهذه الرواية في هذا الموضع، حيث سيروي في اللاحقة وبعدها في موضوع هذا الباب بهذا السند، مما يوجب وثاقة بصحة الطريق أيضا وعدم إضرار الإرسال.

ومن جهة أخرى: فأن رواية ابن أبي عمير التي تحدث عنها الكليني رواها الصدوق عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رحمه الله قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أيوب بن نوح، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام وبنفس لفظ الكافي، وهذا السند معتبر صحيح لا لبس فيه ولا إشكال، فيكون الوثوق بصدور الرواية متحققا بلا شبهة.

المحصلة: الرواية الأولى والثانية كلاهما مما يوثق بصدورهما، وهما صحيحتا السند.

٣٦٤- ٢- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَحَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ وَغَيْرِهِمَا: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ فِي هذِهِ الْآيَةِ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ قَالَ: فَقَالَ: «وَهَلْ يُمْحى إِلاَّ مَا كَانَ ثَابِتاً[1]؟ وَهَلْ يُثْبَتُ إِلاَّ مَا لَمْ يَكُنْ؟».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم: هو الثقة المعروف صاحب التفسير، توفي بعد ٣٠٧هـ من الثامنة[2]، وأبوه: هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال كما عليه المشهور، من السابعة[3]، وابن أبي عمير: ثقة معروف، توفي سنة ٢١٧هـ، بغدادي من الطبقة السادسة[4]، وهشام بن سالم: هو الجواليقي، ثقة، كوفي، توفي قبل سنة ١٨٣هـ، من الخامسة[5]، وحفص بن البختري: مولى، بغدادي، كوفي الأصل، وثقه النجاشي، وغمز عليه بنو أعيَن بلعب الشطرنج لنبوة بينهم، من الخامسة[6].

والظاهر أن هذه الرواية رواها العديد من الطبقة الخامسة بقرينة قول ابن أبي عمير أنه رواها عن هشام بن سالم وعن حفص بن البختري وعن غيرهما، وروايتها عن جميل بن دراج أيضا كما يظهر من تفسير العياشي.

المحصلة: الرواية معتبرة، بل لعلها كانت مستفيضة أيام السادسة.

---

(١) في بعض النسخ (ثابتا).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٠)، الصفحة (٤٠).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٦)، الصفحة (٥٧٤).

٣٦٥- ٣- عَلِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (عليه السلام)، قَالَ: «مَا بَعَثَ اللهُ نَبِيّاً حَتّى يَأْخُذَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ خِصَالٍ: الْإِقْرَارَ لَهُ بِالْعُبُودِيَّةِ، وَخَلْعَ الْأَنْدَادِ، وَأَنَّ اللهَ يُقَدِّمُ مَا[١] يَشَاءُ، وَيُؤَخِّرُ مَا[٢] يَشَاءُ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم: هو الثقة المعروف صاحب التفسير، توفي بعد ٣٠٧هـ من الثامنة[٣]، وأبوه: هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال كما عليه المشهور، من السابعة[٤]، وابن أبي عمير ثقة معروف، توفي سنة ٢١٧هـ، بغدادي من الطبقة السادسة[٥]، وهشام بن سالم هو الجواليقي، ثقة، كوفي، توفي قبل سنة ١٨٣هـ، من الخامسة[٦]، ومحمد بن مسلم، الراوي المعروف، ثقة، كوفي، توفي سنة ١٥٠هـ أو قبلها بسنتين، من الرابعة[٧].

المحصلة: الرواية معتبرة السند، ورواها أيضا أحمد بن محمد بن خالد البرقي في المحاسن عن أبيه عن ابن أبي عمير، فيزيد السند قوة إلى قوته.

---

(١) في نسخ عدة (من).

(٢) في عين تلك النسخ أيضا هنا (من).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٠)، الصفحة (٤٠).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٤٢).

٣٦٦- ٤ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ حُمْرَانَ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَضى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ قَالَ: «هُمَا أَجَلَانِ: أَجَلٌ مَحْتُومٌ، وَأَجَلٌ مَوْقُوفٌ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى: هو العطار القمي الثقة، شيخ الكليني، توفي قرابة سنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[1]، وأحمد بن محمد: فهو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، فهو وإن كان مشتركا بين ثقتين، البرقي والأشعري، ولكن الأقوى كونه هنا الأشعري القمي الثقة، وترجيح كونه الأشعري؛ لأمرين: للإطلاق في هذا الاسم، ولأن هذا السند كله ورد بالضبط في هذا الكتاب بتسميته هناك بابن عيسى، توفي بعد سنة ٢٧٤هـ، من السابعة[2]، وأما ابن فضال هنا: فهو الحسن بن علي ابن فضال الثقة الكوفي، العادل من الفطحية، من السادسة[3]، وابن بكير: هو عبد الله بن بكير بن أعين الثقة الفطحي الكوفي، من الخامسة[4]، وزرارة: هو الراوي الثقة الذائع الصيت، كوفي من الرابعة[5]. وهذا السند إلى غاية زرارة هو عين سند الرواية (٢٥٢) التي مرت في هذا الجزء، وحمران: هو حمران بن أعين أخو زرارة الأكبر، ويبقى تفصيل الكلام في أمره رحمه الله.

٥ حمران بن أعين:

هو حمران بن أعين بن سنسن الشيباني مولى، كوفي، عاصر السجاد والباقر والصادق ﷺ، لم يوثق صريحا، لكن تتبع سيرته وما روي فيه يوجب قبول ما يرويه،

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٤)، الصفحة (٨٧).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٥)، الصفحة (٦٠٠).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٨٥)، الصفحة (٣١٣).

بل لا يبعد أن يكون جليل الشأن عظيمه، والقصور إنما هو في مداركنا، توفي سنة بضع وعشرين ومائة بحسب ما في طبقات القراء[١]، عدوه من التابعين؛ لأنه روى عن آخر صحابي، وهو أبو الطفيل (ت ١٠٠هـ)، ويمكن عدّ حمران من الحد الفاصل بين الطبقة الثالثة والطبقة الرابعة، وإن كان يمكن عده من كبار الرابعة.

قال الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام: «حمران بن أعين الشيباني مولاهم، يكنى أبا الحسن، وقيل: أبو حمزة، تابعي[٢]، وعدَّه في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: مولى كوفي تابعي[٣].

وذكره في الفهرست في ترجمة أخيه زرارة فقال: ولزرارة اخوة جماعة، منهم حمران وكان نحويا وله ابنان حمزة بن حمران، ومحمد بن حمران»[٤].

واعتبره في كتاب الغيبة من السفراء الممدوحين، اعتمادا على رواية[٥]، مما يسلب حجية توثيق الشيخ ويصرفها للرواية التي سيأتي الكلام فيها.

الروايات في شأن حمران:

الطائفة الأولى: روايات يحتمل رجوعها إلى رواية واحدة.

الرواية الأولى: عن الكشي عن «حمدويه بن نصير، قال: حدثني محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن زرارة، قال: قدمت المدينة وأنا شاب أمرد فدخلت سرادقا لأبي جعفر عليه السلام بمنى فرأيت قوما جلوسا في الفسطاط وصدر المجلس ليس فيه أحد، ورأيت رجلا جالسا ناحية يحتجم، فعرفت برأيي أنه أبو جعفر عليه السلام فقصدت

---

(١) طبقات القراء، الذهبي، ج١، ص٤٩.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٣٢ - ت١٣٦٢.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٩٤ - ت٢٤١٥.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٣٤.

(٥) الغيبة، الطوسي، ص٣٤٦.

نحوه، فسلمت عليه، فرد السلام علي، فجلست بين يديه والحجام خلفه، فقال عليه السلام: أمن بني أعين أنت؟ فقلت: نعم، أنا زرارة بن أعين. فقال: إنما عرفتك بالشبه، أحج حمران؟ قلت: لا، وهو يقرئك السلام. فقال عليه السلام: إنه من المؤمنين حقاً لا يرجع أبداً، إذا لقيته فاقرأه مني السلام، وقل له: لم حدثت الحكم بن عيينة عني أن الأوصياء محدثون، لا تحدثه وأشباهه بمثل هذا الحديث. فقال زرارة: فحمدت الله تعالى وأثنيت عليه، فقلت: الحمد لله، فقال هو: الحمد لله. فقلت: أحمده وأستعينه، فقال هو: أحمده وأستعينه. فكنت كلما ذكرت الله في كلام ذكره كما أذكره حتى فرغت من كلامي[(١)].

أقول: هذه الرواية تامة السند، وزمن الرواية قرب رأس المئة الأولى، ولكن دلالتها ليست تامة على إفادة الوثاقة، وأما كلمة (لا يرجع أبدا)، فربما تكون دالة على وفاته قبل أن يستطيع الحج لاحقا، أو أنها تدل على أنه لن يرجع عن مذهبه وأنه باق على التشيع، وهذا وإن كان مدحا بالغا، لكنه لا يساوق الدلالة على الوثاقة.

وهذه الرواية هي الوحيدة الصحيحة في هذه الطائفة، بل لعلها هي الوحيدة وأن كل الروايات الأخرى راجعة إليها، وقد رواها بعض الضعفاء بتغييرات في المتن مما يجعلهم محلا للاتهام فيها، كما سيتضح من مطالعة الروايات اللاحقة.

الرواية الثانية: ما رواه الشيخ وقال: «أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر محمد بن سفيان البزوفري، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي ابن فضال، عن عبد الله بن بكير، عن زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام، وذكرنا حمران بن أعين، فقال عليه السلام: لا يرتد والله أبدا، ثم أطرق هنيئة، ثم قال: أجل لا يرتد والله[(٢)].

والرواية مخدوشة بجهالتنا بحال البزوفري، وهي مروية عن زرارة بواسطة ابن بكير، وهذا طريق متعارف إلى زرارة، ولعل الراوي نقل المروية بالمعنى الذي فهمه منها، فبدل

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٤١٤.

(٢) الغيبة، الطوسي، ص٣٤٦.

قولـه (لا يرجـع أبدا)، بـ (لا يرتد أبدا). وإلى هذا الحـد فالتغيير في متنها مقبول إلى حد ما، لكن ما سيأتي من روايات ستتغير خارطة دلالة الرواية بتشويه الرواية متنا وسندا.

الرواية الثالثة: ما رواه الكشي عن: «محمد بن شـاذان، عن الفضل بن شـاذان، قال: روي عـن ابن أبي عمير، عن عدة من أصحابنا، عـن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: كان يقول: حمران بن أعين مؤمن لا يرتد والله أبدا»[1].

وهذه فضلا عن الإرسال فهي مخدوشة بجهالتنا بمحمد بن شاذان، وهنا قد اختفت الطبقة الخامسة والرابعة في السند، وتغير الإمام إلى الصادق (عليه السلام)، مع الاقتصار في المتن على العبارة المنقولة معنى، وإضافة كلمة (مؤمن) قبلها. وستتغير أيضا الرواية أكثر من هذا كما سيتضح في الرواية اللاحقة.

الروايـة الرابعـة: ما رواه الكشي عن يوسـف بن السـخت، قـال: حدثني محمد بن جمهور، عـن فضالة بن أيوب، عن بكير بن أعين، قال: حججت أول حجة فصرت إلى منى فسـألت عن فسـطاط أبي عبد الله (عليه السلام)، فدخلت عليه فرأيت في الفسـطاط جماعة، فأقبلت انظر في وجوههم، فلم أره فيهم، وكان في ناحية الفسـطاط يحتجم، فقال: هلم إليّ. ثم قال: يا غلام أمن بني أعين أنت؟ قلت: نعم، جعلني الله فداك. قال: أيهم أنت؟ قلت: أنا بكير بن أعين. فقال لي: ما فعل حمران؟ قلت: لم يحج العام على شـوق شـديد منه إليك، وهو يقرأ عليك السـلام. فقال: عليك و(عليه السلام)، حمران مؤمن من أهل الجنة لا يرتاب أبدا، لا والله لا والله لا تخبره[2].

أقول: يلاحظ وجود يوسـف بن السـخت الذي نقل عن ابـن الغضائري تضعيفه، ومحمد بن جمهـور الذي وصفه النجاشي بضعف الحديث وفسـاد المذهب، وقال: إنهم قالوا فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها، ووجد في كتاب ابن الغضائري أنه وصفه وقال: إنه رأى له شـعرا يحلل فيه محرمات الله، وترافق هذا الوجود مع تغيير في السند بإسقاط

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٤١٢.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٤١٥.

زرارة منه وراويه ابن بكير، واستبدالهما ببكير بن أعين المتوفي قبل ١٤٨هـ، وبقاء الرواية عن الصادق عليه السلام كما في السابقة، والذي لا يتلائم من كون بكير من الغلمان وقتها كما وصفته الرواية، فهو بعمر الصادق عليه السلام إن لم يكن أكبر منه، ثم تغيرت كلمات الرواية عن سابقاتها فبعد أن كانت (لا يرجع أبدا)، أصبحت (لا يرتد أبدا)، ثم اصبحت (مؤمن لا يرتد أبدا)، وهنا أضيفت جملة جديدة وهي: (من أهل الجنة) فأصبحت: (حمران مؤمن من أهل الجنة، لا يرتاب أبدا)، ثم أنه لا وثوق بذلك التسلسل السندي من رأسه.

الرواية الخامسة: وأيضا عن الكشي عن «محمد، قال: حدثني محمد بن عيسى، عن زياد القندي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في حمران: إنه رجل من أهل الجنة»[1].

وزياد بن مروان القندي الواقف المشهور الذي له كتاب يدل على خبثه، وردت رواياته في كذبه، ونلاحظ أن الرواية اقتصرت على الوصف الذي أضيف شيئا فشيئا في الروايات الأربع السابقة، وبالخصوص الجملة التي أضيفت في الرواية الرابعة رواية الغالين يوسف بن السخت، ومحمد بن جمهور العمي، وهي عبارة (من أهل الجنة)، وأزال باقي الرواية.

الرواية السادسة: ما رواه الكشي عن علي بن محمد، قال: حدثني محمد بن موسى، عن محمد بن خالد، عن مروك بن عبيد، عمن أخبره، عن هشام بن الحكم، قال: سمعته يقول: حمران مؤمن لا يرتد أبدا. ثم قال: نعم الشفيع أنا وآبائي لحمران بن أعين يوم القيامة نأخذ بيده ولا نزايله حتى ندخل الجنة جميعا»[2].

وهذه المقطوعة، مضمرة فلم يذكر عن أي إمام هي، ولا يخفى أن في سندها علة أخرى غير القطع والإرسال، فإن فيها محمد بن موسى الهمداني الضعيف الغالي الذي ذكر ابن الوليد أنه كان يضع الحديث، وهي مع اختلاف ألفاظها إلا أنه يعلم أنها عين

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٤١٢.
(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٤١٨.

السابقات المأخوذة من الصحيحة الأولى مع بعض التغيير، فاقتصرت على متن الخامسة مع إضافة ذيل جديد يصف حمران يوم القيامة وأنهم عليهم السلام سيأخذون بيده ويدخلونه الجنة.

الطائفة الثانية: سؤال حمران عن نفسه.

الرواية الأولى: ما رواه الكشي عن «حمدويه، قال: حدثنا محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، عن حجر بن زائدة، عن حمران بن أعين قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إني أعطيت الله عهدا أن لا أخرج عن المدينة حتى تخبرني عما أسألك. قال: فقال لي: سل. قال: قلت أمن شيعتكم أنا؟ قال: نعم في الدنيا والآخرة[1].

وهذه عن حمران نفسه، ولكننا نقبل روايته، فهي معتبرة السند، ودلالتها في المدح الذي يرجوه كل مؤمن لعاقبته، ولكن الدلالة على الوثاقة شيء آخر، وقد جرى على هذه الرواية المعتبرة أيضا بعض التغيير والتزوير، فتولدت منها روايات أخرى، كما سيتضح في الرواية الثالثة.

الرواية الثانية: ما رواه الكشي وقال: «حدثني محمد بن الحسين البرناني وعثمان بن حامد، قالا: حدثنا محمد بن يزداد، عن محمد بن الحسين، عن الحجال، عن العلاء بن رزين القلا، عن أبي خالد الأخرس، قال: قال حمران بن أعين لأبي جعفر عليه السلام: جعلت فداك إني حلفت ألا أبرح المدينة حتى أعلم ما أنا؟ قال: فقال أبو جعفر عليه السلام: فتريد ماذا يا حمران؟ قال: تخبرني ما أنا. قال عليه السلام: أنت لنا شيعة في الدنيا والآخرة[2].

والسند لا يخلو من المجاهيل والضعاف، لكن المتن لا يختلف كثيرا عن رواية حمران.

الرواية الثالثة: ما رواه الكشي في عنوان الواقفة، بعد ترجمة علي بن سويد السائي، حيث قال: «وبهذا الأسناد، يقصد محمد بن الحسن عن أبي علي الفارسي قال: حدثني أيوب بن نوح، عن سعيد العطار، عن حمزة الزيات، قال: سمعت حمران بن أعين يقول:

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٤١٢.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٤١٤

قلت لأبي جعفر عليه السلام أمن شيعتكم أنا؟ قال: إي والله في الدنيا والآخرة، وما أحد من شيعتنا إلا وهو مكتوب عندنا اسمه واسم أبيه إلا من يتولى منهم عنا. قال: قلت: جعلت فداك أو من شيعتكم من يتولى عنكم بعد المعرفة؟ قال: يا حمران نعم، وأنت لا تدركهم. قال حمزة: فتناظرنا في هذا الحديث فكتبنا به إلى الرضا عليه السلام نسأله عمن استثنى به أبو جعفر؟ فكتب: هم الواقفة على موسى بن جعفر عليه السلام»[١].

أقول: اشتمل سند الرواية هنا على سعيد العطار الذي لم يذكره أصحابنا، ولعله سعيد بن سلام العطار الذي ذكره العامة واشتهر بالكذب ووضع الحديث، ويلاحظ أن في السند حمزة الزيات تلميذ حمران في القراءة، واشتهر الاثنان بكونهما الأستاذ والتلميذ، وحمزة من مشاهير الشخصيات والقراء، وقد توفي سنة ١٥٦هـ بحلوان حيث كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان، ويجلب من حلوان الجبن والجوز إلى الكوفة، ومنه يعلم كذب الرواية، حيث ظهر الواقفة بعد وفاة الإمام الكاظم عليه السلام سنة ١٨٣هـ، أي بعد وفاة حمزة بسبع وعشرين سنة، نعم بناها واضعها على معتبرة حمران، وأضاف وحور فيها بما يتلائم وزمن الواقفة بعد سنة ١٨٣هـ.

الطائفة الثالثة: إنه كان مستقيماً.

روى الكشي عن «محمد بن مسعود، قال: حدثنا محمد بن نصير، قال: حدثني محمد بن عيسى بن عبيد، وحدثني حمدويه بن نصير، قال حدثنا: محمد بن عيسى بن عبيد، عن الحسن بن علي بن يقطين، قال: حدثني المشايخ: إن حمرانا وزرارة وعبد الملك وبكيرا وعبد الرحمن بني أعين كانوا مستقيمين، ومات منهم أربعة في زمان أبي عبد الله عليه السلام وكانوا من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، وبقي زرارة إلى عهد أبي الحسن فلقي ما لقي»[٢].

ولكن عين تلك الرواية نقلها الغضائري الأب، ببعض الاختلاف المؤثر، والظاهر أن ما ما نقله الغضائري هو الأدق؛ لكثرة الأخطاء في كتاب الكشي.

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٦٢

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٣٨٢.

قال الغضائـري الأب: وجدت في المنتخبات التي أجازنـا إياها جعفر بن محمد ابن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن الحسن بن علي بن يقطـين، عن مروك بن عبيد عن محمد بن مقرن الكوفي قال: حدثني المشـايخ: إن حمرانا وزرارة وعبد الملك وبكيرا وعبد الرحمن بني أعين كانوا مسـتقيمين، ومات منهم أربعة في زمـان أبي عبد الله عليه السلام وكانوا من أصحـاب أبي جعفر عليه السلام، وبقي زرارة إلى عهد أبي الحسن فلقي من الناس ما لقي»[1].

فيلاحظ التغيير في السـند وأن الظاهر تحقق السـقط في ما نقـل في كتاب الكشي من سـند، وعليه فسـند الرواية هو سـند الغضائري، وهو بذلك يكـون ضعيفا، وأما المتن فالسـقط في عبـارة الكشي غـيرت المعنـى إلى ذم في زرارة مع أنـه كان في مدحه كما هو الظاهر من عبارة الغضائري.

الطائفة الرابعة: روايات متفرقة.

الرواية الأولى: ما رواه الكشي عن «محمد بن مسـعود، قال: حدثني علي بن الحسن، عـن العباس بن عامر، عن أبان، عن الحارث، قال: سـمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن حمران كان يقول يمد الحبل من جاوزه من علوي وغيره برئنا منه»[2].

وهذه الرواية تامة السـند، فعلي بن الحســن هو ابن فضال الثقة الفطحي، والعباس بن عامر هو القصباني الثقة، وأبان هو ابن عثمان الأحمر من أصحاب الاجماع، والحارث هو ابن المغيرة النصري الثقة، ولكن الكلام في دلالتها، وأقصى ما تدل عليه هو وضوح مناط الهداية والضلال عند الرجل، نعم استشـهاد الإمام الصادق عليه السلام بقوله، فيه سنخ مدح قد يلزم منه جلالته بمعونة قرائن الحال والمقام.

الرواية الثانية: ما رواه الكشي عن الحسـين بن الحسـن بن بندار القمي عن سعد بن عبد الله القمي، عن الحجال، عن صفوان، قال: كان يجلس حمران مع أصحابه فلا يزال

(١) رسالة في آل اعين، أبي غالب الزراري التتمة للغضائري، ص١٨٧.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٤١٤.

معهم في الرواية عن آل محمد صلوات الله عليهم، فإن خلطوا في ذلك بغيره ردهم إليه، فإن صنعوا ذلك عدل ثلاث مرات قام عنهم وتركهم»(١).

وفيها إضافة إلى الجهالة في السند، فإن هناك سقطا؛ فإن سعدا لا يمكنه الرواية عن الحجال، وعلى كل تقدير فهي تدل على شدته في المذهب، وهي موافقة لما عرف عنه.

الرواية الثالثة: وهي ما رواه الكشي معلقا عن إسحاق بن محمد، قال: حدثنا علي بن داود الحداد، عن حريز بن عبد الله، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه حمران بن أعين وجويرية ابن أسماء فلما خرجا قال: أما حمران فمؤمن، وأما جويرية فزنديق لا يفلح أبدا، فقتل (يقتل) هارون جويرية بعد ذلك(٢).

وأصل هذه الرواية هو ما رواه الكشي في موضع آخر عن محمد بن مسعود، قال: حدثني إسحاق بن محمد البصري، قال: حدثني علي بن داود الحديد، عن حريز بن عبد الله، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه حمران بن أعين وجويرية بن أسماء، قال، فتكلم أبو عبد الله عليه السلام بكلام فوقع عند جويرية أنه لحن، قال فقال له: أنت سيد بني هاشم والمؤمل للأمور الجسام تلحن في كلامك. قال، فقال: دعنا من تيهك هذا، فلما خرجا، أما حمران فمؤمن لا يرجع أبدا، وأما جويرية فزنديق لا يفلح أبدا، فقتله هارون بعد ذلك(٣).

وسندها ضعيف لا يعول عليه، بل لا يبعد أن تكون موضوعة لقرائن لسنا في صدد بيانها في المقام.

الرواية الرابعة: ما رواه الكشي عن محمد بن قولويه قال: حدثني سعد بن عبد الله ابن أبي خلف، قال: حدثني علي بن سليمان بن داود الرازي، قال: حدثنا علي بن أسباط، عن أبيه أسباط بن سالم، قال: قال أبو الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام: إذا كان

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٤١٥.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٤١٥.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٧٠٠.

يوم القيامة.... ثم ينادي المنادي: أين حواري محمد بن علي، وحواري جعفر بن محمد؟ فيقوم عبد الله بن شريك العامري، وزرارة بن أعين، وبريد بن معاوية العجلي، ومحمد بن مسلم، وأبو بصير ليث بن البختري المرادي، وعبد الله بن أبي يعفور، وعامر بن عبد الله بن جذاعة، وحجر بن زائدة، وحمران بن أعين[1].

وهذه الرواية مخدوشة السند بعدم معرفتنا بحال علي بن سليمان.

الرواية الخامسة: ما وروراه الكشي عن محمد بن مسعود، قال: حدثني علي بن محمد، قال: حدثني محمد بن أحمد، عن محمد بن موسى الهمداني، عن منصور بن العباس، عن مروك بن عبيد عمن رواه عن زيد الشحام، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: ما وجدت أحدا أخذ بقولي وأطاع أمري، وحذا حذو أصحاب آبائي غير رجلين رحمهما الله: عبد الله بن أبي يعفور، وحمران بن أعين. أما إنهما مؤمنان خالصان من شيعتنا أسماؤهما عندنا في كتاب أصحاب اليمين الذي أعطى الله محمدا صلى الله عليه وآله[2].

وفي السند مجموعة من مضطربي المذهب والمتهمين بالغلو كمحمد بن موسى ومنصور بن عباس، إضافة إلى الإرسال.

الرواية السادسة: خبر يونس بن يعقوب في الكافي: ثم قال لي (الصادق عليه السلام): اخرج إلى الباب فانظر من ترى من المتكلمين فادخله؟ قال: فأدخلت حمران بن أعين وكان يحسن الكلام، وأدخلت الأحول وكان يحسن الكلام، وأدخلت هشام بن سالم وكان يحسن الكلام، وأدخلت قيس بن الماصر وكان عندي أحسنهم كلاما، وكان قد تعلم الكلام من علي بن الحسين عليهما السلام... إلى أن قال يونس في تقييم متكلمي أصحاب الإمام عليه السلام: ثم التفت أبو عبد الله عليه السلام إلى حمران، فقال: تجري الكلام على الأثر فتصيب، والتفت إلى هشام بن سالم، فقال: تريد الأثر ولا تعرفه، ثم التفت إلى الأحول، فقال: قياس رواغ، تكسر باطلا بباطل إلا أن باطلك أظهر، ثم التفت إلى قيس بن الماصر،

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٣٩.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٤١٨.

فقال: تتكلم وأقرب ما تكون من الخبر عن رسول الله ﷺ أبعد ما تكون منه، تمزج الحق مع الباطل وقليل الحق يكفي عن كثير الباطل، أنت والأحول قفازان حاذقان.. إلخ الحديث[1].

وليس في هذا الخبر إشارة إلا لحسن صنعة الكلام عند حمران، واعتماده الأثر والرواية فيها، وعلى كل حال فالخبر فيه إرسال.

الرواية السابعة: خبر في وصفه في الرجعة كما في مختصر البصائر:

وفي كتاب مختصر بصائر الدرجات: عنه، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الحسين بن عمر بن يزيد، عن عمر بن أبان، عن عبد الله بن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كأني بحمران بن أعين، وميسر بن عبد العزيز، يخبطان الناس بأسيافهما بين الصفا والمروة[2]، وقال في البحار: منتخب البصائر: سعد، عن ابن عيسى، عن البزنطي، عن الحسين بن عمر بن يزيد، عن عمر بن أبان، عن ابن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كأني بحمران.. الخبر [3].

والسند صحيح من سعد إلى الصادق عليه السلام، وقد رويت الرواية في باب الرجعة، والتي تدل على أنهما ممن محض الإيمان محضا.

الرواية الثامنة: قال العلّامة في ترجمته: وروى ابن عقدة، عن جعفر بن عبد الله، قال: حدثنا حسن بن علي، قال: حدثني عبد الله بن بكير، عن زرارة، عن شهاب بن عبد ربه، قال: جرى ذكر حمران عند أبي عبد الله عليه السلام، فقال: مات والله مؤمنا» [4].

والسند من ابن عقدة إلى أبي عبد الله عليه السلام معتبر، لكن قد يقال بغرابة رواية زرارة

---

(١) الكافي، الكليني، ج١، ص١٧١.

(٢) مختصر بصائر الدرجات، حسن بن سليمان، ص٢٥.

(٣) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، ج٥٣، ص٤٠.

(٤) الخلاصة، العلامة الحلي، ق١، ص٣٥.

عن شهاب وهو في مصاف تلامذته، وفيه أن هذه الرواية رواية إخبار، وليست رواية تلمذة واستذة حتى نعتبر فيها تلك الغرابة، بل هي بمعنى نقل شهاب ما سمعه عن الصادق عليه السلام في حق أخي زرارة لزرارة.

لكن المشكلة هي في ماهية مصدر العلّامة لكلام ابن عقدة، وكان ينبغي أن نعقد بحثاً مفصلاً في ما ينقله العلّامة وابن داود عن ابن عقدة في ترجمة الحسين بن مختار المارة في الجزء الثاني من هذا الكتاب؛ لأن وثاقة الرجل هناك كان مما يتوقف على تحقيق هذا الأصل.

وسنورد البحث في هذا الأصل في الأجزاء القادمة إن شاء الله، وعلى كل تقدير: فالرواية تدل على موته على التشيع، كما هو حال باقي الروايات الدالة على ذلك.

أقوال الجمهور:

أما العامة، فقد ضعفه ابن معين، وقال أبو داود: رافضي. نعم، قال أبو حاتم: شيخ صالح، ونقلت تلك الكلمة عن غير واحد بحذف كلمة (صالح)، وكذا في الكتاب المطبوع، ولكن الأقوى سقوطها تصحيفا أو تحريفا.

وفي علل أحمد: سألت يحيى عن عبد الملك بن أعين، فقال: كوفي ليس به بأس، فقلت له: أخوه حمران بن أعين، فقال: هو من الشيعة الكبار»[1].

وعن العقيلي، قال: «حمران بن أعين أخو عبد الملك كوفي، حدثنا محمد بن عيسى قال حدثنا صالح بن أحمد قال حدثنا علي بن المديني قال سمعت سفيان يقول: كانوا ثلاثة أخوة: عبد الملك بن أعين، وحمران بن أعين، وزرارة بن أعين، كانوا شيعة، وكان أشدهم في هذا الأمر حمران بن أعين. حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا عباس، قال: سمعت يحيى بن معين، قال: حمران بن أعين، وعبد الملك بن أعين ليسا بشيء»[2].

---

(١) العلل، أحمد بن حنبل، ج٣، ص٦.

(٢) ضعفاء العقيلي، العقيلي، ج١، ص٢٨٧.

وقال ابن عدي بعد ان نقل ذمهم له: لم أر له حديثا منكرا جدا فيسقط من أجله، وهو غريب الحديث ممن يكتب حديثه»[١]. وقال ابن النديم: حمران بن أعين، وكان نحويا»[٢].

قال ابن حجر: «حمران بن أعين الكوفي مولى بني شيبان، ضعيف رمي بالرفض، من الخامسة»[٣]، والخامسة عند ابن حجر هي الطبقة الصغرى من التابعين، الذين رأوا الواحد والأثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة.

قال الذهبي: «حمران بن أعين الكوفي. روى عن أبي الطفيل وغيره، وقرأ عليه حمزة. كان يتقن القرآن»[٤].

وقال أيضا: «حمران بن أعين الكوفي المقرئ، قرأ القرآن على الكبار، أبي الأسود ظالم بن عمرو، وقيل: بل قرأ على ولده أبي حرب بن أبي الأسود، وعلى عبيد بن نضيلة، وأبي جعفر الباقر، وحدث عن أبي الطفيل، وغير واحد، وعنه: أبو خالد القماط، وحمزة بن حبيب الزيات وقرأ عليه، وسفيان الثوري، وغيرهم، سئل أبو داود عنه فقال: كان رافضياً، وقال أبو حاتم: شيخ»[٥]، ولعل هناك بعض السقط في العبارة الأخيرة، وقد يكون الصحيح (شيخ صالح) كما أشارت بعض مصادرهم في قول أبي حاتم.

والخلاصة في حمران بن أعين أنه كان من الشيعة الكبار ممن عاصر ثلاثة من الأئمة عليهم السلام وثبت على منهجهم، بل لم يرد فيه من أصحابنا شيء من الذم والقدح، وانفرد المدح في رواياتهم عنه، وقد تلقاها أصحابنا بالقبول، فالواضح الإستيثاق برواياته رحمه الله بلا أي ريب، بل قد يقال بعظم محله خصوصا مع رواية سعد في بصائره.

المحصلة: الرواية معتبرة السند.

---

(١) الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني، ج٢، ص٤٣٧.

(٢) فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي، ص٢٧٦.

(٣) تقريب التهذيب، ابن حجر، ج١، ص٢٤٠.

(٤) ميزان الاعتدال، الذهبي، ج١، ص٦٠٤.

(٥) تاريخ الاسلام، الذهبي، ج٧، ص٣٤٩.

٣٦٧- ٥- أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ الله الْحَسَنِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنْ خَلَفِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مَالِكٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ﴾ (الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئاً﴾ قَالَ: فَقَالَ: «لَا مُقَدَّراً وَلَا مُكَوَّناً».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ فَقَالَ: «كَانَ مُقَدَّراً غَيْرَ مَذْكُورٍ».

تحقيق السند:

(أحمد بن مهران) شيخ الكليني، الأصح وثاقته، وهو من كبار الثامنة[١]، و(عبد العظيم بن عبد الله الحسني) هو السيد الهاشمي العلوي المدفون بالري صاحب المزار المعروف، رضوان الله تعالى عليه[٢]، و(علي بن أسباط) وهو بياع الزطي، كوفي من السادسة، كان فطحيا ثقة، كان أوثق الناس لهجة، وعدل عن مذهبه كما عن النجاشي، وقيل: بقي، كما عن ابن مسعود، وترحم الإمام الجواد عليه السلام عليه، ينصر القول بعدوله[٣]، و(ابن مسكان) هو عبد الله بن مسكان الثقة العين، من أصحاب الاجماع، من الخامسة[٤]، ويبقى الكلام في (خلف بن حماد) الذي هو من صغار الخامسة، و(مالك الجهني) الذي هو من الرابعة.

٥ خلف بن حماد:

هو خلف بن حماد بن ناشر الأسدي، كوفي، ثقة بحسب الظاهر، وأحاديثه تتضمن

---

(١) مرت ترجمته في هذا الجزء الحديث (٣١٨).

(٢) مرت ترجمته في هذا الجزء الحديث (٣١٨).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٢)، الصفحة (٢٥٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٠٧)، الصفحة (٤٨٩).

ما لا يقبل، ولعل ما نسب لابن الغضائري عنه فيه وجه وجيه، وإن كنا لا نعتمد كتاب ابـن الغضائري، لكـن يظهر أن صفة مرويـات الرجل مثلما ذكـر في الكتاب، وهو من صغار الخامسة.

قال فيه النجاشي: «خلف بن حماد بن ناشر بن المسـيب كوفي، ثقة، سـمع موسى بن جعفر عليه السلام. له كتاب يرويه جماعة، منهم محمد الحسـين بن أبي الخطاب أخبرني عدة من أصحابنـا عن أحمد بن محمد بن يحيى، قـال: حدثنا الحميري وأبي، قالا: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن خلف بكتابه»[١].

وسـند النجاشي إلى خلف يعاني سـقطا فإن محمد بن الحسـين بن أبي الخطاب ممن لا يمكنه الرواية عن خلف.

وقال فيه الشيخ: «خلف بن حماد الأسدي له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسـين، عن أبيه ومحمد بن الحسـن، عن سعد بن عبد الله والحميري، عن أحمد بن محمد وأحمد بن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي، عن خلف بن حماد»[٢].

وسند الشيخ هنا أيضا فيه بعض التصحيف، والصحيح أنه عن أحمد بن محمد وأحمد بـن أبي عبـد الله (عن) محمد بـن خالد البرقي كما هي أسـناد الرجـل المتعارفة في متون الكتب الحديثية.

أمـا في كتاب ابن الغضائـري فقال: خَلَفُ بـنُ حَمّاد بن ناشِر بن اللّيْث، الأسَـديّ، كُوْفيٌّ. أمره مختلط، يعرف حديثه تارة وينكر أخرى، ويجوز أن يخرج شاهدا»[٣].

نعم في ثبوت الكتاب بحسـب ما تبنيناه إشـكال. ولكن تتبع سـيرة الرجل الروائية يوحي بأن أحاديث الرجل مختلطة، وأن بعضا منها منكر والآخر مقبول، ولكن بحسب

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٥٢ - ت٣٩٩.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٢٣ - ت٢٧٢.

(٣) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٥٧ - ت٤٤.

النجاشي فإن ظاهر الرجل هو الوثاقة.

وعلى كل تقدير فالوثاقة (وثاقة الراوي) وإن كانت تقترن أغلب الأحيان بالوثوق بالرواية، إلا أنهما يفترقان أحيانا، فالنسبة بين خبر الراوي الثقة وبين والخبر الموثوق من صدوره نسبة عموم وخصوص من وجه، والحصة الأكبر هي اتحاد أخبار الثقة بالموثوق، فنحن وحال الرجل فهو ثقة ظاهراً، ونحن وأحاديث الرجل فأن بعضا منها منكر وآخر مقبول.

٥ مالك الجهني:

هو مالك بن أعيَن الجهني، عربي، كوفي أو بصري، لم يوثق صريحا، فيه روايات تدل على كونه شيعيا، قد يكون توفي قبل سنة ١٤٨هـ، أو بعدها بقليل، وهو كما يظهر من أسناده من الطبقة الرابعة.

عده الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام[١]، وذكره أيضا في أصحاب الصادق عليه السلام، ووصفه بقوله: «الكوفي، مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام»[٢].

وروى الكشي عن: «حمدويه بن نصير، قال: سمعت علي بن محمد بن فيروزان القمي، يقول: مالك بن أعين الجهني، هو ابن أعين وليس من أخوة زرارة، وهو بصري»[٣]. وسيرته الروائية تثبت أنه كان من الشيعة بلا ريب.

أبيات مما نسب إليه من الشعر:

قال مالك بن أعين في مدح الباقر عليه السلام:

إذا طلب الناس علم القرآن
كانت قريش عليه عيالا

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٤٥ - ت١٥٨٠.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٠٢ - ت٤٤٣٣.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٤٧٨.

وإن قيل أين ابن بنت النبي
نلت بذاك فروعا طوالا
نجوم تهلل للمدلجين
جبال تورث علما جبالا»[١]

«وقال مالك بن أعين الجهني يرثي الصادق عليه السلام:

فيا ليتني ثم يا ليتني
شهدت وإن كنت لم أشهد
فآسيت في بثه جعفرا
وساهمت في لطف العود
وإن قيل نفسك قلت الفدا
وكف المنية بالمرصد
عشية يدفن قيل الندى
وغرة زهو بني أحمد»[٢]

وقال الزركلي: «مالك بن أعين الجهني، شاعر حجازي، اشتهر في أوائل القرن الثاني للهجرة، وسكن الكوفة. له أبيات في أبي جعفر «الباقر» المتوفى سنة ١١٤، ومثلها في رثاء جعفر بن محمد «الصادق»، المتوفى سنة ١٤٨»[٣].

في وفاته:

ذكر الشيخ أن وفاته قبل ١٤٨هـ، في حين ذكر القاضي النعماني أبياتا له في رثاء أبي عبد الله عليه السلام، مما يعني أنه بقي بعدها.

---

(١) سر السلسلة العلوية، أبي نصر البخاري (٣٤١هـ)، ص٣٣.
(٢) شرح الأخبار، القاضي النعماني (٣٦٣هـ)، ج٣، ص٣٠٨. ونقله أيضا في تهذيب الكمال (٧٤٢هـ)، المزي، ج٥، ص٩٣.
(٣) الأعلام، الزركلي، ج٥، ص٢٥٧.

وقـد يقال أنه يؤيد بقاءه بعد ١٤٨هـ، أنه قد روى عنه في سـندين كلا من يونس بن عبد الرحمن ومحمد بن أبي عمير، مما يشير إلى أنه ممن توفي بعد ١٤٨ فإن الرجلين ممن لا يمكن لهما الرواية عمن توفي قبل وفاة الصادق عليه السلام.

ولكن هذا المؤيد لا يسـتقيم، فمن جهة يونس بن عبد الرحمن فإنه قد ولد في حدود ١٢٤ هــ كما هو المعـروف، وقد رأى الصادق عليه السلام في الصفا، غايـة الأمر أنه لم يرو عنه فحسـب، لا أنه لم يدركه؛ ولذا لا يبعد روايته عمن هو بعمر الصادق عليه السلام أو أكبر منه، وأمـا مـن جهة محمد بن أبي عمير فإن الصحيح فيه أن يقال بعدم إمكان إدراكه الرجل، وعليه فالاحتمال قائم بسقوط الواسطة، أو أن الراوي الذي روى عنه ابن أبي عمير ليس مالك الجهني وأن الصحيح أن في الأمر تصحيفا وصوابه بسـقوط (أبو) والصحيح أنه (أبـو مالـك الجهني) الذي يروي عنه محمد بن أبي عمـير وأقرانه من طبقته، بل الراوي لكتـاب أبي مالـك الجهني هو ابن أبي عمير كما في النجـاشي في ترجمة أبي مالك الجهني، حيث ذكر الطريق إلى كتاب أبي مالك بواسطة ابن أبي عمير.

ومنـه يظهـر أيضا عدم إمكان توثيق الرجل برواية ابـن أبي عمير عنه على القول به؛ لعدم ثبوتها.

المحصلة: الرواية ضعيفة السند.

٣٦٨- ٦ - مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسى، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «الْعِلْمُ عِلْمَانِ: فَعِلْمٌ عِنْدَ الله مَخْزُونٌ لَمْ يُطْلِعْ عَلَيْهِ أَحَداً مِنْ خَلْقِهِ؛ وَعِلْمٌ عَلَّمَهُ مَلَائِكَتَهُ وَرُسُلَهُ، فَمَا عَلَّمَهُ مَلَائِكَتَهُ وَرُسُلَهُ فَإِنَّهُ سَيَكُونُ؛ لَا يُكَذِّبُ نَفْسَهُ وَلَا مَلَائِكَتَهُ وَلَا رُسُلَهُ؛ وَعِلْمٌ عِنْدَهُ مَخْزُونٌ، يُقَدِّمُ مِنْهُ مَا يَشَاءُ، وَيُؤَخِّرُ مِنْهُ[1] مَا يَشَاءُ، وَيُثْبِتُ مَا يَشَاءُ».

تحقيق السند:

أما محمد بن إسماعيل فهو شيخ الكليني النيشابوري، من الثامنة، تلميذ الفضل الذي اعتمدنا قبول رواياته[2]، والفضل بن شاذان: هو الثقة المعروف، من السابعة توفي عند هروبه من نيشابور قرابة سنة ٢٥٩ هـ[3]، وحماد بن عيسى: هو الثقة الكوفي، من الخامسة، وقد عمر نيفا وتسعين فتوفي سنة ٢٠٩ هـ فأدركته السابعة[4]، وربعي بن عبد الله: هو الهذلي الثقة[5]، تلميذ الفضيل بن يسار الخصيص به، من الخامسة، والفضيل بن يسار: بصري، كوفي الأصل، ثقة جليل القدر، توفي بين سنتي (١٤٥هـ/ ١٤٨هـ)، وهو من الرابعة، وهذا السند معتبر، وهو عين سند الرواية ٢٧٩، والرواية ٣٣٦ المارتين.

ويعضد هذا السند رواية البرقي لها في المحاسن، بسنده عن أبيه عن حماد بن عيسى إلى آخر السند، وهناك أسناد أخرى أيضا في هذه الرواية، ونفس الكلام يجري كله في الرواية القادمة، وصفها المجلسي بأنها خبر مجهول كالصحيح[6].

---

(١) في نسخة: - منه.

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٨٤).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٩١).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٩)، الصفحة (١٣٨).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٩)، الصفحة (١٤٠).

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٤٠.

٣٦٩- ٧- وَبِهذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنِ الْفُضَيْلِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «مِنَ الْأُمُورِ أُمُورٌ مَوْقُوفَةٌ عِنْدَ الله، يُقَدِّمُ مِنْهَا[1] مَا يَشَاءُ، وَيُؤَخِّرُ مِنْهَا مَا يَشَاءُ».

وسند هذه الرواية سند سابقتها، معتبرة، وفق ما خصلنا إليه من اعتبار محمد بن إسماعيل النيشابوري.

---

(١) في نسخة - منها.

٣٧٠- ٨- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسـى، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَمَاعَةَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ؛ وَوُهَيْبِ[١] بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ:

عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ للهِ عِلْمَيْنِ: عِلْمٌ مَكْنُونٌ مَخْزُونٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلاَّ هُوَ، مِنْ ذلِكَ يَكُونُ الْبَدَاءُ؛ وَعِلْمٌ عَلَّمَهُ مَلَائِكَتَهُ وَرُسُلَهُ وَأَنْبِيَاءَهُ، فَنَحْنُ نَعْلَمُهُ».

فرز السند:

الطريق الأول: العدة، عن أحمد، عن ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير.

الطريـق الثاني: العدة، عن أحمد، عن ابن أبي عمـير، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير.

ويشهد لكون ترتيب السند الثاني هكذا رواية يتيمة في الكشي: فيها محمد بن إسماعيل وهو النيشـابوري، قال: حدثني الفضل بن شـاذان، عن ابـن أبي عمير، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: جاء المهاجرون والأنصار..»[٢].

فيتحد فيه التركيب السـندي، بخلاف الأخيرين في السـند؛ إذ لم نشهد أن روى غير ابن أبي عمير عنه من رجال هذا السند، وإلا فإن السند المعتاد من الكليني لأبي بصير من طريق وهيب أن يكون عن شيخه حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير.

وذهب السـيد الخوئي (رضوان الله تعالى عليه) إلى أن السـند الثـاني في هذه الرواية

---

(١) في نسـخة (وهـب) ولا ثمرة فيـه، فإن وهيب بن حفـص من المكثرين عـن أبي بصير، وفي كثير من الأسـناد يصحف بحذف الياء أو لعله الأصل، ووهيب مصغـره، فاختلاف الياء لا توجب اختلاف الرجل.

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٣٨.

هـو عن ابن أبي عمـير عن جعفر بن عثمان عن وهيب بن حفص، ويظهر ذلك في ترجمة وهيـب بن حفـص حيث عدَّ من رواته جعفـر بن عثمان، وكذا عـدَّ في ترجمة جعفر بن عثمان أنه روى عن (وهب بن حفص)!، ولا شـاهد عليه ولا مرجـح، بل يظهر كونه روى معه وليس عنه.

تحقيق السند:

أمـا العدة فمر الـكلام فيها وفي الوثـوق بنقلها[١]، وأحمد بن محمد بن عيسـى: فهو الأشـعري القمي الثقة من السـابعة توفي بعد ٢٧٤هـ[٢]، وابـن أبي عمير: هو محمد بن زياد ثقة بغدادي معروف من السادسـة توفي سـنة ٢١٧هـ، وسـماعة بن مهران: ثقة ثقة من الخامسـة ليس من المؤكد كونه واقفا[٣]، ويبقى تفصيـل الكلام في جعفر بن عثمان، ووهيب بن حفص، وهما من الثقات، وكنية أبي بصير تنصرف بإطلاقها إلى يحيى بن أبي القاسم الأسدي الثقة من الرابعة[٤].

٥ جعفر بن عثمان بن شريك:

كوفي، ذكر في الكشي أنه وأخوته كانوا كلهم فاضلين خياراً من الثقات، من الخامسة، والتسلسـل السـندي المعتاد للرجل هو ما كان عن السـابعة عن ابـن أبي عمير عنه عن سماعة بن مهران عن أبي بصير.

قـال النجاشي: «جعفر بن عثمان بن شريك بن عـدي الكلابي، الوحيدي، ابن أخي عبد الله بن شريك، وأخوه الحسين بن عثمان، رويا عن أبي عبد الله عليه السلام ذكر ذلك أصحاب الرجـال؛ لـه كتاب رواه عنه جماعة. أخبرنا أحمد بن محمد بـن هارون، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سـعيد، قال: حدثنا أحمد بن يوسف الجعفي، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد،

---

(١) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٤)، الصفحة (١٩٩).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦١)، الصفحة (٢٠٨).

قال: حدثنا ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، به»[١].

قال الشيخ: «جعفر بن عثمان، صاحب أبي بصير، له كتاب. رويناه، (عن عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة)، عن أحمد ابن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جعفر بن عثمان »[٢].

وقال الشيخ في الرجال في أصحاب الصادق عليه السلام: «جعفر بن عثمان الرواسي الكوفي»[٣].

ونقل الكشي عن حمدويه قال: «سمعت أشياخي، يذكرون أن حمادا، وجعفرا، والحسين، بني عثمان بن زياد الرواسي - وحماد يلقب بالناب - كلهم فاضلون، خيار، ثقات »[٤].

أقول: الحاصل على التوثيق في الكشي هو عنوان (جعفر بن عثمان بن زياد الرؤاسي)، ومن ذكره النجاشي كان عنوان (جعفر بن عثمان بن شريك الكلابي)، وعلى هذا فيظهر بدوا التغاير بين الرجلين لاختلاف اللقب واسم الجد.

لكن الصحيح اتحاد الرجلين؛ فإن الذي ذكره أصحاب حمدويه هو أخو الحسين بن عثمان، وهو نفسه من ذكره النجاشي بوصفه أخا للحسين بن عثمان، والشيخ ذكر الحسين بن عثمان وأورد أن جده اسمه شريك ولقبه الرؤاسي، فالكلام ليس في التعدد والاتحاد، بل في الخلاف في اللقب واسم الجد.

ويؤكد الاتحاد ذكر الشيخ في الفهرست لواحد و النجاشي لواحد، ومن البعيد أن يكونا رجلين ويذكر النجاشي أحدهما و الشيخ الآخر.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٢٤ - ت٣٢٠.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٩٣ - ت١٥١.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٧٥ - ت٢٠٦٨.

(٤) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٦٧٠.

أمـا اختلاف اللقب بين كلاب ورؤاس، فقال السـيد الخوئي طاب ثراه وهو الحق: «الرواسـيون من بني كلاب، فإن رواس بن الحارث الذي ينسـب إليه الرواسيون، ابن كلاب بن ربيعة، كما عن الأزهري. ويدل عليه أن أفلح بن حميد وصفه الشيخ بالرواسي الكلابي، كما تقدم في ترجمته.

٥ وهيب بن حفص:

هو أبو علي الجريري الأسدي مولى، الثقة الواقف، وهو النحاس الذي ذكر في كتاب كامل الزيارة بدلالة اتحاد السـند وإن ذكره النجاشي منفصلا نقلا عن كتاب سعد وهو ليـس كافٍ في الدلالـة على التغاير فقد اثبتنا مرارا أن النجاشي إذا شـك في تغاير عنوان ولم يكن متحدا في الاسـم أو الطريق وتم ذكر كل واحد من مصدر مختلف من مصادره أدرج الرجلـين؛ ولـذا أدرج الأول بعنوان (وهيب بن حفـص)، والثاني بما وجده عند سـعد من اسـمه وهو (وهيب النحاس) ولم يكن يعلم الاتحاد الـذي يمكن معرفته من متابعة أسناد العنوانين، وهو أمر غير متيسر لكل أحد خاصة في وقتهم.

قـال النجاشي: «وهيب بن حفص، أبو علي الجريري، مولى بني أسـد: روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام ووقف، وكان ثقة، وصنف كتبا: كتاب تفسير القرآن، وكتاب في الشرائع مبوب، أخبرنا الحسـين، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، عن حميد، عن الحسـن بن سماعة، عنه»[١].

وبعـده مباشرة ذكر النجاشي ترجمة لرجـل آخر وقال: «وهيب بن حفص النحاس: له كتاب ذكره سعد»[٢].

وقال الشيخ في فهرسه: «وهيب بن حفص، له كتاب أخبرنا به بن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، والحميري، عن محمد بن الحسين، عن وهيب»[٣].

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٣١ – ت١١٥٩.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٣١ – ت١١٦٠.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٥٧ – ت٧٨٠.

وظاهر هذا اتحاد من ذكره الشيخ مع من ذكره النجاشي ووصفه بالنخاس (النحاس)، لمكان سعد بن عبد الله في سند الشيخ هذا أولا، وثانيا؛ لأن سنده من طريق محمد بن الحسين وهو ابن أبي الخطاب، والموجود في الأسناد مقيدا بلقب النخاس إنما كان من طريق محمد بن الحسين، فتؤكد كل قرينة اختها من اتحاد من ذكره الشيخ مطلقا مع من ذكره النجاشي مقيدا بالنخاس.

هذا من جهة ما أوردوه في الفهارس، وأما الموجود في الأسناد في كتب الحديث بشكل متكرر فهو (وهيب بن حفص) المطلق إلا في سندين في مختصر البصائر وكامل الزيارات حيث قيدوه بالنخاس.

والمطلق (وهيب بن حفص) الذي يرد في الأحاديث يكون له طريقان معروفان متكرران؛ طريق الواقفة وهو (حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عنه)، وطريق آخر وهو عن (محمد بن الحسين وهو ابن أبي الخطاب عنه) ويروي فيها كلها عن أبي بصير.

بقي شيء:

وهو أن محمد بن الحسين توفي سنة ٢٦٢هـ والحسن بن محمد بن سماعة، توفي سنة ٢٦٣هـ، فكيف يمكن لمن هو في السابعة أن يروي بواسطة واحدة فقط عن أبي بصير المتوفى سنة ١٥٠هـ؟

فلابد إما من فرض أن الرجل كان معمرا أو كان قريب الأسناد، وأما فرض سقوط الواسطة فليس متعينا خاصة وأن هذا السند له من رواية السابعة عنه وروايته عن أبي بصير هو السند المحرز من أسناده.

المحصلة: الرواية معتبرة السند.

٣٧١- ٩- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سِنَانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «مَا بَدَا للهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ كَانَ فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ لَهُ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى: هو العطار الثقة، قمي من الثامنة توفي قرابة ٣٠٠هـ(١)، وأحمد بن محمد: الأرجح كونه ابن عيسى الأشعري، وليس ابن خالد البرقي، للإطلاق، وكلاهما ثقة معروف، والأشعري قمي من السابعة توفي بعد ٢٧٤هـ(٢)، والحسين بن سعيد: من صغار السادسة، أهوازي ثقة، توفي قرابة ٢٤٠هـ(٣)، والحسن بن محبوب: هو السراد الثقة المتوفى سنة ٢٢٤هـ كوفي، من أعلام السادسة(٤)، وعبد الله بن سنان: كوفي ثقة، من الخامسة، ممن بقي بعد سنة ١٧٠هـ(٥).

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٥)، الصفحة (٥٦٢).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٨).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٠)، الصفحة (١٧٣).

٣٧٢- ١٠- عَنْهُ، عَنْ أَحْمَدَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ابنِ فَضَّالٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ الْجُهَنِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﵇، قَالَ: «إِنَّ اللهَ لَمْ يَبْدُ لَهُ مِنْ جَهْلٍ».

تحقيق السند:

عنه، أي عن محمد بن يحيى معلقا على الرواية السابقة وهو العطار الثقة(١)، وأحمد: هو ابن محمد بن عيسى، هو الأشعري على الأرجح، ثقة قمي من السابعة(٢)، والحسن بن علي ابن فضال هو الثقة الكوفي، العادل من الفطحية، توفي سنة ٢٢١هـ من السادسة(٣)، ولا يقال بالاشتراك بينه وبين الوشاء وابن رباط فالمنصرف إليه في مثل هذا السند هو الحسن ابن فضال، واطلاق الاسم منصرف إليه في هذه الطبقة، نعم لو سبقه المعلى بن محمد فإنه منصرف للوشاء، وهذا بنفسه قرينة لإرادة غير الحسن المشهور الذي هو ابن فضال، وداود بن فرقد: هو الأسدي الكوفي الثقة، وهو نفسه داود بن أبي يزيد، وهو غير داود بن أبي يزيد العطار الذي ذكر في الرجال والأحاديث، وقد مرَّ بيان تلك المسألة أيضا في ترجمته، من الخامسة(٤).

٥ عمرو بن عثمان الجهني:

مجهول من الرابعة، لم يرد إلا في هذه الرواية، ذكره الشيخ في الرجال في أصحاب الصادق ﵇(٥)، ولا ينبغي توهم كونه عمرو بن عثمان الخزاز الأزدي، الثقة الكوفي ففضلا عن اختلاف الكنية بين جهينة وأزد، فإن الخزاز الأزدي من السادسة وصاحبنا الجهني لعله من الرابعة أو الخامسة على أفضل تقدير.

المحصلة: الرواية ذات سند قاصر بجهالتنا بالراوي الأخير.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٤)، الصفحة (٨٧).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٧٧)، الصفحة (٢٧٣).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٤)، الصفحة (٨٧).

٣٧٣- ١١ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام: هَلْ يَكُونُ الْيَوْمَ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ فِي عِلْمِ الله بِالْأَمْسِ؟ قَالَ: «لَا، مَنْ قَالَ هذَا فَأَخْزَاهُ الله[١]». قُلْتُ: أَرَأَيْتَ، مَا كَانَ وَ مَا هُوَ كَائِنٌ إِلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَلَيْسَ فِي عِلْمِ الله؟ قَالَ[٢]: «بَلى[٣]، قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم: الثقة من الثامنة[٤]، ومحمد بن عيسى: هو اليقطيني، وهو ثقة، ولا يمتنع رواية علي عنه كما قدمناه، من كبار السابعة[٥]، ويونس: هو ابن عبد الرحمن الثقة الجليل، من أصحاب الإجماع، من صغار الخامسة ولد في حدود ١٢٤هـ وتوفي بعد المئة الثانية بقليل[٦]، وهذا التسلسل السندي هو من السلاسل السندية المتكررة بكثرة، فليس من المقبول البحث في الاشتراك في عنوان محمد بن عيسى أو يونس، ومنصور بن حازم الكوفي الثقة من الخامسة[٧].

المحصلة: سند الرواية تام لا غبار عليه.

---

(١) في نسخة (قال).

(٢) في نسخة (فقال).

(٣) في نسخة + (كان).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٣٠).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٨٢)، الصفحة (٢٨٩).

٣٧٤- ١٢ - **عَلِيٌّ، عَنْ مُحَمَّدٍ[١]، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مَالِكٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «لَوْ عَلِمَ النَّاسُ مَا فِي الْقَوْلِ بِالْبَدَاءِ[٢] مِنَ الْأَجْرِ، مَا فَتَرُوا عَنِ الْكَلَامِ فِيهِ».**

تحقيق السند:

كل (علي، عن محمد، عن يونس) في الكافي فهي السلسلة المعهودة (علي بن إبراهيم القمي صاحب التفسير الثقة، عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني الثقة، عن يونس بن عبد الرحمن مولى آل يقطين الثقة المعروف)، وقد مرت في الحديث السابق فليلاحظ.

ومالك الجهني راو من الرابعة ممن توفي قبل سنة ١٤٨ هـ وهو ممن لم يوثق[٣]، ومالك الجهني وإن كان من الممكن ليونس إدراكه؛ إذ من الممكن أن مالكا توفي وليونس بن عبد الرحمن عشرين سنة أو نحوه، بتقريب أن ولادة يونس بين ١٢٣هـ -١٢٥هـ، وأن وفاة مالك الجهني قبل سنة ١٤٨هـ، لكن مع أنه يحتمل المباشرة بينهما، إلا أن القوي كون رواية يونس عنه بواسطة وليست بالمباشرة، فقد روى عنه بواسطة في موارد أخرى، ويشير إليه ويؤكده عدم رواية أحد ممن هو بعمر يونس عن مالك، وأن هناك كثيرا من التصحيف في روايات مالك الذي هو من الرابعة.

المحصلة: السند قاصر بمالك على أفضل التقادير إن لم يكن مرسلا، لكن الأقوى إرساله مع ذلك.

---

(١) في نسخة + (بن عيسى).

(٢) في نسخة (في البداء).

(٣) مرت ترجمته في هذا الجزء الحديث (٣٦٧).

٣٧٥- ١٣ - عِـدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَـنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَـنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو[١] الْكُوفِيِّ أَخِي يَحْيى، عَنْ مُرَازِمِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: سَـمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُـولُ[٢]: «مَـا تَنَبَّأَ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يُقِرَّ للهِ بِخَمْسِ خِصَالٍ[٣]: بِالْبَدَاءِ، وَالْمَشِـيئَةِ، وَالسُّجُودِ، وَالْعُبُودِيَّةِ، وَالطَّاعَةِ».

تحقيق السند:

العدة وفيها من هو ثقة[٤]، عن أحمد بن محمد بن خالد: هو البرقي صاحب المحاسن، قمي ثقة، من السابعة، توفي سنة ٢٧٤ هـ على الأقوى[٥]، و(بعض الأصحاب): لم يعلم من هم، و(محمد بن عمرو الكوفي أخو يحيى) سـيأتي الكلام فيه، و(مرازم بن حكيم): مدائني، وثقه العلماء، قتله الرشيد بعد ١٨٣ هـ، فتكون وفاته محصورة بين سنتي ١٨٣-١٩٣ هـ من الخامسة[٦]، ويبقى الكلام في محمد بن عمرو وهو المدائني الثقة.

٥ محمد بن عمرو أخو يحيى:

وهو محمد بن عمرو بن سـعيد الزيـات، ثقة مدائني، من السادسـة، أخوه يحيى بن عمـرو بن سـعيد الزيـات المدائني راو معـروف، وأبوهما عمرو بن سـعيد راو مدائني معروف أيضا، ويؤيد كونه هو انصراف الاسم إليه في الطبقة السادسة، نعم هناك محمد بـن عمر بن يزيد، ولعل هذا محتملا خاصة مع كون أحد النسـخ الخطية لكتاب الكافي أوردت الاسـم بدون الواو، ولكن كونه عمرو بن سـعيد الزيات مدائني مسـلم، فإن

---

(١) في نسخة (عمر).

(٢) في نسخة (قال).

(٣) في نسخة - (خصال).

(٤) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٨١)، الصفحة (٦٩٩).

المدائنيين تعرف روايتهم عن بعضهم البعض، والرواية هي عن مرازم وهو من مشاهير المدائنيين، فيقال بتعين كونه ابن سعيد الزيات لهذا، فضلا عن أهم قرينة دالة علي تعينه به وهي أنه وصف في السند بأنه أخو يحيى، فليس لمحمد بن عمر بن يزيد أخ باسم يحيى، بينما محمد بن عمرو بن سعيد الزيات اخوه يحيى راو مدائني معروف له روايات كما أسلفنا، والغريب عدم إشارة السيّد الخوئي طاب ثراه في المعجم لاتحاد العنوانين وتركه معلقا في عنوان محمد بن عمرو أخي يحيى.

قال فيه النجاشي: «محمد بن عمرو بن سعيد الزيات المدائني؛ ثقة، عين، روى عن الرضا عليه السلام نسخته؛ أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن الحسن، عن الصفار، قال: حدثنا علي بن السندي، عن محمد بن عمرو بن السعيد»(١).

ويظهر انتزاع النجاشي لهذه الترجمة من فهرست ابن الوليد، فإن محمد بن الحسن هو ابن الوليد تلميذ الصفار أحد أصحاب أهم الفهارس التي اعتمدها النجاشي في كتابه.

وأما الشيخ فقال في الفهرست: «محمد بن عمر الزيات؛ له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد الصفار، عن علي بن السندي، عنه»(٢).

وهذا الأصل يظهر أنه مأخوذ من فهرست ابن الوليد أيضا، فقد اعتمده الشيخ أيضا وفي مواضع جمة.

وأقول: ينبغي التنبيه على أمرين:

الأول: أن الظاهر جدا وقوع التصحيف وسقوط (عن) من السند بين ابن الوليد والصفار، فليس هناك راو اسمه (ابن الوليد الصفار) فالصحيح (ابن الوليد عن الصفار) كما لا يخفى؛ إذ الرجل من تلاميذ الصفار ويؤيد كلامنا ما ذكره النجاشي في عين هذا السند، ولو أن هذا مما لا يحتاج إلى مؤيد فهو من الوضوح بمكان.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٦٩ - ت١٠٠١.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٠٧ - ت٥٩٣.

الثاني: أن الظاهر وقوع التصحيف أيضا بسقوط الواو من (عمرو) في المترجم له، فإن الذي يروي عنه علي بن السندي في الأسناد كما في الكافي والخصال في مواضع عديدة اسمه محمد بن عمرو بن سعيد، ويؤيده إيراد النجاشي لاسم الرجل (عمرو) موافقا لما في الأسناد، وبذلك يندفع احتمال كون الراوي هنا هو (عمر) بحذف الواو كما في نسخة، ويندفع أيضا احتمال أن هناك رجلين، أحدهما محمد بن عمر، والآخر محمد بن عمرو.

ثم قال الشيخ في الفهرست أيضا وبعد صفحات يسيرة: «محمد بن عمرو الزيات؛ له كتاب رويناه بهذا الإسناد، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه»[١]؛ وأراد بقوله (بهذا الإسناد): (جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله).

ويظهر أن هذه الترجمة مستلة من فهرس ابن بُطة، وقد جاء الاسم فيها صحيحا بالواو، خلافا لنسخة ابن الوليد التي اعتمدها الشيخ الطوسي وباختلاف الطريق إليه عن طريق البرقي.

وهذا يفسر تكرار الطوسي له في الفهرس حيث نقله عن الفهرسين، وأن نسخة فهرس ابن الوليد التي كانت لدى الشيخ كان تعاني من تصحيف في سقوط الواو عن (عمرو) فنقل منه الشيخ الترجمة والطريق، أو أن هناك خللا حصل في نقل ما فيه إلى كتابه، ثم لما نقل من فهرس ابن بطة وجد أن الاسم (محمد عمرو)، بينما الأول كان (محمد بن عمر)، والطريق مختلف بينهما، فأورده كما وجده، وهو أسلوب عمل الشيخ رحمه الله في الفهرست، وسبب ذلك عدم معرفته به واحتماله تعددهما، ويظهر ذلك جليا في الرجال حيث قال في من لم يرو عنهم عليهم السلام: «محمد بن عمرو الزيات، روى عنه ابن السندي»[٢]، فلم يعرفه إلا بما ورد في الأسناد، وفي فهرست ابن الوليد.

ومنه أيضا يندفع أن هناك روايين كائنا ما كان اسمهما، محمد بن عمر أو محمد بن

---

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٣٤ - ت٦٩٩.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٤٤٧ - ت٦٣٥٥.

عمرو، وقال السيد الخوئي طاب رمسه أيضا باتحاد العنوانين فذكر في المعجم: «عنون الشيخ محمد بن عمر الزيات كما تقدم، ومحمد بن عمرو الزيات كما ذكرنا هنا، وذكر في كل منهما طريقا غير الآخر، وهذا الذي ذكرناه موافق للنسخة المصححة عندنا، وكذلك ذكر المولى القهبائي، وأبو علي الحائري، ولكن المذكور في رجال الميرزا عكس ذلك، فذكر ما ذكرناه هنا من الطريق في محمد بن عمر الزيات، وما ذكرناه في محمد بن عمر الزيات، ذكره في محمد بن عمرو الزيات. وكيف كان، فلا ينبغي الشك في أن الرجل واحد. وإن ذكره الشيخ مرتين، ويدلنا على ذلك أمران:

أحدهما: أن النجاشي اقتصر على ترجمة محمد بن عمرو الزيات، وذكر طريقه إليه وهو بعينه طريق الشيخ إلى محمد بن عمر الزيات على نسختنا، ومحمد بن عمرو الزيات على نسخة الميرزا، فلو كانا رجلين لزم على النجاشي أن يتعرض لكليهما.

الثاني: أن الشيخ لم يتعرض في رجاله إلا لمحمد بن عمرو الزيات، فلو كانا رجلين لزم أن يذكرهما، ولعل تعدد الذكر في الفهرست من جهة تعدد طريقه إليه، أو من جهة وروده في الروايات (تارة) بعنوان محمد بن عمرو الزيات، وهو الكثير، و (أخرى) بعنوان محمد بن عمر الزيات».

المحصلة: سند الرواية وإن كان قاصرا هنا بالإرسال تبعا للمحاسن إذ يظهر أن الكليني إنما أخذها منه، لكن الصدوق تتمُّنُ أوردها بسند يظهر اعتباره عن شيخه المترحم عليه حمزة العلوي عن علي عن أبيه عن محمد بن أبي عمير عن مرازم[1]، فيوثق بصدورها على هذا التقدير، وإن لم يكن السند تاما على جميع المشارب، وذلك بإن عدم توثيق شيخ الصدوق الذي هو من التاسعة لا يضر الخدش فيه بامتداد صحة السند بعده صحيحا بينما كان الخدش في سند المحاسن فيما بعد السابعة، نعم هذا لا يسير باطلاقه في تظافر السندين، لكن لا ضير بالوثوق بشيخ الصدوق رحمه الله فيها.

---

(١) التوحيد، الصدوق، ص٣٣٣.

٣٧٦- ١٤ - وَبِهذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ جَهْمِ بْنِ أَبِي جَهْمَةَ[١]، عَمَّنْ حَدَّثَهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله (عليه السلام)، قَالَ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَخْبَرَ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله وسلم بِمَا كَانَ مُنْذُ كَانَتِ الدُّنْيَا، وَبِمَا يَكُونُ إِلى انْقِضَاءِ الدُّنْيَا، وَأَخْبَرَهُ بِالْمَحْتُومِ[٢] مِنْ ذلِكَ، وَاسْتَثْنى عَلَيْهِ فِيمَا سِوَاهُ».

تحقيق السند:

(**بهذا الأسناد**) أي أسناد الرواية السابقة وهو عن (**العدة**) وفيها من هو ثقة[٣]، عن (**أحمد بن محمد**)، يحتمل كونه الأشعري الثقة بقرينة أنه لو أراد البرقي لاستغنى عن ذكره بقوله (بهذا الأسناد) فإنه داخل فيه، ولكن مع ذلك لا يبعد أن يكون أحمد هنا هو البرقي صاحب المحاسن، الثقة، من السابعة، توفي سنة ٢٧٤ هـ على الأقوى[٤]، وعلى كل تقدير فهو مشترك بين ثقتين من السابعة، ويبقى الكلام في باقي السند.

٥ جعفر بن محمد عن يونس:

وهذا من الأخطاء التصحيفية الرائجة بكثرة، ونبه عليها جمع من الأعلام منهم السيّد الخوئي طاب رمسه، فنبه على بعض الموارد منها في المعجم في عنوان يونس، وكذا السيّد الشبيري الزنجاني دامت بركاته، ولا ينبغي الريب في حصول هذا التصحيف، فإن جعفر بن محمد بن يونس راو معروف متكرر ويرد في عدة أسناد مصحفا بجعفر بن محمد عن يونس بإبدال (بن) بـ(عن) في موضعه.

وجعفر بن محمد بن يونس البجلي مولى وثقه الشيخ، وروى عنه أحمد بن محمد بن

---

(١) في بعض النسخ (جهم بن أبي جهم).

(٢) في نسخة (بالمختوم).

(٣) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

عيسى، من السادسة.

قال فيه النجاشي: «جعفر بن محمد بن يونس؛ الأحول الصيرفي مولى بجيلة، روى عن أبي جعفر الثاني، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى، له كتاب نوادر، أخبرنا ابن نوح قال: حدثنا الحسن بن حمزة قال: حدثنا ابن بطة عن أحمد بن محمد بن خالد قال: حدثنا جعفر بنوادره»(١).

وليلاحظ قول النجاشي (روى عنه أحمد..) فإن فيه تلميحا إلى وثاقته وسلامته، وفيه تأييد لما ذهبنا إليه من أن أحمد بن محمد بن عيسى من المعروفين الذين لا يروون إلا عن الثقات، وليلاحظ أيضا ما ورد في ترجمة أبي طالب القمي عبد الله بن الصلت الثقة الجليل (الحديث ٤٠٢)، حيث ذكر الصدوق أن أحمد بن محمد بن عيسى في فضله وجلالته يروي عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي رضي الله عنه، وغير ذلك من القرائن التي ترد في مطاوي كلماتهم من الاعتناء بكون هذا الرجل أو ذاك ممن روى عنه أحمد أو لم يرو عنه أحمد.

وقال الشيخ في الفهرس: «جعفر بن محمد بن يونس؛ له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جعفر بن محمد بن يونس»(٢).

واختلاف سند الشيخ والنجاشي مع احتمال اتحاد مصدرهما إما أن يكون سببه سقط (أبيه)، أو أن هناك طرقا متعددة لكتاب جعفر بن محمد بن يونس، أو أن سند النجاشي إنما هو لكتاب النوادر، وسند الشيخ لكتابه المطلق.

وثقه الشيخ في أصحاب الجواد عليه السلام: «جعفر بن محمد بن يونس الأحول، ثقة»(٣)، وفي نسخة ابن داود «ثقة لغوي فاضل»، ولا يبعد صحة نقله في هذا المورد خصوصا وأنه كان يمتلك نسخة الرجال بخط الشيخ نفسه.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٢٠ - ت٣٠٧.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٤٩ - ت٩٣.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٧٤ - ت٥٥٣٣.

وذكره الشيخ مرة أخرى في أصحاب الهادي عليه السلام[١].

٥ جهم بن أبي جهمة:

وفي مجموعة من النسخ الخطية ورد الاسم بصيغة (جهم بن أبي جهم) وعلى كل تقدير فإن (جهيم بن أبي جهم) أو (ابن أبي جهمة) ونحوها هي كلها صيغ لاسم الرجل لمن طالع الفهارس والأسناد.

كوفي، لم يرد فيه توثيق، وهو من الخامسة كما يظهر من أسناده.

قال النجاشي: «جهيم بن أبي جهم: ويقال: ابن أبي جهمة، كوفي، روى عنه سعدان بن مسلم نوادر أخبرنا ابن نوح قال: حدثنا محمد بن علي بن الحسين، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن العباس بن معروف، عن سعدان بن مسلم عنه»[٢].

وذكره الشيخ في أصحاب الكاظم عليه السلام مرتين فذكر: «جهم بن أبي جهم»[٣]، ثم ذكر بعده: «جهيم»[٤].

وما ذكروه من (جهيم بن جعفر بن حيان) فهو دمج لاسمين متتالين، وسبب ذلك طريقة كتابة الرجال في النسخ القديمة من سردهم الأسماء من غير فاصل في سطر واحد درجا، اسما بعد اسم، وقد حصل منه توهمات عديدة.

المحصلة: الرواية ذات سند قاصر ومرسل.

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٨٤ – ت٥٦٦٠.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٣١ – ت٣٣٨.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٣٣ – ت٤٩٦٣.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٣٤ – ت٤٩٦٦.

٣٧٧- ١٥ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الرَّيَّانِ بْنِ الصَّلْتِ، قَالَ: سَمِعْتُ الرِّضَا عليه السلام يَقُولُ: «مَا بَعَثَ اللهُ نَبِيّاً قَطُّ إِلاَّ بِتَحْرِيمِ الخَمْرِ، وَأَنْ يُقِرَّ للهِ بِالْبَدَاءِ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم: هو الثقة المعروف صاحب التفسير قمي من الثامنة[1]، وأبوه: هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال كما عليه المشهور، قمي من السابعة[2]، ووردت الرواية في مصادر أخرى ولم يكن فيها الأب، وكان السند عن علي بن إبراهيم بن هشام عن الريان، وهو لا يجوز، بل الصحيح كما عليه هذا السند، وسند الفهرست، والمقارنة الزمنية أن علي إنما يروي عنه بواسطة أبيه،فالريان الثقة من السادسة.

٥ الريان بن الصلت:

هو أبو علي الأشعري، قمي، خراساني، بغدادي، وثقه العلمان، من السادسة، قال النجاشي: «ريان بن الصلت الأشعري القمي أبو علي، روى عن الرضا عليه السلام، كان ثقة صدوقا، ذكر أن له كتابا جمع فيه كلام الرضا عليه السلام في الفرق بين الآل والأمّة، قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله رحمه الله: أخبرنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر عن الريان ابن الصلت به. وقال رأيت في نسخة أخرى: الريان بن شبيب»[3].

أقول: أحمد بن محمد بن يحيى العطار لم يوثق، وفي السند أيضا سقط لا محالة فإن الحميري ممن توفي سنة ٣٠٤هـ وقدم الكوفة سنة ٢٩٦هـ وعليه فلا يمكن له أن يدرك أهل السادسة ممن أدرك الرضا عليه السلام كما هو المتعارف في الأعمار الطبيعية، إذ الفرق قد يكون بين وفاتهما في حدود السبعين عاما.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٣) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٦٥ - ت٤٣٧.

وقال الشيخ: «الريان بن الصلت، له كتاب أخبرنا به الشيخ المفيد والحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه وحمزة بن محمد ومحمد بن علي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الريان بن الصلت»(١).

وعدَّه في رجاله من أصحاب الرضا عليه السلام قائلا: «الريان بن الصلت: بغدادي ثقة خراساني الأصل»(٢). ومن أصحاب الهادي عليه السلام قائلا: «الريان بن الصلت البغدادي ثقة»(٣). وفي من لم يرو عنهم عليهم السلام قائلا: «الريان بن الصلت روى عنه إبراهيم بن هاشم»(٤).

روى الكشي في عنوان الريان بن الصلت الخراساني عن شيخه «محمد بن مسعود، قال: حدثني علي بن الحسن، قال: حدثني معمر بن خلاد، قال: سألني رجل أن أستأذن له عليه يعني الرضا عليه السلام وأسأله أن يكسوه قميصا، وأن يهب له من دراهمه، فلما رجعت من عند الرجل أصبت رسوله يطلبني، فلما دخلت عليه قال: أين كنت؟ قلت: كنت عند فلان. قال: يشتهي أن يدخل علي؟ فقلت: نعم، جعلت فداك. قال: ثم سبحت فقال: مالك تسبح؟ فقلت له: كنت عنده الآن في هذا، فقال: (إن المؤمن موفق)، ثم قال: لو يأتيك فأعلمه. قال: فلما دخل عليه جلس قدامه، وقمت أنا في ناحية، فدعاني فقال: اجلس فجلست، فسأله الدعاء ففعل، ثم دعا بقميص فلما قام وضع في يده شيئا، فنظرت فإذا هي دراهم من دراهمه، قال محمد بن مسعود: قال علي بن الحسن: والرجل الذي سأل الدعاء والكسوة هو الريان بن الصلت، وقال: حدثني الريان بهذا الحديث.

---

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٧٨ - ت٧٣١.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٥٧ - ت٥٢٩٣.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٨٦ - ت٥٦٩٢.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٨٩ - ت٥٧٢٨.

أقول: السند معتبر بلا خلاف، وعلي بن الحسن ابن فضال رواه عن معمر الثقة، وتأكد منه عبر الريان كما يظهر، مما يعني أن علي بن الحسن ابن فضال أدركه، وابن فضال أدرك والده الحسن وقال: إني لا أروي عنه؛ لأني لم أكن أدرك الحديث، حيث توفي أبوه ولعلي من العمر ١٨ عاما، مما يعني أنه من المولودين في حدود ٢٠٦هـ وعلى هذا فالريان ممن توفي على هذا التقدير في حدود ٢٣٥ هـ أو أقل من ذلك.

وروى الكشي في اختياره عن «طاهر بن عيسى، قال: حدثني جعفر بن أحمد، عن علي بن الشجاع، عن محمد بن الحسن، عن معمر بن خلاد، قال: قال لي الريان بن الصلت وكان الفضل بن سهل بعثه إلى بعض كور خراسان فقال: أحب أن تستأذن لي على أبي الحسن عليه السلام فأسلم عليه وأودعه وأحب أن يكسوني من ثيابه وأن يهب لي من الدراهم التي ضربت باسمه. قال: فدخلت عليه فقال لي مبتدئا: يا معمر أين ريان، أيحب أن يدخل علينا فأكسوه من ثيابي وأعطيه من دراهمي؟ قال: قلت سبحان الله، والله ما سألني إلا أن أسألك ذلك له. فقال: يا معمر إن المؤمن موفق، قل له فليجئ. قال: فأمرته فدخل عليه فسلم عليه، فدعا بثوب من ثيابه فلما خرج قلت: أي شيء أعطاك وإذا في يده ثلاثون درهما.

أقول: الرواية هي روايتنا السابقة مع بعض التغيير وسندها هنا ضعيف فالوثوق غير متحقق بتفاصيل المتن.

وروى الكشي عن شيخه «علي بن محمد القتيبي، قال: حدثني أبو عبد الله الشاذاني، قال: سألت الريان بن الصلت فقلت له: أنا محرم وربما احتلمت فأغتسل وليس معي من الثياب ما استدفئ به إلا الثياب المخاطة؟ فقال لي: سألت هذه المشيخة الذين معنا في القافلة عن هذه المسألة يعني أبا عبد الله الجرجاني ويحيى بن حماد وغيرهما؟ فقلت: بلى قد سألت. قال: فما وجدت عندهم؟ قلت: لا شيء. قال: الريان لابنه محمد: لو شغلوا بطلب العلم لكان خيرا لهم عن اشتغالهم بما لا يعنيهم يعني من طريق الغلو ثم

قال لابنه: قد حدث بهذا ما حدث وهم يسلمونه إلى القتل، وليس عندهم ما يرشدونه إلى الحق. يا بني إذا أصابك ما ذكرت فالبس ثياب إحرامك، فإن لم تستدفئه، فغير ثيابك المخيطة وتدثر. فقلت: كيف أغير؟ قال: ألق ثيابك على نفسك فاجعل جلبابه من ناحية ذيل لك وذيله من ناحية وجهك».

أقـول: علي بن محمد بن قتيبة هو النيشـابوري الفاضل الـذي التزمنا بوثاقته، تلميذ الفضل بن شـاذان النيشـابوري، وأبو عبد الله الشـاذاني هو محمد بـن أحمد بن نعيم بن شاذان ليس بأيدينا ما يثبت وثاقته نعم هو من الشيعة.

المحصلة: الرواية معتبرة السند.

٣٧٨- ١٦ - الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سُئِلَ الْعَالِمُ عليه السلام: كَيْفَ عِلْمُ[١] اللهِ؟ قَالَ: «عَلِمَ وَشَاءَ، وَأَرَادَ وَقَدَّرَ، وَقَضى وَأَمْضى ؛ فَأَمْضى مَا قَضى، وَقَضى مَا قَدَّرَ، وَقَدَّرَ مَا أَرَادَ؛ فَبِعِلْمِهِ كَانَتِ الْمَشِيئَةُ، وَبِمَشِيئَتِهِ كَانَتِ الْإِرَادَةُ، وَبِإِرَادَتِهِ كَانَ التَّقْدِيرُ، وَبِتَقْدِيرِهِ كَانَ الْقَضَاءُ، وَبِقَضَائِهِ كَانَ الْإِمْضَاءُ، وَالْعِلْمُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْمَشِيئَةِ[٢]، وَالْمَشِيئَةُ ثَانِيَةٌ، وَالْإِرَادَةُ ثَالِثَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ وَاقِعٌ عَلَى الْقَضَاءِ بِالْإِمْضَاءِ؛ فَلِلّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْبَدَاءُ فِيمَا عَلِمَ مَتى شَاءَ، وَفِيمَا أَرَادَ لِتَقْدِيرِ الْأَشْيَاءِ، فَإِذَا وَقَعَ الْقَضَاءُ بِالْإِمْضَاءِ، فَلَا بَدَاءَ، فَالْعِلْمُ بِالْمَعْلُومِ قَبْلَ كَوْنِهِ[٣]، وَالْمَشِيئَةُ فِي الْمُنْشَا قَبْلَ عَيْنِهِ، وَالْإِرَادَةُ فِي الْمُرَادِ قَبْلَ قِيَامِهِ، وَالتَّقْدِيرُ لِهذِهِ الْمَعْلُومَاتِ قَبْلَ تَفْصِيلِهَا وَتَوْصِيلِهَا عِيَاناً وَوَقْتاً، وَالْقَضَاءُ بِالْإِمْضَاءِ هُوَ الْمُبْرَمُ مِنَ الْمَفْعُولاتِ ذَوَاتِ[٤] الْأَجْسَامِ الْمُدْرَكَاتِ بِالْحَوَاسِّ مِنْ ذَوِي[٥] لَوْنٍ وَرِيحٍ وَوَزْنٍ وَكَيْلٍ، وَمَا دَبَّ وَدَرَجَ مِنْ إِنْسٍ وَجِنٍّ وَطَيْرٍ وَسِبَاعٍ، وَغَيْرِ ذلِكَ مِمَّا يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ، فَلِلّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالى فِيهِ الْبَدَاءُ مِمَّا لَا عَيْنَ لَهُ، فَإِذَا وَقَعَ الْعَيْنُ الْمَفْهُومُ الْمُدْرَكُ، فَلَا بَدَاءَ، وَاللهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ؛ فَبِالْعِلْمِ عَلِمَ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ كَوْنِهَا؛ وَبِالْمَشِيئَةِ عَرَّفَ صِفَاتِهَا وَحُدُودَهَا، وَأَنْشَأَهَا[٦] قَبْلَ إِظْهَارِهَا؛ وَبِالْإِرَادَةِ مَيَّزَ أَنْفُسَهَا فِي[٧] أَلْوَانِهَا وَصِفَاتِهَا، وَبِالتَّقْدِيرِ قَدَّرَ أَقْوَاتَهَا[٨] وَعَرَّفَ أَوَّلَهَا وَآخِرَهَا؛ وَبِالْقَضَاءِ أَبَانَ

---

(١) في نسخة (عَلِمَ).

(٢) في نسخة (متقدم المشيئة).

(٣) في عدة نسخ (بالمعلوم).

(٤) في نسخة (وذوات).

(٥) في نسخة (ذي).

(٦) في نسخة (وإنشاؤها).

(٧) في نسخة (من).

(٨) في نسخة (أوقاتها).

لِلنَّاسِ أَمَاكِنَهَا، وَدَلَّهُمْ عَلَيْهَا؛ وَبِالْإِمْضَاءِ شَرَحَ عِلَلَهَا، وَأَبَانَ[١] أَمْرَهَا، وَذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ[٢]».

تحقيق السند:

الحسين بن محمد: هو أبو عبد الله الأشعري الثقة [٣]، ومعلى بن محمد: هو البصري الضعيف، من السابعة[٤]، والرواية مرسلة.

---

(١) في نسخة (بان).

(٢) في نسخة + (جلَّ وعلا وتقدَّس).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٢)، الصفحة (١٨٣).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢١)، الصفحة (٢١٨).

بابٌ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا بِسَبْعَةٍ

٣٧٩- ١ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ جَمِيعاً، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ[1]، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مُسْكَانَ جَمِيعاً: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ (عليه السلام)، أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ[2] إِلاَّ بِهذِهِ الْخِصَالِ السَّبْعِ: بِمَشِيئَةٍ، وَإِرَادَةٍ، وَقَدَرٍ، وَقَضَاءٍ، وَإِذْنٍ، وَكِتَابٍ، وَأَجَلٍ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلى نَقْضِ وَاحِدَةٍ، فَقَدْ كَفَرَ».

وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ وَابْنِ مُسْكَانَ مِثْلَهُ.

تحقيق السند:

وطرق الكليني متعددة تتحد عند محمد بن عمارة وهو يرويها عن حريز وابن مسكان، فالأسناد إلى محمد بن عمارة:

الأول: العدة عن البرقي عن أبيه عن فضالة بن أيوب عنه.

الثاني: العطار عن الأشعري عن الحسين بن سعيد والبرقي الأب عن فضالة عنه.

الثالث: علي عن أبيه عن محمد بن حفص عنه.

وهذا الطريق بكثرة مجاريه مما لا شك فيه ولا لبس، وكذا لو ثبت أن ابن عمارة روى عن ابن مسكان وحريز فهما أيضا من مشاهير الثقات، إلا أنه لا يبعد أن يكون الصحيح فيه عن حريز عن عبد الله بن مسكان؛ فإن حريز بن عبد الله ممن كان يسرح بالمسائل بيد عبد الله بن

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٢)، الصفحة (١٨٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٢)، الصفحة (١٨٣).

مسكان، وعلى كل تقدير فإن الضعف في السند ثابت لقلة معرفتنا بحال محمد بن عمارة.

نعم في الرواية اللاحقة رواها البرقي الأب بطريق آخر عن زكريا بن عمران عن الكاظم (عليه السلام)، ولجهالة الراوي عنه البرقي وكثرة روايات البرقي عن الضعفاء يوجب الشك في تدليس هذه الرواية الثانية من الأولى بتغيير السند والإمام (عليه السلام) من الصادق إلى الكاظم (عليهما السلام)، فيظل الوثوق بصدور هذه الرواية ولاحقتها مرددا.

ويبقى الكلام في (محمد بن حفص) و (محمد بن عمارة).

٥ محمد بن حفص:

ولا يعلم انطباقه على أحد معين في الرجال والسير، وفي الاختيار عن الكشي في عنوان: «حفص بن عمرو المعروف بالعمري.. حفص بن عمرو كان وكيل أبي محمد (عليه السلام)، وأما أبو جعفر محمد بن حفص ابن عمرو فهو ابن العمري وكان وكيل الناحية، وكان الأمر يدور عليه»[1].

ولكنه خلط وتصحيف فليس هناك محمد بن حفص بن عمر وهو ابن العمري النائب، وأنه كان وكيل الناحية وأن الأمر يدور عليه، فكله تخليط وتصحيف؛ فإن العمري الوكيل اسمه عثمان بن سعيد وابنه محمد، فالذي يدور عليه الأمر اسمه محمد بن عثمان العمري وليس محمد بن حفص العمري.

قال السيد الخوئي (طاب ثراه): «إن الوكيل المعروف بالعمري هو عثمان بن سعيد، وابنه أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري، الأول من أصحاب الهادي (عليه السلام)، وله إليه عهد معروف وكان وكيل العسكري ووكيل الناحية، وكان الثاني وكيل الناحية، كل ذلك ذكره الشيخ في رجاله»[2].

واستشهد (رضوان الله تعالى عليه) بما قاله الشيخ في الغيبة وقال: وقال الشيخ في

---

(١) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٨١٣.

(٢) معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ج٧، ص١٥٥.

كتـاب الغيبة في ذكر أبي جعفر محمد بن عثمان بن سـعيد العمري: ذكر أبو نصر هبة الله بـن محمد بن أحمد، أبا جعفر العمري رحمه الله، مات في سـنة ٣٠٤، وأنه كان يتولى هذا الأمر نحوا من خمسـين سـنة، يحمل الناس إليه أموالهم، ويخرج إليهم التوقيعات... ثم قـال (طاب ثراه): «وعلى هذا فلم يعلم أن المراد بالعمري، هو حفص بن عمرو، ولعل المراد به: عثمان بن سـعيد، فلـم يدل على وثاقة حفص إلا وكالتـه من قبل الإمام ﴿عليه السلام﴾، وقد تقدم في ترجمة إبراهيم بن سـلام، أنها لا تلازم الوثاقة، بل إن وكالته أيضا لم تثبت وإن ذكـره الكشي؛ وذلك لبعد أن يكون حفص وابنه من الوكلاء المعروفين، ومع ذلك لم يذكرا ولا في رواية واحدة»[١].

وزاد ﴿قدس سره﴾ وقـال: وكيف يمكن أن يكون محمد بن حفص كان يدور عليه الأمر، كما ذكـره الكشي، وكان يعرف بابـن العمري، مع أن محمد بن عثمان العمري هو الذي كان يتولى هذا الأمر، نحوا من خمسين سنة، وقد ذكر الشيخ- ﴿قدس سره﴾ – عدة روايات في عثمان بن سعيد، ومحمد بن عثمان، في كتاب الغيبة فراجع»[٢].

وقال (طاب ثراه): بل من البعيد جدا وجود رجلين يعرف كل منهما بالعمري، وكان كل منهما وكيل العسـكري ﴿عليه السلام﴾، ويكون لكل منهما ابن يسمى بمحمد ويكنى أبا جعفر، وكيل الناحية، ويدور عليه الأمر. على أن المسـتفاد من التوقيع، أن العمري، كان شخصا واحدا يصل إليه كل ما يحمل إلى الإمام ﴿عليه السلام﴾، فيوصله إليه، والله العالم بحقيقة الأمر[٣].

واسـتغرب (رضوان الله تعالى عليه) من موقف العلّامـة (طاب ثراه)، وقال بعدها مسـتغربا من الشـيخ: وأغرب من ذلك ما صدر من الشيخ ﴿قدس سره﴾ فإنه كما عرفت ذكر في كتاب الغيبة: محمد بن عثمان بن سعيد العمري وأباه، وذكر وكالتهما، ولم يتعرض لحفص ولا لابنه محمد، ومع ذلك قد ذكر في رجاله حفص بن عمرو العمري المعروف[٤].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

وختم (رضوان الله تعالى عليه) قائلا: والمتحصل مما ذكرنا؛ أنه لم يعلم وجود لحفص بن عمرو العمري، ولا لابنه، فضلا عن أن يكونا وكيلين. وأما ما في الكشي، فلابد من حمله على غلط النسخة بعد مخالفتها لما تسالم عليه الأصحاب، من أن الوكيل كان عثمان بن سعيد، وابنه محمد، وقد ذكر العلَّامة نفسه في ترجمة محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي، أن له كتاب الرجال كثير العلم إلا أن فيه أغلاطا كثيرة كما ذكر ذلك النجاشي أيضا»(١).

وكذا كان موقف العلَّامة التستري (طاب ثراه)، فقال: «قد عرفت ثمّة أنّ العمري هو (عثمان بن سعيد) وابن العمري ابنه (محمّد بن عثمان) وهما أوّل السفراء الأربعة، و(حفص) و(محمّد بن حفص) لم نقف عليهما في موضع آخر، وأنّ الكشّي لكثرة تحريفاته لا عبرة بما تفرّد به، وأنّ الظاهر أنّ الشيخ في الرجال استند في عنوانه إلى النسخة المحرّفة»(٢).

٥ محمد بن عمارة:

ليس في الرجال من يعلم انطباقه على الرجل في سندنا، نعم لا مانع من أن يكون هو محمد بن عمارة بن ذكوان، ولكن لا يمكن بحال اثبات أنه هو فضلا عن أن الثبوت لن يغني شيئا، فهو ممن لم يذكر بتوثيق في الرجال، ولا يعلم من سيرته شيء يفيد في المقام؛ ومحمد بن عمارة بن ذكوان هو الكلابي الجعفري البراد (البزاز) الكوفي، أبو شداد: مات سنة إحدى وسبعين (تسعين) ومائة وهو ابن ثلاث وثمانين سنة، من أصحاب الصادق عليه السلام(٣)، نعم هناك عنوان آخر ورد في بعض النسخ باسم محمد بن عمارة وفي النسخة القديمة باسم محمد بن عمار الذهلي الكوفي، هو من أصحاب الصادق عليه السلام، لكنه كحال سابقه إن لم يكن أضعف في انطباقه عليه(٤).

المحصلة: يصعب تحقق الوثوق حتى بمعونة الرواية اللاحقة.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) قاموس الرجال، التستري، ج٩، ص٢٣٢.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٩١ – ت٤٢٣٣.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٨٩ – ت٤٢١٤.

٣٨٠- ٢وَرَوَاهُ أَيْضاً عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ عِمْرَانَ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ(عليهما السلام)، قَالَ: «لَا يَكُونُ شَيْءٌ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ[1] إِلاَّ بِسَبْعٍ: بِقَضَاءٍ، وَقَدَرٍ، وَإِرَادَةٍ، وَمَشِيئَةٍ، وَكِتَابٍ، وَأَجَلٍ، وَإِذْنٍ، فَمَنْ زَعَمَ غَيْرَ هذَا، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللهِ، أو رَدَّ عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ».

تحقيق السند:

(ورواه) أي رواه علي بن إبراهيم بن هاشم القمي صاحب التفسير، ثقة من الثامنة كان حيا إلى سنة ٣٠٧هـ[2] (عن أبيه) إبراهيم بن هاشم الكوفي الذي نشر حديث الكوفيين بقم، حسن من السابعة[3]، (عن محمد بن خالد) البرقي الأب ثقة مع لينه، وروايته عن الضعفاء كثيرا، من صغار السادسة[4]، و(زكريا بن عمران)؛ مجهول يظهر من تتبع الأسناد أنه قمي يكنى بأبي يحيى، ويقرب كونه من الأشاعرة، وقد روى في المحاسن عن إدريس بن عبد الله وهو إدريس بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الاحوص، وبتتبعي للأشاعرة فإني لم أعثر لعمران بن عبد الله بن سعد من ابن يدعى زكريا، نعم أخوه آدم له ابن بهذا الاسم وقد وقع التصحيف في سند رواية فجاء مرة بزكريا بن عمران، وأخرى بزكريا بن آدم الثقة الاشعري.

المحصلة: سند الرواية مخدوش بجهالتنا بزكريا، ولا يغني السند السابق لترقيع سند هذه الرواية.

---

(١) في نسخة (في الأرض ولا في السماوات).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٣)، الصفحة (٢٥٨).

بَابُ الْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ

٣٨١- ١ - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «لَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلاَّ مَا شَاءَ اللهُ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضَى[١]».

قُلْتُ: مَا مَعْنى «شَاءَ»؟ قَالَ: «ابْتِدَاءُ الْفِعْلِ».

قُلْتُ: مَا مَعْنى «قَدَّرَ»؟ قَالَ: «تَقْدِيرُ الشَّيْءِ مِنْ طُولِهِ وَعَرْضِهِ[٢]».

قُلْتُ: مَا مَعْنى «قَضى»؟ قَالَ: «إِذَا قَضى أَمْضَاهُ، فَذلِكَ الَّذِي لَا مَرَدَّ لَهُ».

تحقيق السند:

(علي بن محمد بن عبد الله) هو سبط البرقي، وشيخ الكليني ابن بندار الثقة القمي ابن محمد ماجيلويه من الثامنة[٣]، عن (أحمد بن أبي عبد الله) هو البرقي الثقة صاحب المحاسن من السابعة توفي سنة ٢٧٤هـ[٤]، عن (أبيه) هو محمد بن خالد البرقي، ثقة مع بعض لين من صغار السادسة[٥]، عن (محمد بن سليمان الديلمي) بصري، ضعيف جدا عند النجاشي، وضعفه الشيخ مرتين، وفي الكتاب المنسوب لأحمد بن الحسين: ضعيف في الحديث ومرتفع المذهب (غال)، من السادسة[٦]، (علي بن إبراهيم الهاشمي)؛ لا يبعد كونه عنوانا مختلقا من الديلمي فلم نعثر في الخامسة من سند أو فهارس على رجل بهذا الاسم[٧].

المحصلة: السند ضعيف، لكن هذه الرواية رويت بسند آخر في المحاسن عن البرقي الأب عن يونس بن عبد الرحمن عن الرضا عليه السلام فيوثق بصدورها به.

(١) في نسخة (وقضى وقدر).

(٢) في نسخة + (قال).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث(٨)، الصفحة (١٥٨).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٣)، الصفحة (٢٥٨).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث(٨)، الصفحة (١٦١).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث(٢٢)، الصفحة (٢٢٥).

٣٨٢- ٢- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنْ أَبَانٍ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: شَاءَ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضى؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَأَحَبَّ؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: وَكَيْفَ شَاءَ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضى وَلَمْ يُحِبَّ؟! قَالَ: «هكَذَا خَرَجَ إِلَيْنَا».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم الثقة من الثامنة[١]، ومحمد بن عيسى: هو اليقطيني وهو ثقة ولا يمتنع رواية علي عنه كما قدمناه، من كبار السابعة[٢]، ويونس: هو ابن عبد الرحمن الثقة الجليل من أصحاب الإجماع، من صغار الخامسة ولد في حدود ١٢٤هـ وتوفي بعد المائة الثانية بقليل[٣]، وأبان: هو أبان بن عثمان الأحمر من أصحاب الإجماع من الخامسة، قال ابن حجر أنه توفي على رأس المائتين، ولعل متابعة أسناده تشير إلى كونه ممن توفي في العقد الثامن بعد المئة[٤].

وأبو بصير وإن كان مشتركا بين ليث بن البختري ويحيى بن القاسم، وكلاهما ثقة على الصحيح، لكن الأرجح انصرافها عند إطلاقها إلى يحيى الأسدي الثقة، الذي هو من أصحاب الأجماع أيضا توفي سنة ١٥٠هـ وهو من الرابعة[٥].

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٠٠)، الصفحة (٤٥٨).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦١)، الصفحة (٢٠٨).

المحصلة: معتبرة ظاهرا، ورواها في المحاسن بسنده عن أبيه عن النضر بن سويد، عن هشـام وعبيد بن زرارة، عن حمران، عن أبي عبـد الله عليه السلام قال (أي قال حمران): كنت أنا والطيار جالسـين فجـاء أبو بصير فأفرجنا له، فجلس بينـي وبين الطيار، فقال: في أي شيء أنتـم؟ فقلنا: كنا في الإرادة والمشـية والمحبة، فقال: أبو بصير: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: شـاء لهـم الكفر وأراده؟ فقـال: نعم، قلت: فأحب ذلـك ورضيه؟ فقال: لا، قلت شاء وأراد ما لم يحب ولم يرض؟ قال: هكذا أخرج إلينا.

٣٨٣- ٣- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ وَاصِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سِنَانٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ﴿ع﴾، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَمَرَ اللهُ وَلَمْ يَشَأْ، وَشَاءَ وَلَمْ يَأْمُرْ[١]؛ أَمَرَ إِبْلِيسَ أَنْ يَسْجُدَ لِآدَمَ، وَشَاءَ أَنْ لاَ يَسْجُدَ، وَلَوْ شَاءَ[٢] لَسَجَدَ، وَنَهى آدَمَ عَنْ أَكْلِ الشَّجَرَةِ، وَشَاءَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، وَلَوْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَأْكُلْ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم: هو الثقة المعروف صاحب التفسير قمي من الثامنة[٣]، وأبوه: هو إبراهيم بن هاشم وهو حسن الحال كما عليه المشهور قمي من السابعة[٤]، وعلي بن معبد: راو من السادسة لم يوثق[٥]، وواصل بن سليمان: مجهول، وعبد الله بن سنان: كوفي ثقة، من الخامسة[٦].

المحصلة: الرواية قاصر سندها عن اثبات صدورها.

---

(١) في نسخة (ولم يأمر وشاء).

(٢) في نسخة + (أن يسجد).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٧١)، الصفحة (٢٥٢).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٠)، الصفحة (١٧٣).

٣٨٤- ٤ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيِّ[١]؛ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً، عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ الْجُرْجَانِيِّ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ (عليه السلام)، قَالَ: «إِنَّ للهِ إِرَادَتَيْنِ وَمَشِيئَتَيْنِ: إِرَادَةَ حَتْمٍ، وَإِرَادَةَ عَزْمٍ، يَنْهى وَهُوَ يَشَاءُ، وَيَأْمُرُ وَهُوَ لَايَشَاءُ؛ أَوَ مَا رَأَيْتَ أَنَّهُ نَهى آدَمَ وَزَوْجَتَهُ أَنْ يَأْكُلَا مِنَ الشَّجَرَةِ وَشَاءَ ذلِكَ؟ وَلَوْ لَمْ يَشَأْ أَنْ يَأْكُلَا، لَمَا غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُمَا[٢] مَشِيئَةَ اللهِ تَعَالى، وَأَمَرَ إِبْرَاهِيمَ أَنْ يَذْبَحَ إِسْحَاقَ[٣]، وَلَمْ يَشَأْ أَنْ يَذْبَحَهُ وَلَوْ شَاءَ[٤]؛ لَمَا غَلَبَتْ مَشِيئَةُ إِبْرَاهِيمَ مَشِيئَةَ اللهِ تَعَالى».

تحقيق السند:

هذا السند هو عين السند في الحديث (٢٢٩) في هذا الجزء، وهو قاصر عن إثبات الصدور فليراجع في محله هناك.

---

(١) في نسخة (الهمذاني).

(٢) في نسخة (شهوتهما).

(٣) في بعض الحواشي (إسماعيل) وهو الموافق للاحاديث الكثيرة.

(٤) في نسخة + (أن يذبحه).

٣٨٥- ٥- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ: «شَاءَ وَأَرَادَ، وَلَمْ يُحِبَّ وَلَمْ يَرْضَ؛ شَاءَ أَنْ لَايَكُونَ شَيْءٌ إِلاَّ بِعِلْمِهِ، وَأَرَادَ مِثْلَ ذٰلِكَ، وَلَمْ يُحِبَّ أَنْ يُقَالَ: ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَلَمْ يَرْضَ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم: هو الثقة المعروف صاحب التفسير قمي من الثامنة[1]، وأبوه: هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال كما عليه المشهور، قمي من السابعة[2]، وعلي بن معبد: راو بغدادي من السادسة لم يوثق[3]، ودرست: واسطي من الخامسة لم يرد فيه توثيق، روى عنه البزنطي وابن أبي عمير فوثقه مرجع الطائفة وولده الكبر دام ظلهما، وروى في كتب الطاطري على قول فوثقه السيد الخوئي قدست نفسه وتبعناه في الجزء الأول، والفضيل بن يسار: بصري، كوفي الأصل، ثقة جليل القدر، توفي بين سنتي (١٤٥هـ - ١٤٨هـ)، من الرابعة.

مناقشة إشكال السيّد الأستاذ دام ظله في رواية الطاطري عن درست:

قال دام ظله في محضر بحثه وأنا حاضر: إن أصل رواية الطاطري عن درست محل إشكال وإن كان يظهر من الشيخ في الفهرست في ترجمة درست أنّه يروي كتابه بطريقين:

أحدهما: عن أحمد بن عمر بن كبيسة عن علي بن الحسن الطاطري عن درست.

والثاني: عن حميد عن ابن نهيك عنه.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٧١)، الصفحة (٢٥٢).

ولكن النجاشي الذي مرّ مراراً أنّه كان ينظر إلى كتاب الفهرست ذكر كلاماً يظهر منه أنّه بصدد تخطئة الشيخ في كلا السندين، حيث قال: (له كتاب يرويه جماعة منهم سعد بن محمّد الطاطري عم علي بن الحسن الطاطري ومنهم محمّد بن عمير، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا محمد بن غالب الصيرفي، قال: حدثنا علي بن الحسن الطاطري، قال: حدثنا عمي سعد بن محمّد أبو القاسم، قال: حدثنا درست بكتابه).

والنجاشي في إيراد هذا السند يشير إلى أن ما ورد في فهرست الشيخ من رواية علي بن الحسن الطاطري مباشرة عن درست خطأ، وإنّما يروي عنه بواسطة عمه سعد بن محمّد الطاطري.

ثمّ قال-النجاشي-(وأخبرنا محمد بن عثمان، قال: حدثنا جعفر ابن محمد، قال: حدثنا عبيد الله بن أحمد بن نهيك، قال: حدثنا محمد بن أبي عمير عن درست بكتابه).

وبهذا يشير إلى أن ما ذكره الشيخ من أن ابن نهيك يروي كتاب درست عنه مباشرة خطأ أيضاً، وإنّما يرويه عنه بواسطة محمّد بن أبي عمير.

وبهذا يظهر أن ما وقع في مواضع من كتاب موسى بن القاسم كما ورد في التهذيب من رواية علي بن الحسن الطاطري عن درست مباشرة في التهذيب (مج٥ ص١٣٩و٢٩٨ و٣٠٨و٣٣٧و٣٥١و٣٥٨) هذا إنما هو مثل ما ورد من رواية حسين بن سعيد عن زرعه وفضالة مباشرة، وهناك في العديد من الأسانيد توجد رواية حسين بن سعيد عن زرعه وعن فضاله مباشرة مع أن النجاشي صرح في ترجمة حسن بن سعيد أن الحسين كان يروي عن أخيه عنهما، ولم تكن روايته عنه مباشرة، وهذا كان معلوماً لديهم فكانوا يتسامحون، فلا بُدّ أن نحمل بقرينة ما ذكره النجاشي من أن علي بن حسن الطاطري إنما روى عن درست بواسطة عمه وأن هذه الأسانيد فيها واسطة محذوفة، فالنتيجة أنّه لا تثبت أصل رواية الطاطري عن درست مباشرة. انتهى كلامه دام ظله.

وأقول: في تحقيق رواية الطاطري عن درست.

أولا: الوضع الطبقي للطاطري، ودرست.

فأما الطاطري:

فهو كما نص النجاشي أستاذ الحسن بن محمد بن سماعة المتوفي ٢٦٣هـ ومنه أخذ المذهب (الوقف)، وقد روى عنه موسى بن القاسم (سابعة) وعلي ابن فضال (سابعة).

وروى هو بكثرة عن محمد بن أبي حمزة مقرونا بدرست، ومحمد بن أبي حمزة الثمالي من الخامسة.

فعلى هذا فإن الرجل من السادسة ممن تروي عنه السابعة، وهو يروي عن الخامسة.

وأما درست بن منصور:

فقد روى عن جمع من الرابعة كمحمد بن مسلم(ت١٥٠)، وزرارة (ت١٤٨)، والفضيل بن يسار(ت نحو ١٤٦هـ)، وجمع من الخامسة كعبد الله بن سنان (ت نحو ١٨٠هـ) وليس (٢٠٠هـ) كما في هدية العارفين، وعبد الله بن مسكان (ت نحو١٨٦هـ)، وجميل (ت بعد ١٨٠هـ).

وقد روت عن درست بن منصور معاريف السادسة كابن أبي عمير (ت٢١٧هـ)، والبزنطي(ت٢٢١هـ)، والحسن بن علي وليس هو ابن فضال في أسناد درست بل الوشاء الذي هو من السادسة أيضا، وكذلك روى عنه من السادسة إسماعيل بن مهران، وعبيد الله الدهقان، وروى عنه أيضا بعض الخامسة كالنضر بن سويد، ويونس الذي هو من صغارها؛ فإنه ممن ولد نحو(١٢٤هـ)، نعم هناك شذوذ في رواية اليقطيني عنه وهو من كبار السابعة على الصحيح، وهذا الشذوذ يظهر أنه حدث من جراء سقوط الواسطة بين اليقطيني ودرست، وهو أما يونس بن عبد الرحمن، أو الدهقان، والشذوذ الآخر هو رواية عبد الله بن بكير والذي هو من كبار الخامسة، لكن تفرد وغرابة السند يسد الإعتماد عليه في المقايسة بالطبقة.

وقد أدرك درست الصادق والكاظم (عليهما السلام)، فهو بعد كل هذا من الخامسة بلا ريب، والمحصلة: إن الوضع الطبقي للرجلين هو وضع الأستاذ والتلميذ، وبعبارة أدق: إن الوضع الطبقي للرجلين لا يمنع من إمكان رواية الطاطري عن درست، وإذا وجد سند فيه أحدهما عن الآخر فإن الظاهر فيه عدم الاحتياج لواسطة.

ثانيا: رواية الطاطري عن درست في بطون الأسناد

يرد الطاطري بعناوين عدة في بطون الأسناد، فتارة يسمى: علي بن الحسن الجرمي، علي بن الحسن الطاطري، علي الجرمي، علي الطاطري، الجرمي، الطاطري، علي (يحتمل الاشتراك مع غيره فيه، ولكن الأصح انصرافه إليه).

وقد روى بهذه العناوين قرابة ٢٠ سندا عن درست، بالمباشرة، ولم يرد مرة واحدة أن روى عنه بواسطة، فالمحصلة: إن العنعنة في نحو عشرين رواية ظاهرة في المباشرة، ولا يوجد من الأسناد ما يشير إلى توسط أحد بينهما.

ثالثا: في تنبيه النجاشي إلى أخطاء الفهرست

في منتصف العشرينات من عمره، وعند قدومه بغداد، ألّفَ الشيخ فهرسته، وكان قد اعتمد على ما توفر من مصادر معروفة في الفهرسة، كفهرست الصدوق، وابن الوليد، وابن بطة، وسعد وغيرها، وكان النجاشي آنذاك في نهاية الثلاثينات من عمره، (الفارق ١٣ سنة)، وكانت محط نظره، وفي متناول يده، مكتبة لم يكن لها نظير آنذاك وهي مكتبة أستاذه الخصيص به (السيد المرتضى) (رضوان الله تعالى عليه) ويظهر من مقدمة النجاشي أنه (رضوان الله تعالى عليه) هو السيّد الذي أمره بتأليف كتابه المشتهر برجال النجاشي، كما حققته في محله، وقد حدس الكثير أن النجاشي كان قد ألفه للإشارة إلى أغلاط الفهرست، ولكن ما هي تلك الأغلاط التي دعت النجاشي للتأليف؟

والإجابة تظهر مباشرة بالاطلاع على الكتابين ومتابعة الفروقات، فتجد أن الشيخ مع أنه ذكر في مقدمته أنه ألزم نفسه بذكر التعديل والتجريح، وقال أنه **(لابد)** أن يشير إلى التضعيف والتوثيق، لكن فهرسته يكاد يكون فقيرا جدا في الجرح والتعديل،

وكانت تلك اللابدية التي ذكرها غريبة عن كتابه ﵀، فلم يذكر توثيقا لأجلاء الطائفة، ومشاهير الرواة، فضلا عن غيرهم من الثقات الآخرين، حتى أتى فهرست النجاشي ووثق مئات الرواة ممن لم يوثقهم الشيخ، ولم يذكرهم بمدح أو ذم أو ذكر ذما فيهم، ولعل النجاشي أنقذنا بفهرسته، ولو بقينا على فهرست الشيخ لندر أن تصح رواية، فقد انفرد النجاشي بتوثيق معظم الرواة، بينما لم ينفرد الشيخ إلا في عدد ضئيل جدا جدا في قباله، لعلي لا أبالغ أن أقول: إنه لا يتجاوز اصابع اليدين، ومن باب المثال فقد انفرد النجاشي بتوثيق:

(بريد بن معاوية العجلي، جميل بن دراج، جميل بن صالح، عبد الله ابن أبي يعفور، عبد الرحمن بن أبي نجران، عبد الرحمن بن الحجاج، صفوان بن مهران، أحمد الحلبي، ثعلبة بن ميمون، حفص بن البختري، ربعي بن عبد الله، زرعة، سماعة بن مهران، زكريا بن آدم الأشعري، زياد بن سوقة، سالم الحناط، سعد بن سعد الاشعري، سعيد بن جناح، سعيد الأعرج، سليم مولى طربال، سليمان بن داود المنقري، سويد بن مسلم، سيف بن سليمان التمار، سليمان بن داود المنقري، الحسن بن علي بقاح، الحسن بن علي بن النعمان، الحسن بن متيل، الحسن بن موسى الخشاب، ابن أبي سعيد المكاري، الحسين بن عثمان الأحمسي، الحسين بن نعيم الصحاف، الحسين بن علوان، الحكم بن حكيم، حماد بن أبي طلحة، داود بن الحصين، داود بن سرحان، شهاب بن عبد ربه، صباح الحذاء، ظريف بن ناصح، عاصم بن حميد، عباد بن صهيب، العباس بن عامر القصباني، العباس بن موسى الوراق، عبيس بن هاشم (عباس)، جعفر بن أحمد بن أيوب، الحارث بن مغيرة النصري، حديد بن حكيم، حذيفة بن منصور، الحسين اللؤلؤي، الحسن بن ظريف، الحسن بن عطية، الحسن بن زياد العطار، إبراهيم بن عمر اليماني، أحمد بن عائذ الحلال، أحمد بن النضر الخزاز، إدريس بن عبد الله الاشعري، إسحاق بن جرير، إسماعيل بن همام، بكر بن محمد الازدي، جعفر بن إبراهيم الجعفري، إبراهيم بن مهزم الأسدي، حبيب الخثعمي، ابن المغيرة الكوفي الحسن بن علي، سالم بن مكرم، عبد الكريم بن عمرو بن صالح، عبد الصمد بن بشير، عبد الله بن جعفر الحميري، عبد الله بن عامر

الاشـعري،.. وغيرهم أكثـر ممن ذكرنا)، بـل أن ٩٠٪ من الموثقـين بتوثيق خاص ممن ذكرهم الشـيخ والنجاشي قد اختص الأخير بتوثيقهم ﵀ وجزاه عن الإسـلام خيرا، ولولاه ﵀ لما عرفت ما آل إليه حالنا.

ولعل مجموعة من هؤلاء رحمهم الله وثقهم النجاشي مكررا بقوله (ثقة، ثقة) وتجد أن منهم من ذمه الشـيخ كسالم بن مكرم، وعبد الكريم بن عمرو، وغيرهم ممن لا تحضرني أسماؤهم.

ومن هذا يظهر أن النجاشي وثق كثيرا من الرواة الذين ذكرهم الشيخ وأهمل حالهم، أو نسـب إليهم الوقف والفطحية، وعلى كل تقدير فإن النجاشي، كان قد فارق الشـيخ في الأمور التالية:

١. التوثيق، وهو في مئات الموارد.

٢. النسب وذكر البيوتات.

٣. نقل أقوالا لأحمد وأبيه رحمهما الله.

أما ما ادعاه السـيّد الأسـتاذ حفظه الله، من أن النجاشي كان قد نبه إلى غلط السـند، فليـس واضحا، إذ النجـاشي كان ينقل طريقـه إلى الكتب عن طريق الفهارسـت التي وصلته، والشـيخ كذلك، ولعل المتابع لأسناد النجاشي والشيخ يجد أن العلمين لا تخلو أسـنادهما في فهرسـتيهما من السـقط والاضطراب في مواضع عدة تجدها تتكرر بشكل ظاهر مما استخرجاه من بعض الفهارس كفهرس ابن بطة مثلا.

وجـل مـا أراد النجاشي التنبيه عليـه من أغلاط هو ما ذكرنـاه، وهو يكون واضحا بالمقارنة ورؤية الاختلاف بين الكتابين، أما طريق السـند فليس فيه تلك الإشـارة، ولو كان النجاشي أراد أن يشير لأشار بعبارة واضحة، كما نقل عن السورائي أن الحسين بن سـعيد لم يدرك فضالة، أو أن حريزا لم يرو عن الصادق ﵇ ونحو ذلك من الإشـارات التـي يكررهـا النجاشي مرات عدة بشـكل مباشر في كتابه، لا أنه إن ذكر سـندا مختلفا،

فنقول إنه إشارة!!

رابعا: في حجية التسلسل السندي

إن ظهور الرواية يبدأ من أول كلمة في السند إلى آخر كلمة في المتن. فعلى سبيل المثال في الرواية التي يرويها محمد بن يعقوب عن شيخه العطار الثقة عن شيخه الأشعري الثقة عن ابن محبوب الثقة عن علي بن رئاب الثقة عن زرارة الثقة عن الباقر ﴿عليه السلام﴾، تبدأ حجية إخبار الكليني من أول كلمة وهي (عن محمد بن يحيى) إلى آخر الرواية. وتبدأ حجية قول محمد بن يحيى العطار من قوله (عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري) إلى آخر الرواية وهكذا، لكن تلك الحجية لا تتنامى ولا تتعاظم بتعدد أفراد الرواة في السند الواحد لأن حجية الراوي الثاني تكون في طول حجية الراوي الأول وهكذا الثالث ومن بعده، فتندك فيها ولا تضاف إليها، على عكس حال تعدد الرواة في العرض فإنها قد تصل من مرحلة قول الثقة الواحد إلى مرحلة التواتر الذي يفيد قطعا؛ مما يؤهله للحجية بنفسه وبذاته، على القول بأن حجية القطع من ذاتياته خلافا لخبر الثقة أو الخبر الموثوق الذي يكتسب الحجية بغيره.

وعلى هذا: فإن الرواية السابقة تخبرنا بظن مكتسب الحجية، وبحسب الظاهر: إن الكليني حكاها عن العطار، وأن العطار حكاها عن الأشعري، وهو عن السراد والأخير عن ابن رئاب، وهو عن زرارة، وهو عن الإمام الرضا ﴿عليه السلام﴾.

ثبوت التسلسل السندي مقرون بصحة السند:

أما في الرواية التي يرويها الكليني عن العدة عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي عن أبي سمينة عن ابن سنان عن المفضل بن عمر عن الصادق ﴿عليه السلام﴾، فإننا نملك الحجة على أن الكليني قد أخبر عن عدة من مشايخه، ونملك الحجة على أن عدة من مشايخه أخبرهم البرقي، وكذا نملك الحجة على أن أبا سمينة أخبر البرقي، لكننا لا نملك حجة على أن محمد بن علي (أبو سمينة) قد اخبره ابن سنان بذلك، ولا نملك حجة عن حكاية ابن سنان عن المفضل، ولا هو عن الصادق ﴿عليه السلام﴾؛ لعدم وثاقتنا بما ينقله أبو سمينة

من كلام سواء كان سند رواية أو متن رواية.

المحطـة الأخـيرة: ومن كل هـذا يظهر أنه لا خـلاف في أن هناك تعارضا بين سـند النجاشي المزبور، من جهة، وبين سـند الشـيخ في الفهرست، وأسناد الروايات في كتب الحديث، من جهة أخرى.

ولكن هل يقوى سند النجاشي المزبور على معارضة أكثر من عشرين ظاهر وحجة، وأن يكـون حاكما عليهـا كلها بالخطأ، من بـاب حاكمية قول الرجـالي على الموجود في الأسناد، أم أنه لا يقوى على ذلك؟

مناقشة في حجية سند النجاشي

قـال النجـاشي: (أخبرنا الحسـين بن عبيـد الله، قـال: حدثنا أحمد بـن جعفر، قال: حدثنـا حميد بن زياد، قال: حدثنا محمد بن غالب الصيرفي، قال: حدثنا علي بن الحسـن الطاطري، قال: حدثنا عمي سعد بن محمّد أبو القاسم، قال: حدثنا درست).

والحسـين هو الغضائري الأب(ت ٤١١هـ) شـيخ الطائفة في وقته، ممن لا يشـق له غبـار، وأما احمد بن جعفر فهـو البزوفري، وهو لم يوثق، عن محمـد بن غالب، وهو لا يعـرف بشيء، ولم يذكروه، ولعله يرد في سـند أو سـندين فحسـب، وهنـا فهل نمتلك الحجـة على أن محمد بن غالب حدثه الطاطري؟ وهل نمتلك الحجة أن محمد بن غالب حدث البزوفري؟ ومن باب أولى فإننا والنجاشي بحسب هذا الأسناد لا نمتلك الحجة على صحة هذا التسلسل السندي.

في نفس الوقت الذي نمتلك فيه حججا مسـتفيضة في عنعنات ظاهر في الملاقاة بين الطاطري ودرست، فكيف يمكن أن نرفع أيدنيا عن حجة باللاحجة؟!!

فالحجة ماضية في ثبوت رواية الطاطري عن درست بلا إشكال يمنعها من المضي.

المحصلة: لا وثوق متحصل من هذا السند لمكان علي بن معبد.

٣٨٦ - ٦ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَد ابْنِ أَبِي نَصْرٍ[1]، قَالَ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: «قَالَ اللهُ يَا[2] ابْنَ آدَمَ، بِمَشِيئَتِي كُنْتَ أَنْتَ الَّذِي تَشَاءُ لِنَفْسِكَ مَا تَشَاءُ، وَبِقُوَّتِي أَدَّيْتَ فَرَائِضِي، وَبِنِعْمَتِي قَوِيتَ عَلَى مَعْصِيَتِي، جَعَلْتُكَ سَمِيعاً بَصِيراً قَوِيّاً ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ وَذَاكَ[3] أَنِّي أَوْلَى بِحَسَنَاتِكَ مِنْكَ، وَأَنْتَ أَوْلَى بِسَيِّئَاتِكَ مِنِّي، وَذَاكَ[4] أَنَّنِي[5] لَا أُسْأَلُ عَمَّا أَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى: هو العطار القمي الثقة، شيخ الكليني، توفي قرابة سنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[6]، وأحمد بن محمد: فهو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، فهو وإنْ كان مشتركا بين ثقتين، البرقي والأشعري، ولكن الأقوى كونه هنا الأشعري القمي الثقة، وترجيح كونه الأشعري للإطلاق في هذا الاسم، توفي بعد سنة ٢٧٤هـ، من السابعة[7]، وأحمد بن محمد بن أبي نصر: هو البزنطي الثقة المشهور، من أعاظم السادسة، كوفي توفي سنة ٢٢١هـ وليس ٢٢٤هـ[8] على الأرجح.

المحصلة: السند صحيح عال قريب، وهو من الثلاثيات إلى المعصوم عليه السلام.

---

(١) في نسخة (محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر) وهو غلط بلا ريب، وفي نسخ عديدة (محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن احمد بن محمد بن ابي نصر) وهو الصحيح.

(٢) ليست (يا) موجودة في النسخ الخطية.

(٣) في بعض النسخ (ذلك).

(٤) في بعض النسخ (ذلك).

(٥) في بعض النسخ (أني).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٨) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٨)، الصفحة (٥٨١).

بَابُ الِابْتِلَاءِ وَالِاخْتِبَارِ

٣٨٧- ١ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «مَا مِنْ قَبْضٍ وَلَا بَسْطٍ[١] إِلاَّ وَلِلّهِ فِيهِ مَشِيئَةٌ وَقَضَاءٌ وَابْتِلَاءٌ[٢]».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم الثقة من الثامنة[٣]، ومحمد بن عيسى: هو اليقطيني وهو ثقة ولا يمتنع رواية علي عنه كما قدمناه، من كبار السابعة[٤]، ويونس: هو ابن عبد الرحمن الثقة الجليل من أصحاب الإجماع[٥]، وهذه من السلاسل المتكررة بكثرة في الكافي وغيره من كتب الحديث، وفيها كلام تطرقنا له في محله[٦]، وحمزة بن محمد الطيار من الخامسة لم يوثق[٧].

المحصلة: سند الرواية قاصر بجهالتنا بابن الطيار، وقال المجلسي قدس سره بحسنه[٨].

---

(١) في نسخة (ما من قبض وبسط).

(٢) في نسخة (وابتلاء وقضاء).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٣٠).

(٦) مرت في الجزء الثاني الحديث (٣٩).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٥)، الصفحة (٦٠٣).

(٨) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٦٤.

٣٨٨- ٢- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِـدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله (عليه السلام)، قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ فِيهِ قَبْضٌ أو بَسْطٌ مِمَّا أَمَرَ اللهُ بِهِ أو نَهى عَنْهُ إِلاَّ وَفِيهِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ ابْتِلاَءٌ وَقَضَاءٌ».

تحقيق السند:

العـدة وفيها من هو ثقة[١]، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي: صاحب المحاسن، قمي من السابعة، ثقة، توفي سنة ٢٧٤ هـ على الأقوى[٢]، عن أبيه: وهو محمد بن خالد البرقي من صغار السادسة[٣] وهو ممن يوثق به على ما فيه من بعض اللين، وفضالة بن أيوب: عربي صميم سكن الأهواز، وثقه العلمان[٤]، وحمزة بن محمد الطيار: لم يوثق من الخامسة[٥].

المحصلة: سند الرواية قاصر كسابقتها، وايضا وصفها المجلسي بالحسن[٦].

---

(١) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٣)، الصفحة (٢٥٨).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٢)، الصفحة (٤١٨).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٥)، الصفحة (٦٠٣).

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٦٥.

بَابُ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ

٣٨٩- ١ - مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ السَّعَادَةَ وَالشَّقَاءَ [1] قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقَهُ، فَمَنْ خَلَقَهُ اللهُ سَعِيداً، لَمْ يُبْغِضْهُ أَبَداً، وَإِنْ عَمِلَ شَرّاً، أَبْغَضَ عَمَلَهُ وَلَمْ يُبْغِضْهُ، وَإِنْ كَانَ شَقِيّاً، لَمْ يُحِبَّهُ أَبَداً، وَإِنْ عَمِلَ صَالِحاً، أَحَبَّ عَمَلَهُ وَأَبْغَضَهُ؛ لِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ، فَإِذَا أَحَبَّ اللهُ شَيْئاً، لَمْ يُبْغِضْهُ أَبَداً، وَإِذَا أَبْغَضَ [2] شَيْئاً، لَمْ يُحِبَّهُ أَبَداً».

تحقيق السند:

أما محمد بن إسماعيل فهو شيخ الكليني النيشابوري من الثامنة، تلميذ الفضل الذي اعتمدنا قبول رواياته[3]، والفضل بن شاذان: الثقة المعروف من السابعة والذي توفي عند هروبه من نيشابور قرابة سنة ٢٥٩هـ عندما هاجمها الصفاريون وقضوا على الدولة الطاهرية هناك[4]، وصفوان بن يحيى: غني عن التعريف من السادسة من أشهر رواة الكوفة وأبرزهم كان بياعا للسابري توفي سنة ٢١٠هـ[5]، ومنصور بن حازم هو الثقة العين، كوفي من الخامسة[6]،وهذه سلسلة سندية متكررة فليلاحظ.

المحصلة: سند الرواية معتبر.

---

(١) في نسخة (الشقاوة).

(٢) في نسخة + (الله).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٨٤).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٩١).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٨)، الصفحة (٢٤٤).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٨٢)، الصفحة (٢٨٩).

٣٩٠- ٢- عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ، عَنْ شُعَيْبِ الْعَقَرْقُوفِيِّ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: كُنْتُ بَيْنَ يَدَيْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام جَالِساً وَقَدْ سَأَلَهُ سَائِلٌ، فَقَالَ: جُعِلْتُ فِدَاكَ يَا ابْنَ رَسُولِ الله، مِنْ أَيْنَ لَحِقَ الشَّقَاءُ أَهْلَ الْمَعْصِيَةِ حَتّى حَكَمَ الله(١) لَهُمْ فِي عِلْمِهِ بِالْعَذَابِ عَلى عَمَلِهِمْ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: «أَيُّهَا السَّائِلُ، حُكْمُ الله عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقُومُ لَهُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ بِحَقِّهِ، فَلَمَّا حَكَمَ بِذلِكَ، وَهَبَ لِأَهْلِ مَحَبَّتِهِ الْقُوَّةَ عَلى مَعْرِفَتِهِ، وَوَضَعَ عَنْهُمْ ثِقَلَ الْعَمَلِ بِحَقِيقَةِ مَا هُمْ أَهْلُهُ، وَوَهَبَ لِأَهْلِ الْمَعْصِيَةِ الْقُوَّةَ عَلى مَعْصِيَتِهِمْ(٢)؛ لِسَبْقِ عِلْمِهِ فِيهِمْ، وَمَنَعَهُمْ إِطَاقَةَ الْقَبُولِ مِنْهُ، فَوَاقَعُوا مَا سَبَقَ لَهُمْ فِي عِلْمِهِ، وَلَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَأْتُوا حَالاً تُنْجِيهِمْ(٣) مِنْ عَذَابِهِ؛ لِأَنَّ عِلْمَهُ أَوْلى بِحَقِيقَةِ التَّصْدِيقِ وَهُوَ مَعْنى «شَاءَ مَا شَاءَ» وَهُوَ سِرُّهُ».

تحقيق السند:

علي بن محمد: مشترك بين ثقتين، والأرجح كونه علان خال الكليني للإطلاق، وإنْ لم يكن هو الأشهر عند أصحابنا، لكنه الأشهر عند أهل الري، وعند إطلاق الكليني له، بل تتبع الأسناد يشير إلى أنّ الكليني يذكر خاله بلفظ الإطلاق، ويذكر ابن ماجيلويه بندار بالتقييد، وعلان رازي ثقة من الثامنة(٤)، وشعيب العقرقوفي: ثقة من الخامسة، وهو ابن أخت يحيى بن أبي القاسم المكنى بأبي بصير(٥)، وأبو بصير هنا: هو يحيى بن أبي القاسم الأسدي ثقة من الرابعة(٦).

المحصلة: السند مرسل.

---

(١) في نسخة - (الله).

(٢) في نسخة (معصيته).

(٣) في نسخة (تنجينهم).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٣).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٧)، الصفحة (٥٧٨).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦١)، الصفحة (٢٠٨).

٣٩١- ٣- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَـنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُـوَيْدٍ، عَـنْ يَحْيَى بْنِ عِمْـرَانَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ[١] عُثْمَانَ، عَنْ عَـلِيِّ بْنِ حَنْظَلَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، أَنَّهُ قَالَ: «يُسْـلَكُ بِالسَّـعِيدِ فِي طَرِيقِ الْأَشْـقِيَاءِ حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ: مَا أَشْـبَهَهُ بِهِمْ، بَلْ هُوَ مِنْهُمْ! ثُمَّ يَتَدَارَكُهُ السَّـعَادَةُ. وَقَدْ يُسْلَكُ بِالشَّـقِيِّ طَرِيقَ السُّعَدَاءِ حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ: مَا أَشْـبَهَهُ بِهِمْ، بَلْ هُوَ مِنْهُمْ! ثُمَّ يَتَدَارَكُهُ[٢] الشَّقَاءُ؛ إِنَّ مَنْ كَتَبَهُ اللهُ سَعِيداً وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلاَّ فُوَاقُ نَاقَةٍ خَتَمَ لَهُ بِالسَّعَادَةِ».

تحقيق السند:

العدة وفيها ثقة[٣]، عن أحمد بن محمد بن خالد: هو البرقي الثقة صاحب المحاسن[٤]، عـن أبيه محمـد البرقي: ثقة مع بعض لين[٥]، عن النضر بن سـويد: ثقة كوفي من صغار الخامسة على الصحيح[٦]، عن يحيى بن عمران الحلبي: هو الكوفي الثقة، من الخامسة[٧]، وسيأتي الكلام في المعلى بن عثمان أبي عثمان الأحول الثقة، وأما علي بن حنظلة فهو كوفي من الرابعة وصفه الإمام عليه السلام بالورع[٨].

٥ معلى بن عثمان:

هـو أبو عثمان الأحول، قيل: إن اسـم أبيـه زيد، وقيل: عثمان، وهـو على كل تقدير

(١) في معظم النسخ (معلى أبي عثمان).
(٢) في نسخة (تتداركه).
(٣) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).
(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).
(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٣)، الصفحة (٢٥٨).
(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٨).
(٧) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٤)، الصفحة (٢٦٠).
(٨) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٣٩)، الصفحة (٦١٠).

كوفي ثقة من الخامسة، روى كتاب معلى بن خنيس المتوفى ١٣٣هـ وروى عنه صفوان المتوفى سنة ٢١٠هـ.

قال النجاشي: «معلى بن عثمان، أبو عثمان، وقيل: ابن زيد الأحول: كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب. أخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي، قال: حدثنا بكر بن جناح، قال: حدثنا محمد بن زياد، عن معلى»[1].

وقال النجاشي في باب الكنى: «أبو عثمان الأحول، الحسين، عن ابن حمزة، عن ابن بطة، عن البرقي، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن أبي عثمان بكتابه»[2].

وقال الطوسي في الفهرست: «معلى أبو عثمان الأحول، عن معلى بن خنيس له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي جعفر بن بابويه، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن صفوان، عن المعلى أبي عثمان، عن معلى بن خنيس»[3]. وفي الفهرست أيضا في باب الكنى قال: «أبو عثمان الأحول، له كتاب، روينا بهذا الأسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عنه»[4].

ويظهر الاتحاد من اتحاد الطريق، وتكرره في الاسماء والكنى ليس كافيا للقول بالتغاير، وإنْ ذكر الشيخ التزامه بعدم التكرار، لكن ليس ذلك مما استطاع الالتزام به قدست نفسه.

وقال أيضا في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام: «المعلى بن عثمان، أبو عثمان الأحول الكوفي»[5]. ولعل العنوان الآخر الذي عده فيهم أيضا راجع إليه، وهو (المعلى بن زيد الكوفي).

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤١٧ – ت١١١٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٤٥٨ – ت١٢٤٨.

(٣) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٤٦ – ت٧٣٣.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٧٥ – ت٨٦٥.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٤٩ – ت٣٤٧٦.

قال بعضهم: ذكر النجاشي في ترجمة معلى بن خنيس: ٤١٧، الرقم: ٨١٤، أن راوي كتابه هو أبو عثمان معلى بن زيد الأحول، وذكر في المعلى بن عثمان قول بأنه ابن زيد الأحول، ولكن ظاهر الشيخ أن معلى بن زيد مغاير لمعلى بن عثمان، فإنه ذكر في الرجال كلا منهما مستقلا، بل ظاهر النجاشي أيضا في كلامه الآتي عدم ارتضائه هذا القول، فإنه قال: (معلى بن عثمان أبو عثمان، وقيل: ابن زيد)، فيظهر منه أن المختار عنده أن معلى هو ابن عثمان، وقد قال قائل بأنه ابن زيد، وبين كلامي النجاشي تهافت ظاهر.

أقول: هذا ليس بشيء، وفيه:

أولا: إن عدَّ الشيخ الاسمين في الرجال ليس دليلا على التعدد، فإن الشيخ قد كرر مثل هذا في كثير من المواضع، وهي لا تخفى على المتابع.

ثانيا: ليس في كلام النجاشي تهافت في البين، فإنه ذكر أن الرجل اسمه معلى بن عثمان وقيل: أنه معلى بن زيد، بتقريب: أن كنيته هي أبو عثمان، ووضع السند المدرج المأخوذ من كتب الفهارس من دون تغيير؛ فوضع في ترجمة المعلى بن خنيس ما وجده في كتبهم، ونقل ما في ترجمته ما اخذه من كتبهم، وأشار إلى الاتحاد وإن اختلفوا في أن معلى هل هو ابن عثمان أو ابن زيد وكنيته أبو عثمان.

المحصلة: الرواية معتبرة السند ولا غبار عليها، ووصفها المجلسي بالجهالة!! [1].

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٧٠.

بَابُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ

٣٩٢- ١ - عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَـا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّـدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْـنِ مَحْبُوبٍ وَعَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: سَـمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ مِمَّا أَوْحَى اللهُ إِلى مُوسـى[1] عليه السلام، وَأَنْـزَلَ عَلَيْهِ فِي التَّـوْرَاةِ: أَنِّي أَنَا اللهُ لاَ إِلهَ إِلاَّ أَنَا، خَلَقْتُ الْخَلْقَ، وَخَلَقْـتُ الْخَيْرَ، وَأَجْرَيْتُهُ عَـلى يَدَيْ مَنْ أُحِبُّ، فَطُوبى لِمَنْ أَجْرَيْتُـهُ عَلى يَدَيْهِ، وَأَنَا اللهُ لَا إِلـهَ إِلاَّ أَنَـا، خَلَقْتُ الْخَلْقَ، وَخَلَقْتُ الشَّرَّ، وَأَجْرَيْتُهُ عَلى يَـدَيْ مَنْ أُرِيدُهُ، فَوَيْلٌ لِمَنْ أَجْرَيْتُهُ عَلى يَدَيْهِ».

تحقيق السند:

العـدة مـن الأصحاب وهم مجموعة من مشـايخه رحمهم الله من أهـل الثامنة، وهذا النقـل ممـا يحصل الوثوق به كـما قدمناه[2]، وأحمد بـن محمد بن خالد: هـو البرقي الثقة صاحب المحاسن، توفي سنة ٢٧٤هـ على الأرجح وهو من السابعة[3]، وقد نقلها البرقي عن اثنين من مشـايخه من السادسـة: ابن محبوب، وهو الحسـن بن محبوب السراد الثقة الكوفي المعروف توفي سـنة ٢٢٤هـ من أعلام السادسـة[4]، وعلي بن الحكم، كوفي، ثقة معروف من السادسـة[5]، وقد نقلها الاثنان عن شـيخهم من الخامسة معاوية بن وهب وهو البجلي الثقة كوفي أصحاب الصادق عليه السلام[6].

المحصلة: الحديث صحيح السند.

---

(١) في نسخة (موسى بن عمران).

(٢) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٨).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٥٧)، الصفحة (١٩٢).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٥)، الصفحة (٢٣٦).

٣٩٣- ٢- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَـنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَـنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ فِي بَعْضِ مَـا أَنْزَلَ اللهُ مِنْ[١] كُتُبِهِ: أَنِّي أَنَا اللهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ أَنَا، خَلَقْتُ الْخَيْرَ، وَخَلَقْتُ الشَّرَّ، فَطُوبى لِمَـنْ أَجْرَيْتُ عَلى يَدَيْهِ الْخَيْرَ، وَوَيْلٌ لِمَنْ أَجْرَيْتُ عَلى يَدَيْهِ الشَّرَّ، وَوَيْلٌ لِمَنْ يَقُولُ: كَيْفَ ذَا؟ وَكَيْفَ ذَا[٢]؟».

تحقيق السند:

العـدة وفيها ثقة[٣]، عن (أحمد بن محمـد)، وأحمد هنا وإن كان الإطلاق فيه ينصرف إلى الأشـعري الثقة، لكن الصحيح فيه هنا انصرافـه إلى ابن خالد البرقي الثقة صاحب المحاسن[٤] بدلالة روايته عن أبيه، ولو قيل: إن الأشعري أيضا ممن يروي عن أبيه، قلنا: إن أسـناد أحمد بن محمد عن أبيه مطلقها ينصرف إلى البرقي الابن وأبيه، هذا فضلا عن أن الأب هنا هو ممن يروي عن ابن أبي عمير فيكون منصرفا إلى البرقي الأب، وليس إلى محمد بن عيسى الأشعري، وإن كان كلا منهما ممن يروي عنه، ويؤكد كل هذا أن البرقي صاحب المحاسن رواها في المحاسن عن أبيه عن ابن أبي عمير.

والنكتة في الانصراف هي:

إنـه قـد يكون الاسـم مطلقا منصرفا إلى رجـل في الطبقة، لكن الاسـم بإطلاقه مع قرنه بآخر يروي عنه أو بالعكس قد يغيّر الانصراف الأول كله، فمثلا لو قال الكليني: (عـلي عن سـهل) فالمنصرف من (عـلي) هنا خاله علان، بخلاف ما لـو قال: (علي عن

---

(١) في نسخة (في).

(٢) في نسخة (كيف هذا).

(٣) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

أبيــه) فالمنصرف إليه هو ابن إبراهيم، ومثله لو قــال: (أحمد بن محمد عن محمد بن علي) فإن المنصرف إليه هو البرقي في روايته عن أبي سـمينة، مع أن أحمد بن محمد في السـابعة مما ينصرف في السـابعة إلى الأشـعري وليس البرقي، ونظيره أيضا أنه لو ورد في الطبقة السـابعة اسم (محمد) فإن اشهرهم من مشايخ مشايخ الكليني هو محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب، ولكن لو قرن بعلي قبله أو بيونس بعده؛ لكان المنصرف من (محمد) المطلق في هذه الحالة هو محمد بن عيسـى بن عبيد اليقطيني، وكذا في اسـم (الحسن بن علي) في السادسـة فهو منصرف إلى ابن فضـال، لكن لو قرن بمعلى بن محمـد فإن المنصرف منه حينئذٍ هو الوشاء، فليتفت إلى هذا وأهميته في تحديد المراد من الرواة.

و(عــن أبيــه) محمد البرقي، ثقــة مع بعض لـين[1]، وعلى كل تقدير فإن كان السـند أحمد بن محمد بن عيسـى عن أبيه فهما ثقتـان، وإن كان البرقي عن أبيه فهما ثقتان أيضا، فالوثوق متحصل على كل تقدير.

وتتمــة السـند أن أبــاه روى عن ابــن أبي عمير: وهو محمـد بن زياد بياع السـابري البغـدادي الثقة المعروف، توفي سـنة ٢١٧هـ، من السادسـة[2]، ومحمـد بن حكيم وهو الخثعمـي الممـدوح، كوفي مـن الخامسـة[3]، ومحمد بن مسـلم، الكوفي، الثقـة، الذائع الصيت، توفي سنة ١٥٠هـ أو نحوها وهو من الرابعة[4].

المحصلة: السند معتبر.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٣)، الصفحة (٢٥٨).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٧)، الصفحة (٦٧٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٤٢).

٣٩٤- ٣- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ يُونُسَ، عَنْ بَكَّارِ بْنِ كَرْدَمٍ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْأَنْصَارِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﷺ، قَالَ: «قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ -: أَنَا اللهُ لَا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا، خَالِقُ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، فَطُوبى لِمَنْ أَجْرَيْتُ عَلى يَدَيْهِ الْخَيْرَ، وَوَيْلٌ لِمَنْ أَجْرَيْتُ عَلى يَدَيْهِ الشَّرَّ، وَوَيْلٌ لِمَنْ يَقُولُ: كَيْفَ ذَا؟ وَكَيْفَ هذَا[١]؟». قَالَ يُونُسُ: يَعْنِي مَنْ يُنْكِرُ هذَا الْأَمْرَ بِتَفَقُّهٍ فِيهِ.

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم الثقة من الثامنة[٢]، ومحمد بن عيسى هو اليقطيني وهو ثقة ولا تمتنع رواية علي عنه كما قدمناه من كبار السابعة[٣]، ويونس هو ابن عبد الرحمن الثقة الجليل من أصحاب الإجماع[٤]، وبكار بن كردم مجهول من الخامسة، سيأتي الكلام فيه، وهو ممن يمكن توثيقه وفق مباني مرجع الطائفة دام ظله، ومفضل بن عمر: كوفي من كبار الخامسة لم يثبت الاعتماد على روايته[٥]، وعبد المؤمن ثقة من الرابعة سيأتي التعرض له.

٥ بكار بن كردم:

كوفي، لم يرد فيه توثيق، من الخامسة، روى عنه الحسن ابن فضال، ويونس بن عبد الرحمن، ومحمد بن أبي عمير من أصحاب الإجماع، يمكن توثيقه على مباني مرجع الطائفة دام ظله لرواية ابن أبي عمير عنه. ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق ﷺ ووصفه بالكوفي[٦]، وذكره ابن حجر في لسانه أيضا.

(١) في نسخة (كيف هذا وكيف ذا).
(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).
(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).
(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٣٠).
(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني المستدركات ص٨٠٠.
(٦) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٧١ - ت٢٠٠١.

٥ عبد المؤمن الانصاري:

هو عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري، كوفي من الرابعة (٨١-١٤٧)، ثقة، عدَّ الشيخ إياه في أصحاب السجاد عليه السلام بمعنى إدراكه له، وليس بمعنى الرواية عنه، فقد توفي السجاد عليه السلام ولم يبلغ عبد المؤمن نهاية عقده الثاني بعد.

قال النجاشي: «عبد المؤمن بن القاسم بن قيس بن قيس بن فهد الأنصاري: روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، ثقة هو وأخوه، وهو أخو أبي مريم عبد الغفار بن القاسم، وقيس بن فهد صحابي، ذكره في ذيل المذيل. يكنى عبد المؤمن بأبي عبد الله، كوفي، توفي سنة سبع وأربعين ومائة وهو ابن إحدى وثمانين سنة. له كتاب يرويه جماعة، منهم سفيان بن إبراهيم بن مزيد الحارثي. أخبرنا القاضي أبو عبد الله الجعفي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا علي بن الحسن، عن أخيه أحمد بن الحسن، قال: حدثنا محمد بن يحيى الخزاز، عن سفيان بن إبراهيم بكتاب عبد المؤمن»[1].

وقال الشيخ: «عبد المؤمن بن القاسم له كتاب وعمارة بن زياد له كتاب، رواهما حميد، عن إبراهيم بن سليمان أبي إسحاق الخزاز، عنهما»[2].

وهناك إرسال في السند إلى الكتاب فإن شيخ حميد بن زياد (٣١٠هـ) إبراهيم بن سليمان الخزاز من رجال السابعة، فهو ممن لا يمكنه الرواية عن عبد المؤمن إلا بواسطتين على الصحيح، ولا يمكن أن يروي عنه مباشرة للفرق الفاحش في الزمن بينهما.

وقد عدَّه الشيخ في أصحاب السجاد عليه السلام قائلا: «عبد المؤمن»[3]، وذكر بعده أخاه: «عبد الغفار بن القاسم يكنى أبا مريم، وله إخوة عبد المؤمن وعبد الواحد»[4].

وذكره أيضا في أصحاب الباقر عليه السلام، قائلا: «عبد المؤمن بن القاسم أخو أبي مريم

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٤٩ - ت٦٥٥.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٩٥ - ت٥٥٧.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١١٨ - ت١٢٠٢.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١١٨ - ت١٢٠٥.

الأنصاري»[١].

ثم ذكره أيضا في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: «عبد المؤمن بن القاسم بن قيس بن قيس بن فهد الكوفي أبو عبد الله الأنصاري، أسند عنه»[٢]، وقال في ذكر أخيه: «عبد الغفار بن القاسم بن قيس بن قيس بن فهد الأنصاري أبو مريم الكوفي، وأخوه عبد المؤمن أيضا»[٣].

المحصلة: السند وإن كان قاصرا هنا، لكن بملاحظة متن الرواية ومقارنتها بالرواية السابقة يحصل الوثوق بصدور المضمون من قبله عليه السلام، وصفها المجلسي بالجهالة[٤].

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٤٢ – ت١٥٢٨.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٤١ – ت٣٣١٢.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٤١ – ت٣٣١٦.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٧٢.

بَابُ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ وَالْأَمْرِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ

٣٩٥- ١ - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِمَا رَفَعُوهُ، قَالَ: «كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام جَالِساً بِالْكُوفَةِ بَعْدَ مُنْصَرَفِهِ مِنْ صِفِّينَ إِذْ أَقْبَلَ شَيْخٌ فَجَثَا بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ[١]: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبِرْنَا عَنْ مَسِيرِنَا إِلى أَهْلِ الشَّامِ، أَبِقَضَاءٍ مِنَ اللهِ وَقَدَرٍ؟ فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: أَجَلْ يَا شَيْخُ، مَا عَلَوْتُمْ تَلْعَةً وَلَا هَبَطْتُمْ بَطْنَ وَادٍ إِلاَّ بِقَضَاءٍ مِنَ اللهِ وَقَدَرٍ.

فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: عِنْدَ اللهِ أَحْتَسِبُ عَنَائِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ لَهُ: مَهْ يَا شَيْخُ، فَوَ اللهِ، لَقَدْ عَظَّمَ اللهُ لَكُمُ[٢] الْأَجْرَ فِي مَسِيرِكُمْ وَأَنْتُمْ سَائِرُونَ، وَفِي مُقَامِكُمْ وَأَنْتُمْ مُقِيمُونَ، وَفِي مُنْصَرَفِكُمْ وَأَنْتُمْ مُنْصَرِفُونَ، وَلَمْ تَكُونُوا فِي شَيْءٍ مِنْ حَالَاتِكُمْ مُكْرَهِينَ، وَلَا إِليه مُضْطَرِّينَ.

فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: وَكَيْفَ لَمْ نَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ حَالَاتِنَا مُكْرَهِينَ، وَلَا إِليه مُضْطَرِّينَ، وَكَانَ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ مَسِيرُنَا وَمُنْقَلَبُنَا وَمُنْصَرَفُنَا؟!

فَقَالَ لَهُ: وَتَظُنُّ[٣] أَنَّهُ كَانَ قَضَاءً حَتْماً، وَقَدَراً لَازِماً؛ إِنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَبَطَلَ[٤] الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالزَّجْرُ مِنَ اللهِ، وَسَقَطَ مَعْنَى الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، فَلَمْ تَكُنْ لَائِمَةٌ لِلْمُذْنِبِ، وَلَا مَحْمَدَةٌ لِلْمُحْسِنِ، وَلَكَانَ[٥] الْمُذْنِبُ أَوْلى بِالْإِحْسَانِ مِنَ الْمُحْسِنِ، وَلَكَانَ الْمُحْسِنُ أَوْلى بِالْعُقُوبَةِ مِنَ الْمُذْنِبِ، تِلْكَ مَقَالَةُ إِخْوَانِ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ،

---

(١) في نسخة – (له).

(٢) في نسخة – (لكم).

(٣) في نسخة (فنظن).

(٤) في نسخة (بطل).

(٥) في نسخة (وكان).

وَخُصَمَاءِ الرَّحْمنِ، وَحِزْبِ الشَّيْطَانِ، وَقَدَرِيَّةِ هذِهِ الْأُمَّةِ وَمَجُوسِهَا، إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَلَّفَ تَخْيِيراً، وَنَهَى تَحْذِيراً، وَأَعْطَى عَلَى الْقَلِيلِ كَثِيراً، وَلَمْ يُعْصَ مَغْلُوباً، وَلَمْ يُطَعْ مُكْرِهاً، وَلَمْ يُمَلِّكْ مُفَوِّضاً، وَلَمْ يَخْلُقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً، وَلَمْ يَبْعَثِ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ عَبَثاً ﴿ذلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾، فَأَنْشَأَ الشَّيْخُ يَقُولُ:

أَنْتَ الْإِمَامُ الَّذِي نَرْجُو بِطَاعَتِهِ
يَوْمَ النَّجَاةِ مِنَ الرَّحْمنِ غُفْرَاناً
أَوْضَحْتَ مِنْ أَمْرِنَا مَا كَانَ مُلْتَبِساً
جَزَاكَ رَبُّكَ بِالْإِحْسَانِ إِحْسَاناً»

تحقيق السند:

علي بـن محمد: هو علان خال الكليني ظاهرا، ومـن الغريب جدا ما ذكره في تعداد مشـايخه في السـند فمع ما يظهر من أن مجموعة من مشـايخه حدثوه بهذا الحديث إلا أنه اقتصر على أضعف رجلين في هذه الطبقة وأعرض عن ذكر الباقين بقوله (وغيرهم) ثم رفع الحديث من قبل مشـايخه إلى أمير المؤمنين ﷺ، ولعل السبب هنا من عدم الإعتناء بالسند لاستفاضته وتواتره في العديد من الطبقات، كما سيتضح من طرق الصدوق لهذا الخبر؛ فإنها متعددة في كل الطبقات، وإن كانت نسبة المجاهيل في رجالها عظيمة.

٥ إسحاق بن محمد:

أبـو يعقوب النخعـي، بصري، اجتمعت فيه الكثير من الذمـوم ولا يبعد كفره، من كبار الثامنة أو من صغار السابعة توفي سنة ٢٨٠هـ على الأصح.

قال النجاشي: «إسـحاق بن محمد بن أحمد بن أبان بن مرار بن عبد الله – يعرف عبد

الله عقبة وعقاب - ابن الحارث النخعي أخو الأشتر، وهو معدن التخليط، له كتب في التخليط، وله كتاب أخبار السيد، وكتاب مجالس هشام، أخبرنا محمد بن محمد قال: حدثنا محمد بن سالم الجعابي عن الجرمي، عن إسحاق»[١]، وقال أيضا في ترجمة الغالي الضعيف محمد بن الحسن بن شمون: «وإسحاق مشكوك في روايته»[٢].

ذكره الشيخ في أصحاب أبي الحسن الثالث الهادي عليه السلام، وقال: إسحق بن محمد البصري يرمى بالغلو[٣]، وذكره في أصحاب أبي محمد العسكري عليه السلام وقال: إسحق بن محمد البصري يكنى أبا يعقوب[٤].

وقال الكشي: نصر بن الصباح وهو غال، قال حدثني إسحاق بن محمد البصري، وهو متهم[٥]، وذكر أنه غال ومن أركانهم.

وأما محمد بن مسعود العياشي، فقال: وأما أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصري: فإنه كان غاليا، وصرت إليه إلى بغداد لأكتب عنه، وسألته كتابا أنسخه؟ فأخرج إلي من أحاديث المفضل بن عمر في التفويض، فلم أرغب فيه، فأخرج إلي أحاديث منتسخة من الثقات، ورأيته مولعا بالحمامات المراعيش ويمسكها، ويروي في فضل إمساكها أحاديث، قال: وهو أحفظ من لقيته[٦].

وفي كتاب ابن الغضائري: إسْحاقُ بنُ مُحَمَّد بن أَحْمَد بن أبان بن مَرّار، يُكنّى أبا يَعْقُوب، الأحْمَر. فاسِدُ المَذْهَبِ، كَذّابٌ في الرِوايَةِ، وَضّاعٌ لِلحديث لا يُلْتَفَتُ إلى ما

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٧٤ - ت١٧٧.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٣٣٦ - ت٨٩٩.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٨٤ - ت٥٦٥١.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٩٧ - ت٥٨٧٢.

(٥) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج١، ص٧١.

(٦) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٨١٣.

رَواهُ، ولا يُرْتَفَعُ بِحَدِيثِهِ. وللعيّاشيّ مَعَهُ خَبَرٌ في وضعه للحديث مَشْهُور[١]. ويظهر أنه يقصد الحديث المار.

ونقل الذهبي عن النوبختي، فقال: «وقال الحسن بن يحيى النوبختي في كتاب الرد على الغلاة: وهو ممن جرد الجنون في الغلو في عصرنا إسحاق بن محمد الأحمر زعم أن عليا هو الله، وأنه ظهر في الحسن ثم في الحسين، وأنه هو الذي بعث محمدا. وقال في كتاب له: لو كانوا ألفا لكانوا (واحدا) إلى أن قال: وعمل كتابا في التوحيد جاء فيه بجنون وتخليط. قلت: بل أتى بزندقة وقرمطة»[٢].

وقد خص الذهبي له ترجمة وقال: «إسحاق بن محمد النخعي الأحمر. كذاب مارق من الغلاة. روى عن عبيد الله (بن محمد) العيشي، وإبراهيم بن بشار الرمادي. وعنه ابن المرزبان، وأبو سهل القطان، وجماعة. قال الخطيب: سمعت عبد الواحد بن علي الأسدي يقول: إسحاق بن محمد النخعي كان خبيث المذهب، يقول: إن عليا هو الله، وكان يطلي برصه بما يغيره، فسمى بالأحمر. قال: وبالمدائن جماعة ينسبون إليه يعرفون بالإسحاقية. قال الخطيب: ثم سألت بعض الشيعة عن إسحاق، فقال لي مثل ما قال عبد الواحد سواء. قلت: ولم يذكره في الضعفاء أئمة الجرح في كتبهم، وأحسنوا، فإن هذا زنديق. وذكره ابن الجوزي وقال: كان كذابا من الغلاة في الرفض. قلت: حاشا عتاة الرفض من أن يقولوا: علي هو الله، فمن وصل إلى هذا فهو كافر لعين من إخوان النصارى، وهذه هي نحلة النصيرية»[٣].

قال الصفدي: «إسحاق بن محمد بن أبان النخعي الكوفي كان من غلاة الرافضة، قال الشيخ شمس الدين: هو الذي تنتسب إليه الرافضة الإسحاقية، الذين يقولون: علي هو الله تعالى، وقد روى عنه الكبار، توفي في حدود الثمانين والمائتين، قلت: قال

---

(١) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٤١ - ت١٤.

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج١، ص٢٠٠.

(٣) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج١، ص١٩٨.

العلماء: إن النصيرية والإسحاقية فرقتان اعتقادهما متقارب مع اختلاف يسير بينهما، زعم بعضهم أن في علي جزءا إلهيا وكذلك في أولاده، ومنهم من قال: كان علي شريكا لرسول الله ﷺ في النبوة غير أن النصيرية أميل إلى تقرير الجزء الإلهي والإسحاقية أميل إلى القول بالاشتراك في النبوة، وذهب الفريقان إلى القول بالتناسخ على ما حكي عنهم ولهم مخاطبات عجيبة واعتقادات غريبة تخالف الدين وتفارق إجماع المسلمين وتوجب التكفير لإخفائها، ومذهبهم يقارب مذهب النصارى واعتقادهم في المسيح ﷺ، وكان يعرف بالأحمر؛ لأنه كان به برص، وكان يغير لون جلده، وروى عن المازني، وكان صاحب حكايات وأشعار»[١].

وقال في هداية العارفين في تحديد سنة وفاته: مات في حدود سنة ٢٤٠ أربعين ومائتين[٢]، وهو لا يصح البتة، وقلنا في الطبقات: إن أسناد الرجل مما يشير إلى أنه بعمر علي بن الحسن ابن فضال وأضرابه، وهو ممن توفي ٢٨٠ هـ، فإن محمد بن مسعود لقيه وأراد الرواية عنه ومحمد بن مسعود توفي سنة ٣٢٠هـ وروى عنه نصر وهو من الثامنة، وهؤلاء مما لا يمكنهم ادراك من توفي سنة ٢٤٠هـ، وما ذكره الصفدي مقبول معتمد عليه مؤيد بما في أسناد الرجل.

المحصلة: قال المجلسي معلقا على السند بأنه مجهول[٣]، ولكن لا يبعد القول باستفاضة أسناد الرواية بالنظر إلى أسناد الصدوق، والتي هي:

«حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رضي الله عنه، قال: حدثنا محمد بن الحسن الطائي، قال: حدثنا أبو سعيد سهل بن زياد الآدمي، الرازي عن علي بن جعفر الكوفي، قال: سمعت سيدي علي بن محمد يقول: حدثني أبي محمد بن علي، عن أبيه الرضا علي بن موسى، عن أبيه موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي،

---

(١) الوافي بالوفيات، الصفدي، ج٨، ص٢٧٥

(٢) هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، ج١، ص١٦٨.

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٧٣.

عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي عليهم السلام.

وحدثنا محمد بن عمر الحافظ البغدادي، قال: حدثني أبو القاسم إسحاق بن جعفر العلوي، قال: حدثني أبي جعفر بن محمد بن علي، عن سليمان بن محمد القرشي، عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني، عن جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام»[1].

«حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق رضي عنه، قال: حدثنا محمد بن الحسن الطائي، قال: حدثنا أبو سعيد سهل بن زياد الآدمي الرازي، عن علي جعفر الكوفي، قال: سمعت سيدي علي بن محمد عليهما السلام يقول: حدثني أبي محمد بن علي، عن أبيه الرضا علي بن موسى، عن أبيه موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي عليهم السلام.

وحدثنا محمد بن عمر الحافظ البغدادي، قال: حدثني أبو القاسم إسحاق بن جعفر العلوي، قال: حدثني أبي جعفر بن محمد بن علي عن سليمان بن محمد القرشي، عن إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن علي عليهم السلام.

وحدثنا أبو الحسين محمد بن إبراهيم بن إسحاق الفارسي الغرائمي، قال: حدثنا أبو سعيد أحمد بن محمد بن رميح النسوي بجرجان، قال: حدثنا عبد العزيز بن إسحاق بن جيفر ببغداد، قال: حدثني عبد الوهاب بن عيسى المروزي، قال: حدثني الحسن بن علي بن محمد البلوي، قال: حدثني محمد بن عبد الله بن نجيح، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن أبيه، عليهم السلام.

وحدثنا أحمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا الحسن بن علي السكري، قال: حدثنا محمد بن زكريا الجوهري، قال: حدثنا العباس بن بكار الضبي، قال: حدثنا أبو بكر الهذلي، عن عكرمة، عن ابن عباس»[2].

---

(١) التوحيد، الصدوق، ص٣٨٠.

(٢) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ج١، ص١٢٧

٣٩٦ - ٢ - الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللهِ؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ إِلَيْهِ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللهِ».

تحقيق السند:

الحسين بن محمد الأشعري: هو المعروف بأبي عبد الله الأشعري، ثقة، قمي، من الثامنة، يحتمل بقاؤه إلى ٣١٧هـ[١]، ومعلى بن محمد البصري ضعيف من السابعة[٢]، والحسن بن علي الوشاء وجه أصحابنا، عين من عيون الطائفة، خيّر، كوفي من السادسة[٣]، وحماد بن عثمان: هو الفزاري الثقة، كوفي من السادسة[٤]، وأما أبو بصير فالمنصرف إليه هو يحيى الأسدي، ثقة كوفي، من الرابعة[٥].

المحصلة: الرواية وإن كان الكليني رواها بسند مخدوش بالمعلى بن محمد، ووصفها المجلسي بكونها ضعيفة على المشهور[٦]، لكنها مما رواه أحمد بن محمد بن خالد البرقي في المحاسن، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن حماد بن عثمان، عن أبي بصير[٧]، وهو سند صحيح، فالوثوق بصدورها متحصل على هذا.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٢)، الصفحة (١٨٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢١)، الصفحة (٢١٨).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢١)، الصفحة (٢١٩).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٥)، الصفحة (٢٢٨).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦١)، الصفحة (٢٠٨).

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٨٣.

(٧) المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ج١، ص٢٨٤.

٣٩٧- ٣- الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ[١]، عَنْ مُعَلَّىَ بْنِ مُحَمَّدٍ[٢]،عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِّيٍ الْوَشَّاءِ: عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: سَأَلْتُهُ، فَقُلْتُ: اللهُ فَوَّضَ الْأَمْرَ إلى الْعِبَادِ؟ قَالَ[٣]: «اللهُ أَعَزُّ مِنْ ذلِكَ».

قُلْتُ: فَجَبَرَهُمْ عَلَى الْمَعَاصِي؟ قَالَ: «اللهُ أَعْدَلُ وَأَحْكَمُ مِنْ ذلِكَ». قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «قَالَ اللهُ: يَا ابْنَ آدَمَ، أَنَا أَوْلى بِحَسَنَاتِكَ مِنْكَ، وَأَنْتَ أَوْلى بِسَيِّئَاتِكَ مِنِّي؛ عَمِلْتَ الْمَعَاصِيَ بِقُوَّتِيَ الَّتِي جَعَلْتُهَا فِيكَ».

تحقيق السند:

الحسين بن محمد الأشعري، المعروف بابن عامر والمكنى بأبي عبد الله والملقب بالأشعري، ثقة، قمي، من صغار الثامنة[٤]، واسم (الحسين) في مشايخ الكليني إذا جاء لوحده؛ فالمنصرف إليه هو نفسه، وإذا قرن بالمعلى فهو بلا أدنى تأمل، ومعلى بن محمد البصري ضعيف من السابعة[٥]، ومعلى في هذه الطبقة منصرف إليه، وإذا قرن قبله بالحسين الأشعري أو بعده بالوشاء فهو هو بلا ريب ولا شبهة، والحسن بن علي الوشاء وجه أصحابنا خيّر من عيون الطائفة، كوفي من السادسة[٦].

المحصلة: الرواية قاصرة السند بالمعلى، وهي صحيحة وفق مباني السيد الخوئي قدست نفسه.

---

(١) المحاسن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ١/ ٢٨٤.

(٢) المحاسن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ١/ ٢٨٤.

(٣) المحاسن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ١/ ٢٨٤.

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٢)، الصفحة (١٨٣).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢١)، الصفحة (٢١٨).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢١)، الصفحة (٢١٩).

٣٩٨- ٤ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: «يَا يُونُسُ، لَاتَقُلْ بِقَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ ؛ فَإِنَّ الْقَدَرِيَّةَ لَمْ يَقُولُوا بِقَوْلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَلَا بِقَوْلِ أَهْلِ النَّارِ، وَلَا بِقَوْلِ إِبْلِيسَ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ قَالُوا: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لِهذا وَما كُنّا لِنَهْتَدِيَ لَوْ لا أَنْ هَدانَا اللّهُ﴾ وَقَالَ أَهْلُ النَّارِ: ﴿رَبَّنا غَلَبَتْ﴾، (عَلَيْنا شِقْوَتُنا وَكُنّا قَوْماً ضالِّينَ﴾ وَقَالَ إِبْلِيسُ: ﴿رَبِّ بِما أَغْوَيْتَنِي﴾».

فَقُلْتُ: وَاللهِ، مَا أَقُولُ بِقَوْلِهِمْ، وَلكِنِّي أَقُولُ: لَايَكُونُ[1] إِلَّا بِمَا شَاءَ اللهُ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضى، فَقَالَ[2]: «يَايُونُسُ لَيْسَ هَكَذَا، لا يَكُونُ إِلَّا مَا[3] شَاءَ اللهُ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضى؛ يَا يُونُسُ، لَيْسَ هكَذَا، لَايَكُونُ إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ وَأَرَادَ، وَقَدَّرَ وَقَضى؛ يَا يُونُسُ، تَعْلَمُ مَا الْمَشِيئَةُ؟»، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ الذِّكْرُ الْأَوَّلُ، فَتَعْلَمُ مَا الْإِرَادَةُ؟»، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ الْعَزِيمَةُ عَلى مَا يَشَاءُ، فَتَعْلَمُ مَا الْقَدَرُ[4]؟»، قُلْتُ: لَا، قَالَ: «هِيَ الْهَنْدَسَةُ، وَوَضْعُ الْحُدُودِ مِنَ الْبَقَاءِ وَالْفَنَاءِ».

قَالَ[5] ثُمَّ قَالَ: «وَالْقَضَاءُ هُوَ الْإِبْرَامُ وَإِقَامَةُ الْعَيْنِ». قَالَ: فَاسْتَأْذَنْتُهُ[6] أَنْ أُقَبِّلَ رَأْسَهُ، وَقُلْتُ: فَتَحْتَ لِي شَيْئاً كُنْتُ عَنْهُ فِي غَفْلَةٍ.

---

(١) في نسخة + (شيء).

(٢) في نسخة (قال).

(٣) في نسخة (بما شاء).

(٤) في نسخة + (قال).

(٥) في نسخة − (قال).

(٦) في نسخة (فسألته أن يأذن لي).

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم: هو الثقة المعروف صاحب التفسير، قمي من الثامنة بقي حيا إلى ٣٠٧هـ[١]، وأبوه: هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال كما عليه المشهور، قمي من السابعة[٢]، وإسماعيل بن مرار لا يعرفه أحد، والظاهر كونه من السادسة[٣]، ويونس بن عبد الرحمن: هو الثقة الجليل البغدادي، من أصحاب الإجماع من أواخر الخامسة، ممن ولد في حدود ١٢٤ وهو أقران علي بن يقطين، لكن عليا توفي وله من العمر ٥٧ عاما بينما بقي يونس إلى عقده السابع وتوفي قرابة ٢٠٣هـ[٤].

المحصلة: الرواية قاصرة السند بإسماعيل بن مرار.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٩٩)، الصفحة (٧٥٢).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٣٠).

٣٩٩- ٥- مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ الْخَلْقَ، فَعَلِمَ مَا هُمْ صَائِرُونَ إِلَيْهِ، وَأَمَرَهُمْ وَنَهَاهُمْ، فَمَا أَمَرَهُمْ بِهِ مِنْ شَيْءٍ، فَقَدْ جَعَلَ لَهُمُ السَّبِيلَ إِلى تَرْكِهِ، وَلَا يَكُونُونَ آخِذِينَ وَلَا تَارِكِينَ إِلاَّ بِإِذْنِ الله[١]».

تحقيق السند:

أما محمد بن إسماعيل فهو شيخ الكليني النيشابوري من الثامنة، تلميذ الفضل الذي اعتمدنا قبول رواياته[٢]، والفضل بن شاذان الثقة المعروف من السابعة والذي توفي عند هروبه من نيشابور قرابة سنة ٢٥٩ هـ عندما هاجمها الصفاريون وقضوا على الدولة الطاهرية هناك[٣]، عن حماد بن عيسى، الثقة الكوفي، من الخامسة وقد عمر نيفا وتسعين فتوفي سنة ٢٠٩ هـ فأدركته السابعة[٤]،وإبراهيم بن عمر اليماني هو الصنعاني الثقة بقول النجاشي وإن ضعف فيما يسمى بكتاب ابن الغضائري، من الرابعة وادركته السادسة فروت عنه[٥].

المحصلة: السند معتبر.

---

(١) في نسخة – (الله).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٨٤).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٩١).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٩)، الصفحة (١٣٨).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٩١)، الصفحة (٧٣٨).

٤٠٠ - ٦ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ قُرْطٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم: مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللهِ؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ[١] الْخَيْرَ وَالشَّرَّ بِغَيْرِ مَشِيئَةِ اللهِ، فَقَدْ أَخْرَجَ اللهَ مِنْ سُلْطَانِهِ؛ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَعَاصِيَ بِغَيْرِ قُوَّةِ اللهِ، فَقَدْ كَذَبَ عَلَى اللهِ؛ وَمَنْ كَذَبَ عَلَى اللهِ، أَدْخَلَهُ اللهُ[٢] النَّارَ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم الثقة صاحب التفسير توفي بعد ٣٠٧هـ وهو من الثامنة[٣]، ومحمد بن عيسى هو ابن عبيد اليقطيني، وهو ثقة، ولا يمتنع رواية علي عنه كما قدمناه، من كبار السابعة[٤]، ويونس بن عبد الرحمن الثقة الجليل من أصحاب الإجماع ولد في حدود ١٢٣هـ وتوفي قرابة رأس المائة الثانية وهو من أواخر الخامسة ممن لم تدركه جل السابعة وأدرك الصادق عليه السلام ورآه ولم يرو عنه[٥]، وهذه من السلاسل المتكررة بكثرة في الكافي وغيره من كتب الحديث وفيها كلام تطرقنا له في محله[٦]، وأما الراوي الأخير فمجهول لا يعرف حاله، وأما ترجمته فنقول فيها:

٥ حفص بن قرط:

الرجل كوفي عربي نخعي، كان جمالا أو حمالا على اختلاف نسخ البرقي، مجهول من الخامسة على الأقوى، قد يقال بتوثيقه برواية ابن أبي عمير عنه، وفي ثبوتها تردد عندي،

---

(١) في نسخة - (أن).

(٢) في نسخة - (الله).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٣٠).

(٦) مرت في الجزء الثاني الحديث (٣٩).

وقد يقال بثبوت وثاقته لرواية يونس عنه وهو من أهل الإجماع، لكن الكبرى مخدوشة، ذكره البرقي في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: «حفص بن قرط، كوفي عربي جمال[١]».

أما الشيخ فذكره مرتين في أصحاب الصادق عليه السلام، وتعددهما هنا لا يدل على تعدد الرجلين، بل يعني عدم معرفة الشيخ به، وأخذه الاسمين من مصدرين مختلفين، فقال: «حفص بن قرط النخعي الكوفي»[٢]، وقال في الثانية: «حفص بن قرط الأعور، كوفي عربي، جمال»[٣].

ولا يصح القول باتحاده مع الكناسي؛ لأن الحكم بالاتحاد فرع ثبوت اتحاد الراوي عنه، وهو ابن أبي عمير وهذا الأخير فيه شك.

المحصلة: رواها محمد بن مسعود في تفسيره عن مسعدة بن صدقة[٤] وهو من الخامسة عن أبي عبد الله عليه السلام ولا يخفى الوسائط العديدة الساقطة التي هي ثلاثة رجال على الأرجح؛ فإن محمد بن مسعود توفي سنة ٣٢٠ وهو كبار التاسعة، فلا يغني هذا السند ليتظافر مع سند الكافي؛ لكونه مرسل عن مجهول.

بقي أن نقول: إنه يمكن القول باعتبار الرواية وفق مبنى السيد مرجع الطائفة دام ظله إذا ثبتت رواية ابن أبي عمير عن حفص بن قرط، وفيها عندي شك؛ لرواية صفوان ويونس عنه بواسطة، وروى عنه يونس هنا مباشرة؛ فلا يبعد سقوط الواسطة خصوصا وأنه ممن روى عنه عبد الله بن سنان شيخ محمد بن أبي عمير، إلا أن يقال: إن ما في سند ابن سنان فالمقصود به محمد بن سنان وما قبله من (عن) فهي (و) وهذه كلها ما يزعزع ثبوت الصغرى.

---

(١) رجال البرقي، البرقي، ص٣٧.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٨٨ - ت٢٣١٧.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٩٧ - ت٢٤٧٤.

(٤) تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي، ج٢، ص١١.

٤٠١ - ٧- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْـنِ أَبِي عَبْدِ الله، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسـى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: كَانَ فِي مَسْجِدِ المَدِينَةِ رَجُلٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْقَدَرِ وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا هذَا، أَسْـأَلُكَ؟ قَالَ: سَـلْ، قُلْتُ[1]: يَكُونُ فِي مُلْكِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالى مَا لَا يُرِيـدُ؟ قَالَ: فَأَطْرَقَ طَوِيلاً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَـهُ إِلَيَّ، فَقَالَ: يَا هـذَا، لَئِنْ قُلْتُ: إِنَّهُ يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ، إِنَّهُ لَمَقْهُورٌ، وَلَئِنْ قُلْتُ: لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ إِلاَّ مَا يُرِيدُ، أَقْرَرْتُ لَكَ بِالمَعَـاصِي، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: سَـأَلْتُ هذَا الْقَدَرِيَّ، فَـكَانَ مِنْ جَوَابِهِ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: «لِنَفْسِهِ نَظَرَ، أَمَا لَوْ قَالَ غَيْرَ مَا قَالَ، لَهَلَكَ».

تحقيق السند:

أما العدة فإن فيها من يوثق به[2]، وأحمد بن أبي عبد الله هو أحمد بن محمد بن خالد وهو البرقي صاحب المحاسـن الثقة القمي، توفي سـنة ٢٧٤ هـ على الأقوى، من السابعة[3]، وعثمان بن عيسى الرؤاسي كوفي، وصفه الشيخ في العدة بالوثاقة والتحرج في النقل[4]، روى عنه أحمد بن محمد بن عيسـى، هو من أقران حماد بن عيسـى في الولادة وفي طول العمـر كما بينـاه في الطبقات؛ فهو من الخامسـة التي عمـرت وأدركتهم السـابعة[5]،و إسـماعيل بن جابر هو الجعفي، كوفي، ثقة بقول الطوسي، جعفي وليس خثعميا، معمر أيضا فهو من الرابعة التي أدركتها السادسة[6].

المحصلة: سند الرواية يوجب الوثوق بالصدور، ووصفها المجلسي بالإرسال[7].

---

(١) في نسخة + (قد).

(٢) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٤) العدة في الأصول، الشيخ الطوسي، ج١، ص١٥٠.

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٢)، الصفحة (٧٢).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٥٠)، الصفحة (١٤٣).

(٧) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٩٠.

٤٠٢ - ٨- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ[١] بْنِ الحُسَنِ زَعْلاَنَ[٢]، عَنْ أَبِي طَالِبِ الْقُمِّيِّ، عَنْ رَجُلٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﴿ﷺ﴾، قَالَ: قُلْتُ: أَجْبَرَ اللهُ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي؟ قَالَ: «لا[٣]». قال: قُلْتُ: فَفَوَّضَ إِلَيهم الأَمْرَ؟ قَالَ قَالَ[٤]: «لَا». قَالَ[٥]: قُلْتُ: فَمَا ذَا؟ قَالَ: «لُطْفٌ مِنْ رَبِّكَ بَيْنَ ذلِكَ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى، هو العطار شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة من الثامنة بقي إلى ٣٠٠ هـ[٦]، وأحمد بن محمد هو ابن عيسى الأشعري القمي الثقة؛ بدلالة طريق الصدوق، حيث روى أحمد بن محمد بن عيسى عنه، من السابعة[٧]، ويبقى تحقيق الحال في ابن زعلان، وأبي طالب القمي.

٥ محمد بن الحسن زعلان:

مجهول لا يعرف، ولكنه يوثق به كما سيأتي لرواية أحمد، وهو نفسه محمد بن الحسين زعلان أو ابن علان، فقد كتب هذا الاسم في مواضع (محمد بن الحسين زعلان) وفي أخرى (بن علان) بل و(علوان) هذا من جهة اسمه الأخير، وأما من جهة اسم أبيه فقد رجح السيد الخوئي (طاب ثراه) كونه (محمد بن الحسن) وليس ابن الحسين كما هو المتعاهد في أكثر الأسناد، ولا يبعد أن يكون محمد بن الحسين هو الصحيح خلافا له قدس سره.

---

(١) في نسخ عديدة - (عن محمد) وهو خطأ جزما.

(٢) في نسخة (بن علان) بدلا من (زعلان).

(٣) في نسخة + (قال).

(٤) في نسخة - (قال).

(٥) في سخة - (قال).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

ويمكن توثيقه لثبوت رواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه كما في الأسناد، ويحتمل اتحاده مع الراوي الذي ذكره العامة باسم محمد بن الحسين بن إبراهيم بن الحر بن زعلان العامري أبو جعفر ابن اشكاب البغدادي الحافظ، وهو راو معروف عندهم وأخوه الأكبر أيضا كان راويا معروفا وكذا الأب، ووثقوه.

لكن المقتضي قاصر عن إثبات المدعى، بل قد يقال أن الرجل توفي سنة ٢٦٠هـ عن ثمانين عاما مما يعني كونه أكبر من أحمد بنحو عشر سنين فقط، وهذا ليس فرق المشايخ عن التلاميذ، ولكنه أيضا لا يصلح دليلا للمنع من كونه شيخه؛ لما حكي عن أحمد في كتب الرجال من أنه كان يروي عمن هو أصغر منه؛ فلا يصلح لمنع كون شيخه أكبر منه بعشر سنين فقط.

٥ أبو طالب القمي:

هو أبو طالب عبد الله بن الصلت القمي، وثقه العلمان، وكذا يستفاد من الصدوق، وذكر أيضا إن الصفار (المتوفى سنة ٢٩٠هـ) أدركه، مما يعني بقاءه بعد سنة ٢٥٠هـ، أي أنه ممن أدرك الامام الهادي عليه السلام، ولم يذكره الشيخ في أصحابه عليه السلام، روى عن السادسة وروت عنه السابعة، وهو من كبار السابعة.

قال فيه النجاشي: «عبد الله بن الصلت أبو طالب القمي مولى بني تيم اللات ابن ثعلبة، ثقة، مسكون إلى روايته، روى عن الرضا عليه السلام، يعرف له كتاب التفسير؛ أخبرني عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا علي بن عبد الله بن الصلت، عن أبيه»[(١)].

وقال الشيخ: «عبد الله بن الصلت القمي، يكنى أبا طالب، له كتاب أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله»[(٢)].

ووثقه في أصحاب الرضا عليه السلام قائلا: «عبد الله بن الصلت، يكنى أبا طالب، مولى بني تيم الله بن ثعلبة، ثقة»[(٣)].

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢١٧ – ت٥٦٤.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٧٠ – ت٤٤٨.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٦٠ – ت٥٣٢٧.

وعــده أيضا في أصحاب الجواد عليه السلام وقال: «عبد الله بن الصلت، أبو طالب القمي، مــولى الربيع»[١]. وقال الصدوق طاب رمســه في أول كتاب كــمال الدين وخطبته، بعد ذكــر مــن ورد إليه من بخارى في نيشــابور وبيــان فضله وجلالته مــن آل بيت الصلت القمي: «وكان أحمد بن محمد بن عيســى في فضله وجلالته يروي عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي رضي الله عنه، وبقي حتى لقيه محمد ابن الحسن الصفار وروى عنه»[٢].

وقال الكشي: «أبو طالب القمي واســمه عبد الله بن الصلت، قال محمد بن مسعود: أبو طالب لم يدرك سديرا»[٣].

وسدير من الثالثة ممن ولد في حدود ٦٠ هـ وعُمِّر فمات مع الرابعة وأدركته الخامسة، وعلى ذلك فمن الواضح عدم إدراكه لسدير، بل ولا حتى تلاميذه.

وعن «محمد بن مسعود، قال: حدثني حمدان النهدي، قال: حدثنا أبو طالب القمي، قال: كتبت إلى أبي جعفر ابن الرضا يأذن لي أن أندب أبا الحسن أعني أباه ـ، قال: فكتب أن اندبني واندب أبي»[٤].

وعــن الكــشي عن «علي بن محمد، قال: حدثني محمد بن عبــد الجبار، عن أبي طالب القمي، قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام بأبيات شعر وذكرت فيها أباه، وسألته أن يأذن لي أن أقول فيه، فقطع الشــعر وحبســه، وكتب في صدر ما بقي من القرطاس: قد أحسنت فجزاك الله خيرا»[٥].

المحصلة: سند الرواية مخدوش على المشهور بأمرين؛ اشتماله على ابن زعلان والإرسال بعــد أبي طالب القمي، وأما على ما ذهبنــا إليه من توثيق من روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى فهو مخدوش بالإرسال بعد أبي طالب القمي فقط.

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٧٦ – ت٥٥٦٥.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، ص٣.

(٣) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٨٣٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

٤٠٣ - ٩- عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللهِ عليهما السلام، قَالَا: «إِنَّ اللهَ أَرْحَمُ بِخَلْقِهِ مِنْ أَنْ يُجْبِرَ خَلْقَهُ عَلَى الذُّنُوبِ، ثُمَّ يُعَذِّبَهُمْ عَلَيْهَا، وَاللهُ أَعَزُّ مِنْ أَنْ يُرِيدَ أَمْراً؛ فَلَا يَكُونَ».

قَالَ: فَسُئِلَا عليهما السلام: هَلْ بَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ مَنْزِلَةٌ ثَالِثَةٌ؟ قَالَا: «نَعَمْ، أَوْسَعُ مِمَّا[1] بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم الثقة من الثامنة[2]، ومحمد بن عيسى هو اليقطيني، وهو ثقة ولا يمتنع رواية علي عنه، كما قدمناه، من كبار السابعة[3]، ويونس بن عبد الرحمن: الثقة الجليل من أصحاب الإجماع[4]، وهذه من السلاسل المتكررة بكثرة في الكافي وغيره من كتب الحديث وفيها كلام تطرقنا له في محله[5]، ويبقى الحال في الإرسال بعد يونس.

المحصلة: عبَّر يونس بقوله (عن غير واحد) والحقه بأنه عنهما عليهما السلام معاً، وليس عن أحدهما عليهما السلام مرددا، مما يشير إلى تظافر النقل عنهما عليهما السلام في وقت يونس من أهل الرابعة والخامسة، وعلى ذلك فلا يبعد الوثوق بها من هذه الجهة، وكذا وجدنا وصف المجلسي فوسمه بأنه مرسل كالصحيح[6].

---

(١) في نسخة (ما).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٣٠).

(٥) مرت في الجزء الثاني الحديث (٣٩).

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٩٢.

٤٠٤- ١٠ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[١]، عَنْ صَالِحِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، فَقَالَ: «لَا جَبْرَ وَلَا قَدَرَ، وَلَكِنْ مَنْزِلَةٌ بَيْنَهُمَا فِيهَا الْحَقُّ؛ الَّتِي بَيْنَهُمَا لَا يَعْلَمُهَا إِلاَّ الْعَالِمُ، أَو مَنْ عَلَّمَهَا إِيَّاهُ الْعَالِمُ».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم الثقة من الثامنة[٢]، ومحمد بن عيسى هو اليقطيني، وهو ثقة ولا تمتنع رواية علي عنه، كما قدمناه، من كبار السابعة[٣]، ويونس بن عبد الرحمن: الثقة الجليل من أصحاب الإجماع[٤]، وهذه من السلاسل المتكررة، وفيها كلام تطرقنا له في محله[٥]، ويبقى الكلام في صالح بن سهل وأصحابه.

٥ صالح بن سهل:

همداني كوفي الأصل، لم يوثقه العلمان، ضعفه فيما يسمى بكتاب ابن الغضائري واتهمه بالغلو، وردت فيه رواية في الاختيار أقرّ فيها على نفسه بالغلو والإشراك، ويظهر منها بروايته لها تبرؤه من هذا المذهب، وهو ديدن الغلاة من التظاهر بالبراءة، وكيفما كان فلا يمكن الوثوق بالرجل، وإن وثقه السيد الخوئي طاب ثراه؛ لوروده في التفسير.

ذكره الشيخ في رجال الباقر عليه السلام وقال: «صالح بن سهل الهمداني[٦]، وفي أصحاب

---

(١) في عدة نسخ - (عبد الرحمن) ولا يغير ذلك في حال السند.

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٣٠).

(٥) مرت في الجزء الثاني الحديث (٣٩).

(٦) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٣٨ - ت١٤٦٠.

الصادق عليه السلام وقال: «صالح بن سهل، من أهل همدان، الأصل كوفي»[١].

روي عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن علي الصيرفي، عن صالح بن سهل، قال، كنت أقول في أبي عبد الله عليه السلام بالربوبية، فدخلت عليه، فلما نظر إلي قال: يا صالح، إنا والله عبيد مخلوقون، لنا رب نعبده، وإنْ لم نعبده عذبنا»[٢].

وفي الكتاب المنسوب لابن الغضائري: «صالح بن سهل الهمداني، كوفي، غال كذاب، وضاع للحديث، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، لا خير فيه، ولا في سائر ما رواه»[٣].

المحصلة: الرواية ضعيفة السند بصالح وبأصحابه.

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٢٧ - ت٣٠٦٩

(٢) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٦٣٢.

(٣) رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، ص٦٩ - ت٦٩.

٤٠٥ - ١١ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عِدَّةٍ[١]:
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، أَجْبَرَ اللهُ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي؟
فَقَالَ[٢]: «اللهُ أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يُجْبِرَهُمْ[٣] عَلَى الْمَعَاصِي، ثُمَّ يُعَذِّبُهُمْ عَلَيْهَا».
فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَفَوَّضَ اللهُ إِلَى الْعِبَادِ؟
قَالَ: فَقَالَ: «لَوْ فَوَّضَ إِلَيْهِمْ، لَمْ يَحْصُرْهُمْ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ».
فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَبَيْنَهُمَا مَنْزِلَةٌ؟
قَالَ: فَقَالَ: «نَعَمْ، أَوْسَعُ مَا[٤] بَيْنَ السَّمَاءِ وَ[٥] الْأَرْضِ»..

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم: الثقة القمي، من الثامنة[٦]، ومحمد بن عيسى: هو اليقطيني، وهو ثقة ولا يمتنع رواية علي عنه كما قدمناه، من كبار السابعة[٧]، ويونس بن عبد الرحمن: الثقة الجليل من أصحاب الإجماع[٨]، وهذه من السلاسل المتكررة بكثرة في الكافي وغيره من كتب الحديث، وفيها كلام تطرقنا له في محله[٩].

المحصلة: لا يبعد جريان الكلام في الحديث رقم (٤٠٣) هنا، وعليه فلا يبعد تحقق الوثوق بهذا السند، وكذا أيضا في المرآة[١٠].

---

(١) في نسخة + (أصحابنا).
(٢) في نسخة (قال) وفي اخرى (قال إن).
(٣) في نسخة (يجبر العباد).
(٤) في نسخة (مما).
(٥) في نسخة (إلى) بدلا من (و).
(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).
(٧) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).
(٨) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٣٠).
(٩) مرت في الجزء الثاني الحديث (٣٩).
(١٠) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٩٤.

٤٠٦ - ١٢ - مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الله وَغَيْرُهُ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام: إِنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُ بِالْجَبْرِ، وَبَعْضَهُمْ يَقُولُ بِالِاسْتِطَاعَةِ، قَالَ: فَقَالَ عليه السلام لِي: «اكْتُبْ: بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليهما السلام: قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا ابْنَ آدَمَ، بِمَشِيئَتِي كُنْتَ أَنْتَ الَّذِي تَشَاءُ، وَبِقُوَّتِي أَدَّيْتَ إِلَيَّ فَرَائِضِي، وَبِنِعْمَتِي قَوِيتَ عَلى مَعْصِيَتِي؛ جَعَلْتُكَ سَمِيعاً بَصِيراً ﴿ما أصابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَما أصابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾، وَذلِكَ أَنِّي أَوْلى بِحَسَنَاتِكَ مِنْكَ [1]، وَأَنْتَ أَوْلى بِسَيِّئَاتِكَ مِنِّي، وَذلِكَ [2] أَنِّي لاَ أُسْأَلُ عَمَّا أَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ، قَدْ نَظَمْتُ لَكَ كُلَّ شَيْءٍ تُرِيدُ».

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله: هو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني الثقة، كوفي سكن الري، من الثامنة، توفي سنة ٣١٢هـ[3]، وسهل بن زياد: رازي من السابعة، ضعيف لا يعوَّل عليه[4].

وأحمد بن محمد بن أبي نصر: هو البزنطي الثقة المشهور، من أعاظم السادسة، كوفي توفي سنة ٢٢١هـ وليس ٢٢٤هـ على الأقوى[5].

---

(١) في نسخة - (منك).

(٢) في نسخة - (ذلك).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٨)، الصفحة (٥٨١).

المحصلة:

الروايـة وإن كان فيها سـهل بـن زياد، مما جعـل المجلسي يصفهـا بالضعف[1]، إلا أنها رويت بسـند آخر صحيح عـن أحمد بن محمد بن أبي نـصر البزنطي في هذا الكتاب الحديث (٣٨٦) باختلاف يسـير، وكان السـند من الثلاثيات الصحيحة البالغة القوة، رواه الكليني عن العطار عن الأشعري عن البزنطي.

---

(١) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٩٥.

٤٠٧ - ١٣ - مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ حُسَيْنِ[١] مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيى، عَمَّنْ حَدَّثَهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: «لَا جَبْرَ وَلَا تَفْوِيضَ، وَلكِنْ أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ[٢]». قَالَ: قُلْتُ: وَمَا أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ؟

قَالَ: «مَثَلُ ذلِكَ: رَجُلٌ رَأَيْتَهُ عَلى مَعْصِيَةٍ، فَنَهَيْتَهُ، فَلَمْ يَنْتَهِ، فَتَرَكْتَهُ، فَفَعَلَ تِلْكَ الْمَعْصِيَةَ؛ فَلَيْسَ حَيْثُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْكَ فَتَرَكْتَهُ كُنْتَ أَنْتَ الَّذِي أَمَرْتَهُ بِالْمَعْصِيَةِ».

تحقيق السند:

محمد بن أبي عبد الله: هو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني، الثقة الكوفي، سكن الري، توفي سنة ٣١٢هـ، وهو من الثامنة[٣].

وأما (حسين بن محمد) في هذا الموضع فهو غريب، والمتعاهد أن نجد في هذا الموضع من أسناد الكليني (محمد بن الحسين) فلا يبعد أن يكون غلطا قديما من النساخ، ويكون الراوي هنا هو محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب، وأن الصحيح ليس (حسين بن محمد)، بل (محمد بن حسين) والتصحيف بقلب الاسم متكرر، كما مر مثلا في هذا الجزء من قلب اسم (علي بن محمد القاساني) إلى (محمد بن علي القاساني)، وغيرها كثير مما لا يحضرني ذكرها الآن.

وأما احتمال أن يكون (الحسين بن محمد) مُحَرَّف (الحسن بن محمد) الذي هو الحسن بن محمد بن سماعة الذي يتموضع في هذا المحل في أسناد الكافي، فليس بقوي، خصوصا وأنه لم يرد أنه روى عن محمد بن يحيى وهو الخزاز هنا ولم يرد أن روى عنه شيخ الكليني محمد بن جعفر الأسدي ولا حتى في مورد واحد.

---

(١) في نسخة (الحسين).

(٢) في نسخة (الأمرين).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

فيبقى أن الأقوى هنا وقوع التصحيف بقلب الاسم وأن الصحيح أنه (محمد بن الحسين) وهو ابن أبي الخطاب، الثقة، القمي، الذي توفي سنة ٢٦٢هـ، وهو من السابعة[١].

هذا وقد ذكر الصدوق في السند عند روايته لهذا الخبر بدلا من (الحسين بن محمد) اسما اغرب منه وهو (الخنيس بن محمد)، والظاهر بلا ريب للمارس وقوع التصحيف في توزيع النقاط في نسخة الصدوق.

وأما محمد بن يحيى في هذا الموضع فهو محمد بن يحيى الخزاز، كما عليه أسناد الكليني المتعاهدة، ويؤكد كونه الخزاز سند الصدوق في التوحيد، حيث رواه عنه، وذكر اسمه في السند كاملا (محمد بن يحيى الخزاز)، ومحمد بن يحيى الخزاز ثقة كوفي من السادسة[٢].

ولم يذكر اسم من حدث عنه في سند الكليني، وذكر الصدوق من حدث عنه الخزاز وقال: إنه المفضل بن عمر، قال الصدوق: « حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق ﵀، قال: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن خنيس بن محمد، عن محمد بن يحيى الخزاز، عن المفضل بن عمر[٣]».

المحصلة: السند بالتركيب يمكن القول باعتباره بحسب مباني السيد الخوئي قدست نفسه، إذا ما أقر التصحيف السالف الذكر الذي أشرنا إليه، ويبقى ضعيفا على مباني مرجع الطائفة دام ظله، والصحيح عندنا التوقف فيه وعدم الاعتداد به لمكان التوقف في شأن المفضل، وضعّفه المجلسي للإرسال[٤].

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٨)، الصفحة (١٤).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣١)، الصفحة (٥٩٠).

(٣) التوحيد، الصدوق، ص٣٦٢.

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص١٩٥.

٤٠٨ - ١٤ - عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَرْقِـيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ هِشَـامِ بْنِ سَـالِمٍ: عَنْ أَبِي عَبْـدِ الله عليه السلام، قَالَ: «اللهُ أَكْـرَمُ مِنْ أَنْ يُكَلِّـفَ النَّاسَ مَا[١] لَا يُطِيقُونَ، وَاللهُ أَعَزُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي سُلْطَانِهِ مَا لَا يُرِيدُ».

تحقيق السند:

أمـا العـدة فهي مجموعة من مشـايخ الكليني، الذيـن هم من الثامنـة، وأن فيها من يوثـق به[٢]، وأحمد بن محمد البرقي: هو صاحب المحاسـن، الثقة القمي، من السـابعة، تـوفي قرابة ٢٧٤هـ[٣]، وقيـل: ٢٨٠هـ ولكن لمكان روايته هـو وزميله عمن توفي قرابة ٢١٠هــ كصفوان بن يحيـى فالأقرب كون وفاته قبل ٢٨٠هــ، وعلي بن الحكم، كوفي، ثقة من السادسـة[٤]، وهشام بن سـالم هو الجواليقي، ثقة، كوفي، توفي قبل سنة ١٨٣هـ، من الخامسة[٥].

المحصلة: الرواية صحيحة السند.

---

(١) في نسخة (مما).

(٢) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٥٧)، الصفحة (١٩٢).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٠)، الصفحة (٤٠).

بَابُ الِاسْتِطَاعَةِ

٤٠٩ - ١ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ[١]، عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام عَنِ الاسْتِطَاعَةِ، فَقَالَ[٢]: «يَسْتَطِيعُ الْعَبْدُ بَعْدَ أَرْبَعِ خِصَالٍ: أَنْ يَكُونَ مُخَلَّى السَّرْبِ، صَحِيحَ الْجِسْمِ، سَلِيمَ الْجَوَارِحِ، لَهُ سَبَبٌ وَارِدٌ[٣] مِنَ اللهِ».

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَسِّرْ لِي هَذَا، قَالَ[٤]: «أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ[٥] مُخَلَّى السَّرْبِ، صَحِيحَ الْجِسْمِ، سَلِيمَ الْجَوَارِحِ يُرِيدُ أَنْ يَزْنِيَ، فَلَا يَجِدُ امْرَأَةً ثُمَّ يَجِدُهَا، فَإِمَّا أَنْ يَعْصِمَ نَفْسَهُ[٦]، فَيَمْتَنِعَ كَمَا امْتَنَعَ يُوسُفُ عليه السلام، أو يُخَلِّيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِرَادَتِهِ، فَيَزْنِيَ، فَيُسَمّى زَانِياً، وَلَمْ يُطِعِ اللهَ بِإِكْرَاهٍ، وَلَمْ يَعْصِهِ بِغَلَبَةٍ[٧]».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم الثقة صاحب التفسير توفي بعد ٣٠٧هـ وهو من الثامنة[٨]، وأما اسم الحسن بن محمد فهو غريب في هذا الموضع، نعم في هذه الطبقة ينصرف إلى الحسن بن محمد بن سماعة، ولكن لم يرد أن روى ابن سماعة عن القاساني، ولم يرد أن روى علي بن

---

(١) في نسخة (القاشاني).

(٢) في نسخة (قال).

(٣) في نسخة (وإرادة).

(٤) في نسخة + (هذا).

(٥) في نسخة (إن العبد يكون).

(٦) في نسخة - (نفسه).

(٧) في نسخة (بغلبته).

(٨) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

إبراهيم عن الحسن بن محمد بن سماعة، والمفروض بحسب المعتاد أن يتوسط إبراهيم بن هاشم بين القاساني وعلي بن إبراهيم، فما في الأسناد من المباشرة بينهما إنما هي بسقط الأب من السند كما نبهنا إليه في الطبقات، وعلى كل حال فلا يمكن الاطمئنان بأن الحسن بن محمد هو ابن سماعة وإن كان هو الأشهر في السابعة ممن ينصرف إليه اسم (الحسن بن محمد).

وأما علي بن محمد القاساني: فهو الأصفهاني الفقيه، يوثق بوصف النجاشي إياه بالفضل، ويهمل تضعيف الشيخ لاحتمال اعتماده على غمز أحمد، وهو من صغار السادسة[1]، وعلي بن أسباط: هو بياع الزطي، كوفي من السادسة، كان فطحيا ثقة، أوثق الناس لهجة، وعدل عن مذهبه كما عن النجاشي، وقيل: بقي، كما عن ابن مسعود، ترحم الإمام الجواد عليه السلام عليه، مما يؤكد عدوله[2].

المحصلة: نقطة الضعف ترددنا في تحديد الحسن بن محمد، ووصفها المجلسي بالضعف[3]، لكن على كل تقدير الرواية يوثق بصدورها خصوصا بالنظر إلى سند الصدوق إليها، فقد رواها عن «محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رحمه الله، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار، قال: حدثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن علي بن أسباط، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام»[4]، ومن الواضح اعتبار سند الصدوق بلا أدنى تأمل.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١١١)، الصفحة (٥٣٠).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٢)، الصفحة (٢٥٥).

(٣) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢١٣.

(٤) التوحيد، الصدوق، ص٣٤٨.

٤١٠ - ٢- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعاً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ جَمِيعاً، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنِ الاسْتِطَاعَةِ[١]، فَقَالَ: «أَتَسْتَطِيعُ[٢] أَنْ تَعْمَلَ مَا لَمْ يُكَوَّنْ؟»، قَالَ: لَا، قَالَ[٣] فَقَالَ: «فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْتَهِيَ عَمَّا قَدْ كُوِّنَ؟» قَالَ: لاَ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «فَمَتى أَنْتَ مُسْتَطِيعٌ[٤]؟»، قَالَ: لاَ أَدْرِي.

قَالَ: فَقَالَ لَهُ[٥] أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ خَلْقاً، فَجَعَلَ فِيهِمْ آلَةَ الاسْتِطَاعَةِ، ثُمَّ لَمْ يُفَوِّضْ إِلَيْهِمْ، فَهُمْ مُسْتَطِيعُونَ لِلْفِعْلِ وَقْتَ الْفِعْلِ مَعَ الْفِعْلِ إِذا فَعَلُوا ذلِكَ الْفِعْلَ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوهُ فِي مُلْكِهِ[٦]، لَمْ يَكُونُوا مُسْتَطِيعِينَ أَنْ يَفْعَلُوا[٧] فِعْلاً لَمْ يَفْعَلُوهُ؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ أَعَزُّ مِنْ أَنْ[٨] يُضَادَّهُ فِي مُلْكِهِ أَحَدٌ[٩]».

قَالَ الْبَصْرِيُّ: فَالنَّاسُ مَجْبُورُونَ؟ قَالَ: «لَوْ كَانُوا مَجْبُورِينَ، كَانُوا مَعْذُورِينَ». قَالَ: فَفَوَّضَ إِلَيْهِمْ؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: فَمَا هُمْ؟ قَالَ: «عَلِمَ مِنْهُمْ فِعْلاً، فَجَعَلَ فِيهِمْ آلَةَ الْفِعْلِ، فَإِذَا فَعَلُوا كَانُوا مَعَ الْفِعْلِ مُسْتَطِيعِينَ».

قَالَ الْبَصْرِيُّ: أَشْهَدُ أَنَّهُ الْحَقُّ، وَأَنَّكُمْ أَهْلُ بَيْتِ النُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ.

---

(١) في نسخة + (أبو عبد الله).

(٢) في نسخة (أنت تستطيع) وفي أخرى (تستطيع).

(٣) في نسخة - (قال).

(٤) في نسخة (تستطيع).

(٥) في نسخة - (له).

(٦) في نسخة - (في ملكه).

(٧) في نسخة + (في ملكه).

(٨) في نسخة + (يكون).

(٩) في نسخة + (غيره).

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم الثقة صاحب التفسير توفي بعد ٣٠٧هـ وهو من الثامنة[١]، ومحمد بن يحيى، شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة من الثامنة[٢]، وأحمد بن محمد مشترك بين ثقتين البرقي والأشعري، والأرجح كونه ابن عيسى الأشعري القمي الثقة؛ لإطلاق الاسم، ولتوسطه بين علي بن الحكم والعطار، وهو من السابعة[٣]، وعلي بن الحكم، كوفي، ثقة من السادسة[٤]، ويبقى شأن عبد الله بن يزيد وبيانه، مع أنه لا يضر عدم توثيقه في السند؛ لمكان علي بن الحكم، وعبد الله بن يزيد لا يعلم انطباقه على أحد ممن ذكر في الرجال، وأما دعوى اتحاده مع من روى عنه ثعلبة بن ميمون، فهو وإن لم يغن في المقام، إلا أنه خلاف الطبقة؛ فثعلبة من الخامسة ويروي عنه مما يعني أنه أكبر منه، وصاحبنا هنا يروي مع علي بن الحكم وهو من السادسة، فلا يستقيم القول بالاتحاد، ونهاية السند بالإرسال في رجل لم يسمه علي بن الحكم أو زميله عبد الله بن يزيد.

المحصلة: الرواية مرسلة السند لا وثوق بصدورها.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٥٧)، الصفحة (١٩٢).

٤١١ - ٣- مُحَمَّدُ بْـنُ أَبِي عَبْـدِ الله، عَنْ سَـهْلِ بْنِ زِيَـادٍ؛ وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيـمَ، عَنْ أَحْمَدَ بْـنِ مُحَمَّـدٍ؛ وَمُحَمَّـدُ بْـنُ يَحْيـى، عَنْ أَحْمَـدَ بْنِ مُحَمَّـدٍ جَمِيعـاً، عَنْ عَـلِيِّ بْنِ الْحَكَـمِ، عَنْ صَالِحٍ[١] النِّيلِيِّ، قَالَ:

سَـأَلْتُ أَبَـا عَبْـدِ الله عليه السلام: هَلْ لِلْعِبَادِ مِنَ الِاسْـتِطَاعَةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: فَقَـالَ لِي[٢]: «إِذَا فَعَلُوا الْفِعْلَ، كَانُوا مُسْتَطِيعِينَ بِالِاسْتِطَاعَةِ الَّتِي جَعَلَهَا اللهُ فِيهِمْ».

قَالَ: قُلْتُ: وَمَا هِيَ؟ قَالَ: «الْآلَةُ مِثْلُ الزَّانِي[٣] إِذا زَنَى، كَانَ مُسْتَطِيعاً لِلزِّنَا حِينَ[٤] زَنَى: وَلَوْ أَنَّهُ تَرَكَ الزِّنَا وَلَمْ يَزْنِ، كَانَ مُسْتَطِيعاً لِتَرْكِهِ إِذا تَرَكَ».

قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «لَيْسَ لَهُ مِنَ الِاسْـتِطَاعَةِ قَبْلَ الْفِعْلِ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، وَلكِنْ مَعَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ كَانَ مُسْتَطِيعاً».

قُلْـتُ: فَعَلى مَا ذَا يُعَذِّبُـهُ[٥]؟ قَالَ: «بِالْحُجَّةِ الْبَالِغَةِ، وَالْآلَـةِ الَّتِي رَكَّبَ[٦] فِيهِمْ، إِنَّ اللهَ لَمْ[٧] يُجْـبِرْ أَحَـداً عَلىَ مَعْصِيَتِهِ[٨]، وَلَا أَرَادَ إِرَادَةَ حَتْمٍ الْكُفْرَ[٩] مِنْ أَحَدٍ، وَلكِنْ حِينَ كَفَـرَ كَانَ فِي إِرَادَةِ الله أَنْ يَكْفُـرَ، وَهُـمْ فِي إِرَادَةِ الله وَفِي عِلْمِهِ أَنْ لَايَصِيرُوا إِلى شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ».

---

(١) في نسخة (الصالح).

(٢) في نسخة + (إنهم).

(٣) في نسخة (الزنى).

(٤) في نسخة (حيث).

(٥) في نسخة (يعذبهم).

(٦) في نسخة (ركبها).

(٧) في نسخة (لا).

(٨) في نسخة (معصية).

(٩) في نسخة (للكفر).

قُلْتُ: أَرَادَ مِنْهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا؟ قَالَ: «لَيْسَ هكَذَا أَقُولُ، وَلكِنِّي أَقُولُ: عَلِمَ أَنَّهُمْ سَيَكْفُرُونَ، فَأَرَادَ الْكُفْرَ؛ لِعِلْمِهِ فِيهِمْ، وَلَيْسَتْ هِيَ [(١)] إِرَادَةَ حَتْمٍ، إنما هِيَ إِرَادَةُ اخْتِيَارٍ».

تحقيق السند:

السند متفرع من الكليني بثلاثة طرق إلى علي بن الحكم هي:

الأول: (**محمد بن أبي عبد الله**): وهو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني الثقة كوفي سكن الري، توفي سنة ٣١٢هـ، وهو من الثامنة[(٢)]. عن (سهل بن زياد) هو الآدمي، ضعيف وصفه الفضل بالحمق، رازي من السابعة[(٣)].

الثاني: (**علي بن إبراهيم**): وهو الثقة صاحب التفسير، توفي بعد ٣٠٧هـ، وهو من الثامنة[(٤)]، عن (أحمد بن محمد): مشترك بين ثقتين البرقي والأشعري، والأرجح كونه ابن عيسى الأشعري القمي الثقة؛ لإطلاق الاسم، من السابعة[(٥)].

الثالث: (**محمد بن يحيى**): هو شيخ الكليني، أشعري قمي، ثقة من الثامنة بقي إلى ٣٠٠هـ[(٦)]، عن (أحمد بن محمد): مشترك بين ثقتين البرقي والأشعري، والأرجح كونه ابن عيسى الأشعري القمي الثقة؛ لإطلاق الاسم، وتوسطه بين العطار وعلي بن الحكم، من السابعة[(٧)].

---

(١) في نسخة - (هي).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٧) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

وهذه الطرق الثلاثة كلها تنتهي إلى (علي بن الحكم): وهو كوفي ثقة، من السادسة[(١)]، ويبقى الكلام في (صالح النيلي) الضعيف.

٥ صالح النيلي:

هو صالح بن الحكم النيلي، ضعيف، يظهر من أسناد كتب الرجال أنه من كبار الخامسة، قال النجاشي: «صالح بن الحكم النيلي الأحول، ضعيف، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، روى عنه ابن بكير، وجميل بن دراج، له كتاب يرويه عنه جماعة، منهم: بشر بن سلام، أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، قال: حدثنا محمد بن علي بن تمام، قال: حدثنا علي بن محمد الجرجاني، قال: حدثنا أبي، ويحيى بن زكريا اللؤلؤي، عن بشر بن سلام، عن صالح النيلي»[(٢)].

وعده الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام قائلا: «صالح بن الحكم النيلي»[(٣)].

المحصلة: الرواية ضعيفة السند بالنيلي.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٥٧)، الصفحة (١٩٢).

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٠٠ - ت٥٣٣.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٢٥ - ت٣٠٢٨.

٤١٢ - ٤ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَارَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ حُمْرَانَ، قَالَ:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام عَنِ الاِسْتِطَاعَةِ فَلَمْ يُجِبْنِي، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ دَخْلَةً أُخرى، فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللهُ، إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي قَلْبِي مِنْهَا شَيْءٌ لا يُخْرِجُهُ إِلاَّ شَيْءٌ أَسْمَعُهُ مِنْكَ.

قَالَ: «فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّكَ مَا كَانَ فِي قَلْبِكَ».

قُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللهُ، إِنِّي أَقُولُ: إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالى لَمْ يُكَلِّفِ الْعِبَادَ مَا[1] لاَ يَسْتَطِيعُونَ، وَلَمْ يُكَلِّفْهُمْ إِلاَّ مَا يُطِيقُونَ، وَأَنَّهُمْ لاَ يَصْنَعُونَ شَيْئاً مِنْ ذلِكَ إِلاَّ بِإِرَادَةِ اللهِ وَمَشِيئَتِهِ وَقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ.

قَالَ: فَقَالَ: «هذَا دِينُ اللهِ الَّذِي أَنَا عَلَيْهِ وَآبَائِي». أو كَمَا قَالَ.

تحقيق السند:

محمد بن يحيى: هو العطار القمي الثقة، شيخ الكليني من الثامنة، توفي قرابة ٣٠٠هـ[2]، وأحمد بن محمد بن عيسى: هو الأشعري القمي الثقة، من السابعة، توفي بعد سنة ٢٧٤هـ عن عمر ليس بالقليل[3]، والحسين بن سعيد: هو الاهوازي الثقة، من صغار السادسة، تقدر وفاته في حدود ٢٤٥هـ[4]، وعبيد بن زرارة: هو الثقة العين الذي كان وافد الكوفيين إلى المدينة يوم توفي الصادق عليه السلام حين أرسله أبوه زرارة، لم يرو عنه من السادسة أحد، بل رووا عنه بواسطة الخامسة، وكل من روى عنه فمن

---

(١) في نسخة (بها).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٥)، الصفحة (٥٦٢).

الخامسة، وما في بعض الأسناد من وجود ابن فضال الحسن، وابن اسباط علي عنه، فهو بسقوط الواسطة كما هو المعتاد في بقية أسنادهما عنه، كما يظهر بأدنى متابعة، وعبيد من صغار الرابعة، وعليه: فما أورده الصدوق في سند هذه الرواية من روايتها عن الحسين بن سعيد عن عبيد بن زرارة مباشرة وبدون واسطة تصحيف، وسقوط للواسطة، فإن أساتذة الحسين بن سعيد من أهل السادسة لم يدكوا عبيد بن زرارة فضلا عن أن يدركه الحسين بن سعيد نفسه، فهو من صغار السادسة ممن توفي قرابة ٢٤٥هـ في حين توفي عبيد بن زرارة قبله بسبعين أو اكثر من السنين، فما ذكره الكليني في هذا السند هو الصحيح من وجود الواسطة، ويؤكد هذا: أن باقي أسناد الحسين بن سعيد عن عبيد بن زرارة تكون بواسطة، بل بواسطتين في أحيان أخرى، وهذا هو المتعاهد.

يبقى الكلام في ابن عم عبيد بن زرارة حمزة بن حمران، والذي روى عنه عبيد هنا، وهما (حمزة وعبيد) في العمر سواء، وإن كان حمزة قد طال به العمر فأدركته السادسة، في حين أن عبيد بن زرارة ممن لم تدركه السادسة.

٥ حمزة بن حمران بن أعيَن:

شيباني مولى كوفي، هو ابن الراوي المشهور والقارئ المعروف حمران، وابن أخ الراوي الذائع الصيت زرارة، لم يرد في حمزة توثيق، نعم روى عنه محمد بن أبي عمير وصفوان، فيوثق على مبنى مرجع الطائفة دام ظله، وهو من صغار الرابعة ممن أدركته السادسة.

قال النجاشي: «حمزة بن حمران بن أعين الشيباني، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وأخوه أيضا عقبة بن حمران وروى عنه عليه السلام، له كتاب يرويه عدة من أصحابنا، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزاز، قال: حدثنا أبو القاسم علي بن حبشي بن قوني، قال: حدثنا حميد بن زياد قراءة، قال: حدثنا القاسم بن إسماعيل، قال: حدثنا صفوان بن يحيى، عن حمزة بكتابه»[1].

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٤٠ – ت٣٦٥.

وقال الشيخ: «حمزة بن حمران، له كتاب أخبرنا به: عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة عنه»[١]. وعدَّه في رجاله من أصحاب الباقر عليه السلام ووصفه بالكوفي[٢]. وعدَّه في أصحاب الصادق عليه السلام أيضا وقال: حمزة بن حمران بن أعين الشيباني الكوفي[٣]. وذكره ابن النديم في فهرسه عند ذكر زرارة وحمران[٤].

المحصلة: الرواية مخدوشة السند بالإرسال، وبعدم إمكاننا توثيق حمزة بن حمران، وروى العياشي في الاختيار شيئا من هذا القبيل بسند قاصر أيضا.

---

(١) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٢٠ - ت٢٥٨.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٣٢ - ت١٣٦٧.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٩٠ - ت٢٣٤٨.

(٤) فهرست ابن النديم، ابن النديم البغدادي، ص٢٧٦.

بَابُ الْبَيَانِ وَالتَّعْرِيفِ وَلُزُومِ الْحُجَّةِ

٤١٣ - ١ - مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، عَنِ ابْنِ الطَّيَّارِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «إِنَّ اللهَ احْتَجَّ عَلَى النَّاسِ بِمَا آتَاهُمْ وَعَرَّفَهُمْ».

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ، مِثْلَهُ.

تحقيق السند:

روى الكليني رحمه الله الرواية بطريقين:

الاول: عن عدة من مشايخه محمد بن يحيى العطار وغيره كلهم عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير،عن جميل، عن ابن الطيار.

الثاني: عن محمد بن إسماعيل النيشابوري، عن الفضل بن شاذان، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل، عن ابن الطيار.

و(محمد بن يحيى): هو العطار القمي الثقة، شيخ الكليني من الثامنة، توفي قرابة ٣٠٠هـ[١]،و(محمد بن إسماعيل): فهو شيخ الكليني النيشابوري من الثامنة، تلميذ الفضل الذي اعتمدنا قبول رواياته ووثقنا بنقله[٢]، و(أحمد بن محمد بن عيسى): هو الأشعري القمي الثقة، من السابعة، توفي بعد سنة ٢٧٤هـ عن عمر ليس بالقليل[٣]، و(الفضل بن شاذان): الثقة المعروف من السابعة، توفي عند هروبه من نيشابور قرابة

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٨٤).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

سنة ٢٥٩هـ عندما هاجمها الصفاريون وقضوا على الدولة الطاهرية هناك[١]، و(الحسين بن سعيد): هو الأهوازي الثقة، من صغار السادسة، تقدر وفاته في حدود ٢٤٥هـ[٢]، و(ابن أبي عمير): ثقة بغدادي، من أصحاب الإجماع، من السادسة توفي سنة ٢١٧هـ[٣]، و(جميل بن دراج): هو النخعي الكوفي، ثقة وجه، من أصحاب الإجماع، توفي بعد سنة ١٨٣هـ وقبل سنة ٢٠٣هـ، من معاريف الخامسة[٤]، وأما ابن الطيار: فهو حمزة بن محمد الطيار الذي لم يرد فيه توثيق وهو من الخامسة[٥]، ولا يتوهم أنه أبوه محمد الطيار الثقة المتكلم المعروف الذي هو من الرابعة بقرينة رواية جميل الذي هو من الخامسة عنه؛ فإن هذه الرواية رويت في مصادر أخرى كالمحاسن، وقد صرح فيها باسمه، وأنه هو حمزة بن محمد الطيار، بل ووجود روايتين في هذا الباب مصرحا باسمه مما يؤيد ذلك، فليلاحظ.

المحصلة: سند الرواية وإن كان قاصرا بابن الطيار، إلا أنها مما يمكن الوثوق بصدورها عن المعصوم عليه السلام، خصوصا مع رواية العياشي لها بسند عن زرارة ومحمد بن مسلم، وجودة مضمونها، مع أن سند العياشي لا يخلو من إشكال أيضا؛ لانقطاع بدايته، ولكن لخصوصيات حذف الأسناد في كتاب العياشي، ووجودها في الكافي والمحاسن، لا يبعد القول بالوثوق صدورها، وصفها المجلسي بالحسن في سندها الأول وكالصحة في سندها الثاني[٦].

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (٩١).
(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٢٥)، الصفحة (٥٦٢).
(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).
(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٤٤)، الصفحة (١٢٠).
(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٥)، الصفحة (٦٠٣).
(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٢١.

٤١٤ - ٢- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام: الْمَعْرِفَةُ مِنْ صُنْعِ مَنْ هِيَ؟ قَالَ: «مِنْ صُنْعِ اللهِ، لَيْسَ لِلْعِبَادِ فِيهَا صُنْعٌ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى هو العطار القمي الثقة، شيخ الكليني من الثامنة، توفي قرابة ٣٠٠هـ[١]، وأحمد بن محمد بن عيسى هو الأشعري القمي الثقة، من السابعة، توفي بعد سنة ٢٧٤هـ عن عمر ليس بالقليل[٢]، وابن أبي عمير، ثقة بغدادي من السادسة توفي سنة ٢١٧هـ[٣]،ومحمد بن حكيم هو الخثعمي الثقة، من الخامسة، وليس هو الساباطي للإطلاق[٤].

المحصلة: الرواية ذات سند صحيح.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٧)، الصفحة (٦٧٥).

٤١٥ - ٣- عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّيَّارِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله (عليه السلام) فِي قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَما كانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَداهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ ما يَتَّقُونَ﴾، قَالَ: «حَتَّى يُعَرِّفَهُمْ مَا يُرْضِيهِ وَمَا يُسْخِطُهُ».

وَقَالَ: ﴿فَأَلْهَمَها فُجُورَها وَتَقْواها﴾، قَالَ: «بَيَّنَ [1] لَهَا مَا تَأْتِي وَمَا تَتْرُكُ».

وَقَالَ: ﴿إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾، قَالَ: «عَرَّفْنَاهُ، إِمَّا آخِذٌ وَإِمَّا تَارِكٌ».

وَعَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمى عَلَى الْهُدى﴾، قَالَ: «عَرَّفْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمى عَلَى الْهُدى وَهُمْ يَعْرِفُونَ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «بَيَّنَّا لَهُمْ».

تحقيق السند:

أما العدة فإن فيها من يوثق به[2]، وأحمد بن محمد بن خالد هو البرقي صاحب المحاسن الثقة القمي، من السابعة، توفي قرابة ٢٧٤هـ[3]، وابن فضال هو الحسن بن علي ابن فضال الثقة الكوفي، العادل من الفطحية، من السادسة توفي سنة ٢٢٤هـ[4]، وثعلبة بن ميمون هو الفقيه العابد الثقة، ذكرنا سابقا كونه من السادسة وهو اشتباه

---

(١) في نسخة (يبين).

(٢) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٤)، الصفحة (٨٧).

وسـهو[١]، والصحيح كونه من الخامسـة كـما ذكرناه في طبقات المكثريـن[٢]، وحمزة بن محمد الطيار ممن لم يحظ بتوثيق من الخامسة[٣].

المحصلة: الرواية سندها قاصر بجهالتنا بحال حمزة، وقال المجلسي : حسن موثق[٤].

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٨٦)، الصفحة (٧١١).

(٢) معجم طبقات المكثرين، تسلسل ٧٦.

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٥)، الصفحة (٦٠٣).

(٤) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٢٦.

٤١٦ - ٤ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى[١]، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ[٢]: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله (عليه السلام)، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ قَالَ: «نَجْدَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ[٣]».

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم: الثقة من الثامنة، صاحب التفسير، توفي بعد ٣٠٧هـ[٤]، ومحمد بن عيسى: هو اليقطيني، وهو ثقة، ولا يمتنع رواية علي عنه كما قدمناه، من كبار السابعة[٥]، ويونس بن عبد الرحمن: الثقة الجليل من أصحاب الإجماع، من اقران علي بن يقطين في العمر ولد في حدود ١٢٤هـ وتوفي قرابة رأس المائة الثانية، في حين توفي ابن يقطين في العقد الثامن بعد المائة عن سبع وخمسين عاما، بينما بقي يونس إلى عقده السابع؛ ولذا كان عدُّه في الخامسة، أو صغارها، وليس السادسة خصوصا مع عدم إدراك عامة السابعة له[٦]، وهذه من السلاسل المتكررة بكثرة في الكافي وغيره من كتب الحديث، وفيها كلام تطرقنا له في محله[٧]، وابن بكير: هو عبد الله بن بكير بن أعين الثقة الفطحي الكوفي، من الخامسة[٨]، وحمزة بن محمد هو ابن الطيار المار في روايات الباب مجهول من الخامسة[٩].

المحصلة: السند قاصر بعدم كفاية معرفتنا بحمزة بن محمد الطيار، ووصفها المجلسي بالجهالة وكان المفترض به أن يصححها[١٠].

---

(١) في نسخة + (عبيد).

(٢) في نسخة + (الطيار).

(٣) في نسخة (نجد الشر ونجد الخير).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٢٥).

(٦) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٩)، الصفحة (٣٠).

(٧) مرت في الجزء الثاني الحديث (٣٩).

(٨) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٥)، الصفحة (٦٠٠).

(٩) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٥)، الصفحة (٦٠٣).

(١٠) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٢٦.

٤١٧ - ٥ - وَبِهذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلى، قَالَ:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: أَصْلَحَكَ اللهُ، هَلْ جُعِلَ فِي النَّاسِ أَدَاةٌ يَنَالُونَ بِهَا الْمَعْرِفَةَ؟ قَالَ: فَقَالَ: «لَا».

قُلْتُ: فَهَلْ كُلِّفُوا الْمَعْرِفَةَ؟ قَالَ: «لَا، عَلَى الله الْبَيَانُ ﴿لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَها﴾ وَ﴿لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ ما آتاها﴾».

قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَما كانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَداهُمْ حَتّى يُبَيِّنَ لَهُمْ ما يَتَّقُونَ﴾ قَالَ: «حَتّى يُعَرِّفَهُمْ مَا يُرْضِيهِ وَمَا يُسْخِطُهُ».

تحقيق السند:

قوله (بهذا الأسناد عن يونس) أي بالأسناد السابق إلى يونس، وهو عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، وقد مر مرارا بيانه مع يونس فلتلاحظ الرواية السابقة.

و(حماد) هو حماد بن عثمان فهو ممن يروي عنه يونس بن عبد الرحمن، وهو ممن يروي عن عبد الأعلى، وحماد بن عثمان كوفي، وثقه الثلاثة؛ الكشي والنجاشي والطوسي، توفي سنة ١٩٠هـ، من الخامسة[١]، و(عبد الأعلى) هو عبد الأعلى بن أعينَ العجلي كوفي، عده المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، من الرابعة[٢].

المحصلة: السند معتبر.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢٥)، الصفحة (٢٢٨).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٨٨)، الصفحة (٧٢٨).

٤١٨ - ٦ - وَبِهذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ سَعْدَانَ رَفَعَهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ لَمْ يُنْعِمْ عَلى عَبْدٍ نِعْمَةً إِلاَّ وَقَدْ أَلْزَمَهُ[1] فِيهَا الْحُجَّةَ مِنَ الله، فَمَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِ فَجَعَلَهُ قَوِيّاً، فَحُجَّتُهُ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِمَا كَلَّفَهُ[2]، وَاحْتِمَالُ مَنْ هُوَ دُونَهُ مِمَّنْ هُوَ أَضْعَفُ مِنْهُ؛ وَمَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِ فَجَعَلَهُ مُوَسَّعاً عَلَيْهِ، فَحُجَّتُهُ عَلَيْهِ مَالُهُ، ثُمَّ تَعَاهُدُهُ[3] الْفُقَرَاءَ بَعْدُ بِنَوَافِلِهِ؛ وَمَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْهِ فَجَعَلَهُ شَرِيفاً فِي بَيْتِهِ، جَمِيلاً فِي صُورَتِهِ، فَحُجَّتُهُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمَدَ اللهَ تَعَالى عَلى ذلِكَ، وَأَنْ لاَ يَتَطَاوَلَ عَلى غَيْرِهِ؛ فَيَمْنَعَ حُقُوقَ الضُّعَفَاءِ لِحَالِ[4] شَرَفِهِ وَجَمَالِهِ».

تحقيق السند:

قوله (بهذا الأسناد عن يونس): أي بالأسناد السابق إلى يونس، وهو: عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، وقد مر مرارا بيانه مع يونس، تلاحظ الرواية (٤١٦).

و(سعدان) هذا هو عبد الرحمن بن مسلم الذي يلقب بسعدان، ممن عُمِّر عمرا طويلا وهو أكبر من يونس بأكثر من عشر سنين على ما استظهره، وتوفي بعده بعشرين عاما ونحوه، فيونس ولد في حدود ١٢٤ هـ وهو ولد في حدود ١١٠ هـ، وتوفي يونس قريبا من رأس المائتين، بينما توفي سعدان بعد أقل من عقدين، مما يعني أنه تجاوز المائة وهذا هو المعروف من اصطلاح (عُمِّر عمرا طويلا) عند أهل الرجال، لم يذكر لعبد الرحمن سعدان توثيق، ووثقه السيد الخوئي تَتِّئُ لورود اسمه في التفسير، ويبقى أمر الإرسال مما لا مفر منه فيها.

المحصلة: الرواية فيها خدشتان: سعدان، والإرسال.

---

(١) في نسخة + (الله).

(٢) في نسخة + (به).

(٣) في نسخة (تعاهد).

(٤) في نسخة (بحال).

بَابُ اخْتِلَافِ الْحُجَّةِ عَلَى عِبَادِهِ

٤١٩ - ١ - مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ[١]، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَمَّنْ حَدَّثَهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: «سِتَّةُ أَشْيَاءَ لَيْسَ لِلْعِبَادِ فِيهَا صُنْعٌ: الْمَعْرِفَةُ، وَالْجَهْلُ، وَالرِّضَا، وَالْغَضَبُ، وَالنَّوْمُ، وَالْيَقَظَةُ».

تحقيق السند:

(محمد بن أبي عبد الله): وهو محمد بن جعفر الأسدي شيخ الكليني، ثقة كوفي سكن الري، توفي سنة ٣١٢هـ، وهو من الثامنة[٢]، عن (سهل بن زياد): هو الآدمي، ضعيف وصفه الفضل بالحمق، رازي من السابعة[٣]، و(علي بن أسباط): وهو بياع الزطي، كوفي من السادسة، كان فطحيا ثقة، أوثق الناس لهجة، وعدل عن مذهبه كما عن النجاشي، وقيل: بقي، كما عن ابن مسعود، ترحم الإمام الجواد عليه السلام عليه، ينصر القول بعدوله[٤]

و(درست بن أبي منصور): واسطي من الخامسة لم يرد فيه توثيق، روى عنه البزنطي وابن أبي عمير فوثقه مرجع الطائفة وولده الكبر دام ظلهما، وروى في كتب الطاطري فوثقه السيد الخوئي قدست نفسه وتبعناه في الجزء الأول[٥]، وقد أرسلها درست ولم يسم محدثه بالخبر.

---

(١) في نسخة: (الحسين بن يزيد)، وفي أخرى: (الحسين عن ابن يزيد)، وفي أخرى: (عن الحسين بن سعيد)، وما في المتن هو المتعارف في الأسناد، فلا حاجة للكلام في هذه الاحتمالات؛ لوضوح التصحيف عند الممارس.

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٦٨)، الصفحة (٦٧٩).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٢)، الصفحة (٥٩).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٢)، الصفحة (٢٥٥).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٧)، الصفحة (٢٠٨).

٥ الحسين بن زيد:

والمتعاهد أن من يروي عن درست مكررا هو الحسين بن زيد بن علي بن الحسين المعروف بذي الدمعة الساكبة، وهو الحسين بن زيد الشهيد الذي كان الصادق عليه السلام تبناه ورباه، وزوجه ابنة الأرقط في قصة تشير إلى عنايته عليه السلام بالحسين، وكونه ممن يستحق تلك العناية، روى عنه ابن أبي عمير، فهو ثقة على مباني مرجع الطائفة، وللمطلع على أحوال التأريخ والرواية الوثوق به، بل وثقه جمع من أهل الخلاف مع عدم ارتضائهم مضامين أحاديثه التي تتكلم في فضل أهل البيت عليهم السلام، ولد سنة ١١٤هـ وتوفي مرددا بين سنة ١٩٠هـ وسنة ١٩٤هـ بعد أن كف بصره، وهو من الخامسة.

قال النجاشي: «الحسين بن زيد بن علي بن الحسين عليهما السلام، أبو عبد الله، يلقب ذا الدمعة، كان أبو عبد الله عليه السلام تبناه ورباه، وزوجه بنت الأرقط، وروى عن أبي عبد الله، وأبي الحسن عليهما السلام، وكتابه تختلف الرواية له، قال أبو الحسين محمد بن علي بن تمام الدهقان: حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، قال: حدثنا عباد بن يعقوب، عن الحسين بن زيد»[(١)].

وقال الشيخ: «الحسين بن زيد، له كتاب، رواه حميد، عن إبراهيم بن سليمان، عن الحسين بن زيد»[(٢)].

أقول:

سند الشيخ فيه سقط، فإن حميد بن زياد توفي سنة ٣١٠هـ وهو من الثامنة فكيف يروي عمن توفي سنة ١٩٠ وهو من الخامسة بواسطة واحدة، والفارق بينهما ١٢٠ عاما، نعم، إبراهيم الخزاز من السابعة؛ فلذا السقط يكون بينه وبين ابن زيد».

وعدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام قائلا: «الحسين بن زيد بن علي بن

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٥٢ – ت١١٥.

(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٠٨ – ت٢٠٦.

الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، أبو عبد الله مدني»[١].

وعدَّه البرقي في أصحاب الصادق (عليه السلام)، وقال: ويقال: إنه كان له يوم قتل أبوه أربع سنين»[٢].

أقول:

يظهر أن الحسين بن زيد كان له من العمر سبع سنين ونحوه عندما قتل أبوه زيد (رضوان الله تعالى عليه)؛ فيكون قد قضى في رعاية الإمام الصادق (عليه السلام) خمسا وعشرين عاماً بعد وفاة أبيه.

وروى الحميري عن الحسن بن ظريف، عن أبيه ظريف بن ناصح، قال: كنت مع الحسين بن زيد ومعه ابنه علي، إذ مر بنا أبو الحسن موسى بن جعفر صلى الله عليه، فسلَّم عليه، ثم جاز، فقلت: جعلت فداك، يعرف موسى قائم آل محمد؟ قال: فقال لي: إن يكن أحد يعرفه فهو. ثم قال: وكيف لا يعرفه وعنده خط علي بن أبي طالب صلى الله عليه، وإملاء رسول الله (صلى الله عليه وآله). فقال: علي ابنه: يا أبه كيف لم يكن ذاك عند أبي زيد بن علي؟ فقال: يا بني، إن علي بن الحسين ومحمد بن علي سيدا الناس وإمامهم، فلزم يا بني أباك زيد أخاه فتأدب بأدبه وتفقه بفقهه. قال: فقلت: فأريه يا أبه إن حدث بموسى حدث يوصى إلى أحد من أخوته؟ قال: لا والله ما يوصي إلا إلى ابنه، أما ترى أي بني هؤلاء الخلفاء لا يجعلون الخلافة إلا في أولادهم»[٣].

أقول:

الرواية صحيحة السند تدل على سنخ مدح للحسين بن زيد.

وقد روى العامة عن الحسين بن زيد، عن علي بن عمر بن علي، عن جعفر بن

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٨٢ - ت٢١٩٨.

(٢) رجال البرقي، البرقي، ص١٩.

(٣) قرب الإسناد، الحميري، ص٣١٧.

محمد، عن أبيه، عن جده، عن الحسين بن علي، عن علي: أن النبي ﷺ قال لفاطمة رضوان الله عليها: «يا فاطمة إن الله عز وجل يغضب لغضبك ويرضى لرضاك». وعنه أيضا، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر أن النبي ﷺ نحر بدنة بيده بالحربة قياما بمنى، وقال: «هذا المنحر وكل منى منحر»، وأيضا عنه عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب ثوبين صحاريين وبرد، وعنه أيضا عن ابن جريج المكي، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «أحل الله عز وجل من النساء ثلاثا: نكاحا بموارثة، ونكاحا بغير موارثة، وملك اليمين»[(١)].

وهي أحاديث منكرة عندهم، خاصة الأخير الذي يشير فيه إلى المتعة، وأنها نكاح من غير موارثة.

قال ابن عدي بعد أن اورد تلك الأحاديث السابقة والتي هي منكرة عندهم: «وللحسين بن زيد أحاديث غير ما ذكرته، يحدث عنه أهل الكوفة وأهل الحجاز، ويحدث هو عن أبي جعفر محمد بن علي يقصد الباقر عليه السلام وعن أبنه جعفر، وعن أخي جعفر، كما أمليت، ويحدث عن قوم آخرين من أهل البيت كما ذكرت بعضه، وجملة حديثه عن أهل البيت، وأرجو أنه لا بأس به، إلا أني وجدت في بعض حديثه النكرة»[(٢)].

وتوثيقه إياه مع ما تراه من أحاديثه ووصفه بعدم البأس مع تلكم الاحاديث الثقال على قلبه، فيه دلالة على اشتهار وثاقته وتسليمها.

المحصلة: سند الرواية قاصر.

---

(١) فلينظر: الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني ٣٦٥هـ، ج٢، ص٣٥١.

(٢) الكامل، عبد الله بن عدي الجرجاني ٣٦٥هـ، ج٢، ص٣٥١.

بَابُ حُجَجِ اللهِ عَلَى خَلْقِهِ

٤٢٠ - ١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ الْمَحَامِلِيِّ، عَنْ دُرُسْتَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله (عليه السلام)، قَالَ: «لَيْسَ للهِ عَلَى خَلْقِهِ أَنْ يَعْرِفُوا، وَلِلْخَلْقِ عَلَى اللهِ أَنْ يُعَرِّفَهُمْ، وَللهِ عَلَى الْخَلْقِ إِذا عَرَّفَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا».

تحقيق السند:

(محمد بن يحيى): هو العطار، ثقة، قمي، توفي بعد سنة ٣٠٠هـ، من الثامنة[1]، (عن محمد بن الحسين): هو ابن أبي الخطاب، ثقة، قمي، توفي سنة ٢٦٢هـ، من السابعة[2]، (عن أبي شعيب المحاملي): وهو صالح بن خالد المحاملي، ثقة من صغار الخامسة، وسيأتي الكلام في احتمال سقوط الواسطة بينه وبين ابن أبي الخطاب، ويأتي تفصيل الكلام في حاله أيضا، و(درست بن أبي منصور): واسطي من الخامسة لم يرد فيه توثيق صريح، روى عنه البزنطي وابن أبي عمير فوثقه مرجع الطائفة وولده الأكبر دام ظلهما، وروى في كتب الطاطري على قول فوثقه السيد الخوئي قدست نفسه وتبعناه[3]، و(**بريد بن معاوية**): هو الثقة الكوفي العجلي المعروف، من الرابعة[4].

٥ أبو شعيب المحاملي:

هو صالح بن خالد الكناسي، كوفي، وثقه العلمان، يرد بعنوان: صالح بن خالد، أبي شعيب الكناسي، أبي شعيب المحاملي، أبي شعيب صالح بن خالد المحاملي، والأنسب عده من صغار الخامسة، وليس من السادسة كما أشرت في موضع سابق في غير هذا الكتاب.

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٣٨)، الصفحة (١٤).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١٧)، الصفحة (٢٠٨).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٨٥)، الصفحة (٣٩٢).

قال النجاشي: «صالح بن خالد المحاملي؛ أبو شعيب الكناسي، مولى علي بن الحكم بن الزبير مولى بني أسد، روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، له كتاب يرويه عنه جماعة، منهم عباس بن معروف أخبرنا عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا عبد الله بن جعفر قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى قال: حدثنا عباس بن معروف قال: حدثنا أبو شعيب بكتابه»(١).

وكرره النجاشي في الكنى وقال: «أبو شعيب المحاملي كوفي، ثقة، من رجال أبي الحسن موسى عليه السلام، مولى علي بن الحكم بن الزبير الأنباري. له كتاب، أخبرنا الحسين بن عبيد الله قال: حدثنا الحسين بن علي بن سفيان قال: حدثنا أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن عباس بن معروف، عن أبي شعيب بكتابه»(٢).

وثقه الشيخ في رجال الكاظم، وقال: «أبو شعيب المحاملي ثقة»(٣). وذكره الشيخ في الفهرست في الكنى وقال: «أبو شعيب المحاملي؛ له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن العباس بن معروف، عن أبي شعيب»(٤).

أقول:

يلاحظ أن أبا شعيب صالح بن خالد المحاملي ممن تروي عنه مشاهير السابعة بواسطة إلا محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب هنا، ولما كان محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ممن نبهنا على كثرة السقط في أسناده في غير موضع، فعليه فلا يمكن الجزم بالمباشرة بين الرجلين.

المحصلة: سند الرواية من المحتمل قويا حصول السقط فيه، نعم لا يبعد أن تكون الواسطة هي العباس بن معروف الثقة؛ لأنه راوي كتابه.

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٠١ - ت٥٣٥.

(٢) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٢٤٠ - ت٤٥٦.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٣٤٧ - ت٥١٨٠.

(٤) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص٢٦٨ - ت٨٢٢.

٤٢١ - ٢ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ الْحَجَّالِ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ أَعْيَنَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الله عليه السلام: مَنْ [1] لَمْ يَعْرِفْ شَيْئاً هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «لَا».

تحقيق السند:

(العدة): وفيها من هو ثقة[2]، و(أحمد بن محمد بن عيسى): هو الأشعري الثقة المعروف، قمي من السابعة توفي بعد ٢٧٤هـ[3]، و(الحجال): هو عبد الله بن محمد الأسدي، كوفي ثقة، ثبت، من السادسة[4]، و(ثعلبة بن ميمون): الفقيه العابد الثقة، ذكرنا سابقا كونه من السادسة وهو سهو[5]، والصحيح كونه من الخامسة كما ذكرناه في طبقات المكثرين[6]، و(عبد الأعلى بن أعين): هو عبد الأعلى بن أعينَ العجلي الكوفي، عدَّه المفيد في رسالته العددية من الفقهاء الأعلام الذين لا مطعن عليهم، من الرابعة[7].

المحصلة: الرواية معتبرة السند، قال المجلسي بجهالته[8].

---

(١) في نسخة (عمن).

(٢) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩١)، الصفحة (٤١٦).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٨٦)، الصفحة (٧١١).

(٦) معجم طبقات المكثرين، تسلسل ٧٦.

(٧) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٨٨)، الصفحة (٧٢٨).

(٨) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٣٤.

٤٢٢ - ٣- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسى، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيى: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ ، قَالَ: «مَا حَجَبَ اللهُ عَنِ[1] الْعِبَادِ، فَهُوَ مَوْضُوعٌ عَنْهُمْ».

تحقيق السند:

محمد بن يحيى: هو العطار القمي الثقة، شيخ الكليني من الثامنة[2]، وأحمد بن محمد بن عيسى: هو الأشعري القمي الثقة، من السابعة[3]، وابن فضال: هو الحسن بن علي ابن فضال الثقة الكوفي، العادل من الفطحية، من السادسة[4]، وداود بن فرقد: هو الأسدي الكوفي الثقة، وهو نفسه داود بن أبي يزيد، وهو غير داود بن أبي يزيد العطار الذي ذكر في الرجال والأحاديث، وقد مر بيان تلك المسألة أيضا في ترجمته، من الخامسة[5].

٥ أَبِي الْحَسَنِ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيى:

عنوان لا يعلم انطباقه على زكريا بن يحيى الواسطي الثقة، بل هو مشترك بين كثير، ولا قرينة على انطباقه على واحد بعينه.

وعلى كل تقدير، فتفصيل عدم انطباقه بالنظر إلى ما ذكروه في الفهارس والرجال، فقال النجاشي: «زكريا بن يحيى الواسطي، ثقة، روى عن أبي عبد الله ، ذكره ابن نوح، له كتاب أخبرنا عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا محمد

---

(١) في نسخة (على).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٩).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٤)، الصفحة (٨٧).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٧٧)، الصفحة (٢٧٣).

بن عبد الله بن غالب قال: حدثنا علي بن الحسن الطاطري، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن إسماعيل عن زكريا بكتابه»[1].

ومن عبارة النجاشي في هذه الترجمة يظهر أمور:

الأول: أن الترجمة مأخوذة من أحد كتب أحمد ابن نوح شيخ النجاشي والذي لم يدركه الشيخ، وهو إما أن يكون كتاب المصابيح في ذكر من روى عن الأئمة عليهم السلام لكل إمام، أو كتاب الرجال الذين رووا عن أبي عبد الله عليه السلام، والذي زاد على ما ذكره ابن عقدة كثيرا، والذي سماه تلميذه النجاشي كتاب الزيادات، وقد اعتمد النجاشي على شيخه ابن نوح كثيرا كما يظهر من كثير من التراجم.

الثاني: أن النجاشي لم يكن يعرف عن هذا الرجل إلا ما وجده في كتاب شيخه ابن نوح، فالتوثيق وتحديد الطبقة إنما هي من ابن نوح وقد اعتمد النجاشي عليه.

الثالث: أن كتاب زكريا هذا لا يعرف اسمه وما هو، وأنهم لا يعلمون إلا أن له كتابا باسمه.

الرابع: أن الرجل ممن يروي عن الصادق عليه السلام.

الخامس: أن راوي الكتاب إبراهيم لا يعرف من هو، ولكن يظهر أنه من الخامسة باعتبار رواية الطاطري عنه.

السادس: يعلم من النقطة السابقة أن زكريا بن يحيى الذي ذكره النجاشي هنا ولقبه بالصيرفي تبعا لابن نوح ممن تروي عنه الخامسة.

والموجود في سند هذه الرواية ممن يروي عن أبي عبد الله عليه السلام وممن يروي عنه ابن فرقد وهو من الخامسة، فيتحد مع من ذكره النجاشي في الطبقة على ما هو ظاهر.

ولكن في ثبوت الانطباق بمجرد اتحاد الطبقة توقف، خصوصا وأنهم ذكروا أسماء

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص١٧٣ - ت٤٥٦.

أخـرى يحتمل اتحادهم مع الموما إليه؛ لإمكان إشـتراكهم معه في الطبقة أيضا، فقد ذكر الشـيخ كلا من زكريا بـن يحيى، وذكر أن أباه كان نصرانيا وهـو من أصحاب الصادق عليه السلام[1]، وزكريـا بـن يحيى النهـدي مولاهم الكـوفي أيضا من أصحابـه عليه السلام[2]، وكذا عـدّ منهم زكريا بـن يحيى الحضرمي الكوفي[3]، وكذا زكريا بـن يحيى الكلابي الجعفري الكـوفي[4]، وزكريا بـن يحيى الكندي البـدي (الهندي) [5]، فانحصاره بالواسـطي غير متعين، فضلا عن أن الصيرفي يرد في الأسناد في السادسة ويكنى بأبي يحيى، فيزداد الأمر تعقيدا وتشويشا، وعلى كل حال فيصعب معرفة الرجل الذي في السند أي واحد منهم هو، فضلا عن إمكان أن يكون غير هؤلاء كلهم.

المحصلة: السـند يقصر عن تحصيل الوثوق، وكذا ذهـب المجلسي أيضا[6]، لكن المتن مما يجبره.

---

(١) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢١١ - ت٢٧٥٩.

(٢) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢١٠ - ت٢٧٣٣.

(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢١٠ - ت٢٧٣٦.

(٤) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢١٠ - ت٢٧٢٧.

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٩٨ - ت٤٣٦٢.

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٣٤.

٤٢٣ - ٤ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبَانٍ الْأَحْمَرِ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الطَّيَّارِ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ لِي: «اكْتُبْ»، فَأَمْلىٰ عَلَيَّ: «إِنَّ مِنْ قَوْلِنَا: إِنَّ اللهَ يَحْتَجُّ عَلَى الْعِبَادِ[1] بِمَا آتَاهُمْ، وَعَرَّفَهُمْ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ[2] رَسُولاً، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِمُ الْكِتَابَ، فَأَمَرَ فِيهِ وَنَهىٰ[3]: أَمَرَ[4] فِيهِ بِالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ، فَنَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: أَنَا أُنِيمُكَ[5]، وَأَنَا أُوقِظُكَ[6]، فَإِذَا قُمْتَ فَصَلِّ؛ لِيَعْلَمُوا إِذَا أَصَابَهُمْ ذٰلِكَ كَيْفَ يَصْنَعُونَ، لَيْسَ كَمَا يَقُولُونَ: إِذَا نَامَ عَنْهَا هَلَكَ؛ وَكَذٰلِكَ الصِّيَامُ، أَنَا أُمْرِضُكَ، وَأَنَا أُصِحُّكَ، فَإِذَا شَفَيْتُكَ فَاقْضِهِ».

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «وَكَذٰلِكَ إِذَا نَظَرْتَ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، لَمْ تَجِدْ أَحَداً فِي ضِيقٍ، وَلَمْ تَجِدْ أَحَداً إِلَّا وَلِلّٰهِ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، وَلِلّٰهِ فِيهِ الْمَشِيئَةُ، وَلَا أَقُولُ: إِنَّهُمْ مَا شَاؤُوا صَنَعُوا».

ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَهْدِي وَيُضِلُّ». وَقَالَ[7]: «وَ[8] مَا أُمِرُوا إِلَّا بِدُونِ[9] سَعَتِهِمْ، وَكُلُّ شَيْءٍ أُمِرَ النَّاسُ بِهِ، فَهُمْ يَسَعُونَ لَهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَسَعُونَ لَهُ، فَهُوَ مَوْضُوعٌ عَنْهُمْ، وَلٰكِنَّ النَّاسَ لَا خَيْرَ فِيهِمْ».

---

(١) في نسخة (الخلق).

(٢) في نسخة (عليهم).

(٣) في نسخة + (عنه).

(٤) في نسخة (وأمر).

(٥) في نسخة (أنمتك).

(٦) في نسخة (أوقتضك).

(٧) في نسخة - (وقال).

(٨) في نسخة - (و).

(٩) في نسخة (دون).

ثُمَّ تَلَا عليه السلام: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفاءِ وَلا عَلَى الْمَرْضى وَلا عَلَى الَّذِينَ لا يَجِدُونَ ما يُنْفِقُونَ حَرَجٌ﴾ فَوُضِعَ عَنْهُمْ ﴿ما عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ قَالَ: «فَوُضِعَ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ».

تحقيق السند:

أمـا العدة فـإن فيها من يوثق بـه[١]، وأحمد بـن محمد بن خالد هـو البرقي صاحب المحاسن الثقة القمي من السابعة، توفي قرابة ٢٧٤هـ[٢]، وعلي بن الحكم، كوفي، ثقة من السادسة[٣]، وأبان الأحمر هو أبان بن عثمان الأحمر، من أصحاب الإجماع، من الخامسة، قال ابن حجر أنه توفي على رأس المائتين، ولعل متابعة أسناده تشير إلى كونه ممن توفي في العقد الثامن بعد المائة[٤]، وأما حمزة ابن الطيار فهو حمزة بن محمد الطيار الذي لم يرد فيه توثيق وهو من الخامسة[٥].

المحصلة: سـند الرواية قاصر بابن الطيار، وحسنه هنا المجلسي، وهو تضارب وتهافت بين أقواله (طاب ثراه)[٦] .

---

(١) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٧)، الصفحة (١٠٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٥٧)، الصفحة (١٩٢).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٠٠)، الصفحة (٤٥٨).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٥)، الصفحة (٦٠٣).

(٦) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٣٦.

بَابُ الْهِدَايَةِ أَنَّهَا مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ

٤٢٤ - ١ - عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي[(١)] إِسْمَاعِيلَ السَّرَّاجِ، عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ[(٢)]، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام: «يَا ثَابِتُ، مَا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ[(٣)]، كُفُّوا عَنِ النَّاسِ، وَلَا تَدْعُوا أَحَداً إِلَى أَمْرِكُمْ؛ فَوَاللهِ، لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلَ الْأَرَضِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَهْدُوا عَبْداً يُرِيدُ اللهُ ضَلَالَتَهُ[(٤)]، مَا اسْتَطَاعُوا عَلَى[(٥)] أَنْ يَهْدُوهُ؛ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلَ[(٦)] الْأَرَضِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يُضِلُّوا عَبْداً يُرِيدُ اللهُ هِدَايَتَهُ[(٧)]، مَا اسْتَطَاعُوا[(٨)] أَنْ يُضِلُّوهُ، كُفُّوا عَنِ النَّاسِ، وَلَا يَقُولُ[(٩)] أَحَدٌ: عَمِّي وَأَخِي وَابْنُ عَمِّي وَجَارِي؛ فَإِنَّ اللهَ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْراً، طَيَّبَ رُوحَهُ فَلَا يَسْمَعُ مَعْرُوفاً إِلَّا عَرَفَهُ، وَلَا مُنْكَراً إِلَّا أَنْكَرَهُ، ثُمَّ يَقْذِفُ اللهُ فِي قَلْبِهِ كَلِمَةً يَجْمَعُ بِهَا أَمْرَهُ».

---

(١) في بعض النسخ - (أبي) وهو سقط لا محالة.

(٢) في نسخة: (ثابت بن سعيد)، وفي أخرى: (ثابت بن أبي سعيد)، ولا اختلاف إلا في الاسم مع العلم باتحاد المسمى.

(٣) في نسخة (والناس).

(٤) في نسخة (ضلاله).

(٥) في نسخة - (أهل)

(٦) في نسخة - (أهل)

(٧) في نسخة (هداه).

(٨) في نسخة + (على).

(٩) في المحاسن، للبرقي شيخ مشايخ الكليني: (لا يقل).

تحقيق السند:

(العـدة) وفيهـا من هو ثقـة[١]، و(أحمد بن محمد بن عيسـى): هو الأشـعري الثقة المعروف، قمي من السـابعة توفي بعـد ٢٧٤هـ[٢]،و(محمد بن إسـماعيل): هو ابن بزيع الثقة المعروف، كوفي، من السادسة[٣].

(ابـن مسـكان): وهو عبد الله بن مسـكان الثقـة العين، من أصحـاب الاجماع، من الخامسة[٤].

٥ أبو إسماعيل السراج:

اسـمه (عبـد الله بن عثـمان) وكنيته (أبو إسـماعيل) ولقبه (الـسراج)، لا يعرف أي رجل هو، جل رواياته إن لم تكن كلها من طريق محمد بن إسماعيل بن بزيع، وما يرد في الأسـناد من رواية إبراهيم بن هاشـم عنه مباشرة فلعله سقط، وأما في رواية الحسن بن محمـد بن سـماعة عنه فالقول بصحته وعدمه يتوقف على القـول بتعميره وعدمه، يظهر أنه رأى أبا عبد الله عليه السلام كما في رواية، وفي سـند أخرى أنه روى عنه، روى عن الخامسـة وروت عنه السادسة، وهو من الخامسة ولعله من صغارها.

٥ أبو سعيد:

ويظهر أن اسـمه كـما في متن الرواية ثابـت، وهو ممن روى عنه ابن مسـكان، ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام، وقال: «ثابت، أبو سعيد البجلي الكوفي»[٥].

فـلا توثيق للرجل، نعم، قال ابـن حجر: «ثابت بن أبي سـعيد البجلي الكوفي ذكره

---

(١) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٩٣)، الصفحة (٤٣٣).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٠٧)، الصفحة (٤٨٩).

(٥) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص١٧٤ – ت٢٠٥٠.

الكشي في رجال الشيعة، وقال كان ثقة كثير الفقه، روى عنه الأعمش رحمه الله تعالى»[1].

ولكن قد بيّنا في محله في مناسبات سابقة: عدم إمكان الاعتداد بما ينقله ابن حجر؛ لا لمذهبه، ولا لكونه من المتأخرين جدا فحسب، بل يظهر جليا للعارف بالرجال كثرة اخطائه، بل ونوعيتها الكاشفة عن جهله الكبير برجال الشيعة وأزمانهم، وأن ما نقله كان من كتاب غير معتبر كان يظن أنه كتاب ابن طي.

المحصلة: مع قصور سند الرواية إلا أنها محققة الصدور ولو مضمونا، فقد رويت بأسناد متعددة في مواضع متعددة في المحاسن والكافي، وصفها المجلسي بالجهالة[2].

---

(١) لسان الميزان، ابن حجر، ج٢، ص٧٧.

(٢) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٣٦.

٤٢٥ - ٢ - عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ[١] بْنِ هَاشِم[٢]، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الله ﷺ، قَالَ: قَالَ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْراً، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً مِنْ نُورٍ، وَفَتَحَ مَسَامِعَ قَلْبِهِ، وَوَكَّلَ بِهِ مَلَكاً يُسَدِّدُهُ، وَإِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ سُوءاً، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً سَوْدَاءَ، وَسَدَّ مَسَامِعَ قَلْبِهِ، وَوَكَّلَ بِهِ شَيْطَاناً يُضِلُّهُ».

ثُمَّ تَلَا هذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَمَن يُرِدِ اللهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾.

تحقيق السند:

علي بن إبراهيم: هو الثقة المعروف صاحب التفسير، من الثامنة توفي بعد سنة ٣٠٧هـ[٣]، وأبوه: هو إبراهيم بن هاشم، وهو حسن الحال كما عليه المشهور، وهو من السابعة[٤]، وابن أبي عمير: هو محمد بن زياد الراوي الثقة المعروف، بغدادي من السادسة، توفي سنة ٢١٧هـ[٥]، ومحمد بن حمران: هو النهدي، ثقة، كوفي نزل جرجرايا، من الخامسة[٦]، وسليمان بن خالد هو الأقطع، الصحيح وثاقته، كوفي من الرابعة[٧].

المحصلة: السند معتبر، ورواها الكليني بنفس السند إلى محمد بن حمران عن محمد بن مسلم، وهو أقوى؛ لمكان محمد بن مسلم (رضوان الله تعالى عليه) فالوثوق متحصل بأي منهما، ووصفها المجلسي تتَنُّ بالجهالة!![٨].

---

(١) في نسخة (إبراهيم)، وهو غلط أو نسبة للجد.
(٢) في نسخة - (هاشم).
(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣).
(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٩)، الصفحة (١٦٣-١٦٦).
(٥) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣٦)، الصفحة (٢٦٤).
(٦) مرت ترجمته في هذا الجزء؛ الحديث (٢٢٦).
(٧) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٧٣)، الصفحة (٢٥٩).
(٨) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٤٨.

٤٢٦ - ٣- عِـدَّةٌ مِـنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

سَـمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ[1]: «اجْعَلُـوا أَمْرَكُمْ للهِ، وَلاَ تَجْعَلُوهُ لِلنَّاسِ؛ فَإِنَّهُ مَا كَانَ للهِ، فَهُـوَ للهِ؛ وَمَـا كَانَ لِلنَّاسِ، فَلَا يَصْعَـدُ إِلى اللهِ، وَلَا تُخَاصِمُوا النَّاسَ لِدِينِكُمْ؛ فَـإِنَّ الْمُخَاصَمَةَ مَمْرَضَةٌ لِلْقَلْـبِ؛ إِنَّ اللهَ تَعَالى قَالَ لِنَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله: ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ وَقَالَ: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ ذَرُوا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ أَخَذُوا عَنِ النَّاسِ، وَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم، إِنِّي سَمِعْتُ أَبِي عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذا كَتَبَ عَلى عَبْدٍ أَنْ يَدْخُلَ فِي هذَا الْأَمْرِ، كَانَ أَسْرَعَ إِليه مِنَ الطَّيْرِ إِلى وَكْرِهِ».

تحقيق السند:

(**العـدة**) وفيها من هو ثقة[2]، و(أحمد بن محمد) فهـو إما أن يكون أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، أو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وكلاهما ثقة بلا خلاف، والأقوى كونه هنا الأشعري للإطلاق في هذا الاسم، توفي بعد سنة ٢٧٤هـ، من السابعة[3]، وأما (ابن فضال) هنا فهو الحسـن بن علي ابن فضال الثقة الكوفي، العادل من الفطحية، من السادسـة[4]، و(علي بن عقبة) هو علي بن عقبة بن خالد الأسدي، ثقة كوفي، من صغار الخامسة[5]، (عن أبيه) عقبة بن خالد الأسدي، لم يرد فيه توثيق، وهنا تفصيل حاله.

---

(١) في نسخة (عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال سمعته يقول).

(٢) مر الكلام فيها في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٢٥).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (١)، الصفحة (٣٠).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٤)، الصفحة (٨٧).

(٥) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٢٠٤)، الصفحة (٧٦٨).

٥ عقبة بن خالد الأسدي:

قال النجاشي: «عقبة بن خالد الأسدي: كوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام). له كتاب، أخبرنا الحسين قال: حدثنا محمد بن علي بن تمام قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن لاحق، عن أحمد بن الحسن بن علي ابن فضال، عن أبيه، عن علي بن عقبة، عن أبيه عقبة بن خالد بالكتاب»(١).

وذكره الشيخ في الفهرست قائلا: «عقبة بن خالد له كتاب، أخبرنا به جماعة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبد الله بن هلال، عنه»(٢). وذكره الشيخ في الرجال في أصحاب الصادق (عليه السلام) وقال: «عقبة بن خالد الأسدي، كوفي»(٣).

وفي الاختيار في عنوان عقبة بن خالد، قال الكشي: «حدثني محمد بن مسعود، قال: حدثني عبد الله بن محمد، عن الوشاء، قال: حدثنا علي بن عقبة، عن أبيه، قال، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن لنا خادما لا تعرف ما نحن عليه، فإذا أذنبت ذنبا وأرادت أن تحلف بيمين: قالت: لا وحق الذي إذا ذكرتموه بكيتم، قال، فقال: رحمكم الله من أهل البيت»(٤).

والرواية لو دلت على شيء فهي عن نفسه، نعم لا ريب في كونه من الشيعة، ولكن على كل تقدير لا توثيق للرجل.

المحصلة: الرواية ذات سند قاصر بعقبة، وحسنة عند المجلسي (قدس سره)(٥).

---

(١) رجال النجاشي، النجاشي، ص٢٩٩ - ت٨١٤.
(٢) الفهرست، الشيخ الطوسي، ص١٩٠ - ت٥٣٢.
(٣) رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، ص٢٦١ - ت٣٧١٣.
(٤) اختيار معرفة الرجال، الشيخ الطوسي، ج٢، ص٦٣٤.
(٥) مرآة العقول، المجلسي، ج٢، ص٢٥٥.

٤٢٧ - ٤ - أَبُـو عَلِيٍّ الْأَشْـعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَـنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيى، عَنْ مُحَمَّـدِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ يَسَـارٍ، قَـالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ الله عليه السلام: نَدْعُو النَّاسَ إلى هـذَا الْأَمْرِ؟ فَقَـالَ: «لَا، يَا فُضَيْـلُ، إِنَّ اللهَ إذا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْراً، أَمَرَ مَلَـكاً فَأَخَذَ بِعُنُقِهِ، فَأَدْخَلَهُ فِي هذَا الْأَمْرِ طَائِعاً أَو كَارِهاً».

تحقيق السند:

(أبـو علي الأشـعري) هو أحمد بن إدريس، شـيخ الكليني، أشـعري قمي، ثقة، من الثامنـة، توفي سـنة ٣٠٦هـ، غالب رواياته عن شـيخه ابن أبي الصهبـان، محمد بن عبد الجبار[١]، و(محمد بن عبد الجبار) هو ابن أبي الصهبان، أشعري قمي، ثقة من السابعة[٢]، و(صفـوان بـن يحيى) كوفي، ثقة من السادسـة توفي سـنة ٢١٠هـ[٣]، والتتالي السـندي للرواة الثلاثة الماضين من السلاسـل المتعاهـدة المتكررة في الكثير من المواضع، و(محمد بن مروان) هو العجلي ولم يوثق صريحا، وثقه مرجع الطائفة دام ظله لرواية ابن أبي عمير وصفوان عنه، وتبعه السـيد الأستاذ دام ظله عليه، والجهالة لحاله أقرب[٤]، و(فضيل بن يسـار)، بصري، كوفي الأصل، ثقة جليل القدر، توفي بين سنتي (١٤٥هـ-١٤٨هـ)، من الرابعة[٥].

المحصلة: السند المسطور ضعيف على المشهور، معتبر على رأي مرجع الطائفة، والسيّد الأسـتاذ دام ظلهـما، ولكـن الرواية معتـبرة على كل حـال موثـوق بصدورها؛ وذلك بمعونة الأسـناد التي ذكرها البرقي في المحاسن، فقد رواها بعدة أسناد بعضها صحيح

---

(١) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٥).

(٢) مرت ترجمته في الجزء الأول الحديث (٣)، الصفحة (٨٦).

(٣) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (٦٨)، الصفحة (٢٤٤).

(٤) مرت ترجمته في الجزء الثاني الحديث (١٣٨)، الصفحة (٦٠٩).

(٥) مرت ترجمته في هذا الجزء الحديث (٢٧٩).

بلا إشكال، فرواها عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن ربعي بن عبد الله، عن الفضيل بن يسار؛ وعن يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه، عن جده، عن أبي جعفر عليه السلام، فليلاحظ [١].

تَمَّ[٢] كِتَابُ الْعَقْلِ، وَالْعِلْمِ[٣]، وَالتَّوْحِيدِ، [٤] مِنْ كِتَابِ الْكَافِي
وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الْحُجَّةِ فِي[٥] الْجُزْءِ الثَّانِي[٦] مِنْ كِتَابِ الْكَافِي تَأْلِيفِ[٧]
الشَّيْخِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْكُلَيْنِيِّ[٨]
رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ[٩].

---

(١) المحاسن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ص٢٠٢ الحديث (٤٢).
(٢) في نسخة (كمل).
(٣) في نسخة – (العلم).
(٤) في نسخة + (بعون الله الملك المجيد).
(٥) في نسخة – (في).
(٦) في نسخة – (الجزء الثاني).
(٧) في نسخة (تصنيف).
(٨) في نسخة – (الكليني).
(٩) في نسخة (طاب ثراه وجعل الجنة مثواه بمحمد وآله اصفياه)؛ وفي أخرى (رحمة الله تعالى عليه).

إحصاءات

تحصل مما ذكرنا أن الكليني روى في كتاب التوحيد بحسب الترقيم الذي اعتمدناه (٢١٥) رواية، كان منها (١٠٧) يمكن الوثوق بصدورها وفق ما تبنيناه من مبان رجالية، وكان من الممكن أن يزداد العدد وفق مباني السيد الخوئي طاب رمسه، والسيد مرجع الطائفة دام ظله؛ لاعتمادهما بعض طرق التوثيق العامة التي لم نعتمدها كتوثيق رواة تفسير القمي وتوثيق الرواة المباشرين لابن قولويه في كامل الزيارات كما عليه طاب ثراه وكتوثيق من روى عنه صفوان وابن أبي عمير والبزنطي كما عليه مرجع الطائفة دام ظله الوارف وكذا السيد الاستاذ محمد رضا السيستاني دام ظله.

والجدير بالذكر أن العلامة المجلسي (طاب ثراه) كان قد قال باعتبار (٧٢) خبراً من مجموع (٢١٣)، ولم يعتبر (١٤١) خبرا من أخبار كتب التوحيد، وبهذا فإن النسبة المئوية للمعتبر وفق رأيه (طاب ثراه) في كتاب التوحيد هو (٣٣٪)، بينما كانت النسبة في كتابنا أقل (٥٠٪) بقليل، وذلك بزيادة (٣٥) حديثا آخر على الأحاديث الـ(٧٢) التي اعتبرها (قده) .

ونُذَكِرُ أن الكليني كان قد روى في كتاب فضل العلم بحسب الترقيم الذي اعتمدناه في الجزء الثاني من الوافي (١٧٦) رواية، وكان منها (٩٧) رواية يمكن الوثاقة بصدورها على ما تبنيناه من المباني، بينما كان العلامة المجلسي طاب رمسه قد قال باعتبار سند (٥٦) حديثا فقط، وضَعَّفَ سند (١١٨) حديثا وكان ترقيمه للأحاديث (١٧٤) حديثا وبهذا فإن النسبة المئوية للمعتبر من الأسناد وفق مبانيه رحمه الله في كتاب العلم هي (٣٢٪) بينما كانت النسبة في هذا الكتاب (٥٥٪) أي بتوثيق (٤١) حديثا إضافيا إلى الأحاديث

الـ(٥٦) التي اقتصر المجلسي طاب رمسه في البناء على اعتبارها.

وأمـا في كتاب العقـل والذي مر تحقيقه في الجزء الأول فقـد ذهب المجلسي رحمه الله الى اعتبـار سـند (٧) أحاديث فقط من (٣٤) حديثاً أما عندنـا فقد تم توثيق صدور (١١) حديثا من هذه الأحاديث الـ(٣٤) وقد أضفنا الحديثين المختلف في نسبتهما إلى الكافي في هذا الكتاب، ولم يكن لهما سـند يوثق بصدوره وبهذا كانت نسـبة المعتبر في كتاب العقل (٣٢٪) ممـا ثبـت كونه من أحاديـث الكافي، بينما كانت النسـبة بحسـب مباني العلامة المجلسي رحمه الله (٢٠٪).

وبذلك فإن محصلة الأحاديث في كتب العقل والعلم والتوحيد بلغ تعدادها بحسب ما اعتمدناه (٤٢٧) حديثا كانت نسـبة الموثوق بصدوره (٢١٥) حديثا أي بنسـبة أكثر من (٥٠٪)، وأما صاحب مرآة العقول رحمه الله فقد عدها (٤٢١) حديثا وقال باعتبار (١٣٥) حديثا فقط أي بنسبة (٣٢٪) من أحاديث كتب العقل والعلم والتوحيد.



الفهارس

١ - فهرس المصادر

القرآن الكريم.

- ❑ الاختصاص المؤلف: الشيخ المفيد (٤١٦هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري؛ السيد محمود الزرندي الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان.
- ❑ اختيار معرفة الرجال المؤلف: الشيخ الطوسي(٤٦٠هـ) تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترابادي / تحقيق: السيد مهدي الرجائي سنة الطبع: ١٤٠٤ المطبعة: بعثت قم الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- ❑ الإرشاد المؤلف: الشيخ المفيد (٤١٦هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان.
- ❑ استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار المؤلف: محمد بن الحسن بن الشهيد الثاني (١٠٣٠هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الأولى سنة الطبع: ربيع الثاني ١٤١٩ المطبعة: ستاره قم الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
- ❑ أطلس تاريخ العرب والإسلام إعداد: الدكتور سيف الدين الكاتب سنة

الطبع ٢٠١٠ م الناشر: المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية حلب سوريا.

- الأعلام المؤلف: خير الدين الزركلي (١٤١٠هـ) الطبعة الخامسة سنة الطبع ١٩٨٠م الناشر: دار العلم للملايين بيروت لبنان.
- أعيان الشيعة المؤلف: السيد محسن الامين (١٣٧١هـ) تحقيق: حسن الأمين الناشر: دار التعارف للمطبوعات بيروت لبنان.
- إكليل المنهج في تحقيق المطلب المؤلف: محمد جعفر الخراساني الكرباسي (١١٧٥هـ) تحقيق: جعفر الأشكوري الطبعة الأولى سنة الطبع ١٤٢٥هـ مطبعة دار الحديث الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر ايران قم المقدسة.
- الإكمال في أسماء الرجال الخطيب التبريزي (٧٤١هـ) الناشر: مؤسسة أهل البيت عليهم السلام إيران قم المقدسة.
- إكمال الكمال ابن ماكولا (٤٧٥ هـ) نشر دار إحياء التراث العربي.
- الأمالي المؤلف: الشيخ الصدوق (٣٨١هـ) تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، قم الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٧ الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.
- الأمالي المؤلف: الشيخ المفيد (٤١٣هـ) تحقيق: حسين الأستاذ ولي؛ علي أكبر الغفاري، الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤ ١٩٩٣ م الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان.
- الأنساب السمعاني (٥٦٢هـ) تحقيق: تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م الناشر: دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان.
- إيضاح الاشتباه المؤلف: العلامة الحلي (٧٢٦هـ) تحقيق: الشيخ محمد الحسون

الطبعة: الأولى سنة الطبع: شوال المكرم ١٤١١.

- ❑ بحار الأنوار المؤلف: العلامة المجلسي (١١١١هـ) الطبعة: الثانية المصححة سنة الطبع: ١٤٠٣ ١٩٨٣ م الناشر: مؤسسة الوفاء بيروت لبنان.
- ❑ البحر المحيط في أصول الفقه المؤلف: الزركشي (٧٩٤هـ) علق عليه: الدكتور محمد محمد ثامر الطبعة الأولى سنة الطبع ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م الناشر: منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- ❑ بحوث في شرح مناسك الحج المؤلف: السيد محمد رضا السيستاني تقرير: الشيخ أمجد رياض والشيخ نزار يوسف نسخة محدودة التداول سنة ١٤٣١هـ.
- ❑ بصائر الدرجات المؤلف: محمد بن الحسن الصفار (٢٩٠هـ)ـ تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: الحاج ميرزا حسن كوجه باغي الطبعة: سنة الطبع: ١٤٠٤/ ١٣٦٢ ش المطبعة: مطبعة الأحمدي طهران الناشر: منشورات الأعلمي طهران.
- ❑ تاريخ ابن معين، الدوري المؤلف: يحيى بن معين(٢٣٣هـ) تحقيق: عبد الله احمد حسن المطبعة: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.
- ❑ تاريخ الإسلام المؤلف: الذهبي(٧٤٨هـ) تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م المطبعة: لبنان/ بيروت دار الكتاب العربي الناشر: دار الكتاب العربي.
- ❑ تاريخ بغداد المؤلف: الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م الناشر: دار الكتب العلمية بيروت/ لبنان.

- التاريخ الصغير المؤلف: البخاري (٢٥٦هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٠٦هـ المطبعة: دار المعرفة بيروت الناشر: دار المعرفة بيروت.
- تاريخ الطبري محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) الطبعة الرابعة سنة الطبع ١٤٠٣ ١٩٨٣ الناشر: مؤسسة الأعلمي بيروت لبنان.
- تاريخ مدينة دمشق ابن عساكر(٥٧١هـ) تحقيق: علي شيري سنة الطبع ١٤١٥ هـ دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع بيروت لبنان.
- ترتيب أسانيد الكافي البروجردي .
- تعليقة على اصول الكافي المحقق الداماد(١٠٤١هـ) طبعة رقمية في قرص الكافي.
- تعليقة على منهج المقال المؤلف: محمد باقر الوحيد البهبهاني(١٢٠٥هـ).
- تفسير العياشي محمد بن مسعود العياشي (٣٢٠هـ) تحقيق : الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي الناشر : المكتبة العلمية الإسلامية طهران.
- تقريب التهذيب ابن حجر (٨٥٢هـ) تحقيق : دراسة وتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤١٥ ١٩٩٥ م الناشر : دار الكتب العلمية بيروت لبنان ملاحظات : طبعة مقابلة على نسخة بخط المؤلف وعلى تهذيب التهذيب وتهذيب الكمال .
- تقرير بحث السيد البروجردي (في القبلة ، الستر والساتر ، مكان المصلي) المؤلف : تقرير بحث البروجردي للشيخ علي بناه الاشتهاردي الوفاة : ١٣٨٣ تحقيق : مؤسسة النشر الإسلامي الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١٦هـ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

- تهذيب الأحكام المؤلف: الشيخ الطوسي(٤٦٠هـ) تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة: الثالثة سنة الطبع: ١٣٦٤ ش المطبعة: خورشيد الناشر: دار الكتب الإسلامية طهران.
- تهذيب التهذيب المؤلف: ابن حجر (٨٥٢هـ) الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م المطبعة: الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان.
- تهذيب الكمال المؤلف: المزي (٧٤٢هـ) تحقيق وضبط وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف الطبعة: الرابعة سنة الطبع: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥ م الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت لبنان.
- التوحيد المؤلف: الشيخ الصدوق(٣٨١هـ) تصحيح وتعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
- الثقات ابن حبان (٣٥٤هـ) الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٣٩٣ هـ المطبعة : مجلس دائرة المعارف العثمانية . بحيدر آباد الدكن الهند الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية.
- الجرح والتعديل المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢ م المطبعة: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت.
- جوابات أهل الموصل المؤلف: الشيخ المفيد(٤١٦هـ) تحقيق: الشيخ مهدي نجف الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣ م الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان.

- الخصـال المؤلف: الشـيخ الصدوق (٣٨١هـ) تصحيح وتعليـق: علي أكبر الغفاري سـنة الطبع: ١٨ ذي القعدة الحـرام ١٤٠٣هـ/ ١٣٦٢ ش الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- خلاصـة الاقـوال لمؤلـف: العلامـة الحلي(٧٢٦هـ) تحقيق: الشـيخ جواد القيومي الطبعة: الأولى سـنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧هـ المطبعة: مؤسسـة النشر الإسلامي الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
- الذريعـة اغـا بـزرك الطهـراني (١٣٩٨هـ) الطبعـة الثالثـة سـنة الطبـع ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٠م، الناشر: دار الأضواء بيروت لبنان.
- ذيـل تاريخ بغداد ابن النجار البغدادي (٦٤٣هـ) دراسـة وتحقيق: مصطفى عبد القادر يحيى الطبعة الأولى سـنة الطبع ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- الرجـال المؤلف: أحمد بن محمد بـن خالد البرقي (٢٧٤هـ) المطبعة: تشـاب خانه دانشكاه طهران الناشر: انتشارات دانشكاه تهران شماره ٨٥٧.
- رجـال ابـن داود المؤلف: ابـن داود الحلي(٧٤٠هـ) تحقيـق: تحقيق وتقديم: السـيد محمد صادق آل بحر العلوم سنة الطبع: ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية النجف الأشرف.
- رجـال ابـن الغضائـري المؤلـف: أحمد بـن الحسـين الغضائري الواسـطي البغـدادي (ق٥ هـ) تحقيق: السـيد محمـد رضا الجلالي الطبعة: الأولى سـنة الطبع: ١٤٢٢هـ/ ١٣٨٠ش المطبعة: سرور الناشر: دار الحديث.
- رجـال الطوسي المؤلـف: الشـيخ الطوسي(٤٦٠هـ) تحقيق: جـواد القيومي الاصفهـاني الطبعـة: الأولى سـنة الطبع: رمضـان المبـارك ١٤١٥ المطبعة:

الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

- رجال النجاشي المؤلف: النجاشي(٤٥٠هـ) الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٤١٦هـ المطبعة: الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه المؤلف: محمد تقي المجلسي (الأول) (١٠٧٠هـ) نمقه وعلّق عليه وأشرف على طبعه: السيد حسين الموسوي الكرماني والشيخ علي بناه الإشتهاردي الناشر: بنياد فرهنك اسلامي حاج محمد حسين كوشانبور.
- زبدة المقال في خمس الرسول والآل المؤلف: تقرير بحث البروجردي للسيد عباس الحسيني القزويني ١٣٨٣هـ المطبعة العلمية قم.
- سر السلسلة العلوية أبي نصر البخاري (٣٤١هـ) تحقيق: تقديم وتعليق: السيد محمد صادق بحر العلوم الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٣هـ الناشر: انتشارات الشريف الرضي ملاحظات: أوفست عن طبعة منشورات المطبعة الحيدرية ومكتبتها في النجف الأشرف - ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.
- سنن أبي داود المؤلف: سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ملاحظات: طبعة جديدة منقحة ومفهرسة / أخرجه وراجعه ووضع فهارسه: مكتب الدراسات والبحوث في دار الفكر.
- سير أعلام النبلاء المؤلف: الذهبي(٧٤٨هـ) تحقيق: تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي الطبعة الرابعة سنة الطبع (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م) الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

- شرح الأخبار المؤلف: القاضي النعمان المغربي (٣٦٣هـ) تحقيق : السيد محمد الحسيني الجلالي الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤١٤ المطبعة : مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- شرح اصول الكافي المؤلف: صدر الدين الشيرازي(١٠٥٠هـ) نسخة رقمية في قرص الكافي.
- شرح اصول الكافي المؤلف: محمد صالح المازندراني (١٠٨١هـ) تحقيق مع تعليقات: الميرزا أبو الحسن الشعراني / ضبط وتصحيح: السيد علي عاشور الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، المطبعة: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع الناشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان.
- الضعفاء والمتروكين المؤلف: النسائي (٣٠٣هـ) الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، المطبعة: الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان.
- ضعفاء العقيلي المؤلف: العقيلي (٣٢٢هـ) تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٨هـ المطبعة: دار الكتب العلمية بيروت الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.
- طبقات القرّاء الذهبي (٧٤٨هـ) تحقيق: د. أحمد خان ط ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الطبقات الكبرى المؤلف: ابن سعد (٢٣٠هـ) المطبعة: دار صادر بيروت الناشر: دار صادر بيروت.
- عدة الاصول المؤلف: الشيخ الطوسي(٤٦٠هـ) تحقيق: محمد رضا الأنصاري

القمي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ذي الحجة ١٤١٧هـ/ ١٣٧٦ ش المطبعة: ستارة قم.

- علل الشرائع المؤلف: الشيخ الصدوق (٣٨١هـ) تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم سنة الطبع: ١٣٨٥ ١٩٦٦ م المطبعة: المطبعة الحيدرية الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها النجف الأشرف.
- العلل ومعرفة الرجال المؤلف: أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمود عباس الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٠٨هـ المطبعة: المكتب الإسلامي بيروت الناشر: دار الخاني الرياض.
- عيون أخبار الرضا عليه السلام المؤلف: الشيخ الصدوق (٣٨١هـ) تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلمي سنة الطبع: ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م المطبعة: مطابع مؤسسة الأعلمي بيروت لبنان الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان.
- الغيبة المؤلف: الشيخ الطوسي(٤٦٠هـ) تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح الطبعة: الأولى سنة الطبع: شعبان ١٤١١هـ المطبعة: بهمن الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية قم المقدسة.
- الفهرست المؤلف: الشيخ الطوسي(٤٦٠هـ) تحقيق: الشيخ جواد القيومي الطبعة: الأولى سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧هـ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
- فهرست ابن النديم المؤلف: ابن النديم البغدادي (٤٣٨هـ) تحقيق: رضا تجدد.
- قاموس الرجال المؤلف: الشيخ محمد تقي التستري الطبعة: الاولى سنة الطبع:

١٤١٩ هـ، قم الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

- قبسات من علم الرجال أبحاث السيد محمد رضا السيستاني جمعها ونظمها السيد محمد البكاء نسخة أولية محدودة التداول ١٤٣٦ النجف الأشرف.
- قصص الأنبياء المؤلف: قطب الدين الراوندي (٥٧٣هـ) تحقيق: الميرزا غلام رضا عرفانيان اليزدي الخراساني الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٨هـ المطبعة: مؤسسة الهادي الناشر: الهادي.
- الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة المؤلف: الذهبي (٧٤٨هـ) تحقيق: قابلها بأصل مؤلفيها وقدم لها وعلق عليها: محمد عوامة (دار القبلة للثقافة الاسلامية جدة) وخرج نصوصها: أحمد محمد نمر الخطيب (مؤسسة علوم القرآن جدة) الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، الناشر: دار القبلة للثقافة الاسلامية جدة / مؤسسة علوم القرآن – جدة.
- الكافي المؤلف: الشيخ الكليني(٣٢٩) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٣٦٣ ش المطبعة: حيدري الناشر: دار الكتب الإسلامية طهران.
- الكامل المؤلف: عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ) تحقيق: قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي الطبعة: الثالثة سنة الطبع: محرم ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان.
- الكفاية في علم الرواية الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) تحقيق: أحمد عمر هاشم الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت.

- كمال الدين وتمام النعمة المؤلف: الشيخ الصدوق (٣٨١هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري سنة الطبع: محرم الحرام ١٤٠٥هـ/ ١٣٦٣ ش المطبعة:. الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- لسان الميزان المؤلف: ابن حجر (٨٥٢هـ) الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان.
- المجروحين المؤلف: ابن حبان (٣٥٤هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع عباس أحمد الباز مكة المكرمة.
- مجمع الرجال القهبائي
- المحاسن المؤلف: أحمد بن محمد بن خالد البرقي (٢٧٤هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني (المحدث) الطبعة: سنة الطبع: ١٣٧٠ ١٣٣٠ ش الناشر: دار الكتب الإسلامية طهران.
- مختصر بصائر الدرجات المؤلف : حسن بن سليمان الحلي (ق ٩) الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م، الناشر : منشورات المطبعة الحيدرية النجف الأشرف.
- مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول المؤلف: العلامة المجلسي (١١١١) هـ قدّم له: العلم الحجّة السيّد مرتضى العسكري إخراج ومقابلة وتصحيح السيد هاشم الرّسولي الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤٠٤هـ/ ١٣٦٣ ش المطبعة: مروي الناشر: دار الكتب الإسلامية.
- المسائل الصاغانية المؤلف: الشيخ المفيد (٤١٣هـ) تحقيق : السيد محمد القاضي الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، الناشر : دار المفيد

للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ملاحظات : طبع بموافقة اللجنة الخاصة المشرفة على المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد / سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

- مستدرك الوسائل المؤلف: ميرزا حسين النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الأولى المحققة سنة الطبع: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧ م الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بيروت لبنان.

- مستطرفات السرائر (موسوعة إبن إدريس الحلي) المؤلف: ابن إدريس الحلي (٥٩٨هـ) تحقيق وتقديم السيد محمد مهدي الموسوي الخرسان الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٢٩ ٢٠٠٨ م الناشر: العتبة العلوية المقدسة.

- معاني الاخبار المؤلف: الشيخ الصدوق(٣٨١هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري سنة الطبع: ١٣٧٩ ١٣٣٨ ش الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

- معجم البلدان المؤلف: الحموي (٦٢٦هـ) سنة الطبع: ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

- معجم رجال الحديث السيد ابو القاسم الخوئي(١٤١٣هـ) سنة الطبع١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، الطبعة الخامسة طهران.

- معجم طبقات المكثرين المؤلف : غيث شبر سنة الطبع الناشر: مركز المرتضى لإحياء التراث والبحوث الإسلامية سنة الطبع ١٤٣٥هـ النجف الأشرف العراق.

- معرفة الثقات المؤلف: العجلي (٢٦١هـ) الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٠٥هـ

الناشر: مكتبة الدار المدينة المنورة.

- المغني في الضعفاء الذهبي (٧٤٨هـ) تحقيق: أبي الزهراء حازم القاضي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧ م الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

- منتهى المقال في احوال الرجال المؤلف: الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني (١٢١٦هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التّراث قم الطبعة: الأولى سنة الطبع: ربيع الأول ١٤١٦هـ المطبعة: ستاره قم الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التّراث قم.

- من لا يحضره الفقيه المؤلف: الشيخ الصدوق(٣٨١هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري الطبعة: الثانية الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

- ميزان الاعتدال المؤلف: الذهبي (٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م، المطبعة: الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان.

- نقد الرجال المؤلف: التفرشي(١٣٢٠هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الأولى سنة الطبع: شوال ١٤١٨هـ المطبعة: ستارة قم الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث قم.

- نهاية الدراية السيد حسن الصدر (١٣٥١هـ) تحقيق: ماجد الغرباوي المطبعة : اعتماد قم الناشر: نشر المشعر.

- هدية العارفين المؤلف: إسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في

مطبعتها البهية إستانبول سنة ١٩٥١م أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

- الوافي بالوفيات المؤلف: الصفدي (٧٦٤هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى الطبعة: سنة الطبع: ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، المطبعة: بيروت دار إحياء التراث الناشر: دار إحياء التراث.

- وسائل الشيعة المؤلف: الحر العاملي(١١٠٤هـ) تحقيق: تحقيق وتصحيح وتذييل: الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي الطبعة: الخامسة سنة الطبع: (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

٢ - فهرس الاحاديث

رقم الحديث .... رقم الصفحة

٣ - فهرس المطالب الرجالية

٤ - فهرس رجال الكافي المذكورين في كتاب التوحيد

حسب التسلسل الهجائي